

الجلة الجنائية القومية

يصددها *الركزانقوى للجوشالاجماعة والجنائية* جمعونة مصدالديسة

- الكحول والعوامل المؤثرة على تواجده بالسجة الجسم المختلفة
 - _ الضمانات الإجرائية في الدستور الجديد .
 - الظروف واثرها في عقوبة المعرض .
- _ حركة الدفاع الاجتماعي بين العالمية والمطية

باللفات الاجنبية

- ... الانتمار (عرض لدراسة دور كايم)
- ـ نقـد البحوث التي اجريت بشــان نظريتي «المخالطة الفارقة» و «الاطواء» •



المركز القوى البحوش الاجتماعية وأمجنالية

رئيس مجلس الدارة الدكتور أهمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الدارة :

الستقبار أهبد فتحي مرسي المحتور جابر جاد عبد الرحين المحتور جابر عبد المحتورية المستوانية والمستوانية المستورم البراهيم مصطفى الشيخ محسد أبو وهرة

السنشار محمد ماهر حسن المين طاهر المستشار محيى الدين طاهر الدكتور مختسار حمسيرة اللواء محمد احمد المتشار محمسيد المدين ا

الجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف سـ بريد الجزيرة رئيس التعسريو

الدكتور احمد محمد خليفة هيئة التمرير

الدكتور عادل محمد فهمى ــ عصام المليجى ــ على جلبى المعيد على شتا

> ترجو ميلة تحير الجلة أن يراعي نيسا يرسل البها من مثلات الامتبارات الاتية: 1 --- أن يكر منوابالمثل موجرا ، ويتبد باسم كانيسه ويؤهلانه الطبيسة وغيراته ويؤلفته في ميدان المدل أو ما يصل به .

- ۲ ـــ آن يورد في صدر القال حرض موجز لرؤوس الوضوعات الـــكبيرة التي حولجت فيـــه
 - . ٣ _ أن يكون الشكل العام للبقال :
- مقدمة للتعريف بالشكلة وعرض موجز للدراسات السابقة ·
- خطة البحث أو الدراسة · - عرض البيالات التي توالسرت
 - بن البحث . د کرداداد د د د
- 3 أن يكون اثبات المسادر على النحو
 النسائي .
 للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب،

للبقالات بن بجلات : اسمالؤلف، عنوان المقال: اسم المجلة (مختصرا)؛ السنة ، المحلد ، الصفحة . للبقالات بن الموضوعات : اســم المؤلف ، حنــوان المقسال (اسم الموسومة) ، تاريخ النشر ، ونثبت المسادر فينهآية المقالمرتبة حسب الترتيب الهجسائي لامسماء المؤلفين وتورد الاحالات الىالمسادر في المتن في صورة (اسم المؤلف ؛ الرقم المسلسل للبصدر الوارد ف نهاية المدال ، الصفحات) . ه ... أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوها على الالة الكاتبةين اصل وصورتين علىورق اولسكاب ، مع مداهاة ترك هاشسين جانبيين مريضين ومسافة مزدوجة بسين المنطور •

بلد الناعر : الناشر ، الطبعـة

مكتبة الثشر ، الصفحات ،

ثبن المسدد تصدر ثلاث مرات في العام عشرون قرشا مارس ، يوليو ، نوفير

الاشتراك من سنة (دلانة أعداد) خبسون قرشسا

الجلة الجنائية القومية

محتسويات العسدد

													: -	مقساا
	انة	Per	عسم	ة ال		ده ما	تو احد	على	اؤثرة	ل ا	العواه	ول و	الك	
	Bio				•	•			نروی	וו וו	ر زکری	كتسور	الدة	
						يد	الجد	ستور	في الد	ائية	ه الاجر	حانات	الض	_
0.0	•		•		•									
							ڞ	المحر	عتوبة	افي	وأثرها	روف	الظ	
TT			٠	•					دوب	لج	احمد ا	تتور	الد	
					حاية	والم	مالمية	بن الم	اعی ب	جنہ	غاع الا	كة الد	. حرة	
۳۵	•	•	٠	•	•	•	٠	٠			يسن	يد	الس	
	ية .	جمهور	ب ب	الإدار	ائم	جر	تكبى	بة لمر	العلاج	ة وا	الوقائي رىية	ماية ر المع	الر: مص	_
٧١	•			٠	٠		•	•		•	لطفى			
													: 6	احسكا
	•						مقاب	ت ول	، تخلیا	حباب	يعة أس	ے طب		_
٨٩	٠	•	•	٠	٠	•	٠		•		مادل ء			
		•												کتب :
									کایم)	دور	اميل	حار (•
177	:	٠	•	•	٠	٠	٠				ادكتور			
	•			•							:	نسة	י וגי	باللفات
	ق	للاطلا	له ا		الم	حلية	11 =	سلد	عن الإ	ببة	المتسا	رابات ربع	الاص	<u>-</u> .
177		. •			٠					•	ي غرج	_		
				لسبو	ليل ا	ے تھ	الج ف	، الم	اسدادن	السا	الورق	فداء	است	_
148		٠									ين ال			
	α	ارقة	ة الم	فالظأ	11 m	تی	نظري	ئسأن	ریت با	۽ اُج	ث التي ساء »	البحو، الاحتر	نتد	_
177	•			٠			••		ناوى	الشنة	راء اا			

مطابع الاهرام التجارية وقم الايداع بدار الكتب ١٩٦٩/٣٤٣

الكحول والعوامل المؤثرة على تواجده بأنسجة الجسم انختلفة دكتور زكويا الدروى

مستشار بالركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تنتشر عادة تناول الخبر في المجتمعات الى حد قد يتجاوز ٥٠ ٪ من التعداد وينعكس تأثير الكحول الفسسيولوجي للجهاز العصسبي على تصرفات الشخص ويؤدي الى فقدانه السيطرة على سلوكه ٬ مما يترتب عليه مخالفته للقانون حيث تبين من الدراسة أن حوالي ٤٠ – ٥٠٪ من المجنى عليهم أو الجناة في حوادث العنف كانوا واقمين تحت تأثير الكحول ، وتتركز غالبية الحوادث الفتحة عن الافراط في شرب الخمر في حوادث السيارات والجرائم الحنسية .

ومن هذا يتضح الاهمية التضائية لتقدير الكحول في السوائل والعينات البيولوجية التي ادت الى أن تضع الدول المختلفة القوانين المنظمة لبيان الحد المؤرط في تناول الخمر .

غفى حوادث المرور تعتبر الزيادة فى نسبة الكحول فى الدم دليلا جنائيا تويا يدين الشخص المتسبب فى الحادث فى حين أنه فى حالة الجرائم الاخرى يكون وتوع الشخص تحت تأثير الكحول غرصة للدفاع يلتبس غيها مبررا لتخفيف العقوبة على الجاتى .

وفي هذا المتال سنتناول بالتفصيل تأثير الكحول على المتماطى والعوامل المؤثرة على تركيز الكحول في الجسم والانسجة المختلفة .

التاثير الغسيولوجي للكحول:

يظهر التاثير النسيولوجي للكحول في المراحل الآتية :

١ ــ بؤدى تناول الكحول الى هبوط فى المراكز المليا بالمخ ولكنه لا يؤثر على توة الارادة . ويشعر الشخص الذى يتناول الكحول بالمرح وازدياد فى الثقة بالنفس ويصبح اكثر استجابة للوسط الموجود فيه مع كثرة الضحك والكلم .

٢ ــ يلى ذلك تاثر المراكز السفلى بالخ الذى يؤدى الى الزغللة وضعف
 الاستجابة للعضلات

٣ ــ وبعد ذلك تتأثر مراكز الكلم بالمخ ولا يستطيع الشخص أن ينطق بعض الكلمات الطويلة نطقا صحيحا وقد تظهر بعض الاعراض الاخرى مثل

^(*) يتصد بالكحول المشروبات الكحولية بأنواعها المُختلفة .

القيء و (الزغطة) وعندما يريد السير يترنح في مشيته ولا يستطيع السير في خطمستقيم وهذه المرحلة تعرف باسم under the influence .

 ٤ ــ واذا استبرت نسبة الكحول في الدم في الازدياد يصاب الشــخص باغماء مع انخفاض في درجة حرارة الجسم واذا مادامت حالة الاغماء لمــدة ١٢ ساعة بدون اجراء الاسمافات اللازمة فان هذه المرحلة تنتهى بالوفاة .

 مـ الما اذا بدأت حالة السكير في التحسن مانه يدخل مرحلة الشماء ويفيق من أغمائه مصابا بصداع شديد وجفاف اللعاب وشعور بالعطش الشديد مع شء متطع

التاثير الفارماكولوجي على اعضاء الجسم المختلفة

ا - أفراز المصارات بالمعدة : من الثابت أن الكيات الصحفيرة من الكحول تؤدى الى زيادة المراز حامض الإيدروكلوريد فى المعدة وقد تبين من التجارب أن هذه الزيادة تنتج عن الخارة موضعية للفشاء المخاطى للمعدة الموجود فى المنطقة القريبة من المنتحة البوابية للمعدة وذلك بالإضافة الى تأثير الكحول على المخ الذى يؤثر بالتالى على المصب الحائر المفذى لجدار المصدة .

٢ — العمليات الحيوية بانسجة المغ : وجد أن استهلاك أنسجة المخ للاكسيجين والجلوكوز لا تتأثر في حالة وجود الكحول بتركيز ضعيف ولكن الزيادة الكبيرة لنسبة الكحول تؤثر في هذه الانسجة تأثيرا وأضحا في تدرتها على استهلاك الاكسيجين مما يؤدى الى الوغاة نتيجة هبوط في مراكز المخ المؤثرة على الجهاز التنفسي .

٣ - القدرات العضافة: اجريت مجموعة من الاختبارات الخاصة بقياس سرعة ضربات القلب واستهلاك الجسم للاكسيجين والقدرة على المهسل العضلى على عدد من الاشخاص قبل وبعد تناول الكحول بنسبة ٣٧ را الى 3٢ر حاليجرام كحول لكل كيلو جرام من وزن الجسم ، وقد تبين من نتائج هذه التجارب أن تناول الكحول يؤدى الى زيادة في اغراز العرق دون التأثير على نتائج الاختبارات الاخرى ،

3 - سرعة التنفس: تقوم الكهيات البسيطة من الكحول بتنشيط المراكز الحسية في المخ مما يؤدى الى زيادة سرعة التنفس زيادة بسيطة اما في حالة ارتفاع الكحول الى \$ر / فاكثر فائه ينتج عن ذلك هبوط شديد في الجهساز التنفسي مما يؤدى الى الوفاة اذ لم يتم اسعاف الشخص أو اذا ما زادت نسبة الكحول عن هذا الحد .

م - الدورة النموية: بزداد انراز هرمون الادرينالين والنور ادرينالين عند تناول الشخص المحول وبذلك تزداد سرعة نبضات التلب والدورة الدموية وخاصة بالاوعية الدموية العربية من سطح الجسم مما يكسب السخص شعورا بالدفء وببدو الوجه محتقنا مع زيادة في أفراز العرق وبتصور البعض أن هذا التأثير للحمول على الاوعية الدموية يفيد في حالات الذبحة الصدرية ولكن لم يثبت ذلك علميا حتى الان.

٦ — الجهاز البولي: يساعد الكحول على سرعة المراز البول ويزيد ادرار البول بازدياد تركيز الكحول فى الدم الى أن يصل اتصاه عند ثبات نسبة تركيز الكحول فى الدم .

٧ ــ سرعة الترسيب الله : وجد أنه عندما يصل تركيز الكحول في الدم الى نسبة ٢٠٪ فان ذلك يؤدى الى زيادة غير طبيعية في سرعة الترسيب للسدم .

٨ ــ حركة حدقتى المعن (الزغالة): تتأثر حركة حدثة المين عند تناول الشخص اللكحول وقد أجربت التجارب لتقدير هذا التأثير حتى يمكن استخدام تقدرة الشخص على تحريك حدثة المين في الاتجاه الافقى والراسى والدائرى كهتياس نوعى لتقدير كهية الكحول ولكن استبعد هذا الاختيار للتأثر الكبيرليذه القدرات بعدد من الامراض .

٩ _ انساع حدقة العمين : اجريت تجارب بنحص ٢٠٠٠ حالة الاسخاض واقعين تحث تأثير الكحول وتم قياس انساع حدقة العمين وسرعة الاستجابة للضوء لهذه الحالات كمحاولة لمعرفة ما اذا كان الشخص واتما تحت تأثير الكحول من عدمه كما هو الحال في الانبون ولكنها لم نفجح.

الموامل المؤثرة على سرعة امتصاص الكحول في الجسم:

يعتبد التأثير النسيولوجي للكحول على نسبة تركيره في انسجة المخ ونظرا لعدم المكانية تقدير هذا التركيز الا في حالات الوغاة لقد لجأ الباحثون (بالنسبة للاشخلص الاحياء) المي تقدير نسبة الكحول بطريقة غير مباشرة وذلك بتحليل الدم أو السوائل البيولوجية الاخرى التي يحنن عن طريقها حساب تركيز الكحول في انسجة المخ ، والسوائل البيولوجية التي يحنن تحليلها لمعرفة تركيز الكحول هي الدم والبول واللماب وسائل النخاع الشوكي .

ويعتهد تركيز الكحول في الجسم على عدة عوامل اساسية هي كهية الكحول التي يتناولها الشخص - سرعة الانتصاص - سرعة التخاص منها عن طريق الاكسدة أو الافراز في البول والعرق - وتعتبر القناة الهضمية هي الطريق الطبيعي لدخول الكحسول للجسم ويبكن الاشارة انه يحسدت لهتصاص للكحول عن طريق الرئتين والجلد المشقق والمستقيم .

عند تناول المشروبات الكحولية ببدأ امتصاصها بمجرد دخولها المسدة ويتم الابتصاص من المعدة والابعاء التقيقة وتزداد سرعة الامتصاص بطريقة منتظمة في الفترة المتصيرة التالية لدخول الكحول للمعسدة وعادة ما يسدا الابتصاص بعد خمس دقائق من تناول المشروب الكحولي ويتم الامتصاص في حدود ١/٢ ساعة من انتهاء تناول المشروب .

١ ــ تركيز الكحول في الشروب :

ترتفع نسبة الكحول في الدم بانخفاض تركيز الكحول في المشروب غبثلا اذ تناول شخصان نفس الكيية من الكحول ولنقل مثلا كاس من الويسكي غير مخفف بالماء والاخر مخفف بالماء وتم شربهما في فترة واحدة فان سرعة الامتصاص في حالة المشروب المخفف اكبر بكثير من المشروب المركز وذلك للتأثير الكاوى للاخير على جدار المعدة مها يتسبب عنه انخفاض سرعة الامتصاص .

٢ - كبية الكحول التي يتناولها الشخص بالنسبة لغترة تناول المشروب:

يزداد ارتفاع نسبة الكحول في الدم بازدياد كميسة المشروب الكصولي وخاصة اذا تم تناوله في غترة زمنية وجيزة أما أذا تم ذلك في غترة زمنية طويلة غان تركيز الكحول في الدم لا يزداد ازديادا مفاجئا .

٣ _ نوع المشروب:

كان من المعتقد ان نوع المشروب الكحولى يؤثر على سرعة امتصساص الكحول في الدم وبالتالى على سرعة ارتفاع نسبته فقد لوحظ ان الزيادة في نسبة الكحول في الدم عند تناول كوب من البيرة اكبر من مثيلاتها الفاتجة عن تناول كمية من الوسكى مخففة بالماء وتحتوى على نفس كمية الكحول عن تناول كمية بكوب البيرة . ولكن ثبت اخيرا انه في حالة تناول البسيرة تكون تركيزه الكحول في الدم أتل من تناول المشروبات الروحية الاخرى بعد تخفيفها الى نفس تركيز الكحول في البيرة ويرجع ذلك الى وجود مواد كربوايدراتيسة الدي سنتين) في البيرة تقوم بنفس الدور الذي يقوم بها الفذاء الذي تسد يتواجد عند تناول المشروب والذي يخفض من سرعة امتصاص الكحول بالمعدة.

إلى الموادة في المدة :

نظرا للارتباط الوثيق بين نوع وكمية الغذاء الموجود بالمعدة وسرعة تفريفها وانتقال الغذاء الى الامماء فقد لموحظ أن تناول الكحول على معدة فارغة يؤدى الى تركيز الكحول في الدم بنسبة أكبر بكثير من تناوله على معدة ممتلئة وخاصة اذا كان نوع الغذاء دهنيا الامر الذي يطيل فقرة تفريغ المعدة .

كما ثبت أن وجود مواد دهنية مبطنة لجدار المدة يؤدى الى بطء امتصاص الكحول خلال جدرانها حيث أن هذا الامتصاص يتم بطريق الانتسسار الى الاوعية الدموية لجدار المعدة الذي تحمله الى الاوعية الدموية لجدار المعدة النبية السبحة الجسم .

وفي احدى التجارب التي اجريت لدراسة تأثير كهية الفذاء ونوعه ، تلك التجربة التي تناول فيها افراد مجموعتين من الاشخاص ٢٠ سم٦ من الكحول تناولته المجبوعة الاولى على معدة غارغة اما المجبوعة الثانية مكاتت بعد تناول وجبة غذائية مباشرة والتي تكونت من ١٠٦ جم من اللحم ، ١٣٢ جم زيدة ، ١٠٠ جم زيدة ، ١٠٠ جم بطاطس مسلوق وجد أن اقصى تركيز للكحول في المدم قد تأخذ منزه وبيا مساعة وساعتين للمجبوعة الثنيسة عن المجبوعة التي تناولت الكحول على معدة غارغة .

الحالة الصحية والنفسية للشخص:

تزداد سرمة امتصاص الكحول في الدم بازدياد الاجهاد والتيام بمجهود جسماني عفي حالات التعب الجسماني وكذلك حالات الاتفعال والإصابة بالبرد يتأثر نبها الشخص بالشروات الكحولية بدرجة أكبر مما لو كان مستريحا جسمانيا ونفسيا .

كما أن حالة المطش تؤدى إلى المكس وهو البطء في ارتفاع تركيز الكحول في الدم الابر الذي لوحظ أيضا عند تناول الشخص للادوية المنشطة كالامفيتابين وبعض المواد الاخرى مثل الداتورة .

وقد وجد كذلك أن الاجهاد الذهني (الرياضيات) أو عدم استساغة طعم الشروب اثناء تناوله تؤدى الى انخفاض سرعة امتصاص الكحول في الدم .

٦ -- التعسود :

لقد وجد بالتجربة لمعرفة تاثير التمود على تناول الكحول على سرعة امتصاصه أن تركيز الكحول المتبقى في الإمعاء بعد ثلاث ساعلت من تنساول الكحول ارتفعت من الإلالي الى 67 لا في الفئران التي تعودت على تنساول الكحول بصفة منتظمة يوميا ، ومن ذلك يتبين أن التعود على تناول الكحول يؤدى الى انخفاض سرعة امتصاص الكحول من المعدة والامعاء .

العوامل التي تؤثر على سرعة اختفاء الكحول من الجسم:

من أهم هذه العوامل هي قدرة الجسم على التخلص من الكحول الذي يتم امتصاصه في الدم ويتخلص الجسم من الكحسول عن طريقين رئيسيين هما:

(1) الإغراز •

(ب) الاكسده ٠

(أ) يغرز الكحول في اللعاب والمرق والبول وهواء الزغير ، والاغراز عن طريق اللعاب والعرق محدود نظرا لتناسبه المباشر مع حجم هذه الامرازات ونظرا لانها بكبيات صغيرة غان الاغراز عن هذا الطريق لا يدخل في الاعتبار بدرجة ملموسة .

آما سرعة اخراج الكحول عن طريق الرئة في هواء الزغير غانه يعتمسد اسلسا على سرعة وحجم التنفس وعليه غنزداد سرعة اخراجه في المناطق المرتفعة التي تزيد فيها الحاجة الى التنفس وقد وجد أن نسجة التخلص عن طريق هواء الزغير تبلغ حوالي ٧٪ من كمية الكحول التي يتناولها الشخص في حسين أن النسبة التي تخرج عن طريق البول تبلغ ٤٪ وتتراوح كمية الكحول التي يتخلص منها الجسم عن طريق الافراز من ١٠ – ١٥٪ من الكمية الكلية للكحول في الجسم عن طريق الافراز من ١٠ – ١٥٪ من الكمية الكلية

(ب) وتعتبر عبلية التخلص من الكعول بواسطة الاكسدة هي العبليسة البيولوجية الاساسية اذ يتخلص الجسم من ٨٠٠ من الكعول عن طريق الاكسده التي يقوم بها الكبد وبنسبة ضئيلة في أنسجة المخ ، وقد وجد أن الانسيولين يساعد الكبد على عبلية اكسدة الكحول .

وتتم اكسدة الكحول على الوجه التالى:

المرحلة الاولى: كحول ــ استيالدهيد

المرحلة الثانية: استيالدهيد ـــحامض خليك

المرحلة الثالثة : حامض خليك - ثاني اكسيد كربون وماء .

ونتم المرحلة الاولى والثانية في الكبد نقط أما المرحلة الثالثة ننتم في الكبدد وانسجة الجسم الاخرى وتبلغ القيمة الحرارية للكحول ٧ كالورى / جم .

مما سبق يتبين أن الكبد يقوم بدور هام وفعال في التخلص من السكحول وعليه فيتوقف هذا العامل على سلامة الكبد وفي حالة اصابته تقل بالتسالي كفاعته في هذا الخصوص .

ولا تناثر قدرة الجسم على التخلص من الكحول في حالة التعرض للجـو البارد أو زيادة المرازات الادرينالين والثيروكسين والبيتيوترين .

المُلاقة بين نسبة الكحول في الدم وحالة المتماطي :

اقل من ٥٠٥ ٪ في حدود هذه النسبة من الكحول في الدم لا يوجد اى دليل ظاهر بأن الشخص طبيعيا في حركاته مع تغير طفيف يمكن اكتشافه بلجراء اختبارات معينة .

•• ر - 10. ٪ : يجب في هذه المرحلة أن يؤخذ في الاعتبار السلوك الخارجي للشخص مع نسبة الكحول في الدم اذ تبدأ مرحلة عدم الاتران العاطفي النفسي وتقل الاستجابة للمؤثرات الخارجية مع تأثير في التوافق في الحركات وكلما اقتربت نسبة الكحول الى الحد الاعلى كلما ازداد وقوع الشخص تحت تأثير الكحول وتتفاوت درجة التأثير بالنسبة للاشخاص المختلفين .

من 10 س م 70 من 3 في هذه المرحلة يكون جبيع الاشخاص واقعين تحت تأثير الكحول أذ يظهر بوضوح عدم القدرة على التحكم في الحواس والحركة والكام والتبايل في السير وهذه الاعراض تؤثر بوضوح في كفاءة التحكم في تعدد السيارات ، وعند عمس الشخص في هذه المرحلة يظهر بوضوح رائحة الزغر وتصرفاته والبعد في استجابته للاسئلة وعدم الاتران في المشيو اختبارات السير على خط مستقيم وغيرها من البحوث المعروفة .

٥٢٠ - ٥٩٠ ٪ : يتأثر المتعاطى الى حد واضح وينتد الاستجابة للمؤثرات
 الخارجية ويدخل في مرحلة عدم القدرة على الحركة .

٣٠٥ على ١٥٠ الفيبوبة ثم عالة من الفيبوبة ثم يصاب بأغماء .

٥٤ر عَما فوق : اغماء يعتبه وماة اذا لم يتم اسعامه .

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار التفاوت في قدرة التحمل لتأثير الكحول بالنسبة للاشخاص المختلفين وقد وجد أن بعض الاشخاص ببدو من سلوكهم أنهم في حالة سكر شديد في حين أن نسبة الكحول في الدم قد تكون منخفضة الى حدود ٥٠٠ / بينها نجد الرادا آخرين لا يمكن تشخيص حالاتهم بانهم تحت تأثير الكحول في حين تصل نسبة الكحول الى ٢٥ / / ٠

وتصبح المسألة هي تحديد نسبة الكحول التي يفقد عندها الشخص قدرته على التحكم ولا يتبين عواقب تصرفاته ويقشل في تحديد الهدف من انفعاله .

ويجدر بنا أن نذكر حالات الففلة التي تعرف بأسم Blackout وهدذه تحدث لمتمودى ادبان المسكرات ، وخلال هذه الفترات يتصرف الشيخص تصرفا جسمانيا طبيعيا ولكنه قد يكون عنيفا اللفاية ، وتحدث حالات الففلة في مدمني المسكرات عند نسبة منخفضة نسبيا للكحول في الدم حوالي 10 ر //

نسبة الكعولُ في الدم والقدرة على قيادة السيارة:

تعطى الدول الاوربية اهمية كبيرة لطرق تحديد نسبة الكحول في السدم بالنسبة لتاثدي السيارات ونتيجة لذلك نقد تم الاتفاق على تحديد علاقة نسبة الكحول بالدم بالقدرة على تيادة السيارة على الوجه المبين في الجدول الاتي :

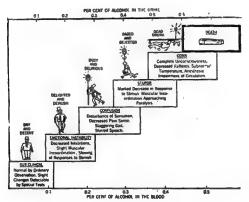


Fig. 198. Relation between concentration of alcohol in the blood or urine to behavior schile "under the influence," (Courtesy, C. W. Muchiberger.

النسبة المؤوية علامات التأثير بالكحول

للكحول

هذه النسبة غير كافية للتأثير على قدرة الشخص في القيادة

صفر ــ ٥٠٠٪ ٥٠٠ــ ١٥رــ ٪

يبدأ بعض الناس في التأثير ولا يبدو هذا على البعض الاخر وذلك عند النهاية الصغرى لنسبة الكحول في الدم ولكن كليا ارتفت النسبة الى النهاية المظبى لهذا الحسد كليا ازداد تأثير عدد الأشخاص ولا يمكن البت من منع تيسادة السيارة في حدود هذه النسبة الا أذا أخذت في الاعتبار بعض التصرغات الاخرى للشخص .

غوق ۱۵رـــ

يتأثر جبيع الاشخاص بالكحول في هذه المرحلة وبالتالي تتأثر كفاءتهم في قيادة السيارات .

وقد اختلفت النسبة المسموح بها عند قيادة السيارات باختلاف البلدان . النرويج : تعتبر نسبة ٥٠٠٪ لها قوق ان الشخص تحت تأثير الكحول . سويسرا والدنمارك : ١٠٠٪ لهما قوق .

السويد: ٨٠٨ ٪ عتوبة مخفقة ،

١٥ر ٪ غما غوق عقوبة مشددة .

أمريكا: ١٥٥ ٪ غما غوق

انجلتراً : ١٥ر٪ نمها نموق .

تقدير كمية الكحول التي يتفاولها الاشخاص:

عند الاخذ في الاعتبار لجبيع العوامل السابق ذكرها نجد أن تركيز الكحول في الدم للشخص العادي الذي يزن 4 2 جعد ساعة من تناول 6 من الديسكي درجة 4 6 6 7 7 كحول 1 يسل تتريبا الى 4 6 7 8 ويلزم أن يشرب الشخص 4 كؤوس من الويسكي ليصل تركيز الكحول في الدم الى 10 10 10

وعلى هذا الاساس عند تناول ٢ كؤوس في مدى ٤ ساعات يصل تركيز الكحول ألى ٥ .ر ٪ في حين يرفع تناول ١٠ كؤوس في مثل هذه الفترة تركيز الكحول الى ١٥ ر٪ ٠

وتياسا على ذلك غاته عند الرغبة في تناول مشروبات كحولية دون وصول نسبة الكحول في الدم الى النسبة التي يؤاخذ عليها القانون يجب على الشخص أن يتناول عددا من الكؤوس يتل واحد عن عدد الساعات التي يقضيها في الشرب على أن لا يتم معظم الشرب في المنترة الاخيرة وبذلك تطل نسبة الكحول في الدم في حدود ٥٠٠ ٪ .

زجاجة بيرة	*1	ہ٪ کحول	۳۵۰ سم
كأس ويسكى	٠٧.	٥٤٪ كحول	80
کاس خبر	٠٧.	۱۵٪ کتول	1.

وقد وضعت جداول يمكن منها حساب كمية الكحول التي تناولها الشخصي من نتائج تقدير نسبة الكحول في عينة الدم .

الموامل التي تؤثر على نتائج تقدير نسبة الكحول في الدم:

من العوامل التي تؤدى الى صعوبة اجراء التحليل الخاص بتقدير نسبة الكحول هي سهولة تطايره واحتيال وجود شوائب تتدخل في النفاعلات ولها نفس صفات الكحول متعطى نتائج غير دقيقة ، وعليه غيجب عسلي الخبير معرفة هذه العوامل بالتفصيل حتى لا ينتج عنها التشكيك في نتسائج التقرير عند مناششة الخبير أمام المحكمة أو تؤدى الى اسؤا من ذلك وهسو ادائة شخص برىء أو تبرئة شخص متهم ،

وتعتبد الطرق الكيماوية على تطاير الكحول عند درجة ٧٨ ه م لفصله عن المواد الاخرى ولكن هذا الفصل لا يكون غرديا اذ من المحتبل أن يتطاير ممه أي شوائب أخرى موجودة لها صفة التطاير عند هذه الدرجة أو في درجات أتل منها مثل الالدهيدات والكيتونات وبعض الاحماض والكحولات الاخسرى (غير كحول الايثيلي) التي يمكن أن تتواجد في السوائل البيولوجية والانسجة .

وتندرج الطرق المختلفة لتقدير نسبة الكحول في العينات تحت الفحص الى مجموعتين :

١ ـــ التفاعلات المؤكسدة .

٢ ــ التفاعلات الفردية للكحول . وتبلغ الطرق التي تعتبد على التفاعلات الذاتية درجة من التعتيد تجعلها غير قابلة للتطبيق للاغراض الروتينية والتي يلزم غيها أجراء التحليل للعديد من العينات ولذلك تعتبد الطرق المستخدمة حاليا على المجبوعة الاولى الخاصة بالتفاعلات المؤكسدة .

وحيث أن الطرق التحليلية التي تمتهد على التفاعلات المؤكسدة غير الذاتية للكحول الإيثيلي لذا يستحسن عرض العوامل التي قد تؤدى الى زيادة دقة هذه الطرق .

القيمة الظاهرية الطبيعية للكحول في الجسم :

لا يكفى أن يتال أن هناك عسديد من المركبات الكيماوية ذات الطبيعسة المتطايرة والصفات المختزلة المماثلة الكحول الايفيلي لكن يلزم معرفة احتمال وجود مثل هذه المواد في السبوائل البيولوجية والتي تعتبر مكونات طبيعية في جسم الانسان مع تحديد نوعها وتركيزها ومدى تداخلها في التفساعلات المؤكسدة المكحول والتي قد تؤدى الى تيبة ظاهرية في نتائج التحليل قد تزيد عن التيبة المحليل الموجود في العيبة المعتبة الكحول الوجود في العينة .

يتواجد الكحول في الطبيعة نتيجة لعمليات حيوية لخلايا الخميرة والبكتريا وذلك في حالات التخمر أو التعفن ، وقد وجد أن عينات الدم والانسسجة الحديثة الفي متعفنة تحتوى على كهيات غير ملموسة من الكحول وعليه غان القيمة الظاهرية للكحول في الدم والانسجة هي نتيجة تواجد مواد متطايرة تابك للكسدة ونتراوح هذه القيمة ما بين صفر ... } مجم // ،

لها القيمة الظاهرية للكحول في البول غانها تعتبد على الطريقة المستخدمة وتبيل الى الزياة عن نظرتها في الدم وتبلغ ٢ - ١٨ مجم ٪ (هارجر) ٥ - ٣٨ (ويدمارك) وقد تصل الى ٨٤ مجم ٪ وقد تعزى هذه الزيادة الى ألم زا مواددة في الدم في حالة اتحادمم مواد أخرى تمنع تداخلها في التفاعل في حالة تحليل عينات الدم مثل حاسم الاستيواستيك . وقد وجد أن القيمة الظاهرية للكحول في البول تنخفسض عند المسئة مادة تلوية أو أضافة محلول مركز من حامض الكبريتيك بنسبة عند المينة قبل اجراء التحليل .

الموامل التي تساعد على ارتفاع القيمة الظاهرية للكمول:

ا — ألصوم : ترتفع القيمة الظاهرية الكحول (من الناحية النظرية) عند الصوم نتيجة ازيادة تكوين المواد الكينونية وقد وجد أن الصوم لدة ١٢ عند الصوم لم عند الصوم لم المحمد عند الصوم لم المحمد عند المحمد المحمد عند المحمد المحمد

٢ ــ التفقية على المواد الكربوايدراتية: يتكون الكحول في جسم الانسان بتأثير البكتريا الموجودة في الامعاء الدتيتة على المواد الكربوايدراتية ويتم امتصاصه بالدم مما يؤدى الى ارتفاع لتيبة لظاهرية للكحول في الدم وقد لوحظ بعد تناول وجبة تتكون اساسا من المواد الكربوايدراتية ان التيبة الظاهرية وصلت الى ٤ جم ٪ .

٣ _ تفلول الفاكهة: نظرا لاحتواء الفواكه الطازجة وعصيرها على نسب مالية من المواد التطايرة مثل الكيتونات والاسترات والاحباض فقد الفهرت التنافج أنه يكن ارتفاع القيمة الظاهرية بنسبة صغيرة ومحدودة وقد أمكن اختزالها بفصل المواد الكيتونية تبليتقدير نسبة الكحول وباستخدامه واد مؤكسدة الله عاملية من التي تستخدم عادة .

3 — القفدية على الاستوات: أمكن أثبات أن تناول الاسترات بكبيات كبيرة يؤدى الى زيادة فى القيمة الظاهرية للكحول ولكن لوحظ أن الكبيات اللازمة لهذه الزيادة تنتج عنها حالات تسمم تغاير أعراض التسمم بالكحول حيث أن التيمة الظاهرية للكحول ألل بكثير من مثياتها فى حالات التسمم بالاسترات المضوية .

ه _ مرض البول السكرى: عند دراسة امكانية تأثير مرض البول السكرى على حساسية طرق تقدير نسبة الكحول في السوائل البولوجية ثبت أن القيمة الظاهرية للكحول تكون في الحدود الطبيعية عند مرضى السكر الذين يتبعون الملاج بندة . أجا في حالات مرضى السكر الذين يهملون في اتباع المسلاح ونظام التغذية غقد ثبت أن القيمة الظاهرية للكحول في الدم والبول ترتفع أرتفاء المحوظ . خاصة في البول نظرا لزيادة اقراز حامض الاستيوطيك .

٦ العالات الرضية المختلفة: ألمكن بيان أنه لم يحدث أي تغير في القيمة الظاهرية للكحول عند مرضى الكلى والسل والسرطان والبولينا والتهابات سائل النخاع الشوكى والشلل وإصابات الراس .

٧ _ العقاقي: يوجد عدد من العقاء ير التي تحدث في الجسم أعسراض نشابه الى حد كبير اعراض النسمم بالكحول . وعند اجراء الدراسات لبيان التي هذه المردد وحدى تداخلها في الطرق المستخدمة لتعدير نسبة الكحول بنين الثي يتداخل بدرجة كبيرة ويؤدى الى ارتفاع كبير في القيمة الظاهرية للكحول . ومن المواد التي وجد لها تأثير للحوظ هي كلوريد الاتبايل والبار الدهيد وايدرات الكورال والمورتريين .

أما المواد التى ليس لها تأثير على القيمة الظاهرية به للكحول غاننا نذكسر منها الاسبرين ومشبقات حامض الباريتوريك ورابع كلوريد الكربون وثالث كلوريد الانيلين وأول أكسيد الكربون واليوريثان والكافور والثوم .

الاهتياطات الواجب اتخاذها عند اجراء تحليل لتقدير نسبة الكحول:

يلزم ضرورة التنبيه باتخاذ احتياطات هامة معينة عند اخذ عينة للتحليسل وخاصة عند اخذها بواسطة خبر غير مختص بغية ارسالها للمعمل لتتسدير نسبة الكحول بها وتختلف هذه الاحتياطات باختلاف نوع المينة:

١ ــ اللعساب : تؤخذ عينة العاب عن طريق المسمشة بكهية صفيرة من الماء ثم الانتظار مدة نصف ساعة واعادة اخذ عينة ثانية في وعاء منفسل ويمكن المساعدة في جميع اللعاب بأن يسمح للشخص بأن يمضغ تطعة من الشمع ويجب عدم تناول أى حلوى أو مستحضرات من التى تستخدم لازالة الرائحة من اللم حيث أن مكوناتها تتداخل فى تفاعلات الكحول وترفع من التيمة الظاهرية للكحول .

٢ - السدم: من الضرورى استبعاد المطهرات الكحولية مثل صبغة اليود وكذلك الاثير والمستحضرات التي تحتوى على الفينول مثل الديتول وخلافه وذلك عند تطهير منطقة الجلد مكان آخذ عينة الدم وفي هذه الحالة يوصى باستخدام محلول السليماني أو عدم استخدام مطهرات على الاطلاق.

وعند اخذ عينة الدم تضاف مادة حافظة مثل خليط من سترات وغلوريد الصوديوم وتغطية الانبوية بغطاء محكم تماما أو وضع طبقة من الشمع المنصهر على سطح الدم .

٣ — البول: يطلب من الشخص التبول لتعريغ المثانة وبعد الانتظار لدة نصف مساعة تجمع عينة البول للتحليل.

أما بالنسبة لاجراء التعليل في المعمل نيجب مراعاة الشروط الاتية :

١ - اجراء التحليل بمعرفة الخبير الكيماوى شخصيا .

 ٢ -- حفظ الكيماويات والمحاليل والماء المقطر في مكان خاص بعيد عن أي تلوثات نتيجة استعمال لاغراض أخرى .

٣ ــ تخصيص مكان معين خاص بتحاليل الكحول التأكد تهاما من خلو جو
 المكان من أبخرة الكحول أو مو أد متطايرة أخرى تتداخل في التفاعل .

 استعمال ماء مقطر مزدوج التقطير وتوصيلات زجاجية مع عسدم استغدام أي شحوم أو مواد أخرى للتوصيلات الزجاجية

ALCOHOL THE FACTORS AFFECTING ITS CONCENTRATION IN THE DIFFERENT TISSUES OF THE BODY

This article deals briefly with the effect of alcohol (alternatively all the alcoholic beverages) on the main vital organs of the body, namely; the respiratory, circulatory and nervous systems as well as the liver function, the muscular and visual abilities.

The factors that control the rate of absorption and excretion that govern the alcohol concentration of the different tissues are also mentioned.

As alcohol plays an important role in traffic accidents, its effect on the driving abilities in relation to blood-alcohol levels are discussed.

For high reliability and accuracy of experimental analysis a review is given as regards as the different conditions that may lead to appreciable apparent values of alcohol together with the precautions that should be taken in consideration on sampling the specimens to be sent for analysis. تمقد بالركز القومى الفحوث الإحماعية والطائبة بالقاهرة ندوة علية عن تكلفة الجريمة ، بالاشتراك مع المركز الدولى لملم الاجرام القابع لحامسة موننريال بكندا وذلك في الفترة من ١٨ ــ ٢٠ مارس المالى ،

وتناتش في الندوة الموضوعات التالية :

القسم الاول: المشكلات النظرية والمنهجية:

- التكلفة التي تتحملها الدولة في مكافحة الجريبة .
 الدكتور صلاح عبد المتمال .
- تكلفة الجريمة التي يتحملها الافراد والمجنى عليهم .
 الدكتور سيد عويس .

القسم الثاني : تكلفة الجريبة في مصر :

- تكلفة الجريمة في المؤسسات العقابية . العميد محمود خليل .
 - ـ تكلفة الجريمة في أجهزة المحاكم . الستشار أحمد غنيم .
- تكلفة الجريبة في المؤسسات الاصلاحية . الاستاذ مصطفى رزق مطر .

القسم الثالث: التحليل الاحصائي والرياضي لتكلفة الجريمة:

تكلفة الجريبة وطرق تقديرها .
 الدكتور عطية سليبان .

ويحضر الندوة:

الدكتور دينيس زابو مدير المركز الدولى لعلم الاجرام المتارن بكندا « سكرتيرا للندوة » .

الدكتور كوزوفسكى من بولندا مقررا للندوة -

الدكتور عزت عبد الفتاح الخبير بالمركز الدولى لعلم الاجرام المقارن .

وقد دعى للاشتراك في الندوة كافة المهتمين بالموضوع من رجال الجامعات والشرطة والقضاء والقائمين على المؤسسات الاصلاحية والمقابية .

بسسطف الحزالخيسسه

الضمانات الاجرائية في الدستور الجديد

دكتور س**مي الجنزورى** مدس القانون الجنائي --- جامعة الازهر

١ --- تهويند :

صدر الدستور المرى الجديد في سبتهبر ١٩٧١ ، بعد أن تم الاستفتاءعليه وقد تناول هذا الدستور ــ بكثير من التفصيل ــ بيان الحقوق والحريات المتررة للمواطنين كما نص على الضمانات التي تكفل احترام هذه الحقوق .

نقد تناول هذا الدستور في الباب الثالث منه ، تحت عنوان « الحسريات والمعتوق والواجبات العامة » بيانا بحريات المواطنين وحقوقهم ، منص على المساواة بين جميع المواطنين امام القاتون وفي الحقوق والواجبات (م ٠٠) ، وعلى أن الحرية الشخصية حقّ طبيعي لا يجوز السساس به الأببراعاة الاجراءات التي ينص عليها القانون (م ١١) ، وعلى تحريم الايذاء البدني أو المعنوى وضرورة معاملة المواطن في حالة تقييد حريته بما يحفظ كرامته (م ٢٢) وعلى عدم جواز اجراء تجربة علمية على انسان بغير رضائه الحر (مُ ٣٤) وعلى حرمة المسلكن (م ٤٤) وعلى حرمة المراسلات البريدية والبرقية والمكالات التاينونية (م ٥٥) كما نص على حرية العقيدة (م ٢٦) وحرية الراي والتعبير (م ٤٧) وحرية الصحافة وآلنشر (م ٤٨) ، وهرية البحث العلمي (م ٤٩) وحرية الاقامة (٥٠) وحرية الهجرة (م ٥٣) ، وعدم جواز ابعاد المواطن عن البلاد (م ٥١) وحرية عقد الاجتماعات العامة والخاصة (م ٥٤) ، وحرية انشاء الجمعيات (م ٥٥) وحرية تكوين النقابات والاتحادات (م ٥٦) . كما نص الدستور على أن أي اعتداء على الحسرية الشخصية يعتبر جريبسة لا تسقط الدعوى الجنائيسسة أو المنيسة عنها بالتقادم (م ۷۷) .

كذلك نص الدستور الجديد على ضمانات آخرى في البلب الرابع منه تحت عنوان « سيادة القانون » فنص على أن سيادة القانون هي اساس الحكم في الدولة (م ٦٤) ، وأن استقلال القضاء وحصانته ضمانان اساسيان المهاية الحقوق والحريات (م١٥) ، وأن المعتوبة يجب أن تكون بحكم قضائي (م٢٦) ، وأعلى حق التقافى واقتم بتأكيد بداأن المهم برىء حتى تثبت ادانته (م٢٧) ، وعلى حق التقافى حق التقافى حق التقافى حق التقافى حق النقام وعدم جواز تحصين اى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء (م٨١) ، وعلى حق التقلق من الدائم (م ٢١) ، هذا بالإضافة الى الضمانات التي وردت في القمال الرابع من البساب الخابس والخاصة باستقلال السلطة التضائية (الواد من ١٦٥ – ١٧٠) .

واقد جاء هذا الدستور بضهائات تفوق ما كان ينص عليه الدستور السابق، لذلك غان بعض نصوص الدستور أصبحت متعارضة مع بعض القوانين النافذة حتى الآن ومن ذلك قانون الإجراءات الجنائية المحلى ، ولما كانت قواعد الدستور هي أسمى القواعد التشريعية وفقا لقاعدة تدرج النصوص المتشريعية ، غان تعديل النصوص المتعارضة مع الدستور اصبح من الابور الملحة على المشرع في مصر ، خاصة وأن بعض هذه النصوص مما تمس حياة الأراد بصفة مباشرة وتطبق في العمل كل يوم ، وليس ادل على ذلك من الابرائلة ، ما نص عليه الدستور من تقييد سلطة مأموري الضبط التفسائي في التبض على الاشخاص وتنتيشهم أو تقييد حريتهم بأى تيد وجعلها قاصرة على حالة التلبس نقط ، بعد أن كانت المادة ؟٣ من قانون الإجراءات الجنائية الحالى تعطيهم هذا الحق في أحوال آخرى بالاضافة إلى حالة التلبس .

وسنتناول فيما يلى بعض ما جاء به الدستور الجديد من ضمانات اجرائية :

٢ — (١) الحرية الشخصية حق طبيعي:

نص الدستور في المادة 11 منه على أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهي مصونة لا تبس ، وفيها عدا حالة التلبس لا يجوز التبض على احد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أي منعه من التنقل الا بأمسر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القانى المختص أو النيابة المعامة وذلك وفقا لاحكام القانون » .

ويعتبر استهلال المادة بأن الحرية الشخصية حق طبيعى وانها مصسونة لا تمس ، توفيق من واضعى الدستور اذ هو تأكيد دستورى له تيبته .

ويمكن القول أن الحرية الشخصية تشمل الحرية البدنية للفرد أى قدرته على النتقل بين الاماكن المختلفة والقابقة في المكان الذي يحلو له وترك هذا المكان عندما يريد كما تشمل حماية شخصه من المساس به عن طريق القبض أو الاعتقال أو الحبس ، كما يشمل مفهوم الحرية الشخصية اعترام حرمة أو الاعتقال أو الراسلات ، والمكالمات التليفونية ، ولمل هذه المماني هي التي بقصدها الشارع كما يؤكد ذلك استقراء باتي نص المادة ، وأن كانت الحرية الشخصية قد تشميل كذلك حرية التبلك والتعاقد والمعبل والتعليم والراي والمعتبدة . . الغ .

اما سبيل ضمان الحرية الشخصية فقد أوضحته المادة بحظر كل صدور تقييد الحرية الفردية ؛ فنصت على حظر القبض على أحد أو تغنيشه أي تغنيش شخصه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل ألا أذا كان ذلك بأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقا لإحكام القانون ، ونلاحظ على ذلك ما يلى :_

أولا : أن المادة قد وضعت قيدين على القاشى أو عضو النيابة عند أبره بالإجراء المقيد للجرية ، وهما أن يكون هذا الإجراء مها يستلزمه ضرورة التحقيق ، والثاني أن يكون الإجراء مها تستلزمه صيانة أبن المجتمع ، ولمل في هذين التبدين ما يظهر حرص الدستور على عدم الاسراف في استخدام هذه الاجراءات الماسة بالحريات الفردية ، وعلى أى حال غان مجال تنظيم ذلك ، ووضع الحدود الكفيلة بضمان الحريات أنما يكون في تأنون الاجراءات الجنائيسة .

ثانيا : انه استثنى حالة التابس من هذه المتبود ؛ اى انه فى حالة التابس يكون لمامور الضبط المتضائي مثلا أن يتبض على الفرد المتلبس وأن يفتشه ؛ وذلك أبر منطقى أد أن حالة التلبس هى حالة استثنائية يخشى فيها من ضياع الإدلة أو هرب الجائى ، كها أن احتمال التعسف فيها يكون تليلا كما أنه ليس من الملائم أن يترك مأمور الضبط المتهم متلبسا دون أن يستطيع المتبض عليه أو تفتيشه حتى يحصل على الأمر من التيابة العابة .

الا انه يلاحظ انه اذا كانت المادة قد اطلقت سلطة اتخاذ أى اجراء مقيد للحرية في حالة التلبس ، غان التفسير السليم النص والذي يتفق مع روح الدستور يتضى بأن تقتصر سلطة مأمور الشبط على اتخاذ الإجراءات الماجلة مقط التي تقتضيها حالة التلبس وذلك كالقبض على المتهم أو تفتيش شخصه ، غلا يجوز له اتخاذ أى اجراء آخر لا تقتضيه حالة التلبس كتفتيش منزله مثلا .

أللنا : أن هذا النص قد جاء مخالفا ومقيدا اسلطة مامور الضبط القضائى للتبنى وتنتيش الاشخلص النصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائيه الحالى و رذلك ينتخى السرعة في تعديل قانون الاجراءات واصداره) حيث ينص القانون الحالى في المدو 37 منه على أنه لمامور الضبط القضائى المتبض على النه لمامور الضبط القضائى المتبض على المنه في غير حالة التلبس في الاحوال الاتية : الجنائيات ثم جنع السرقة والنصب والتفالس . وكذلك اذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالحبس وكان المنهم موضوعا تحت مراقبة البوليس أو كان قد صدر اليه انذار . . . الخ المدول الاحراءات الحالى على انه في الله . كما نصت المادة ، كما تصور المهور الضبط ان الاحوال الذي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز المهور الضبط ان بعتسه .

أى أن نص الدستور قد حرم مأمور الضبط القضائي من التبض على الاسخاص وتفتيشهم في الحالات النصوص عليها في الملاة ؟٣ اجراءا نيما عدا حالة الطبس فقط .

٣ _ (ب) الحق في الماملة الكريمة:

نص الدستور في المادة ٤٣ منه على أن « كل مواطن يتبض عليه أو يحبس أو تتيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز أيذاؤه بدنيا أو معنويا كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الاماكن الخاضمة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه » .

ويترر هذا النص عدة مبادىء هامة ، استقرت في النسسير الانمساني العالمي وتضمنها اعلان حقوق الانسان والانتاقية الدوليسة للحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٦٦ . غاولا: إذا انتضت الضرورة النبض على مواطن أو تتبيد حريته بأى قيد أو مسلبه هذه الحرية وذلك لاتهامه مثلا في جريعة معينة ، أو ألحكم عليسه مشابات بعد نبوت أرتكابه لجريعة معينسة ، غان هذا لا يعنى تجريده من انسانيته والحط من كرامته ، بل يجب أن تحفظ عليسه كرامته ، غالتبض أو الحبس الاحتياطي اجراءان مقرران أصالح التحقيق خشيبة عبث المتهم بادلة الجريسة أو تأثيره على المشهود أو هربه أثناء التحقيق أو بعد الحكم عليسه ، بل قد بحبس المتهم احتياطيا لابعاده عن مكان الجريمة وتأبينه من احتيال بلن قد بحبس المتهم احتياطيا لابعاده عن مكان الجريمة وتأبينه من احتيال يحب أن نلاحظ أن الأصل في المتهم البراءة وحتى تثبت ادانته في محاكسة تقانينة تكفل له فيها ضمائات الدغاع عن نفسه ، وهذا ما أشار البه الدستور الجبد في المدة لا

كما ان الضمير الانساني العام لم يعد يتبل صور تعذيب المتهمين وايذائهم على النحو الذي كان معرومًا في العصور الوسطى .

بل انه حتى اذا ثبتت ادانة المواطن وسلبت حريته تنفيذا لحكم قضائى
بمتوبة سالبة للحرية ، أو حتى انتظارا لتنفيذ حكم بالاعدام عليه ، فانه
لا يوجد اى مبرر لايذائه أو اساءة معابلته ، فهو يؤدى دينا عليه لمسالح
المجتبع ، والمفهوم الحديث في علم المعقب العمقوبة السالبة للحرية يتمثل
المجتبع ، والمفهوم الحديث في علم المعقب الواذلاله أو الحط من كرامته فقد
اثبتت التجارب الانسانية خلال سنوات طويلة أن اساءة معاملة المسجونين
والقسوة عليهم لا تؤدى الى الصلاحهم أو الإملال من المجربية ، بل على
المكس تؤدى بهم الى الحقد والكراهية للمجتبع والرغبة في الانتقام منه
وبالتالى تجملهم اكثر استعدادا للعودة الى الجربية بعد قضاء عقوباتهم .

وتقرر مجموعة تواعد الحد الادنى لمعاملة المسجونين والتي ووفق عليها في مؤتمر الامم المتحدة الاول لكافحة الجريمة ومعاملة المذبين المنعقد في جنيف ١٩٥٥ مجموعة من المبادىء في هذا الصدد ، منجد أن القاعدة ٥٧ من هذه المجبوعة تقرر أن عقوبة الحبس تعد مؤلمة لمجرد كونها تجرد الشخص مِن تقرير مصيره عن طريق حرمانه من حريته ، لذلك مان نظام السجن يجب الا يزيد من العناء المتبثل في هذه الحالة . كما تنص القاعدة ١/٦٠ على أنه يجِب أن يسمى نظام السجن الى تقليل الفوارق بين حياة السجن والحيساة المرة ، تلك الفوارق التي تؤدى الى اضعاف شعور السجونين بالسنولية وباحترامهم لكرامتهم الشخصية كبشر ، كما تقرر المادة ٦١ على أنه يجب أن تؤكد معاملة السجونين انهم مازالوا جزءا من المجتمع وليسوا منبونين منه ولا معزولين عنه ، وبالمثل تقرر القاعدة ١/٧١ من المجموعة انه يجب الا يكون طابع العمل في المسجون التعذيب والايلام . بل أنه حتى في حسالة ارتكاب السجين لاى مخالفة تأديبية داخل السجن فان تواعد الحد الادنى تشمير الى وسائل معاملته متنص القاعدة ٣١ من المجبوعة على أنه يحظر توتيع العتوبات البدنية والعتاب بالوضع في زنزانة مظلمة وكل العتوبات القاسية وغير الانسانية أو المهدرة للادمية حظراً ناما كجزاءات تاديبية ، كما تقرر القامدة ٣٣ باته لا يجوز باية حال استخدام ادوات الاكراه كالقيود المديدية والسلاسل كجزاء تأديبي ،

من كل ذلك يتضم أن هذا النص الدستورى جاء متهشيا مع ما وصل اليه احترام الحقوق الفردية والكرامة الانسانية المواطن من رسوخ وتلكيد في الضمير العام وفي المواثيق الدواية ومطابقا للاتجاهات الحديثة في معاملة المسجودين .

ثانيا: استلزام حجز المحجوز أو المحبوس في الاملكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون يعتبر ضمانا كذلك لمن تقضى الضرورة بحبسهم احتياطيا أو تنفيذا لحكم تضائى ، ذلك أن تانون تنظيم السجون والنحسب التنفيذية تتضبن احكاما هامة تتعلق بأنواع السجون وقبول السجونين وطرق معاملتهم وتوضح ما لمهم من حقوقي وما عليهم من واجبات ، وأيداع المحبوس في احد السجون التي تخضع لقانون تنظيم السجون يعنى تطبيق هذه الاحكام عليه بينما يحرم من تطبيق هذه الاحكام أذا ما أودع في مكان آخر لا يخضع لتانون تنظيم السجون ويترك مصيره ومعاملته لتحكم وهوى السلطة التي تهيمن على ألمكان الذي يودع نيه . واذا تألمنا قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ نجد أنه يترر أحكاما هامة تعتبر ضمانات المسجونين نهو ببين انواع السجون والاشخاص الذين يجوز ايداعهم في كل نوع من السجون كما يقرر عدم جواز ايداع اى انسان في سجن الا بامر كتابي موقع مِن السَّلطات المُفتصة بذلك قانونا ولا يجوز أن يبتى فيه بعد المدة المحددة بهذا الامر (م ٥) وان يتسلم مأمور السجن صورة من أمر ايدااع المسجون ﴿ م ٦) . وينظم الفصل الثالث من القانون تقسيم المحكوم عايهم آلى درجات مع بيان كينية معاملة ومعيشة كل درجة ، كما يقرر أقامة المحبوسين احتياطيا في أباكن منفصلة عن أباكن غيرهم من المسجونين ، كما يقرر لهذه النئسة حقوقًا خاصة في الغذاء والملابس ، وينظم القانون كذلك أسس تشسفيل المسجونين ومنحهم أجورا ، وتثقيفهم وعلاجهم ، ويقرر لهم حق التراسل واازيارات ، وينظم وسائل تاديبهم والجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم وشروط توقيعها كما يحدد شروط الافراج عن المسجونين افراجا نهائيا أو شرطيا ، كما يعد من الضمانات الهامة للمسجونين في السجون الخاضعة لقانون تنظيم السجون أن تلك المؤسسات تخضع للاشراف القضيائي ، وللمسجونين التقدم بشكاوى لجهات الاشراف القضائي .

كل هذه الاحكام وما يتضمنها من ضمانات تعتبر حقوقا للمسجونين في الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون 6 ومن هذا تبدو لنا اهمية النص في الدستور على هذه الضمانة ،

ثالثاً: وتشير الفقرة الثالثة من المادة الى أن كل قول بثبت انه صدر تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه .

أى ان الابذاء البدنى أو المنسوى أو معاملة المواطن المتسوض عليسه أو المحبوس بما يحط من كرامته أو ابداعه فى مكان غير خاضع لقانون تنظيم المسجون ؟ يؤدى الى اهدار أى قول أو اقرار أو اعتراف يصدر من المواطن نتيجة لهذه الافعال أو التهديد بها . وهذا تقرير لبدأ مستقر في القانون بصفة علمة فالاقوال أو الاعترافات يجب الا تكون وليدة أكراه أو قسر أدبى أو معنوى أو نتيجة وعد أو وعيد أو حيلة أو خديمة ، أو ناشئا عن الخوف ، وذلك حتى ولو كانت الاعترافات صافقة وملايقة للحتيقة ، غاذا شابها عيب من هذه العيوب غهى باطة ولا يمسول عليها في أدانة المتهم ، وهذا ما أستقر عليه قضاء محكمة النقض ، غضل عن كونه من المبادىء المتاذية والانسمنية العامة .

واذا كان هذا المبدأ بستقر ، غان تأكيده في نص دستورى هو أمر جدير بالتقدير وله أهميته البللغة .

(ج) هرمة المساكن وحرمة الراسلات :

نص الدستور في المادة ٤٤ منه على انه « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تغتيشها الا بأمر تضائى مسبب وغقا لاحكام القانون » .

ولما كان تغنيش المنازل يعتبر من اخطر اجراءات التحتيق التي تنعسرض فيها حرية المواطنين للهساس بها فقد احاطه الدستور بضهائة هامة ، وهي أن يكون هذا التغنيش بامر تفسائي و الامر التضائي هو الذي يصدر من سلطة تضائية أي من التأفي المختص أو من النيابة العسامة التي تعتبر سساطة تضائية ، ومتنفي هذا النص حرمان رجال الضبط القضائي من اجراء تغنيش منازل المنهبين في الحرواء منازل المنهبين في احسوال تأنون الاجراءات الجنائية الحالي من حق تغنيش منازل المنهبين في احسوال التلس بجناية أو جنحة (م ٧٤ اجراءات) وبالنسبة للاشخاص المؤسوعين تحت حراتبة البوليس اذا وجهت أوجه قوية للاشتباه في انهم ارتكوا جناساية لو وخدة (م ٨٨ اجراءات) ويلاحظ هنا أن الدستور حصاية منه لحرمة الساكن حساب رجال الشنبط القضائي سلطة تنقش منازل المنهسين في الساكن حساب رجال الشبط القضائي سلطة تنقش منازل المنهسين في

كما يلاحظ في هذا النص الدستوري اشتراط نسبيب الامر القشسائي بالتفتيش ، وهذا التسبيب يضمن أولا التروى والتأتي في اصدار الامر ، ويضمن ثانيا الرقابة على الامر المسادر بالتفنيش والتعرف على الاسباب التي دعت الى اصداره ، فلا تصدر السلطة القضائية الامر الا اذا كانت هنساك فعلا أوجه توية للاشتباه في وجود اشياء تفيد التحتيق في المنزل المراد تفتيشه،

ولما كان الاطلاع على المراسلات البريدية أو البرقية أو المحادثات التلينونية وغيرها من وسائل الاتصال يعتبر نوحا من التفتيش لانه يتضمن الاطلاع على مستودع السر ، فقد عنى الدستور في المادة ه } منه بالنص صراحة على أن « لحياة المواطنين الخاصة حرية يحميها القانون » ونص على أنه لا يجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها الا بأمر قضائي مسبب ولدة محددة ووفقا لاحكام القانون .

٥ - (د) تجريم الاعتداء على الحرية الشخصية:

نص الدستور في الملاة ٥٧ منه على أن « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة المواطنين وغيرها من المحقوق والحريات العسامة التى يكفلها الدستور والقاتون جريمة لا تسقط الدموى الجنائية ولا المدنيسة منها بالتقادم ، وتكفل الدولة تمويضا عادلا لن وقع عليه الاعتداء » .

ولم يكتف الدستور بأن ينص على الضهائات التي تؤكد حقوق الانراد وتحمى حرياتهم من عسف وجور السلطات ؛ بل انه جعل من انتهاك هدذه الضهائات جريمة ؛ ولقد جاء هذا النص شابلا جابما أذ اعتبر أي اعتداء على الحريات الشخصية وحربة الحياة الخاصة للمواطنين وكذاك على الحقوق والحريات العامة التي ورد ذكرها أي الدستور أو في قانون آخر ، جريمة ، ويشمل ذلك كل ما سبق بيانه من حقوق وحريات وردت في نصوص الدستور (مواد الدستور من ، ؟ الى ٥١) ، وذلاحظ على هذا النص الملاحظسات الاتيسة : _

اولا : أن هذا النص يقرر مبدأ تجريم الاعتداء على الحريات والحقوق فقط ويترك بعد ذلك للقرائين تحديد نوع الجرائم والمعقوبات التي توقع نتيجة ارتكاب هذه الجرائم ، كيا أن هذا النص لا يعني أن جميع صور الاعتداء على المعقوق والحريات تعتبر جريمة واحدة لها مقوبة واحدة محددة ، بل أن النص قد قرر مبدأ التجريم فقط ، لتنولي بعد ذلك القوانين تحسديد أنواع الجرائم المختلفة والمعقوبات المتفاوتة وفقا لدرجة خطورة الاعتداء على المحقوق والحريات ،

ثانياً: أن هذا النص جاء على ليشهل تجريم أنمال الاعتداء سواء وقعت بن السلطات العامة أو وقعت بن الافراد ، وأن كان يغلب في ظننا أن أهبية النص تبدو في تطبيته على ممثلي السلطات العامة الذين يحتمون في صنفتهم العامة ونفوذهم الوظيفي في الجور على حقوق وحريات الافراد .

الإعتداء على الحقوق والعربات يحفل بالكثير من النصوص التي تجعل من الاعتداء على الحقوق والعربات جرائم معاتب عليها ، سواء كان المعتدى من مهنلى السلطة العلمة أو الافراد العاديين ، بل اننا أذا نظرنا الى معظم الجرائم الواردة في عانون العقوبات والقوانين المكهلة له لوجدنا غيها اعتداء على حقوق نربية ، غجرائم القتل هي اعتداء على الحق في الحياة ، وجرائم المرب والجرح والإيذاء بصفة علمة هي اعتداء على الحق في سلامة الجسم ، وجرائم الاعتداء على الاموال هي انتهاك لحق الملكية وجرائم الخطف هي اعتداء على الحريات ومكذا ، الا اننا نمنقد أن المقصود بهذا النص هو الجرائم التي تقع من مهنلي السلطة المامة على حريات وحقوق المواطنين ومن أمثلتها في تقع من مهنلي السلطة المامة على حريات وحقوق المواطنين ومن أمثلتها في عانون المعتوبات الجرائم المواردة في الباب المسلامي من الكتاب الثاني تحت عنسوان « الإكراه ومسوء المساحة من الموظفين لافراد النساس » عنسوان « الإكراه ومسوء المساحة من الموظفين لافراد النساس »

و إبها : جاء الدستور بحكم جديد بالنسبة للجرائم والاعتداء على الحريات والحقوق وهو أن الدعوى الجنائية والمدنية الخاصة بهذه الجرائم لا تسقط بالتقادم ، نهن المعروف أن الدعوى الجنائية تسقط بالتقادم بعد منى مدة معينة تختلف حسب نوع الجريهة ، وكذلك الأمر بالنسبة للدعوى المدنية المتملة بها وذلك لا تقراض نسيان الناس للجريهة ومرتكبها وعدم وجود مصلحة في المعتاب بعد مرور مدة على وقوعها ، الا أن الدستور قد رأى أن خطورة هذه

الجرائم واهبيتها تستدعى التفاضى عن هذه الاعتبارات ، كما أن هذا النص يجعل من العقاب على هذه الجرائم سيفا مسلطا على ممثل السلطة المسامة الذى ينتهك حتوق الامراد وحرياتهم طوال حياته وهنى بعد انتهاء مسفته الوظيفية التي قد يحتبى فيها لارتكب جريبته ، والتي قد تحول أو تقلل من احتبال رفع الدعوى عليه خلال نقلده لوظيفته .

فلهسا: كذلك تقرر هذه الدة مهدا هلها هو مسئولية الدولة عن تعويض من وقع عليه الاعتداء ؛ اى ان الدولة تتحل نتجة الاخطاء التى تقع من موظفها فيترتب عليها انتهاكا لحقوق وحريات الافراد ؛ اذ لا نعتقد ان المصود بالنص هو تحل الدولة بتعويض كل من اعتدى عليه حتى ولو كان المعتدى غددا عاديا ؛ وهذا ما يؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن المتصود بالنص اساسا هو حهاية المواطنين من عسف وجور معثلى السلطة العامة .

والتفسير السليم لهذا النص يقتضى القول بأن الدولة تتحمل التعويض سواء كان من وقع منه الاعتداء من موظفى السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية ، فين المتصور أن يقع هذا الاعتداء من لحد رجال النيابة المسامة مثلا ، ولعل هذا النص يعتبر انجاها نحو نقرير مسئولية الدولة عن الاعهال القضائية ، تلك المسئولية التي لم يكن يعترف بها من قبل بعكس مسئولية الدولة عن أعمالها الادارية التي لصبحت أمرا مسلما به في فقه المتأتون الادارى وفي التطبيقات العهاية . ولا شك أن هذا المبذا يتفق مع الاتباه السائد في كثير من التشريعات الحديثة حيث تكون الدولة مسئولة مسئولية كالمئة عن أي ضرر ينتج لاحد الافراد من معارسة احد موظفيها لمظهر من مناطها ، ولا شك أن التضاء هو مظهر من مناطها ، ولا شك أن التضاء هو مظهر من مناطها الدولة المناسعة المشرع عند تعديل قانون الاجراءات الجنائية المنضوصة (راجع بحثنا في التعويض عن الحبس الاحتياطي المنشور في أعمال ندوة الامال المتراء العنائية العنائية — (١٩٧١) .

٦ - (ه) شرعية الجرائم والعقوبات :

فقد نصت المادة ٦٦ من الدستور على أن « المقوبة شخصية ، ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة الا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة الا بناء على قانون ، ولا عقاب الا على الامعال الملاحقة لتاريخ نفساذ القسانون » ،

وواضح ان هذه المادة تتناول بعض المبادىء الاساسية في التشريع المجنائي، وهي مبادىء مستقرة تعبر عنها نصوص في الدساتير المسابقة وكذلك في الدساتير المسابقة وكذلك في هنائن المعقوبات والإجراءات الجنائية ، فشخصية العقوبات ، وشرعيسة الجرائم والعقوبات وعدم رجعية القوانين المجنائية هي مبادىء مستقرة تعتبر من أهم ضمانات الحرية الفردية ، ومن لكبر دواعي الاستقرار القسانوني في المجتسع ،

كذلك فلم يغفل الدستور مبدأ انه « لا عقوبة بغير حكم » أى أن المقوبة يجب أن يصدر بها حكم ، ذلك لان العقوبات تعتبر أخطر الجـــزاءات التي يستفدمها الشارع لاتها تصيب الفرد في حياته وماله لذلك يجب أن يحاط تطبيتها بلكبر تدر من الضمانات وذلك بصدورها في صورة حكم من هيئة تضائية لتفصل في خصومة جنائية ؟ وتتضمن المادة ٥٩ من قانون الاجراءات المتائية المحالي نفس هذا المبدأ ؟ وتعتبر الاوامر الجنائية من تبيسل الاحكام كذلك ؟ نبجوز ان توقع العقوبة بمقتضى أمر جنائي في الحسدود التي يقررها التائون .

$\gamma = (e)$ aquis γ

نصت المادة ٦٧ من الدستور على أن « المتهم برىء حتى تثبت ادانته في محاكمة تاتونية تكفل له ميها ضمائات الدفاع عن نفسه ، وكل متهم في جناية يحب أن يكون له محام يدافع عنه » ،

ويترر هذا النص مبداين : أولهها - قرينة براءة المتهم حتى يصدر حكم قضائي بادانته ، ويعني هذا البدا أن عبء اثبت التهمة نقع على النبسابة العابة ، كما تعني أن الشك يفسر لصااح المتهم .

والمبدأ الثانى — هو حق المتهم فى الاستماتة بمدافع عنه عند توجيسه تهمة اليه وخلال مراحل التحقيق والمحاكمة ، والنزام هيئات التحقيق والمحاكم بنبكين الدفاع عن المتهم من ممارسة واجبه وذلك ضماتا لتحقيق محاكمة عن المتهم من ممارسة واجبه وذلك ضماتا لتحقيق محاكمة المتادلة المتهم تسميع فيها وجهات نظره وتفند أدلة الاتهام ضده ، أما أذا كان الاتهام في جناية غان وجود المحامى في المحاكمة يصبح أمرا الزاميا بحيث يترتب على غيابه بطلان المحاكمة والحكم الصائر عنها ،

وهذه المبادىء مستقر عليها ومتضمنة في المواثيق الدولية .

٨ ــ (ز) حق الالتجاء الى القضاء:

تنص المادة ٦٨ من الدستور على ان « التقاضى حق مصون ومكفول الناس كاغة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا ، ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عهل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » .

كما تنص المادة ٦٩ على ان « حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول . ويكفل القانون لمفير القادرين ماليا وسائل الالنجاء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم » . .

وتقرر هذه النصوص للافراد حق الالتجاء الى التضاء ، وحق الدفاع عن نفسه ، وواجب الدولة في تقريب جهات القضاء من المتقاضين ، وسرعة الفصل في القضايا ، وفي كفالة وسائل الدفاع لغير القادرين ماليا على ذلك .

ويلفت النظر في المادة ٦٨ أمرين :

أولهها: ما تنص عليه هذه المادة من حق كل مواطن في الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ، والقاضي الطبيعي هو القاضي العادي اي الجهة القضائية المختصة وققا لاحكام قانون الإجراءات الجنائية عنائية يعدد أحكام الاختصاص القضائية عنائية الحداء الكام الاختصاص القضائية عدد أحكام الاختصاص القضائية عسواعكان ولائيا أو نوعيا أو محليا أومتعلقا

بشخص المنهسم ، وينص القنون على اتوااع المحاكم المختلفة ودرجاتها واغتصاص كل منها ، والقضاء العادى هو القضاء الطبيعي بالنسبة المواطنين المنيين ، والقضاء العسكري لا يعتبر استثنائيا بالنسبة للعسكريين ، وان كان يعتبر قضاء استثنائيا وغير طبيعي بالنسبة للمدنيين ،

واذن نهذه الملدة تحظر بصقة غير جباشرة الالتجاء الى القضاء الاستئنائي او القضاء الطفاص ، وتجعل من حق كل مواطن أن يحاكم امام القضاء المادى ، غلا يجوز بمقتضى هذا النص انشاء محلكم استئنائية وأحالة بعض الجرائم المادية اليها . . وهذه المادة متسابهة للمادة ٢٠١ من الدسستور الإطالي التي نفص على أن الوظيفة القضائية يؤديها القضاء المادى الذي تنظمه وتحكمه تواعد التنظيم القضائى ، وتحظر هذه المادة انشاء تفساء استثنائي أو قضاء خاص ،

ثانيا : جاء الدستور بضهانة هامة في المادة ١٨ منه ، وهي عدم جستواز تحصين الأعمال او القرارات الادارية من رقابة القضاء وتعتبر هذه الشهانة من اهم الضهانات ضد انتيات السلطات الادارية على حقوق الافراد ، فكل عمل اداري وكل قرار اداري بجب أن يفضع لرقابة الجهات القضائية التي تقصل في مدى تطلبقه واتفاقه مع أحكم القائون ومبادئه وروحه العامة ، أما تحصين القرار الاداري اي جمله نهائيا غير قابل للطعن فيه او التظلم بفه امام جهة قضائية ، فهو يعطى سلطات واسعة للجهات الادارية قد تستخدمها في الجور على حقدوق الافراد دون خشسية أي نوع من الرقابة تستخدمها في الجور على حقدوق الافراد دون خشسية أي نوع من الرقابة التصائية على تصرفانها .

٩ _ (ح) حق الثظلم من تقييد الحرية:

تنص المادة ٧١ من الدستور على انه « يبلغ كل من يتبض عليه او يعتتل باسباب القبض عليه او اعتقاله فورا ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى أبلاغه بها وقع او الاستماتة به على الوجه الذي ينظمه القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الوجهة اليه ، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذي تبد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بها يكمل من الاجراء الذي تبد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بها يكمل المفسل فيه خلال مدة محدودة والا وجب الافراج حتما » .

ويمتبر هذا النص تتويجا للضمانات التى حرص الدستور على النص عليها لحملية حريات الافراد من التصمف والجور .

وهو لبنسة جسديدة في صرح الضهانات الذي اتامه الدسسدور ليحقق تدعيم حقوق الافراد وحرياتهم في مواجهة مقتضيات المسلحة العامة التي تقتضي اتخاذ أجراءات ماسة بالحريات في مواجهة الافراد قبل ثبوت ادانتهم بحسكم ه

وهذا النص يعد تطبيقا صريحا لنظام الـ #Habeas Corpus (احضسار جسم السجين » الذي يعتبر من الضمانات الهامة للحرية الفردية في القانون الانجليزي وغيره من النظم الانجلو مساكسونية ، ومنتصى هذا النظام انه يكون لاى محبوس أو لاى شخص آخر أن يطلب من المحكمة المختصة اصدار

إبر التي مدير السجن الذي حبس نيه بأن « يحضر جسم السجين التي ساحة الحكمة مع سبب حبسه » وليس للقاضي أن يبنتع عن اصدار هذا الامر ولا لدير السجن أن يبنتع عن تنفيذه والا وقعت عقوبة على كل منهما ، واذا جيء بالحبوس أمام المحكمة غانها تحقق اسباب حبسه وتقضي بابقائه في السجن أو الافراج عنه حسب ما يثبت لها . وقد نل هذا النظام اعتراها عالميا فنص عليه في الاتفاقية الاوربية لحماية حقوق الانسان سنة . 190 (م ؟) كا عليه في الاتفاقية الدولية للحقوق الدنية والسياسية سنة 1977 الذي وافقت عليه الجمهورية مصر وافقت عليه الجمهورية مصر العرسة .

وقد تضسمن النص حسق كل من يتبض عليسه أو يعتقبل بأسسباب التبض عليه أو اعتقباله ، وحقه في الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقسع أو الاستمائة به ، وهذه حقوق يستلزمها استممال حق التظلم من القبض أو الحبس ، وقد نصت عليها كذلك الاتفاقيات الدولية السابق الأشارة اليها ، وهم ليك النفز في المنوز أو هدا النص استخدام لفظ « الاعتقال » وهو ليس مضمون في قانون الاجراءات الجنائية ، وانها ينصرف الى تقييد الحرية الذى متقوم به السلطات الادارية دون الالتجاء الى الهيئات القضائية ، ويبدو أن الدستور أراد أن يستقيد المتقلون اداريا من الضمائات القررة في هذه المادة فيكون لهم التظلم من الاعتقال الادارى الما جهات التضاء .

١٠ ... (ط) حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة على الوظف العمومي :

نصت المادة ٧٧ من الدستور على انه « تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشمعب ويكون الامتناع عن تنفيذها او تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاتب عليها التانون ، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة » .

وتبدو اهمية هذا النص في انه قد رفع القيد الذي تنص عليه المادة ٢٣٧ اجراءات جنائية والذي بمقتضاه بمتنع رفع الدعوى الجنائية المباشرة من الدعي الدي اذا كانت موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الفبط لجريمة وقمت بنفه الناء تألية وظيفته . ولما كانت جريمة الامتناع عن تنفيذ الحجام أو تمطيل تنفيذها هي جريمة تبدو خطورتها اذا ارتكبها موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته ، غان هذا يعني أنه يكون محصنا ضد استخدام المحكوم له للدعوى المباشرة في مواجهته وقد أزال الدستور هذا القيد وجمل المحكوم له حق مباشرة الدعوى الجنائية مباشرة ضد الوظف مرتكب الجريمة اذا تقاعست النيابة عن القائمة الدعوى ضد هذا الوظف المتحالة المتابعة الدعوى ضد هذا الوظف المتحالة المتعالمة الدعوى صد عنا المتحالة الدعوى شد هذا الوظف المتحالة المتحالة النيابة عن القائمة الدعوى ضد هذا الوظف

١١ -- (ي) خاتبــة:

وبعد ، مان استعراض هذه الضمانات الإجرائية الدستورية يكشف لنا عن مدى الحاجة اللحة الى اجراء تعديلات اساسية في النصوص التي لا تتبشى مع قواعد الدستور وذلك حتى توضع هذه الضمانات موضع التنفيذ وحتى لا يفتح بلب الدفع بعدم مستورية هذه النصوص أمام المحكمة الدستورية العليا .

- 6 The right of recourse to courts is available to all persons, and each citizen has the right to be tried infront of his natural judge.
- 7 The constitution prohibites the protection of any administrative act from juridical supervision.
- 8 The right of arrested to be informed the reason immediately, and the right to communicate with the person of his own choosing, he should be notified immediately with the crimes he is accused of, and the right of recourse to court against limiting his personal freedom.

THE PROCEDURAL GUARANTEES IN THE NEW CONSTITUTION

Dr. SAMUR EL GANZOURY

Lecturer of Criminal Law, Azhar University

The new constitution was issued in September 1971, and this constitution comprises a decree on the rights of the citizen, also cited were the guarantees which enforce the respect of these rights. These guarantees are highly valued than cited in the former constitution, it also involves details of these guarantees.

Now, there is a vital need to undertake some changes in the criminal procedures act as well as other laws so that it is in accordance with the statements of the new constitution. We shall refer, briefly, to the most important guarantees which the constitution has cited.

- 1—Personal freedom as a natural right, and that it is prohibited to arrest, or imprison or investigate or limit the freedom of a person unless required for the necessity of investigation, issued by the Judge or the general attorney.
- 2—The right of all citizens arrested or imprisoned to be treated a human treatment and it is forbidden to detain him in places not in accordance to prison law.
- 3 Any attempt at personal freedom or private life of a citizen is illegal and considered a crime to which the civil or penal procures holds by prescription and the state is responsible to compensate the accused person.
- 4 The punishment is personal no crime or punishment unless according to law, and no punishment unless under juridical sentence.
- 5—The accused is innocent until proved guilty according to law to guarantee the rights of self defence.

الظروف وأثرها في عقوبة المحرض الدكاور أهمد على المجدوب

ان نظرية الظروف هي بصفة عامة نظرية معيبة من كل الوجوه هيمسا يتعلق بتطبيتها على المحرض وما يؤدى اليه هذا التطبيق من نتائج بالفسة الشذوذ ، وربما لا تكون هذه المساوىء المديدة ناشئة عن النظرية ذاتها واثما ترجع الى المرين الحدهما اعتبار المحرض شريكا في الجريمة وثانيهما تطبيق مذهب الاستمارة الإجرامية ،

فالشريك طبقا لهذا الذهب لا يعاقب من أجل فعله الشخصى ولكن من أجل فعل الغير وبذلك غان الفعل الإصلى الصادر عن الفاعل لا يمنح الوجسود فعل الشرك فدسم وأنها يمنحها أيضا روحها وموضوعها ودرجتها(١). مالطبيعة الثانوية التى تضفيها المادة . ٤ عقوبات (٥٩ عقوبات فرنسى) على مساهبة الشريك تلزم القاضى بأن يعطى للقعل وصفا واحدا وأن يستبد هذا الوصف من شخص الفاعل وهو ما أدى الى النتائج الاتية:

أولا: أن الشريك المحرض - كقاعدة علمة - لا يتأثر بالظروف الخاصة به سواء كانت مشددة أم مخففة (٢)

لان جمل الشريك بتأثر بالظروف الشخصية المتوفرة لديه يتمارض مع نص المسادة (.) عقوبات بطريقة أو بأخرى ، وذلك لان هذه المسادة قد وضعت على أساس أنه ، من ناحية يجب أن يعلبق نفس المعلب على المعلم الاشتراك ، ومن ناحية أخرى أن هذه المعتوبة هي ما نص عليه المشرع بالنسبة للفعل الاصلى مها يترتب عليه أنه أذا أخذنا في اعتبارنا عند تحديد المعتاب الظروف الشخصية المشددة الخاصة بالشريك اغفال احدى هتين القاعدتين .

ماذا مرضنا اننا سنوقع على الفاعل الاصلى المقوبة الخاصة بالقعل الذي جمله مذنبا ، واننا سنوقع على الشريك المقوبة المشددة نتيجة الطسرف الشخصى الخاص به على هذه الحالة لن تكون هناك أبدا وحدة في المقاب بين الفعل الاصلى وفعل الاشتراك .

Roux, (J. A.): Cours de droit criminel Français, T. 1. p. 350 (1)
Garraud, Traité théorique et pratique de droit pénal Français, T. 2. (7)
p. 975; Garçon: Code pénal annoté, T. 1. Art. 60 No. 313; Vidal
et Magnol; Cours de droit criminel et de science pénitentaire,
T. 1. No. 432; Elanche, Etude pratique sur le Code pénal. T. 1.
No. 38.

واذا غرضنا العكس أى اننسا سنطبق على الفاعل الاصلى والشريك العقوبة المصددة نتيجة ظرف خاص بالشريك غان القاعدة التي نقضى بهسا المسادة (. ؟) عقوبات والتي تنص على وحدة العقوبة سوف تكون قسد روعيت ولكن القاعدة الخاصة بان العقوبة التي توقع يجب أن تكون هي عقوبة النسل الاصلى ستكون قد أهبلت لاننا سنعاقب بعقوبة الاستراك(١) .

وهذه النتيجة رغم أنها تتفق مع القانون الا انها لا تتفق مع العدالة مها جمل الفقه يوجه اليها نقدا شديدا لانها تؤدى الى مواقف غاية فى الشذوذ ، منها أن الابن الذى يحرض شخصا غريبا على قتل والده هو ، يعاقب بصفته شريكا في جريمة قتل علية في حين أنه أذا أرتك الجريمة بنفسه وساهم معه آخر فى ارتكابها غان هذا الشريك يعاقب على اشتراك فى جريمة قتل الاب (جريمة قتل الاصدول) وهى ذات عقوبة شديدة فى قانون المقسوبات المذسى (٢) ،

كذلك غان المستخدم العمومي الذي يحرض شخصا آخر على ارتكاب تزوير في اوراق رسمية لن يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن (م ٢١١ عقوبات) وانما سيماقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن مدة أكثرها عشر سنين (م ٢١٢) ونفس الوضع بالنسبة للخادم الذي يحرض آخر على عشر مملوك لمخدومه لا يماقب الا بعقوبة السرقة في حين أنه لو كان هو الذي ارتكب الجريمة غانه كان سيماقب بعقوبة السرقة التي توفر لها ط في مشدد (٢) ،

وتقرر محكمة النقض الفرنسية أن عقوبة الشريك لا تشدد بسبب صفة خاصة به في الاحوال الآتية: بالنسبة لصفة الامومة في جريبة الاغتصاب التي تقع على الابنة من أجنبي تكون الام شريكة له فيها (٤) . وصفه الخادم في جريبة السرقة التي تقع على مال مملوك لمخدومه يكون هو شريك فيها (٥) .

وبالنسبة للظروف المخففة الخاصة بالحرض (شريك) أيضا غانها لا تسرى عليه سواء اكانت مخففة أم مانعة للعتاب أم مبيحة للفطافالشخص الذي يحرض آخر على تأديب ابنه نقلم هذا الاخير بضرب الابن قامسدا تأديبه غان الاب المحرض يعاقب عن اشتراك في جريمة عادية بالرغم من أنه لو غمل ذلك بنفسه لما عوقب ، وكذلك الزوج الذي يحرض شتيته على نتا زوجته الزائية التي جبن هو عن تقلها لا يستفيد من المعذر الذي تقرره المادة (۲۳۷) عقوبات () ورغم غرابة هذه النتيجة ألا أنها تتفق مع القواعد العالمة في الاشتراك المستفرة والقول بغير هذا يتمارض مع

(7)

Blanche, op. cit. No. 37.

Vidal et Magnol, op. cit. No. 432 p. 592.

Cass. 27 Nov. 1856. D. 1857. 1. 24; 5 Oct. 1871. S. 1872. 1. 255; (7)

Cass. 2 Oct. 1856. B. No. 326.

Cass. 17 Sept. 1847. B. No. 227 et Compar. 9 juillt. 1903. S. 1907. 1. (a) 251; 14 Avr. 1904. S. 1907. 1. 251.

 ⁽١) وانظر الرأى الذي يذهبه الى أن الزوج يستقيد من المغر في هذه المسالة ، جارو المرجم السابق من ٥٥١ .

هذه التواعد (١) . فبالرغم من أن الشريك يستفيد من هذا المعذر أو ذاك لو كان فاعلا الا أنه طالما أصبح شريكا غانه طبقا لمذهب الاستعارة وهو الأساس الذي تقوم عليه نظرية المساهبة الجنائية يستعير اجرامه من النشاط الاحرابي للفاعل غاذا كان هناك ما يعيب هذه الفكرة غانه لا يمكن الخروج عليها الا بنص صريح يقرر غيه المشرع ذلك .

كذلك عانه لا يمكن القول بأن الشريك يستفيد من كل ظروعه لانه ينطوى على اللهة تفرقة بين الظروف الشيدة والظروف المخففة لا تستند الى القانون، فلا يجوز أن نقرر أن الشريك يستفيد من ظروفه المخففة ولا يضار بالظروف الشيدة فاذا كانت هذه التفرقة تهدف الى تلافي بعض أوجه الشذوذ في نظرية الاستمارة الناشئة من المبدأ القائل بأن ألشريك لا يستفيد من ظروغه المخففة وفي نفس الوقت يستفيد من الظروف المخففة لو كان هو الفاعل مان هــذا الشذوذ ليس هو كل شيء وانها مجرد جزء من كل يجب تناوله بالعلاج (٢) .

وقد وجه الشراح في مصر النقد الى المبدأ الذي يقضى بعدم مساطة الشريك عن ظروفه الخاصة مثال ذلك صفة الطبيب في جريمة الأجهاض ، فهو أذا ساهم غيها كشريك لا يترتب على ذلك تشديد عقوبته كما لو كان هو الفاعل وقررواً أنه ليس هناك مبررا لهذه التفرقة الناشئة عن الأخذ بنظرية الاستعارة الاجرامية خاصة وأن الشريك الذي يتوغر لديه هذا الظرف قد يكون أشتراكه عاملًا رئيسيا في احداث الجريمة ، كما قد يكون اشد خطرا على المجتمع من الماعل ، مثال ذلك الوالد الذي يحرض آخر على اغتصاب ابنته أو هتك عرضها (المادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عنوبات) وفيماً يتعلق بالظروف المخففة الخاصة بالشريك ذهبوا الى التول بأنه يستفيد منها بغض النظر عما يتضى به مذهب الاسستمارة الاجرامية الفرنسي . كذلك غانه لا يصبح أن نهمل من أجل هذا الذهب الماديء العامة في المسئولية بغير نص صريح (٢) .

وقد اعترض البعض على ما قيل من أن ما للقاضى من سلطة تقديرية كفيل بالتَّخْنيف مِن حدة هذا الموقف الفريب نظرا لان هذه السلطة التقديرية أذا سمحت للقاضى بأن يخفض عقوبة شديدة مانها ليست كافية لمواجهة الظرف الناشيء عن هذا البدا ، آذا كانت الظروف الشخصية من النوع الذي يغير من نوع الجريمة غيرغمها من جنحة الى جناية ، غهو لا يستطيع اذا كانت الظروف خاصة بالشريك مثلا أن يتجاوز في المقاب الذي يوقعه عليه الحد الاتمى للجنحة (٤) .

ولقد حاول غريق من الفقه الفرنسي (ه) . أن يتلافي العيب الناشيء عن هذا الوضع غلجا الى وضع تفسير للمادة (٥٩) عقوبات غرنسي بمتتضاه يعاقب

⁽١) صفوت شرح القانون الجنائي .. التسسم النام ص ٣٨٥ والدكتور معبود مصطفى التسم المام ص ٣١٦ هابش ٦ ٠

⁽٢) الدكتور محمود تجب حستى دروس في تاتون الماويات ... القسم العام بند ٢٩٥ ص ۳۷ و الهامش ۰

⁽٣) الاستاذ على بدوى الاحكام العامة في القانون الجنائي جـ ١ ص ١٩٣ ، الدكتور المسعيد مصطنى السعيد ، الاحكام العامة في تاتون العاويات من ٣١٤ -

⁽٤) الاستاذ على بدوى المجرع السابق من ٢٦٥ وما يليها .

Molinier et Vidal ; Traité Théorique et pratique de droit pénal, T. 1. (e) p. 273 ; Chauveau et Hélie ; Théorie du Code pénal. T. 1 No. 306; Faustin Hélie Pratique Criminelle des Cours et Tribunaux. p. 4.

الشركاء في الجناية أو الجنحة ، بنفس المقوية التي يستحقونها لو كانوا هم انسبهم الفاملين لهذا الجناية أو تلك الجنحة ، وفي هذه الحالة غان الظروف الشحصية الخاصة بالشريك سوف نؤثر في عقوبته سواء بالتشسديد أو بالتخفيف ،

الا أن هذا التفسير قوبل بالنقد الشديد من غالبية الفقسه الفرنسي لانه يتعارض مع مذهب الاستعارة الاجرامية من ناحية ومبدأ وحدة العقوبة من ناحية أخرى .

ومع ذلك غانه توجد بعض الاحوال التي يتأثر غيها المحرض (الشريك) بالظروف الخاصة به دون الفاعل مثال ذلك عذر صغر السن الذي يترتب عليه تغنيف العتوبة غهو لا يرتب اثرا الا بالنسبة لمن توافر لديه سواء كان غاعلا أم شريكا لائه ظرف شخصي بحت يحدد مدى استحتاق الشخص الذي توافر لديه للمقاب مما يحتم أن يكون له تأثير عليه .

وظرف العود الذي جرى العمل على أخذه بعين الاعتبار بدون نص بالنسبة للشريك عند توقيع العقاب عليه 6 وايضا الصفة الخاصة التي قد توجد لدى الشريك وتجعل من المكن أن توقع عليه عقوبة ثانوية خاصة كصفة الطبيب الذي يحكم عليه بعقوبة الحرمان من ممارسة مهنة الطب

وبالاضافة الى هذا غليس هناك شك فى أن الظروف المخففة التى يمكن أن تصحح المبالغة فى الشدة التى تتسم بها عقوبة الشريك بصح تطبيقها أن تصحح المبالغة عن الجريمة التى سترتكبالى السلطات العامة الم ١٨٤/١١ و ١٠١٠ عقوبات () وعذر الاستفزاز الموجه البه والذى لا يتعلق بالفعل نفسه فهو عذر شخصى يقتصر اثره على من توفر لديه فقط ، فيتى اعتبر الشريك معذورا لما تعرض له من استفزاز تمين تخفيف عقوبته دون أن يستغيد من ذلك باتى المساهمين (٢) .

ثانيا : ان الشريك يتأثر بالظروف الشخصية المفاصة بالفاعل والرتبطــة بالجريمــة (i) :

ويطلقون على هذا النوع من الظروف وصف الظروف المختلطة تمييزا لها

⁽¹⁾ Garçon, op. ctt. Art. 59 No. 455; Roux, op. ctt. p. 851.
(1) يذهب الشرع السوري مذهب مقالفاً أذ يعرم المحرض من الأستفادة من العفر سالفاً المحرض من الأستفادة من العفر سالفاً الدولة ، وانظر الدكتور مني سالاية الدولة ، وانظر الدكتور مبد الرماب حريد المحقول الجزائية الماية في تقون المقويف السوري من 781 .

Roux, op. cit. p. 351 et Cass. 7 Sept. 1871. B. No. 111; 1 Mars 1907, (7) B. No. 103; 28 juill, 1921, B. No. 310.

عن الطروف المادية من ناحية والظروف الشخصية من ناحية أحرى (١) . ومن هذه الظروف المخططة صفة الترابة في جريبة تتل الاصول في تلتون المقوبات الفرنسي ، وصفة المستخدم المعومي وصفة الطبيب وصفة الفادم فهي جميعا تمتد الى الشريك بأثرها المشدد باعتبارها من العنامر الداخلة في تكوين الجريبة (٢) .

ويميب هذا التقسيم الثلاثي للظروف أنه لا يفيد المسكلة في شيء وانها يزيدها تمقيداً عائدة و النائث من الظروف وهو ما يسمونه بالظروف المختلطة يفتقر الى التحديد والوضوح لان الظروف لا يبكن أن تكون مختلطة نهى أما شخصية لا يبتد أثرها الى الشريك واما مادية يبتد اثرها اليه وعندئذ لا تكون هناك ظروفا تسمى بالمظروف المختلطة ، وهو ما يفقد التقسيم الثلاثي للظروف كل تيبة () .

بل أنه من الخطأ القول أن الظروف الموضوعية دائما مادية بحيث يمتد أثرها الى كل المساهمين في الجريمة ، فهناك ظروف ذات طبيعية موضوعية ومع

ريمتق هذا الرأى جانب كبير من المقدوحجتهم في ذلك أن هذه الطروف ترتبط بالجريعة مثل الظروف المائية المشددة بحيث تعتبر أهدالهالمس في التجريم لاتها تقير من وصف الجريعة وبالتألى قان من يساهمون في الجريعة بما يهم الشركاء بسألون منها برضمها الجديد التأثير، من وجود هذا الطرف Faustin Helle et Brouchot op. cit. No. 189

(ا) وهذه التترتة بين الطّروف الشخصية الخاصة بالخامل والطّروف الشخصية الخاصة به والمرتبطة بالجريمة لا تستقد التي القاتون لأن الملدة (٥١) مقويات فرنسي لم تعرق بين طُرف وآخر بحسب با أذا كان بتعلقا بالجريصة أو يتعلقا بشخصي الفامل غائدومين من الطّروف صواء من حيث استداد آثرها التي الشريك

Ortolan, Eléments de droit pénal, T. 1 No. 1305; Faustin Hélle et Brouchôt op. cit. No. 188; Vidal et Magnol, op cit. No. 481; Roux, op cit. p. 353; Garçon, op. cit. No. 339; Cass. 5 juin. 1996, cité su Dallos. Art. 59.

ومو نفس الوضع في ظل تاتون المقوبات المرى العالمي الذي لا نوجت نبيه نصوص يزود النفرية بين تروف الشخية بشددة خاصة بالمنامل لا يبتد اثرها الى الذيرك وأخرى يهدد اثرها الله الدورك وأخرى يهدد اثرها اليه الإدباطها بالجريرية ، وقد نصب الصحاب الرأى الإيد لوفة الشرقة في محمر في تأمير رأيهم هذا الله الاول بأنها تستخلص من الطبيعة اللي تتنيز بها هذه الظروف ومن التحسار الشارع على الشريك اذا كان مالم بدوات الله الاولى المنتقاة على بدوى المرجع المسابق من ١٩٧٧ والدكتور المسجد اذا كان مالم بدوات المسابق من ١٩٠٨ والدكتور مصود بصود مصطفى المرجع المسابق بنه ١٣٧ من ١٩٨٨ والدكتور المسابق من ١٩٨٨ والدكتور مصود بصود مصطفى الرجع المسابق رئم ١٢٧ الدكتور مادو بصود مصطفى الرجع المسابق رئم ١٢٧ الدكتور ومدود بصود مصطفى الرجع المسابق رئم ١٤٧ الدكتور والموجد المسابق المرابق المرا

Garraud, op. cit. T. 3 No. 975; Donnedleu de Vabres, Traité élémentaire de droit criminel et de législation pénale comparé No. 448;

Goedseels Commentaire du Code pénal beige. T. 1. No. 506.

Faustin Hélie et Brouchot, op. cit. No. 189.

(۲)

Chauten, Etude sur la complicité, droit Français - Lélgislation

(۲)

unten, lettide sur la complicité, droit Français - Lélgislation Comparé. p. 146; Teodoresco, Théorie de la complicité p. 93. ذلك لا تتجاوز في الرها الفاعل الى غيره من المساهيين من ذلك ما تنص عليه المدة (١٢٦) عقوبات من جمل عقوبة الموظف أو المستخدم العمومي الذي للم بتمليم متهم أو غمل ذلك بنفسه لحصله على الاعتراف الاشمغل الشساقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر ، في حين أنه لو وقمت هذه الجربية من غير موظف أو مستخدم عمومي وبلغ التعذيب حد احداث جرح أو قطع أو انفصال عضو الخ ، فانه يماقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين غفى هذه الحالة يقتصر أثر الظرف المشدد على المستخدم العومي فقط دون غفى هذه الحالة يقتصر أثر الظرف المشدد على المستخدم العومي فقط دون الشريك ، ومن ذلك أيضا الظرف المؤوعي في جربية قتل الفروع الخاص من التخفيف دون المساهمين معها ، أذا كانت قد تتلت وليدها عقب الوضع من التخفيف دون المساهمين معها ، أذا كانت قد تتلت وليدها عقب الوضع المقوبات سويسرى) في حين أن المساهمين مع الام توقع عليهم احدى المقوبات المنصوص عليها في المواد من (١١١ الى ١١٣ ع) سويسرى (١) .

ولذلك غانه يجب لتترير ما اذا كان الظرف موضوعيا أم شخصيا أن يتم تحليل الجريمة بعناية للبحث عن المصلحة التي يريد المشرع أن يشملها بحمايته فصفة المستخدم العمومي ظرف مادى تماما لأن الصلحة محل الحماية هي مصلحة الدولة التي يعتدى عليها الموظف ويخل بالثقة فيها .

غالتفرتة في الظروف بين ما هو شخصى لا يعتد اثره الى غير من توغر فيه ، وبين ما هو موضوعى يعتد اثره الى كل من ساهم في الجريمة مشكلة لا يبدو أنها سوف تصل الى حل ، يستوى في ذلك كل التشريعات العتابية غصفة أنها سوف تصل العمومي تعتبر أحياتا صفة شخصية يترتب عليها تشديد عقوبة من توفرت لديه فقط ولا يعتد اثرها الى غيره مهن لم تتوفر فيهم ، وان كان التضاء قد ذهب في حالات كثيرة الى المتبارها ظرفا مشددا ماديا يعتد اثره الى الغير مهن ساهبوا في الجريمة (٢) .

كذلك غان تحديد الظروف التي تعتبر شخصية خالصة لا يبتد اثرها الى الشريك وتلك التي تعتبر مرتبطة بالجريبة رغم كونها شخصية غيبتد اثرها اليه لا يبدو واضحا وهو ما جمل القضاء الفرنسي يقع فريسة الإضطراب عند النظر فيما اذا كان ظرفا شخصيا يبتد الى الشريك المقل المامرا في تأثيره المشدد على الفاعل الذي توفر لديه فقط ، فيحكمة التقض الفرنسية تأثيره المشدد على الفاعل الذي توفر لديه فقط ، فيحكمة التقض الفرنسية بالرغم من أنها قد اخذت بالتقسيم الثلاثي للظروف فقضت بعدم ابتداد اثر التشديد الناشيء عن صفة الجندية الى الشريك لانه ظرف شخصي يتعلق التصديد الناشيء عن صفة الجندية الى الشريك لانه ظرف شخصي يتعلق

Paul Piotet la doctrine dite finaliste de l'infraction. p. 537.

⁽٣) قد تضت المحكة العليا لجمهورية العرب ببوغسلابيا باعتبار معة المستخدم العبوبي الجمال الله المستخدم العبوبي في الجرائم الذي يود ذكرها بالمادة في الجرائم الذي ودد ذكرها بالمادة ١٩٧٧ ع يوغسلافي والذي لا تؤخذ بعين الاعتبار الا بالنسبة أن توفرت لديه عقط لان هذه المسئة تعتبر عضراً في المجربية وبالتأثي يسرى الرعا على كل من صاعبوا فيها المسرى على المحرض والشريك بالمساعدة هلى ولو لم يكونا من الموظفين العبوبيين

Dragolulb V. Dimitrijevitch; L'orientation moderne des nations de l'infraction et de participation à l'infraction, Rev. Intr. de Dr. pén. 1858 p. 7.

بالفاعل وحده ولا علاقة له بالجريهة (۱) . الا أن الامر بالنسبة لغير هسذا من الظروف الشخصية لم يكن بمثل هذا الوضوح فظرف سبق الاصرار اعتبرته المحكمة خلال فترة من قضائها ظرفا مختلطا ، وقضت بسده الى الشريك والفت بناء على ذلك الحكم الذى اعتبر سبق الاصرار متوفرا لدى الفاعل وغير متوفر لدى الشريك باعتباره منطويا على تناقض (۲) غيجب أن يعتد أثر هذا الظرف الى الشريك في الجريهة ،

وقبل هذا القضاء كانت هذه المحكمة تعتبر سبق الاصرار ظرفا مشددا ماديا ينطبق على جميع المساهمين في الجريمة (٢) .

وقد كان هذا الاتجاه من المحكمة موضع انتقاد الفقه لانه وان كان الوضع المعادى ان يتوفر سبق الاصرار لدى المساهبين فى الجريمة غاطين وشركاء الا الله ليس من المستحيل وجود حالة يتوفر فيها سبق الاصرار لدى الفاعل دون الشريك ، كان يكون الفاعل قد عزم على قتل شخص وتربص له فى مكان جون المدرية و عرف آخر بنيته هذه فشجعه ودفعه الى تنفيذ عزمه وشرح له الطريق المؤتية الى غريمة في هذه الحالة ليس هناك سبق اصرار لدى الشريك ولكنه تنام لدى الفاعل (٤) .

وقد عدلت محكمة النقض الفرنسية عن هذا الاتجاه وأصبحت تعتبر سبق الاصرار ظرفا شخصيا خاصا بالفاعل ولا يمتد أثره الى الشريك (٥) .

ظرف سبق الاصرار واثره في عقوبة المحرض :

لا يوجد ما هو أوضح في الدلالة على عدم ملاعة نظرية الظروف للوضع الذي يحتله المحرض في ظل نظرية الاستعارة الاجرامية من النتائج الغريبة التي تترتب على قيام ظرف سبق الاصرار لدى المحرض دون الغامل ، عالملاحظ أنه في الجرائم التي يكون المحرض قد بلغ غيها بتحريضه الحد الذي خلق معه غكرة الجريمة في ذهن الغامل ودفعه الى ارتكابها غان سبق الاصرابيتوها لغير مشكلة وأنها المشكلة يتوهر لدى الغامل وهذا الغرض لا يغير مشكلة وأنها المشكلة يريما الفرض الاخر الذي يتوهر الذي يتوهر فيه سبق الاصرار لدى المحرض دون الفاعل كما لو كان هذا الاخير قد ارتكب الجريمة في اللحظة التالية مباشرة لتحريض كما لو كذاك في الإحوال التي يكون الفاعل فيها حسن النية أو غير ذي الملحرض ، وكذلك في الإحوال التي يكون الفاعل فيها حسن النية أو غير ذي المحرض لانه هو الذي نمك تصوره ودا الشخص لدى المحرض لانه هو الذي فكر في الجريمة ودبر لها وسخر هذا الشخص أو ذاك لارتكابها ، غهل يمكن في هذه الحالة تضديد المعربة الموقعة على المحرض

Cass. 19 Janv. 1856. S. 1856. 1. 459.

Cass. 2 Avr. 1925. S. 1926. 1. 288 et V. en ce sens. Garçon, op. cit. (7)
Art. 59 No. 419.

⁽٣) تقض غرنسي ٣٠ مايو ١٨٧٦ معيرى ١٨٨١ ج ١ ص ١٨١ والتطبق ، وانظر حسكها حديثا لهذه المحكة اعتبرت له ظرف معبق الاصرار ظرفا مشددا يشمل أثرة الشركاء تقض ١٩ مارس ١٩٥٣ مجلة العلم الجنائي ١٩٥٤ ص ٧٥٧ .

Chauten, op. cit. p. 147.

Cass. 7 Avr. 1932. B. No. 93; 21 Nov. 1946 B. No. 206.

بالرغم من أن هذا الظرف يعتبر ظرغا شخصيا لا يتأثر به الشريك لانه يستمد أجرامه من أجرام الفاعل الإصلى ؟

ان عدم تشديد المتوبة على المحرض في هذه الحالة أو تلك بالرغم من توغر سبق الاصرار لديه يتنافي مع المدل ومع المنطق لانه ينطوى على تجاهل لخطورة المحرض في الوقت الذي يؤاخذ غيه بخطورة الفاعل الاصلى رغم اعدامها في كلتا الحالتين (١) .

ولكن هل يمكن أن يقال أن التحريض على جريبة القتل قد اقترن بسبق أصرار ! .

بالرغم من اجباع الفقه على أن سبق الاصرار ليس ظرفا داخلا في تكوين الجريمة بحيث تعتبر كما أو كانت جريمة قائمة بذأتها تختلف عن الجريمة التي تتم بدون سبق اصرار وانما هو مجرد ظرف مشدد في جريمة القتل التي تتم بدون سبق عقوبات تنص على أن كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك أو التريص يعاقب بالاعدام ، وكذلك المادة (٢٩٦) عقوبات غرسي تموف القتل بأنه الموت الذي يرتكب مع توفر ظرف سبق الاصرار المشدد لفتوية (٢) . فإن ظرف سبق الاصرار لا يمكن أن يقوم الا مرتبطا بالجريمة ذاتها ، أي جريمة ألقتل _ أو بالشروع فيها ، ولما كان هذا الظرف شخصي غانه لا يتوفر الا بالنسبة للقامل لاته هو الذي يقوم بتنفيذ الركن المسادي المجريمة وهو الذي يجون أن يقوم بتنفيذ الركن المسادي للجريمة وهو الذي يجون أن يضمر سبق الاصرار ، أما المحرض غانه كشريك لا يمكن أن يتوفر هذا الظرف لديه وأذا توفر غانه لا يشدد عقوبته (٢) .

الواقع ان عقوبة المحرض يجب أن تشدد اذا كان قد توافر لديه ظرف سبق الاصرار بدون أن يكون هذا التشديد متعارضا مع ما يقرره الفقه من أن سبق الإصرار لدين سوى شكلا معينا من الرادة الانسانية ولا يمكن أن يكون ظرفا الإصرار ليس سوى شكلا معينا من الاادة الانسانية ولا يمكن منها الجريمة مرتبطا بالفعل ولا أن يكون عنصرا من العناصر التي تتكون منها الجريمة ما حالات كان في الجرائم التي تقع بتحريض من شخص لاخر حسن النية أو غير أحلية جنائية لا يتوفر الركن المعنوى للجريمة وهو القصد الجنائي سوى لدى المحرض ، ولمساكات الارادة عنصرا في هذا الركن غان المحرض هو الذي يسال في هذه الحالة عن سبق الاصرار وليس المنفذ المادى .

وكذلك الحال بالنسبة للغرض الذي يكون المحرض هيه تد خلق لمسكرة الجريمة في ذهن الفاعل الذي لم يكن حسن النية أو غير ذي أهلية جنائية نسبق الاصرار يتوفر لدى المحرض دائما قبل أن يتوفر لدى الفاعل .

موقف القضاء الفرنسي من المشكلة :

لم يتخذ هذا القضاء موقفا واضحا من هذه المسكلة فبالرغم من أن الذهب السائد في قانون المقوبات الفرنسي هو مذهب الاستمارة الاجرامية المطلقة وبمقتضاه لا يتأثر الشريك بظروغه سواء كانت مشددة لم مخففة ويتأثر بظروف

⁽۱) الدكور محبود نجيب هستى ... المساهبة الجنائية في التشريعات العربية بند ٢٠ Bousst, note sous l'arrêt du 25 Oct. 1962. D. 1963. p. 221 et s.

⁽۲) ويرى يودور ممكو مكس هذا الرأي فيقرر أن ظرف مبق الاصرار ليس ظرفا شخصيا الله الله يجب أن ينت الى الشريك لان كل الذين تعاوداً في الجريبة بجب أن يتعاوا كل با يترقب طبى تعاونهم من تفاجع راجع كتابه مسابق الانسارة اليه ص ١٦،

الفاعل لانه يستمير منه اجرامه وبالتالى غان ظرف سبق الاصرار اذا توفر لدى المحرض غلا يترتب عليه تشديد عقوبته الا أن محكمة النقض الفرنسية خرجت على هذا البدأ في حكم قديم لها يتعلق بدعوى اتهمت غيها امرأة تدعى Butois بأنها حرضت على عتل زوجها غاعتبرت المحكمة أن التحريض تد تم مع سبق الامرار ، ولم تستند المحكمة في هذا القرار الى سريان أثر ظرف سسبق الامرار من الفاعل الى الشريك ، وانها استفدت الى طريقة الاشتراك ذاتها التي قررت المحكمة أنها تتضمن بالضرورة قيام سبق الاصرار لدى المتهمة (١) .

ولكن هذا الحكم يعتبر من الاحكام النادرة التي اعتدت غيها محكمة النقض بتيام سبق الاصرار لدى الشريك ، اذ لم تلبث ان عادت الى القول بأن عقوبة الشريك لا تشدد أذا توفر لدى المصلى الشريك لا تشدد أذا توفر لدى الفاص الاصلى للجريمة (٢) ، وبالتالى غان المحرض سواء كان من حرضه حسن النية أو غير ذى أهلة جنائية بعاتب بعقوبة القتل الذى وقع بدون سبق اصرار حتى ولو كان قد توفر لديه بقل هذا الظرفه .

سبق الاصرار في قانون المقويات المصرى :

تناول المشرع مشكلة سبق الامرار في المادة ٢/٤١ عقوبات حين قرر أنه « أذا تغير وصف الجريمة نظرا الى تصد القاعل منها أو كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد القاعل من الجريمة أو علمه بها » .

وقد ذكرت الحقائية توضيحا لهذه القاعدة أن « المراد من هذا الشرط هو النص على احوال متعلقة بالشركاء مهائلة للاحوال المنصوص عليها في النص المقابل لهذه المقترة المختص بحالة تعدد الفاعلين وقد يجوز أن يترتب على هذا الشرط أن يعلقب الشريك بمقتب الشريك الفات الشريك الفات المنسان مصاب بمرض يعلمه الشريك ويجهله الفاعل ميفضى الفرب على شخص انسان مصاب بمرض يعلمه الشريك ويجهله الفاعل ميفضى الفرب الى الموت بسبب هذا المرض ويكون الشريك قد قصد حصول هذه النقلية مع أنه لو لم يكن هدذا المرض لما الفي الفرب الى هذه الماتبة القاتلة ، غنى هذه الحالة يكون الشريك مدانا بضرب المن هذه الماتبة القاتلة ، غنى هذه الحالة يكون الشريك مدانا بالتل المهد ويكون الشريك ،

وتياسا على هذا غان المحرض الذي يتوفر لديه ظرف سبق الاصرار تشدد عقوبته دون الفاعل الذي يعاقب أما بعقوبة القتل العمد (م ١٣٣٤) وأما بعقوبة الضرب المفضى الى الموت (٢٣٦) أو بعقوبة القتل الخطأ (م ٢٣٨) أولا يعاقب لاتعدام مسئوليته عن الفعل غير المشروع الذي ترتبت عليه النتيجة سواء لحسن نبتة أو لاتعدام آهليته .

Cass. 20 Janv. 1814. Cité par Janicott, Etude d'après la jurisprudence (1) de l'effet, sur la pénalité du complice, des circonstances aggravantes et des excuses légale, p. 36

Cass. 20 juill. 1877. B. No. 170 et V. encore Janicott, op. cit. p. 36 et s. (7)

لما اذا توفر سبق الاصرار لدى الفاعل دون المحرض فان التشديد الناشىء عن هذا الظرف لا يسبرى عليه ، وذلك لاستقلال الشريك عن الفاعل بالنسبة لهذا الظرف (۱) .

وهذه ايضا ننيجة غير منطقية أو عدلة نظرا لان المحرض على القتسل يكون هو المسئول غالبا عن توفر ظرف سبق الاصرار لدى الفاعل وبالتالى يجب أن يسأل عنه . غاذا قام (1) بتحريض (ب) على قتل (ج) وكانت يجب أن يسأل عنه . غاذا قام (1) بتحريض وبين التننيذ الذى اراد المحرض أن يتم في ظروف تضمين له المتجاح كأن يكون الضحية يقيم في منطقة آهلة بالناس وينتظر المحرض والفاعل أن يبتعد عنها لكي يمكنهما قتله دون أن يرى الفاعل أحد ، فعنر سبق أصرار توفر لدى كل من الفاعل والمحرض فيجب أن تتصدد عقولة الاخير أيضا .

هل يشترط علم المحرض بالظرف المشدد هتى يسرى عليه ؟

المحرض أما مشجع المكرة اجرامية تائمة لدى الفاعل واما خالق الهذه الفكرة ودافع الى تحقيقها فاذا توفر ظرف مادى مشدد للعقوبة فان الموقف بالنسبة للمحرض يختلف من حالة الى اخرى فهو فى الفرض الثانى يكون هو صاحب الفكرة الإجرامية والدافع الى ارتكابها ، وبالتالى المسيطر على عناصرها المختلفة ، ومن بينها الظرف المشدد ، فى حين انه فى الفرض الاول يقتصر دوره على الاشتراك فى جريمة تائمة فعلا فلا يكون لديه علم بعناصرها أو الظروف المقترنة بها ، ولكن بالنظر الى وضع المحرض فى قانون المقوبات المسرى كثريك ، فائه يستوى كونه قد خلق فكرة الجريمة أو شجعها لانه فى كلتا الحالتين شريك .

وقد انقسم الفقه حول ضرورة اشتراط علم الشريك بالظروف المسددة واقام تغرقة بين الظروف المادية والظروف الشخصية ، غبالنسبة اللوع واقام بن الظروف يذهب غريق من الفقه الى استراط علم الشريك بها حتى تصرى عليه لانه اذا كان يشترط لقيام مسئولية الشريك عن الجريمة التى ساهم غيها أن يكون عالما بالمفاصر المكونة لها غمن باب أولى يجب أن يكون عالما بالطروف التى تشدد عقوبته لانه يحتبل اذا علم بها أن يعمد لم عن المساهبة في الجريمة . وهذا الرأى لا يتعارض مع نص المادة (٥٩) عقوبات الإشتراك ولا يمكن أن يعتبروا شركاء الا بالنسبة لما لديهم علم به ، وهذا الإشتراك ولا يمكن أن يعتبروا شركاء الا بالنسبة لما لديهم علم به ، وهذا هو ما يترتب على نفس عبارات المادة (٦٠) مقوبات ، واذن غانه حتى مع وجود المادة (٢٠) مقوبات ، واذن غانه حتى مع وجود المادة (٢٠) مقوبات الشروف المشددة الكانوا ببغلونها .

كذلك غاته اذا كان الشريك يمكن أن يماقب حتى ولو كان الفائل الأصلى قد ظل بلا عقاب فلهاذا توقع عقوبة مشددة على الشريك في هذه الحالة طالما لم يتم بحث تيام هذا الظرف بالنسبة للفاعل ، وهل يمكن على

⁽۱) الدكتور محمود تجيب حستى المرجع السابق بند ٢٥٧ ص ٥٣٥ .

سبيل التبادل أن نطبق عليه عقوبة أقل مما يوقع على القاعل أذا لم يكن لديه علم بالظرف الخفف (١) ؟.

يذهب الراي الراجح في الفقه الى أنه لا يشترط علم الشريك بالظرون المادية المشددة لكى تسرى عليه(٢) لأنه يكفى أن يكون الشريك على علم المعالم الذي يساهم فيه ، وليس من الضرورى أن يعرف كل الظروف التي تصاحبه قطبقا للمادة (٥٩) عقوبات يتوحد المساهبون في الجريمة في هدف عمل ويخضمون لمسكل الظروف التي تحيط بالمشروع الإجرامي وما يتطلبه من الوسائل التي يتم استخدامها ولا يشترط عليهم بهدفه لا يستغيد من هذا الجهل بل تشدد المقوبة بصفة عامة على كل المساهبين لا يستغيد من هذا الجهل بل تشدد المقوبة بصفة عامة على كل المساهبين الذين يجب أن يخضعوا لكل المخاطر الغاتجة عن المشروع الاجرامي لانهم ارادوه وقصدوا المساهبة فيه .

ماشتراط العلم بالظروف المادية المسددة يتعارض مع نصوص التاتون في هذا الشان ، وكان يمكن الأخذ بهذ التعسير في ظل القانون المرتسية حين الصادر سنة ١٩٧١ . وهو ما غملتمه محكمة النقض الفرنسمية حين قررت أن الشركاء لا يتأثرون بالظروف المسددة المرتبطة بالجريهة الا اذا كانوا يطبون بها (٢) .

أما المسادة (٥٩) من قانون العقوبات الحالى غلا يمكن أن تفسر على هذا النحو لانها ذات حكم مطلق ولا تعتد بالنسبة لتطبيقها على المساهمة مما أذا كان الشريك يعلم بالظروف المشددة المرتبطة بالفعل الاصلى أم لا يعلم فيكفى أن يكون عالما بطبيعة الفعل الذي يعاون فيه ، وقد اعتنقت محكمة المتض الفرنسية هذا الرأى وأقامت عليه أحكامها (٤) .

موقف المؤتمر الدولي لتونعيد غانون المقويات من المشكلة :

(1)

وقد نوتشت هـذه الشكلة في المؤتبر الدولي لتوحيد تانون العقوبات المنعقد بهدينة وارسو سنة ١٩٢٨ ، حيث اعترض العالمة Jamontti المنعقد بهدينة وارسو سنة ١٩٢٨ ، حيث اعترض العالم لا علم له بها وأوضح ان هذا الاتجاه يخالف المبدأ العام الذي يقسرر أن المساهمين في الجربية يجب أن يكون لديهم القصد العام وضرب مثلا يؤيد به رأيها بالشخص الذي ساهم في جريبة سرقة ولم يتجاوز في مساهبته القيام بعراتية الطريق ولم يكن لديه سوى قصد السرقة ، ولكن السارق قام بعتل المحنى عليه ، فهل يعاقب المساهم كتاتل الأم كثيريك في جريبة بقتل المحنى عليه ، فهل يعاقب المساهم كتاتل الأم كثيريك في جريبة

Chauten op. cit. p. 142.

Prins. Science pénale et droit positif No. 583 p. 361; Faustin Hélie (1) et Brouchot op. cit. No. 188 p. 156; Teodoresco, op. cit. p. 96.

Cass. 6 juin 1806 B. No. 93; 15 Déc. 1808 B. No. 242.

Cass. 8 Janv. 1849 B. No. 8; 2 Août 1873 B. No. 217; 29 Mars 1877 (5)
B. No. 9; 21 Mai 1909 B. No. 279.

السرقة ؟ وكان رد Ferri على تساؤل Jamontti ان القصد يجب ان يكون عاما وهو في هذه الحالة قصد السرقة ، غلا يجب . ان يسلل الشريك الا عن الجريمة التي قصد المساهمة نيها وهي جريمة السرقة ، وطالب Jamontti بالا يسال الشريك عن الظروف المشددة او المخففة اذا لم يكن عالما بها واقترح ان يأخذ المؤتمر بالمادة (٢٣) من مشروع قانون المقوبات البولوني في ذلك الحسين وهي تنص على أن المحرض والشريك لا يسالان عن الجريمة التي وقعت الا في حدود ما لديهما من قصد .

اما Ferri فقد اقتسرح بالنسبة للظروف الماهين في الجريمة أن ينظر ام حففة أي اعذارا وكانت معلومة من المساهمين في الجريمة أن ينظر البها بما فيه مصلحتهم فاذا كانت مشددة ولم يعلموا بها فلا تسرى عليهم أما أذا كانت مخففة ولم يعلموا بها أيضا عاتب تسرى عليهم وتخفف عقوبتهم أما أذا علموا بها فانها تسرى عليهم أذا كانت مشددة . كما المترح تسرك المتنيز للقاضى ليحدد ما أذا كان الظرف نتيجة متوقعة وعادية بالنسبة للتصد المعام المتوفر لدى المساهمين ، أم أنه كان قاصرا على الفاعل

الموقف بالنسبة الظروف الشخصية المسددة :

وبالنسبة للظروف الشخصية المشددة فقد انقسم الراى ايضا بشسانها بين الفقه من حيث اشتراط او عدم اشتراط علم الشريك بها ، فقد ذهب فريق منه الى انه لايشترط علم الشريك بالفرف المشددالشخصى الخاص بالفاعل لكي يسرى عليه (٢) ، فاذا كانت المدالة تقنصى الا يتحمل الشريك الاثر المشدد الا أذا كان عالم بأسبابه ، الا أن ذلك يتعارض — من وجهة نظر هذا الفريق — مع نص المادة (٥٩ ع) فرنسى التي تقرر أن الشريك يعاقب الفرية الجريمة التي ارتكبها الفاعل بدون أن تضع أي تحفظ في هذا الشسان .

كذلك غان المادة ٦٣ عقوبات غرنسى القديم لم تكن تتطلب هذا العلم الخاص الا بالنسبة لجريمة الاختاء عندما كان المخفى يعاقب كشريك في الخاص كالمنافقة وهو ما يؤدى الحريمة عقوبة مؤددة وهو ما يؤدى الى القول بأنه بناء على ذلك فان المخفى في الحالة التى تكون فيها عقوبة المجريمة مؤقتة وليست مؤددة وكذلك الشركاء الآخرين في كل الحالات يتحملون التشديد بالرغم من عدم علمهم بالظروف التي أدت اليه .

وبالرغم من الغاء هذا النش (٦٣ عقوبات تديم) بالتانون الصادر في ٢٣ مايو ١٩١٥ غان الحجة التي يمكن أن نستظامها منه تحتفظ بكل مايو ١٩١٥ غان الحجة التي يمكن أن نستظامها وأن التضاء نفسه مالها من تهمة بالنسبة لتأنون المقوبات الحالي خاصة وأن التضاء نفسه

⁽١) المؤتبر الدولي لتوحيد شاتون المعويات .

Garçon, op. cit. No. 343 p. 176; Vidal et Magnol, op. cit. No. 433 (Y)
Donnedieu de Vabres op. cit. No. 449.

قد عاد مرة اخرى الى تاييد هذا التفسير بالحكم الذى اصدرته مصكمة الجنايات فى ١٠ فبراير ١٩٤٩ وقررت فيه أن تشسديد عقوبة الشريسك لا يشترط فيه علمه بالظرف المشدد الذى ينص عليه هذا القانون .

واذا كان هذا المبدأ يبدو مستقرا في قانون العقوبات الفرنسي غانسه يعتبر بدون شك منطويا على مبالغة وبعيدا عن العدالة لانه من اجل اعتبر كل اشتراك معاقبا عليه نلجا الى اغتراض قيلم القصد الجنائي الدى الشريك نظرا لاتعدام هذا القصد بالنسبة للظرف بالمحدد الذى يجهله الشريك ، وربعا لو أن هذا الشريك عرف بوجوده لما اقتم على الاشتراك في الجريجة ويجب تجنب المبالغة في مضبون هذا المبدأ خاصة غيما يتعلق بالمحالة التي يرتكب فيها الفاعل جريمة مختلفة عن تلك التي قصد الشريك المساهمة فيها عائظرف الذى يجهله الشريك كان هو العنصر الذى يدخل في تكوين الجريمة الجديدة وليس فقط مجرد ظرف مشدد في الجنساية أو في تكوين الجريمة الجديدة وليس فقط مجرد ظرف مشدد في الجنساية أو المنحد الذى يصدا

ولا يبكن الاستناد الى هذا التعليق في ظل قاتون العقوبات المصرى حيث توجد المادة 13 / ثانيا) التي لا مقابل لها في قاتون العقوبات الفرنسي ، والتي تنص على أنه « الذا تغير وصف الجريمة بالنظر الى قصد الفاعال منها ، الذع » ويقصد المشرع بهذا ما ورد باللدة ٤٤ عقوبات مكرر الخاص باخفاء الاشياء المسروقة والمتصالة من جناية أو جنحة ، اذا كان المجاتي يعلم أن الاشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها اشد حكم عليه بالمقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فالعلم في هذه الحالة يؤدى الى تفيسير وصف الجريمة التي ارتكبها المخفى غيدلا من أن تكون جنحة عقوبتها الديس تصبح اما جنحة عقوبتها اشد أو جناية .

غطبتا لنس المادة (١١ / ٢ ع) يكون المحرض لشخص على اخفاء اشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة وهو يعلم أن هذه الاشياء متحصلة من جريمة عقوبتها أشد من عقوبة جريمة الاخفاء معاقبا بالمعقوبة الشددة في حين يعاقب الفاعل بالعقوبة العادية ، غلولا نص الفقرة الثانية من المادة ١١ عقوبات لما تفيرت عقوبة الشريك نتيجة لعلمه ولظال معاقبا بالمعقوبة العادية عنهذا الوضع معاقبا بالمعقوبة العادية طبقة الموضع من مذهب الاستعارة الإجرابية ، ولكنه يستند الى النص الذي يقفى بأنه في حالة اختلاف القصد لدى كل واحد من المساهبين في الجريمة كذ كل منهم بقصده (٣) ،

وليس هناك تمارض بين المبدأ الذي تقرره هسده المادة والقاعدة التي تتضى بسريان الاثر المشعد للظرف الخاص بالفاعل أذا كان يغير وصسف الجريبة الى الشريك في حالة علمه به ، وانها هو يتنق معه لأن شرطالعلم بالظرف المشدد الشخصى الخاص من جانب الشريك لمدرياته عليه يعتبر عنصرا في القصد الجنائي الخاص بالشريك فبدون هذا العلم لا يكتهسل

Magnol, Revue de acience. crim. 1949 p. 337.

⁽٢) الاستاذ على يدوى المرجع السابق من ٢٩٩٠ -

المتصد الجنائى بالنسبة للجربية فى وضعها الجديد ، غاذا اصبح هذا العلم هو نفسه القصد الجنائى او بالاحرى عنصرا نبه مبدوته لا تقوم الجربية فى وضعها الجديد غان الشريك لا يسأل الا عن هسذه الجربية التى قام لديه قصد المساهبة فيها فقط .

اشتراط علم المحرض بالفاروف المسددة الشخصية :

ويذهب الرأى الراجع في الفقه الى اشتراط علم الشريك بالطسروف المسددة الشخصية المرتبطة بالجريمة حتى تسرى عليه(۱) . بل ويسرى هذا الفريق أن المبدأ الذي يقرر سريان الظروف المسددة الشخصية على الشريك رغم عدم علم مجها مبدأ منتقدا ويجب على القاضى أن يأخذ مسالة العلم هذه في الاعتبار عند توقيع العقوبة عليه .

وذهب الفقه البلجيكي الى أن الشريك لا يمكن أن يسأل عن ظسروف لا علم له بها ، وترر أنه يجب على القاضى أن يثبت أن كل واحد من المتهمين كان على علم ، ليس فقط بطبيعة الفعل والغرض منه وأنها أيضا بكل الظروف المرتبطة بالجريمة () . قاذا كان الفاعل يجهل العلاقة القائمة بينه وبين الضحية في جريمة قتل الاصول ، قان هذا الجهل من شائه أن يستبعد الظرف المشدد ، لان العلم بهذه الصفة يعتبر بالنسبة لجناية قتل الاصول شرطا ضروريا ولازما . فهن باب أولى يكون جهل الشريك بهذه الصفة أو ذلك الظرف كانها لمعدم سريان أثره عليه وهذا أمر منطقي.

واذا كان القصد الجنائي ركنا في الاستراك في الجرائم المهدية وكان العلم بدوره عنصرا في التصد الجنائي الذي يجب أن يكون متجها الى العناصم التانونية للجريمة بما في ذلك الظروف التي تغير من وصفها باعتبار هذه الظروف من عناصر الجريمة ماذ ميجب أن يكون الشريك عالما بهذه الظروف لكي يسرى أثرها عليه وذلك في وقت سابق أو على الاقل معاصر للجريمة حيث أن المشرع لا يعتد بالقصد اللاحق ، ويقرر جارو أن الشريك الذي لديه علم بالظرف المشدد الشخصى الخاص بالغاعل ويحرضه أو يساعده في الجريمة يعتبر أنه قد ساهم بنفسه في الخطأ الخاص بالفعل ولسكفه لا يكون أبدأ مخطئًا مثل الفاعلُ لأنه لم يخالف نفس الواجبات ولم تكن توجد بالنسبة له نفس الاعتبارات ، فالساواة في العدالة تتطلب اذن عقابا وسطا بين العقاب الذي يوقع على الفاعل بسبب الظرف المشدد الخاص به المرتبط بالجريمة والعقاب العادى الذي يوقع بخصوص الجريمة التي ساهم فيها الشريك . وقد تجنب المشرع في مشروع تعديل قانون العقوبات الفرنسي سنة ١٩٣٤ في المادة ١١٧ منه النتائج الشديدة الوطاة الناشئة عن مذهب الاستمارة الآجرامية حيث قرر أن الشّريك في الجناية أو الجنحة يعاقب بالعقوبة القررة لهذه الجناية أو الجنحة بدون أن يكون للظروف الشخصية المسددة أو المخففة للعقوبة أو المعنية منها أي تأثير الا بالنسبة

(1)

(7)

Garraud, op. cit. No. 975; Chauten, op. cit. p. 153; Marchal et Jaspar, Droit. crim. Traité Théo. et Prat. T. 1. p.82.

Nypels. Le Code pénal Belge (Interprète) No. 304 et 305.

لن توفرت لديه ، أما الظروف المادية غلا يكون لها تأثير على الشريك الا اذا كان يعلم بهما .

وهذه المادة لم تقرر مثلما غعلت المادة ٥٩ عقوبات أن الشريك يعاقب بنفس عقوبة الفاعل وأنها قررت بشكل أكثر دقة أن الشريك في الجناية أو الجنحة يعاقب بالعقوبة المقررة لهذه الجناية أو تلك الجنحة وهو ملكان من شأته أن يزيل الصعوبة الناشئة عن الصياغة الحالية للهادة (٥٩).

موقف القضاء من مشكلة العلم بالظروف المشددة:

أما القضاء فان موقفه من هذه المسكلة يبدو غلبضا بل ومتناقضا أحيانا، نهو تارة يبد أثر الظرف المسدد الشخصى الخاص بالفاعل الى الشريك وتارة الخرى لا يبده اليه ففى جريمة تزوير أوراق رسمية ارتكبها موظف عمومى ، قضت المحكمة ببراءة الفاعل (الموظف) وفي الوقت نفسه بادانة الشريك وتشديد عقوبته لوقوع الجريمة من موظف عام(١) .

وفي حكم آخر قررت أنه أذا برئت ساحة الفاعل الاصلى غان الشريك لا بجب أن يعاقب الا بالعقوبة العادية للجريعة بدون تشديد(٢) . مصا أخمل المحكمة تبدو متفاقضة مع نفسها غهى بعد أن تقضى بامت داد أثر الطرف المشدد الشخصى إلى الشريك على أساس أن هذا الظرف ينعكس على الجريعة ويضاعف من خطورتها وأن تبرئة الفاعل أو عدم معاقبت لا تحول دون بقاء الجريعة قائمة بجبيع عناصرها ؛ بها في ذلك الاسبلب لا تحول دون بقاء المعالى في هذه الاحوال لا تكون بسبب عدم قيام الفعسل على المشروع نفسه والا اعتبر الشريك هو الأخر غير معاقب وأنها يكون عدم معاقبة الفاعل لاسباب ترجع الى شخصه فقط كان يكون حسن النية ولا يتوفر لديه التصد الجنائي ؛ أو لاتعدام أهليته الجنائية لاصابته بجنون أو بعته أو لوقوعه تحت تأثير الاكراه المعنوى .

ولو أننا تلنا أن الظروف الشخصية الشددة الخاصة بالفاعل تتمكس على الجريمة من حيث طبيعتها وبالتالي ترتبط بكل من ساهبوا لهها ومن ثم فانه أذا اعتبر الفاعل غير منتب فانه يكون هناك أحد احتمالين أولا: أما براءة الشريك بصفة مطلقة حيث أنه لا وجود للجريمة . تأليسا: أو أن يدان الشريك عن جريمة توفر لها ظرف مشدد شخصي خاص بالفاعل

وهكذا يكون قرار محكمة النقض الفرنسية بادانة الشريك عن جريمة مجرد من الظرف الشدد الشخصى الخاص بالفاعل هو قرار معيب ، وذلك الأنه لم يؤدى الى تغيير الطبيعة الإجرامية للجريمة بالشكل الذي اكتسبته نتيجة لوجود الظرف الشدد ، غاذا كان الفعل الأصلى قد تم تشديده نتيجة لظرف شخصى خاص بالفاعل عان هذا الفعل يجب أن يبقى كمسا

Blanche, op. cit. No. 61 p. 104. (1)

Cass. 10 juill. 1851. B. No. 272; 9 Fév. 1855. S. 1855. 1, 327; 15 juin (Y) 1857 B. No. 241; 9 Fév. 1859 B. No. 58.

هو بعد براءة الفاعل . فقرار القاشى لا يجب أن يلاحظ مسوى شسيلا واحدا هو انعدام القصد الجنائى لدى الفاعل وليس له سلطة تجسريد الفعل الاصلى من الظرف المشدد() .

موقف المشرع في مصر من شرط العلم :

يشترط المشرع في مصر علم الشريك بالظرف المسدد الشخصى الخاص بالفاعل حتى يسرى عليه وهو ما قرره بقوله « لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير وصف الجريمة أذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال » وقد جاء في تعليقات الحقائية على المادة ١٦/١ أنه من الصواب أن يتعدى الله الظروف الخاصة بأحسد الفاعلين الى الشركاء متى كان لديهم علم بهذه الظروف نمساعدة والد على اتيسسان البنته بغير رضاها مثلا هي جريمة الشد من مساعدة رجل على انبان امراة مربعة عنه بغير رضاها ومن هذه الوجهة تكون عقوبة الشريك السسسماء ما لك كان مرتكبا للجريمة مع الفاعل لأن الشريك يساعد على اتيسان أمرا لم عقوبة خاصة في القانون وأما مرتكب الجريمة مع عاعلها عقصده الجبائي هو عين ما كان يتصده لو غمل منفردا » .

والواقع أن المشرع لم يكن يقصد بهذه الملاة أن يضع تاعدة عامة للظروف وأثرها في عقوبة المساهبين في الجريبة سواء كانت هذه الظروف معا يغير وصف الجريبة أو يفير في عقوبتها وإنها قصد أن يتحسدت عن لحوال بعضها شببه بالظروف والبعض الآخر يختلف عنها ومن تبيال الظروف، حا نكره المشرع في الفترة الاولى من الملاة . } عقوبات من الاحوال المخاصة بأحد الفاصلين .

وقد وضع المشرع هذه القاعدة في مشروع قاتون العقوبات الموحد ثم في مشروع القاتون البديد غقد نص في المادة ٢١ من المسروع الاول على أنه اذا تواغرت في الجريمة ظروف عادية من شانها تشديد المقوبية الته اذا تواغرت تارها على كل من ساهم في الجريمة غاعلاكان أو شريكا ملم بها أو لم يعلم . كذلك اذا تواغرت ظروف مشددة شخصية أومزدوجة متى كانت قد سهلت ارتكاب الجريمة وما عدا ذلك من الظروف غلايتمدى نص في المادة (٨٤) من مشروع القاتون الجديد على أن من ساهم في القاتون على خلاف ذلك من الطروقة بهنا المجريمة بوصفه غاعلا أو شريكا يعاتب بالمقوبة المقررة لها مالم ينص المجريمة بوصفه غاعلا أو شريكا يعاتب بالمقوبة المقررة لها مالم ينص المنافئة على خلاف ذلك وفي المادة . ٥ يقرر أنه يسال جميع المساهمين عن الظروف الملاية المقتفية ولو لم يعلموا بها في حين تنهى المادة يستعدون من الظروف الملاية المفتفة ولو لم يعلموا بها في حين تنهى المادة اله على انه لا تأثير لملاحوال والظروف المسئولية الوبالنسبة لمن تواغرب الديه سواء كانت نافية أو مضعدة للمسئولية أومانمة من المقاب.

ويلاحظ أن مشروع تانون العقوبات الجديد قد ساير غيما قرره من اشتراط علم المماهمين بالظرف المادى المشدد ما تسرره المؤتمر الدولي

Bianche, op. cit. No. 61 — 68 p. 104 et S; Garraud, op. cit. T. 2 No. (1) 281 p. 470 note S.

السابع لقانون العقوبات الذى أوصى بعدم تأثر الشريك بالظروف المادية المشددة أذا كان لا يعلم بها(١) .

موقف الشراح من الشكلة:

لا يبدو أن للشراح في مصر موقف محدد من هذه الشكلة يختلف عما ذهب اليه المشرع غيما عدا اختلافهم حول تحديد ما هو من الطروف شخصي بتتصر أثره على الفاعل وما هو مادي يتجاوزه الى الشريك وهناك من يرى أن الظروف المتحدة تاخذ حكم الاركان ويتمين المساهلة عنها أن يعلم المساهم بها . أما الظروف المخفقة غيستنيد بها المساهم دون توقف ذلك على علمه بها وهو يشترط علم الفاعلين والشركاء بالظروف الموضوعية حتى يسالوا عنها ويرى أن المسادة ٣٤ عقوبات تعتبر نصا استثنائيسا لا يجوز التوسع غيه أو التياس عليه() .

ولكن الراى الراجع لا يشترط علم الشريك بالظرف المادى المشدد ، لسرياته عليه نظرا لأن هذا الظرف يتصسل بماديات الجربمة ويعتبر من خصائصها . بالإضافة الى أن المادة ١٦ لم تذكر شيئا يتعلق باشتراط علم الشريك بالمظروف المادية لكى تسرى عليه مما يفهم منه أن هسذا العلم غير مطلوب ممن يحرض آخر على ارتكاب جربية التعليب التي تنص عليها المادة ١٣٦ عتوبات لا تشدد عقوبته أذا كان يجهل أن هذا الشخص موظفا عموميا ، ومن يحرض طبيبا على اجراء عملية الإجهاض التي ننص عليها المادة ٢٣١ ع لا توقع عليه المعتوبة المسددة الا إذا كان يعلم مصلة الطبيب .

موقف محكمة النقض في مصر من هذه المشكلة :

كان موقف المحكمة العليا من شرط العلم بالظرف المسدد لكى يسرى على الشريك واضحا نهى تستازم توفر العلم لدى الشريك به حتى يسرى عليه المرحكة الموضوع تلتزم بان تثبت في حكيها الذى ترر امتداد هذه الظروف الى الشريك أنه كان عالما بتواغرها لدى الفاعل () » فهن يحرض موظفا عموميا على التزوير في محرر رسبى لا تشدد عقوبته الا إذا كان يعلم وقت اشتراكه بتيلم هذه المسقة لدى الفاعل ، ومن يحرض طبيبا على احراء عملية اجهاض دون أن يعلم صفته هذه لا توقع عليه المقوبة على المدرة ، وكذلك بالنسبة للجربة التى تنص عليها المادة ٢٦٧ ، غانه اذا لم يكن الشريك يعلم بصفة الشخص الذى اغتصب التى وكونه من أصولها أو من المتوبة المربئ يعلم با قرره المشرع في حالة تطلب صفة من المسعدة المناسة للصدة عن القامل ، وكذلك بالنسبة للصدة في جريهــة المساسة المناسة المناه الخادم في جريهــة

⁽۱) الدكتور محبود مصطغى ــ ملاحظات على جشروع التلاون البزائي ــ مجلة القاتون والاقتصاد من ۲۰ من ۲۱۲ . (۲) الفكور محبود مصطفى القصيم العام وتم ۲۲۷ .

⁽٣) نفض ٢٩ آكتوبر ١٩٣٤ مجبوعة ألتوأهد القاتونية من ٣ من ٣٧٥ ، ونقض ١٨ أكتوبر ١٨ مر ١٩٧٠ من ١٣١٠ -

السرقة فان الشريك الذي يتمدم لديه العلم بهذه الصفة لا تشدد عتوبته. وتقرر محكمة التقض أنه « إذا كان الفعل الجنائي قد تغير وصفه بالنسبة المفاعل الإصلى بسبب ظرف خاص به قلا يكون المتهم بالاستراك مسئولا على أساس وجود هذا الظرف الا إذا كان عالما به ويجب في هدده الحالة أن يثبت الحكم عليه توافر هذا العلم (١).

أما بالنسبة للظروف المادية غان المحكمة العليا لا تشترط علم الشريك بها لكى تسرى عليه « غظرف حمل السلاح ظرف مادى يؤخذ به جميع الشركاء وتشدد عليهم العتوبة بسببه ولو لم يثبت أنهم كانوا يعلمون به أو أنهم انفتوا على حمله (٢) .

موقف القانون المقارن من الشكلة :

يختلف الموقف في قانون العقوبات المقارن من المسكلة المتعلقة باشمتراط علم الشريك بالظروف المشددة حتى تسرى عليه بحسب المدى الذي تذهب اليه التشريمات المختلفة في الاخذ بالذهب الشخصي فهناك توانين تجعل سريان أثر هذه الظروف على الشريك مرهونا بعلمه بها سواء كانت مادية أم شخصية ومن هذه القوانين القانون الانجليزي ، مهو لا يمد اثر الظرف المشدد الخاص بحمل السلاح الى الشريك الا اذا كان عالما به وكذلك قانون العقوبات الالماتي (م ٢/٥٠) التي تنص على انه اذا وجد ظهرف أو صفة شخصية مشددة أو مخففة للعقوبة مان آثرها يسرى فقط على من تعلقت به سواء كان ماعــلا أم شريكاً . وقانون المقوبات اليوناني (م ٤٩ / ٤) التي تنص على أن الظروف التي تشدد أو تخنف أو تهنَّ العتوبة لا تؤخذ في الاعتبار الا بالنسبة ان توغرت لديه ، وفي هذه العالة لا تشدد العقوبة على الشريك حتى نو كان لديه علم بهذه الظروف وعاتون العقوبات الفناندي (الفصل الخامس المادة }) التي تنص على أن الظروف المشددة أو المخففة أو الماتعة للعقوبة التي توجد لدى الفاعل لا تبتسد الى الفاعل مع غيره أو المحرض أو الشريك الا اذا كانت هـذه الظروف قائمة بالنسبة لهم ، وقانون المعتوبات النمساوي (م ٥) ، ولا يسال الشريك في مانون العقوبات التشيكوسلوماكي الجديد عن الظروف الخاصة بالفاعل حيث أن البحث في هذه الظروف يتم بالنسبة لكل مساهم على حدة غلا يبتد اثر الظروف الخاصة بالفاعل الى الشريك (٢) وتنص المادة ٣/٢١ عقوبات يوغسلافي على أن العلاقات والصفات والظروف الشخصية التي تؤدي الى نفي المسئولية الجنائية او تسمح بتقرير البراءة أو التخنيف أو التشديد في العتوبة لا يمكن أن تؤخذ في الاعتبار الا بالنسبة الفاعل أو المحرض أو المساعد الذي توفرت في شخصه هذه العلاقات أو الصفات او الظروف وكذلك مانون العقويات النرويجي (م ٢٢) ومانون العقوبات البلغاري (م ٢/١٩) في حين أن هناك تشريعات تتيم _ نيما يتعاق بشرط العلم - تفرقسة بين الظهروف الموضوعية والظروف الشخصية

Solonar. Revue de science crim. 1965 p. 173.

⁽۱) نتش ۲۸ يناير ١٩٤٠ مجموعة التواحد القانونية رتم ١٥٩ هـ ه من ٢٧٠

⁽٢) نقض ٢٩ أبريل ١٩٣٤ مجموعة التواعد القانونية رقم ١٩١١ ص ١٥٠ ج ٣ .

بن ذلك ما تنص عليه المادة (11) عقوبات إيطالي بن أن (الظروف الموضعية المسددة أو المفقفة يتبد أثرها الى كل المساهبين مسواء عليوا أو لم يعلموا بها ، أما الظروف المسخصية المسددة أو المفقفة التي لا تكون شخصية بحته ومتعلقة بشخص الجاني والتي تسهل تنهير الجريبة نيسال عنها جبيع المساهبين حتى أذا كانوا بجهلونها ويتتصر أثر الظروف المسخصية الاخرى سواء كانت مصددة أم مخففة المتوية على من تتعلق به « هذه الظروف » وقانون المتوبات البولوني المسادر سنة ١٩٣٧ (م ١/١٥) لا تشترط العلم بالظروف الشخصية أيضا غنتص على « أن غاعل المجربية لا يسأل عن الظروف التي تؤدى الى تشسديد المعلب الا أذا علم بها أو كان من الواجب عليه أن يعلم بها » وهذا يعني أنه أذا لم يكن من الواجب عليه أن يعلم بها » وهذا يعني أنه أذا لم يكن من الواجب عليه أن يعلم بها » وهذا يعني

Il est donc vrai de dire que les tribunaux en Egypte comme en France ont rapproché de ce concept : ils ont admis qu'en cas d'acquittement de l'auteur principal à raison de sa bonne foi, le complice et spécialement l'instigateur pouvaient être condamnés. Cette théorie des circonstances a fait l'objet de vives critiques de la part de la Doctrine en ce qui concerne sa relation avec la théorie de criminalité d'emprunt, surtout pour l'instigateur qui éveille la décision d'agir chez autrui, il est le véritable moteur de l'infraction.

Dans ce cas, il y a corellé et non complicité simple de sens que l'instigateur et l'exécuteur sont l'un et l'autre co-auteurs du délit, au moins au point de vue de la responsabilité, si les actes, accomplis par le co-auteurs, ou même les complices, se rattachent aux actes accomplis par l'auteur, la responsabilité des personnes est, au contraire, individuelle et indépendante.

Partant de ce point de vue, on conclut que chacun entre les co-délinquants, répond de son propre fait suivant ce qu'il a voulu et suivant l'effet qu'il a produit eu égard au lien sociologique entre son fait et le fait violateur du droit, a raison de ce que la communication ou la non-communication, suivant les cas, des circonstances aggravantes ou atténuantes ne dépend pas du concept de la complicité, mais des dispositions plus ou moins arbitraires de la législation positive.

Le seul avantage qui en résultait la substitution de la théorie de l'emprunt relatif à celle de l'emprunt absolu était relatif aux circonstances personnelles qui influent sur la peine applicable à chaque participant, cette circonstance reste sans influence sur la responsabilité de l'instigateur et du complice (dans le système du droit égyptien l'instigateur est toujours un complice, jamais un auteur du délit, sauf quelques exceptions).

Le Code pénal égyptien actuel analogue dans ses grandes ligues au système du Code pénal français de 1810 et entraînant ses principaux inconvénients, surtout ce qui concerne l'idée de criminalité d'emprunt, mais la tendance du nouveau projet du Code pénal égyptien est de soustraire le régime de la participation criminelle à la théorie de la complicité fondé sur l'idée de criminalité d'emprunt, en même temps la théorie des cinconstances devait être radicalement élaboré, pour rendre communs au co-auteur (instigateur, non seulement les circonstances aggravantes matérielles, mais les circonstances aggravantes intellectuelles, la préméditation, le guet apens, etc.

LES CIRCONSTANCES ET LEURS EFFETS SUR LA PEINE DE L'INSTIGATEUR

Dr. AHMED ALI EL MAGDOUB

La théorie des circonstances, a conduit à plusieurs conséquences regrettables et certainement excessives surtout dans son rapport avec la théorie de la criminalité d'emprunt, spécialement en ce qui concerne la fixation de la responsabilité du provocateur (complice), d'après la responsabilité de l'auteur de sorte qu'il n'est pas punissable, malgré sa volonté criminelle et les actes qui la manifestent, si le délit n'est pas accompli ; c'est ensuite le fait de ne pas tenir comptes des circonstances légales qui aggraveraient la criminalité de l'instigateur s'il était auteur principal.

Les instigateurs qui ont conçu, calculé et fait exécuter l'acte délictueux sont tenus à raison d'une infraction qui, psychologiquement est réellement la leur. Ce sont de véritables participants à l'infraction, conscients et volontaires. Individus particulièrement dangereux, leur perversité égale leur témérité.

C'est une erreur de croire que le complice emprunte la culpabilité de l'auteur principal, parce que, même puni, l'instigateur risque souvent d'être puni d'une manière insuffisante. La théorie de l'emprunt absolu de criminalité, le principe que l'instigateur puni en qualité de complice est puni comme l'auteur principal, a pour conséquence logique que, d'une part, l'instigateur pourra en général exciper de toutes les circonstances personnelles à l'auteur principal qui atténuent ou suppriment sa responsahilité, de toutes les causes justificatives et de toutes les excuses légales et que, d'autre part de même l'instigateur ne pourra se voir reprocher les circonstances aggravantes qui lui sont personnelles.

حركة الدفاع الاجهاعي بين العالمية والمحلية * المسسيد يسن باهت بالرتز الثوس للبعوث الاجتماعية والعبالية

(1)

الاطار النظيري للبحث

يمكن التول أن هناك منهجان منهايزان غيبا يتعلق بالدراسة العليسة للنظريات والاتجاهات الفكرية والسياسات بكلفة أتواعها الاجتماعية والاقتصادية والجنائية . المنهج الأول يقنع بشرح وتقسير مضمون هدنه النظريات والاتجاهات الفكرية والسياسات بغير أن يعنى بربطها بالاصول الاجتماعية التي صيفت على اساسها > أيا المنهج الثاني غيرى أنه لا يمكن مهم النظريات والاتجاهات الفكرية والسياسات في نشاتها وتغيرها وزوالها بغير ربطها بالمواضعات الاجتماعية التي احاطت بها .

ويبدو تطبيق النهج الثاني ضرورة علمية لكل باحث لا يريد أن يقنع بالنظرة الجزئية الظواهر ، التي لا تحيط بكل أبعادها ، ومن ثم يعد تبنى هذا المنهج مطلبا ضروريا للدراسة الموضوعية ، وهذا المطلب يعدد من بين الدروس الاساسية التي يعلمنا اياها علم اجتماع المعرفة ، وهو هذا الغرع المتبيز عن غروع علم الاجتباع ، الذي يسمى حسك كظرية — الى المعتب الصور والاشكال التي تشكلت غيها هذه المعلاقة عبر التعلور الذهني للانساتية(۱) ، وهذا أن وضع كال ماركس اللبنات الأولى لهدذا العالم حكما يقرر كال ماتهايم أحد ثقلت العلماء الغربيين في هذا الموضوع الما مد مقبولا من وجهة النظر العلمية مناقشة الأفكر والنظريات المخطفة مناقشة منطقية بحثه ، بحثا عن التناقض الداخلي الذي قد يكن غيها ، منى ذلك المهد و ومني كال المحول الاجتباعية التي تنهما ، منى ذلك المهد ، ومن شان الكشف عن هذه الاصول تحديد العومل الانكينية التي تلمس على اساسها التكوينية التي السهد بالحكم على التكوينية التي السهد بالحكم على

^(∰) هذا البحث تطوير للانكار التى عرضها الكاتب في محاضرة القيت بالجمعية المعرية للاقتصاد الميامي والاهصاء والتشريع يوم الاربعاء ه يتاير 1977 .

 ⁽۱) أنظر بهذا المحدد: الصحد يسن ، نحو دراسة النشاة التاريخية لللظرية الاجتماعية : علم اجتماع المرية : تعريفه ومصلياته وسجال البحث بهه ، الحجلة الاجتماعية القوبية ، مجاد ٨ عدد ٢ ، علين (۱۹۷۱ ، ۱۲ م ۱۹ ، ۱۳)

مدى صدقها أو بطلانها . وحتى معلير الصدق والبطلان ، لم تعد ... بعد بحوث علم اجتماع المعرفة ... معايير علمة مجردة تصدق على كل زمان ومكان وتنهض على أساس تيم مطلقة ، وإنها أصبح ينظر اليها على أنها نسبية في الزمان والمكان ، وعلى اساس أن المجتمع في مرحلة ما من مراحله وبنفاته الاجتماعية هو يغرز هذه المعايير .

ويمكن القول بايجاز شديد أن علم اجتماع المعرفة ... وهو العلم الذي نريد أن نسوق حديثنا من خلال منظوره ... ينقسم الى قسمين رئيسيين ، لأنه بمكن التظر اليه كنظرية من ناحية ، وكمنهج من ناحية أخرى ، وهو يتدم غكرة جوهرية يمكن أن ندعوها (المحتبه الاجتماعية للمعسوفة » ، وهذه الفكرة بدورها تأخذ صورتين : في الصورة الأولى تعتبر بحثا تجرببيا خالصا يتم من خلال الوصف والتحليل البنائي للطرق والوسائل التي أثرت غيها العلاقات الاجتماعية في الفكر ،

وهذا البحث يمكن أن ينتقل الى الصورة الثانية ، لكى يتحول الى بحث المستولوجي (معرق) يختص بتحديد وقع هذه الملاقات المتبادلة بين الملاقات الاجتباعية والانكار على مشكلة صدق المعرفة . وأن كانت هاتان الصورتان متبايزتان تماما ، بمعنى أن الباحث قد يكتفى برصد نتسائج البحث الاول بدون أن يستخلص النتائج الإستهولوجية الترتبة عليه .

ولا يتسع المقام لكى نفيض فى عرض الاسس المنهجية العامة لعسام اجتماع المعرفة على أهبيتها ، ولكتنا أردنا من الاشارة اليها أن نحدد منذ البداية منهجنا فى دراسة وتحليل السياسات الجنائية على اختلاف مصادرها وصسورها .

السياسة الجنائية في نظرنا لا يمكن غصلها عن السياسة الاجتماعية . والسياسة الاجتماعية بدورها لا يمكن عزلها عن ايديولوجية الطبقة السائدة في المجتمع . وإذا كنا نؤمن — مع النظرية الاشتراكية في التقون — ان الدولة ليست كاتنا معنويا مجردا / وإنها هي تجسيد هي لمسالح الطبقة والاجتماعية السياسة الجنائية في أي الاجتماعية السياسة الجنائية في أي تطر من الإنقطار لا يمكن تحليلها ولا غهمها الا على ضوء تحليل اجتماعي انتصادى متمبق ، ومن شان هذا التحليل أن يسرد مسلماتها الفلسفية الخفية أو الصريحة الى اطارها التاريخي الاجتماعي الانتصادي الصحيح.

ولكيلا نستبر في الحديث على سبيل التجريد ، يبكن لنا أن نحدد ما أشرنا الله بصدد السياسة البيائية لحركة الدفاع الاجتباعي ، فقد علن عدد الله بن فقهاء التانون الجنتي العرب ، أنه يبكن لهم أن يتقبلوا ويتبنوا حركة الدفاع الاجتباعي ، وينادوا بتطبيقها على البلاد العربية ، وذلك بعسد <u>فحصي منطقي سريع</u> ، أن صح التعبي (۱) ، بيد اننا سبق لنا أكننا سبناء على بحوث علم اجتباع المرفة ونظرياته س أن القحص المنطقي للافكار

⁽١) راجع أعبال الطقة المربية الاولى للنقاع الاجتباعي ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

والسياسات لم يعد يكفى بذاته ، بل لابد من رد الانسكار الى اصولهسا الاجتباعية ، لكى نحصل على صورة متكاملة للمناخ الفكرى السائد الذى ولدت هذه الانكار في رحابه ،

وقد اتيح لنا في دراسة سابقة بعنوان ٥ حركة الدفاع الاجتماعي والمجتمع العربي المماصر (١) أن فاتشنا بافاضة حركة الدفاع الاجتماعي بجناحيها الرئيسيين : المتطرف عند جراماتيكا والمعتفل عند مارك آنسل ، وغنسدنا المسلمات الفلسفية التي تنهض عليها هذه الحركة . واستطعا بفضل المسلمات نظريات وبناهج علم اجتماع المعرفة وعلم الاجتماع القانوني مصالين نظملس التي عدة نتائج هلمة ، من ابرزها أن هذه الحركة . في مجموعها سليست سوى محض تطبيق واضح الفكر الفردي في السياسة والاقتصاد والتانون ، في مجال محدد هو السياسة الجنائية .

ونريد اليوم أن نناتش زعم حركة الدفاع الاجتماعي بأن مبادءها تتسم بالمالية ، بمعنى صلاحيتها التطبيق في كل الجتمعات المعاصرة . غسر أثنا أن نقتع بهذه المناتشة التقدية ، وأنها سنتجاوزها لكي نقدم محاولة لتصنيف على للسياسات الجنائية المعاصرة على ضوء عدد من الإبعساد الاساسسية .

 ⁽۱) السيد بسن ، حركة النفاع الاجتماعى والمجتمع العربى المعاصر ، مصر المعاصرة ، المدد ۱۳۳ ، يناير ۱۹۹۱ ، ۱۳۱ - ۱۷۹ .

(1)

التعريف بالفاهيم الأساسية

بالرغم من انه ظهرت بعض الكتابات في بلادنا عن المسكلات المتصددة الخاصة بالدفاع الاجتماعي باعتباره سياسة جنائية معاصرة ؟ الا أن البحث في ميدان السياسة الجنائية بوجه علم عندنا ليس له جنور عميقة . ويبدو من ثم اهمية التعريف بالماهيم الاساسية التي سندور حولها مناتشاتنا .

مفهوم السياسة الجنسائية :

اختلف الفتهاء بصدد تعريف السياسة الجنائبة . فقد راى الفقيه الإلماني فوبرباخ ... الذي ينسب له فضل بداية استخدام هذا المصطلح في بداية القرن التاسع عشر ... انها مجموعة المتدابير التي تتخذ في بلد ما وفي وقت معين بفرض مكافحة الإجرام فيه .

وبغير أن ندخل في تفاصيل الخلافات الفقهية حول هذا التعريف (١) ٤ فأن وجهة نظرتا أن أي تعريف السياسة الجنائية لإبد أن يبدأ من تكييف وظيفة (علم) قانون المقوبات من ناحية وعلم الاجرام بالمغني الواسع من ناحية ثانية . فاذا كان علم قانون المقوبات لا يهتم بالجريمة الا كحقيقة أنسائية واجتهاعية ٤ فان السياسة الجنائية تؤلف بين هذين المنظورين فتنظر للجريمة على اساسهها مصا ه

وعلى ذلك فالسياسة الجنائية في نظرنا هي(١) :

«نسق المعاير والتدابر التي يجابه بها مجتبع ما في مرحلة تاريخيسة معينة ، الظاهرة الإجرابية بحسبانها تجريدا قلونيا من ناحية ، وحقيقة انسانية اجتماعية من ناحية اخرى ، بغرض الوقاية منها ومكافحتها وعلاجها » .

وليس معنى ذلك أن السياسة الجنائية تنهض غقط على اساس علمى ، بل انهاتقوم في المقام الأول على اساس غلسفى ، ذلك أن أى سياسسة جنائية لابد لها أن تحدد أمرين مبدئين : ما هى الإهداف التي تريد تحقيقها ، وما هى وسائلها أو أدواتها لتحقيق هذه الإهداف ، وهذه الإهداف غالبا ما تستقى من غلسفة معينة يهتدى بها المشرع سواء بطريقة صريحة أو ضمنية

 ⁽۱) راجع بهذا الصند ؛ د ، أحبد قتعى سرور ؛ أصول السياسة الجنائية ؛ العاهرة :
 دار النهضة العربية ؛ ۱۹۷۲ ؛ ص ۱۳ وما بعدها ،

⁽٢) راجع بهذا الصدد ، السيد يسن ، معاشرات في الدناع الاجتماعي ، البرنامج التدريبي لوكلاء التقد المراء ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والمخلقية ، ١٩٦٨ .

أيا الوسائل والأفوات التي توضع في خدمة هذه الأهداف ، فلابد لها إن تتأثر بمواضعات المجتمع الذي ستطبق فيه .

وفي هذا المعنى يذهب الدكتور خليفه(۱) الى أن السياسة المجاثلية هي الرأى الذي يأخذ به المشرع من بين الآراء المختلفة والقاعدة التي يسنقر عليها ، بعد أن يأخذ علما بالحقائق ويقدر ويختار بين التيم .

وتبدو اهمية الاساس الفلسفى للسياسة الجنائية فى كونه هو الذى سيحدد الإجابة على هذه التساؤلات الثلاث التي هى فى نفس الوقت تبثل الوظائف التى يقوم بها القانون الجنهلي فى اى مجتمع وهى:

- ــ ما هي ضروب السلوك المجرمة ؟
- _ ما هو أسلوب رد الفعل الاجتماعي ضد ضروب السلوك المجرمة ؟

-- ما هى أنواع الجزاءات والتدابير التى تعتبر أنسب ما تكون للوقاية من الساوك المجرم (٢) ؟

غير أنه تنبغى التفرقة بوضوح كامل بين السياسة الجنائية باعتبارها التجاها محددا أزاد الظاهرة الإجرابية يتعلق بالاهداف والوسائل ويتناه المشرع الجنائي قطل في مجتمع محدد ، وبين مذاهب السياسة الجنسلية على أغتلانها ، التي قد تظهر وتنتشر وتروج ، غير أنها تظل على مستوى الفكر النظرى دون أن بتاح لها التطبيق العملى .

مذاهب السياسة الجنسائية :

لا نريد هنا أن نخوض في التفرقة بين القظريات بالمنى الدقيق وبسين المقاهب ، ولذلك نستخدم المذاهب كمرادف للنظريات كحل أجرائي يجنبنا الدخول في مناتشات نظرية ليس هنا مجالها .

لمل تقطة البداية في تترقتنا بين (السياسة المثلثية » و (هذاهب السياسة الجنائية » و (هذا السياسة الجنائية نفسها ، هل هي السياسة الجنائية نفسها ، هل هي علم أم هي مجرد من أو تكنيك أ ذهب بعض القتهاء الى أنها علم ، وذهب الآخرون الى أنها مجرد تكنيك يساعد الشرع الجنائي على تحقيق أهدائه. وكان لابد — كما هي العادة — أن يظهر رأى توفيقي يحاول الجمع بين ألولين السابقين ، يقول بأن السياسة الجنائية علم ومن في نفس الوقت كما ذهب الى ذلك مارك آنسل (أ) ، وفي رأينا أن السياسة الجنائية

 ⁽۱) أنظر : د. أهيد خليفة ، النظرية العابة للتجريم ، القاهرة ، دار المعلرف ، ١٩٥٩ ،
 س ٥٥ .

⁽٢) أنظر : غريدمان ؛ التاتون في مجتمع متغير ؛ لندن ؛ ١٩٥٩ ، ص ١٦٥ .

 ⁽٣) راجع بهذا الصدد : د . أحد غتى سرور ، أصول السياسة الجائية ، الرجع السابق ، ص ٣٩ وما بعدها .

ليست علما وليست ننا وانما هي اتجاه محدد يتمان بالاهداف والوسائسل ازاء الظاهرة الإجرامية ، غيما يتماني بتجريمها ومكامحتها والوقاية منها ،

وهذا الاتحاه المعدد لابد ـ لكى يكتسب وصف السياسة ـ أن يتسم بالتناسق الداخلي •

ونريد بهذا الصدد أن نعتمد على مصطلحين يستخدمان الآن في التحليل expressive ideology المسياسي وهبا: الإيديولوجية المعانية المحافية المعانية والإيديولوجية المطبقة (١) practical ideology لكى نميز بين السياسة الجنائية وبين مذاهب السياسة الجنائية . مالاتجاه المحدد أزاء الظاهرة الإجرامية قد يتخذ شكل الإيديولوجية المعلقة حين يصاغ ويعلن على الملا > بواسطة هؤلاء الذين يتنونه ، مثال ذلك : السياسة الحائية للمدرسية الموضعية ، غهسده السياسة التى تضمنت اتجاها محسددا متناسقا أزاء الظاهرة الإجرامية جرت صياغتها في كتابات علمية نشرها اقطابها لومبروزو وفيرى وجاروغيلو ، هنا يعتبر هذا الاتجاه بذهبا من مذاهب المسياسة الجنائية تد تكون معلنة في صورة نظرية أو مذهب غير انها أن السياسة المتاثية قد تكون معلنة في صورة نظرية أو مذهب غير انها قد لا تكون معلنة .

ويبكن في بعض الحالات ان تطبق سياسة جنائية بغير ان تصاغ في قوالب وصياغات محددة . ولا يقف الأمر عند عدم الصياغة الشكلية ، بل ان القالمين على تطبيقها يمكن أن يمارسوا القطبيق بطريقة غير مدركة . مناجعهات البدائية التي درسها علماء انثروبولوجيون مثل قبائل ميلانيزيا التي درسسها مالينونسكي (۱) ، اديها ولا شك سياسة جنائية ، تتسسم بالانساق وتطبق بطريقة غير مدركة وان كان يهسكن للملاحظ الأجنبي ان يلاحظها ويكشف عن نمطها المفاص . اى أن هذه السياسة الجنائية يمكن اعتبارها المعبوجية مطبقية .

واذا طبعنا الملاحظات السابقة على حركة الدفاع الاجتماعي المعاصرة ماننا نستطيع أن نقرر أن نظرية الباحث الإيطالي عيليبو جراماتيكا عن « الدفاع الاجتماعي » تعد مثالا نموذجيا اللايفيولوجية المعلقة في مجال السياسة الجنائية ، وهي كذلك لانها لم يتع لها التطبيق حتى الآن .

النفاع الاجتماعي بين « النظرية » و « المركة » و « البرنامج » :

نشأت حركة الدفاع الاجتماعي الماصرة عتب العرب المالية الثانية على يد الباحث الإيطالي فيليو جراماتيكا ، فقد اسس جراماتيكا مركز دراسات الدفاع الاجتماعي في جنوه عام ١٩٤٥ ، الذي مهد للمؤتمر الأول للدفاع الاجتماعي الذي انعقد في سان ريبو علم ١٩٤٧ ، واعتبه المؤتمر

 ⁽۱) أنظر : كلينت هنرى ، العرب بين النظرية والتطبيق ، مجلة سياسة العالم ، الكوير
 (۲) ١٩٦٠ - ١٩٦١ .
 (۲) أنظر : مالينونسكي ، للجرية والعتاب في مجتمع متوهش ، لندن ، ١٩٣٦ .

الذى عقد فى ليبيج عام ١٩٤٩ ، وتأسست بعد ذلك الجمعية الدوليسسة للدغاع الاجتماعي وقد عقدت الجمعية عندا من المؤتمرات المهلمة كان آخرها المؤتمر الثاني الذي عقد في باريس في الفترة من ١٨ الى ٢٢ نومبر ١٩٧١ وكان موضوعه « وسائل التقريد القضائي » .

والذي يعنينا أن نركز الضوء عليه الآن هو أن هنك ثلاث ملامح بارزه لسياسة الدناع الاجتماعي المعاصرة تتبثل في أنها تضم في نفس الوقت « نظرية » و « حركة » و « برنامجا » .

النظرية في سياسة الدفاع الاجتهامي :

تنبثل النظرية في سياسة الدفاع الاجتماعي في المقام الأول في الصياغة المتكاملة التي قدمها جراماتيكا لسياسة جنائية جديدة(١) ، تختلف اختلامات جذرية عن السياسة الجنائية التقليدية بفروعها المختلفة .

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هو : لماذا تستدق مداولة جراءاتيكا وصف الفظسوية في حين أن هذا الوصف لا ينطبق على حركة « المدفاع الاجتباعي الجديد » للمستشار الفرنسي مارك آنسل! أن ذلك يرجع – من وجهة نظرنا – الى أن محاولة جراءاتيكا تتسم بسميتين رئيسيتين : وضوح وتحديد المباديء الاساسية التي تقوم عليها ، والتناسق الداخلي لجوانبها المختلف أن الذي يظهر في الترابط المضوى بين مسلمات النظرية والنائج التي انتها اليها .

ويبدو ذلك واضحا اذا ما نظرتا لنظرية جراماتيكا نظرة تطيلية غاحصة. ومن شأن ذلك أن يظهر أمامنا ثلاثة جوانب رئيسية للنظرية : غلسفية، وموضوعية ، واجرائيسة .

ويبدا جراماتيكا في الجانب الفلمدفي لنظريته الذي يمسل الدعامة الرئيسية لأعكاره ، بمناقشة فكرتين أساسيتين : حقوق الانسان والواجبات الملقة على عاتق الدولة ، ونقد حق الدولة في العقاب ، وبندو على الفور مثالية فكر جراماتيكا حين يحدد في البداية ماهية الطبيعة الانسانية ، ليصل من بعد الى تحديد العلاقة بين الفرد والدولة ، وقد خلص جراماتيكا من تحليله الى أن الانسان كائن مشحون بالانانية ، ولذلك لابد من التدخل لفرض النظام في الجتبع بين الكائنات الانسانية التي قد تقودها اناتيتها الموطة الى احداث الفوضي في الجتبع .

ومن نلحية أخرى يرى جراماتيكا ضرورة أن تقوم الدولة بتنشئة الانواد فى حالة جناحهم ، وليس عقابهم ، ومن هنا نادى بضرورة الفاء المقوبات وابدالها بالتدابير الوقائية والتربوية والاجتماعية والدفاعية .

وانتقل بعد ذلك جرابهاتيكا لنقد حق الدولة في المعقب ، وقرر أن الدولة ليس من حقها عقاب الأفراد حين يجنحون ، بل عليها واجب تنشئتهم من جسديد ،

⁽۱) انظر : جراماتيكا ، مبادىء الدناع الاجتماعي ، باريس ، كوجاس ، ١٩٦٣ .

وليس هنا متام التعليق النقدى على أفكار جراماتيكا الفلسفية ، فكل ما هدفنا اليه أن نشير اليها لكي ندال على التكامل المنهجي الذي نتسم به نظريته .

وتمهيدا لعرض افكاره الثورية الجديدة ، شن جراءاتيكا هجوما شديدا على الأفكار الرئيسية المنظام المقابى التقليدي وهي : الجريمة ، والمسلولية الجناقية ، والمعوية ،

وقدم مصطلحات جديدة تتناسب مع مسلمات نظريته وذلك بالنسسبة للجاتب الموضوعي في النظرية وكذلك بالنسبة للجانب الاجرائي .

وخلاصة نظرية جراماتيكا ان على تانون العتسوبات أن يخلى سبيله لتانون الدفاع الاجتباعي ، الذي يرتكز في نظره على مبادىء تسللاتة اساسية هي :

(1) استبدال معيار « المناهضة للمجتبع » (الذي يؤسس على ضسوء المطيات الذاتية لفاعل الجريمة) « بالمسئولية » المؤسسة على الجريمة .

(ب) استبدال مقياس « المناهضة للمجتمع » الذاتى بدرجاته «بالجريمة» (المعتدرة محسماتها واقعة) .

(ج) استبدال « تدابير الدفاع الاجتماعي » التي تتكيف مع حاجات كل فاعل لجريمة « بالعقوبة » التي تقاس على ضوء الجريمة .

واذا كانت هـذه الماولة هي « النظرية » حقا في سياسـة الدغاع الاجتماعي نماذا عن « الحركة » في هذا المجال ؟

« الحركة » في سياسة الدفاع الاجتماعي :

احدثت نظرية جراماتيكا أصداء بالفة العبق في مجال الملوم الجنسائية المعاصرة . وقد أيدها بعض الباحثين وهاجمها بعنف شديد باحثون آخرون، ممن ما زالوا ينظرون بقداسة الى تانون العقوبات كنظام قانوني ، هذا القانون الذي يريد جراماتيكا هدمه لكي يقيم على أنقاضه مدونة جديدة للدغاع الاجتماعي تستعد أصولها من العلوم الإنسانية والجنائية وتطبيقاتها،

وقد ركب موجة هذه الانتقادات قانونى فرنسى بارز هو المستشار مارك اتسل الذى استفاد الى اتصى حد من الإمانى الجديدة التى فتحها جرامانيكا ولكنه استطاع بطريقة حاذقة أن يلعب دورا توفيقيا ، وظهر ذلك فيحاولته التوفيق بين بعض مبادىء جراماتيكا وبين أنكار قانون العقوبات التقليدى وخصوصا حرصه على المفاظ على فكرة المسئولية ، وأن حاول أن يعطى لهم مفهوما ذاتيا ، ويمكن القول أن حركة مارك آنسل تقوم على ثلاثة لهم مفهوما ذاتيا ، ويمكن القول أن حركة مارك آنسل تقوم على ثلاثة السمن نظرية : نقد الطفيان التفكير القونى المجرد ، تبنى اتجاه جديد ازاء الجابة ، وأخيرا اقامة رد الفعل الاجتماعي ضد الجربية على أساس الاستعاقة بعلوم الإجراء .

وقد أتبع لحركة مارك آنسل التي اطلق عليها « الدفاع الاجتماعي المجدد » (أ) لكي يتميز عن جراماتيكا > قدرا كبيرا من الذيوع والانتشار > مع أنها ليست سوى محاولة ماشلة لجمع شنات من الانمكار غير المتاسقة في اطار نظرى متكامل . غير أن الطابع التوفيقي المحاولة هو الذي جذب اليها كل هؤلاء السنين — تحت تأثير عواصل متعددة سلا بريسدون أو لا يستطيعون أن يتخذوا موقفا حاسما من الانمكار التقليدية السائدة .

ومن خلال المراع بين نظرية « جراماتيكا » و « حركة » مارك آنسل ظهر « البرنامج » في سياسة الدغاع الاجتماعي .

برنابج الحد الاتنى للنفاع الاجتماعي :

حاولت الجبعية الدولية للدفاع الاجتماعي أن نتحاشى الخلافات الفقهية العددة داخل صفوفها ، ولذلك أمام الاتجاهين السابقين للدفاع الاجتباعي أو ادنت الجبعية أن تستقر على برنامج يتضمن حدا أدنى من البادىء المتقى عليها لتحقيق الدفاع الاجتماعي ، ويتضمن ذلك أن كل موقف يتخذه أعضاء الجبعية خلافا لهذه المبادىء لا يعبر الاعن رأى صاحبه ولا يازم الجبعية ولا ينسب اليها .

وينقسم برنامج الحد الادنى لجمعية الدفاع الاجتماعى الى أربعة اقسام: (الأول) في نظرية القانون الجنائى (الثانى) في المبادىء الاساسية للقانون الجنائى (الثالث) في نظرية القانون الجنائى (الرابع) في برنامج تطوير القانون الجنائى .

ويتضح من تحليل مواد البرنامج لل المن لا يتسع المقام لمرضها والتمليق عليها (٢) أنها غلبت أفكار حارك آنسل على أفكار جراماتيكا . وبندو أفكار جراماتيكا . وبندو أفكار جراماتيكا . وبندو أفكار المتحدد الخاص « بنظرية المقانون الجنائي» أذ تذهب هذه الفقرة ألى أنه « يجب ألا تؤسس نظرية القانون الجنائي على الفقه الميتفيزيق ، ولذا يجب تجنب وقوع القانون الجنائي أو تطبيقه تحت تأثير بعض الافكار ذات الطبيعة الميتفيزيقية مثل الارادة المورة الى المورة ، والخطا ، والمسؤولية » ، غير أنه سرعان ما تحول الشق الثاني من المقرة الى تند طاهر اجراماتيكا ، أذ يستنر الحديث هكذا . . ((على أنه من نامية أخرى بحب الا نسلم بالمقعه الذي ينكر القيم الابية ، فهن القمروري أن نامية أخرى بحب الا نسلم بالمقعه الذي يعطى (هنبا كثير) المدالة المخالية مطابقة الشمور الاجتماعي الذي يعطى (هنبا كثير) المسؤولية الاحبية المغيلة الشمور الاجتماعي الذي يعطى (هنبا كثير)

وهكذا استطاع مارك آنسل أن يحصر نظرية جراماتيكا في اطار بالغ الضيق عن طريق النرويج «لحركته» أولا ثم عن طريق السيطرة على صياغة برنامج الحد الادنى للجمعية الدولية للانفاع الاجتماعي ، وبذلك أصبحت نظرية جراماتيكا مجرد « ايديولوجية معلنة » في مجال السياسة الجنائية المعاصرة لم تجد طريقها إلى التطبيق .

⁽⁾ أنظر: برأت كنسل ، الفتاع الاجتباصي البحيد ، برليسي ، كوجاسي ، ط ٢ ، ١٩٦٦ . () راجع الترجبة الكلبلة البخانية في : د. أحمد خدم سرور ، السسياسية الجنقية ، (خكرتها ، وبذاهيا وتطليفها) ، المامرة، التهضية الدرية ، ١٩٦٩ ص ٧٧ .

(7)

موقف الدفاع الاجتماعي من مشكلة العالمية والمحلية

آن لنا أن ندخل الى صميم المُسكلة التي تعنينا في بحثنا ، بعد أن انتهينا من تحديد أطار البحث والتعريف بالناهج الإساسية ، ونعنى تحديد موقف الدفاع الإحتيامي من مشكلة العالمية والمحلية .

والسؤال الرئيس المطروح مو : هل يمكن صياغة سياسة جنائية صالحة المتطبق على كل المجتمعات المعاصرة ، ام أن هذه السياسة المخالفة لا يمكن أن تصاغ وتلخذ طريقها الى التطبيق الفعلى ، نظرا الاختلافات الجسيمة بين أنفاط المجتمعات المختلفة ، وتباين انظمتها الاقتصادية والسياسية ؟

سبق لنا أن ميزنا في الدفاع الاجتباعي بين النظرية والحركة والبرنامج ، وسنعرض لوقف الدفاع الاجتباعي من المشكلة المعروضة على ضوء هذا التبييز الاساسي .

نظرية جراماتيكا:

صاغ جراءاتيكا نظريته باعتبارها نظرية عالية صالحة للتطبيق في كافة المجتمعات ويساعد نظرية جراءاتيكا على أن تتمم بهذا الطابع ببغض المنظر عن صلاحيتها لتحقيق هدذا الغرض اولا ب انها تقوم على اسساس النظر عن صلاحيتها لتحقيق هدذا الخرض اولا ب انها تقوم على اسساس أن المدعة البارزة المفاسفات المثالية أنها لا تضع في حسبانها اعتبارات النسبية الزماتية والمكانية . فالتيم عندها مطلتة ، والمفاهيم عامة ومجردة ، فهدذه بالمسلمات عين تتحدث عن الدولة على سبيل المثال ، تتحدث بطريقة مجردة وكان الدولة هي هي في كل المجتمعات وفي كل المراحل التاريخية . التحليل الطبقي للدولة من أبعد الامور بالنسبة لهذه الغلسفات .

ومن هنا نستطيع أن نخلص الى أن الاحكام العامة التى أطلقها جراماتيكا عن ماهية الطبيعية الإنسانية يقصد بها الانسان في كل مكان ، وأن حديثه عن المولة والفرد والعلاقة بينهما يقصد بها الدولة كل دولة والفرد أيا ما كان .

وهكذا تبدو نظرية جراماتيكا تجريدا يعلو على اعتبارات الزمان والمكان ؟ ولمل هذا احد الاسباب الرئيسية في بقلها باعتبارها مجرد ايديولوجية معلنة في مجال السياسة الجنائية المعاصرة ، غالنظرية التي لا تلقى بالا الى المواضعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتسم بها كل نمط من أنماط المجتمعات المعاصرة ، أيس مقدرا لها النجاح في تحقيق أهدائها .

حركة مارك آنسل:

اذا كنا استخاصنا زعم جراماتيكا الكابن بأن نظريته في الدفاع الاجتماعي تظرية عالية ، على ضوء قحص مسلماتها والحكامها الاطلاقية ، فأن مارك تنسل قد كفانا مؤونة الاجتماد ، أقد افتم مارك آنسل بابراز المسوانب المختلفة للسياسة الجنائية للدفاع الاجتماعي الجديد ، ونجد بين هذه الجوانب تحديده الواضح للهدف من حركته ، فحركته هنفها — كما يقرر بالنس — المخاط على القيم الادبية والاجتماعية للحضارة الغربية (١) .

وينبغى أن نبرز بوضوح هنا أن هذه التيم هى التي تحدد اطار المجتمعات الراسمالية المعاصرة من حيث : النظام الاقتصادى الذي يقوم على المكيسة الخاصة والمنافسة ، ومن النظام السياسي الذي يقوم على اساس الديمقراطية البورجوازية .

غكان الدفاع الاجتماعي الجديد - كسياسة جنائية - الهدف منه اولا واخيرا الحفاظ على المجتمعات الراسمالية التائمة بكل المتيم السائدة فيها .

ويزعم جارك آنسل أن قيم الحضارة الغربية هذه ليست مقصورة على الغرب نقط ، ولكنها حكم يزعم حارك آنسل حد قعد قيما مشتوكة بالقسبة الغرب نقط ، ولكنها حكم يزعم حارك آنسل حد قد قيما مشتوكة بالقسبة المشابة التي مؤداها أن : الدفاع الاجتماعي حركة عللية بطبيعتها وبحكم اتجاهها ، وكل نزعة قويية تعد غويية بالقسبة لها ، المثالة امرة الاجرابية حقى نظره حمى أولا ظاهرة السان التي لا تعرف حدودا ، وعلاج السانية ، ينبغي أن تبحثها أولا علوم الانسان التي لا تعرف حدودا ، وعلاج الإجرام ينبغي أن يبحث عنه في التعاون العلمي المخلص ، وفي تحليل الخبرات الاجنبية وفي متارنتها ، بغض النظر عن الوسائل الخاصية بكل بلد ، وحتى بغض النظر عن الإخلاقات بين النظم ،

وهكذا يسفر مارك آنسل عن وجهه بوضوح ، باعتباره مفكر البورجوازية الفربية في ميسدان العلوم الاجتماعية المساصرة ، كما قرر بحق الاستاذ سدانسلاس رابابور ، بالرغم من محاولة بعض الفقهاء المصربين نفى ذلك عنسه () .

وسنرى عند مناتشتنا النقدية لكل هذه الاراء ، أن الزعم أن سياسة جنائية ما يمكن أن تصاغ لتطبق على كافة المجتمعات الماصرة هو محض الميولوجية من صنع المنظرين البورجوازيين ، الذين يريدون أن يتجاهلوا حقائق الاقتصاد والسياسة والتاريخ .

برنامج الحد الادنى للدغاع الاجتباعى :

هذا المونامج - كما سبق أن أشرنا - سيطر آنسل على صياغته ، وغلب بالتالى أفكاره . ويبدو ذلك بوضوح شمديد فيما يتعلق بمشكلة ألماليسة والمحليسة .

⁽١) راجع مارك انسل ، الفقاع الاجتماعي الجديد ، الرجع السابق ، ص ٣٣١ ٠

⁽٢) راجع : د. أحيد تقمى مرور ؛ أمول السياسة الجنائية ؛ الرجع السابق ؛ من ٨٩ ٠

محين تحدث البرنامج في القسم الثاني منه عن « المبادىء الاساسية للقانون الجنائي » قرر في مقرنيه الاولى والثانية ما يلي :

 ١ ـــ « يجب التسليم بأن الفرض الحقيقى للقانون الجثائى ليس الا حماية المجتمع واعضائه ضد الاجرام .

٢ ــ وللوصول الى هذا الغرض يجب أولا تأكيد احترام القيم الانسانية ،
 والانتناع بأنه لا يمكن مع التعقل أن نفرض على المجرمين سلوكا غير معيب
 دون أن تتبع في شأنهم الوسائل المطابقة لبادىء المدنية .

وهكذا ربط البرنامج بطريقة واضحة صلة سياسة الدفاع الاجتماعي بالتقاليد الانسانية المنية على الحضارة الغربية ، ومع ذلك فالزعم بعالية مبادىء البرنامج يستند بطريقة ضمنية الى أن قيم هذه المصارة هي قيم الانسانية جمعاء ، غير أن هذا الزعم محل نظر في حقيقة الامر ، أذ لا يمكن بيساطة غرض قيم الحضارة الغربية على كالمة المجتمعات المصاصرة بدون تعيير :

(1)

تحليلنا لمشكلة السياسة الجنائية بن العالمية والمحلية

ان مشكلة السياسة الجنائية بين المالية والحلية تثير مشكلة اعم هي وحدة قواتين التطور الاجتباعي وتتوعها (١) •

ويمكن التول أن توانين التطور الإجتهامي تتجزا إلى توانين عامة صالحة لجميع التكوينات الإجتهامية والانتصافية ، ﴿ مثل قانون الدور الحاسم لنبط الانتاج في التطور الاجتهامي ، وقانون الصلة بين علاقات الانتاج وطابع الدول المنتجة) ، وإلى توانين محددة بتكوينات اجتماعية واقتصادية معينة .

والحقيقة أن القوانين المائة تُعبر عن ارتباطات ضرورية خاسة بهدذه التكوينات ، في حين أن القوانين الخاصة تعبر عن ارتباطات وعلاقات تتبيز بها تكوينات معينة ،

على هذا الشوء نستطيع أن نقرر أنه أذا كانت هناك بعض الموجهات العامة التى يمكن أن نجدها في مجال السياسة الجنائية في حتبة تاريخية ما صالحة للتطبيق في كل المجتمات ، ألا أن هناك قواعد ومبادى، وتطبيعات لا يمكن نقلها وتطبيتها الجذائية، في كل مكن . ذلك أن السياسة الجنائية، تتأثر تأثرا بالفا بالسياسة الاجتماعية الملبقة وهذه بدورها تصدد سسماتها وتضع حدودها الايديولوهية السائدة في مجتبع ما . ومن هنا قان كثيرا من التحييلات الجزئية الملبقة في تطر ما غللما من تقشل في تحقيق الاهداف التي رمت اليها ، أذا ما بتيت السياسة الاجتماعية على حالها بغير تعديل . وعلى ذلك يمكن القول أن السياسة الجنائية بوجه علم تتسم بسمتين اساسيتين (١):

 ا سد السمة الأولى السياسة الجنائية أنها ذات طابع اجتماعي, وتأكيد الطابع الاجتماعي لها ، يعنى عدم عزلها عن السسياسة الاجتماعية في المجتمسع ...

غالسياسة الجنائية لا يمكن في نظرنا أن تفهم ولا أن تعرس الا أذا ربطت ربطا وثيقا بالاوضاع الاقتصافية والاجتماعية والسياسية السائدة . غسياسة

⁽⁾ أنظر بهذا الصحد : غلارمان ، توانين النطور الاجتماعي ، بيوت ، مطهمة النجاح ، ١٩٦٥ من ١٨ – ١٩ من ١٨ – ١٨ مناطب المناطبة المناطبة

التحريم بكل ما تتضمنه من معايير التجريم ، واتجاهاته ، ونوعية المسالح التي تختار لحمايتها الى غير ذلك، وكذلك سياسة العقاب واتجاهاته ووسائله، تربطها صلات عضوية وثيقة بالسياق الاقتصادى والثقاق والاجتماعى الذي تصاغ هذه السياسة في ظله .

٢_ السبة الثانية للسياسة الجنائية انها ذات طابع تاريخى . ذلك لاتها ليست نستا من التواعد الثابتة الفي قابلة للتغيير ؟ بل انها التغير وفق احتات المراجعة التي تمر بها الانسائية ، وأن يتبع تاريخ السياسات المنائية ليستطيع أن يلمس بوضوح النفيرات الجوهرية التي كانت تدخل ساسترار على السياسات الجنائية .

غقد مر خطر التطور ابتداء من السياسة الجناثية الكلاسيكية الى السياسة النيوكلاسيكية ، الى السياسة النيوكلاسيكية ، الى السياسة الجنائية الوضعية ، الى السياسة الجنائية التونيقيسة الى سياسة الدغاع الاجتماعي ، التي تماصرها السسياسة النيوكلاسيكية الجديدة .

وفى كل مرة كانت تهدم أسمس وتبنى أسمس جديدة وتلفى مفاهيم قديمسة وتحل محلها مفاهيم جديدة ؟ وتهجر أفكار وتتبني أفكار أخرى .

غير انه تجدر الإشارة ان الدراسات التي أجريت عن تطور السياسة الجائية انتصرت في الإنساق الجائية انتصرت في الانساق الفكرية للسياسة الجنائية ؟ وتندر الدراسات التي تبنت منظور علم اجتساع المرغة ؟ والذي يتضى بريط التطور المكرى بالتطور اللدى للمجتمع (١) .

ويترتب على الطابع التاريخي للسياسة الجنائية نتيجتان:

١ ــ ضرورة ربط السياسة الجنائية بالمكان والزمان ، وعدم الحسديث عنها على سبيل التجريد ، وزمنى هنا بالسياسة الجنائية المبادىء التي يعتنقها المشرع الجنائي ويطبقها معلا ، ولا نتحتث عن مذاهب السياسة الجنائية .

٧ ... ان السياسة الجنائية يصيبها التغير ولا تتسم بالثبات ، وهناك عوامل عديدة تسهم في تغيير السياسة الجنائية ، ولمل اهمها على الاطلاق انتقال الانسانية من مرحلة تلريفية الفرى اكثر رقيا ، وذلك اذا نظرنا لتغير التغير الايبولوجية التي يطبقها المجتمع ، وقد للوحظ بهذا الصدد أن السياسة الجنائية قد تغيرت تغيرات جوهرية بعد ما انتصرت ثورة اكتوبر الاشتراكية في الاتحداد السوفيتي ، وكذلك في المجتمعات التي طبقت الاشتراكية من بعده ، ومعنى ذلك ضرورة وضغ النفرات التي طبقت الاشتراكية من بعده ، ومعنى ذلك شرورة وضغ النفرات التي تلحق بالمنياسات الجنائية في الاعتبار ، وكذلك أهمية تحليل عوامل هذا النفير وآثاره ،

⁽ا) تبلل فراسة الفكتور ثروت أتيس الأميوطي من فالمصفة القاريخ العتابي ، مليلا فريدا على هذا النيط من الفراسات - وقد ثفرت بسجلة مصر المعاصرة ، المعد ٣٣٥ ، يتابر ١٩٦٨ ، ٢١٩ - ١٢٤ م

على ضوء ذلك كله نستطيع أن نقور مزاعم سياسة الدفاع الاجتماعي بكانة مروعها ونمنى النظرية والحركة والبرنامج بشأن عالمة مسياسة الدفاع الاجتماعي ه

منظرية جراءاتيكا لا تستطيع بحكم اغفالها السمات الرئيسية للسياسة الجنائية التي المنا اليها عبها سبق أن تصلح كاطار شامل المبادىء العساية التي يمكن أن تحدد جوانب السسياسة الجنائية المسالحة للتطبيق في كل المتبعات المحاصرة .

والحقيقة أن يظرية جراماتيكا أيست سوى « بوتوبيا » لا تصلح للتطبيق الا في مجتبع غال من الصراع الطبيقى ، في مثل هذا المجتبع يبكن تصور زوال النفاتش الرئيسي بين الدولة والفرد ، ويمكن مواهقة جراءاتيكا على مكرته الخاصة بأن ليس للدولة عقاب الفرد ، وانها عليها واجب تنشئته ، أما ونحن في مرحلة تاريخية تتسم بوجود التقسيمات الطبقية ... وبالتالي الصراع الطبقي بمختلف صوره واشكاله ... في المجتبعات الاسمانية الماصرة ، غليس هناك مجال لتطبيق « جمهورية الملاطون » الحديثة التي يدعو لها جراماتيكا (١) .

اما حركة مارك اتسل التي تقوم على اساس الفلسلفة الفردية ، التي ترك على الفرد وحقوقة وحريته وانسانيته ، وتنسى ربط هذا الفرد بالطبقة الاجتباعية التي ينتبى اليها ، هروبا من مواجهة حقيقة الظلم الاجتباعي في الجنبعات الطبقية ، غائها تسرف في الادعاء بأن قيم الحضارة الفربية التي تهدف حركة النفاع الاجتباعي الى الحفاظ عليها هي قيم الانسانية جمعاء ، ان هذا الزعم تجاهلا الواقع التاريخي الذي يشير الى أن هناك ثلاث أنساط أساسية من الجتبعات : الراسمائية ، والاشتراكية ، والثانية ، والتول بأنه تسود في كل هذه الجتبعات قيم الحضارة الفربية يعد مجرد استخفاف بأوليات التفكير العلمي التي تتطلب الدقة في تلمس الحقائق قبل التورط في صياغة التعبيات البجارغة التي تتطلب على أي اساس .

غير انه لا يكفى أن نفقد زعم سياسة الدغاع الإجماعى بعالمية مبادئها ، بل ينبغى أن تتجاوز نقد هذه الزاعم ، لكى نقيم أساسا علميا يسسمح لنا بالتصنيف العلمي للسياسات الجنائية المعاصرة .

وهذا التسنيف العلمى السياسات الجنائية المعامرة يمكن أن يتوم على الساس عدد من المسلمات البدئية هي :

(1) لا يمكن الحديث بشكل مطلق عن المجتمعات الانسانية المعاصرة ، بل لابد من التمييز بين ثلاثة اتماط اساسية من المجتمعات :

 ⁽۱) مما هو جدير بالآفارة أن الذكتور خليفة يتقد جراماتيكا من زاوية آخرى الأ يقسرر :
 ا أن تحول الدفون المعلى الى نظلم حلاجى لا يمكن أن يتم بخير أعمار القمير الاجتماعى وبدى تعرف على هذه التحول . فالجماعة لا تصنصيغ عدالة لا تقميما أو لم تراقل بعد الى مسئواها ».

د، أحد غليفة ، النظرية الملبة للتجريم ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

الراسمالية ، والاستراكية ، والنابية .

(ب) هناك بعدين يمكن على اساسهها وصف وتحليل وغهم البناء الاجتماعي لاى مجتمع وهما: البعد الاقتصادي — الثقاق ، والبعد السياسي ، و ونعني بالبعد الاقتصادي — الثقاق ، البناء التحتى للمجتمع بما يتضمنه من قوى الابتما و الاقتصادي الانتجاعية التي تعلو هذا البناء والتي الاقتصادي التي تعلو هذا البناء والتي المسلح على تسميتها — بالاضافة الى عناصر اخسرى كالدين والتي و بالبناء الموقى .

لها البعد السياسي فتعنى به نوعية النظام السياسي السائد وخصوصا بالنسبة أشكلة الحدية .

(ج) نستطيع على ضوء تحديد البعدين الانتصادى ــ الثنافي والسياسي بالنسبة لكل نبط من أنباط المجتمعات تحديد صيغة السياسة الجنائية فيه وطابعها الغالب .

على هذا الاساس نستطيع أن ندرس ونحلل مختلف نماذج السياسات الجنائية المعاصرة .

not justified. This conclusion was the product of an analysis of criminal policy based upon a theoretical framework concerning the laws of social evolution in its unity and diversity.

CRITICISM OF THE CLAIMS OF UNIVERSALITY IN THE MOVEMENT OF SOCIAL DEFENSE

By E. YASSIN Researcher, N.C.S.C.R., Cniro

The Social Defense Movement, as it is well known, is a doctrine of a criminal policy, which has been elaborated in Italy about 1945 by the Italian jurist F. Grammatica. This doctrine has spread all over Europe, through the efforts and writings of some European scholars and jurists, especially the French jurist Marc Ancel, and also through the activities of the International Association of Social Defense.

To better understand this doctrine of criminal policy, one should differentiate between three main concepts: the theory, the movement, and the programme in the Social Defense. We mean by the *theory*, the principles of a new criminal policy which had been formulated in a consistant theoretical body by Grammatica. On the other hand, we mean by the *movement * of Social Defense the eclectic essay of Marc Ancel, which is characterized by his endeavour to group in a non systematic way various trends and elements which are spread in the literature concerning criminal policy.

To resolve the conflict which had taken place between the theory of Grammatica and the movement of the «New Social Defense» of Ancel, the minimum programme of Social Defense was formulated to be the «Manifesto» of the International Association of Social Defense.

Putting this differentiation between «theory», «movement», and «programme» into consideration, the writer discussed the claims of universality held by the adherents of Social Defense in its various forms. The writer concluded that these claims are

الرعاية الوقائية والملاجية ارتكبى جرائم الآداب بجمهورية مصر العربية مع دراسة تطبيقية المائة حالة تجريبية وضابطة * سهر اطفى على باحث بالركز التومى للبحوث الاجتباعية والجنائية

مبررات الدراسة وأهميتها:

تشكل جرائم الآداب خطرا يهدد كيان الاسرة وينعكس اثره بالتالى على المجتمع كله . وقد دلت الاحصائيات في اعقاب الحرب المالية الاخيرة على اضطراد الزيادة في جرائم الآداب ولم تسلم جمهورية مصر المحربية من هذا الافصاراد الوبيل ، على أن هذا الخطر على بلادنا لم يجنب انتباء الباحثين لدراسة أعراضه واستقباط الحلول اللازمة لواجهته ، وقد اقتصر البعض على دراسة جريمة أو جرائم معينة بذاتها دون التعرض لجرائم الاداب كفكرة يحكمها أصحل واحد أو تتبع من مصحد واحد بل اقتصرت الاداب كفكرة يحكمها أصحل واحد أو تتبع من مصحد واحد بل اقتصرت الدراسات التي جرت حتى الآن حب بقدر ما أعلم حلى دراسات جنائية أو احصائية دون اهتام بدراسة تلك الجرائم دراسة اجتياعية بماتستازمه هذه الدراسة من دراسة وسائل الوتاية والعلاج .

وانه وان كان صحيحا أن المشرع المصرى قد حاول ابجاد حلول تشريعية للوقاية من بعض الجرائم أو علاج مرتكبها من أدرائها ألا أن هذه الحلول ما زالت بعيدة عن الفاية المالوبة ، فالتشرد الذي يعاقب بالانذار بتفيير أحوال معيشته لا يتهيأ له بهذا المقاب وحده أيجاد الوسيلة المشروعة لتعيشه ولابد للبلحث الاجتماعي من معالجة التشرد في أسعابه وبواعلسه للتضاء عليه .

الموضوع وهستف الدراسسة:

يتناول هذا البحث دراسة جرائم الآداب ، بتعريف ماهيتها واعطاء التفسير لعواملها ودراسة الرعاية الوقائية والعلاجية لمرتكبي تلك الجرائم.

وجرائم الآداب هي الجرائم التي ترتكب ضد الآداب العامة المتواضع عليها في مجتبع من المجتمعات أو هي الاتحراف عن السلوك الطيب الذي تتطلبه شريعة الحماعة .

^(*) ملحُص رسالة الماجستير،

والظهر جرائم الآداب في جمهورية مصر العربية هي :

- الجرائم الجنسية بأنواعها المختلفة .
 - ... القهار بانماطه المختلفة .
 - _ التشرد والتسول .

تسمت البحث الى ثلاثة أبواب:

عرفت في الباب الأول ماهية جرائم الآداب بصفة عامة ومفاهيمها من خسلال التشريع الممري وأخيرا من وجهسة نظر الاديان السماوية . ثم انتتات بعد ذلك الى دراسة عوامل السلوك الاجرامي ضد الإداب من وجهة نظر التفسير البيولوجي والنفسي وأخيرا من وجهة نظر التفسير الاجتماعي ومن واقع علاقة هذا السلوك المنحرف بالنظم الاجتماعية وأيضا مِن واقع عَلَامَة نَاثَرُ النرد بالبيئة والوقف الاجتماعي . وفي مَجَالُ ذلك التفسير الاخير فضلت دواسة نظرية « سذرلاند » « المخالطة الفارقة » كنبوذج لهذا النوع من التنسير ، ودرست تلك النظرية دراسة نقدية تحليلية انتهيت منها الى استخلاص مرض للعوامل المسببة للسلوك الاجرامي أو المنحرف ضد الآداب العامة ، ومع ذلك مان مجال البحث لم يتسع لتنسير جبيع جراثم الآداب في ضوء النرض الستخلص لذا انتصرت الدرآسة البدانية على نبط القهار للخروج بحكم صحيح في شأن الفرض، وقد وجهني الى اختيار القمار للدراسة البدانية اعتبارات جمة ، أهمها أن نبط القب ر لم يحظ في جمه ورية مصر من قبل بما يستحقه من اهتمامات البحاث الاجتماعيين ، هذا الى أن القمار دون غيره من جرائم الآداب لا يقع من الفرد الا من خلال وجوده ضمن جماعة من الأفراد وهو بهذا الوصف يكشف عن انحراف الجماعة بقدر ما يكشف عن الانحرافات الذاتية للفرد الواحد من الناس .

أما الباب الثانى غشمل دراسة الرعاية الوقائية والعلاجية لمرسكيى جرائم الآداب بجمهورية مصر العربية وقيسه تعرضت:

أولا : لفهوم الرمحلة ووظيفتها والدور الذي تقوم به كل من الدولة والهيئات الخاصة في مجال الرعاية الاجتماعية ثم تعرضت بعدد ذلك لأسس المكافحة بصفة عامة ولارتباطها الوثيق بالسياسة الجنائية القائمة في المجتمع ، ولدور السعب في مجال المكافحة على ذلك عسرض لاسس الرعاية الوقائية بصفة عامة وعما يعبر عنه مصطلح الوقائية من منسع تيام جريمة ، وأن الوقاية من الجريمة لا تعنى القضاء عليها نهائيا وانها تعنى أن نقال من معدلها الى حد ما ، كما عرضت أيضا للبرامج المختلفة المناطقة من الجريمة .

ثانيا : لأجهزة ومكافحة جرائم الآداب بجمهورية مصر العربية وتتبثل تلك الأجهزة في شرطة حملية الآداب ونيابات ومحاكم الآداب والقوانيين الخاصة بجرائم الآداب ، ثلثنا: لاسمس الرعلية الوتائية من جرائم الآداب بجمهورية مصر العربية ولاحظت أنه لا يوجدني جمهورية مصر رعلية وقائية تتوم بتوجيه رعايتها بطريقة مباشرة وبصفة خاصة الى جرائم الآداب الا في القليل الثادر ، وبصفة علمة توجه جمهورية مصر رعليتها الوتائية الى الجريمة والاتحراف وبصفة هذه الرعاية جرائم الآداب ، وفي هذا المجال عرضت لاهم أوجسه تلك المجرائم تلى ذلك دراسسة أنظهة الرعلية العلاجية في المؤسسسات خاصة لجرائم الآداب ،

رابعا: لماهية الرعاية العلاجيسة وانواعهما (رعاية علاجيسة في المؤسسات المقابية ورعاية علاجية خارج المؤسسات المقابية) .

خامسا: للرعلية العلاجية لمرتجى جرائم الآداب بجمهورية مصر العربية وفي هذا المجال ازم على بادىء ذى بدء الوقوف على المقوبات المتسررة لحرائم الآداب وطريقة تفيذها قبل استعراض الرعلية العلاجية لمرتجى المتال المواتبة على المؤسسسات المعابية والاجتماعية ثم نظام الرعاية العلاجية خارج المؤسسات المعابية والاجتماعية ثم نظام الرعاية العلاجية خارج المؤسسات المعابية والاجتماعية ،

وبخصوص الباب المثالث والأخير مشمل الدراسة المدانية لنمط القمار بمدينة الماهرة ، وكانت خطتى في تلك الدراسة الميدانية تنقسم الى :

أولا دراسة مسحية : كانت عنايتى تتجه الى البدء بالدراسة المسحية الإحصائية لان هذه الدراسة تعطى بباتات اجبالية عن النبط وحجب ولانها أقرب الى الاستكتاف ، ولقد شملت الدراسة المسحية المقادرين ولانها أقرب الى الاستكتاف ، ولقد شملت الدراسة المسحية المقادرين سنوات 1978 - 1974 مع جمع البيائات الخاصة بهم في صورة ارقام ومعالجتها بالعمليات الاحصائية وتقسيرها كميا ، وكذلك أيجاد المعلقات والاربلطات بن البيائات المختلفة ، وكنت في ذلك كله اعتبد على الاحصاءات الجنائية بين البيائات المختلفة ، وكنت في ذلك كله اعتبد على الاحصاءات الجنائية العام ، وهياس النشاط على النطاق العام ، وهياس أنواع الاتهامات وتوزيعها الجغرافي والبشرى ، وتوزيع العام ، وهياس مبقا المسنوات ، والجناس والحالة المهنية والتعليم والسوابق ، ولقد بلغ مجموع المتمين والشعود في قضايا القبار مجال الدراسسة ولاد) ، منهما وشاهدا وبلغ مجموع الانهامات 1713 انهاما ،

ثانيا - الدراسة التجريبية: ولقد دعا البحث الى أن تكبل الدراسة المسحية بدراسة تجريبية لمينة من لاعبى القبار لكي نستخلص الحقائق عن حالة الفرد التي لا يمكن استخلاصها من الدراسة المسحية . وتقصم أهداف تلك الدراسة في الآتي :

 ا سد التحقق من صحة الغرض الذي استخلصته من الدراسة النظرية لاحكام نظرية سدرلاند القائل (أن ممارسة لعب القبل بانواعه المختلفة سلوك منحرف مكتسب يتم اكتسابه من خلال اتصال وثيق بجماعات والهراد منحرفين ، وتضم عملية اكتسابه مهارات واتجاهات وقيم معينة) . ٢ _ معرفة الخصائص المبيزة للعب القبار وأهدافه .

٣ ... التعرف على نهاذج من شخصيات المقامرين في المجتمع القاهرى ودراسة ما يأتى عنهم:

- التوانق الاسرى والظروف الاسرية التي نشأ فيها المقامر .
 - _ الحياة الاقتصادية له .
 - _ اثر القيار على عباه ،
 - .. تقييمه للتمار والمقامرة .
 - _ رأيه في الوقاية والعلاج .
 - ... رأيه في اعتبار القبار جريبة .

 ٨ ــ هذا الى جانب اعتبار تلك الدراسة مدخلا وتمهيدا لدراسات أخرى تتناول النبط تناولا منهجيا أكثر عمقا .

ثاثاً - دراسة حالة لبعض شخصيات من القامرين : وهذه الدراسة كانت محاولة لاجراء دراسة متعبقة لبعض المقامرين ، ولقد بلغ مجموع من اجريت عليهم دراسة الحالة خمسة مقامرين بعضهم كان من حمسلة الشهادات العليا والآخر من يقرأون ويكتبون ، وقد قمت بنصبيم اطسار لتك الدراسة مع اجراء اختبار ذكاء لن بحثتهم (اختبار الاشكال المجردة المسئكال ،

منهج الدراسية:

أولا — المنهج الاحصائى: استخدمت المنهج الاحصائى لأن اهتمامه يتجه الى المجموعات دون المغردات ، ومن اهداف خطة البحث التعرف على حجم ومجموعات نبط التمار قبل دراسة مغرداته ، والمسح الاحصائى كان الاداة المستخدمة في المنهج ، أما المسدر فقد كان ما ياتى :

- دفتر قيد قضايا الآداب بمكتب شرطة الآداب بمديرية امن القاهرة.
- ... بطاقات « أرشيف » مكتب الآداب الذي يقوم بندريرها الكتب لكل فعطمن أنماط الآداب على حدة وترتيبها أبجديا .
- جداول قيد قضايا الآداب بأقسام الشرطة لمدينة القاهرة وبلغ عددها اثنين وعشرين قسما .

ثليا - القه التجريبي : استازمت طبيعة الدراسة التجريبية من حيث المناسبة النجريبية من حيث المكانيات هذه الدراسة - البساع المنهج التجريبي ، واستلزم ذلك ان تضم عينة البحث مجموعتين احداهما تجريبية والأخرى ضابطة ، وقد كانت الأداة استمارة البحث يتم ملم بياتاها عن طريق المتابلة .

وفيها يلى سأعرض السس كل من العينة التجريبية والعينة الضابطة ثم كيفية تكوين اداة البحث وكيفية ملئها .

١ - المينة التجريبية :

تراءى لى فى بداية وضع خطة الدراسة التجريبية أن تكون عينة البحث من النوع العشوائي وبطريقة استخدام جداول الاعداد العشوائية على أنى ما لبنت أن عدلت الى انتهاج البحث على أساس العينة العدية وقد حدائى ألى ذلك ما يأتى :

_ يقوم البحث على اساس المهوم الاجتماعي القمار دون التقيد بالحدود القانونية القمار باعتباره جريبة معاقبا عليها ، فاذا كان سبيل البحث هو المبنة المشوائية غان اختيار المبنة يكون بالضرورة من خالال البطاقات الحفوظة بشرطة الآداب ، والمشاهد أن هذه الشرطة لا تسجل في محفوظاتها غير السما ءالمتهمين والشهود في أعمال القبار المعتبرة من الجراة ، وعلى ذلك غان اتباع المبنة المشوائية يقصر البحث في ألمسال القبار المجدمة ويغفل اتواها لخرى من القبار ، وفئات كليرة من المقامرين تخرج عن طائلة القانون .

رلانه في حالة ضبط لاعبى التهار الذين ينتبون الى طبقة اجتماعية
معينسة ، أو يشخلون مركزا اجتماعيا لا يسجل لهم بطاقات ولا يعتبرون
شهودا في التضية حرصا على سمعتهم ومركزهم الاجتساعى . ولذلك
فتحدد اختيار عينة البحث من خلال البطاقات المسجلة للبقارين لن يعطى
صورة واضحة عن المقامرين المتهين ، وعن مجتمع المقامرين ككل .

- ولأن البطاقات المسجلة بمسكتب الاداب مبوبة ابجديا ، وليست مسجلة طبعًا لأى اعتبار آخر ، ولذلك رايت الاستعانة بأية عينة غير العينة العمدية لن يعطى صورة كالملة عن مجتمع المقامرين الذي اردت دراسته في جميع المستويات على أن يكون المستوى الثقافي هو معياري في البحث لانه - فيما ارى - اكثر المايير صدقا في التعبير عن المستويات -وقسمت المعيار الثقافي الى ثلاثة مستويات (مستوى امي ويقرأ ويكتب _ مستوى حاملي الشهادات المتوسطة بأتواعها المختلفة - ومستوى حاملي الشهادات العليا بمستوياتها المختلفة) على أن يمثل كل مستوى بعسدد أفراد متنساو لمجموع أفراد كل من المستويين الآخرين . وكان مجموع كل مستوى على حدة خبسة وعشرين مقامرا ، على أن يكون المجموع آلكلي المستويات جميعها خمسة وسبعين مقامرا ، وراعيت أن اختار المجموعات الثلاث من مقاهى ومحال بمدينة القاهرة تمثل المستويات الثقانية الثلاث. أماكن يعتبر أغاب روادها من المقامرين أصحاب الشهادات العليا ويليهم الرواد من أصحاب الشهادات المتوسطة كمقهى عماد الدين ، والفاليرو . وأماكن يعتبر أغلبية روادها من أصحاب الشهادات المتوسطة ويليهم الرواد من أصحاب الشهادات العليا ثم الرواد من مئة امى ويقرأ ويكتب كمتهى حميدو وبسكر بالترعة البولاتية ، وأماكن يعتبر أغلب روادها من مئة أمي ومن يقرأ وأكتب ويليهم الرواد اصحاب الشهادات المتوسطة كمقهي الشيخ عتريس بخرطة التونسى بالامام الشافعي ومتهى اسماعيل بالامام الشافعي وأخيرا أماكن لاتامة حفلات سباق الخيل كفادى الجزيرة والشمس وهي شاملة لجميع المستويات التقافية .

- ولانه من مبررات الاستمانة بالمينة المعدية كذلك صعوبة الوصول الى أفراد المينة انمشوائية حيث انضح من الذراسة الاسترشادية ومن محلولة استخدام الميئة المشوائية من خلال بطانات المقامرين أن عنوان محل اقامة المقامرين المذكور في بطافاتهم غير صحيح غالبا .

— ولأن ما استخلصته من الدراسة الاسترشائية من أن كسب نقسة المقامرين عن طريق معايشتهم والاختلاط بهم في مراكز تجمعاتهم يكون اكثر يسرا وسهولة في نهم واستيماب طبائمهم ، ولذا وجب على مبدئيا أن لتيم في مناطق تجمعات المقامرين لفترة زمنية لأنه من العسير كسب ثقة المقامرين بغير هذه الطريقة ، غاذا استمنت بالمينة المشوائية غاني حينئذ سالجاً الى اجراء المقابلة في منزل المقامرين ، وهسذا قد يؤدى بي الى البعد وعدم الذهاب الى مراكز تجمعاتهم وعدم معرفة طبائعهم كجماعه وعدم الوصول الى كسب ثقة المقابرين .

٢ ــ العينة الضابطة : ــ ٢

اتفق مجموع المراد ومتغيرات العينة الضابطة معه مجموع المراد ومتغيرات العينة التجريبية غيما عدا متغير لعب المقار .

وفيما يلى عرض للمتغيرات التي رايت تثبيتها في المجموعتين : __

الؤهل: راعيت عند اختيار المجموعة الضابطة أن نكون من المستويات الثقافية التي اخترتها في المجموعة التجريبية وأن يكون مجموع أفراد كل مستوى الثقافي للمجموعة التجريبية ، مستوى ثقافي هو نفس مجموع أفراد المستوى الثقافي للمجموعة التجريبية ، ويتتضى ذلك أن يكون مجموع أفراد كل مستوى داخل أطار المجموعتين خمسة وعشرين فردا .

السن: _ وراعيت كذلك ألا يوجد اختلاف يذكر بين متوسط أعمار كل من الجموعتين .

محل الاقامة: . ـ واخذت في اعتباري ليضا تثبيت متضر محل الاقامة بحيث يكون أفراد المجموعة الضابطة من المتيمين بمدينة القاهرة بمفهومها الواسع ، وأن يكونوا من المتيمين في أحياء مماثلة من حيث المستوى الاجتماعي للاحياء التي يتيم فيها المقامرين ،

الديالة : _ كما حرصت أن أثبت متغير الديانة الى حد ما بحيث يكون هناك تماثل بين مجموع أفراد كل ديانة في كل من المجموعتين .

الجنس : ... وراعيت أيضا أن يكون أقراد المجبوعة الضابطة من الذكور ليكونوا متباتلين في متغير الجنس مع أقراد المجبوعة التجريبية . الدالة الإجتماعية : واردت ألا يوجد اختلاف يذكر فى الحالة الإجتماعية لكل من المجموعتين .

الحالة الاقتصادية : _ وراميت نيها تثبيت متغير الدخل بحيث الا يوجد اختلاف جوهري بين متوسط دخل كل من المجبوعتين .

٣ _ أداة البحث

لقد مرت استبارة البحث بعدة مراحل الى أن وصلت الى صورتها النهائية، وقد اشتبات على مائة وخيسة وخيسين سؤالا تتفاول النقاط الآتية:

بيانات عن مدى اتتشار لعب القمار .

بيانات عن جو التمار وأساوبه .

بيانات عن اثر اللعب على عمل ومركز المقامر .

بيانات عن تيم المقامر الروحية .

بيانات عن رأى المقامر في قانون القمار .

بيانات عن رأى القلير في الوقاية والعلاج من القهار .

بيانات أولية عن المقامر .

ولقد بدأت أول مرحلة في تكوين الاستبارة بالاتصال بمصادر جمع بيشات الاستبارة والاطلاع على الأبحاث السابقة وانحصرت تلك المصادر نبيسا يلتي: -

- مقابلة بعض المقابرين ومعايشتهم والاختلاط بهم والتحدث معهم فى مجال اللعب والمقامرين للوصول الى فسكرة عامة وبيانات عن القهارين والمقابرين .

 الإتصال بضابط شرطة الاداب على مختلف مستوياتهم والاسستمائة بخبراتهم وملحوظاتهم في هذا المجال .

 ورايت أنه من الضرورى الإطلاع على بمض الابحاث السلبقة والمشابهة في طبيعتها إلى حدما الطبيعة هذا البحث كدراسة البفاء والحشيش الذي تام المركز بلجرائهما ونشرهما في سنة ١٩٦٠ ٤ سنة ١٩٦١ ٥

ولقد تلا تلك المرحلة تكوين استهارة الدراسة الاسترشادية وتجربتها وتطبيقها ؛ وتناولت الدراسة الاسترشادية سنة عشر مقامرا ، وقبت بتمديل استهارة الدراسة الاسترشادية على ضوء نتائج تلك الدراسة . وهرصت بصفة علمة في تصبيم الاستمارتين الاسترشادية والنهائية على ما يأتي :

ان تفطى الاستمارة أهداف الدراسة التجريبية ...

... ان ابداهما باسئلة علمة أولا كمعرفة رأى المقامر في القمار بصفة عامة تبل البدء بسؤاله عن كيفية ممارسته لعب القمار .

ــ ان استخدم المصطلحات المتداولة بين القامرين ليسهل عليهم فهمها وللارتياح الى الاستمارة ، وذلك لكي يتسنى لى كسب ثقتهم .

_ الا تتطلب الاجابة على الاسئلة تفكيرا هبيتا والا تتطاب التيام بعمليات حسابية معقدة ترهق المقامر وتجعله يشعر بالملل .

واعتمدت على نفسى فى ماء جبيع استهارات البحث ، هذا الى جانب مراعاتى واخدى فى الاعتبار عادتهمم التى عرفتها من خسلال دراسساتى واخدى فى الاعتبار عادتهمم التى عرفتها من خسلال دراسساتى الاسترشادية ، اذ كنت حريصة على الا اقترب من المقابر لمجرد تحيته اثناء لمبه الطاولة بثلا ، لان محادثتى اليه فى ذلك الوقت تجل عنده معنى التفاؤل وإنت بحساده أن بخصر اللعب فى ذلك الوقت وبذلك يتشام وينظر الى على انى كنت نحسا عليه ، وتكون نتيجة ذلك انى لا استطيع أن اقوم بمل الاستمارة ، واذا تكرر ذلك مع أكثر من مقامر فانى سساعتبر مهئلة للحس ،

على كل من المقامرين الذين يجتمعون في ذلك المجال .

ولجأت الى اختبار ثبات الاستمارة ، لتحسديد مدى دقة البيساتات التى حصلت عليها ، ولقد اتبعت طريقة اعادة تطبيق الاستمارة مع مراعاة تحديد المدة الزمنية التى تفصل بين تطبيق الاستمارة في المرة الاولى وتطبيقها في المرة الثانية ، وكانت المدة الفاصلة تتراوح ما بين خمسة عشر يوما الى عشرين بوما ، وقد اعتمدت في حساب الثبات على نسبة الاتفاق .

كما قبت بحساب صدق الاستمارة لمعرفة مدى صدق البيانات التي جمعت ولمعرفة صدق اجابات المبحوثين ، واتبعت في حساب صدق الاستمارة طريقة عرض الاستمارة على لجنة من المحكين لمعرفة وجهة نظرهم عيما تقيسه الاسستمارة من بياتات ، وراهيت أيضا اختيار لجنسة المحكين ممن لديهم تخصصات متنوعة على أن تكون تخصصاتهم في حدود الاطار العام للبحث .

ثالثا : ــ منهج دراسة المالة : ــ

من اهداف الدراسة الميدانية محاولة الوصول الى فهم خاص عبيق لبعض الحالات الفردية واجراء دراسة متميقة مع بعضسهم ، ولهدذا لجات الى استخدام مفهج دراسة الحالة لانه يهتم بالمردات دون المجرعات ، وكانت الاداة التى استخدمها في هذا الساك هي المتابلة والملاحظة ولقد قيت بتصبيم اطار لدراسة الحالة من خسلال خبرتي التي اكتسسبتها من تطبيق

استمارة البحث ومن الملاعى على بعض المراجع المختصة بهذا الشان . ولقد شمل الاطار الذي تمت باعداده على ما يلي من بيانات بليجاز .

مقسمة علمة : ... تشمل وصف لظهر المبحوث وانجاهاته ازاء لعب القبار .

تاريخ النمو الجسماني: __

التاريخ الاجتماعي ويشهما : بالبيخ تكوين الاسرة ومسلاقة المرادها بالبحدوث بالمنافي التاريخ الثقافي للمبحدوث بالتاريخ المنى بالتاريخ المنافية الاجدادي ،

سمات وعادات البحوث : ـــ

كيفية تعلم المقامر لعب القمار:

المجال الزمنى للدراسة

انحصرت الاوقات للدراسات الثلاث نيما يأتي :

المسح الاحصائي: ــ استفرقت عملية جمع بياناته من أبريل سنة ١٩٦٩ الى سبتبر سنة ١٩٦٩ -

الدواسة التجويبية: ... استفرق المجال الزمنى لتلك الدراسة الفترة ما بين نوفمبر سنة ١٩٦٠ الى مايو ١٩٧٠ .

دراسه العالة : _ واستفرقت دراستها شــهرى يونية ، يولية سنة ١٩٧٠ .

صعوبات مادنت الدراسة الميدانية : -

أورد نيما يلي أطرانا من هذه الصعوبات : ــ

ا بالنظر الى ظروف البيئة المرية والتقاليد التى ورثتها المراة فى بلادنا جيلا بعد جيل لم يتيسر لى العصول على عينة للدراسة التجريبية من النساء رغم ما بذلته من الحاولات واساليب الاتناع ، غلم يتجاوز حسدد من تجاوين معى على اربع سيدات ، وعلى الرغم من أن التقاتى بهن قد تم فى الابكان التى حددنها ويفضلنها لقضاء وقت الغراغ « كبلر » مدام رو بشاريف ، وفندق « كوزوجوليتان » غان اجبلتهن على اسئلتى كانت مشوبة بالاردد والتحفظ والميل الى الاستخفاء ، مها أنقدنى الثقة فى العثور فيهن على ما يعتبر عينة معبرة عن نمط القيار من النسساء ، ولم أستطع مطالبة تلك الصعوبة أو مه الاتمال بيقامرات أخريات ، بل وحدث أن أوتمتنى اعداهن فى مشاكل طريفة حيث أبدت استعدادها لمعاونتى ولكنها ذهبت الى شرطة فى مشاكل طريفة حيث أبدت استعدادها لمعاونتى ولكنها ذهبت الى شرطة الاداب وأبلغت أنى أدموها للعب القيار ، ولولا أن مكتب الاداب كان على علم بمهتى العلمية ويبذل لى كل المساعدات المستطاعة لسبب لى تصرف علم بمهتى العلمية ويبذل لى كل المساعدات المستطاعة لسبب لى كسرف

تلك السيدة كثيرا من المتاعب ، ولذلك جبيعه نقد صرفت النظر عن اجسراء دراسة تجريبية على النسوة المقامرات في القاهرة .

٢ ... عنديا شرعت في الإجراءات اللازمة للدراسة التجريبية أى في مرحلة الدراسة الاسترشائية ، تعرفت عن طريق مكتب آداب القاهرة على أحسد الدراسة الاسترشائية ، تعرفت عن طريق مكتب آداب القاهرة على أحسد مجار المتابرين ويطاق « ملك القبار » لوضحت له مجنى العلية ، وهدف البحث الذي مجارسي العلى القبار ؛ وأوضحت له مجنى العلية ، وقد عليه بالفعل في التعرف على مراكز تجمع المتابرين كما تدبنى في كئسير من الأحوال الى البعض منهم تقديما طبيا ومفسدا المنابة ، وفي غضسون ذلك تضى على البعض منهم تقديما طبيا ومفسدا المنابة ، وفي غضسون ذلك تضى على البعث البعث ، ولمست عندئذ أنى فقدت كثيرا من الارض التي كنت كسبتها بين عالم المقلدين بسبب ما راودهم من الشك في مقيقة مهمتى بعد المقبية الذي وقعت على ان المقبية الذي وقعت على ان المقبة المتى وقعت على ان المقبة الدام وقتات على الله المتابع بعربة وقعت منه من المقبود الذي وقائلك استطعت أن أعود الى مكانى من نقتهم مى حتى الديم بهذه المقيقة وبذلك استطعت أن أعود الى مكانى من نقتهم مى حتى الحرد البحث بنجاح الى غاينه .

٣ — ومن الصموبات التي احتطت لها من بادىء الامر انى كنت قد مرفت اثناء ترددى على مكتب الاداب انهم يقومون بين الحين والحين فجأة بضبط المقاهي المتى والحين فجأة بضبط المقاهي التي تدار في بعض الاحياء البلدية لالعاب القمار ، ولذلك فائه في اثناء اجراء ابحائي في تلك الاحياء درجت على اخطار مكتب الاداب بأوقات انتقالي الميا ، كيلا أعاجىء أثناء وجودى بها بعملية من عبليات الضبط فنزول كل تلة للمبحوثين في حقيقة مهمتى العلمية وأغراضها الانسانية ، وقد وافق مكتب الاداب مشكورا على هذا المطلب ونزل على مقتضاه طوال المدةالتي استغرقها البحث .

3 — كان على أن أتعرف على الاشخاص الذين ينطبق عليهم تعريف المينة المنابطة لإبجاد فرصة التعادل فيها بينها وبين المينة التجريبية ، ولم يكن الطريق الى المينة التجريبية فلولا في البداية ولكن أيكن على كل حال الوصول إلى أشخاص هذه المينة بطريقة الإختيار العمدى في أماكن تجمعات المقابرين ، وبالنسبة إلى المينة الضابطة فقد كان الوصول اليها أكثر صعوبة وأعظم مشقة لما يقتضيه البحث عن اشخاص هذه المينة في مجمالات في محصورة ويشروطا فيهم التعادل مع المعنة التجريبية في جميع المغمرات ما هذا مدوسة علم المتابل .

ه ... وصعوبة عامة واجهتنى فى كاغة المواقع التى جبتها تقريبا وترجع هذه الصعوبة الى كونى سيدة ، غنى بداية البحث كاندخولى أو جلوسى فى متهى لا يدخله غير المقايرين من الرجال موضع دهشة واستنكار من بعضهم وبوضع شك من باتيهم ، وتحملت كثيرا من الاحراج فى بعض المواقف حتى استجلمت فى النهاية أن أحرز الثقة التى كانت تازمنى لنجاح هذه المهة .

٦ ـ ـ ومن المعوبات التي واجهتني في الدراسة البدانية مسعوبات متعلقة بالمسح الاحصائي لانني لم لجد احصاءات كاملة بمكتب شرطة آداب الناهرة واضطررت مجهدة إلى أن احتمل بعض الصعوبات في استكمال بعض النابات من السمام شرطة القاهرة (٢٢ قسما) واستغرقت عملية جمع تلك البيانات وقتا طويلا كنت في غنى عن ضياعه لو أن بيانات مكتب آداب القاهرة كان تسجيلها كاملا بجميع أنواع العلب القبار .

ويمكن أن أوجز غيما يلى النتائج والتوصيات التي انتهبت اليها من هلال الدراسة النظرية والإبحاث التطبيقية التي قبت بها في هذه الدراسة .

ف مجال الدراسة النظرية: ...

أولا : - أن دراسة جرائم الاداب في الحلوها القانوني يجب أن تتم في المتام الاول على ضوء من تمريفاتها الاجتماعية .

ثانيا : -- ان نظرية « سذرلاند » « المفاطة الفارقة » وان كانت تصلح لتفسير بعض أنباط الجرائم الا انها لا تصلح لتفسير كافة الجرائم ، وان جرائم الادام ، وان جرائم الاداب بصفة علمة وجرائم القبار بصفة خاصة تحد نموذجا للافعسال التى تؤيد الاسمس القائمة عليها تلك النظرية .

وقد جاءت الدراسة المدانية التي قبت بها في نبط القمار بندائج مؤكدة لمحة الفرض المستخلص من النظرية المسار اليها .

ثالثا: - وفي مجال مكافحة جرائم الاداب ، لكي تكون الكافحة أوفي بالغلية وأسد في القصد يتمين أنشاء تتظيم جديد في الشرطة ، يطلق عليه الشرطة الإحتيامية تلحق به مكاتب الاداب المتلفة بحسد فصلها من ادارة البحث البحثائي ، على أن تزود المكاتب بالعدد الكافي من العاملين الاكفاء في مجسال شرطة الاداب ، وأن يضاف اليها المفصر النصائي الذي لا غفاء عنه بالنسبة لتكشف بعضى انواع الجرائم المذكورة .

رابعا: وفي مجال الرعاية الوقائية: ارى وجوب الاهتهام بمسفة علمة بالتوسع في توجيه رعاية وقائية مباشرة ومتضمسة لجرائم الاداب ، كما يجب الاهتهام بالثقافة الجنسية وفرض الحماية على الفتيات الصغيرات السن لحمايتين من الاتحراف ، وتحكيس الزيد من الجهد لاشاعة المتيم الطلقية ودعم التقاليد الماضلة في المجتمع ، هذا الى جانب اجراء دراسات حول الاماكن المامة كالمقاهى للوقوف على انسب الوسائل لجنب انتباه الرواد والبعد بهم عن أسباب الاتحراف نحو جرائم الاداب .

خامسا: وفي مجال الرعاية العلاجية: وفي هذا المجال ... أرى ... أنه من اللازم أن تدعم تشريعات الاداب ومحاكم الاداب والمؤسسات المعابية بها يكفل لها النهوض بالشابة المرجوة منها في العلاج .

منى تشريعات الاداب يتمين أن تضاف إلى توانين الاداب الإجراءات الاجتباعية المكلة لها م بحيث يتبع في تحقيق كل نوع من أنواع الجرائم وفي محاكمته الاجراءات الاجتباعية التي تفاسبه ، مع الزام الجهات المختمسة ١ ـ المقية وفي جبيع الحالات اجراء دراسات متعبقة تكون تحت نظر القاضي عند اصدار حكيه ويلزم سدا للنقص في التشريع سن أحسكام عديدة لكانحسة الامراض التناسلية وذلك بايجاب الكشف الطبي على المحكوم عليهم في الجرائم الجنسية وعلاج من يثبت أصابته بشيء منها .

هذا وقد ثبت من البحث في نبط القبار بصفة خاصة أن لحكامه مشاقة من عدة توانين عامة في حين أن الفاية منها واحدة ، وقد ترتب على تغرقها على ذلك النحو اختلاف احكلها تبما الاختلاف القوانين القرعية التي تشملها ، ولذلك بجب أن يوضع للقمار قانون واحد يقضمن أحكامه المامة ويليها بعد ذلك اتسام مفصلة بالقواعد الفرعية المناسبة للانواع المختلفة من القمار .

كذلك يجب في جميع الاحوال أن تشغع العقوبات في جرائم الاداب بنصوص تقضى بناهبل الحكوم عليهم تأهيلا مهنيا مناسبا لاحوالهم واتجاهاتهم ، فقد يجدون في المهن التي يمرسون عليها ما يقوم أسباب انحرائهم ، ويعوضهم في -جرائم القمار بصفة خاصـة عن التكسب من الطـريق غير المشروع الذي اعتاده .

وبالنسبة لدور القضاء لا يفوتنى التنبيه الى الدور الذى يمكن أن تقوم به محكمة الاداب كبوسسة اجتماعية وأرى الله يجب حتى يناح للمحكسة تحقيق هذا الدور أن يضك الى تشكيلها التضسائى عناصر متخصصة فى الشئون الاجتماعية والنفسية .

وبخصوص المؤسسات المقابية ينبغى لهافي مجال جرائم الاداب أن تقوم على قاصدة التخصص بمرتكى هددا النوع من المسرائم وأن تزود بكافة المصالص الميزة للمؤسسات الاجتماعية ، ولا يتف دورها على التحفظ على المحكوم عليم ، بل يتاح لها استقبال غيرهم ممن وقعت منهم المصال تهجها الاداب ولو لم يتناولهم القانون بالعقاب ،

النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية

بعض النتائج السنخاصة من الدراسة السحية : ...

١ ... اعمار المقامرين:

— ان جملة اللاعبيين من مختلف الاعمار في المقاهى يمثلون أعلى نسبة بين كانة اللاعبين ويرجع ذاك الى عاملين الاول أن لاعبى المقاهى يشكلون أكبر عدد بين المقامرين والثاني أن المقاهى العامة تستقبل الرواد من المقامرين دون تمييز بين الاعمار خلافا لاماكن اللعب الاخرى .

وبالنظر الى مرحلة العمر المبكرة اتل من ٢٠ سنة بصفة خاصة تبين أن اعلى نسبة فيها هي التي تمارص لعب القبار في الطريق العام ، ومرد ذلك بدامة الى أن اللاعبين من صغار السن تكون تخولهم ضغيلة في العادة ميناسبهم لعب القبار على قارعة الطريق حيث تمعدم تكاليفه ويتناول اللعب الم التيبة خلافا لما يقتضيه اللعب في الاملكن الاخسرى كالمقاهى والمناول ،

ويعد مرحلة العبر المبكرة أى بعد عشرين سنة تأخذ نسبة من يلعبون القبار في المقاهى بالنسبة ألى جملة الملاعيين في الزيادة حتى تبلغ فروتها في مرحلة المعر ٣٠ – ٣٥ عليا فتصل ١٩٠١٪ ثم تبدا هذه النسبة في التناقص حتى مرحلة ما بعد السبين سنة تبتل ألى ١٨٨٨٪ من مجموع اللاعبين في المداولة ، ولما بخصوص اللمب في المتازل غلا تسير النسب على التدرج السباق للعب في المقاهى حيث تستور النسبة في الارتفاع حتى تبلغ فروتها بنسبة ١٨٨٨٪ في مرحلة العبر ٥٥ – ٢٠ عاما ، وترجع هذه المفارقة الى اللعب في المتازل وأن غلت تكالينها وبخاصة أن أغلبهم يصلون مع الوقت الى مراكز أختماهية أو وظائف عالية تهنمهم من اللعب في المقاهى وهي لكثر تعرضا لنتد الناتدين فضلا عن انها الرب، الى الوقواع تحت طائلة القانون وأجراءات

واعلى نسبة لاصحاب المتاهى تكون فى مرحلة الممر بعد ستين سنة ، ويرجع ذلك الى ان الغالبية المظهى من هذه الطائفة بدأوا أولا كلاعبين ، ومع تقديم فى السن وتشبعهم بروح المقاهرة قائهم الى جانب استدرارهم فى اللمب يحترفون اعداد مقاهى للمب كوسيلة ثابتة لكسب المال عن طريق الالمساب التي الغوها طوال حياتهم ، ولا يختلف عن ذلك كثير الوضع بضموص اصحاب المنازل التي تعد للمب القبار .

وفى مرحلة العبر بعد ستين سنة غان اكبر نسبة منهم تبارس القسار بالراهنة خفية على سباق الخيل حيث تبلغ هذه النسبة ١٦ ٪ منهم وهدا يرجع الى طبيعة هذا النوع من القبار حيث يسهل على المقابرين من كبار السن مهارسة وارضاء شهوة المقابرة الكابئة في نفوسهم دون حاجة الى تضاء غنرات طويلة بأباكن القبار الاخرى كالمنازل والمقاهى .

والمشاهد أخيرا أنه كلما تقديت العبر كلما كثرت عدد مرات ضبط اللاعبين مها يدل على أن اللاعب لا يثنيه عن اللعب والاستبرار نبه مجرد ضبطه في واتعة أو وتأثم سابتة .

ثانيا : _ بعض التتالج المستخلصة من الدراسة التجريبية : _

 التبت الدراسة انه لا يوجد بين الجموتين التجريبية والضابطة اختلاف ف ظروفها الاسرية يمكن أن يؤسس عليه اختلافها في الامهان على القهار أو الاعراض عنه .

تقدم عن القتائج التحليلية أن الرأى الاغلب في المجموعتين التجريبية
 والضابطة هو أن التمار مطوك منحرف .

 اسفر التطلع عن أن تعلم القمار يؤدى بالمقامر ألى اكتساب مهارات وأتجاهات وقيم معينة .

بالنسبة للمهارات تبين أن جميع المتابرين ، بفئاتهم الثقافية الثلاث ،
 يكتسب كل منهم مهارة في نوع معين من الالعلي فيفضلها على غيرها ويتفمس
 فيها دون ما عداها من الاتواع .

وبالنسبة للاتجاهات تبين ان غالبية المقامرين يجتمعون الى االعب في بداية اللعب لمجرد التصلية وارضاء الهواية ثم يتجهون فيه بعد ذلك بغرض تحقيق الكسب لتعويض ما يكون قد لحق بهم من خسارة ، كما قد بإخذون اتجاهات بختلفة باختلاف درجة ثقافتهم في طريقة اداء اللعب ومن ذلك على سبيل المثال أنه أذ وقع غش من أحد اللاعبين في اللعب فيتجه الراي الأغلب في فئة الأميين بالأغلب في فئة ذرى المؤهلات التوسطة والمالية الى المغاء اللعب ، والى ذلك الأعلب في فئة ذرى المؤهلات التوسطة والمالية الى المغاء اللعب ، والى ذلك التقافية علما توجد اتجاهات عابة بين جميع الفئات ، غالاعبون من مختلف الطبقات التقافية علما توجد بينهم روابط تتمدى الزمالة في العب ، وقلما تكون لهم الشعاء المجتمعية لخرى سوى لعب القيار ، ويالف الفالب من جماعاتهم المسب م مقامرين من مختلف الأعمار .

- وأما غيما يتعلق بالتيم التي تتولد عن التمار ، فقد تبين من تحليل البيانات انه يوجد لدى عامة المقامرين قيما لا تشبه تيم المجموعة الضابطة . مثل ذلك اختلاف المجموعين من ناهية القيم المينية فيينما يتجه الرأى الفائب في المجموعة الضبطة الى تبغيض القمار تجنع المجموعة التجريبية الى عكس ذلك مترمة مضرورة أخذ الإحكام بالمرونة والتصرف في الاراء ، كما انها لا تبيل مجموعة الضابطة في التها لا تبيل المجموعة الضابطة في التها المسائر الدينية .

وينتهى ذلك كله الى أن دلالات تحليل بياتات الدراسة التجريبية قد قطعت في صحة الفرض الذي وضعته .

ثالثا ــ بعض النتائج الستخلصة من دراسة العللة : ــ

على الرغم من قلة العسد الذى قبت بدراسته الا انه قد أمكن من خسلال تلك الدراسة الوصسول الى نقائج جسديرة بالتسحيل ولقد أمدتنى تلك النقائج بمؤشرات مؤيدة للخط الرئيسي العام في هذا المحت ، ويمكن توصيف تلك النتاج في ملائفتين الاول خصسائس وعلاقات انسسنية تختف باختلاف حالات الدراسة وبالتالي يمكن القول بانها لم تكن بذات الله في اكتساب وتعلم لعب القبار > والحلائفة الاخرى خصائص وعلاقات انسانية تتمثل أو تتشابه في حالات الدراسة الخمسة ولذلك يصح القول بانها العالم للؤثر في اكتساب وتعلم لعب القبار > المؤشر في اكتساب وتعلم لعب القبار >

وعن الطائفة الأولى من النتائج الآتي: __

 الحلة الإجتماعية للمحوثين : ... تبين أن المحوثين لم يكونوا بحالة اجتماعية واحدة غمنهم من وجد متزوجا أو ارملا أو غير متزوجا ...

 ۲ __ الحالة الصحية : __ واثبتت الدراسة ان احدا من افرادها لم يصب بامراض مسيولوجية خطيرة على مدى حياته وقد تفاونت اصاباتهم بأمراض عادية مختافة .

۳ ــ المستوى العالى: ــ وتبين أن النزاد المينة لا ينتبون ألى مستوى الجتماعى أو المتصادى وأحد غبتهم من ينتمى ألى أسرة غنية ومنهم من ينتمى

إلى أسرة فقرة وكذلك غان بعضهم يرجع بأصله الى أسر الريف العريقة كما أن بعضهم من الاسر التي تكونت في العاصمية .

3 - العلاقات الاسرية: - واختلنت الملاتات الاسرية من حالة لاخرى؛ فقد تميزت بعض الحالات بأن العلاقات الاسرية بالعائلة التي نشأت غيها كانت سوية تهاما وودية بين أعضائها ؛ وأنها اغتلفت هذه الحالات غيها بينها ؛ كنها من كان بعض أفرادها يلعبون التهار ومنها من لم يعرف القبار طريته اليها ، بينها تميزت بعض الحالات الاخرى بسوء العالميات الاسرية وتلة الترابط بين اعضائها ومنهم ليضا من كانوا يلعبون القبار ومنهام من لم يلعبونه .

م مشاكل الحياة: - لم تتفق حالات العينة في المشاكل التي واجهت حياتها الفردية أو الاسرية فقد تبين أن جميعها من المشاكل العادية التي تتعرض لحياة الاسرة المحرية .

٦ مستوى الذكاء : — واسفر البحث ايضا عن ان افراد العيسة ينسبون الى مستويات مختلفة من الذكاء غمنهم من وجد فى منسوب غوق المتوسط من الذكاء ومنهم من وجد متوسط أو اتل ، وكذلك تفاوت حط افراد العينة من حيث الدراسة غمنهم من ثبت تفوقه ومنهم من اعتراه الفشسل ولم يستطع أن يتم دراسته .

وعن الطائفة الثانية من النتائج الاتي : __

١ — اتفق المبحوثين على انهم تعلبوا اللعب في جماعة من أصدقاء الطفولة في الحي أو زملاء الدراسة وقد ذكر غرد واحد أنه تعلم اللعب ابتداء من والده ولكنه وافق الآخرين على أنه مدين بالاستمرار في اللعب والادمان عليه لجماعة أصدقاء اللعب .

٢ — ويتفق المراد البحث جميعهم في انهم يتعلقون بصداقات كثيرة مع مقامرين المصرين ويعتقدون تماما انهم لا يستطيعون التخلي عن هدف الصداقات كما لا يستطيعون الاقلاع عن لعب القمار مع ادراكهم بذات الوقت الضرر الناجم من لعب القمار .

ويضاف الى الفتائج السابقة ، تلك الفتائج الاخرى المسار اليها بصلب الرسسالة .

واخيرا غان ارتيادى لذلك الموضوع قد كشف، لى عن ضرورة توجيه النظر اللي بذل المزيد من الاهتمام والعناية بدراسة كل نبط من انباط جرائم الاداب دراسة متع نبطة الموضوع المواقع الموسول الى عواملها الجذرية والوقوف على أنجح الطرق للوقاية منها وعلاجها ، وفي تقديرى ان القسار الذي تناولته بالدراسسة التطبيقية لم الماغ فيه سوى نقطة الابتداء لابحث تاية ، فاذا كنت قد اصبت فيما قدمة عنداً حسبى وعلى الله التوفيق ،

The theory of sutherland: "Differential Association" can be used to explain some types of crimes but cannot be used to explain all crimes.

Vice crimes in general and gambling crimes in particular are examples of the actions which confirm the principles of this theory.

- In the field of crime control, to have it fully controlled, a new organisation of police guards should be established. It would be called the social police and comprise the vice brigade.
- 4. In the field of prevention of crime I see the inevitability of the expansion of the preventive welfare of vice crimes, and the concernment of sexual culture and the protection of young girls and giving more attention to the propagation of moral values and good traditions of the society.
- 5 In the field of the treatment of crime, I see it is necessary to support the legislation and tribunals of behaviour and penal institutions to fulfill the hoped ends of treatment.

In this thesis ,it could be added also the results comprised in the research itself or resolutions of survey, empirical research and case study concerning the gambling type from the point of view of its size during five years and from the point of view of its style, characteristics and its causes from the hypothesis deducted from the Sutherland's theory.

Vice crimes are those crimes committed against public behaviour agreed-upon in the society and they are the deviation from good behaviour required by the laws of society.

The most eminent of vice crimes in the A.R.E. are :-

- 1. Sex crimes, with all their types.
- 2. Gambling, with all their types.
- 3. Vagrancy and mendicant.

This research work comprises an interpretation of the criminal attitude against public behaviour on the basis of Suthurland's theory. The theory deals with the influence of the social environment and social attitudes of the individuals, and its consequences towards criminal behaviour.

Neverthiess, the scope of the research work cannot inter pret all vice crimes on the basis of the theory; therefore the field study limits itself to the gambling type, in order to deduct a right judgement as to the theory, whether its criteria are right and to reach new results concerning gambling and to seek effective solutions for the treatment, welfare and to devise correct principles to protect gamblers from their delinquency or to treat them in case of drift.

2. Scope of study

- a) Human scope: The research in this point is on gamblers.
- b) place scope : Cairo city.

3. Applicative study technique:

- a) Statistical method.
- b) Empirical method.
- c) Case study method.

Results and recommendations of the research work.

I can sum up the result and recommendations which I reached through this theoretical and field study in these points :

 The study of vice crimes in its legal contexture should take place primarily on the basis of their social definitions.

*PREVENTIVE AND TREATMENT WELFARE FOR VICE CRIMES IN CAIRO WITH APPLICATIVE STUDY OF 150 EMPIRICAL CARES

SOHAR LOTEY

1. Subject of Study

Vice crimes are one of the dangers that threat the integrity of the faimly, and reflect their effect on the whole society. Statistics in post second world war indicated the increase of such crime in all countries, including Egypt. But this danger did not atract the attention of scholars to study its symptoms and deduct necessary solutions for facing it. Some of them have limited themselves to study certain crimes without handling them as an idea governed with one origin and emanating from the same source. All studies were limited to criminal statistical studies without any concern to study them from the social point of view with all the necessary studing means of prevention and means of treatment.

This study is of great importance for our country because gambling and prostitution crimes, and other such crimes through their effects are reflected directly not only on those who commit them but their harm goes on to the whole society, and this impedes its progress and handicaps its capability for production. It is true that Egyptian legislators tried to enact legislations for the individual's protection from some of these crimes or for the treatment of the offenders from their dangers, but these solutions are still far from sufficient. For example, Just a warning to a vegabond to change the form of his life cannot bring about the change desired. The social worker has to treat the reasons for this phenomenon in order to eradicate it.

This research studies vice crimes, and defines their entities and interprets their elements on the basis of the scientific theory known as "Differential Association" of Sutherland, and studies the prevention and treatment of the offenders of these crimes.

^{*} Summary of the M.A. thesis.

أحكام

تكييف طبيعة أسباب تخفيف العقاب بحَث بمناسبة حكم لمحكة التقض⁽¹⁾

للتكتور عادل عازر

غبير بالركز التومى للبعوث الاجتماعية والجثالية

أمدرت محكمة النقض المعرية حكما بتاريخ ٩ من مليو سنة ٢٥١٦٦] ارست فيه مبادىء هامة تناولت كيفية تطبيق أحكام المادتين ١٧ و ٢٥١ من تاتون المقوبات ، ومدى الارتباط بين أحكامهما ، وحدود سلطة القساشي التقديرية في أعمال أحكام هذين النصين .

وفي سياق الرد على اسباب الطعن التي تتلخص في انه رغم أن محكسة البنايات طبقت المسادة ١٧ من قانون العقوبات الا انها اوقعت على الطاعن القمي عقوبة الحبس المنسوس عليها في المسادة ٢٥١ من قانون المقسوبات دون أن تنزل الى الحد المنسوس عليه في المسادة ١٧ سـ قضت محكمة المنتض عليه في المساديء التالية:

. (1) حكم. حكم: ألتقدى المصرية في الطعن رتم ٨٠٨ لصنة ٢٣ في ، المصافر بقاريخ ٩ من حايم سنة ١٩٦٦ المتصور ببجبوعة الاحكام الصادرة من الهيئة العابة للبواد البوائية ومن الدائرة الحرائية المنة ١٧ الصدد المثلى القادة رتم ١٠٠ ص ٨٦ه ،

(٣) وتلقص وقائع الدعوى في أن فيقصا يدمى جالال ١٠٠٠٠ تتساجر مع جاره لتمين .٠٠٠٠ و وقد أسطره الشرطة النحق المنظمة الذي عنه الشرطة وحرد مصفرا بالواتمة ، ثم رأى أن يرد الاعتداء والاعتقاد الني لمنظلة أبم جرائه فجسيع بعض الملوية المنظلة على التجهد المنظمين تقديمه على منظل المنظم والملك منظم ويلاون بالمنظلة على المنظم والملك مدخل المنظم المنظمين تقديم والملك عدخل المنظم والملك من المنظم المنظم

وقد تعرض حكم حكمة الخيليات لمرد وتاقع الدعوى وانتهى الى نلى ئية القدال وقض بدانة البقى في جريمة الفرب المغض الماوت عم تعلق الى الدول بأنه « نظرا المالات المالات بالنم والتي راحمها المحكمة أنه تجاوز حدود الفناع القرصي المسحمس مليها في الملادة ١٥٦ من تقون المتوبات تجاوزا واضحا ولكيدا ، الماله المالات المالية ١٤ من تقون المتوبات ، ، » وقد حكمت بحكمة البطايات مبلا بنم المالة ١٣٠ من تقون المتوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بمحلمة المنابع بالمجيس مع الشخل لدة ١٧ منه بمحلمة المنابع بالمجيس مع الشخل لدة ١٤ منه بمحلمة المنابع بالمجيس مع الشخل لدة ١٤ منه بالمدة ١٧ منه المنابع المجيس مع الشخل لدة للال مينوات ،

وقد طمن المكرم عليه في هذا الحكم بطريق التقنى ، وذكر ضمن الاسباب الذي بني طبها طبقة المطلبة الذي بني طبها طبقة طبقة المثالة 14 من عقورة المجلبة الذي يعتبر المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة المناس

المسدا القانوني:

« لما كان ما تقدم ، وكان لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانسون المقوبات الخاصة بالقروف المفقفة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالمادة الاتونى المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى ، وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو الا تبلغ المقوبة التى وقعت ، وفي حدود هذا القيد يكون المحكمة أن توقع المقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها في الحد المقرر بالمسادة ١٧ عقوبات الا اذا وجدت أن ذلك لا يسمعها نظوا لما استباتته من أن التجاوز كان في ظروف تقتضى النزول بالمقوبة الى نظوا لما استباتته من أن التجاوز كان في ظروف تقتضى النزول بالمقوبة الى ما دون هذا الحد ، فعندند غقط يكون عليها أن تعده معذورا طبقا للمسادة المحدد المقررة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل ألى الحسدة الادنى .

« ولما كانت المحكمة قد رات اعتبار الطاعن متجاوزا حدود الدنساع الشرعى واعبلت في حته المسادة ٢٥١ من تانون العقوبات ، غان ما تزيدت به من اضافة المسادة ١٧ عقوبات يكون ناقلة ولا جدوى للطاعن من التحدى بالظروف المخففة التى تنص عليها تلك المسادة .

« وحيث أنه لا تقدم ، يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضيه ، وضوعا » .

موضوع البحث :

تثير المسادىء التي ارستها محكمة النقض في حكمها السالف الذكر اكثر من تساؤل خاصة وان لهذه المحكمة مواقف سابقة أصدرت فيها أحكاما مماثلة .

ومن الواضح أن المبادىء التي قررتها محكمة النقض في حكمها المشار اليه
تتملق بسلطة القاشى الجنائي التتديرية في تخفيف المقلب ، فقد نظم قاتون
العقوبات سلطة التخفيف بنصوص عديدة وردت بعضها في القسم العام من
القانون ، بينما تضمن القسم الخاص نصوصا أخرى متفرقة تهنج القضاء
سلطة تخفيف المقاب بالنسبة لبعض الجرائم ، والامثلة على ذلك كثيرة ،
غير أن ما يعنيف في هذا البحث هو تنظيم سلطة القضاء في تخفيف المقسلين
أوارد في المادتين ١٧ و ١٥١ من قانون المقوبات ، ويثير هذا التنظيم عدة
تساؤلات نوجزها نهيا بلي :

 ١ - ماهية الطبيعة القانونية لاسباب التخفيف المنصوص عليها في الماهتين ١٧ و ٢٥١ عنوبات .

٢ -- مدى الارتباط بين أحكام المادتين ١٧ و ٢٥١ من قانون العقوبات .

٣ ــ حدود سلطة القاشي التعديرية في اعمال احكام هاتين المادتين
 وما يثيره ذلك من جواز الجمع بين احكامهما أو الحيار بينهما .

ونرى أن نبدأ هذا البحث بدراسة للطبيعة التاتونية لإسباب التخنيف ، وفي ضوء هذا التكييف نرى التعرض لحدى الارتباط بين لحكام المانتين ١٧ 10/ عقوبات ، ولما يتبتع به القاشي من سلطة تقديرية في تطبيق احكام هاتين المانتين ، ثم نختم المحث بتطيل لاحكام محكمة التقض التي تعرضت لموضوع البحث ،

الطبيعة القانونية لاسباب التخفيف :

تنص بعض التشريعات الجنائية الجديثة على نظامين لتفنيف العتساب فتورد تنظيها عالما بهنع القضاء سلطة تقديرية في النزول بالعقوبة ألى مادون الحد الادنى المترر لعقوبة الجريعة مع تقييد ممارسته لهذه السلطة بعدود قانونية يلتزم ببراعاتها ويتقيد بعدم تعديها ، وإذلك اطلق على هذا النظام المقونين على حالات ترخص فيها للقاضي أن يجرى تففيف العقوبة ألى الحد الذي يراه ملائما ، غير أنه في هذه الحالات لا يلتزم القاضي بتخفيف العسوبة الى حد معين ، بل يطلق القانون له سلطة تخفيف العقاب ، وإذلك يسمى هذا النظام « نظام التخفيف الحر" » .

ونتناول نهما يلى بيان كل من النظامين مع تكييف طبيعته القانونية ، ونبدا بلمحة عن نشأة نظام تخفيف العقاب ،

أولا: نشاة نظام تخفيف العقاب:

كانت العقوبة في ظل التشريع الغرنسي الصادر في سنة ١٦٧٠ سلطة تحكية مطلقة في يد القضاء ، ثم أصبحت العقوبة في ظل تشريع سنة ١٧٩١ تاثونية محددة لا تسمح بممارسة أية سلطة تقديرية .

ولما ظهرت عيوب هذا النظام وجموده ، تم تعديل تاثون العقوبات الفرنسى في سنة ، ١٨١ ، غادخل للمرة الاولى نظام العقوبات القانونية ذات الحدين _ لحدهما أقصى و آخر النفى ، كما نصت المسادة ٤٦٣ ، بن القانون الذكور على أن للقاضى أن يقضى بتخفيف العقوبة متى اقترنت « ظروف مخففة » بالجريمة، وقد المتمر نظام التخفيف الذى استحدثته هذه الملاة على الجنسح التى لا يتعسدى الشرر فيها خبسة وعشرين فرنكا ،

ومع ما حقته تشريع سنة ١٨١٠ من اصلاح الا أنه ظل عاجزا عن مواجهة بعض المشكلات العملية الهامة ومن بينها :

 ١ لم تكن هناك وسيلة لتحقيق تغريد تضائى للمقويات المحددة تحديدا جامدا مثل الاعدام والاشخال الشياقة المؤيدة .

٢ ـ يواجه القضاء في بعض الحالات باعتبارات تظهر أن العقر وبات التانونية أشد مها يجب ، وقد كان هذا السبب يدعو الحلفين الى التحليل ، غكر صدور احكام البراءة .

٣ ــ نظام الظروف المخففة الذي ادخله قانون سنة ١٨١٠ عجــز عن بواجهة هذه الاعتبارات كما عجز عن تحقيق الافكار الانسانية التي سادت في الترن الناسانية عشر والتي اخذت نطالب بتغريد العقاب .

ولهذه الاعتبارات صدر تانون في ٢٥ يونيو سنة ١٨٢٣ معدلا نص المادة ٢٦٣ من المتانون الفرنسي ، غنفي بنتل سلطة تخفيف المقاب من المحلفين الى القضاة ، ولجاز الغزول بعقوبات بعض الجنايات مثل نتل الام وليدها وبعض السرقات المسددة ما الى حد عقوبات الجنع ، كما سمح بتخفيف المقتاب بالنسبة لبعض طوائف من المجربين مثل المشردين والعامدين .

ومع ذلك لم يحقق هذا التعديل الغرض المرجو ، عقد ظل المحلفون يتحدونه ويكثرون من احكام البراءة أو يرفضون تقرير توافر ظروف مشددة .

ولخيرا صدر تانون في ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٢ وأعاد سلطة المحلفين في تترير توانر « الظروف المخففة » .

وفى تفسير طبيعة هذا النظام الجديد ، قبل أن الهدف منه هو تصحيح أخطاء التشريع وأوجه النقص في النظام المعليي : « غقد نص قانون المعوبات على نماذج الجرائم ولم ينزل الى مستوى ما قد يقترن بهضده الجرائم من ملابسات تؤثر في جسامتها ، كما أن القانون لم يتوصل الى النص على طوائف المجربين وصفاتهم وخصائص كل منهم بحيث ينيسر تفسيد كامل للمقاب ، ولذلك رؤى سد هذا النقص والاخذ بنظام الظروف المخففة (١) ،

وتنص المادة ٦٣ من القانون الفرنسى ... بعد تعديلها ... على انه « يجوز تخفيف المقوبات التي يقرر القانون توقيعها على المتهم أو المتهمين الذين تثبت ادانتهم وذلك اذا ما قرر المحلفون توافر ظروف مخففة ، ويجرى التخفيف على الوجه التالى » .

وقد لغذ القاتون الإيطالى ايضا بنظام التخفيف المحدود للعقاب الى مادون الخد الادنى المقرر لعقوبة الجريمة ، هنصت المادة ١٣ مكررا على انه في غير الحالات المنصوص عليها في المادة ١٣ يجوز للقاضي أن يقرر توافر ظروف بير تخفيف المقاب ، كما تتضى هذه المادة بأنه مهما تمددت الاسباب الميررة لتخفيف المقوبة ، غان التخفيف يجرى مرة واحدة ومع ذلك يمكن أن تتمدد السباب التخفيف المسار اليها في المادة ١٣ مكررا مع ظرف أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا مع ظرف أو أكثر من الظروف

ومن المعلوم أن المادة ١٧ من تاتون المعتوبات المسرى تقرر القضاء سلطة تقديرية في تخفيف مقوبة الجريمة 6 منتص هذه المادة في مقارتها الإولى على أنه (يجوز في مواد الجنابات أذا اقتضت أحوال الجريمة المقابة من أجلها الدعوى المعرومية رافة التضاء تبديل المعتوبة على الوجه الاتى :

Faustin Hélie et A Chauveau : Théorie du Code Pénal, Sixième édition, No. 2685.

وتد بين القانون حدود سلطة القضاء التقديرية في تخليف عقوبات الجنايات المخاليات والتمي تخليف عقوبات الجنايات والتمي تخليف تجيزه المسادة ١٧ هو النزول بمقوبة الجناية الى الحسس لدة لا تقل عن ثلاقة شمهور وقد أطلق اللقة على هذه الاحوال التي تقتضي المة القضاء اسم « الظروف القضائية المخففة » . ومع ذلك فقد ثار في الفقه خلاف حول تكييف الطبيعة القانونية لهذه الاحوال ، واختلفت آراء الكتاب في هذا الصدد (۱) .

ثانيا : الطبيعة القالونية فظام التخفيف المحود العقوبات :

وتتلخص النظريات المختلفة في تفسير طبيعة نظام تخليف المعوبة الى ما دون الحد الادني المترر قانونا لمتوبة الجريمة في أربعة اتجاهات:

اولها يرى في هذا النظام سلطة شبه تشريعية تبنح القضاء لتصحيح اخطاء ونقص القانون و والاتجاه الثاني يذهب الى أن نظام تخليف المقاب هو سلطة تبنح للقضاء لاستعمالها أذا ما وجدت أسباب تبرر معاملة الجاتي بالرائة و الما الثانك غيرى أن أسباب التخفيف لا تخرج من كونها ظروفا تلحق بالجريمة وتؤثر في جسامتها و النظرية الرابعة تربط تخليف العقاب بفكرة الخطورة و وتعرض قبها يلى لبيان كل من هذه النظريات وما يترتب على الاخذ بها من آثار و ثم نبين رأينا في الطبيعة التانونية لهذا النظام و

النظرية الاولى:

تتجه الى أن سلطة القضاء في تخفيف المتاب تنميز بصبغة شبه تشريعية ، وذلك لانه بممارسة هذه السلطة التعديرية الواسعة في تخفيف المقوبة يتمكن القاضي من ممالجة عيوب التشريع وأوجه النقس التي تتضح عند تطبيق النصوصي .

وترجع هذه النظرة الى أسباب تاريضية ، غقد مر التشريع الفرنسي بعدة مراحل كانت قيها المقوية تحكية وسلطة مطلقة ، ثم أسبحت قاتونية محددة وغير مرنة ، ثم أدخل نظام حدى المقوية القاتونيين ، وأغيرا ادخل نظام « الظروف المخففة » بقصد معالجة شدة النصوص القاتونية وقسوة بعض المقوبات ولذلك اتحه الراى في المقته الغرنسي القديم الى أن هسذا النظام بهدف الى تصحيح أخطاء القاتون وسد أوجه النقص غيه () .

ومع ذلك نجد بعض الكتاب الفرنسيين الحديثين مازالوا متأثرين بهدذا التفسير ومتمسكين بالهدف الإصلى الذي من أجله أدخل نظام « الظروف للتضائية المخففة » في فرنسا ، وهو كما تلنا لتخفيف شدة تانون المتوبات الفرنسي الصادر في ١٨١٠ (٢) .

 ⁽١) دراجم رسالتا عن النظرية العابة في ظروف الجريبة ٢٠٠٠ والمع رسالتا عن النظرية العابة في ظروف الجريبة ٢٠٠٠ (٢)
 Faustin Hélie et A. Chauveau : Théorie du Code Pénal, Sixième édition, n. 2885.

Roger Merle: Droit Pénal Général 1957, P. 306.

R. Garraud : Traité Théorique et pratique de droit pénal Français 1918 V. 11 No. 886.

وقد أدى اعتناق هذا الرأى الى توسع في تطبيق الظروف المُففة في فرنسا، كما أن محكمة النقض الفرنسية لم تظهر رغبة في الرقابة أو التدخل للحـــد من هذا التطبيق (۱) .

ومع أن هذه النظرة وما أدت اليه من توسع في التطبيق ، قد مسمحت بتقبل بعض النظريات الحديثة مثل حالات المسئولية المحدودة أو المفغقة ، الا أن هذا التوسع أدى الى اشرار عديدة ، فكرت أحكام الحبس القصيرة ألم المدق التي لا تسمح بتحقيق أهداف المقوبة في الردع والاصلاح ، وقد مادى الكثيرون بوجوب معالجة الوضع ، اما بالزام القضاء المرنسي بتسبيب الكثيرة بن الاسباب التي تدعوه الى تخفيف العدب ، واما بالنص على قاشة من الظروف المخففة على أن يتقيد بها القضاء في ممارسة سلطته في التخفيف (٢) .

النظرية الثانية:

تهتم بالجانب الشخصى في الجريمة اكثر من اهتمامها بالجانب الوضوعي، وتتجه الى أن القانون قد حدد الجرائم وعقوباتها وترك سلطة تقديرية محدودة بين حدين أحدهما أتصى والأخر ادنى وذلك لكى يلائم القساضى المقوبة لجسامة الواتمة الرتكبة والشخص مرتكبها .

غير أنه قد يقترن من الاسباب الشخصية المتعلقة بالقهم ما يوجب ممالته بالرائة وقد تعوق الحدود القانونية للعقوبة النزول بها الى الحد الذي يراه القاضي ملائما . ولهذا الاعتبار غان نظام ظروف الرائة يعنح القضاء سلطة تقديرية تسمح له بالتخفيف اذا ما دعت الظروف الى ذلك .

وقد كانت هسدة النظرية محلا لنقد الفقه الإيطالي ، فقيل اتهسا لا تقوم على أساس قانوني في تكيف طبيعة نظام اتخفيف المقوبة ، بل تعتبد على أسس انسانية وعاطفية ، عالمتو بأن نظام التخفيف يعتبد على فكرة الراغة بالتهم هو قول لا يستند الى اسس قانونية ولا يمكن قبوله في تكيف طبيعة هذه الاسباب وتبرير منح هذه السلطة للقضاء .

فالتخفيف حسب هذه النظرية لا يعتبد على ما يحيط بالواقعة الرتكبة من أسباب تقتضى تخفيف العتوبة بل يعتبد على مجرد تقدير شخصى وميل عاطفي لاخذ المتهم بالرافة .

والنتيجة الطبيعية للاخذ بهذه النظرية هي الا ينص التانون على تحسديد أسباب أو ظروف مخففة ، بل يترك سلطة التخفيف مطلقة لتعدير القضاء موسابرض الكتاب الإيطاليون هذا الانتجاه خاصة وانه لا يتمشى مع التانون الإيطالي الوضعى الذي ينص في المسادة ١٣٣ على المعايير التي تبرر للقضاء ممارسة سلطته التعديرية (٢) .

 ⁽۱) يراجع بيل الرجع السابق من ٣٠٦ .
 (۱) يراجع بيل الرجع السابق من ٣٠٧ .

Michele Massa : Le attenuanti Generiche 1959, P. 42 e segg. (7)

هذا وقد يوهى نص المادة ١٧ من قانون العقوبات المرى بأن هذا التانون يعتقق فكرة تأسيس تخفيف العقوبة على مجرد الراقة بالتهم أد نصت المادة ١٧ على لقه لا يجوز في مواد الجنايات أذا انتضت أحوال الجريبة المقابة من لجلها الدعوى المعومية رافة القضاء تبديل المقوبة على الوجه الآني ... »:

ومع اننا نعارض هذه الصياغة ونوصى بابدالها حسب التفصيل الذى سنينه فيها بعد الا أثنا مع ذلك ثرى أن المسادة ١٧ لا تغيد أخذ القسانون المسرى بهذه النظرية ٤ ويظهر ذلك من عبارة : « اذا التفتت أحوال الجريمة المقبه من أجلها الدعوى المعومية ». ودلالة هذه العبارة أن النظر في تخفيف المعوية لا يقتصر على مجرد الراقة بالمهم والميل المعاطئي الى معاملته بالرحمة والشنفقة ، بل أن النظرة يجب أن تكون موضوعية وشاملة للجريمة يكل مانسانها ، وهي غطرة لا تقتصر على مجرد الراقة والشنقة .

النظرية الثالثة:

ويتجه غالبية الكتاب الإيطاليين الى أن المسادة ٢٣ مكرر من القسانون الإيطالي تنص على « ظروف » تخضع التدير القضاء ، وأنها لا تختلف في طبيعتها عن « الظروف القانونية » التي نصت عليها المادتان ٦٢ ، ٦٢ من القانون الإيطالي ، وهي تخضع تبعا الذلك لجبيع احكام الظروف القانونية.

ويتول هؤلاء الكتاب أن مؤدى الاخذ بهذا الرأى هو اعتبار هذه الظروف مناصر تبعية طارئة تلحق بالجريمة وتؤثر في جسامتها مثلها مثل الظروف التانونية .

وأن القانون الإبطائي قد حدد في المادة ١٣٣ المايير التي يلتزم بهسا التضاء في التعرف على هذه الظروف وهي تنقسم الي ظروف موضوعية وظروف شخصية (١).

وقد أخذت بهذه النظرية بعض أحكابه حكبة النقض الإيطالية ، غقررت أن هذه الظروف غير الحددة ، لها نفس طبيعة ودور الظروف النصوص عليها في المسادة ٢٦ (٢) .

ومع ذلك يعترض على هذه النظرية بأنها تضيق نطلق تطبيق المسادة ٦٢ مكررا من التانون الايطالي متقصر تطبيقها على ما ينترن بالجريمة من ظروف موضوعهة وشخصية تؤثر في جسامة الجريمة وتدعو الى تخفيف المقاب.

كما أن الاخذ بهذا الرأى يؤدى الى ازدواج النص على أسباب التخفيف (في المادة ٢٢ والمادة ٢٢ مكررا) التي يكون لها نفس الوظيفة القانونية

Arturo Santoro ; Le Circostanza del Reato 1962, No. 212, Remo (1)
Pannain : Manuale di diritto pénale No. 370.

⁽٢) يراجع نتض ليطالئ في ١١ يوليو سنة ١١٥٠ متصور في : Massimario della giurisprudenza penale n. 1442.

ونفس الطبيعة ، هجيمها حسب هذا الرأى تعتبر من الظروف التي تلحق بالجريمة وتؤدى للي تخفيف جسامتها ، وإذا كان الامر كذلك فمن الواجب الاكتفاء بنص المسادة ١٣ مكررا دون حلجة الى النص على ظروف تاتونية مامة في المسادة ٣٢ تؤدى دورا أضيق في التخفيف ، مع الحادهما في النوع والطبيعة .

وواتع الامر ، وكما يتول بعض الكتاب الإيطاليين ، أن المادة ٦٢ مكررا تسمح بتخفيف المقاب في حالات مديدة لم يكن من المكن الامتداد بها دون الأخذ بهذا النظام (١) .

وقد قال Zanardelli الذي أدخل نص المسادة ٦٣ مكررا في القانون الإمبار أن هذا النظام يحتق فكرة العدالة فهو يسمح بأن تؤخذ في الاعتبار جميع الاسبك التي تؤثر بطريقة ما في المسئولية والتي لا يكون في مقدور المشرع أن ينص عليها مقدما (٢) .

ونضيف أنه لما كان الفته والقضاء في ايطاليا يسلمان بوجوب التقيد بنص المسادة ١٣٣ في تعرير ما يسمى بالظروف المخفقة تطبيقا لنص المسادة ١٣٧ مكررا ، فاته بالرجوع الى المسادة ١٣٧ (وهي النظبة لسلطة القضاء التقديرية في تحديد المقوبة) يتبين أنها توجب الاعتداد في تفريد المقسليم بعيل الجائي الى الاجرام ، ويتكشف ذلك من معايير متعددة أوردتها هدف المسادة ومن بينها ، سوابق الجائي الجنائية ، وسلوكه السابق على ارتكاب الجريمة وأحواله الميشية والمائلية والاجتباعية ، المغ ، ومن ذلك يتبين ان جميع هذه الاسباب لا تعتبر من قبيل الظروف بالمغني المقاتوني الدقيق ، وأن جميع هذه الاسباب وأحوال تتعلق بالفاعل وتعين القاضى في التمرف على شخصيته لكي يتبكن من تغريد المقوبة ، ومن الواضح أن هذه المعايير لا تعتبر من الظروف التي تقتبر بالجريمة ولا تؤثر في جسامتها ،

وينبنى على ذلك عدم صحة النظرة التى تتجه الى اعتبار اسباب التخفيف المنصوص عليها في المسادة ٢٢ مكررا من تبيل ظروف الجريمة . وهسذه المسادة تقابل المادة ١٧ من تانون المعوبات المسرى .

وقد اتجهت بعض أحكام محكمة النقض الإيطالية الى أن المادة ٦٢ مكررا تضع تنظيها لسلطة القضاء التقديرية في توقيع العقوبة ، وأن الاسباب التي تدعو الى التخفيف لا تعتبر من قبيل ظروف الجريمة ولا تخضع لاحكامها (٢) .

هذا وقد جاء بالذكرة الايشاحية ، للتانون الفرنسى السادر في ٢٨ ابريل ١٨٣ الذي الخيفة : « ان الظروف المخففة : « ان الظروف المخففة : « ان الظروف المخففة ليست توابع للنمل الاسلى ، بل هي تكون جزءا أساسيا من الفعل نفسته تؤثر في جسامته (٤) وهو ما يؤيد وجهة نظرنا ولنا مود لهذا الموضوع تنصيلا .

1. 1993

Raoul Alberto Frozalie : Sistema Penale Italiana V. 1, 1968, No. 356. (1)

⁽۱) يراجع ساتتورو الرجع السابق بند ۲۱۲ .

 ⁽٩) تلش أيطالي ق ١٩/٣/٣/١٨ أارجع السابق عليش رقر فلا ص ٤٨ .
 (٤) براجع شواد وهيلي الرجع السابق الجزء السائس بند ٢٩٨٧ .

وقد حاول Massa أن يتجنب هذه الاعتراضات ؛ غاتجه الى مخالفة النظرية التى سلم بها غالبية الفقه الإيطالي والتى تذهب الى أن الظروف عناصر أضافية طارنة تلحق بنيوذج الجريمة وتؤثر في جسامتها ، وقال ماسا الطروفالاؤثر فيجسامة الجريمة بل تؤثر في التقدير أو الحكم على جسامة الاتمال لا الإنتاب الاعتمال الانتاب لا يتعلق وهو يخالف المفهوم القاتوني المسلم به للإنتاب ؛ فيرى أن الانتاب لا يتعلق بوجدان الفاعل ، بل هو التقدير أو الحكم على الخالفة أو الاثم أي أنه يتعلق بذهن من يحكم ويتبس جسامة الاثم ،

وعلى أساس هذا المفهوم للانتاب ، يرى الؤلف المنكور أن ظروف الحريمة ــ بما في ذلك الظروف التي لا يحددها القانون ويترك تقديرها للقضاء وتؤدى الى تخفيف العتاب ــ تؤثر في الإنناب أي الحكم على جسامة المخالفة (أ) .

ومن الواضح أنه لا يمكن تبول هذا الرأى ؛ مانه يؤدى الى انفصام كامل بين الجريمة المرتكة والظروف التي تلحق بها .

كما يؤدى الى نتاتج غير متبولة اذ مؤداه التول بعدم تأثير الظروف في المناصر المكونة للجريمة وهو تول لم يتل به احد ولا يتصور تبوله . هذا علاوة على خطأ الاساس الذي تقوم عليه النظرية ومخالفته للمفهوم المسحيح لفكرة الإنفاب .

النظرية الرابعة:

تربط هذه النظرية بين الظروف الخففة وبين فكرة الخطورة . لقد اهتمت المدرسة الإيطالية الحديثة بفكرة الخطورة التي يظهرها الجاتي اى الحالات التي يظهر فيها من سلوك الجاتي انه خطر على المجتمع وأن لديه ميلا نحو ارتكاب الجرائم (٢) .

غقد انجهت الاعكار الحديثة في الدعاع الاجتماعي الى الاحتمام بالخطـورة الاجتماعية ونادت بوجوب اتخاذ ما اسمته بتدابير الدعاع الاجتماعي لمواجهـة هذه الحالة ، كما نادى الكتاب بوجوب غدص شخصية المجرم والحكم بالمقوبة الملائمة أو اتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة لمواجهة خطورته الاجتماعية (٢).

وقد ربط بعض الكتاب بين نظرية الخطورة وبين الظروف القضائية المفقة فتالوا أن القانون يبنع القضاء سلطة تخليف المقوبة الى ما دون الحد الادني المترر للجريمة أذا ما ظهر من غصص شخصية الجانى وظروفه الخاصة تلة خطورته بقدر يبرر تخليف العقوبة (ن) .

⁽١) يراجع ماسا المرجع السابق من ٢٠١ وما يعدها .

⁽٢) هذا اللعربية مستبد من نص المادة ١٣٣ من عاترن المتوبات الإيطائي . (٣) بداهم معال تشارة الشارية الأمارية الأورادة الدكورية المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة ا

 ⁽۲) براجع حقل تظرية المضلورة الإجرامية للدكتور أهيد بتني مرور بيطة العسائون راالاتصاد البنة الرابعة والثلاثون للعدد الذي س ٢٤٠ و.
 (3) براجع ماسا المجج السابق عن ١٨٨ وق تبن المني :

Jean Constant — (de Belgique) Légalité des Délits Rapport au Congrès International de Droit Pénal, Paris 1937, Rev. Intern. de Dr. Pén. 1937, P. 148.

٧ _ البنائية

ومع التسليم بامكان تخفيف المتوبة اذا ما ظهر للتضاء ان الجاتى لا يعتبر خطرا على المجتمع ولا يحتبل عوده الى الاجرام ، الا ان نطاق تخفيف المقاب يتسع لصور أخرى ولاسباب عديدة تبرر التخفيف ، وذلك الى جانب هالة خطورة الجاتى ، و وتتضح صحة هذا الراى بالرجوع الى نمى المادة ١٣٣ من تاتون المقوبات الإيطالي نهى تنص على معاير موضوعية واخرى شخصية ، وتوجب الاعتداد في التعريد بالجانبين معا ، ومن الواضح أن الخطورة تعتبر الحانب الشخصي في الجريبة .

هذا وبدراسة نظرية الخطورة يتبين اختلاف مجالها عن مجال سلطة التضاء في تخفيف المقاب ، فيتسم فيرى مثلا الخطورة الى :

 إ - خطورة جنائيسة تظهير بمناسسبة ارتكاب الجريسة ، بمعنى أن ارتكاب الجريمة يظهر أن لدى الجانى ميلا الى الاجرام مما يحتمل مفه عوده اليه .

٢ — وخط ورة اجتماعية وهى سابتة على ارتكاب الجسريبة ، وفي شرح هذه الخطورة يقول انه طبقا للتجارب الإنسانية يمكن الحكم سلفا بانه متى توافرت في شخص صفات أو أحوال معينة ، فاته يعتبر خطرا على المجتمع رغم عدم ارتكابه انمالا غير شروعة ، ويتجه اصحاب هده النظرية المسماة بالمدرسة الوضعية الى أنه يجب أن يتاس المتسساب بقدر ما يظهره الجانى من خطورة كما أنهم يرفضون غكرة التفريقة بين المقوبات والتدابير الاحترازية ، ففى نظرهم أن النوعين يهدفان الى نفس الغرض .

غير أن التطرف الى حد المساواة بين المتوبة والتدابير الاحترازية غيه شيء من المفالاة ، غالمتوبة توقع على مرتكب جريبة بينها التدبير الإحترازي تسد بيخذ قبل ارتكاب أي جريبة ، ويقتصر التدبير الاحترازي على نقييد حرية الجاني مع محاولة علاجه دون ايلام ، بينها تهدف المتوبة الي الردع علاوة على الاصلاح ، واخير يلزم تفاسب المقوبة مع الجريبة المرتكبة وشخصية مرتكبها، أما التدبير الاحترازي غلا يتفاسب مع جسامة الجريبة بل يتفاسب مع خطورة الجساني (١) .

وبذلك يبين اختلاف مجال العقوبة عن مجال التدابير الاحترازية .

ونظم مما سبق الى أن اسباب تخفيف العقاب ــ وهى نقاس حسب حسامة الفعل المرتكب وشخصية مرتكبه والملابسات المعيطة بالحسريمة ومرتكبها ــ لا يمكن أن تنسب الى نظرية الخطورة الاجرامية .

Enrico Ferri : La fonction juridique de l'état de danger chez le criminel (1) rev. intera. de dr. pen. 1927 P. 58 Moisses A. Vieites : Triple aspect de l'état dangers de l'homme vis-à-vis de la loi pénale Rev. intera. de dr. pen. 1928 P. 420. G. Battaglini : La peine dans le système des aenctions juridiques. Rev. intern. de dr. pén. 1924 P. 62.

ثالثًا : راينًا في تكيف طبيعة أسباب التخفيف المحدود (المسادة ١٧) :

مما سبق يتبين أن الرأى الراجع فقها وقضاء أتجه ألى أن « الاحوال » الشار اليها في المسادة ١٧ من قاتون المقوبات المصري لا تعتبر من قبيسل الظروف بمعناها الفنى الدقيق ذلك أن الظروف مناصر تبعية عارضة لا تنخل في تكوين نموذج الجريمة مساق الكوفة للجريمة من قبيل المناصر المكوفة للجريمة من أنها تلحق الظروف بجريمة كاملة التكوين ، لتحدث أثرا مغيرا لجسامتها ، يقابله المصرع بشديد أو تخفيف المقوبة حسب كونها ظروفا مشددة أو مخففة الخريمة .

أما الاحوال التي تشير اليها المسادة ١٧ من قانون العقوبات والتي تعارف المنه و التضائية المفقة » ، فهي لا تعتبر من تبيل الظروف بالمني الفقي الدقيق ، أذ أنها ليست عناصر تبعية عارضة على تبديبة تابة التكوين . وواقع الامر أن المسادة ١٧ مقوبات تنص على سلطة تقديرية يتحقق بها المقضاء السبيل الى ملاصة المقوبة لدى جسامة الحربة ذاتها .

ويؤيد هذا الراى ما جاء بالذكرة الإيضاحية للتانون الفرنسي المسادر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٣٧ وهو الذي استحدث نظام « الظروف العضائية المخفقة » فقد عرفت المذكرة الإيضاحية هذه « الظروف » بأنها « ليست توابع للفمل الامملي ، بل هي تكون جزءا أساميا من الفعل نفسه، يؤثر في جسامته ».

وقد اعتنات محكمة النقض الإيطالية في احد احكامها الرأى الذي نؤيده ، مقضت بأن الظهروف خسير الحددة تهدف الى تقدير شهال valutazione complessiva للحريمة الرنكية وشخص برنكها (١) .

كما تعرضت محكمة النقض الإيطالية في أحد أحكامها للفرق بين ظسروف الجريمة وبين المعليم التي نقص عليها المسادة ١٣٣ من القاقون الإيطسالي (وهي التي تنظم سلطة القضاء التقديرية وتعين القاضي في تخفيف المقسوبة تطبيقا المبادة ٣٠ مكررا) . فجاء بهذا الحكم أن الفرق يتلخص في الاتي :

« ان الظروف تعتبر عناصر عارضة وتبعية ينص عليها المشرع لما يترتب عليها من تفيير في جمعيلها المادة ١٣٣ عليها من تفيير في جمعيلها المادة ١٣٣ غليها من تفيير أعي وتحد أن يكون عليها ما عدد المتبار بعد اكتمال عناصر الجريمة > وبعد أن يكون القضاء قد اعتد بجميع الظروف التي تغترن بها > وذلك من أجل تحديد المعقوبة تحديد المعتوبة تحديد المتيا في نطاق الحدود القانونية المقررة للجريمة (٢) .

ويتول الكاتب الإيطالي كافالو أن السلطة التتديرية التي يهنحها الشرع للتضاء تمتبر اخذا بمبدأ الساواة في المعالمةPrincipio di equità وما يتتضيه

⁽۱) يراجم تغنى ايطاني بتاريخ ۱۲ اكتوبر سنة ۱۹۰۱ منشور بمجموعة Giuseppe Lattansi : Rassegna di giurisprudenza sul codice penale 1955.

⁽۲) يراجع تقض إيطالي بتاريخ ۲۶ بارس سنة ۱۹۹۷ متفاور بيجبومة : Massimario della giurisprudenza penále della cassasione No. 1455.

تحقيق ذلك من وجوب الحد الجزئي من مبدأ تأتونية العقاب بفية تمكين القضاء من مواجهة كلفة الملابسات التي تحيط بالجريمة المرتكبة (١) .

وفى رأى هذا الكاتب أن السلطة التقديرية فى تخفيف المقاب تمتير « جزءا من حق رئيس الدولة فى العنو » (٢) .

وواتع الأمر أن هذه السلطة يبنحها المشرع للقضاء من أجل تحقيق المدالة والمساوأة وهو ما تعارف الفقه على تسميته بتفريد المقاب ، وتقول محكسة النقض الإيطالية في معنى مقارب : 3 أن هذه السلطة المنوحة للقضاء تبغى تحقيق ذلك المبدأ الذي يؤمن به كل أنسان والذي يهدف الله كل عاضى : وهو الوصول الى تقدير وحكم عادل لما يرتكب من أعمال حذلك المبدأ الذي أصبح في مرتبة القواعد القانونية الإساسية ، والذي يجب أن يتضمنه كل تشريع وضعى (٢) .

وتتدير العدالة هو تتدير موضوعي وليس تقديرا عاطفيا أو تقديرا يبغي الرحمة أو الشفقة بالمنهم ، ويلاحظ أنه مع استقرار أحكام محكمة النقسض المصرية على الانسارة الى ما أسمنه لا بظروف الرائمة » - وهو تعبير مستبد من صياغة المسادة الا ع - الا اننا نمتقد أن محكمتنا العليا لم تتجه الى الأخذ بتلك النظرية التي سبق لنا الاشارة اليها ، والتي تعتبر أسبابالتخفيف « أسبابا للرائمة تتوقف على شعور القاضي واحساسه بوجوب تخفيف العقوبة تتعزنا حكم تحقيقا لمجرد اعتبارات انسانية وشعور بالرحمة » ، ويؤيد وجهة تظرنا حكم محكمة التقض الصادق إلى الميوسنة 1000 أذ تضي بأن تقدير ظروف الرائمة أنها يكون بالنسبة الى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها (٤) .

. وجاء بحكم آخر لمحكمة النقض المعربة : « ان تقدير ظروف الرائمة وموجباتها مناطه بالواقمة الجنائية في ذاتها » (ه) ه

وعلى ذلك يتبين أن المسادة ١٧ ع تمنع القضاء سلطة تتديرية في النزول بالمقوبة المربة وذلك لملاءة المتوبة المتوبة الجريبة وذلك لملاءة المتوبة الموساية الواقعة ولشخصية مرتكبها ، ويقول الكتب الإبطاعالي الاكتب الأوطاعاتين في ممارسة سلطته التديرية بالخبرات التانوية والانسانية حتى يتوصل الى تتدير دقيق للواقعة المتووشة ، ويذكر Welzel أن النظرة الى السلوك الإنساني ليست نظرة مجردة جادة ، ولا يجسوز أن يكون تتدير هذا السلوك عبارة عن عبلية ميكانيكية آلية (١) .

Vincenzo Cavallo : Diritto penale, parte generale 1955, p. 443 (1) Giuseppe Maggiore : Diritto penale, parte generale, V. 1. P. 530 (1)

⁽٢) براجع كافائو المرجع السلبق من ٢٤٧ ه

 ⁽٦) يراجع حكم النقض الإيطالي الصادر في ١٥ جايو سنة ١٩٤٨ المشار اليه في كامالو المرجم السابق بند ٢٠٩٠.

 ⁽³⁾ حكم اللغض المصرى في اللغضية رقم ١٠٠ لمنة ٢٥ ق. - يتاريخ ١٢ عليو سغة ١٩٥٥. مجموعة أحكام محكية اللغض السغة السائصة ص ١٠٠٣ - ١
 (6) حكم اللغض في القضية رقم ١٩١٨ لمنة ١٢ ق - يتاريخ ١٤ تيسميو سغة ١٩٤٢ بججوعة

⁽ه) حتم التقدن في الفعية رقم ١٦١٨ لسمة ١٠١ ق - يعربه ١٠ ييسبير صحة ١٩١١ بيجيونة للواعد التترتية الجزء السائدس ص ١١٠ () (۱) يراجع بأسا المرجع السابق من ٨٥ ويا بعدها كفلك -

Pleter N, Drost : The Crime of State : Humanicide International Government Crime Against Individual Rights 1969, P. 1 - 5.

غالقانون يواجه بحقائق مليئة بالقيم ، وهو عندما يشير الى واقعة معينة ، انما يشير اليه واقعة معينة ، انما يشير اليها نحت فيم، ولذلك يتمين على المشرع وعلى القاضى أن ينظر كل منهما الى الامور بما يحيط بها من حقائق ومعان وقيم .

وقد صدق بعض الكتاب أذ قرروا أنه ليس القانون ولا العلم ولا التمساء هو الذى يخلق المتقائق _ ومن بينها ما يتعلق بالسلوك الانساني _ بل أنها الحياة نفسها هي التي تغرض على القانون وجوب التعرف على هذه الحقائق وترتيب الاثار الطبيعية عليها وفي هذا المني يذكر Silippo Vassali انه لا يكني العلم بنصوص القانون غليس الهدف من القانون أن تظل نصوصه مجردة ، بل الهدف هو تطبيق هذه النصوص ، وتطبيق النصوص يستلزم بالشرورة التعرف على الحقائق الذي ينظيها القانون (١) .

ونظص من هذا التطيل الى أن ما يتمتع به القضاء من سلطة تقسديرية في تخليف المقلب الى ما دون الحد الادنى القرر لعقوبة الجريمة ، يعتبر نظاما يهدف الى تحقيق المدالة والمساوة والملاصة ... هذه المسانى التي يطلق عليها الفقه اسم تقريد العقاب ، ويستعين القضاء في ممارسة هذه السلطة بالمقائق والقيم القانونية والاجتماعية السائدة .

رابعا: نظام التخفيف الحسر: " Atténuation Libre

الى جانب السلطة التقديرية التى يتمتع بها القضاء لقياس حسامة الجريمة والنزول بالعقوبة تطبيقا لنص المسادة ١٧ الى الحد الذى يراه ملائها مع التقيد بالحدود المنصوص عليها فى هذه المسادة ٥ يقس القانون المسرى على تجاوز حدود الدغاع الشرعى فى المسادة ٢٥١ وتقرر هذه المادة فى فقرتها الاولى مدا « الا يمغى بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود الدغاع الشرعى اثناء استمماله أياه دون أن يكون قاصدا احداث ضرر السد مها يستنزمه هذا الدغاع » .

وتنص الفترة الثانية : « ومع ذلك يجوز للقاضى اذا كان الفعل جناية ان يعده معنورا اذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من المقدوبة المتررة في القانون » م

ومن الواضح أن الفترة الثانية من هذه السادة تمنع التضاء سلطة تقديرية لتخفيف المقاب أن كانت هناك أوجه يراها جديرة باعتبار الجانى معنورا في تجاوز حدود الدفاع ، وقد تناول الفقه بحث طبيعة ما أسماه القانون بعذر « تجاوز حدود الدفاع الشرعى » ونرى من الاهمية تكييف طبيعة هذا «العذر»، وذلك توطئة لبيان مدى ارتباطه بنص المسادة ١٧ .

تنجه معظم التشريعات الى منح القضاء سلطة تتديرية لتختيف العقوبة الى مادون الحد الادنى المترر لعقوبة الجريمة 6 وتكون هذه السلطة محدودة عادة بجواز تختيف العقوبة درجة أو درجتين 6 وتسمح بعض القوانين ــ مثـــل

١٢) يراجع ماسنا الرجع السابق ص ٩٢ ه

القانون البلجيكى ... بتخليف بعض المتوبات ثلاث درجات ، وقد سبق أن ذكرنا أن القانون المصرى قد اعتنق هذا النظام عنص عليه في المسالة ١٧٥ ع ، وتمتنق طائفة من القوانين نظاما آخر ... الى جانب النظام السالف الذكر ... يجيز للقضاء في حالات معينة تخليف المقوبة تخليفا غير محدود بمعنى أن التضاء ويعيد القضاء بحد أدنى لقدار التخليف الذي يجريه ، وأنها يهنح التضاء في حالات معينة سلطة تخليف المقوبة التي يختارها الى الحد الذي يراه مناسبا ، ولا يقيد من سلطته التعديية سوى تقيده بالحد الادنى العسام المقرر في القانون للمقوبة التي يقضى بها (۱) ، فمثلا لا يجوز النزول بعقسوبة الحيس الى ما دون ٢٤ سامة .

ومن أبرز القوانين التي اعتنقت نظام التخفيف الحر (أو التخفيف غير المحدود كما يطلق عليه البعض) القانون السويسرى ؛ فقد نص في المادة ٦٦ على ما ياتى : « في الاحوال التي ينص فيها القانون على تخفيف المقوبة تخفيفا على ما ياتى : « في الاحوال التي ينص فيها القانون على تخفيف المقوبة من يحدود ، لا يكون القاضى متبدأ بنوع المقوبة ولا بالحد الادنى المقرر لمقوبة البناية أو الجنحة ، غير أنه مع ذلك يتقيد بالحد الادنى القانوني المقرر لكل عقوبة »

وفي بعض الحالات يكون التغنيف الحرجوازيا غيقضى القانون السويسرى بجواز تخنيف العتوبة في الحالات الاتية : الفلط في القانون (المادة ٢٠) اصلاح الضرر المترتب على الشروع في الجريمة (المادة ٢/٢٢) والجريمة المستحيلة (المادة ٢٢) .

وقد ينص المقاون على اعتبار التخفيف الحر وجوبيا ، نيقرر القانون السويسرى وجوب التخفيف في الحالات الانية : المسئولية المحدودة (المادة ١٤) تجاوز حدود حالة الضرورة (المادة ٣٤/ ١) .

كما أخذ القانون الانيوبي بنظام التخفيف الحر ، غنص عليه في المسادة ١٨٥ وجعله وجوبيا أو جوازيا حسب ما يقضي به القانون ، غنصت المسادة ١٨٥ وجعله وجوبيا أو جوازيا حسب ما يقضي المقوبة تففيفا غير محدود طبقا لنص الملدة ١٨٥ بالنسبة للشحص الذي يرتكب الجربية وهو يعتقد بحسن نية ، أن من حقه أنيان هذا العمل ويشرط أن تكون هناك أسباب محددة ومبررة الملطه من حقه أنيان هذا العمل ويشرط أن تكون هناك أسباب محددة ومبررة الملطه . ويراعي القاضي في تحديد العقوبة الظروف والاسباب التي تبرر هذا الفلط » .

ومن الواضح أن نظام التخفيف الحر أو غير المحدود ببناز بتحتيق اكبسر تسط من الرونة في تغريد العقاب ، ليهنع القضاء سلطة تتديرية _ تماثل في طبيعتها _ سلطته في تخفيف العقوبة تخفيفا محدودا الى ما دون الحد الادنى المترر لعقوبة الجريهة .

Paul Logos : Commentaire du Gode Pénal Suisse Partie générale, 1939.(1) P. 283.

وقد نمست المادة ٢٥١ على جريمة تجاوز حدود الدفاع الشرعى بحسن نية ، وقضت بعدم اعفاء مرتكبها من العقوبة بالكلية ، ولذلك اتجه الفقــه الى اعتباره مرتكبا جريمة عمدية (١) .

وعلى ذلك وبحسب الاصل يحكم القاشى بعقوبة تتراوح مدتها بين الحدين المترين لعقوبة الجريمة المرتكبة ، ويتقيد بشرط واحد وهو الا يعنى الجانى من العقاب ،

ثم نصت الفترة الثانية من المادة ٢٥١ على أنه اذا كان الفعل جناية يجوز التاشى أن يعد المتجاوز معذورا وذلك اذا رأى لذلك محلا ، وأن يحكم عليه في هذه الحالة بالحبس بدلا من المعوبة الإصلية المتررة للجريمة .

وقد اختلنت آراء الفقهاء المسربين حول تكييف طبيعة التفهيف الذى تقرره المسادة ٢٥١ غذهب الراى الغالب الى أنه عذر قانونى مخفف ، بينما اتجه قلة الى أنه طرف تضائى مخفف (٧).

وفي راينا أن تجاوز حدود الدغاع الشرعي بحسن نية لا يعتبر من تبيل الاعدار القاتونية (وهي ظروف قانونية مخففة) . غالظروف تعتبر عنسامر أضافية تلحق بنبوذج الجريهة الاصلي وتؤثر في جسامته ، ولا يصدق هدذا التعريف على ما ننس عليه المسادة (٢٥١) غهذه المادة تعتبر تجاوز حدود الدغاع الشرعي بحسن نية جريمة ، ولا يمكن منطقيا اعتبار نهوذج الجريمة ذاته مكونا لنبوذج ظرف مخفف ا

اما بما تقرره الفقرة الاخبرة من المسادة ٢٥١ من جواز الحكم بالحبس بدلا المقوبة المقررة للجريهة و وذلك اذا راى القاضى اعتبار الجانى معذورا سفيمتر المتداد المسلمة التافي التقديرية في قياس جسامة الواقعسة المكونة للجريمة وفي ملاعمة المقوبة لجسامتها والشخصية مرتكبها ، ولذلك نمتد ان القانون المصرى في معالجته لاحكام عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى ، قد اعتق نظام التخفيف الحر الذي يجيز النزول بعقوبة الجناية الى حد عقوبة الحبس ، ولا يتقيد في الدة التي يقضى بها الا بالحد الادنى العام المقرر لمقوبة الحبس وهو ٢٤ ساعة .

وفى تحليل طبيعة هذا العذر يذكر بعض الكتاب المحربين أنه لا يختلف عن الظرف التضائى الا في امكان النزول بمنتضاه الى الحد الادنى للقرر لعقسوبة

 ⁽¹⁾ يراجع الدكتور جعبود جمحطئي : شرح قانون العقيبات القدم العام ١٩٦٨ بند
 ١٦١ من ١٦١ - وكذلك التكور جعبود ثبيب حصلي : شرح قانون العقيبات القدم العصام
 ١٩٦١ من ١٩٤١ -

 ⁽۱) يراَمِع الدكتور رؤوف مبيد بهادئ» القدم العام من التثريع العالى المرى ١٩٦٥ من ٣٧ ، والدكتور نجيب حصنى الرجع المسلبق من ١٤٦ ، والاستاذ أحمد صفوت شرح التارن البنائي القدم للعام يلد ١٦٢ .

الحسس ، وهو ما يؤيد رأينا في تكييف طبيعته القانونية ، وفي أنه سلطة تقديرية نهائل طبيعتها السلطة القررة في المدة ١٧ ، وتهدف الى تفريد العقاب (١) ،

نظمى من هذا العرض لاحكام المادنين ١٧ و ٢٥١ من تانون النعتوبات ومن تحليل الطبيعة القانونية لهذه الاحكام الى أن القانون المصرى قد عالج بأحكام هاتين المادتين سلطة القانص التقديرية في تختيف المقاب ، وذلك أذا ما اقتضى الامر النزول بالمقوبة الى ما دون الحد الادنى المقرر لعتوبة الجريعة، ومن الواضع ايضا أن كلا من النظامين مستقل عن الاحر ، بمعنى أن القانون المصرى قد وضع نظام التخنيف تضبنته المادة ١٩٦ ع . والى جانب هذا النظام ، اعتنى نظام التخنيف الحر وخص به ما أسماه « بعدر » تجاوز حدد الدفاع الشرعى (المادة ٢٥١) .

خامسا: مدى الارتباط بين أحكام المادتين ١٧ و ٢٥١:

بينا أنه سبق لمحكمة النقض أن تعرضت لموضوع البحث وأصدرت أحكاما مديدة أرست مبادىء نذكر من بينها الاتى :

1 - جاء ضمن حيثيات الحكم في الطعن رقم ٣٢١ لسنة 10 ق . الصادر بطسة 0 من غبراير سنة ١٩٤٥ (٢) ﴿ إذا كانت الحكمة قد اعتبرت المنهم متجاوزا حدود الدفاع الشرعي بحسن نية ومع ذلك علنها وتجت عليه - يناء متجاوزا حدود الدفاع الشرعي بحسن نية ومع ذلك علنها الشاقة أو السجن المنصوص عليه في المسادة ٣٣٦ لجناية الشرب المفضى الى الموت ، غلا يمسح من المنهم أن ينعي عليها انها اخطات في حقه ، غان كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ المناصة بتجاوز حد الدفاع هو الا تبلغ العقوبة الحد الاتمى المترر لعقوبة الحريمة ، وفي حدود هذا القيد يكون المحكمة توقيع العقوبة التي تراهسا مناسمنها نظر إلما استبابته من أن التجاوز كان في ظروف تقتضى النزول المعقوبة الى ما دون هذا الحد ، معتدئذ ، وعندئذ فقط ، يكون عليها أن تعده معذورا طبقا للهادة ٢٥١ كالذكورة » .

٢ — وقد اكتت محكمة النقض اتجاهها السابق بصدور حكمها في الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ١٩٥٨ (١) وجاء ضمن رقم ١٩٥٨ (١) وجاء ضمن حيثيات الحكم ما يقيد أن الارتباط الوحيد بين المسادة ١٤ والمادة ٢٥١ هو أن على الحكمة — إذا ما رأت تخفيف المقوبة أعبالا لنص المسادة ١٧ - الا تفضى بالحد الاقصى المتر لمقوبة الجريمة ، غاذا وجنت أن ظروف الجريمة تقضى النزول بالمقوبة الى ما دون الحد الذي تسمح به المسادة ١٧) غمندئذ منفرورا طبعا المعادة ١٧)

٣ ــ وقد تاثرت محكمة النقض في احكامها المشار اليها بما جاء بالتعليقات
 على المادة ٢١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ (٢٥١ من القانون الحالى) وذلك في

 ⁽۱) الدكاور حدود مصطلى الرجع الصابق ص ۲۱۷ والدكاور رؤوف عبيد المرجسع الصابق ص ۶۱ والدكاور محبود نجيب حصنى الرجع الصابق ص ۲۱۲.

⁽١) بعبومة التواعد القانونية الإستاذ بحبود عبر الجزء السادس القاعدة رقم ١٩١) ص ٦٣٥ -

⁽٢) مجبوعة احكام النقش السقة التاسعة العاهدة رقم ٧٢ ص ٢٦٢ و.

محال بيان المكهة من وضع هذا النص الى جانب حكم المادة 17 . فقد جاء بالتعليقات ما يأتى : « ويمكن تنزيل العقوبة في جبيع الاحوال الى الحبس مدة ما عملا بالمادة 17 ع وذلك حسب درجة المغورية التى يعتبر القاضى وردة ما عملا بالمادة 17 من وقلك حسب درجة المعورية التى بالمحرم بالحكم به حسب ما هو مقرر في هذه المسادة زائدا عن الملازم . ولذلك قد أجاز القانون للقاضى أن يعتبر المتم معذورا فيها غمل وأن يحكم عليه بالحبس لمدة يجوز أن تزيد عن يوم واحد » .

ويلاحظ على ما جاء بالتعليقات الاتى :

- (١) اقتصرت على بيان الحكمة التشريعية من وضع المادة ٢٥١ الى جانب الحكم العام القرر في المادة ١٧٠ .
- (ب) لم تذكر التعليقات أن تطبيق المسادة ٢٥١ قاصر على الدالات التي يرى فيها القضاء الحكم بمقوبة تقل على الحد الادنى للتخنيف المنصوص عليه في المسادة ١٧٩ ، بل على العكس ورد في التعليقات صراحة أنه في حالة اعتبار « المنهم معفورا » يحكم عليه بالحبس لمدة يجوز أن تزيد عن يوم واحد » ومفاد ذلك أن حدة الحبس الجائز الحكم بها تطبيقا لنص المائز الحكم بها تطبيقا لنص المائز الحكم بها تطبيقا لنص

3 __ وأخيرا صدر حكم محكمة النقض فى الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق
 وأرست فيه المسدأ التالى :

(1) لا ارتباط بين تطبيق المبادة ١٧ والمبادة ٢٥١ ، وترى ان يفسر هذا المبدأ في ضوء الناسبة التي دعت محكمة النقض الى ترديده ، فقد طمن المحكوم عليه بأن « محكمة الجنايات اذ عاملته طبقا لنص المبادة ١٧٠ ، أوقعت اتصى عقوبة الحبس المنصوص عليه في المادة ٢٥١ ، وهو ما يعيب حكمها » ،

وقد صدقت محكمة النقض اذ قررت أن لا ارتباط في التطبيق بسين المادين ، وأن كل ما توجيه المسادة ٢٥١ (في تقرنها الاولى) هو الا تبلغ المقوبة الموقمة الحد الاتمى المترر للجريمة المرتكبة .

 (ب) ثم ردد هذا الحكم المبدأ الذى سبق أن اعتفته محكمة النتض في احكامها السابقة ، والذى استمدته مها ورد بالتعليقات ، وقد سبق لنا أن أبدينا رأينا في هذا الاتجاه (في بند رقم ؟) .

ونحن نؤيد ما اتجهت اليه محكمة النقض فى الحكم المشار اليه نيما قررته من عدم وجود أى ارتباط أو صلة بين احكام المادتين ١٧ و ٢٥١ من قانون المعتبات غلك أن القاضي يتبتع بسلطة تقديرية فى اختيار ما يراه ملائما للابسات الدعوى المروضة عليه ، هذا مع مراعاة أن الملاة ١٧ ع تجيز تفييف المعقوبة المبينة بها تفنيفا محدودا ، ومن جهة أخرى تطلق هذه المادة سلطة القضاء في تقدير أحوال الجريمة التي تدعو ألى الرائة بالمتهم ، وبالمكس ينترض الاخذ بنظام التخفيف الحر أطلاق صلطة التافي التقديرية

فى تخفيف العقوبة ؟ وفى ذات الوقت تقيد ممارسته لهذه السلطة بحيث تقتصر على الحالات التي ينص عليها القانون صراحة والتي ترد على سبيل الحصر .

ونضيف الى ما ذهبت اليه محكمة النقض في حكمها سالف الذكر ؛ اتنا نرى المدة و الذكر ؟ اننا نرى المدة و الدوضوع محكمة الموضوع في حكمها صراحة أنها ترى اعتبار الجاني معقودا ؛ فقي هذه الحالة يتمن عليها في حكمها صراحة أنها ترى اعتبار الجاني معقوبة الحبس الذي تتراوح مدته بين ثلاث سنوات و ٢٤ ساعة ؛ ولا يكون هناك ببرر في هذه الحالة لتطبيق احكام المدادة ١٧ . أما اذا رات المحكمةان الجاتي قد تجاوز حدود الدفاع الشرعي ولم تر وجها لاعتباره معقورا في ذلك ؛ فعندئذ ينتم المتماء سلطة تقديرية في تحديد العقوبة بين حديها الاتمي والادني المقررين للجريمة . كما يتمنع في تحديد اللاصل المسام في ممارسة سلطته التقديرية المنصوص عليها في المسادة ١٧ ع .

تطبيق المبادىء المامة على وقائع الدعوى في الطعن رقم ٨٠٨ لمسنة ٣٦ ق٠

تعرضت محكمة النقض في حكمها الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٦٦ لموضوع هام يتعلق بتكييف محكمة الجنايات لما مارسته بن سلطة تقديرية في تخفيف المعالى ، فقد جاء بحكم محكمة النقض الذي سبق الاشارة اليه أنه : « لما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعي وأعملت في حقه المادة ١٩٦ من قانون العقوبات فان ما تزيدت به من اضافة المادة ١٩ مقوبات يكون نافلة . . » .

ومع ذلك غندن نمتقد أن محكمة الجنايات لم يجانبها الصواب غيما قضت به، وذلك في ضوء ما استخلصته من وقائع الدعوى ، وفي خدود حقها في ممسارسة سلطتها التقديرية ، ونبين راينا غيما يلي بقدر من التفصيل :

تضت محكمة الجنايات بعد سرد وقائع الدعوى (حسب التفصيل الذي يبناه في صدر هذا البحث) بنفى نية التتل وبادانة الجانى في جريمة ضرب مفضى الى الموت ، ثم استطردت الى القول بأنه : نظرا المظروف التى الحاطت بالمنهم والتى رأت معها المحكمة أنه تجاوز حدود الدغاع الشرعى المنصوص عليها في المسادة (٥٦ من تمانون المقوبات تجاوزا واضحا وأكيدا) غانها تسرى استعمال الرافة معه اعمالا للمادة و17 من تانون المقوبات .

ويلاحظ على هذا الحكم ما يأتى :

١ ـــ انتهت محكمة الجنايات الى نفى نية القتل وخلصت الى ادائة المتهم
 ف جريمة الضرب المفضى الى الموت › وهو تكييف سليم لوقائع الدعوى .

٢ ـ ذكرت محكمة الجنايات في حيثيات الحكم (وذلك نقلا عبا جاء بحكم محكمة النقض) أنها ترى اعتبار الجاني متجاوزا حدود الدغاع الشرعي المنسوس عليها في المسادة ٢٥١ من تأتون العقوبات تجاوزا واضحا واكيدا ، ومن الواضح أن محكمة الجنايات تصدت من الإشارة الى نص المسادة ٢٥١ الاحالة الى ما تقرره تلك المادة في غقرتها الاولى من حكم تجاوز حدود الدغاع الاحالة الى ما تقرره تلك المادة في غقرتها الاولى من حكم تجاوز حدود الدغاع

الشرعى أذ تقرر هذه الفقرة «الا يعفى من العقاب بالكلية من تجاوز . . النج») .

٣ لم تعتبر محكمة الجنايات الجانى معذورا ، ولم تشر الى انه قد استبان
لها توافر شروط المعذورية التى تصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٢٥١ بل ولم
تتعرض لبحث توافر هذه الشروط ، وانها ربعت عبارات تغيد أن « التجاوز
كان واضحا واكبدا » . كما ذكرت أن الجانى قد تعدد اصابة من وجهوا
اليه السباب والتهديد بالتعدى ، غير أنه لم يقصد ازهاق روح أحد . ثم أضافت
أن اشمار المسدس دون اطلاقه كان يكفى ، واطلاق الاعيرة في الهواء للارهاب
كان يكفى حتما ، *

ومن ذلك يتبين أن محكمة الجنايات لم تر اعتبار الجاني معذورا ، ونرى أنها كانت في هذا التقدير على حتى .

3 ــ رأت محكمة الجنايات أخذ الجانى بالراقة نظرا للظروف التى أحاطت
 به ، وهي مسألة موضوعية تخضع لتقديرها . وعلى هذا الاعتبار تضتباعمال
 نص المادة ١٧ والحكم عليه بالحبس لدة ثلاث سنوات .

الخلامسة

نخلص من هذه الدراسة الى تقرير النتائج التالية :

١ — لا ارتباط بين المادة ١٧ (التى تنظم سلطة التضاء التقديرية في التخفيف المحدود للمقاب) وبين حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥١ (التي تنظم سلطة القضاء التقديرية في اجراء التخفيف الحر أو غير المحدود) > ذلك أن كلا من النظاميين يستقل عن الاخر بمجال تطبيقه وبشرط انطباق أحكامه .

٧ - المعار الذى يحدد لحكمة الموضوع أى النصين (المادة ١٧ والمادة ٢٥) ينطبق على وقالع الدعوى ٧ لا يتحدد بعقدار المعقوبة التى ترى الحكم بها ٧ يتوقف على وقالع الدعوى ٧ لا يتحدد بعقدار المعقبة ١٠ من تعرب أن دواعي التفيية على أحوال تتطلب أخذ المتهم بالراقة ٥ وجب تطبيق أحكام المادة ١٧ والانزام بالحدود التى تقررها . أما أذا رأت اعتبار المجاتى معذورا في تجاوزه حدد الدعاع ٧ وتوافرت شروط هذا « العذر ٧) نقد وجب عندئذ الالترام بأحكام المادة ٢٥١ إلى المادة ١٠ ما المادة الما

يصدر تريبا العدد الثاني من المجلد التاسع - مايو ١٩٧٢ من

المجلة الاجتماعية القومية

متضمنتا المواد التالية :

الانهاط الثماثعة للتنشئة الإجتهاعية في الريف
 الدكتور محبود عبد القادر

- علاقة الاداء على الاختبارات المتننة بالنجاح المهنى سيد عبد العال

سيكولوجية العامل المشكل في الصناعة
 الدكتور فرج عبد القادر مله

_ سوسيولوجية الخيامات المغيرة

علی جلبی

ــ ازمة المجتمع الجماهيرى

اثر اتاحة قرص التمليم على التغير الإحتماعي في القرية المعرية
 سالم عبد العزيز محمود

وغيرها من المواد بالعربية والانجأيزية

دور ك**ايم** الدكتور سيد عويس

۱ ـــ من هو: دورکایم ؟

ولد في ١٨٥٨ في مُرنسا ومات سنة ١٩١٧ . استاذ علم الاجتماع في جامعة بوردو ثم أستاذ علم الاجتماع والتربيسة في جامعة باريس .

L'Année Sociologique

مؤسس ورئيس التحرير

مؤلف الكثير من الكتب والموضوعات ومن هذه:

- 1 De la division du travail social, 1893.
- 2 Les règles de la méthod sociologique.
- 3 Le suicide, 1897.
- 4 Les formes élémentaires de la vie religieuse, 1912.

يصنه Sorokin انه قد جمع بين المقدرة الواسسعة في المنطق والفكر الفلسفي والمناية الماثقة للمائم . .

٢ ــ افكساره

أول من هاجم روسو الذي قال بنظرية العقد الاجتماعي Social contract نقال ان كان هناك عقد فاته يقتضي موافقة أفراد المجتمع لان العقد يتضمن الموافقة ، أما اذا لم يوافق أفراد المجتمع فالعقد ينهار ولكن الواقع أن الناس يعيشون في المجتمع بدافع القهر والناس أذ يفعلون فانهم يفعلون ما ينبغي عليهم أن يفعلون ما ينبغي People want to do what they should do

وتنحصر المكار دور كايم غيما يلي : _

 آ ... أن المجتمع هو ظاهرة توجد خارج نطاق وتختلف عن الافراد الذين يمشون في المجتمع (Sui generis)

 ٢ ــ وان الظواهر الاجتباعية تختلف من علم النفس ولا يمكن أن تفسر على أساس سيكولوجي أي أن :

 ١٠٠١ ــ عقل الاتساق وسلوكه وسيراته تتوقف على تفاعله الاجتماعي مع المجتمنع . ٢ ... وأن الطواهر الاجتماعية هي طواهر قائمة بذأتها .

٣ _ وان المجتمع شيء يختلف عن مجرد مجموع أفراده ٠٠

 ج. وانه يوجد معامل ارتباط بين الفئات الرئيسية الظواهر الإجتماعية وبين الفئات الرئيسية لصفات الشخصية .

٣ ــ بعض العوامل التي اثرت في تفكير دور كايم

Utalitarian theory of England الدرسة النفية بانجلترا Bentham: The greatest happiness of the greatest number John Stuart Mill and others (England)

۲ ــ Trade منانسه في فرنسا

٤ ــ مدرسة دور كايم

 ا ــ اكد رجود عقل جهمى Collective consciousness وهو يختلف عن العقل الفردى . . فكل له عناصره التي تختلف عن الاخرى .

٢ ... ان علم الاجتماع ليس نتيجة أو تابعا لعلم النفس .

٣ ــ وانه لكيما نفسر أية ظاهرة أجتماعية يجب على الباحث أن لا ينسرها
 على اساس نفسى بل يبحث ويدقق البحث في طبيعة المجتمع ذاته .

 إ ــ ولكي يفرق بين المقل الجمعى وبين المقل الفردى وبين المقيقــة الإجتماعية والمتيقة النفسية ، وضع دور كايم الاساسيين التاليين : __

(1) الاساس الاول أن الظاهرة الاجتماعية خارجية

(ب) الاساس الثاني إن الظاهرة الاجتماعية قاهرة

(أ) وقد أوصل ذاك دور كايم الى ضرورة وجود عقل جبعى مستقل وخارجى عن الافراد أى ان الثقافة والحضارة خارجة عن الافراد ، والافراد ياتون ويذهبون والثقافة والحضارة تبقى .

(ب) ان نظام القيم الاجتماعية Culture في المجتمع يضطرنا الى أن نعمل بأسلوب معين لا سبيل لتغييره .

ه ب نقد دور کایم ..

١ ــ ان دور كايم كان ضد علم النفس الفردى لا علم النفس الاجتماعي.

٢ بند أن المجتمع في نظر دور كليم كان ما تسميه culture بصرف النظر
 عن its structure وكان هم دور كليم المرد sulture.

- m __ اقد أخطأ دور كايم عندما قال (homogenuity of culture) We got to ask what groups what structure 11, 111 levels ?
- ٤ ـــ لم ينسر لنا دور كايم الا تليلا deviant behaviour او social change
- ه ــ لم يستطع دور كليم أن يرد على سؤال Tarde أذ لم ندخل في حسابنا الافراد الذين يكونون المجتمع ماذا تبقى في المجتمع أ
 - : Zalinger يبكن وجود مجتبع بلا افراد أو افراد بلا مجتبع يقول (Better we may say internalized norms instead of exeriority)
- ٣ ... يتول Sorokin في التعليق على بحثه عن الانتحار أنه أوضح مما لا يدعو الى اأشك دور العوامل الاجتماعية في موضوع الانتحار ولكنه لم ينجح في التدليل على أن العوامل الاخرى ليس لها تأثير .

_ \

Durkheim systmatically ignored "Power", "people conform because they simply want to conform", that is what Durkheim implied when he ignored "Power".

Learning is power — Durkheim was just concerned with "Culture".

Durkheim was :

- 1) Culture determinist.
- 2) Rational.
- 3) Materialist.

- 16. Basic hypothesis should be stated as follows:
- "That suicidal behaviour is a combination of psycho-instinctual impulse and social precipitation". (George Simpson)

(psychoanalysts appear to hold that the fundamental patterns of behaviour set in infancy are not seriously effected by social factors at all, and that neuroses are not cured by social analysis) (or that to the death-in stinct there must be opposed the life-instinct, by calling forth from man his will to conquer his own self-annihilatory drives.....).

But they fail to analyze the relation between these selfannihilatory drives and the manner in which they are called forth by social factors, and also what social factors must be strength ened or called into being in order to overcome these drives.

- 13. It is the basic hypothesis that interrelating psychoanalytic discoveries on the motives for suicide with the social conditions under which suicide occurs, offers the most fruitful method of advancing our knowledge of the phenomenon.....
- 14. Feelings of melancholis, depression or any of the other states which Durkheim describes when he comes to classifying what he calles *Morphological types of suicide* in terms of their social causes, are not those of the moment of suicide; they have a long history in the individual.
- 15. Durkheim's contention was that it was impossible to start an aetiological investigation of suicide as a social phenomenon by seeking to establish types of individual behaviour in suicides..... We now know better and Durkheim would have strived to bring his sociological analysis into harmony with psychoanalysis. (Durkheim's ability always showed itself in utilizing the findings of psychology...........Zalinger.

But the *inadequency* of statistics on suicide generally has been even more sharply pointed up by psychoanalysts:

+ Gregory Zilboarg has to say. "Suicide cannot be subject to statistical evaluation, since all too many suicides are not reported as such."

(those who kill themselves through automobile accidents are not recorded as suicides.....).

(those who sustain serious injuries during an attempt to commit suicide and die weeks or months later of these injuries are never registered as suicides.....). (a great many genuine suicides are concealed by families......).

- 9. Also Fenichel, Brill and Menninget, have pointed out the prevalence of "partial suicides" where death does not cour but which consist of "self-destructive actions, during melancholic states, carried out as self-punishment, as an expression of certain delusions or without any rationalization."
 - (it is clear that these "partial suicides" never find their way into the statistics of suicides.....).
- 10. Durkheim and others show little if any suicide among children.
- The conclusion reached by Durkheim that suicide shows up the deep crisis in modern society and that it grows as civilization advances is seriously challenged by Zilboarg.
 - + Zilboarg concludes that suicide is evidently
- "as old as the human race, it is probably as old as murder and almost as old as natural death. The lower the cultural niveau of the race, the more deep-seated the suicidal impulse appears...... The man of today, as far as suicide is concerned, is deficient, indeed, as compared with his forefathers who possessed a suicidal ideology, mythology and and unsurpassed technique."
- Modern developments in motive-analysis and in the description of the fundamental characteristics of the emotional life were unknown to Durkheim of course.

is power, and political power; but he was just concerned with culture.

- 3. The fallacy of Durkheim's assumption of homogenuity of culture.
- Also did he pay little attention to the problem of deviant behaviour (social change).
- 5. Durkheim was culture determinist and materialist and as Freud spent much time on unconscious and conscious behaviour, he also spent much time on the fact that the individual is a part of his culture.

Both Freud and Durkheim were rationalists.

If his study has made evident the role of the social factors in the movement of suicide, it did not succeed in showing that all other factors do not have any influence.

Many fluctuations of the suicide-curve are unaccountable through Durkheim's theory. On the other hand, a series of investigations have shown quite a tangible correlation of the suicide movement with other biological psychological, geographical and social influences. (Sorokin).

7. Since Durkheim's work, the chief advances in our knowledge of the subject have come from :

actuarial statistics

psychoanalytic psychiatry

Parsons and others saw there is no antithesis such as Durkheim posited, between the social and the psychopathological explanations of suicide, but, that they are complementary.

- Durkheim is skeptical about the reliability of the statistics on suicide with regard to motives for two reasons:
 - a untrained enumerators
 - b) motive ascribed by suicides to their acts are unrealiable.
 - "Intent is too intimate a thing to be more than approximately interpreted by another."

- 12. For Durkheim all amelierative measures must go to the question of social structure. (Suicide rate cannot be halted in its upward curve by education, exhortation or repressions, he says:
 - Egoistic suicide can be reduced through the re-establishment of occupational groups + compact voluntary associations based on work interests.
 - The occupational group will also serve to limit the number of anomic swicides.
 - c) In the case of conjugal anomy, his solution is in greater freedom and equality for women.
- 13. No social fact to Durkheim has been explained until it has been seen in its full and complete nexus with all other social facts and with the fundamental structure of society.

Thus suicide for Durkheim shows up the deep crisis in modern society.

IV. THEORY:

Durkheim claims that :

"The aggregate of individual views on life is more than the sum of the individual views".

It is an existence in itself; what he calls the "collective conscience", the totality of beliefs and practices, of folkways and mores. It is the repository of common sentiments, a well-spring from which each "individual conscience" draws its moral sustenance

V. CRITICISM:

- Durkheim is a social psychologist inspite of his opposition to Psychology. He was actually against individual psychology.
- Durkheim systematically ignores "Power". "People conform because they simply want to conform". That is what Durkheim implied when he ignored "Power". For example, learning is power, productive means if owned by certain individuals

- b) Divorce: as an example of conjugal anomy: Here marital society no longer exercises its regulative influence upon the partners, and the suicide-rate for the divorced is comparatively high. The anomic situation is more severly reflected among divorced men than among divorced women, why? Since it is the man, according to Durkheim, who profited more from the regulative influence of marriage.
- 8. Durkheim claims that now the 3 actiological types have been established it is possible to describe the individual behaviour-patterns to those exemplifying these types. Seeking to find the causes of suicide by investigating the individual types Durkheim had originally claimed to be fruitless.
- 9. In addition to tabulating the individual forms of the three different types, Durkheim seeks to establish that there are individual forms of suicide which display mixed types; such as

the ego-anomic

the altruist-anomic

the ego-altruist

10. Durkheim claims that "each society has a collective inclination towards suicide, a rate of self-homicide which is fairly constant for each society so long as the basic conditions of its existence remains the same."

Collective inclination: this inclination is a reality in itself + exterior to the individual inclination + exercising a coorcive effect upon him.

In short, the *individual inclination* to suicide is explicable scientifically only by relation to the collective inclination, and this collective inclination is itself a determined reflection of the structure of the society in which the individual lives.

11. When the rate of suicide increases rapidly, it is symptomatic of the breakdown of the collective conscience, and "a basic flaw in the social fabric".

Suicide and criminality are not correlative, although both when excessive may indicate that the social structure is not operating normally.

c) Political and national Communities

His thesis is that in great crises the suicide-rate falls because then society is more strongly integrated and the individual participates actively in social life. His egoism is restricted and his will to live strengthened.

2. Altruistic Suicide

After establishing the variation of suicide-rate with the degree of integration of social groups Drukheim is led to consider the fact of suicide in social groups where there is compatatively great integration of the individual, as in Lower!!! societies.

Here, where the individual's life is rigorously governed by custom and habit, suicide is what he calls: altruistic, that is, it results from individual's taking his own life because of higher commandments, either those of religious sacrifice or unthinking political allegiance.

In the so-called *modern society*, this type of suicide exists in the army where ancient patterns of obedience are ripe (prevalent).

3. Anomic suicide

Results from lack of regulation of the individual by society. It is a chronic state in the modern economy.

- "The individual's needs and their satisfaction have been regulated by society; the common beliefs and pratices he has learned make him the embodiment of what Durkheim calls the collective conscience. When this regulation of the individual is upset so that his horizon is broadened beyond what he can endure, or contrariwise contracted unduly, conditions for anomic-suicide tend toward a maximum." Examples:
- a) Sudden wealth: as stimulative of suicide on the ground that the newly enriched individual is unable to cope with the new opportunities afforded him. The upper and lower limits of his desires, his scale of life, all are unset.

- 6. To Durkheim the suicide-rate is a phenomenon swi generis; that is the totality of suicides in a siciety is a fact separate, distinct, and capable of study in its own terms.
- 7. Durkheim proceeds to relate currents of sticide to social concomitants...... (accompanying social factors).

1. Egoistic Suicide:

From a study of

- religious affiliation (suicide-rates is lowest among Catholics).
- b) marriage and family
- c) political and national communities

Durkheim is led to the first of his 3 categories namely: "Egoistic suicide" which results from lack of integration of the individual into society.

a) Relagious affiliation

- + Catholicism's rate is low (closely inegrating individuals).
- + Protestanism's rate is high (this correlates with the high state of individualism).
- also the advancement of science and knowledge which is an accompaninent of the secularization process under Protestanism, while explaining the universe to man, nevertheless disintegrates the ties of the individual to the group and shows up in higher suicide-rates.

b) Marriage and the Family

- + The greater the density of the family the greater the immunity of individuals to suicide.
- + The individual characteristics of the spouses is unimportant in explaning the suicide-rate. It is dependent upon the structure of the family and the roles played by its members.

directly or indirectly from a positive act of the victim himself, which he knows will produce this result. "

2. What is an attempt of suicide?

" is an act thus defined but falling short of the actual death".

This definition exclude suicide of animals.

3. Durkheim has treated or touched on normal and abnormal psychology, social psychology, anthropology (especially the concept of race), meteorological and other "consmic" factors, religion, marriage, the family, divorce, primitive rites and customs, social and economic crime (especially homicide) and law and jurisprudence, history, education and occupational groups.

4. The basic theme :

"Suicide which appears to be a phenomenon relating to the individual is actually explicable aeteologically with reference to the social structure and its ramifying functions."

5. The early chapters:

are devoted to the negation of doctrines which ascribe sui-

cide to extra-social factors :

- + mental alienation
- + race
- + heredity
- + climate
- + temperature
- + and finally to a negation of the doctrine of "imitation" (Tarde).

In these chapters Durkheim is involved in a process of elimination: all these which require resort to individual or other extra-social causes for suicide are dispatched leaving only social causes to be considered.

- That society is something different from a mere sum of its individual members.
- There is a correlation between the fundamental categories of social phenomena and those of personality-traits,

These ideas were all well known (Buddhism + Confucianism

+ Plato ... Aristotle «man is a social animal» ... and Comte...)

However, his fundamental contributions may be:

His challenge of the conception of social contract. By division of labour Durkheim says that you have an element of collective conscience (culture). Contract has a meaning because people agree; if they disagree contact falls apart.

- b) Factors in the Author's life affecting his selection and statement:
- Utalitarian theory of England «Bentham + John Stuart Mill...»
- Tarde his opponent... in France, who said commenting on Durkheim's statement of the existence of a social mind independent from and exterior to individuals. «After excluding the individuals how can we have a society as a remnant?»

III. Preliminary Steps by Author:

This is an empirical research which supports Durkheim's theory.

His method is statistical.

1. What is suicide?

Durkheim began the definition by saying

"The term suicide is applied to any death which is the direct or indirect result of a positive or negative act accomplished by the victim himself."

and then he found that this definition was inadequate.....

He re-stated it in the following

" The term suicide is applied to all cases of death resulting

SUICIDE

By EMILE DURKHEIM

(A Summary)

By SAIED EWIES

I. Biography of the Author:

Born in 1858 in France, died in 1917; professor of Social Science at the University of Bordeaux; later professor of Sociology and Education at the University of Paris.

Founder and editor-in-chief of L'année Sociologique. Author of numerous articles and books, among which the most important are:

- + De la Division du travail Social 1893.
- + Les règles de la méthode Sociologique.
- + Le Suicide 1897.
- + Les formes élémentaires de la vie religieuse, 1912.

II. History of the Ideas Incorporated in the Theory:

a) Background of the ideas:

Society, or sociality is the psycho-social reality of sui generis (in a class by itself) which exists apart, and is different from, that of the individuals who compose a society. Sociological regulatities are different from, and cannot be reduced to, the psychological. The ideas can be clearly stated as follows:

- That man's mind, behaviour and his characteristics depend upon social interaction and society.
- 2. That social regularities are sui generis.

with lacerations of the meninges and brain underneath and the bullet lodges in one of the latter structures.

The explosive fractures of both the valut and the base of the skull which is a characteristic of bullets fired by rifled high-velocity weapons does not occur in these rases.

IV .- The outlet wound :

A bullet which is fired by a home-made non-rifled weapon is commonly lodged if it passes through soft tissues only and exclusively so if it hits a bone. In actual fact the wound simulates injury by a blunt instrument more than by a firearm.

Medicolegal experts experienced in this type of injuries can diagnose their nature usually on the spot.

d) Signs of near firing occur around this type of inlet wounds at fairly longer distances than in case of rifled weapons.

Powder tatter is the most characteristic sign of them and this is because the combusion of the gun powder in these cases is incomplete,

In some cases cordite rods are found prickled into the skin around the inlet wound. These rods should be distinguished from woody particles resulting from the passage of a bullet fired by a rifled high-velocity weapon through an intervening woody object.

II.—Soft tissue injuries.

These are mainly in the form of tunnels or canals produced by the passage of the bullet through the organs, unlike the massive lacerations produced by bullets fired from rifled highvelocity weapons.

The injuries are limited to the path of the bullet only and are produced by the mechanical passage through the organs as it has not the explosive power of bullets fired from rifled high-velocity weapons.

III .-- Bones :

- a) If the bullet hits a thick long bone, for example the femur, it either causes just a fissure fracture or non at all. They never produce comminuted or chipped fractures.
- b) If the bullet hits a thin long bone, for example the ulna, it may fracture it into two pecies with irregular edges, but with no comminution.
- c) If the bullets were fired at the skull from a near distance it may produce a localised comminuted fracture

- ii.—The bullet is not large enough to fit tightly into the barrel of these weapons. Consequently, most of the gases produced by burning of the powder escape through the space left between the barrel and the bullet and the pressure generated behind the bullet is low.
- iii.—In case of rifled weapons the bullet acts both as a wad and a projectile. It compresses the gases and so increases their pressure and consequently their propulsive power. This mechanism is laking in case of bullets fined by nonrifled weapons such as those under discussion.
- iv.—The firing riflings impart to the bullet a high speed spinning movement which in turn causes its powerful drilling mechanism. This mechanism is absent if the bullet is fired from a non-rifled weapon.

Characteristics of the injuries produced by these weapons.

These weapons usually produce characteristic types of injuries different from those produced by bullets fired from rifled high-velocity weapons. The characteristics of these injuries can be summarised as follows:—

I .-- The inlet wound :---

It is characterised by :-

- a) It is usually oval or irrigular in shape, unlike the strictly rounded inlets of high-velocity bullets even if the weapon was fired perpendicular to the target. This is because the high speed spinning movement imparted to the bullet by the riflings of the barrel which causes the round shape of inlet wound in case of highvelocity weapon is laking in the home-made ones under discussion.
- b) It is usually surrounded by contusions rather than by abrasions. This is because the bullet infliets the injury by hitting the body rather than by drilling through it as in case of the rifled weapons.
- c) The edges of the wound are not typically inverted. This is also due to the lake of the spinning mechanism.

INJURIES CAUSED BY HOME - MADE NON - RIFLED WEAPONS DESIGNED FOR FIRING HIGH-VELOCITY

BULLETS

By SAMIR YASSA FARAG (M.D.)

In my review through the literature, I did not come across any report about injuries caused by home-made non-rifled weapons which are designed to fire high-velocity bullets: Accordingly I feel it is not unworthy too, to write few notes about this type of weapons which is common in Upper Egypt, based on my own observations through my practice as a medicolegal officer in Assiut province.

Weapons of this variety are becoming more common nowadays all over Upper Egypt in general and at Assiut province in particular. This is because the population believe that these weapons are more injurious than the shotgun variety and also because these cartridges can be easily obtained. The vast majority of these weapons are short barreled in the form of pistols and only a minority of them are long barreled guns.

Most of these weapons are designed for firing cartridges of the Lee-Enfield and Russian types, although some of them can be made to fire other types of cartridges.

DYNAMICS OF FIRING

Bullets fired by such weapons are very weak, even weaker than shots and this is because of the following reasons:—

i.—The incomplete burning of the gun powder.

I have tried personally some of these weapons and found that after firing there is always a good amount of gun powder left unburnt.

استخدام الورق السليلوزى المعالج في تحليل السموم الجزء الخابس مشتقات الانيون دكتور زين العابدين مبارك المركز القومي المحوث الاجتماعية والجنائية

يمتبر الانيون ومشتقاته من أخطر المواد التي تسبب الاعتماد الفسيولوجي، ولقد أسيء استخدام هذه المواد في مصر ، ونظرا لكثرة تداولها زادت حالات النسمم بل والوفاة ، لذا كان لابد من استخدام طريقة عملية وحساسة في نصل هذه المواد والتعرف عليها ، وبهذه المويقة أمكن فصل الانيون الخام ومشتقاته الطبيعية المورفين واليوادين والكودايين ومادة مخلفة تسمى البيتيين على ورق تبادل أيوني باستخدام مغيبات مائية ، وامكن الحصول على نصل واضح لهذه المواد في فترة زمنية تصيرة ،

REFERENCES

- Street, H. V., «Progress in Chemical Toxicology», (Stolman, A., ed.,), vol. 2, Academic Press, New York-London. 1966.
- 2 El-Darawy, Z. I. and Mobarak, Z. M., Pharmazie, (part 1), 1971 (in press).
- 3—El-Darawy, Z. I. and Mobarak, Z. M., Pharmaxie, (part 2), 1971 (in press).
- 4 --- El-Darawy, Z. M. and Mobarak, Z. M. Pharmazie (part 3), 1971 (in press).
- 5 El-Darawy, Z. M. and Mobarak, Z. M., U.A.R. J. Chem., (part 4, 1971 (in press).
- 6 Pfeifer, S. and Miram, R., Sci. Pharm., 26, 153 (1958).

Opium analysis (6)

During the course of opium analysis preliminary separation of morphine from the other alkaloids is essential because the proportional concentration of morphine is so much higher than that of the other alkaloids which makes the application of the required quantity of the extract to be applied to produce suitable spot areas for all the alkaloids simultaneously, impossible.

The sample of opium was crushed finely with few drops of 0.5 N sulphuric acid and suspended in 1% sulphuric acid in 70% methanol and filtered.

- 1 5 ml. were mixed to 10 ml 0.1 N sodium hydroxide and extracted with chloroform. The chloroformic extract contained the nonphenolic opium alkaloids. This chloroform solution was then extracted with three 10 ml portions of a buffer solution at pH 2 (50 ml M/5 KCl 10.6 ml N/10 HCl-completed to 200 ml. water). The aqueous layer was separated and rendered alkaline with sodium hydroxide and reextracted with chloroform. The chloroform is evaporated and the residue dissolved in 1 ml. of methanol.
- 2—The sodium hydroxide layer that contains the phenolic alkaloids i.e. morphine, narciene, and narcotine was treated with hydrochloric acid till slightly acidic then rendered alkaline to pH 9 with ammonia. The morphine was extracted with chloroform—isopropanol 3:1 mixture which was evaporated to dryness and dissolved in 1 ml methanol.
- 3 The methanolic solution each fraction were be applied separately to the paper.

Following the above technique the analysis of opium was successfully performed.

d—An excellent separation of the opium alkaloids on CM82 paper was obtained by development with 0.25% ammonia. See table (II).

e—A sample of methanolic solution of opium was applied to the CM 82 paper and developed with 0.25% ammonia gave only one spot corresponding to morphine. This is due to the unequivalent concentration of morphine (10%) compared to that of papaverine (1%) and codeine (0.5%) which leads to the very low concentration of the later two alkaloids and does not allow their detection with the iodoplatinate reagent. This was further studied in the course of opium analysis.

2. On diethylaminoethyl cellulose DE 81.

Development of the DE 81 paper with 0.1 M sodium chloride and the other solvents in the same order mentioned above did not give encouraging results. Consequently 0.25% ammonia solution gave excellent results compared with those given on CM82 paper Table (II).

TABLE (1)

Separation of Narcotic Analgesics
on Carboxymethyl Cellulose CM 82 Cation-exchange Paper.

Pe	Pap.	Cod.	Mo.
0.36	0.36	0.66	0.65
0.27	0.42	0.73	0.73
0.32	0.30	0.33	0.36
0.17	0.18	0.29	0.24
0.00	0.20	0.48	0.48
0.00	0.28	0.58	0.78
	0.36 0.27 0.32 0.17 0.00	0.36 0.36 0.27 0.42 0.32 0.30 0.17 0.18 0.00 0.20	0.36 0.36 0.66 0.27 0.42 0.73 0.32 0.30 0.33 0.17 0.18 0.29 0.00 0.20 0.48

Pe = Pethidine
Pap. = Papaverine
Cod. = Codeine.

Mo. = Morphine

TABLE (II)
Separation of Some Narcotic Analgesics
on CH 82 and DE 81 Ion-exchange Papers.

Alkaloid	CM 82	DE 81
Pethidine	0.00	0.00
Papaverine	0.28	0.19
Codeine	0.58	0.79
Morphine	0.78	0.34

Solvent = 0.25% ammonium hydroxide.

3. Solvents.

- Sodium chloride solution 0.1 M and 2 M.
- _ 0.1 M sodium nitrite.
- 0.1 M sodium carbonate.
- 0.25% H,OH.

4. Location of spots:

By viewing the chromatograms under u.v light. Spraying with iodoplatinate or Draggendorff reagents is possible only on the carboxymethyl cellulose CM 82 paper.

RESULTS AND DISCUSSION

The use of modified cellulose ion-exchange papers in routine toxicological analysis was successfuly applied by several authors $^{(1-\delta)}$

The separation and estimation of the different opium alkaloids constitute an important part in opium analysis. Investigation of the behaviour of the main opium alkaloids namely morphine, papaverine, and codeine together with synthetic morphine substitutes mainly pethidine was suggested. The following observations were noticed. Table (I).

1. On earboxymethyl cellulose paper CM 82

- a When 0.1 M solution of sodium chloride was tried it was found that morphine moved with the same R $_{\rm f}$ value of codeine (0.85) and pethidine moved together with papaverine (0.36). The increase of the sodium chloride concentration in the solvent did not improve the results but a slight decrease in the R $_{\rm f}$ value of pethidine which did not allow complete separation from papaverine, was given.
 - b—In case of Salicylates⁽³⁾ it was found that the nitrite radical showed significant variation of the R · values of the salicylates. This was as well tried with the morphine alkaloids on the CM 82 paper. The results obtained were not encouraging as the different compounds travelled very close to each other.

The same results were given with sodium acetate.

c — With 0.1 M sodium carbonate solution the separation of pethidine (R_f zero) from papaverine (R_f 0.28) was affected while codeine and morphine gave the same R_f value (0.48).

Occasionally, a delayed type of morphine poisoning may occur from the injection of the drug into chilled skin areas or into patients with low blood pressure. In which case the drug is not fully absorbed, and hence a subsequent dose may be given. When normal circulation is established, an excessive amount of morphine that is toxic or lethal to man may be absorbed in the blood.

Synthetic Analgesics

Products of morphine, and synthetic analgesics having «morphine-like» action have been developed extensively in recent years.

The main side effects of morphine are nausea, vomiting, constipation, sweating, and respiratory depression. The common synthetic analgesics, such as pethidine, amidone, and methorphinan, are said to have side-effects less commonly and in slighter degree when given in equivalent analgesic doses.

All of these synthetic analgesic drugs, if given in excessive doses, are powerful poisons.

Pethidine has among the synthetic drugs, caused more cases of rapid addiction than any of other drugs. The drug is given by injection, as are most, and dosage grows larger and larger in order to obtain the desired effect, intellectual dulling and personality changes ensuing rather more rapidly than is the case with morphine.

EXPERIMENTAL

Materials and reagents

1. Alkaloids used.

5—10 ul. of methanolic solution of 1 mg/1 ml. of each of morphine, codeine, papaverine, and pethidine were applied to the paper.

2. Ion-exchange paper.

Carboxymethyl cellulose CM 82. Diethyl aminoethyl cellulose DE 81. The new history of opium is developed by the isolation of more than 25 plant bases, the knowledge of pharmacological action of them and its high point came by the synthesis of drug.

The poppy plant is cultivated chiefly in Asia, Turkey, India, China, Persia, and some Balkan countries. Opium is prepared from the dried milkly juice of the unripe capsules of Papaver Somniferum Family; Papaveraceae. The milkly juice is then dried and powdered.

Powdered opium contains some twenty-five or mere alkaloids which constitute about 25% by weight of the opium and are responsible for its pharmacological activity.

Morphine, codeine, thebaine, papaverine, narcotine, and narceine are the most important bases, many of the remaining alkaloids occur only in traces. The quantities of the alkaloids present in opium vary widely with the specimen from which they are obtained, but the generally accepted average percentages are as follows:—

Morphine 10, codeine 0,5, thebaine 0.3, papaverine 1, narcotine 0.6, and narceine 0.2.

The above alkaloids exist in opium in chemical configuration and fall into two distinct classes: the phenanthrene and the benzyl isoquinoline classes.

The alkaloids of the phenanthrene are considerably more important from the therapeutic standpoint than the alkaloids of the benzyl isoquinoline group with they differ sharply in pharmacological properties.

Although a vast amount of investigation has been carried out on these bases, the study of opium alkaloids still remains an active field of research.

The possession of addiction liability necessitates the exercise of strict control over their manufacture, sale and distribution.

Acute morphine poisoning may result from clinical overdosage, accidental overdosage in addicts, or suicidal attempts.

THE USE OF MODIFIED PAPERS IN ROUTINE TOXICOLOGICAL ANALYSIS

Part 5 - Narcotic Analgesics

By

Z.M. MOBARAK*

National Center for Social and Criminological Research Awkaf City, Gezira Post Office, Cairo, Eigypt (A.R.E.)

INTRODUCTION

Homer in 800 D.C. mentioned opium in the Odyssee and the Ilias. In Grecian mythology, Demeter used poppy to drown her sorrow for her daughter, persephone, abducted by Socrates knew of opium, but preferred hemlock at the end. The Ophrastus, the Greek botanist, mentioned poppy as an emetic and anticonvulsant and Heraclites seventy years later praised it as an anodyne.

Its use came, with Greek culture, to Rome, Celsus, in 25 A.D. recommended it strongly and Scribonius Largus in 40 A.D. described the method the latex from pod-opium and the extract of the whole plant, called meconum noting that the first was the better. Dioscorides (80 A.D.) gave a clear account of its use and Galen (131-201 A.D.) used the dried latex for the treatment of some diseases, and streessed its tendency to addiction.

By separating morphine crystals in the year 1806, Friedrick Wilhelm became the pioneer who isolated the pure alkaloid. Sertürner isolated morphine and tried it on his friends and himself with near-fatal results.

The team work was: Prof. Dr. Z.I. El-Darawy, Supervisor and Z.M. Mobarak, member.

نقد البحوث التي اجريت بشان نظريتي « الخالطة الفارقة » و « الاحتواء »

نقد البحوث التي أجريت بشأن نظريتي « المخالطة الفارقة » و « الاحتواء »

لا يتسور اجراء البحوث العلمية بغير نظريات تتولى تحديد اهداف هذه البحوث وبيان مضمونها . وينصب البحث على مشتبلات النظرية لانسات مسمتها ؛ غان كانت قد صيفت على نحو يجعلها غير قابلة لاجراء بحوث عليها ؛ أو لم تتبت البحوث التجريبية صدقها ؛ غان النظرية في هذه الحالة تتجرد من كل قيهة علمية .

وعلى ضوء ذلك ، عنينا في هذا المقال ببحث القيمة العلمية لنظريتي المخالطة الفارقة التي وضعها سزر لاند ونظرية الاحتواء التي قدمها ركلس ، بوصفها من النظريات التي وضعت لبيان أسبف الجريمة .

اما عن نظرية المخالطة الفارقة التى وضعها سزرالاند سنة ١٩٣١ ، فهى توضح اسباب الاجرام في تسمة بنود ، وتتلخص هذه النظرية في أن السلوك الإجرامي ينتقل الى النرد بالتعليم خلال مخالطة الآخرين ، لاسبها فيها بين افراد « الشلة وway عنه و group » وأن التعليم يتضمن اسلوب ارتكاب الجريمة والدواقع اليها ، غاذا وضعنا في الاعتبار أن كل فرد في المجتمع ممرض لان يتعلم خلال اتصاله بالاشخاص المنحرض النائدي، والتواعد التي تحيذ ارتكاب المجريمة ، كما أنه معرض لان يتعلم خلال اتصاله بالاشخاص الاسسوياء المبادىء التي تنفر من ارتكاب الجريمة ، أمكننا أن نفهم ما انتهى اليه سزرلاند المبادىء التي السلوك الإجرامي يحدث أذا كانت المبادىء التي تحيذ ارتكاب المرسوعة في نظريته من أن السلوك الإجرامي يحدث أذا كانت المبادىء التي لا تحيذ ارتكابها في نظريمة (موضوعة في المباط) عند نصبتها الى المبادىء التي لا تحيذ ارتكابها (موضوعة في المعام) تزيد عن الواحد الصحيح ، وهو أمر يتوقف على نوعية الخاطين بالمرد ، وهذه الخاطين وسروعة في المحاطين المرد ، وهذه الخاطين بالمرد ، وهذه الخاطين وسروعة في المحاطين المرد ، وهذه الخاطين وسروعة في المحاطين وسروعة في المرد المحاطين المرد ، وهذه المحاطين المحاطين المحاطين وسروعة في المحاطين وسروعة في المحاطين المحاطين المحاطين المحاطين المحاطين المحاطين المحاطين المحاطين المحاطين وسروعة في المحاطين الم

وبالرغم من أن بحوثا لم تعمل لاثبات صحة هذه النظرية خلال الخمس عشرة سمنة التالية لظهورها ، الا أنها قد لاقت قبولا لدى كثيرين . ويدجع ذلك الى المكاتة التى كان يتبتع بها كاتبها بين علماء الاجرام ، فضلا عن تصور علم المجريمة خلال هذه الفترة ، والرغبة الملحة لدى العلماء في وجود نظرية تفسر ظاهرة الاجرام بصفة علمة .

ويمرور الزمن بدا النقد بوجه الى هذه النظرية ، ومن ثم حاول بعض المؤيدين لها أن يجروا بحوثا للتدليل على صحتها ، وتأكيد مالها من قيمة علمية ومن قبيل ذلك البحث الذي اجراه ودن قبيل ذلك البحث الذي اجراه ودن قبيل ذلك المحت الذي اجراه التعدى على مال الغير التي يرتكها المراد الطبقة المتعلوف على تسميتهم بنوى الباقة البيضاء ، وأيضا البحث النظرى الذي نشره في مقال من بعض

الجرائم كجنون السرقة وجنون الحريق ، ورغم الاعتراضات التي وجهت الى هنين البحثين ، وخاصة فيها يتعلق بفيوض المسطلحات المستعبلة ، فان النتائج التي توصل اليها الباحث تتعلق بالبندين الاولين من بنود نظرية سزرلاند دون البند السادس ، الفي يعد بحق جوهر النظرية وبيت القصيد فيها .

ومن البحوث التى أجريت أيضا في هذا الخصوص ، البحث الذى أجراه شورت لاثبات صحة البند السابع من هذه النظرية ، بشأن قياس مدى المسلات بين المنحرفين ومخالطيهم من ذوى الاتجاهات الاجرامية ، سواء ميحيث مبنها أو تكرارها أو عبقها ، وبالرغم من أن البلحث قد انتهى الى أن الملاتات التي أوضحتها معاملات الارتباط تدمم نظرية المخالطة الفارقة ، الا أن المينة والاسلوب الخين استميلا في البحث كانا بحق محل نقد شديد ، وهو أمر يدعو للشك في صحة النتيجة التى انتهى اليها البلحث .

وقد أجرى شورت بحثا آخر لكى يثبت أن السلوك الاجرابى للحدث يزيد بزيادة عدد أصدقائه من المجرمين ، وهذا البحث ــ كسابقه ــ يعيبه العينة والاسلوب المتبع نيه ، وبالتالى لا يمكن التسليم بصحته .

أما عن نظرية الاحتواء التي تدمها ركاس ، غهى تفسر ظاهرة الإجرام على أساس ضعف النظامين (systems) الداخلي والخارجي أو أحدهها عن صد المؤثرات التي تدفع الشخص الى الانزلاق في هوة الجريمة ، سواء اكانت هذه المؤثرات ضغوطا اجتماعية كالقفز أو البطالة أم دوامع ذاتية كالشعور بعدم الرضا والشعور بالنتص .

وقد ذهب ركلس الى أن خير مؤشر على ضعف هذين النظامين أو احدهها هو ثبات أو اضبحلال قواعد السلوك الواجبة الاتباع ؛ وهذه بدورها يمكن تياسها بالوقوف على رأى الشخص في ننسه self-concept ومن ثم حاول أن يثبت أنه أذا كان للفرد رأى مستحب عن نفسه ؛ غان هذا يجعله بمامن من الانحراف في طريق الجريمة .

ولتد أجرى ركاس بعض اختبارات لتحديد الاسباب التى يعزى لها عسدم انحراف بعض الشباب الراهق الذين يسكنون فى الاحياء التى تكثر فيها المعراف بعض الشباب المراهق الذين يسكنون فى الاحياء التى تكثر فيها ظاهرة الجريمة ، ففى ربيع سنة ١٩٥٥ طلب المباحث بده الاحياء أن يحددوا الساحس ببعض المدارس الابتدائية الموجودة فى هذه الاحياء أن يحددوا تلاييذ فصولهم الذين لن يخالفوا القانون ، مع أبداء الاسبف، وفى الربيع التالي قام بمثل هذا الاجراء ، الا أنه طلب فى هذه الرة تحديد تلاميذ فصولهم الذين يمتقدون أنهم سيخالفون القانون ، وبعد أربعة سنوات تهت متابسات المعينة ، وانتهى الباحث الى أن النتائج التى توصل اليها تؤكد صحة نظريته .

وفى راينا أن هذا البحث قد قام على أساس بعض الامتراضات التي لا يمكن التسليم بصحتها ، وأن النتائج التي توصل اليها الباحث غير محددة وتماسلة لاكثر من تفسير مها يشتكك في قيهتها ،

- Short, James F. Jr., "Differential Association and Delinquency" Social Problems 4: 233 - 239, January, 1957.
- Short, James F. Jr., "Differential Association and Problems of Empirical Testing", Social Problems, 8:14-25, Summer 1960
- Sutherland, Edwin H., and Donald R., Cressey, Principles of Criminology, Sixth Edition, Philadelphia: J. B. Lippincott Company, 1960.

CONTAINMENT THEORY

- Nye, F. Ivan, Family Relationships and Delinquent Behavior. New York: John Wiley and Sons, Inc., 1958.
- Reckless, Walter C., The Crime Problem, New York: Appleton-Century Crofts, Inc., 1961.
- Reckiess, Walter C., "A New Theory of Crime and Delinquency". Federal Probation, 25: 42-46, December, 1961.
- Reckless, Walter C., "A Non-Causal Explanation: Containment Theory", Excerpta Criminologica, 2:131-134, March-April 1962.
- Reckless, Walter C., and Shlomo Shoham, "Norm Containment Theory as Applied to Delinquency and Crime", Excerpta Criminologica, 3: 637-645, November-December, 1963.
- Reckless, Walter C., Simon Dinits and Ellen Murray, "Self Concept as an Insulator against Delinquency", American Sociological Review, 21:745, 1956; "The Self Component in Potential Delinquency and Potential Non-Delinquency", Ibid., 22:566-570, 1957; "The Good Boy in a High Delinquency Area", Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science, 48: 22-24, 1957; Simon Dinitz, Barbara Ann Kay and Walter C. Reckless, "Group Gradients in Delinquency Potential and Achievement Score of Sixth Graders", American Journal of Orthopsychiatry, 28:568-605, 1958; Edwin Lively, Simon Dinitz and Walter C. Reckless, "Self Concept as a Predictor of Juvenile Delinquency", Ibid., 32:159-168, 1962; Frank Scarpitti, et al., "The Good Boy in a High Delinquency Area; Four Years Later", American Socielogical Review 25:555-558, 1960.

BIBLIOGRAPHY

DIFFERENTIAL ASSOCIATION

- Ball, John C., "Delinquent and Non-Delinquent Attitudes Toward the Prevalence of Stealing", Journal of Criminal Law, Oriminology and Police Science, 48: 259-274, September-October, 1957.
- Cohen, Albert K., Alfred R. Lindesmith, and Karl F. Schuessler, Editors, The Sutherland Papers. Bloomington: Indiana University Press. 1956
- Cressey, Donald R., "Application and Verification of the Differential Association Theory", Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science, 43:43-52, May June 1952.
- Cressey, Donald R., "The Differential Association Theory and Compulsive Crimes", Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science, 45: 29 - 40, May - June 1954.
- Cressey, Donald R., "The Theory of Differential Association: an Introduction", Social Problems, 8: 2-6, Summer, 1960.
- Glaser, Daniel, "Criminological Theories and Behavioral Images", American Journal of Sociology, 61: 433-444, March, 1956.
- Giaser, Daniel, "Differential Association and Criminological Prediction", Social Problems, 8:6-14, Summer, 1960.
- Glueck, Sheldon, "Theory and Fact in Criminology", British Journal of Delinquency, 7:92-109, October, 1956.
- Jeffery, Clarence R., "An Integrated Theory of Crime and Criminal Behavior", Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science, 49:533-552, March April 1959.
- Short, James F. Jr., "Differential Association with Delinquent Friends and Delinquent Behavior", Pacific Sociological Review, 1:20-25, Spring, 1958.

boys who had adequately internalised the norms of society as they have been defined by the particular area, but conformits to the middle class patterns of existence.

This could possibly explain why forty-three of their predictions in regard to future delinquents were wrong. They were choosing non-conformists to their value system instead of delinquents and it would seem obvious that only a certain percentage of this non-conformity behavior is actually delinquent.

EVALUATION

In conclusion, it might be said that the basic premise of containment theory, that the delinquent undergoes a period of norm erosion prior to his entrance upon delinquent activity, is made without any scientific support and that it would be better to say that the delinquent, rather than going through a process of norm erosion retains the norms of society but defines these norms in conformity with the milieu in which he is socialized.

companions, and/or delinquent subculture. We feel that components of the self strength, such as a favourable concept of self, act as an inner buffer or inner containment against deviancy, distraction, lure, and pressures."(9)

The "tangible evidence" which is referred to in this paragraph is presented in such a manner as to allow for any numberof interpretations, and is based on assumptions which are of questionable validity. First and most obviously, Reckless has assumed that in an area of high delinquency it is the delinquent whose socialization process has failed, and who is the deviant from the prevailing norms of the community. Do the facts presented by Reckless support such an assumption? It would seem questionable to maintain that boys described as "timid", "naive", "immature" and "overprotected" have been the product of a favorable socialization process. It would also seem strange that while living in the highest delinquency areas of the city, only twelve per cent of the good boys were able to claim friends who were deliquents. Reckless would have done well to demonstrate whether they had any friends at all. A more valid interpretation would be that it is the delinquents who are acting in conformity to the norms of the area, and it is the "good" boy who has failed to internalize these norms because of weaknesses in their socialization process. This is not based on the fact that they are not delinquents, but on the concepts they used to describe themselves: "conformist", "keep out of trouble at all costs", etc. It should be remembered that only 27 of the 70 predicted delinquents actually became involved in delinquent behavior, despite the fact that as a group they scored low on the scale designed to measure their self-concepts. This is not an over-whelming record and it would be interesting to find out why the remaining 43 boys did not become delinquents. If this assumption by Reckless is invalid the whole foundation of containment theory dissolved.

Another assumption made by Reckless which can be questioned is the use of teachers in selecting the "good" boys and the potential delinquents. Teachers as carriers of the middle class value system would seem likely to allow the biases of this system to influence their selection. They would not be selecting

^{9.} Reckless and Shoham op. cit. 640.

relationships. In general, the fansily situation was one of conflict. The mothers of the predicted delinquents often disagreed with their sons about the family situation. The mothers were often unaware of their sons' whereabouts, and all but one of the mothers thought their sons could have chosen better friends.

In the follow-up studies that were carried out four years later, 103 of the 105 "good" hoys and 70 of the 101 predicted delinquents were located in the Columbus area, and a re-assessment was made of them. In the four year period, four of "good" boys had one minor delinquency each. One of these was placed on probation and the other three were let off with a warning. On the other hand, 27 of the 70 predicted delinquents came into frequent and serious contact with the court.

Three supplementary measures were taken of the contrast between the two groups. A check list devised by James Short, described in the first part of this article, was administered and the "good" boys showed an average score of 1.3 admitted delinquencies during their lifetime, while the group of predicted delinquents had a score of 3.1.

The delinquency proneness scale was administered again and the "good" boys had a mean score of 13.6, while the predicted delinquents had a score of 23.4.

The third scale measured the boy's projection of self. The scores are presented as 15.8 for the good boys and 18.9 for the predicted delinquents, but the failure to provide any additional information renders these figures virtually meaningless.

Rekless and his associates sum up their position with the following words:

"In our quest to discover what insulates a boy against delinquency in a high delinquency area, we believe we have some tangible evidence that a good self concept, understelly a product of acourable socialization, veers shum hoys away from delinquency, while a poor self concept, a product of unfavorable socialisation, gives the alum boy no resistance to deviancy, delinquent

design. Four self administered scales were completed by participants in both groups :

- 1 & 2. The delinquency proneness and social responsibility scales of the Gough California Personality Inventory.
 - 3 An occupational preference instrument.
 - A scale measuring the boys conception of self, his family and other inter-personal relationships.

The mothers of the boys were interviewed separately with an open-end schedule to determine the boy's developmental history, his patterns of associations and the family situation.

There were significant differences between the means scores on the delinquency proneness and social responsibility scales:

Delinquants	"Good Boys"	Predicted	Possible High Score
Delinquency Proneness	14.57	22.60	54
Social Responsibility	28.88	24.26	42

The "good" boys tended to describe themselves as law-abiding and obedient, and 85% described themselves as possessing a desire to keep out of trouble at all costs. They expressed a liking for school, and in only 12% of the cases did the boys have friends with juvenile court experience. Eighty-four per cent were concerned with the reaction of friends and others to their behavior. Seventy per cent of the boys seemed certain that they would never be brought before the Juvenile Court, and fifty-seven per cent did not rule out the possibility of becoming policemen.

There was little distinction in the descriptions of the family situations of the boys and their respective mothers. The mothers thought their sons to be more active, punishment less severe and parental tranquility more pervasive than did the nominees.

On the other hand, the predicted delinquents were more negative in their appraisals of self and in the perceptions of their

parts, the methods utilized being the same in both cases. In the spring of 1955 all sixth-grade teachers (8) in selected elementary schools in the highest delinquency areas of Columbus, Ohio, were asked to nominate the white boys in their classes who would not, in their opinion, ever experience police or juvenile court action and to give reasons for their selections. In the spring of the following years the same procedure was followed, only this time the teachers were asked to nominate those white boys in their classes who were most likely to become involved in trouble with the law. Four years after each of these endeavours a follow-up study was made in order to re-assess those who had been nominated in the two respective groups.

One hundred and ninety-two boys were nominated by their teachers as boys who would never experience police or juvenile court action. This amounted to 52% of the eligible white population. Of the 192 boys, 16 already had a police record of one form or another. III-advisedly, I think, these boys were dropped from the study. Field work failed to locate 51 others, and the actual sample numbered 125 boys. The reasons given by the teachers for their selections would seem to be what one would expect: favorable personal characteristics, good home situations, and group and religious activity. Some boys, however, were described as timid, naive, immature or overprotected.

One hundred and eight boys were nominated in the group judged to be headed for trouble with the law. Of these, 24 boys were found to have already come into contact with the police. These, however, were retained in the study. The failure to locate several boys reduced the sample size to 101.

There were no significant differences in the social backgrounds of the two sets of participants, although 36% of the predicted delinquents came from broken homes as against 22% for the good boys. This difference is significant. The variables of age, sex, race and economic status had been eliminated by

Sixth-graders were chosen because this is the age that Reckless believed to be the "threshold to legal and social delinquency". Watter C. Reckless, Simon Dinitz and Ellen Murray, "Self Concept as an "Insulator against Delinquency", American Sociological Review, 1956, 2:744.

When the "inner" components are strong the individual is able to hold on to the norms he internalized as a child. If the socialization process has been deficient and the inner components are weak, the previously internalized norms tend to crode in the adolescent and young adult years and deviancy results. In describing this crosson process Reckless writes:

"The age Curve of delinquency and crime supports the strong suspicion that adolescence and young adulthood comprise the period of norm erosion: norm reshuffling, a moving toward sanction-oriented compliance, a breaking down of normative barriers, the neutralization of moral standards, or the final discarding of certain norms. Official delinquency in most countries is a fast rising storm, beginning at about twelve years of age. It merges with adult crime in late adolescence and continues to gather momentum in the period of young adulthood and then makes a slow retreat into old age." (6)

According to this theory the amount of deviancy varies directly with the degree of norm erosion and as such, following the logic of Reckless, the explanation of a large range of crime and delinquency (7) is dependent upon the ability to adequately measure the degree of norm erosion or norm retention. Reckless assures that an individual's self-concept provides such a measure, and in a series of tests, has undertaken to show that a favourable concept of self insulates a person against delinquency.

These tests were basically designed to determine what it is that insulates early adolescent boys in high delinquency areas against delinquency. This project was divided into two main

^{8.} Reckless, op. cit., p. 40.

^{7. &}quot;Containment theory does not apply to extreme cases of character disorders, emotional disturbance and pathogenic damages. It does not apply is the instance of the crims of the moment, when fastmoving events overwhelm a person. It does not apply when a total group, family, tribe, or village is devoted to a life of parasitic activities, legging and theft, such as the criminal tribes of India in generations past. Ibid. p. 356.

person away from his accepted norms of living and consist of "prestige individuals, bad companions, delinquency or criminal subculture, deviant groups, mass media, propaganda, suggestions and so on." (1)

At the bottom of this arrangement are psychological and organic pushes. These include extreme restlessness and discontent, inner tensions, hostility rebellion against authority, feelings of inferiority, guilt reactions and so on.⁽⁴⁾

In the middle of these pressures and pushes and immediately surrounding the individual is what he refers to as the external containment system. The components of this system are a consistent moral front, institutional reinforcement, reasonable norms, cohesiveness, effective supervision and discipline etc. The main task of this system is to help the family and supportive groups to absorb the pressures and to counter the pulls of the environment. Where this system is strong, mainly in under-developed and highly-controlled societies, there is less need for a strong inner containment system.

At the middle of this structure is the inner containment system within the individual. Its aspects include self control, ego strength, superego, self concept, frustration tolerance, goal orientation, sense of responsibility and so on. Reckless feels that in the mobile industrialized settings of modern society this is the most important of the two containing buffers against deviancy.

The relation between these two systems and the probabilities of deviancy in an industrialized urban society is best illustrated by the following table:

Inner containment	External containment	Probability of Deviancy
Strong strong weak weak	strong weak strong weak	wery low : moderately low medium to moderately high very high

^{3.} Ibid., p. 355.

^{4.} Ibid., p. 356.

^{5.} Ibid., p. 355.

١٠ _ المنائبة

up by explaining nothing. The fact that the theory is still in a position of moderate influence can be attributed mainly to the two men whose work has been discussed in this article, particularly Donald Cressey. Although Cressey seems to accept the fact that, as a scientific principle, the ratio concept of differential association is sterile, he continues to pay tribute to the formula and to offer fruitless theoretical defenses in its behalf.

It would seem that if one felt obliged to remain within the framework of Sutherland's teachings, it would be better, as Short has attempted to do, to set boundaries to the concepts of the seventh statement, particularly that of intensity, and to strive to develop the fertility which they latently possess.

CONTAINMENT THEORY

Discontent with the current socioligical theories of crime causation because "none of them is able to explain who it is that embraces the pattern of crime and/or criminal companions and who it is that steers himself away from such confrontation", "I Reckless has suggested that crime and deliquency be studied as a problem of non-conformity to the norms of society. Toward this end and growing out of a series of research endeavours undertaken by him and his associates, Reckless has emerged an explanation for a large middle range of deviant behavior which he refers to as "containment theory". In essence, this theory posits two containing systems which act as buffers to protect the individual from the "pressures" and "pulls" of the environment and from internal "pushes".

He describes this process in terms of a vertical arrangement. At the top of the order are the "pressures" and "pulls" of the environment. By "pressures" he is referring to adverse living conditions: poverty, unemployment, economic insecurity, family conflicts, minority group status, lack of opportunities, class and social inequities. (2) The "pull" factors are those which draw a

Walter C. Reckless and Shoham, "Norm Containment Theory As Applied to Delinquency and Crime", Excerta Criminologica, (November-December 1963) 3: 639.

Walter C. Reckless, The Orime Problem (New York, Appleton-Century-Crofts, Inc., 1961), p 355

This test serves as a good example of what would be involved in a direct test of Sutherland's theory. Short has attempted to get a differential measurement of one possible interpretation (best friends) of one small component (intensity) of the theory. Although "intensity" is another one of the terms that Sutherland leaves to private interpretation, it would seem that any measurement of this element would at least have to include the family and should probably include all primary groups. Even with this limited scope, Short has not met with a great deal of success, although he does claim that the data "tend to confirm" the hypotheses and to support the theory of differential association.

As before, the sample and instruments used are inadequate for the purpose intended. By failing to control the social and economic background in selecting the sample and by omitting to state how many of the "well-to-do" groups were contained in each of the delinquency prone categories, Short automatically allowed for other possible interpretations of the hypothesized differences. In addition, the difference in the three groups as determined by the delinquency proneness scale is not so decisive as to be able to account for any significant differences in the responses.

As the test turned out, most of the differences in the direction hypothesized by Short could possibly be explained by chance (12).

It would seem that the test would have been more meaningful scientifically if Short had made a clearer distinction between the groups he was comparing and had taken more care in selecting the items for the check list. Some of his assumptions concerning the items seen as delinquency producing and those seen as delinquency inhibiting were obviously erroneous, as the data indicate.

EVALUATION

If one is to evaluate Sutherland's sixth statement by the criteria established at the beginning of his article, it is found to be empirically weak. In attempting to explain all forms of deviant behavior with vague and inoperative concepts, he has wound

The strain of the state of the

⁽¹³⁾ Short did not perform thats of significance on the data.

TABLE 4. (GIBLS)

Differential Association Rems	Delinquency Involvement			
Expected to Be		aped scale		
Delinquency Inhibiting	Low (N=23)	Medium (N=65)	High (N=30)	
good citizens	23	54	16	
	100%	30.8	56.7	
usually law abiding, no matter	13	28	9	
what the situation	56.5	43.1	30.0	
good Christians	16	33	15	
. •	69.6	50.8	50.0	
not so wild as I wanted to be	0	: 4	9	
	0.0	6.2	30.0	
Delinquency Producing				
out for a good time	5 .	20	17	
	22.7	30.8	56.7	
usually law abiding, except when	5	22	15	
nobody would be hurt if they disobeyed the law	22,7	33.8	50.0	
usually law abiding, but they didn't	. 1	5	8	
mind breaking the law if it was to their advantage		7.7	26.7	
often delinquent	0	2	8	
orton domidante	0.0	3.1	26.7	
the kind who felt the world owed	. 0	0	0	
them a living	0.0	0.0	0.0	
wilds	0	4	6	
ew mas	. 0.0	6.2	20.0	
wilder than I wanted to be	2	8 ,	5	
winder than I wanted to be	8.7	12.3	16.7	
Neutral			·	
leaders in our crowd	11	33	17	
	47.8	50.8	56.7	
just kids in our crowd, not leaders	14	34	11	
	60.9	52.3	36.7	
ordinary nice guys (or girls)	18	54	23	
who got along with everybody	78.3	83.1	76.7	
good kids who stuck pretty much	12	23	13	
to our crowd	52.2	35.4	43.3	

TABLE 5 (BOYS)

Differential Association Items	Delinquency Involvement (By group scale types)			
Expected to Be	Low	group scale Medium	High	
Delinquency Inhibiting	(N=45)	(N=97)	(N=43)	
good citizens	38	69	23	
	84.4%	71.2%	54.8%	
always law abiding no matter what	19	22	6	
situation	42.2	22.7	14.3	
good Christians	23	46	19	
•	51.1	47.4	45.2	
not so wild as I was or wanted to be	11	19	11	
•	24.4	19.6	26.2	
Delinquency Producing				
out for a good time	16	41	28	
1	35.6	42.3	66.7	
usually law abiding, except when	22	59	25	
nobody would be hurt	48.9	60.8	59.5	
If they disobeyed the law	•			
usually law abiding, but they did	n't 2	18	20	
mind breaking the law if	44	18.6	47.6	
it was to their advantage				
often delinquent	2	. 7	11	
-	44	7.2	26.2	
the kind who felt the world owed	2	6	5	
them a living	44 '	6.2	11.9	
«wild»	1	- 11	15	
	2.2	12.4	35.7	
wilder than I wanted to be	2	12	8	
	44	12.4	19.0	
Neutral				
leaders in our crowd	21	45	21	
	46.7	46.4	50.0	
just kids in our crowd, not leaders	21	43	18	
	46.7	44.3	42.9	
ordinary nice boys (or girls) who go	ot 36	79	35	
along with everybody	80.0	81.4	83.3	
good kids who stuck pretty much	19	38	-21	
to our crowd	42.2	39.2	50.0	

TABLE 2
DELINQUENCY SCALE, GIRLS

Scale		Number of	
Туре	Delinquency Act	in Scale T	ype
01	Skipped school without a legitimate		
	excuse	23	L
02	Taken things of small value (under \$2.)	38	
03	Driven a car without a license	27	M
04	Defied parent's authority to their face	13	
05	Sexual intercourse with person of		
	opposite sex	11	
06	Taken things of medium value		
	(between \$2. and \$50.)	3	Н
07	Destroyed personal or public property		
	purposely	2	
08	Drank beer, wine, etc.	1	
	.*	118	

The measure of differential association was obtained from the responses of the participants to a check list composed by the author. The participants were asked to check the characteristics which "would best apply to people who have been your best friends". The items on the list were divided into three groups hypothesized by the author to be either delinquency producing, delinquency inhibiting, or neutral with respect to definitions regarding juvenile delinquency. The participants were allowed to check as many items of the list as they wished.

The results were then summarized in two tables which showed the number and percentage of boys and girls divided into three groups according to their degree of delinquency involvement. involved in delinquent behavior will have characterised their best friends in terms hypothesized to be delinquency inhibitions; boys and girls in-between these extremes in delinquency involvement will also fall in-between them in characterisations of best friends." (133)

The sample consisted of all the juniors of a Pacific city high school serving both the most depressed area in the city and the well-to-do-section. It consisted of negroes, orientals and caucasians. He does not specify exactly what he means by a well-to-do section or what proportion of the sample came from this section of the city.

Using a delinquency scale quite similar to the one he used in the previous tests, he divided the boys and girls into three groups according to whether their delinquency involvement score was low, medium or high.

TABLE 1
DELINQUENCY SCALE, BOYS

Scale Type	The Hannes are and a second se	Number of Boys in Scale Type		
01	Taken things of little value (under \$2.)	19		
02	Skipped school without legitimate excuse	e 18	L	
03	Driven a car without a license	8		
04	Drank beer, wine, etc.	97	M	
05	Sexual intercourse with person of			
	opposite sex	5		
06	Bought beer, wine, etc.	. 3		
07	Been placed on school probation or			
	expelled from school	9		
08	Taken things of medium value (between			
	\$2. and \$50.)	14	H	
09	Stolen a car	8		
10	Run away from home	2		
10 and 11	Taken things of large value			
	(over \$50.)	1		
		184		

⁽¹³⁾ Ibid.

groups.(11)

In examining the correlations and significance levels cited by Short, other weaknesses are in evidence. The data, Short admits, fail to fulfill the conditions necessary for tests of significance such as randomness and constancy of population, and the correlations themselves are not remarkably high considering the sample and instruments used. At any rate, even if one has faith in the scientific value of correlations, it must be admitted that to use them as predictive instruments they must be more marked than the ones presented by Short.

Finally, the question arises whether the differential association scores obtained by Short are actual measures of differential association. It would seem, rather, that at best they are merely measures of a person's delinquent associations and that they provide no indication whatsoever of the vital differential aspect of the theory. Any test of differential association must, by definition, obtain some measure of non-delinquent associations as well as delinquent associations. We can only conclude that this has been a most inadequate test of Sutherland's theory.

Short made a further study in which he hoped to show that the more the juvenile is involved in delinquent behavior, the greater his association will be with friends involved in delinquent behavior.⁽¹²⁾ In particular he tested the following three hypotheses derived from the differential association theory:

> "Those boys and girls who are most seriously involved in delinquent behavior will indicate that their best friends are persons whom they characterise in terms hypothesized to be delinquency producing; boys and girls who are least

⁽¹¹⁾ Short later applied this same test to boys and girls from three midwest high schools. Again the correlations were all moderate and positive and most of the objections made above apply equally to this test, although the delinquency scales for these groups were not provided.

James F. Short Jr., "Differential Association with Delinquent Friends and Delinquent Behavior", Pacific Sociological Review, (Spring 1968), 1: 20-25.

⁽¹²⁾ James F. Short, "Differential Association and Problems of Empirical Testing", Social Problems, (Summer, 1960), 8: 13-25.

Although he failed to provide any of the figures, he also noted that he had computed the correlation between the measures of differential association and twenty-six delinquent offenses. Among the boys he found all the correlations to be significant at the 5% level. Among the girls no significant correlations were found between the measures of differential association and the five delinquencies of robbery, homosexual behavior, skipping school, "taking things you really didn't want" and inflicting pain on someone just to see him squirm. Short believed that the consistently positive relationship shown throughout these particular correlations also added support to the differential association theory.

Upon examination of the individual components of this test, the weaknesses revealed would cast considerable doubt on such an optimistic interpretation of the facts as presented. Both the sample and instruments used by Short fall below the mark. The sample consisted entirely of institutionalized delinquents who, at least for some period of time, had been isolated from non-criminal associations. Asking a group of this nature if any of their friends have ever been juvenile delinquents or if any of their present friends are juvenile delinquents isn't a very rigorous test of differential association. It would seem to be most unlikely that a correlation between institutionalized delinquents and the extent of their delinquent friends would result in a negative score.

Despite this, however, Short was still not taking any chances. The delinquency scale that he used was so constructed that 27% of the boys were accumulated in its last type and over one-third had been guilty of all listed offenses. The scale categories for girls were even less precise. More than 50% committed all scale offenses and were gathered into the most serious scale type. The first six of these categories contained only one person. Such a scaling procedure makes a comparison between the individual scale types and delinquent association rather impractical.

In addition, his use of memory, a questionable scientific instrument, and his failure to define such vital terms as "delinquent" and "adult criminal" seem to render the questionnaire unreliable. In allowing the participants to supply their own definitions to these key concepts, Short cast doubt on any future attempt to compare the scores of this group with other control

- Was there much crime or delinquency committed by young people in the community in which you grew up?
- 2) Have any of your friends been juvenile delinquents?
- 3) Are any of your present friends juvenile delinquents?
- 4) Do you know any adult criminals ?
- 5) How well have you known criminals ?

Each question was followed by an appropriate set of four or five responses — such as "more were", "several were", etc. The responses were numbered consecutively, the highest numbers representing minimal association.

The "specific" and "general" differential association scores were obtained by adding the numbers of the participants' answers to the respective groups of questions. A total differential association score was obtained by combining the "specific" and general "scores". These three scores were then correlated with the measure of the degree of delinquency involvement.

The results of these three correlations are presented in the following table:

	Specific	General	Total
Boys	.581	.674	.672
Girls	.506	.393	.506

(All correlations significant at .01 level)

The correlations between these two measures were more marked for boys than girls, and for boys the general index of differential association provided a better index of delinquency involvement than did the specific score. Without too much elaboration on the actual significance of these scores, Short maintaied that these findings provided a strong support for the differential association theory.

The girls were distributed over a scale of ten categories according to their participation in the following nine offenses:

- 1) Driving a car without a license or permit.
- 2) Skipping school without a legitimate excuse.
- 3) Buying or drinking alcoholic heverages.
- 4) Defying parent's authority to their faces.
- 5) Taking little things (less than \$2).
- 6) Sex relations with persons of opposite sex.
- 7) Running away from home.
- Purposely damaging or destroying public or private property.
- 9) Taking things of medium value.

A questionnaire was administered to the participants which was designed to provide three different measures of differential association.

The following four questions were intended to quantify the concepts of frequency duration, priority and intensity and to provide a "specific differential association score":

- 1) Think of the friends you have been associated with most often. Were any of them delinquent?
- Think of the friends you have known for the longest time.
 - "Were (or are) any of them juvenile delinquents?
- 3) Think back to the first friends you can remember. Were any of them juvenile delinquents at the time you first knew, them?
- 4) Have any of them been juvenile delinquents while they were your best friends?

In order to provide a general differential association score the following five questions were administered: in demonstrating that forms of behavior are learned in social interaction, but, here again, Cressey modified the theory in such a way as to destroy the essential elements of differential association. He has only shown that certain forms of compulsive crimes conform with the first two of Sutherland's nine statements.

Another and more valid approach to test this theory is a series of research endeavours conducted by James Short, in the only directly positive attempt to empirically verify this theory, undertook to operationalize the concepts contained in Sutherland's seventh statement and, by so doing, to provide some measure, although an indirect one, of the theory.

In the first of these projects Short studied students in a state training school for girls and boys in a western state in an attempt to measure «the frequency, duration, priority and intensity of interaction with delinquent peers, the degree of presumed exposure to crime and delinquency in the community and knowledge of and association with adult criminal.» (10) The participants were numbered 126 boys and 50 girls between the ages of 16 and 17. The boys were distributed over a scale of eleven types according to their participation in the following delinquent actions: (listed in an increasing order of seriousness).

- 1) Driving a car without a driver's license.
- Buying or drinking beer, wine or liquor.
- 3) Skipping school without a legitimate excuse.
- 4) Taking little things (worth less than \$2.) . that did not belong to them.
- Purposely damaging or destroying public or private property.
 - 6) Sex relations with the opposite sex.
 - 7) Taking things of medium value, \$2.50 50.00.
 - 8) «Running away» from home.
 - 9) Taking things of large value (worth more than \$50.)
- 10) Defying parents' authority to their faces.
- Narcotics violation.

^{10.} Short, op. cit., pp. 433-439.

This claim, like the theory itself, is a pretty hard one to refute if for no other reason than that nowhere in the writings of Sutherland and Cressey have they explicitly stated what they mean by a criminal behavior pattern. It is certainly not enough to consider criminal behavior to be actions which follow upon associations with criminal behavior patterns, and a criminal behavior pattern to be one which tends to produce criminal behavior in those who come into contact with it.

The vagueness of the terminology is one of the major problems encountered in trying to develop an adequate test of the theory. Before one could effectively measure a person's association with criminal and non-criminal behavior patterns, one must first determine exactly what is implied by these terms. This in treat would seem to be an impossible task because what might produce criminal behavior in one person might have an entirely different effect upon another.

However, even if it were conceded that Cressey had validly established the conditions necessary for criminal violation of financial trust and that a person does learn that there are conditions under which a trust may be violated from a criminal behavior pattern, these facts do little more than demonstrate that criminal behavior is learned in social interaction. They do nothing to establish the validity of Sutherland's sixth statement which is the crux of the differential association theory.

On an even more theoretical level, Cressey published an article purporting to show that compulsive crimes, particularly Kleptomania and Pyromania, were not exceptions to the differential association theory. (9) The explanation of this phenomenon undertaken within the framework of the sociological theories of motivation, identification and role playing was again effective

^{8.} Cressey failed in attempts to pinpoint the specific source of their knowledge that the trust could be violated under certain conditions "...rather than naming a specific source, the subjects referred directly or indirectly to rather general cultural ideologies with which they had informal contact at some vague period in their lives"; Ibid, p. 49.

Donald R. Cressey, "The Differential Association Theory and Compulsive Crime", Journal of Criminal Law. Criminology and Police Science, (May - June, 1984) pp. 29 -40.

was to determine whether or not these two necessary conditions could be present without the person having had an excess of associations with criminal behavior patterns. To accomplish this he developed two specific hypotheses which he stated as follows:

(1) «Criminal behavior patterns of specific persons or agencies can be identified as the source from which the trusted violator learns the techniques and information necessary for the criminal violation of financial trust; (2) criminal behavior patterns of specific persons or agencies can be identified as the source from which the trust violator learns the rationalizations necessary for that behavior»

Cressey was immediately forced to abandon the first of these hypotheses on the basis of the evidence revealed through interviewing the participants in the experiment. From a technical point of view the only skills required were the ones that the offenders use every day in the course of their occupations. Although Sutherland does maintain in his theory that the techniques of criminal behavior are learned from criminal behavior patterns, yet it seems obvious from Cressey's study and from common experience that there are many crimes whose techniques can be learned from perfectly acceptable occupations.

He maintained, however, that the general implication of his second hypothesis mainly, that the «rationalizations which are applied to the person's own conduct in the criminal violation of financial trust are learned in association with criminal behavior patterns» is necessarily correct. He went on to say, «It is not possible for trust violators to use rationalization in the manner indicated without first having come into contact with definitions of situations which to a greater or lesser degree sanction the criminal violation of financial trust». Phis whole position was based on the assumption that it impossible for one person to present to another an idea that there are conditions under which positions of trust may be violated criminally without presenting to him a criminal behavior pattern.

^{7.} Ibid., p. 47.

Sutherland, however, did not undertake the task of attempting to construct the mathematical formula necessary for the adequate testing of the validity of statement six.

In the face of mounting criticism, scholars in sympathy with Sutherland's theory have, during the past decade, made some noteworthy attempts to develop empirical support for the theory. However, even the leading advocates of the theory, notably Donald Cressey and James Short, have admitted that any direct verification of statement six, in its present form, is impossible. (6)

Writing in a very defensive, and at times almost apologetic manner, Cressey has attempted to refute the critics assertion that certain forms of criminal behavior, notably «white collar» and «compulsive» crimes cannot be explained by differential association. His defence of this theory was in terms of a detailed analysis of certain forms of oriminal behavior.

Thus, in one test, Cressey, using the data on financial trust violations presented in his book, «Other People's Money», sought to ascertain whether or not certain necessary elements in this form of criminal activity are learned through association with criminal behavior patterns, and if so, whether a ratio establishing the relationship between the two kinds of behavior patterns described by the process could be calculated. (6)

In an examination of sixty-five persons confined ad the Illinois State Penitentiary at Joliet, twenty confined at the California Institution for men at Chino and forty confined at the United States Penitentiary at Terre Haute, Indiana, Cressey found that two of the conditions necessary for the criminal violation of financial trust were: the possession of the appropriate technical information, and skill, and the possession of verbalization which enabled the trusted person to identify himself as a cuser of the entrusted funds or property». His main problem in this article

Donald R. Cressey, "Application and Verification of the Differential Association Theory", Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science, (May-June, 1952) 43:52.
 James F. Short, Jr., "Differential Association and Deliquency, "Social Problems, (January 1967) 4:23.

^{6.} Cressey, op. cit. pp. 43-52.

It is in statement six that Sutherland explains criminal behavior in terms of a ratio between associations with criminal and non-criminal behavior patterns, which is the statement of the differential association theory. For the fifteen years following its publication this statement assumed almost the status of law in criminological circles. Despite the complete lack of attempts to establish its validity, it received, in general, quite an uncritical acceptance. This fact can be partly attributed to the preeminent position of Sutherland among American criminologists, and partly to the formal text book manner in which it was presented, as well as to the existing state of affairs of criminology at the time of its presentation. The uncontrolled fact-finding and · census taking which had characterized criminology during the 1920's had accomplished little. In reaction to this failure, a need was felt for a theory which would include within the boundary of its conceptualisms, an explanation for all forms of criminal behavior. Within the framework of sociology, differential association filled this need.

Sutherland himself realized the need of empirically verifying this theory. Although he was aware of the difficulties involved in such a test he did believe, as the following words indicate, that such a verification was possible:

...the possibility of quantifying it, is implicit in the abstract proposition. If a scoring method were developed, it might show, for instance, that association with a particular criminal pattern, such as murder or homosexuality, had a score of five, that association with the anticriminal pattern also had a score of five, and that the differential association quotient was unity, which would be the ideal borderline between committing a particular crime and not committing that crime. Since associations with various patterns of crime vary, the quotient would vary from one crime to another. A quotient in excess of unity would mean that the person would engage in crime, whereas a quotient of less than unity would mean that the person would not engage in crime.»(4)

Albertak. Cohen, Alred R. Lindesmith and Kari F. Schnessler, The Sutherland Papers. (Bloomington, Indiana University Press, 1956)
 p. 36.

theory can operate in furthering the development of criminology as a science. Sutherland's differential association is an attempt within a sociological framework to offer an all inclusive explanation for deviant behavior. It looks upon deviancy as the positive product of an overabundance of associations with criminal behavior patterns in comparison with associations with non-criminal behavior patterns. On the other hand, Reckless, reacting against attempts to explain criminal behavior by the «pressures» and «pulls» of the environment, seeks to explain a large widdle range» of this phenomenon by the failure of the personal and social «containment systems» to hold the deviant within the bounds of acceptable conduct as defined by society.

After first reviewing the content of these theories in more detail, the research done within their respective framework will be analyzed in an attempt to determine whether either of these explanations adequately fulfill the objectives of their authors.

DIFFERENTIAL ASSOCIATION THEORY

Attempting to provide an all-embracing explanation of deviant behavior, Edward H. Sutherland published in 1939 a set of nine propositions which are summarized as follows: 1. criminal behavior is learned; 2. in interaction with other persons; 3. in particular within intimate personal groups; 4. the learning includes the techniques of committing crime as well as the specific direction of motives, drives, rationalizations and attitudes : 5. the direction of these motives and drives is learned from definitions of the legal code as favorable or unfavorable; 6, ca person becomes delinquent because of an excess of definitions favorable to violation of law over definitions unfavorable to violation of laws; 7. these associations may vary according to frequency, duration, priority and intensity; 8, criminal behavior involves the same mechanism that is involved in any other learning: 9. criminal behavior cannot be explained by general needs and values because non-criminal behavior is also an expression of the same needs and values.(3)

Donald R. Cressey, Epidemiology and Individual Conducts: A Case from Oriminology. The Pacific Sociological Review (Fall, 1960), 8:48.
 Edward H. Sutherland and Donald R. Criminoterior of Children and Conduct Review, Principle of Crimino-

logy 6th ed. (Philadelphia, J.B. Lippincott Company, 1960), pp. 77-79.

DIFFERENTIAL ASSOCIATION AND CONTAINMENT THEORY:

A Critical Evaluation of the research done within their respective frameworks

Dr. SAMIR EL-SHINNAWI

«The frequently used, value tinged, term 'research' is the English form of the French word recherche, meaning a search or quest, and when used as a verb, quite literally 'to search again'. But it is obviously impossible to search with any degree of effectiveness unless one knows what one is looking for. In the search for explanations of criminal behavior (i.e. research on crime causation) it is the underlying theory of criminality that makes specific what the search is about, what it is that one is looking for. In other words, 'research in criminology' can find only that which the theory of criminality underlying the project makes it possible to look for.s.(1)

As this statement of George Vold points out, empirical research must be carried out within the framework provided by an underlying theory if it is going to have any scientific value. By the same token, the scientific contribution made by any theory can be assessed by its ability to produce empirical research and to integrate the findings of such research. It is on the basis of this criteria that this paper will attempt to evaluate the scientific contribution of the criminological theories of Edward H Sutherland and Walter C. Reckless.

These theories, operating of separate dimensions, are two responses to the query as to the most effective level at which

George Void, Theomiscal, Orininelegy, London. Oxford University Press, 1859, p. 266.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES INDEX

Articles:	Page
— Alcohol, The Factors Affecting its Concentration in the Different Tissues of the Body. Dr. Zakaria El-Darawy	3
- The Procedural Guarantees in the New Constitution Dr. Samir El-Ganzoury	17
- Les Circonstances et leurs Effets sur la Peine de L'instigateur.	
Dr. Ahmed El-Magdoub	31
 Criticism of the Claims of Universality in the Move- ment of Social Defense. 	
E. Yassin	53
 Preventive and Treatment Welfare for Vice Crimes in Cairo with Applicative Study of 150 Empirical Cases. 	
Sohair Lotfy	71
Sentences:	
 Nature of Attenuating Circumstances. 	
Dr. Adel Azer	89
Books:	
 Suicide "Emile Durkheim" A Summary. 	
Dr. Saied Ewies	122
In Foreign Language:	
 Injuries Caused by Home-Made Non-Rifled Weapons Designed for Firing High-Velocity Bullets. 	
Samir Yassa Farag	126
- The Use of Modified Papers in Routine Toxicological	
Analysis	
CDr. Z. M. Mobarak	134
- Differential Association and Containment Theory.	
Dr. Samir El-Shinnawi	162

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGY RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. ARMED M. KHALIPA

Members of The Board:

Mr. A. Fathy Morsy Mr. M. Maher Hassan

Dr. Gaber Abdel Rahman Mr. Mohiev El-Din Taher

Mr. H. Awad Brekey Dr. Mokhtar Hamza

Mr. Abdel Minim Maghraby General M. Ahmed Elmeniawy

General Moharram Ibrahim Mr. M. Fathy

Sheikh M. Abou Zahra Dr. Aly El-Mofty

EDITOR - IN - CHIEF

Dr. AHMED M. KHALIFA

BOARD OF EDITORS

Dr. ADEL M, FAHMY -- ESSAM MILIGUI -- ALY GALABY --

EL SAID ALY SHETA

Single Issue

Personal Planters

Annual Subscription



Issued Three Times Yearly

March - July - Montable



THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Insued by
The National Center for Social
and Oriminological Research
RGYPT



- Alcohol. The factors affecting its concentration in the different tissues of the body.
- The procedural guarantees in the new constitution.
- Les circonstances et leurs effets sur la peine de l'instigateur.
- Criticism of the claims of universality in the movement of social defense.

In Foreign Languages.

- Suicide (Emile Durkheim)
- Differential Association and containment theory.



الجلة الجنائية القومية

يمبدرها الم*كزالقوى للجوشا الإجماعة والجنائية* جمورية مساهريية

- ـ محكية الأعداث « دراسة بيدائية » .
- .. عجية البصيات في الالبات الجنالي .
- الظروف والرها في عقوبة المعرض .
- . القامدة القانونية بين المظال والانعراف .
- ـ سوسيولوجية الانعراف في المجتبع الجماهيري .

باللفسات الأهنسة

- ـ الوسائل العديثة في العرب الكهيالية .
- ... ارتفاع تركيز اليتهيموجلوبين الناتج من التسبم في الاطفال .







المركز القوى للجوث الاجتماعية وأبجنائية

رئيس مجلس الادارة العكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

المنشار أهمد فتعي مرمي الدكتور جابر جاد عبد الرحمن المستشار حسين عوض يريقي الاستاذ عيد المنعم المغسسريي اللواء محرم ابراهيم مصطفى الشيخ محمسد أبو زهرة

المبتشار محسد ماهر حسن المستشار محيى الدين طاهسر الدكتور مختسار حمسبوه اللواء مصحد أحبد المنياري الستشار محبسب قتعي الدكتور مسلى المسستي

مبدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف - بريد الجزيرة رثيس التعسرير

الدكتور أحبد بحبد خليفة هيلة التمرير

التكاور مادل محمد فهمى ــ عصام الليجى ــ على جلبي السيد على شتا

> ترجو هيئة تعرير المجلة أن يرامى تيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الابية: ان یذکر هنو ان المتال موجزا ، ویتبع باسم كاتيمه ومؤهلاته الملبيسة وخبراته ومؤلفاته في ميدان المثال أو جا يتصل به ،

- ٢ ـــ أن يورد في صدر المثال مرش موجز لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي مولجت نيسه .
- ٣ ... أن يكون الشكل المام للبقال : - مقدمة للتمريف بالشكلة ومرش
 - موجز للدراسات المبابئة ، - خطة البحث أو الدراسة ،
- ــ هرض البيانات التي توافــرت ەن البحث ،
- ١٤ ان يكون اثبات المسادر على النحو التسالي ، للكتب: أسم المؤلف ، أسم الكتاب،

متوان المثالة اسمالمالة (مقتصرا) ٤ السنة ، المجلد ، السنعة ، للبقالات من الموضوعات : اسسم المؤلف ، حنسوان المنسال (اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر ، وتثبت المسأدر فنهآية المتالسرنية هسب الترتيب الهجسائى لأسسماه المؤلفين وتورد الاحالات الىالمسادر في المتن في صورة (أسم المؤلف ؛ الرهم المسلسل للبصدر الوارد ق نهاية المقال ؛ الصنصات) ه ه ... أن يرسل المقال الى سكرتاريةتمرير المجلة منسوخا على الالة الكاتبةين أصل وصورتين علىورق، ولسكاب ،

يلد النشر : الناشر ، الطبعــة

للبقالات من أبجلات : أسم المؤلف،

مكتبة النشر ، السنحات ،

فين المستد مشرون ترثسا

تصدر ثلاث مرات في المام مارس ۽ يوليو ۽ توقبير

عريضين ومساغة مزدوجة بسين الاشتراك من سنة (ثلاثة أمداد) خبيبون قرشسا

مع مراعاة ترك عامتسين جانبيين

المطور ،

الجلة الجنائية القومية

محتبوبات العبيد

سنحه	_					
177				•		بحسوث: ـــ محكمة الاحداث ــ دراسة ميدانية الدكتور عادل عازر وسلوى بكي
						مقسالات :
۱۸۳	٠	٠				حجية البصمات في الاثبات الجنائي • الدكتور علال غائم • • •
110		٠				 الظروف وأثرها في عقوبة المحرض . الدكتور أحمد المجدوب
۲.1			٠		عرا ف ، ،	ـــ القاعدة القانونية: بين الابتثال والاند عاطف أحيد نؤاد ، ، ، ،
711				ی .	بهاهیر	سوسيولوجية الانحراف في المجتمع الم السيد شتا
						مجـــالات:
737	٠	٠	٠	٠	•	مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية باللفــة الانجليزية :
Ao7	٠	٠	٠	٠	وجيه	الدكتورة بهيرة نمهيم والدكتور ابراهيم
	. ن	لأطفا	في ا	سمم	من الت	ارتفاع تركيز الميتهيموجلوبين الناتج
777	•	٠	٠	•		الدكتور عادل فهمي وآخرون ٠ ٠

« محكمة الأحسدات » « دراسسة ميدانيسة »

أعنسداد

دكتور عادل عازر سلوى بكي خبير بالركز القومى للبحوث باشكر القومى الاجتماعية والجنائية للجنائية

وفى مجال تتبيم الخدمات التى تؤدى للاحداث اتجه القائمان بهذه الدراسة الى اجراء بحث ميدائى يهدف الى التعرف على ما تكله محساكم الاحداث من رعاية معلية للصغار المتحرفين ولن يتعرضون للاتحراف .

وقد رأى وأضعا هذا التقرير أتباع منهج اجتماعي في دراستهما لمحاكم الأحداث ، واعتبدا في أجراء دراستهما على أسلوب الملاحظة Observation وعلى أجراء بعض المتابلات Interviews للسادة قضاة الأحداث في محافظتي المتاهرة والاسكندرية .

وقد أسفرت الدراسة عن نتائج عبلية فأظهرت الجابيات وسلبيات نظام محاكمة الأحداث كما هو مطبق حاليا في مصر .

وفيها يلى نذكر أهم الملاحظات والنتائج التى توصلنا اليها من خللال دراستنا الميدانية :

تفصص قافي الأهــداث :

تنص المادة ٣٤٣ من تانون الاجراءات الجنائية على أن : « تشكل محكمة الأحداث في دائرة كل محكمة جزئية من قاضى يندب لها بالطريقية المتى بندب بها التاشى الجزئى ، ويشكل في عاصمة كل مديرية وفي كل محافظة محكمة الأهداث ٥٠ » •

واول ما تجدر الاثنارة اليه هو أنه لا توجد في مصر محاكم متصمصة بالمعنى النفى المحدم ، ومع ذلك يقال عادة أنه قد تم أنشاء محاكم متخصصة للاحداث في القام مخفصصة للاحداث في المعاهرة والجيزة ، بينها يختص القاضي الجزئي في غير هذه المحافظات بالنظر في دعاوى الاحداث الى جانب اختصاصه بالنظر في الجنح التي ترتكب من البالغين .

وقد أسفرت دراستنا لواتع النظام المطبق عيما يسمى بالمحاكم المتصمة في محافظتي القاهرة والاسكندرية أنه لا يوجد تخصص معلى ، وكل ما في الأمر أنه قد تم تخصيص تاعة أو مبنى كهقر للنظر في دعاوى الاحسداث .

والواتع الذي واجهنا في محاكم الأحداث بالقاهرة والاسكندرية الخهر لنا أن قاضي الأحداث لا يتقرغ للنظر في دعاوى الأحداث بل أن النظام المطبق لا يسمع له الا يتقصيص يوم واحد من الأسبوع للنظر في مشكلات الأحداث كا لا يسمع له الا يتقصيص يوم واحد من الأسبوع للنظر في مشكلات الأحداث كا أما في الم وبعبارة أخرى فأن " قاضي الأحداث » مثله مثل مسائر القضاة في المحاكم الجزئية والكلية غير متفصص بل واكثر من ذلك فأن الوتت الذي يخصص للنظر في قضايا الاحداث لا يسمع للقاضي الا باصدار أحكام سريعة في الدعاوى التي يزدحم بها « رول » كل جلسة وقد لاحظنا أن « رول » جلسة محكمة أحداث القاهرة شمل حوالي مائة وثلاثين قضية في أن « رول » جلسة وقد الاحظنا المناسكندرية حوالي شائين قضية في الطلبة الواحدة و قد أبدى المسادة القضاة رايهم في أن المعدد الملائم الذي يونر للقاضي الوقت الكافي لدراسة القضايا الذي تعرض عليه هو ثلاثون قضية في الجلسة الواحدة و

ونمتقد أن الأفضل هو أن تخصص وزارة المدل قاضيا أو أكثر حسب الحاجة ، لكى يكون متفرغا للنظر في دماوى الأحداث ، ويحتق هذا الوضع مزايا عديدة :

1 _ أن يكتسب القاشي خبرة في معاملة الأحداث .

٢ ـــ أن يخصص كل وقته لدراسة احتياجات هذه الطائفة من الصفار
 الذين تعوزهم الرعاية والحماية والتربية القويمة .

٣ -- أن يوفر له الوتت لكى يتابع الأحكام التى يصدرها ويعيد النظر فى التدابير التى يحكم بها طبقا لظروف كل حالة وأن يتبكن من مراقبة تفيذ تدابير الإيداع فى المؤسسات المخصصة للإحداث . ومها يجدر ذكره أن تماضى الأحداث لا يتبكن حاليا من متابعة الاحكام التى يصدرها ، كما أنه لا يراقب تفيذ تدابير الإيداع فى مؤسسات الإحداث وذلك رغهمراحة نس المادة 10% التي تقضى بأن « يراقب قاضى محكمة الإحداث تفيذ الاحكام الصادرة على المتهين الصغار فى دائرة محكمته » .

تشكيل هيئة المحكمة:

اوضحنا أن محكمة الأحداث تشكل من قاض قرد يحكم في قضايا الأحداث والملاحظ أن حضور والملاحظ أن حضور ممثل النيابة العامة ليس وجوبيا ؟ فقد لاحظنا عدم حضور ممثل النيابة أثناء أنعقاد محكمة الأحداث بالقاهرة ، وهذا وضع نؤيده حتى تبتعد محاكم الأحداث عن الطابع الجنائي وتنأى عن مظاهر الرهبة التي تصاحب المحاكمات المجنائية .

وقد لوحظ وجود سيدة تقدوم بعمل « أمينة سر » بكل من محكمتي القاهرة والاسكندرية ، وقد ابدى السادة القضاة أن وجود سيدة التساء محاكمة الحدث يفيد في تبديد مظهر الرهبة ويجمل الحدث أكثر اطبئنانا .

كما أيد السادة القضاء عكرة وجود هيئة استشارية من المتصحصين مثل بلحث اجتماعى ونفسى لمعاونة المحكمة في دراسة الحالات التي تعسرض عليها .

وتشكل اللجنة المختصة بالاشراف على الاصلاحيات ، من قاضى محكمة الاحداث رئيسا وممثل النيابة العامة وموظف من وزارة الشئون الاجتماعية ينتبه لذلك وزيرها ، ويتظر هذه اللجنة في الحالات التي تعرض عليها للانراج عن الحدث ، ويهذه المناسبة ابدى السيد رئيس مكتب شرطة الاحداث في اللجنة الاحداث في اللجنة بالتنظر في الامراج ،

اختصاص المحكية فيها يتعلق بسن الحدث :

من المعلوم أن محكمة الأحداث تختص بالنظر في نوعين من قضايا الأحداث:

 ١ ــ تختص بالنظر في جميع الجرائم التي يرتكبها حدث لا تزيد سنه عن خمس عشرة سنة .

 ٢ -- كما تختص بالنظر في حالات تشرد الاحداث وذلك بالنسبة لن لم تزد سنه عن ثباني عشرة سنة .

ومن الواضح أن المشرع لم يراع توحيد السن في الحالتين المسار اليهما 6 ولا تبدو الحكية من هذه المفايرة .

وبالإضافة الى ما تقدم نقد اثبتت التجربة أن هذا الوضع بثير صعوبات ويسبب مناعب جمة ؛ ويذكر المسئولون في شرطة الأحداث بالاسكندرية مثالا لذلك : اذا ارتكب شخص تزيد سنه على خمس عشرة سنة جربهة ما الخلف اذا ارتكب شخص تزيد سنه على خمس عشرة سنة جربهة ما المعلى المحكمة المختصة باعتباره بالفا وقد يحكم عليه بعتوبة صالبة للحرية فيحبس في السجون المخصصة للكبار ؛ وقبها يخالم مجرمي عتاة في الإجرام ، غاذا تصورنا أنه بعد الافراج عنه وجد في احدى حالات المتدر ، وهو لم يبلغ بعد سن الثاليلة عشرة ، ففي هذه الحالة يتمين تقديمه لحكمة الأحداث بوصفه حدنا طبقا لأحكام تأتون تشرد الاحداث . وبالاشافية المي هذا الشخص المربب الذي يجافي المنطق السليم ، غان مثل هذا الشخص الذي سبق سجنه مع كبار المجرمين يعتبر عنصرا غير مرغوب في مخالطته المصار من الأحداث ع

ولهذه الاعتبارات نرى ضرورة اعادة النظر في هذا الوضع ، على أن يوحد صن الحداثة في كل من تاتوني العقوبات وتشرد الاحداث .

بقر محكبة الأحسدات :

خصص لمحكمة الأحداث بالقاهرة مبنى بشارع جزيرة بدران بشبرا ، أما محكمة الأحداث بالاسكندرية نمترها مبنى محكمة الأحوال الشخصية الجزئية بشارع محمد كريم بالمشية .

وقد لاحظنا خلال زيارتنا لحكمة الأحداث بالقاهرة أنه قد خصصت قامة صغيرة تتمقد فيها جلسات نظر تضايا الاحداث . وقامة الجلسة عبارة عن حجرة علاية يوجد بها أثلث قليل : وعلى وجه التحديد مكتب وبضمة كراسي ولا يوجد بها مكان يحجز فيه الأحداث ، والملاحظ أن الطفل كان يقدم القاضي ويقت مباشرة أمام مكتبه ، وهو ما يتقق مع أتجاه قانون الإجراءات الجنائية ، أذ ينس على :

أن « تعقد جلسات محكمة الأحداث في غرفة المشورة ، ولا يجوز أن يحضر المحاكمة سوى اتارب المنهم ومندوبي وزارة المسئون الاجتماعية والجمعيات الخيرية المستنفلة بشئون الاحداث » .

ومع ذلك فقد لاحظنا أن محكمة الأحداث بالاسكندرية تعقد جلساتها في حجرة للسادة وكلاء النائب العام ، وبسؤال السيد عاضى الأحداث عن السبب في ذلك ، قال سيادته أن المنى مخصص للنظر في تضايا الأحداث سوى هذه الحجرة . وأنه لا يوجد مكان مخصص للنظر في تضايا الأحداث سوى هذه الحجرة . وقد لاحظنا وجود السادة وكلاء النائب العام أثناء انعقاد الجلسة ، وكلاء النائب العام أثناء انعقاد الجلسة شرطى أو موظف لكي يعرض على وكيل النيابة احد المضوعات العاجلة ، وقد علق تاضى المحكمة على ذلك تنائلا أن الأغضل الا يتردد رجال الشرطة وغيرهم مهن لا تدعو الحاجة الى وجودهم انتساء انعقاد الجلسة حتى نظل سرية طبتا لنص القانون .

أجراءات المحاكمة:

تتبع أمام محكمة الأحداث اجراءات خاصة تضمن النص عليها تانون الإجراءات الجنائية في الفصل الرابع عشر من الباب الثالث من السكتاب الأول . الإول .

١ _ بحث حالة الحدث :

ومن اهم الاجراءات التى تضمينها قانون الاجراءات ما تضى به من وجوب بحث حالة الحدث قبل المحاكمة (مادة ٣٤٧) ، وقد حدانا هذا الاعتبار الى الاهتبام بدراسة هذا الموضوع باستفاضة .

وقد لاحظنا في دراستنا الآتي :

(1) ذكر السادة تضاة الأحداث أن هذه التقارير تقدم بمعرفة الأحصائيين الاجتماعيين بالمؤسسات الاصلاحيـة التي يودع فيهـا الاحــداث « أيداعا احتياطيا » قبل تقديمهم للمحاكمة ، أما الاحــداث الذين

لا يودعون قبل المحاكمة في مؤسسات ؟ غلا تقدم عنهم غالبا تقسارير اجتماعية وذلك لانهم يجيئون مباشرة من « البيئة الاسرية » . والمغروض في هذه الحالات ــ على حد قول السادة القضاة ــ ان يأمر وكيل النيابة ببحث حالة الحدث قبل تقديم القضية للمحكمة .

(ب) باطلاعنا على التقارير الاجتباعية التي تقدم لحاكم الاحداث ، قين أن هناك نهاذج مطبوعة في كل مؤسسة للبيانات الاساسية التي يحصل عليها البلحث وبقراءة بعض هذه التقارير تبين أنها لا تحوى الا بيانات عامة وقليلة عن الحدث واسرته : مثل سنة ، اسم أبيه ، مهنته ، ويخله . وأثل ما يتأل عن هذه التقارير هو أنها لا تفي بالغرض الراد تحقيقه ، فهي لا تحوى بحثا عن حالة الحدث التي التي التي الدرائة .

وقد لاحظنا غملا في احدى الجلسات التي حضرناها ، أن القاضي طلب من احدى البلحثات الاجتماعيات الحاضرات في الجلسة اجراء بحث عن حالة احد الأحداث الذين لم يقتم عنهم تقرير ، ولم يستفرق استيفاء المللوب أكثر من عشر دقاق تدعت الباحثة بعدها التقرير المتافي ، وذلك لمصرد استيفاء الشكل طبقا نفس القانون ، ويسلم السادة القضاة بأن التقارير لا تفي بالفرض المطلوب ،

٢ ــ حضور المسبث :

تنص المادة ٣٤٩ على أن تتبع أمام محكمة الأحداث في جميع الأحوال الاجراءات المتررة في مواد الجنع ما لم يوجد نص يخالف ذلك .

وتد لاحظنا أنه في بعض التضايا _ وعلى وجه الخصوص في الخالفات _ كان الحدث يتفيب عن حضور المحاكمة ، ومن المسلم به أن جواز الحكم على الحدث غيابيا يكون مشروطا بنقديم تقرير للمحكمة عن حالته الاجتماعية وذلك طبقا لنص المادة ٣٤٧ أجراءات جنائية ،

أما في الحالات التي يحضر غيها الحدث المحاكمة نقد لاحظنا أن تدومه يكون أما من بيئته الطبيعية أو من المكان الذي أودع فيه أيداعا احتياطيا وذلك حسب التفصيل الآتي :

(1) في المسالات التي لا يكون فيها الحسد مودعا احتياطيسا في احسدي المؤسسات اي اذا كان مفرجا عنه ، لاحظنا أنه يحضر في كلسير من الأحيان مع احد والديه ، وقد ذكر لذا القضاة أنه رغم أن القسانون لا يتطلب حضور الوالدين أو ولى أمر الحدث أنناء نظر الدعوى ، الا لا المسلحة تقتضي النص على وجوب حضورهم حتى تتمكن المحكمة من مناقشتهم في أسباب انحراف الحدث والأسلوب الكتيل بمعالجته ، وقد لاحظنا أن احد الأحداث قدم لحكمة الأحداث بالقاهرة بتهسة السرقة ، وقد كان وأضحا من مظهر الحدث ذاته ومن مظهر والديه اللذين حضرا معه أن الأسرة موسرة ، وهو ما حدا بالحكمة الى اللذين حضرا معه أن الأسرة موسرة ، وهو ما حدا بالحكمة الى

آسؤال الوالدين من سبب انحراف الحدث ، وبعد مناتشتهم حكم التاضي بتسليم الحدث الى والديه وأشار عليها بعرض الحدث وكان يبلغ من العبر حوالي اربع عشرة سنة — على احد الإطباء النفسيين لمالجته .

(ب) وقد يكون الحدث قادما من مكان أودع عبه احتياطيا ، ويلاحظ أن الله ق ٣٤٥ من قانون الإجراءات لا تجيز حبس الصغير الذي تقلل سنه عن اثنتي عشرة سنة احتياطيا

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن لحافظة الاسكندرية تبربة والدة قد انشات دارا للبلاحظة بودع فيها الاحداث احتياطيا الى أن ينصل في الدعوى، وقد توفرت لهذه الدار الإمكنيات اللازمة لاقابة الاحداث بعبدا عن محيط الاحسالحيات التي يودع فيها الاحداث لمحكرم عليهم بالإيداع ، ومع نجاح هذا النظام الا أنه لم يعتد لكي يشمل الاناث ، كذلك لاحظنا أنه لا توجد المكانيات لنقل الاحداث من مكان الايداع الى مقر المحكمة » وقد ذكر لنا بعض القضاة أن الحداث الحداث بعبىء الى مقر المحكمة سسيا على الاقدام » وفي كثير من الاحيان تكون المسافة طويلة مما يترتب عليه حضور الحدث منهمكا الى مقر المحكمة .

ونحن نتساط : الا يمكن أن تخصص لكل مؤسسة ايداع سيارة لنتل هؤلاء الصفار ؟ وهل من المنطق أن توفر سيارات لنتل المجرمين البالفين ، تحقيقا لمواعى الأمن ، وفي الوقت ذاته لا توفر سسيارة واحدة انتل الأحداث الى متر المحكمة تحتيقا لأبسط دواعى الانسانية؟ وتنساط : هل من المتصور أن تبدأ معاملة المحدث بمثل هذه التسوة ويتوتع مع ذلك تجاوب الحدث في خطة الإصلاح التي ترسم له ؟

(ج) ويحق للحدث أن يستصحب معه محاميا لتولى الدفاع عنه . وتقفى
 المادة ٣٥٠ من تأتون الاجراءات بوجوب أن يكون للمتهم أمام محكمة
 الاحداث محام يدانع عنه أذا كان متهما في جناية .

وقد لاحظنا أنه في غير الجنايات ، لا يكثر حضور المحامين في تضايا الأحداث ، بل الخالب هو أن يصحب الحدث أحد والديه .

٣ - نظر الدعوى والفصل فيها:

اثناء زيارتنا لمجاكم الأحداث لاحظنا أن الإجراءات التي تتبع في نظر دعاوى الأحداث تشبه الى حد كبير الإجراءات التي تتبع أمام محكمة الجنح التي تنظر في تضايا البالغين .

ومع ذلك فهناك خلافطفيف في بعض ما يتبع ، ومرجعذلك اما الىنصوص خاصة واردة في قانون الاجراءات أو الى أسلوب القاضي في «ادارة الجلسة». ونرى أن نورد وصفا موجزا لما رأيناه من اجراءات : بعد أن يأمر القاضى ببدء الجلسة ، يطلب الحلجب من الجمهور الخروج من أعد الجلسة ، ولا يبقى سوى عدد وغير من الاخصائيات والاخصائيات الاجتماعيين ، ثم يبدأ الحاجب في « النداء » على القضايا حسب دورها في رول الجلسة ،

ويبدا القاشى في نظر الدعوى بالاطلاع على الحضر الذي حرر عن التهمة المي الحدث ثم يطلع على التقرير الاجتماعى ، ولا يستغرق ذلك مدة طويلة ، وبعد اطلاع القاضى على أوراق الدعوى يسال الحدث عما اذا كان تد ارتكب الفعل المنسوب اليه ، ثم تتوالى اسئلة القاضى ، وتشمل سؤال الحدث عن اسم والديه ، وعمل والده وعن الطروف التي الحاطت بارتكاب الجريمة والطروف الاسرية الحيطة بالحدث .

وقد استوضحنا السيد قاضى الاسكندرية رايه فيما اذا كان يرى الابقاء على النظام التقليدى في سؤال المتهم (اى س و ج) فرد سيادته بالايجاب قائل ان سرد أقوال الحدث في محضر يكتبه كانب الجلسة بدون تدخل القاضى لتوضيح أقوال الحدث ، قد يترقب عليه الاساءة اليه ، وذلك اذا حور كاتب الجلسة المنى الذي قصده الحدث ،

وقد لاحظنا أن الاخصائية الاجتباعية ، لا تعلى بأية معلومات أو بيسانات تمين القاضى في نظر الدعوى والفصل فيها ، وقد تبين أنها لا تعلم عن الحدث الا البيانات العلمة المتى أوردتها في تقريرها .

ولوحظ أن تاضى محكمة الاسكندرية كان يكثر من توجيه الاسئلة عن ظروف المحدث البيئية والاسرية وعما يؤديه من عمل ، . وقد أوضح لنا أن الحكم الذي يصدره بالنسليم أو بالإيداع يتوقف على ما يستظهره من ظروف الحدث وذلك من خلال محاكمته .

وبهذه المناسبة ذكر أن السبب الرئيسي في اتحراف الأحداث هو مساوىء البيئة الاسرية ، وأضاف أنه قد صادف حالات تبين منها أن الاسرة ترغب في المخلاص من ابنها بليداعه في احدى المؤسسات الاصلاحية ، ويرجع ذلك عالما الى كثرة عدد الاولاد وتصدع الاسرة ، وعلى عكس ذلك ، حكم السيد المتانى في دعوى اتهم غيها حدث بارتكاب جريمة ضرب أغضى الى المسوت بتسليم الحدث الى اسرته وذلك لائه تبين أن الاسرة صالحة وقادرة على تربية الحدث الحدث الى اسرته وذلك لائه تبين أن الاسرة صالحة وقادرة على تربية الحدث

وبعد أن يصدر القاضى حكيه أو قراره ، يصطحب الشرطى الحدث الى غرفة الحجز الجاورة لقاعة الجلسة ، وقد طلبنا معاينة حجرة الحجز في محكية الأحداث بالقاهرة فوجدنا أنها حجرة بتسعة لا يوجد بها أى أنك به لا أرائك ولا كراسى — وقد رأينا بعض الأحداث المتجزين يجلسون على الأرض انتظارا لما يتخذ قبلهم من أجراءات تألية لصدور الحكم ، ونرى أن هنك حاجة الى تفصيص مكان أكثر مسلامة لاحتجاز الصسفار مراعاة للاعتبارات الانسانية ،

وكما تبينا من خلال دراستنا المدانية أن هناك عددا ملحوظا من القضايا يقدم فيها الحدث الى محكمة الأحداث لارتكابه أنمالا تليلة الأهية مثل ركوب المواسلات بدون أجر وبسؤال السيد قاضى محكمة الاسكندرية عن السبب فى خالف ، ذكر أن المسؤلين فى محافظة الاسكندرية يشكون من كثرة ركوب الأحداث وسائل المواصلات بدون أجر ، وقال أن حكمه فى مثل هذه التضايا بكون أبا التسليم أذا كان الحدث لم يبلغ اثنتى عشرة سنة أو الحكم بالغرامة أذا كانت سنه تزيد عن ذلك .

كما لاحظنا تقديم كثير من الأطفال المحكمة لارتكابهم جرائم الضرب السيط ، وقد تساطنا عن مدى ملاعبة تقديم مثل هذه القضايا التي تتسم بقلة الأهمية ، ورد السيد قاضي محكمة الأحداث بالقاهرة أنه بمجرد تحرير محضر بشرطة الأحداث عن الواقعة يقدم الحدث للمحاكمة ، وقد تفيد المحاكمة — في راى المعيد القاضي — في ردع الحدث .

ونرى ضرورة اعادة النظر فى مدى ملاسة عرض مثل هذه الحالات على حكمة الاحداث . وقد تتفى مصلحة الحدث الا يعرض لمحاكمة بما يصاحب ذلك من انفعالات وآثار نفسية قد تكون ضارة فى بعض الحالات . وقد يكون من الأوفق فى مثل هذه الحالات ان تستدعى النيابة ولى أمر الحدث وتكلفه بالتمهد بمراقبة سلوكه .

إ اعادة النظر في المكم والإفراج عن المحكوم عليه :

تخول المادة ٣٦١ من تانون الإجراءات ، محكمة الأحداث سلطة اعادة النظر في الحكم الذي سبق لها اصداره وذلك بناء على طلب النائب العام أذا تبين أن المعقوبة المحكوم بها لا تلائم حالة المحكوم عليه ، ولا يجوز عند العادة النظر الحكم بغير العقوبات الخاصة بالاحداث ، ولم نصافف خلال دراستنا في محكمتي القاهرة والاسكندرية حالات تعرض على المحكمة لطلب اعادة النظر في الحكم الذي سبق أن أصدرته ، وذلك نبيا عدا الحالات المي تعرض على لبنة الافراج لكي تقرر ملاعبة الافراج عن الحدث المودع في مؤسسة اصلاحية تطبيتا لنص المادة . ٣٦٠ من قانون الإجراءات . ونري أن السبب هو أن نص المادة . ٣٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية غير مطبق أن السبب هو أن نص المادة . ٣٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية غير مطبق عملا . غلا « يراقب القضاة تنفيذ الاحكام الصادرة على الصفار » .

وتد لاحظنا أن حالات الامراج التى عرضت على اللجنة المشكلة لهذا الغرض كانت خاصة بأحداث يبلغون من العبر حوالى أربع عشرة سنة — وتزيد سنهم على وجه النقين على أثنتى عشرة سنة وذلك لان ممثل المؤسسة كان يبلغ اللجنة أن المؤسسة قد الحقت كل حدث بعمل يرتزق منه . وكانت اللجنة تسأل الحدث عن ظروفه الاسرية وعما اذا كان المبلغ الذى يتقاضاه عن عبله يكنيه لكى يعيش حياة كربية خارج أسوار المؤسسة . وفي ضوء الظروف التى كانت اللجنة تتبينها من بحث كل حالة كانت تفصل في مدى ملاصة أصدار قرار بالامراج عن الحدث .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن لأولياء أمور الأحداث الحق في التقدم للجنة الافراج بطلب للافراج عن الحدث وتسليمه لهم ،

ه ... تماون الأجهزة المنية بشئون الأهداث :

ومع عدم وجود تنظيم تاتونى يهدف الى التنسيق أو التعاون بين الأجهزة المنية بشئون الأحداث الا أتنا تبينا أن هناك جهودا مردية يتوم بهسا بعض الأمراد طواعية لإيمانهم ببعض التيم الانسانية ولشعورهم بمسئولية المبل الذي كلفوا بادأته .

غنى محافظة الاسكندرية رأينا تعاونا بين نيابة الاحداث وشرطة الاحداث . وتبينا أن السيد رئيس مكتب شرطة الاحداث يتصل في كثير من الأحيان بالسيد وكيل نيابة الاحداث للسماح لبعض التلابيذ بالنقدم ولي الامتحانات مع تأجيل تقديمهم الى نيابة الاحداث حتى يؤدوا امتحاناتهم . وأصاب السيد رئيس مكتب شرطة الاحداث بالاسكندرية أنه تد لاحظ الاسكندرية عن تشغيل صفار السن وذلك لانهم يضطرون الى دفع تأبينات الاسكندرية عن تشغيل صفار السن وذلك لانهم يضطرون الى دفع تأبينات اجتماعية عنهم مما حداهم الى تغضيل تشغيل المالفين ، وذكر السيد رئيس مكتب الشرطة أنه بعرض هذه الشكلة على المسئولين ، تم اتصال اعناء أرباب الاعمال من دفع تأبينات على من تقل سنه عن شهلي عشرة مع تبينات الاجتماعية وتقرر مع تبتع الصغير في الوتت ذاته بعرايا التأبينات الاجتماعية وتقرر مع تبتع الصغير في الوتت ذاته بعرايا التأبينات ، وقد لوحظ بعد ذلك متبع الصغير في الوتت ذاته بعزايا التأبينات ، وقد لوحظ بعد ذلك .

التوصيبيات :

فى ضوء دراستنا لمحاكم الأحداث ، وبالنظر الى ترب صدور تانون الاحداث ، نود أن نؤكد حقيقة هامة : أن الإصلاح فى مجال رعاية الاحداث ليس فى حاجة الى اصدار تانون جديد بقدر ما هو فى حاجة الى نظرة جادة الى الشكلات التى تواجه هذا المجال .

ان المناداة بتطوير النظم الحالية وباصدار قاتون يتضمن نظها جديدة ، هو تول ، في حد ذاته ، متبول ولا غبار عليه ، غير أن ذلك مشروط بأمرين :

أولا : أن نكون في حاجة غملية إلى مثل هذا التطوير ، وثانيا : أن يكون لدينا من الإمكانيات ما يسمح بتطبيق النظم المستحدثة ، تطبيقا سليما ، وبغير هذين المطلبين ، لن يعدو القانون المترح أن يكون مجموعة من النصوص البراتية التي لا تجد طريقها إلى مجال التطبيق .

أما عن تولنا بأن الإصلاح في مجال معاملة الأحداث في حلجة الى نظرة جادة ، غمرده الى أتنا لاحظنا من خلال دراستنا ، أن المسكلات التي تواجه مجال رعاية الأحداث ترجع أساسا الى سوء تطبيق بعض النظم الحالية .

اننا نؤمن بان الرغبة الجادة في تحقيق الاصلاح ، جديرة في حد ذاتها بتحقيق الكثير ، وأول الطريق الى الاصلاح يبدأ ... في رأينا ... بتحقيق الاسمى الهابة التالية : ١ - ان تعبد وزارة العدل النظر في النظم المتبعة حاليا في محاكم الاحداث وذلك لان النظم المطبقة لا تسميح بتفرغ قاضي الأحداث ، وقسد سبق ان اوضحنا أن عدم تفرغ قاضي الاحداث أدى الى تعطيل تطبيق النصوص المتي تفرض عليه وأجب متابعة الاحكام التي يضدرها ، وأعادة النظسر فيها قضي به من تدابير وذلك حسب تطور حالة الحدث .

٢ - أن تضع وزارة الشئون نظها تكفل تطبيق نص المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات تطبيقا يسم بالجدية والفاعلية ، وذلك حتى تقدم لقاضى محكمة الأحداث تقارير اجتماعية تفي بالمغرض الذي ابتفاه القانون من تطلبها . كما نرى ضرورة التشديد في متابعة ومراقبة أعمال الباحثين .

٣ ــ يتمين ايجاد اسلوب عمال للتماون بين جميع الاجهزة المعنية بشئون الاحداث ــ وعلى وجه الخصوص بين المحكمة والنيابة والشرطة والمؤسسات الاصلاحية . وبذلك لا يتوقف النماون والتسعق بين انتساطة هذه الاجهزة على مجرد جهود فرية تبذل بمحض الصدفة التي تجمع بين أماد يؤمنون بأن مسئولياتهم لا تقتصر على مجرد اداء مهام مناصسبهم بل تتعدل على مجرد اداء مهام مناصسبهم بل تتعدل المغينة المنتبة على عدم كمالة النما المالية التنسيق وتضافر الجهود بين الاجهزة المعنية بشئون الاحداث.

وبتحتيق الاسس الثلاثة التى اشرنا اليها لا تكتبل الرعاية والحياية للأحداث ، بل تعتبر مجرد بداية تقوم على اسس سليمة ، ويجب ان تعقبها جهود خالصة ورقابة نعالة لاصلاح مؤسسات أيداع الاحداث ، ولتسوغير الرعاية الاجتماعية للاحداث بمد الانراج عنهم . وبعد وضع اساس سليم الاصلاح يجوز القول بتعديل القوانين المتعلق بشئون الاحداث ، على ان يجرى التعديل في ضود الاحتيابات العملية .

وبعد ٠٠ ماننا نؤمن بأن تحتيق الإصلاح في أي مجال ليس من الأمور المسيرة ، وكل ما يتطلبه هو الإمان بتحتيق الهدف المنشود ، ثم باعتناق نظم تتعدى مرحلة الاهتمام بالشكل ، وتسعى الى البحث عن حلول عملية لمجوهر المشكلات المعروضة . tion of efforts between the juvenile police unit and the district attorney in Alexandria.

Recommendations:

Radical change in the field of child care and protection is not in need of a new legislation as much as it is in need of a new and serious outlook to the problems which face these services.

Moreover, Amelioration of the present services can only be effected if the following principles are taken into consideration.

- 1— The juvenile court judge must be specialized in the field of juvenile care and protection. He must also be able to give all his time to the adjudication of juvenile cases, and to follow-up the treatment he proposes for each juvenile.
- 2—Appropriate case studies must be presented to the court, and this can only be achieved by adopting an efficient and practical system for the administration of this service, and for the supervision and control over the services rendered by social workers.
- 3 Full and efficient coordination must be achieved between the services rendered by the different institutions responsible for child care and protection.

This mere beginning must be followed by serious and responsible efforts for the administration of the services, the control and follow-up of the services, and the amelioration of the institutions responsible for juvenile care and protection.

method of questioning; he said he did, and explained his view by saying that this system assures accuracy in recording the questions and answers.

In addition, Article 353 C.P. empowers the judge to avoid confronting the juvenile with the witnesses.

The juvenile court judge in Alexandria expressed his belief that the major cause of delinquency in Egypt is related to unfortunate family conditions. He added that in some cases, due to excessive poverty the family seeks to place the juvenile in an institution.

We also observed certain negative elements related to the juvenile court system as it is applied in Egypt.

Juveniles are sometimes brought before the court for committing trivial acts such as travelling without a ticket.

We also noticed that in many cases, juveniles are accused of participating in fights. We question the necessity and the propriety of a trial in these cases.

Reconsideration of the Case and the Release :

Article 361 c.p. empowers the juvenile court judge to reconsider the sentences he has passed against juveniles. However we did not encounter, during our study, any cases brought before the court for reconsideration, except the cases that were presented for court consideration of the propriety of release (Art. 360 c.p.).

We believe that the main reason for the inapplicability of article 361 c.p. (before mentioned) is the lack of judicial supervision and follow-up of the sentences passed by the juvenile court.

Coordination of efforts for juvenile protection :

During our study we found out that there are individual efforts that seek achieving a certain degree of coordination between the services rendered in the field of juvenile care and protection. For example, we found that there is full coordina-

Procedures of the Juvenile Court :

The criminal procedure act in Egypt includes several articles that state clearly the procedures applicable during the trial of juvenile offenders. We believe that the procedures stipulated by the law are suitable to meet the needs of children - the problem is to ascertain that they are applied with efficiency.

1 — Case Study:

The law states that the court may seek the assistance of social workers working in the ministry of social affairs, doctors and any other experts.

However, the judges we interviewed said that social reports are actually submitted to the court if the juvenile is placed in an institution pending trial. On the other hand if the juvenile is free, no report is submitted. The judges complain that the reports are usually not prepared with efficiency.

We noticed that the reports do not offer more than general information about the juvenile, and no serious case work is presented.

2 — Detention Pending Trial:

In Alexandria, the governorate established a special center for the detention of juveniles pending trial. Nevertheless, no accommodations were established for the detention of females.

In addition, we noticed that there were no available accommodation for the transport of juveniles from the detention center to the juvenile court, and vice versa.

The Trial :

The trial procedures in the juvenile court do not differ much from those which are applied in adult-trials. Nevertheless the juvenile-trials are less formal and lack the appearance of harshness and awe.

We noticed that whenever a question was put to the juvenile, the judge dictated the question and its answer to the clerk. We asked the Alexandria court judge if he approved of this Alexandria and Giza. However our case study has revealed that the above mentioned courts cannot be considered from the technical point of view - to be specialised juvenile courts. As a matter of fact, the judges in these courts are not specialized in juvenile cases. Each judge presides over two or there sessions per week only one presides over the juvenile court.

In addition, each session of the juvenile court is packed with cases: for example in one session the judge of the juvenile court in Alexandria reviewed eighty cases of juvenile offenders. There was general agreement among the judges we interviewed, that the number of cases brought before them in each session is unsuitable, and they expressed their belief that the appropriate number ranges between twenty to thirty cases per session.

In view of these facts, we believe that a radical change should be introduced in the juvenile court system in Egypt.

The Organization of Juvenile Court:

A single judge presides over the juvenile court; his competence includes crimes, misdemeanours, contraventions and vagrancy. The attendance of the district attorney during the sessions is not obligatory.

On the other hand, we have noticed the presence of a female "clerk". The judges expressed their consent to this procedure, stating that the presence of a woman during the court's sessions helps in avoiding the harsh appearance of the court's procedures.

The judges unanimously agreed that a consultative committee of experts would be desirable and would aid the court in performing its duties.

Jurisdiction of the Juvenile Court in View of Age Limits:

In Egypt, the juvenile court's jurisdiction includes two categories of juveniles :

- 1—Juvenile offenders who do not exceed fifteen years of age.
- 2 Juvenile vagrants who do not exceed eighteen years of age.

The difference between the two age limits has no plausible reason.

THE JUVENILE COURT

A CASE STUDY

Dr. ADVL AZER

Expert at the National Center for Social and Criminological Research

no.

SALWA BARDE

Researcher at the National Center for Social and Criminological Research

It is our belief that the adequacy of any legal system cannot be delineated by a mere review of the laws and regulations. The propriety of a system can only be measured through a study of facual data concerning the ways, the means, and the requirements which are available and appropriate for an efficient apilication of these laws. With this purpose in view, we have carried out a case study of the juvenile court, and tried to measure the efficiency of the services rendered by the court to children who lack sufficient protection and care.

Our methodology can be best described as being sociolegal. Two methods have been used :

- Participant observation of juvenile courts located in Cairo and Alexandria.
- 2 Juvenile court judges have ben interviewed by members of the legal committee.

The Specialization of the Juvenile Court Judge:

Article 343 of the law of criminal procedure (C.P.) states that a judge is to be chosen in every district court, for the purpose of acting as juvenile judge. The same article stipulates that a specialized juvenile court is to be established in every governorate.

It is generally known that three specialized juvenile courts have been established in the following governorates Cairo,

صدر الميرا العدد الثاني من المجلد التاسع من :

الحلة الاجساعية القومية

متضمنا المواد التالية:

سيكولوجية العامل المشكل في الصناعة •

الدكتور غرج عبد القادر طه ،

ـــ سسيولوجية الجماعات الصغيرة •

على عبد الرازق •

 القيم والتنبية الاجتماعية « دراسة انثروبولوجية للجنسع النوبي والواهات الفارجة .

الدكتور السيد أحمد هامد والدكتورة علية هسين ،

باللغسات الاجنبية

- ـــ الصوفية : تضير تحليلى نضى •
- الدكتور مصطفى زيور •
- البناء الاجتماعي : دراسة تحليلية ·
- الدكتور عبد الهادى الجوهرى .
 - القيمة وتوجيه القيمة •
 - النكتور منحت صبرى ٠
 - وغيرها من الدراسات والمقالات .

حجية البصمات في الاثبات الجناثي

الدكتور عادل غاتم

مقـــدمة ـــ

البصمة عبارة عن تلك الخطوط البارزة ridges التي تحانيها خطوط منخفضة Furraws ، والتي تتخذ اشكالا مختلفة على بشرة أصابع البدين والكمين من الداخل وعلى أصابع وباطن القدمين ، وتسمى هذه الخطوط بالخطوط الحلية Papillarin ، ونظرا لأن هذه الخطوط توجد في حالة رطبة دائما لأمرازات العرق التي تنتشر بسطحها نهى تترك طابعها على كل جسم تلامسه ، وهذه الأمرازات تزيد كبيتها اثناء الانتمالات النسسية ، ولا شك أن وقت ارتكاب الجريهة هو أكثر الاوتات انقمالا بالنسبة لرنكبي الجرائم .

ويرجع استخدام البصمات كدليل على له حجيته التاطعة في البسات الشخصية الى أوائل الترن التاسع عشر ، وان كانت الأبحاث التي تامت بشأنها ترجع الى ما قبل ذلك بكثير (١) .

وسنتناول بالدراسة في هذا المثال ، الأساس العلمي لنظرية البصمات ، ثم نتكلم عن البصمات كوسيلة لاثبات الالتزامات ، ثم ننتهي بدراسة شية الدليل المستعد من البصمات .

أولا: الأساس الملبي لتظرية البصبات:

يمكن من واقع الدراسات والبحوث المختلفة تلخيص الاساس الملمى لنظرية البصمات .

١ - ثبات البصمة وعدم قابليتها للتغيير:

تبدأ البصمات في التكوين منذ الشمهر الرابع للجنين أي تبل أن يولد

⁽¹⁾ يجمع الغضل في الدراسات العلبية التي أجريت في العصر الحديث لعديد من اسافذة التشريح وعلى راسمه مارسيل مالبين بايطانيا سنة ١٩٨٦ > جون بركان بالمائيا سنة ١٩٨٦ > التشريح وعلى راسمه مارسيل مالبين بايطانيا سنة ١٩٨٦ > وكون أول من استفل البصمات عبليسا أن تحتيين شخصية المسجونين وليام حرصل الانجليزي سنة ١٨٨٨ الجفد > وتوالت بعد ذلك الدراسات العلبية والعبلية حتى تمكن العالم البويطاني فرانسيس جالتون سنة ١٨٨١ > وقد منزي سنة ١٨٨٠ ، والمرازي منزي المنافي عالى المنافي عالى وقد منزي سنة ١٨٨٠ ، والمنزي المنزي عالى المنزي عالى المنزي المنزي المنزي المنزي منزي المنزي عالى المنزي عالى المنزي عالى المنزي المنز

الشخص ثم تستمر مدى الحياة الى ما بعد الوفاة الفترة غير تصبيرة ، اذ أنها آخر ما يدركه التحلل (1) .

ولقد اثبتت الدراسات العلية أن البصمات تنهيز بعدم القابلية للتغيير غتبتى ثابتة لا تتغير من المهد الى اللحد ، فقد يتغير حجمها أو مساحتها ولكن شكل خطوطها واعدادها ومهيزاتها تبقى ثابتة كما هي لا تتغير .

وقد يتعرض الشخص لاصابات عارضة أو تشويه عبدى الا أن البصمات تعود الى أشكالها الأولى دون تغيير بعد زوال العارض الذى الم به ، فاذا وصل التشويه العبدى إلى الطبقة الداخلية للجلد ، فانه يترك أثرا مستديا بشرة الاصابع فتكون بذلك علامة مهيزة تدل على صاحبها ، ولا يمنع ذلك بضا من تحقيق شخصية الفرد بواسطة البصمات الاخرى التي لم يتناولها التشويه .

٢ ــ عدم انطباق بصبتين اشخصين او في أصبعين اشخص واحد :

اكنت الدراسات والبحوث والتجارب والاحصاءات العلبية آنه لا يمكن ان تنطبق ان تنطبق بصبتان في العالم الشخصين مختلفين كبا آنه لا يمكن ان تنطبق بصبة اصبعين الشخص واحد ، كبا لا تتاثر البسبات بموابل الوراثة ولا تتطبق بصبات الآباء مع الابناء أو الاشقاء ولو كاتوا توائم ، بل ثبت تنوع البسبات بالنسبة لكل شخص تنوعا لا حد له بحيث تتبيز بصبات كل شخص تنوعا لا حد له بحيث تتبيز بصبات كل شخص بمنيات خاصة ينفرد بها دون اى شخص آخر في العالم أجبع .

هذه الحتيتة هي التي تضفى على البصبات أهبيتها وتكسبها تيبتها باعتبارها دليلا قاطعا في تحقيق الشخصية لا يرقى اليها الشك

ويمكن تأسيس ذلك على ما يأتى :

(۱) اساس حساس :

اكد جالتون فى نظريته أنه بلجراء عملية حسابية ثبت له أنه لا يمكن أن تتفق بصمتان تمام الانطباق الا بين ١٤ ألف مليون شخص ولما كان تعداد المالم كان قد بلغ ١٦٠٠ مليون شخص لذلك ماته لا يمكن أن نتطبق بصمتان الا بعد مضى اربعة ملايين قرن من الزمان (٢) .

(ب) اساس عملی :

ويدعم هذه الحتيقة الملية أنه منذ أن طبقت نظرية البصمات لم يكتشف ضمن ملايين البصمات المأخوذة بادارات تحقيق الشخصية في جميع اتحاء

Brown, London, 1953; P. 25.

⁽۱) بل لقد هنث أن أمكن تحقيق شخصية اشالاء جنة بض عليها سبع سنوات من طريق بصبات أصابعها (أنظر مجلة الهيئة الدولية للقرطة الجنائية عدد ٢٦ ص ١٣٥) . Fingerprints fifty years of scientific crime, detection by Douglas (٢)

العالم وبسجلات الهيئة الدولية للشرطة الجنائية بصمتان منطبقتان سواء الشخصين مختلفين أو الشخص واحد ، بل ثبت تنوع البصمات لكل شخص تنوعا لا حد له ، بحيث تتميز بصمات كل فرد بميزات خاصة تنفرد بها .

(ج) اساس طبيعي :

لقد ثبت أن الطبيعة لا تسكرر نفسها متطابقة ، بمعنى أنه لا يوجد شخصان متشابهان في الأوصاف تهام التشابه بل يختلفان دائها في الدقائق التفصيلية بأوصافها ويمكن تأسيس نظرية البصهات على هذا الأسساس الطبيعي(١) فقد تتشابه البصمتان وأنها لا تنطبقان .

٣ ... عدد العلامات الميزة لتطابق البصمة :

لعل من اهم الدراسات فائدة فى علم البصمات هى التى أجريت حول عدد النقط الميزة الواجب توافرها دوليا لاثبات تطابق البصميين ، فالخبير يستند عند مضاهاته بين بصمين الى عدد من العلامات الميزة (Characteristic Point) يجب أن تتوافر فى كل منها قبل أن يقطم بتطابقها

ولما تبين أن دول المالم تختلف في عدد هذه الملامات ، ونظرا لما قد يترب على هذا الاختلاف من نتائج خطيرة في مكافحة الاجرام الدولى بالنسبة للمجرمين الدوليين أو الجرائم التي ترتكب في أكثر من دولة ويسهم في ارتكابها مجرمون من دول متمددة ، متى كانت المسمات هي الدليل الوحيد للادانة ، غد حكم بادانة متهم في دولة ما ، ويبرا هو أو شريكه في دولة أخرى بسبب اختلاف عدد العلامات الميزة التي تعتبرها كل دولة كأساس في تطابق المسسمات ،

فلقد استقر الرأى عالمياً(٢) على أنه يجب أن يتوافر عدد التى عشر علامة مميزة(٢) في بصمتين للتول بتطابقها بشرط أن تكون هذه العلامات واضحة تهاما والا يدخل في هذه العلامات فتحات المسام وأشكالها وعددها أو عرض الخطوط الحلمية وعمتها والا توجد في البصمتين نقطة اختلاف واحدة لايمكن تفسير سببها .

٤ ــ تصنيف البصمات وتسجيلها على اسس غنية محددة :

لمل من أهم أسباب نجاح هذه النظرية أنه أمكن التعرف على مختلف أشكال البصمات وخطوطها وتصنيفها وتسجيلها في مجموعات رئيسية وفرعية وقتا

⁽۱) Crime Investigation by Paul Kish, New York 2nd print 1961, p. 3. (۱) انظر توصیلت خلقة الدراسات الدولیة اشتكات البصيات المنطقة في باريس ، ينساير (۱) النواء / يوصف بهادر رئيس وقد جمهورية مصر العربية في الحلقة - مجلة الابن العام

⁽٣) اشتراط الذي عشر نقطة بهيزة برجع الى اهتبال نطابق بمستين في نقطة بهيزة واهدة يبلغ من ١ : ١ طبعا لاخر البحوث الذي أجريت في هذا الدائن ١ وهلى ذلك يكون احتبال عشفق بمسيين في ١٢ نقطة بهيزة هو (١٧) ما بلين تشخص ١ ولما كان تعداد العالم حسب آخر احصاء أجرته هيئة الاهم التحدة هو ١٩٧٦ طيون قسفس ٠ علن احتبال تطابق بمستين في ١٢ نقطة بهيزة يسطي تضاطف سكان العالم ١٧٤ مرة ٠

لاتواع هذه الاشكال وعدد الخطوط وطبقا لقواعد وأسمس محددة تحديدا دقيقا يهنع أي لبس أو أدنى خطأ ويسمل عمل خبير البعممات عند القيام بعملية المساهاة م

ومع تطور أبحاث البصمات لم يعد يقتصر الأمر على تسجيل بصمات الأصابع العشرة مجتمعة للرجوع اليها في عملية المضاعاة والتي كان نجاحها يتوقف على ضبط الفاعل أو المُستبه فيه بل وضع نظام لتسجيل البصمات النبرية لمتادى الإجراء والخطرين والمُستبه فيهم لاجراء مملية المضاعات(١) بحيث يكلى المتور على بصبة واحدة أو جزء منها بعسرح الجريمة لابكان تحتيق شخصية صاحبها(١) من واقع هذا النظام .

هذا ويلاحظ أن آثار راحة الايدى وباطن القدم يأخذ حكم بصمات الأصابع في تحديد الشخصية ، أذا ما توافرت بها عدد معين من الخطوط الحلمية الميزة لها أو الآثار الخلقية الفريدة بها(؟) .

ونضلا من نائدة نظرية البصمات في اسناد بعسمة معينة الى شخص مهين على صبيل التطع فاته يكن عن طريق البصمات اتعرف على عمسر الشخص وحرفته وطوله وحالته المحبة وبعض الأمراض ، بل التمييز بين بصمة الذكر والاتثى ، وهو ما يغيد المحقق في تضييق دائرة البحث وتوجيهه على اساس علمي صليم .

ثانيا : البصمات كوسيلة لإثبات الإلتزامات :

لما بدىء في استمبال الكتابة كوسيلة للاتبات كان الملبون بها تليلون نجرى العرف على الاستعاضة عن الابضاء ببصبة الختم ، ومن ثم اعتبر المشرع المدنى التوقيع بالختم كالتوقيع بالابضاء في مجال الاتبات المدنى ، ولكن بنا التوقيع ببصبة الاسبع فلم يكن بنص عليه التقنين المدنى الملفى ، ولكن فهر في المبا أنه اكثر ضمنا من التوقيع ببصبة الختم حيث اثبت العلم ان بصبات الاصابع لا تشابه ، لذلك جرت المحاكم على التمويل على بصبة الاسبع في توقيع المحررات(ع) .

وقد أقر المشرع فى القانون المدنى الحالى رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فى الباب السادس الخاص بائبات الالتزام التوقيع بيصمة الاصابع حيث نص فى المادة ٣٩٤ منه على أن « تعتبر الورقة العرفية صادرة مهن وقعها مالم

Battley. H. Single Finger Prints London 1939 p. 21.

⁽۲) انظر الكتاب الدورى رقم ۲۷ اسنة ۱۹۲۸ تعتيق الشخصية بشأن تسجيل البسات الدينة الدينية الذى أرجب على ادارات البحث البائل البائل البائل المنافقة الدينة الدينة المنافقة المنافقة المنافقة الدينية لكل من يعرج منه من السبون والنيابات من يكون قد حكم عليه ولو لمرة واحدة أو من اشتهر عنه لاسباب بقبولة أعياده ارتكاب جربية من البرائم المسوس عليها بالمادة الخابسة من الرسوم بقانون رقم ۱۸ السنة ۱۹۲۵

 ⁽٦) التعرف على آثار الاتدام للسيد سيارام جوتا بجلة الشرطة الجنائية الدولية عدد يناير
 اسم ١٩٦٧ ٠

⁽٤) تنظر التكور / سليمان مرتص الاملة الخطية واجراءاتها سنة ١٩٧ ص ١٦١ ، ونعن نرى أن البصمة أتوى هجة في الإثبات من الدوتيع بالكتابة ، المتد أثبت العلم أنها دليل قاطع في تحديد شخصية الإنسان ، أياالخط فلم يصل أثن هذه المرقبة .

ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصسمة » (انظر المادة رقم ، ٣٩ نقرة ثانية والمادة ٣٩٥ نقرة أولى د مدنى) وكذلك الحال في قانون الالبات الصالر بهتنفي اللاتون رقم ٢٥ لسانية ١٩٦ في الباب الرابع الخاص باثبات صحة المحررات مواد ٢٦ و ٣٠ و ٣٠ و ٣٠ و ٢٥ و ٢٥ و ٢٥ و ٢٥ و ٢٥ و ٢٥ و كون التشريع المدنى قد اعترف ببصمات الاصابع كوسيلة من وسائل أنبات الالترامات .

كما تضبت محكمة النقض المنية بأن التوقيع بالإمضاء مثله مثل التوقيع ببصمة الأحتم هو المصدر القانوني الوحيد الذي يضمفي مسفة الحجية على الأوراق العرفية وفقا لما تقضي به المادة ٣٩٠ منني(١) كما تضبت في حكم آخر بأن للبصمة قوة الإمضاء في نظر الشارع المري(١) ويجوز اثبات واقعة التوقيع بالختم أو بصمة الاصبع على الورقة بكافة الطرق بما فيها البنية والقرائن(١) .

أما المشرع في تانون المتوبات متد جمل للبصبة حكم الامضاء في تطبيق أحكام التزوير المنصوص علياء في الباب السائس عشر منه ، اذ تنص المده ٢٢٥ منه على أنه « تمتبر البصمة المزورة مثل الامضاء المزور من طرق المتزوير المادي المنصوص عليها في المادة ٢١١ ع(٥) » .

ولقد أضيفت المادة ٢٢٥ ع الأول مرة سنة ١٩٣٧ ، وكان سبب ذلك شيوع هذا النوع من التزوير الذي كثيرا ما يرتكب بأن يبصم المزور بأصبعه أو امسبع غيره على ورقة وينسب الورقة لشخص آخر ، واختلفت المحاكم في اعتبار هذا الفمل تزويرا) غذهبت محكية النقض الى نفى المساواة بين الابضاء والبصبة على اعتبار أن المتاتون تصر طرق التزوير المادى على الإمضاءات والأختام دون البصمات وجاء بهذا الحكم (١) ه أبا البصمة التي يضمها شخص ما ياصبعة فيستديل عقلا أن تكون مزورة لا في ذاتها التي نسبتها لفير باصمها لا بالم ولا في نسبتها لفير باصمها لا بالم واعتبر الفعال الماداة بينها واعتبر الفعال تزويرا بالتحال شخصية الفير اذ قضت في حكم لها (١) « للبصمة حسرمة تزويرا بالتحال شخصية الفير اذ قضت في حكم لها (١) « للبصمة حسرمة

⁽⁾ هذه المواد حلت حجل المواد ٢٦١ و ٣٦١ و ٢٥ و ٧٧ و ٧٧ و ٧٠ من فلتون المراسمات المنتبر والتجارية الصادر بالمقانون رم ٧٧ الصنة ١٩٤٧ ، كما حلت المادة ١٠ من فالون الاتبات الجاتمي حجل المعند ٣٠ من المفاتون المنتبي المحالي ،

⁽۱) نتض مدنى ٣ مايو سنة ١٩٥٦ مجوعة أحكام النتف ٧ - ١٧٥ - ٨٧٠

 ⁽۲) نقض مدنی ۲۱ اکتوبر سنة ۱۹۱۳ مجبوعة أحکام النقض ۱۲ – ۷۰ – ۱۰ .
 (۱) نقض مدنی ۱۶ ینایر سنة ۱۹۳۰ مجبوعة أحکام النقض ۱۱ ا – ۷۰ – ۱۰ .

 ⁽ه) هذا ولقد حرص المُصرع في المُصروع قانون المعتوبات اسعة ١٩٣٧ على بيان طرق التزوير
 على وجه دقيق معالجة لاصطرابات النصوص المعلية ، نفس ص احة في المادة ٣٠٥ بن المُصروع على وصيح استياد المتحديث أذا اساء استعباها أو المحسول بطريق المؤتمة أو النصر المنافعة المستعبدة أذا اساء استعباها أو المحسول بطريق المؤتمة أو النقش فيها بن طرق التزوير المادى المعاشب طيه »

 ⁽١) أنظر نقش ١ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة القواعد القاتونية هـ ١ رقم ٢٤١ ص ٢٥٦ وكذلك نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ هـ ٢ رقم ٥١ ص ٥٨٠٠

 ⁽٧) أنظر تعنى ٣٥ مارس سنة ١٩٣٤ ، مجموعة القواعد العاتونية هـ ٣ وقم ١٩٤٨ ص ١٤٩ وكالك تعنى ١٤٤ ابريل سنة ١٩٤٤ هـ ٢٧٨ ص ١٣٤٥ .

والمحرر المذيل بها حجية نبها سطر من أجله والعبث بها عبث بالمنفعة العامة التى وضعت فيه تستوجب العقاب ، غالحرر الذي يسند فيه للغير اي تمهد الي واسترام بينسب كذبا لهذا الغير يكتسب في الظاهر شسكا الورقة المصحيحة المبتبة لذلك التمهد أو الالتزام ويمكن أنه يضدع من يتعامل به كما تخدع المبتبة لذلك التمهد أو الالتزام ويمكن أنه يضدع من يتعامل بها ذلك لأن البصمات تتشابه وهي لا نقرا الا بعد تحتيق فني فيمكن للمزور أن يقدم ذلك الحرر للقضاء ويحصل منه على ما يحصل عليه ولو قدم له أن يقدم في المسلمة ختم أو أمضاء مزور فهو أنن محرر يصلح مبتثيا أن يكون أساسا للمطالبة بحق ويمكن أن ينشأ عنه غير للغير . ومن يصم باصبعه أو أصبح غيره على مجرر ويسمب كنبا تلك البصبة الشخص آخر أنها ينتحل أصبح غيره على مجرر ويسمب كنبا تلك البصبة الشخص آخر أنها ينتحل شخصية ذلك الغير ، والانتحال طريقة مستقلة من طرق التزوير المادي التي نست عليها المادة 197 ع . هذا فضلا عن أن من ينشيء محررا منتنا التي نست عليها المادة 197 ع . هذا فضلا عن أن من ينشيء محررا منتنا لمتمهد أو المتزام وينسبه الى غيره بأن يبصم عليه ببصمة ينسبها كذبا ألى هذا الغير يصح من جهة أخرى أن يعد مزور بطريق الاصطناع وهو من طرق التزوير المحورة المنونا .

هذا ولقد وضع نص المادة ٢٢٥ ع نحسم هذا الخلاف ، فالبصبة بديل الابضاء يستعملها الشخص الذي لا يستطيع التوقيع بعد أن عرفت دلالتها في تحقيق شخصية صاحبها (١) ،

ثالثا: قيمة الدليل المستمد من البصمات:

من المعروف أن أدلة الدعوى الجنائية اقناعية تخضع في جميع الاحوال لتعدير القاضى ، فتنص المادة ٣٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « يحكم القاضى في الدعوى حسب المقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته » وعلى هذا استقرت احكام محكمة النقض ، فلبحكمة الموضوع أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المبكنات المقلية ما دام ذلك سليما متقتا مع حكم العتل والمنطق ، ولا يسمح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل معين بل أن المبرة باقتناعه بناء على الادلة المطروحة (٣) .

وتبثل شهادة الشهود واعترافات المتهين مكان الصدارة بين الادلة الجنائية ، بل ان الادلة المستبدة منها كانت ولا زالت اهم الطرق التي رسمتها التوانين في معظم أتحاء المالم للاثبات الجنائي ، كما أنها تشسفل الحيز الكبر من مناتشات الفقه الجنائي .

ولمل النجارب القضائية قد اثبتت أن مثل هذه الادلة التولية لم تعد الادلة التولية لم تعد الادلة التواية شخص الادلة التي يمكن أن يطبئن اليها القاشي دائها في تكوين اقتناعه بادائة شخص أو ابراء ساحته ، مالشاهد عرضة للخطأ بسبب ما للقدرة البشرية من حدود

⁽۱) انظر الدكور حصود محطفي - قانون العقوبات القسم الخاص سنة ۱۹۲۶ عنوة ۱۹ حم ۱۳۲۱ ، والدكور محبود نجيب هسشى ، الجرائم المرة بالمسلمة العلمة ۱۹۲۷ من۳۰۷ (۲) (۲) تقض ه يونيو سنة ۱۹۲۷ مجبوعة الغواهد من ۱۷۸ رقم ۱۹۵ من ۷۷۱ ،

سواء من ناحية حدة الابصار ودقته أو قوة الذاكرة ومداها ، بل تد يكون شاهد زور تد ختبت تلبه الاحتاد أو استهدف مآرب مادية ، كما تد يكون الاعتراف مرجعه أكراه أو تعذيب أو أسباب أخرى ، ليس من بينها الحق والعسدالة ،

واذا اسننا اذلك ، أنه مع تطور المدينة وتطور العلوم والفنون وانتشار الثقافة وازدياد مشاكل الحياة واعتباد الناس في معاملاتهم وتصرفاتهم على العما والتكنولوجيا ، أصبح القاضى أو المحتق يواجه عتبات جبة بشأن الثبات كثير من المسائل التي يتطلب الإثبات نيها معرفة خاصة — لذلك كان لابد لإجهزة المدالة أن تلجأ الى وسائل أخرى أتوى أثرا واكثرا نقة في الإمناع — وأصبح الاعتباد على النظريات والتواعد والاكتشافات العلمية المحديثة في اثبات وقوع الجريمة واسنادها الى مرتئبها المحتيقى ، أسرا ضروبا خصوصا بعد أن عرف المجرم كيف يطوع العلم في استنباط اساليب حديثة في ارتكاب جريمته (۱) ،

واتجه رجال التحقيق الجنائي الى الاستفادة من الاثار المادية التي نترك بمسرح الجريمة ومعالجتها بالاساليب العلمية لاستخلاص الدليل المادي القائم على اساس علمي مستقر ، ولا شك أن الادلة المادية أتوى اثرا ومفعولا في الاتناع من الادلة القولية ، وهي أدلة محايدة لا تنفير ولا نتأثر مع مر الزمان .

ولعل من أهم الاثار المادية التي يتركها الجساني بمسرح الجريمة هي بصهات أصابعه وراحة يده وقدميه ، فهي دليل علمي قاطع لا يحتمل منازعة في تحقيق الشخصية ، كما سبق أن أوضحنا ،

واذا كانت أدلة الدعوى الجنائية اقناعية تخضع في جبيع الأحوال لتتدير القاضي كما سبق أن تلنا ألا أنه لما كانت بعض المسائل الفنية يحتاج الأمر في تعديرها إلى معرفة فنية أو دراية عليية خاصة قد لا تتوافر لدى القاضي الذلك فلقد أجازت التشريمات للقاضي الاستمانة بالخبير لاستشارته في هذه المسئل الفنية ، ويخضع تقرير الخبير إيضا لتعدير القاضي (٢) ، الآله أذا كانت المسألة المعروضة على المحكة من المسئل الفنية البحتة التي لا تستطيع أن تشقى طريقها لإنداء الرأي فيها ، فالمحكمة ملزمة بندب خبير (٢) ، بل أنها محردة النتائج التي توصل اللها ، كما هو الحال في الدليل المستبد من البسمات (٤) فلا يصبح الطمن في الأساس العلمي لنظرية البصمات ، وإذا المجرد المحكمة شك فيها يقرره الخبير يتعين عليها أن تستجلى الأمر بالاستعانة منطور المحكمة شك فيها يقرره الخبير يتعين عليها أن تستجلى الأمر بالاستعانة فنعيه من أهل الخبرة أكونه من المسئل الفنية البحتة التي لا يصح للمحكمة أن تحل ففسها محل الخبير فيها (٥) ،

⁽١) أنظر « كشف الجريمة بالوسائل الطبية المدينة » بحث لنا ، مجلة المركز القومى للبحرث الجائبة والاجتباعية ، عدد خاص ١٩٧١ ، عن الاعلق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية. (٣) نقض ٣١ ببراير سنة ١٩٦٣ طعن رقم ٧٦٤ ججوعة القواعد ص ٥٤٠ .

 ⁽٣) نقض ١٢ مأيو سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام رقم ١٠٧ طعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ ق ص ٢٧٧

^(\$) الدكتورة آبال عنبان الفيرة في المسائل البنقية ١٩٦٤ ص ٣١٧ -(ه) نتشي ٣٦ يونيو سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ ص ١١٠ -

هذا ولقد أبدت محكينا المليا هذا الاتجاه نقضت بأن الدليل المستبد من تطابق البصهات دليل له قيبته وقوته الاستدلالية على أساس علمي دقيق لا يوهن منها ما يستنبطه الطاعن في طعنه من احتمال وجود تماثل غير تام بين بصهات شخص وآخر (۱) .

كما قضت في حكم آخر (٣) بأنه متى كان كتاب مدير عام مصلحة تحقيق الشخصية قد أفصح عن أن بصمات راحة أليد ذات حجبة مطلقة في تحقيق الشخصية قد أفصح عن أن بصمات راحة أليد ذات حجبة مطلقة في تحقيق المشخصية كبصمات الأصابع تهاما ، كتاب بصمات راحة أليد باغتساف التي فقو ملها بحمات الأصابع المتابق ما لم تكن الشخص واحد ، غان ما جنع اليه الطاعن من تقرقة بين الدليل المستهد من بصمة الأصبع وذلك المستهد من بصمة الأصبع وذلك المستهد من الأخرى ، أنها هي تقرقة لا تستند الى سند علمي أو أساس نني ويكون الحكم الأخرى ، أنها هي تقرقة لا تستند الى سند علمي أو أساس نني ، ويكون الحكم ما جاء بتقرير فحص المساب في أخذه بهذه الحقيقة الطبية ، وفي الاستناد الى المخزانة ينطبق تهام الاتطباق على بصمة راحة اليد المؤوعة من على النظر الميزة بالبصمة المرفوعة ومطابقتها لنظائرها ببصمة راحة اليد اليني للطاعن ، الوائر اليبني للطاعن (٢) . أي أنه لا يصح الطعن في اساس أو صححة نظرية المسات ،

لذلك فاننا نخالف الرأى التاثل بأن وجود بصبة أصبع المنهم أو أثار تدبيه في مكان الجريبة ترينة على وجوده فيه (٤) ، فالبصمة دليل مادى والادلة المادية تنبعث من عناصر مادية يلاحظها القاضي بنفسه وتؤثر في اتناعه بطريق مباشر ، ونرى أن البصمة التي يعثر عليها في مسرح الجريمة تمد دليلا تاطعا على أن صاحبها كان موجودا في هذا المكان ويقع على هذا

٣٣٤ ، تقض ١٢ يونيو سنة ١٩٣٩ ، الجبوعة الرسبية س ٤١ رقم ٧٥ س ١٩٥ -

 ⁽۱) تنف ۲۲ مارس سنة ۱۹۵۶ مجبوعة أهكام النفض س ۵ رقم ۱۱۶ س ۲۰۸ ۰
 (۲) نفض ۱۷ ایریل سنة ۱۹۷۷ مجبوعة أهكام النفض س ۱۸ رقم ۱۹ ص ۱۱۸ ۰

⁽٣) ولقد جاء بعينيات هذا الحكم ؛ الآتى : كما يتمى الطاعات على الحكم انه قد عسول على با التمى الدين المسلم الله تقرير لحص البسبات بن انطباق أثر بعسة دامة أليد الهيئي للطاءن على اثر بمسبة دامة أليد الهيئي للطاءن على اثر بمسبة دامة أليد الهيئي للطاءن على اثر بمسبة دامة أليد المؤتم بن على الجائب الإسن للخزانة ، مع ن كثراً بن الإشهى الاستهاد الملكان الذي يقية ؛ وبشر تحديد دقيق الملكان الذي ولدت بنه وبدار الاتر بالنسبة أدراحة اليد كلها ؛ دون أخذ بصبات سائر المنهيئية والمجتل على المستهاد المؤتم الملكان الاترين المقصص من بياسات المنابع على ومن بسبات الاسليم المؤتمة بن على القرائبة ذيات عدم تطابق بصبات السابح على بالموات المؤتمة بن على الملكان المؤتم على المستهاد المؤتم المنابع المؤتمة بن على القرائبة ذيات عدم تطابق بصبات السابح على با منتسابة المسابح أو حيث أن المكن الملاون فيه قد بين أن تقرير قحص البسبات الابت أن أثر بسبة المسبة ، وحيث أن المكم الملحون فيه قد بين أن تقرير قحص البسبات الابت أن أثر بسبة لهد المنابع على المسابح تمانا ومن ثم يكون الطعن له . ولما ياكن نقائ ، وكانكلب جدير عام مصلحة تطبية تمنيق الشخصية تد المسح عن أن ب بسباب المنابع تمانا ومن ثم يكون الطعن بهسبه البيئة مسئة المنابع عالم المنابع منابا ومن ثم يكون الطعن () انظر المنكور أحيد تقمى سرور ، أصول تقون الإجراءات الجنائية مسئة ١٩٦٠٠ ص

الشخص وحده عبء أثبات مشروعية وجوده نيه وترك بصمته به ما دام لا علاتة له أصلا بهذا ألكان .

ويمكن التول بأنه أصبح من أهم الآثار التي يتركها المجرم بمسرح الجريمة هي بصمات أصابعه وراحة يديه وقديه ؟ ويات من الإمال الرئيسية التي يملق عليها المحقق الجنائي العلمي نجاحه في الكشف عن الجريمة هو المثور على بصمة أصبح المجرم أو جزء منها بصرح الجريمة بعد أن أصبح لها سيادة مطلقة بالنسبة لباتي الآدلة .

واخيرا قد يقال بعدم مشروعية اجراء عملية مضاهاة آثار بصبحات عشر عليها بمسرح الجريمة ببصحات تؤخذ من المستبه فيه > علي اعتبار أنها تبس الحرية المردية > الا أن الإجماع يكاد ينمقد على مشروعية الإجراءات الفنية والمملية في مجال الاثبات الجنائي > فيثل هذه الإجراءات لا تتخذ الا بالقدر اللازم لتحقيق عملية المضاهاة وفي ذلك تغليب للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة () >

 ⁽۱) الدكتور حسن المرصفاوى ، الاسلليب الحديثة في التحقيق الجنائي ، المجلة الجنائية الدوبية ... العدد الأول بارس مسئة ١٩٦٧ م ٢٧

proofs upon which the judge depends in forming his conviction to state his judgement in the procedure. But the judical experiments have proved diconfidence in these kind of proofs. Therefore, with the progress of civilisation and the development of science the judge had been confronted many problems which needs certain technical experiments to be proved especially after the offenders had known how to render science in committing his crime.

The justice had seeked to the scientific theories, rules and systems for dealing with the material traces that is left by the offender in the scene of crime to get out the material proof which is held upon a scientific basis in proving crime, the material proof became more convincing for the judge than the moral ones and the most important proof is that which is taken from fingerprints whereas science had proved it to be a decisive proof in identification.

As the proof in criminal procedure is left to the mere estimation of judge, else, in some certain problems which needs special technical or scientific knowledge, the legislations had allowed the judge to appeal for an expert whose opinion is left for the judge to determine, moreover the Court of Cassation's judgement had been settled that if the offered problem is one of a mere technical problems, then the Court is obliged to delegate an expert and to agree with his opinion since science had ascertained the correctness of the results which he had been arrived at, as it is the case in the proof which has a deductive strength based upon an accurate scientific basis, the defence has no right to refute the basis and correctness of the finger-prints' theory.

FINGERPRINTS AS A LEGAL PROOF IN CRIMINAL PROCEDURE

The research dealt with the following subjects:—
Firstly: The scientific basis of the fingerprints' theory:—

From the fact of scientific researches statistics, this is based upon the following :---

- 1 Persistance of the fingerprint and its disability to change.
- 2 Uncorrespondance of two fingerprints of two persons or two fingers of one person and this is based upon the following :
 - a) Counting basis.
 - b) Scientific basis.
 - c) Natural basis.
- 3 Number of the distinguished marks for the correspondence of fingerprint.

Secondly: Fingerprints as a means for proving obligations:-

The research demonstrated that the Egyptian Civil Law had been depended upon fingerprints as a means for proving obligations at a time proceeding the dependence upon the stamp print or writing, then the legislator equalized writings proof with stamp print and fingerprint in proving obligations as well as the Egyptian Court of Cassation had accepted this state.

In the Egyptian Penal Law the legislator had given fingerprints similar value of signature in applying its articles upon the documents and considered it one of the ways of material forgery.

Thirdly: The value of fingerprints as a legal proof:

The proofs in criminal procedure are convincable, the oral proofs as the witnesses' testinmony and the offender's confessions are considered one of the most important find of oral

الظروف واثرها في عقوبة المحرش الدكتور اهمد على المجدوب الخبي بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والمينائية

في هذا الجزء سندرس الظروف واثرها على المحرض لا بصفته شريكا ولكن بصفته غيره في الفروض التي يبكن أن يعتبر فيها كذلك ــ وسوف نبدا بالظروف المصددة تليها الظروف المختفة بنوعيها أي الظروف التانونية والاعذار والظروف القضائية أو أسباب التخفيف ، ونختم الدراسة بموانع المعاب واثرها على المحرض .

الظروف المشددة واثرها على المعرض (غاعل مع غيره) :

ان التحريض بعكس صورتي الاشتراك الاخريين (الاتفاق والمساعدة)
_ يعتبره المشرع في حالات كثيرة نوعا من المساعدة الأصلية في الجريمة
ويعاتب من صدر عنه باعتباره فاعلا مع غيره نها هو موقف المحرض نهيا
يتعلق بتوفير ظرف من الظروف المسددة الشخصية الخاصة به أو الخاصة
بالفاعل الاخر والمرتبطة بالجريمة ؟ وهل يسرى عليه الاثر المشدد الناشيء
عن توفر هذا المطرف أو ذاك أم لا يسرى عليه ؟

بالنسبة المطرف المسدد الشخصى الضاص بالمرض غانه يسرى عليه غيشدد عقوبته لاته يعتبر غاعلا مع غيره يستقل بجرمه عن جرم غيره من الفاملين غوضسعه هنا مختلف عن وضعه في الأحوال التي يعتبر فيها شريكا حيث يستبد جرمه من الطبيعة الإجرامية المفعل الإصلى وبالتالي لا يتأثر بها قد يستبد جرمه من ظروف شخصية مشددة طبتا لما يقشى به مذهب الاستعارة الإجرامية - فاذا حرض (1) وهو مستخدم عمومي الشخص (ب) على أجراء تزوير في أوراق رسمية غانه) أي (أ) يعاتب بالعقوبة المسددة لإنه ليس شريكا في هذه الجربية يستجد جرمه من جرم الفاعل الأصلى وانسا هو فاعل مع غيره في الجربية .

لها بالنسبة للظرف المشدد الذي يتوفر لدى الفاعل غان الحرض في حالة اعتباره غاعلا مع غيره لا يتأثر به أذ لا يوجد نص شرعى يغرض على الفاعلين مع غيره الالتزام بتحمل التشديد الناشيء عن وجود ظرف خاص يتوم لدى احدهم (١١) ، وهو ما أدى إلى أن عقوبة الشريك أصبحت أشد من عقوبة المعامل مع غيره وهي نتيجة غير منطقية بالمرة (١) وقد جاء في تعليقات الحقانية

⁽۱) التكور مصود مصطفى المرجع السلق رام 3۲۴ و ۲۲۵ والتكور محبود نجيب حستى المرجع السابق ص ۶۸۳ و ۲۹۸ ه

⁽٢) الاستاذ على بدوى المرجع السابق من ٢٦٥ وما يليها ...

تبريرا لهذه النتيجة ان الفاعل مع غيره مستقل عن الفاعل الآخر ومعامل كانه ارتكب الجريمة منفردا أما الشريك غانه مساعد على أتيان أمر له عقوبة خاصة في القانون فهو يستهد مسئوليته من فعل الفاعل بما يقصل بجريمته من ظروف خاصة (۱) وفيها يتعلق بالفرض الذي تنطبق بشائه نظرية الفاعل المفرى فإن المحرض يظل معتبرا شريكا بالمرغم من حسن نية الفاعل أو عدم اهليته وبالتالي فلا يتأثر بظروفه الشخصية المشددة فالمادة (٢٦) عقوبات تنص على أنه « أذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الاباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لاحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك محاتبة الشريك بالعقوبة ، النصوص عليها قانونيا » .

غاذا لم يكن قد توفر لدى الفاعل قصدا جنائيا لا يسال عن الجريبة ب بحكم القواعد العامة ب غاذا كان شريكه قد توفر لديه القصد الجنائي وجبت عقوبته كثريك وليس كفاعل للجريمة وبالتالي غانه يتأثر بالظرف المشيد الخاص به ، لان المشرع المصرى لم ياخذ بنظرية الفاعل المعنوى ،

أما بالنسبة للظروف الشخصية الخاصة بالفاعل مع غيره الاخر والمرتبطة بالجريمة مان هناك رأى يذهب الى المتدادها الى المحرض (ماعل مع غيره) لأن هذه الظروف تصبح مرتبطة بالفعل نفسه وتشدد من طبيعته الإجرامية وبالتالي مانه بحب منطَّقيا أن نماتب كل الذين عاونوا في الفعل الإحرامي سواء كانوا ماعلين مع غيرهم أم شركاء . ويستند هــذا الرأى الى نفسَ الأسياب ألتي سبق الأستناد اليها بالنسبة للشركاء نيما يتعلقبهد أثر الظروف المسددة الشخصية الخاصة بالفاعل اليهم (٢) ، وهو أن نص المادة ٥٩ عقوبات فرنسي وأن كان قد ورد به أصطلاح الشركاء الا أن هذا الاصطلاح لا يجب أن يؤخذ بمعناه الضيق ، وانما بمعنى واسع جدا بحيث يضم كلُّ الذين عاونوا في الجريمة سواء بصورة أصلية أم بصورة تبعية . يؤكد هذا ان المادة (٦٠) عتوبات التي تتضبن حصرا لاممال الساعدة تشبل نيب تشبه الساعدة في الأعبال التبعة للجريبة ، وهي من تبيل النشاط الذي يتوم به الفاعل وليس الشريك ، وفضلا عن ذلك فان الأشبخاص الذين يماونون في ارتكاب الجريمة يفعلون ذلك بشكل متساو في الأعمال ألتي تتم بها الجريمة مهم بالضرورة شركاء بعضهم لبعض ، وبالتالي مان التشسديد الذي ينشأ عن صفة وأحد منهم يجب أن يشمل الجبيع بأثاره . فلا يكفي أن نمد اثر الظروف المادية الشددة فحسب بل ايضا الظروف الشخصية الشددة مثل سبق الاصرار والترصد ،

ولكن يعيب هذا التبرير أمران:

الأول:

ان هذا التفسير للمادة (٥٩) عقوبات فرنسى يفترض أن الذين وضعوا قانون العقوبات قد استخدموا كلمة شريك بمعناها الواسع الذي يشسمل

۱۱) التطیقات مس ۳۱ .

الفاعل مع غيره ، وذلك استناذا الى ان المادة (٣٠٠ ع) تتمنين بين حالات المساعدة الواردة بها حالة المساعدة في الأعبال المتهبة للجريبة وهو ما يدخل في جمعى الفاعل مع غيره ، ولكن الحقيقة أن المعمود هو خالة المساهبة الثانوية ،

وقيبا يتعلق بكلمة اشتراك ماتنا تلاحظ انها يبكن أن يقصد بها معنين ٤ المدهبا وأسع والآخر ضيق ٤ عندا من المدهبا وأسع والآخر ضيق ٤ عنائسية القام الدارجة حين يكون عددا من الأشخاص قد ساهبوا في جريمة ماتنا تنكلم منهم فنسميهم شركاء ولا نهتم الا قبلا بالدور الذي قام به كل منهم سواء كان كبيرا أو صغيرا ٤ من حيث الهبيته ٤٠ وهذا هو المنني العلم لكلمة اشتراك م

ولكن حين يتكلم المشرع عن الشركاء غاته يعملى لهذه الكلمة بنعني شديد التحديد ومتيزا من وجهة النظر القاتونية لأنه يهدف الى تحديد درجات لاجرام كل المساهمين ، وبهذا المعنى غان الشريك هو الشخص الذي لعب في المشروع دورا ثانويا ، والملا من المتاتفين التول أن نفس الشخص في الشروع دورا ثانويا عبره وشريكا ؟ . وهل من المكن أن يكون نفس الفطل مساهمة أصلية ومساهمة ثانوية في نفس الوقت ؟ . واكثر من هذا هل من المنطنى اعتبار الفاعلين مع غيره شريكاء بعضهم البعض .

موقف محكمة النقض الفرنسية:

اتسم موقف المحكمة العليا الفرنسية من هذه الشكلة بالوضوح نهى تمد الله الطروف الشخصية المستددة الخاصة بالفاعل مع غيره الني الفاعل مع غيره التي الفاعل مع غيره الآخر المستندة الى تفس القصير الذى قال به بالنش (۱) بالزهم من انفا لا نبد في نس الماده ٩٠ عقوبات ما يسمح بالقول بعد الاثر المسافيات عن صفة متوفرة في أحد المساهيان الى غيره ممن ساهموا في تفسى المريمة فهذه المادة تمس على أن « الشركاء في الجريمة بهاتيون بنفس عقوبة المعاملين أيدا أن شخصين يكون احدهما شريكا للاخر وأن التسديد في المقوبة الناشيء عن صفة في واحد منهما يجب أن يهتد الى الاخر م

وهذا التفسير يؤدى الى أن نطبق على الفاعل مع غيره في البيرتة التي ارتكبها خادم على مال مملوك لمخدومه المقوبة الخاصة بالخادم نفسه ، واذا كنا نقرر أن (1) شريك لـــ (ب) غلماذا لا نقول ليضا أن ب هو شريك لـــ 1 ونطبق على الجميع عقوبة السرقة البسيطة ؟

وما هو المدأ الذي نسبتد اليه لكي نقرر أن المقاب الملبق على كل الفاعلين مع غيرهم هو الذي يستحقه أحدهم نتيجة توفر ظرف مشدد ناشيء عن صفة فيه (٢) .

Cass. 9 juin. 1848 S. 1848.1.527; 11 Sept. 1851. D. 1851. 5. 378; (1)
22 janv. 1852. D. 1872. 5. 24; 24 Mars 1853. S. 1863. 1. 452; 11 Mai
1866. 5. 1867.1.148.

V. en sens contraire Bianche No. 40 p. 63.

ومع ذلك غان محكمة النتض الفرنسية لا تذهب في أخذها برأى بالنش الى نهايته سفهى تقمر مد أثر الظرف الشدد الشخصى على ما كان له علاتة بالقمل الإهرامي دون الظرف الشخصي الخالص (١) ، كظرف سبق الإصرار والترصيد ،

ويحاول التضاء الفرنسى بهذا الموقف أن يخفف من حدة الوضع الناشىء عن مد الاثر المسدد للظروف الشخصية المسددة المرتبطة بالجريمة الى الشرك مما هو المرب أن الجريمة كفاحل مع غيره شريكا في نفس الحجم في الجريمة كفاحل مع غيره شريكا في نفس الحرض نبيه غاعلا مع غيره حذا الموقف نبيه غاعلا مع غيره ويستفل الصفة الشخصية أو الظرف الشخصى المسدد القائم لدى الفاعل الاخر أو لدى المنفذ لارتكابه الجريمة نهو يكون قد قام بتحريضه آخذا في اعتباره هذا الطرف . خيين بحرض مستخدما عموميا على التزوير في أوراق رسبية يكون قد قصد توفر هسذه الصفة في الفاعل سواء كان سيء النيسة الم حسن النيسة واذلك يجبه أن يعتد الاثر الغناشيء عن هذه الصفة الى

الظروف المخففة واثرها على المحرش :

وهدة الظروف تنقسم الى نوعين ظروف مخففة قانونية أو الأعدذار les excuses التى يستفيد منها بعض المجرمين فتخفف عقوبتهم أو يعفون منها تهام وهي تسمى ظروفا تانونية لأن المشرع ينص عليها ويحدد شروط كل منها واثره في المقوبة وتتميز عن الظروف المخففة القضائية أو كما يسميها المعض أسباب التخفيف وهي التى يمنحها القاضي بوهي وجدانه (٢).

والأعذار نوعان ، مطلق وهي التي تبنع توتيع المقلب ، ونسبي وهي التي يقتصر أثرها على التخفيف قتط . كذلك فاتها من حيث نطاتها تنتسم الى اعذار المرتبطة بالجربية أي اعذار أو ظروف مادية مغففة و أخرى ترتبط بشخص المجاب وتقل المروف الشخصية فالشريك يستقيد من الظروف المنتقيد من الفرف الأمل ومن ثم يجب أن يستقيد من الظروف التي تخفف من الطبيعة الإجرامية لهذا الفعل ، مثال ذلك المخر (م ٢٥٠ عقوبات) ، فين يحرض من يقتم على المحلومية الإمرامية أو لسبب آخر (م ٢٥٠ عقوبات) ، فين يحرض من يقتم على المدادة المحرف المدر الذي تقره هذه المادة . (وانظر عبد المددة المحرف من يقتم المددة ٢٥٠ عنوبت فرنسي) وكذلك المغر الخاص بمن يحتجز شخصا المدن مبر شرعي لدة تقل عن عشرة أيام (م ٣٤٣ عرنسي) يترتب عليسه بدن مبر شرعي لدة تقل عن عشرة أيام (م ٣٤٣ عرنسي) يترتب عليسه تخيف المقاب على الفاعل ويستقيد من حرضه على ذلك من هذا التخفيف

Cass. 28 Mai 1875 et 7 Juin 1877 précité.

⁽۲) هناك تفريعات تذكر الظروف المفقلة القاتونية (الاحذار) على سبيل العصر (م ۱۳) معطوعة المستود مدة (۲) هناك تفريعات للعرب المستود مدة معلومات المطلق) و (م ۹ علوبات اسباني) في حين أن المشرع الممرى لم يتم بعصر هذه الطروف والها اقتصر على نكر بعضها في القسم الخاص من تاتون المطوبات الم مشروع تاتون المطوبات الم مد تم ما يعض الظروف المخلفة في المادة ۱۲۱ من المعالمات ا

لأن الجريبة في هذه الحالة تبثل خطرا بسيطا يستوجب تغليف العتاب . وما تلص عليه المسادة) م عقوبات سيورى من أن « من رأى زوجته أو لحد أصوله أو غروعه أو المته مع تسخص آخر في حالة مريبة فضرب أو جرح أو تتل أحدهما نهو معذور » وهذا العفر من النوع المطلق الذي يترتب عليه جنم المتساب (١) .

اما الأعذار التي تقوم على توفر صفة خاصة بالفاعل (الظروف الشخصية) عان آثارها تقتصر هليه ، مثال ذلك عدر صغر السن ، غمن يحرض صغيرا في الرابعة عشرة من عمره على أرتكاب جريعة ما ، لا يستفيد من التخفيف الوارد بالمادة ٦٦ عتوبات لمسلحة الصغير الذي تصرف بدون تعييز (١) .

وكذلك في حالة العذر الوارد بالمادة ٢/٣٢٤ عقوبات غرنسي الخاص ببن يقتل زوجية المحمد أو تمرضها للخطر في نفس النطقة التي ارتكب فيها القتل ، والعقر الخاص ببن يقتل زوجية وشريكها في لحظة وقوع الزنا بهنزل الفرع ترر هذا العفر للزوج فقط الذي يتوفر فيه السبب الشخصي ولا يمكن للشريك أن يستثند الى نفس السبب ولذلك علم يعتبر شريكا في جريمة قتل عالمية (٢) ولا يمكن النسليم بالرأي الذي يذهب الى أن هذا العلم في الجريمة على اساس أن المشارع يعتبر الفتل في هذه الحالة بتبيزا بخطورة أن هذه الحالة بتبيزا بخطورة أتل مما يكون القتل في الحالة المادية ، ولما كان الشريك يستمير اجرامه على الفال الأصلي فاتع كون بالتالي التل خطورة في هذه الحالة مبا يكون المدالة على الما عليه في حالة القتل العادية، على شريطة أن يكون الشريك عالما بتيام ذلك المؤرعة قتل عادية عوقب بهذه الصفة بالعقوبة العادية .

غهذا الراى بعيبه أنه ينطوى على تناقض ، غهو يعتبر الظرف الخاص بمن يقتل زوجته الزانية ، ومن يزنى بها ظرفا ماديا يتعلق بالجريمة وفي نفس الوقت يشترط علم الشريك بهذا الظروف لكى يسرى عليه بالرغم من أن الظروف المائية المختفة تسرى على الشريك حتى ولو لم يكن يعلم بها ، علو كان هذا الظرف ماديا حقا لما كان هناك داع لاشتراط علم الشريك به ويسرى عليه الظرف مديا حيا المائية خاصة بالفاعل رغم جهله بتيامه ، ولكن الواقع أنه ظرف شخصى يتعلق بصفة خاصة بالفاعل ويرتبط بها يعتربه من حالة نفسية في لحظة معينة تؤدى الى نقدائه السيطرة على نفسه وهياجه واقدامه رغما عنه على ارتكاب الجريمة ردا على ما يواجهه على نفسه وهياجه واقدامه رغما عنه على ارتكاب الجريمة ردا على ما يواجهه

 ⁽١) الملاحظ أن الأحفار المطلقة في ق.ع- مسوري يشبه مواتع المسقله من حيث ارائتها المستمية تهاما ويذلك عان المفر الفاص بدن يقتل زوجته الأزنية لا يقتصر على تفضيف المسلوبة في ذلك القانون بل يزيلها تهام ويستطيد الشريك بنه بالأ جدال .

Cass. 19 Acct. 1818. D. P. 1813.1.950; 21 Avr. 1815. D.P.1815 1.315. (7)
Teodoresco op. cit. p. 100, Ortolan, op cit. No. 459 p. 187.

ويلاحظ ان حناك توانين لا تقصر هذا المفر على الزوج تقط وانها ثبده الى الزوجة ايضا والى الاب والام (تانون مقوبات سردينيا ١٨٥٩ المادة ٥٠١) ويذهب تانون المقوبات الايطالى الى ابعد بن هذا غيد المفر الى الاخ الذي يقعل أحّنه الزانية ،

من استفزاز (۱) وهو ما يتفق مع حكمة وجود هذا المفر وقد يكون للمحرض سواء كان دور هداتتصر على التشجيع أم تجاوزه الى خلق مُكرة الجريبة الإثر الاقوى في وتوعها فلا يجب أن يستفيد من هذا الظرف ٤ مَمن يحرض زوجا على قتل زوجته الزانية لا يفعل ذلك بنفس الدامع الذي يجعل الزوج يرتكب الجريمة ولا في نفس الظروف التي تتم فيها الجريمة .

وهناك عذر ينص عليه تانون المتوبات الفرنسي في المادة ٣٢٥ وهو الخاص بحزيهة الخصي Castration اذا كانت قد ارتكبت معباشرة ردا على اعتداء بالقوة على العرض من جانب من تم خصيه فهى تعتبر قتلا أو جرحا توفر له عذرا مخففا ؛ والسبب هنا شخصى تهاما يخص من وقع عليه الاعتداء فردهبالخصى غلا يستفيد أي شخص آخر من هذا الباعث .

ويلاحظ أن ظرف الزنا وغيره من الظروف تدخل في المعنى الواسسع للاستغزاز ، وهو عذر تنص عليه أغلب التشريعات ، وأن لم يكن هناك نص بشانه في قانون المقوبات الحالى ولكن مشروع تانون المعتوبات الموحد نص بشانه في المادة (184) غامتره من الظروف المخففة العامة وقد أخذه عن قانون المعتوبات السورى (م ٢٤٣) الذي يطلق عليه عذر الاثارة ، وقترر هدفه المسادة أنه « يستغيد من المغر المخفف غاعل الجريهة الذي القدم بسورة غصب شديد ناتج عن عمل غير محقق وعلى جانب من الخطورة اثارة الجني غصب شديد دان لم تضع معيارا لهذا الفضب وأنها تركت تقديره للمحكمة لنرى ما اذا كانت تضع معيارا لهذا الفضب وأنها تركت تقديره للمحكمة لنرى ما اذا كانت الفضب الشديد لا يتطلب قيام المقابلة بين غمل الاستغزاز و ورجد نفسه والموسمة المناه المناه أن وجلا شاهد الفضب الشديد لا يتطلب قيام المقابلة بين غمل الاستغزاز أو اثارته غلو أن رجلا شاهد أو الاثارة ورد الفعل من جانب من تم استغزازه أو اثارته غلو أن رجلا شاهد أيضا المذر المخفف و وهذا ما قررته المحكمة العليا السورية (التبييز) في أحد الأحكام التي أصدرتها () .

ولقد ثار الخلاف في الفقه بشأن طبيعة هذا المذر ، وهل هو عذر شخصى يتنصر اثره على الفاعل دون الشريك أم أنه ذو طبيعة حادية يسرى على الشريك سرياته على الفاعل ؟

هناك رأى يذهب الى أنه يجب الاعتراف لهذا العذر بالطبيعة المادية على الساس أن المشرع لكى يخفف العقوبة في هذه الحالة (م ٣٢١ عقوبات فرنسى) أغذ في اعتباره الظروف الخاصة التي تصاحب الفعل فالجاتي يكون ضحية لمن يستفزه وهو يرتكب الجريبة دفاعا عن نفسه أو شرفه أو ماله فلم تكن

⁽⁾ التكتور مصود تبيب حستى _ الرجع السابق فترة ٣٦٠ ص ٣٦٤ وراجع ليضا الاستاذ على يفوى ص ٢٦١ ٠ (٢) تقض ٢١/٢/١٢ ، ذكره التكتور عبد الوهاب حويد ، الرجع السابق ص ٩٨٥ هابقر ١ ،

الجناية أو الجنحة لتقع لولا استغزاز الشخص الذى يبرر الجريمة غهو يرتبط بالغمل نفسه ويترتب عليه تعديل طبيعته القانونية وبالتألى غان الشريك والفاعل مع غيره أيضا يجب أن يستغيدا من تخفيف المقوبة لأن خطـورة الشعريك تقاس على أساس خطورة الفاعل الأصلى (١) • وهو ما أخذت به محكمة النقض الفرنسية في بعض أحكامها (٢) •

والواتع ان الطبيعة الشخصية لهذا العذر واضحة وبالتالى يجب ان يقتصر اثره على الفاعل دون غيره مبن ساهبوا معه في الجريبة (٣) غالمحرض بصفة خاصة قد يستفيد من هذا العذر سواء بخلته له أو باستغلاله لوجوده لأى ينفذ الجريمة عبن يحرض آخر على التعرض لابنة رجل سريع الاستثارة بتصد اعتداء الآخي على المحرض وقد لا يكتفى بهذا بل يحرض الأب على رد الاستغزاز الصادر من الشخص الآخر ، لا يجب أن يستفيد اى المرحض — من هذا العذر ، وكذلك اذا حرض أ ، ب على رد الاستغزاز الموجه اليه من ج لوجود عداء بين أ و ج ورغبته في الانتقام منه غانتهز غرصة مسدور الاستغزاز وحرض ب على الاعتداء على (ج) غهنا يختلف الدائع وراء الرد على الاستغزاز لدى (أ) عنه لدى (ب) (٤) .

وبصفة عامة غان الرأى الذى يذهب الى أن مد الاثر المخفف للاعسذار الشخصية الى الشركاء فى الجريمة لا يستند الى القانون وان استند الى المنطق المجرد غاشريك فى عرف هذا الرأى فيجب أن يستفيد من الإعذار القانونية سواء كانت خاصة بالفاعل أو تعلقت بالجريمة طالما أن هذا الشريك يتأثر بالظروف المشددة غانه يجب أن يستفيد من أسباب التخفيف سواء تعلقت بالجريمة فقالت من خطورتها أو بالمقوبة فخفضت من شدتها ، ولكن هذا الرأى وان كان يتفق مع ظروف الشريك بالمساعدة الا أنه يتعارض مع الدور الذى يقوم به المحرض ويستلزم تشديد المقاب عليه دون اتاحة الفرصة المهم للمستفادة من الظروف المخففة التى لا شك أنه كان ياخذها فى اعتباره عند تحريضه على الجريمة .

Blanche, op. cit. No. 23 p. 31; Hauss, op. cit. T. 1 No. 575; Garraud (1)
 T.2 No. 282 p. 472; Chauten, op. cit. p. 163; Janicott op. cit. p. 93.
 Frejaville, op. cit. No. 42 p. 41.

 ⁽۲) Cass. 12 Oct. 1882 S. 1884.1.383 : Grenoble 12 Juin 1934. 5.1985.2.300.
 (۲) الدكتور عادل مازر _ النظرية العابة في الظروف ص ۲۹۶ وبا يلبها .

⁽١) ويفتلف الدفاع الشرمى عن الاستغزاز بن حيث أن الأول يكون المدامع بيه بمرضا لفطر متحدق به ليبيح له المتقون دفع الفطر بابتكاب عمل غير مشروع مع اشتراط تناسب الدفاع مع جسامة الفطر الذي يتعرض له المدامع في حين أنه في الاستغزاز على المشرع يفترض وقوع الادى عملا في شكل نشلط يصدر عن المجنى عليه بعون وجه حق مما جمل الموجه الميه الاستغزاز بتصرف بهون تقدير للادور.

الظروف المففقة القضائية (اسباب التخفيف) واثرها في عقوبة المحرض :

وهى أعذار قضائية تهنحها المحاكم بصورة حرة لتخفيف العقوبات التي ئص عليها المشرع (١) ولم يبين المشرع طبيعة هذه الأسباب المخففة للعقوبة وانها تركها لتتدير القاضى يلجأ اليها في الأحوال التي يرى ميها أن العتوبة التي يقررها المشرع للجريمة شديدة بالنسبة للمجرم ، أو حين يقسدر أن المجرم يستحق الرحمة وتخفيف العقاب لسبب ما (٢) ، كأن يكون نقسيرا ارتكب جريمة سرقة لبعض الأغنية أو الأغطية ، أو لتفاهة الضرِّر كضالَّة المُسال السروق أذا كانت الجريمة جناية . وهذا السبب يختلف عن العذر التانوني الذي تنص عليه المادة (٣١٩) عقوبات حيث يجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين (٣١٧ و ٣١٨) بفرامة لا تتجاوز جنيهين ممريين اذا كان السروق غلالا أو محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وكانت تيبتها لا تزيد على خبسة وعشرون ترشبا بصريا ، كبا تد يكون السبب في التخفيف الذي يأخذه القاضي في الاعتبار هو الكرامة أو حسن سير المجرم أو ندمه بعد ارتكاب الجريمة وكلها اسباب تؤدى الى الاتلال من الطبيعة الاجرامية الشخصية لدى الجاني دون أن تقال منها بالنسبة للجريبة نفسها ولذلك فانها تكون قاصرة على من توفرت لديه ولا يستفيد منها الشريك (٣) وهو أمر منطقى وخاصة بالنسبة للمحرض الذي يكون موقفه _ على ألعكس _ هو موقف المستغل لهذه الظروف كبن يحرض شخصا محتاجاً على ارتكاب جريمة السرقة .

وتبنح المادة (17) عتوبات التاشى سلطة النزول بالعقوبة الى ما دون الحد الادنى المترر لعقوبة الجريمة وهو ما يجعله قادرا على تقدير الظروف المخففة الشخصية عند توقيع العقوبة ، وهو نفس الوضع فى المشروع الموحد (م 107) ومشروع القانون الجزائى (م 177) .

موانع العقاب واثرها على المحرض:

ويدخل تحت مفهوم موانع العقاب أسباب الاباحة وأسباب عدم الاسناد والأعذار المللقة وبعض حالات عدم اتابة الدعوى ذات المسنة المؤتتة او الدائسة .

والمبدأ الذى يحكم هذا الموضوع ذو تطبيق عام لان اسبباب أو موانع المقاب هذه تفيد الجانى وحده أو تقيد جبيسع من ساهبوا مصه في

Garçon, op. cit, T. 2. p. 338.

⁽۱) وقد لهات بعض التشريمات الى حصر عدد الأسبة. ٤ كالتأثور السوايلي الذي عمرها في ثبتية أسباب ٤ وتاتون العقوبات السويسري (م ١٤) . Paustin Hélle, op. ct. No. 189; Vidal et Magnol, op. ct. No. 435 p. (۲)

الجريمة بحسب ما أذا كانت مرتبطة بالجريمة أو بشسخص الجاتي . وهذا يتم بدون أجراء تفرقة بين ما أذا كانت هذه الأسباب ترجع ألى شخص الفاعل مع غيره أو شخص الشريك .

ماذا كان هناك معل أصلى يجب أن يعاقب عليه لكى يمكن معاقبة الشريك لأن عدم معاقبته يمكن أن يتفق على معاقبة الماعل .

نبالنسبة لاسباب الاباحة كالدفاع الشرعى واطاعة القسوانين ، وحق التابيب ، فانها تزيل عن النابيب ، فانها تزيل عن الفعل طبيعته فير الشروعة ، فاذا حرض شخص آخر على تلايب زوجته الفعل طبيعته فير الشروعة ، فاذا حرض شخص آخر على تلايب زوجته او ابنته بعد أن المفه المسيرها لا أساس لها من المصحة عقام الاخير بضرب ابنته أو زوجته ان ذلك بنه يعتبر عملا مباحا لان القانون اباح التذبيب ، ويستفيد منه الشريك (المحرض) وحتى ولو كان قد قصد الانتسام () .

ولكن هذا الرأى تد جانبه التوفيق لان الشبروط الوضوعية التي تقوم عليها الاباحة ليست متوافرة في هذه الحالة . ومن هذه الشروط ضرورة وجولا السبب الذي يدعو الى التأديب فطالاً أن هذا السبب منعدم فلا تكون هناك السبب الذي يدعو الى التأديب فالمالاً أن هذا السبب اباحة المجافى لدى الزوج أو الآب لوجود امتقاد خاطىء لديه بتوفر سبب اباحة مانه لا يسأل عن الجريمة ويسأل المحرض فقط الذي تنطبق عليه في هذه الحالة شروط الفاعل المفوى ؟ ولكن حيث أن المشرع المصرى لا يأخذ بهذه النظرية فان المحرض يبتى شريكا في الجريمة وتوقع عليه عقويتها (١) .

وبالنسبة السباب الابلحة النسبية غاته لا يغيد منها صوى الفاعل فقط اذا توفرت لديه ، أما أسباب الابلحة المطلقة غان اثرها يهتد الى الشريك إيضا فيستقيد منها ، فالستخدم العمومى الذى يرتكب فعلا من الاعمال نتفيذا لامر صادر اليه من رئيس تجب عليه طاعته أو يعتقد انها واجبة عليه غنتب على فائت و وعرجريهة وكانقد اشترك معافيها شخص آخر بتحريض، غان سبب الابلحة الذى يقوم في هذه العالم يكون نسبيا يستقيد منه الفاعل دون المحرض هذا مع وجوب تحقيق الشروط الواردة بالمادة (٦٣) عقوبات،

أمما سبب الإباهة المطلق ومثاله ما ننص عليه المادة (٣٤٥) عقوبات من أنه لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره أو أمالية بجراح أو غيره أقناء استميله حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله ، أو عن نفس غيره أو ماله فأن المحرض المهدام عن نفسه أو ماله يستفيد من أباحة غمل المعناع لاتم من الأسليا المطلقة .

وفيها يتعلق بما تنص عليه المسادة (٢٦) عقوبات غان المتصود باسباب الاباحة الواردة بها الاسباب النسبية أى الخاصة بالفاعل كالسبب الوارد

⁽۱) الدكتور على راشد المزجو وام ۲۸۲ ص ۶۹۱ م

 ⁽۲) الدكتور محبود تجيب حستى - التسم العلم ص ۱۳۹ هايش و .

بالمادة (٣٦) ولا يسرى حكم هذا النص على أسباب الابلحة المطلقة كالدناع الشرعي .

والسبب الملق يصبح أن يقوم لدى الشريك دون الفاعل ومع ذلك فأن الأخير يستفيد منه أيضاً لآنه سبب مطلق مثال ذلك أن يكون شخص في حالة دفاع شرعى عن نفسه أو ماله ولكنه يجد نفسه عاجزا عن مواجهة الاعتداء فيلجأ ألى تحريض آخر لرده فهن يتصدى للمعتدى يستقيد من حالة الدفاع للشرعى جنبا ألى جنب مع الشريك الذى حرضه (١).

أما أسباب عدم الاسناد وهي التي تستبعد خطأ الجاني دون أن تزيل عن الفعل طبيعته الإجرابية كالجنون ولاكراه غانها أسباب شخصية وامتناع المعتاب يقتصر على من توفرت لديه غقط ، وهذه الاسباب هي التي تصدها المشرع بالمادة (٣٣) عقوبات فهي تشاعن أنعدام المسئولية الجنائية الذي لا يؤدى الى زوال صغة الجريعة واباحة الفعل ، أما أسباب الإباحة بالمني الصحيح فهي التي تؤدى الى ازالة صفة الجريمة واباحة الفعل ، وهي كما أنساطين في الجريمة غاطبن وشركاء لاتها تتضي على شرط أساسي في التجريم هو شرط ارتباط نشاط الشركة بفعل الملى معاتب عليه (٢) ،

وتقرر محكمة النقض انه اذا صدر حكم نهائى من أية محكمة جنائية مختصة بأن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يعاقب القانون عليها غان المتهم بالاشتراك في ارتكابها مع من صدر له الحكم يستقيد حتما منه ولو لم يكن هو طرفا غيه لأن الحكام المحكم المستعدة أو لا عماب على المحكم المرادة المؤسسة على أن الواقعة في ذاتها غير صحيحة أو لا عماب عليها تعتبر ويجب أن تعتبر على خلاف أحكام الادانة أو أحكام المرادة الصادرة الأسباب متعلقة باشخاص المتهمين صحية في حق الكافة أوبالنسية لكل من له شأن في الواقعة موضوع الدعوى ولو لم يكن خصما فيها (٢)

ومثر عدم الاسناد الأعدار المعنية المطلقة نهى ذات طبيعة شخصية لا يمكن أن تمتد باثرها إلى الغير لانها تفترض تيام الجريهة والخطا ولكن المجانى يستقيد من الاعفاء من المعلب نظرا لتوفر ظرف ما ؟ كان يكون قد عسوض الفرر الذى تسبب فيه كرواج الخاطف معن خطفها (م ٢٩١ مقوبات (٤) وإن كان هناك رأى يذهب الى أن هذا المعذر يبتد باثره الى المبيد المبيد باثره الى المبيد المبيد

⁽۱) الدكتور مغبود مسطني المرجع السأبق من ١٢٠ ٠٠٠

 ⁽۲) الدكتون على راشد الرّجع السابق جـ آ ص ۲۸۷ .
 (۲) نتش ۱۷ نولمبر ۱۹۶۱ الجدومة الرسبية ص ۲۶ رتم ۲۲ می ۱۱ .

 ⁽³⁾ البيرفيرون وعلى بدوى المرجع السابق عن ٢١٦ - ألدكتور مصطلى السعيد المرجسع المسابق عن ٢٢٥ الدكتور محدود مصطفى المرجع السابق عن ١١١٧ .
 (6) الدكتور على صافق أبو هيف - القسم العام

كما قد يستنيد الجانى من الاعقاء نظرا لتيام ضلة ترابة أو نسب مع المجنى عليه ، كسا في السرقة بين الزوجين والاتارب (م ٣١٧ عقوبات) المبنى الزوجين والاتارب في السرقة المرتبة التي تقع بين الزواج ، فشريك الزوج السارق لا يعاتب ، في حين أن الفاعل عيره في هذه الجربية يعاتب (١) ، عاذا حرض شخص آخر على سرقة مثل مبلوك لوالده أو لزوجته لا يعاتب وهو وضع معيب ، وقد اعتبرت محكمة النتض الفرنسية مانعالعتاب الوارد بالمادة (١/٣٨٠) عقوبات) مانعا عاما يشمل الشركاء أيضا ، والنت حكما تضى بادانة الشريك في جربهة السرقة يشمل الشركاء ليفتر الى السند الشرعى حيث أنه لم يتحقق مها أذا كان هذا الشريك قد لخفى عن عبد المسروقات أم أنه حصل لمساحته على كل أو بعض الاشياء المهروقة (١) .

وهناك راى يذهب الى تصر هـذا المذر على من كان تريب اللمجنى عليه نقط أما الشريك الغريب غلا يستفيد منه (٢) .

وقد يستفيد الجانى من الاعفاء من العقوبة بسبب خدمة أداها للمجتمع كما في حالة الإخبار عن الجريبة قبل وقوعها (م ١٠١ عقوبات) .

وهناك اعذار من هذا النوع في المواد (۱۰۳ و ۲۱۳ و ۲/۲۱۶) عقوبات غرنسي ولا يستفيد الشريك من هذه الاعذار طالما انها ليست متوفرة لديه .

وفيها يتملق بأسباب عدم اقامة الدعوى المهومية فهى تنقسم الى قسمين، احدهما يتوم على أسباب خاصة بالفاعل لا يمكن أن يستفيد منها سواه الانها مرتبطة بشخصه ، مثال ذلك الحصانة الدبلوماسية وتوة الشيء المحكوم فيهاذا تعلقت بانعدام الخطأ لدى الجانى ، والحصانة الخاصة باعضاء البرلمان والسفراء وحالة الجنون التى تصيب الجانى بعد الجريمة .

اما ثانى الأسباب التى تؤدى الى عدم اقامة الدعوى العبومية غهى التى القوم على اساس اعتبارات تتعلق بالصلحة العامة أو على اساس نسيان الجريمة وهى ذات أثر مطلق يشمل كل المساهيين في الجريمة مثال ذلك الحرمة في ذات أثر مطلق يشمل كل المساهيين في الجريمة مثال ذلك من الجهة التى اصابها الفرر ، والعفو العام ، ومحى الدة ، وفيها يتعلق بضرورة تقديم شكوىكشرط لتحريك الدعوى العبومية غانها ليست مانع عقلب ، وإنها هى تجعل نظر الدعوى متوقفا على شكوى من الجهة صاحبة المسلحة ، وهناك حالات كثيرة تصيب الجريمة فيها مصلحة خاصة اكثر ما تصيب المسلحة ، وهناك حالات كثيرة تصيب الجريمة فيها مصلحة خاصة اكثر ما تصيب المسلحة المسلب بالضرورية كي المسلم المتفدة والسب خرائم المتفاف والسب ضرورية لكى يتم تحريك الدعوى المعومية مثال ذلك جرائم المتفف والسب والنرا والمتزوير في اوراق عرفية ، واختطاف الصغار أو الفتيسات وزواج

Garçon, op. cit. Art. 60 No. 16 p. 155.

Cass. 15 Avr. 1825 B. No. 73; 14 Mars 1838 B. No. 79; 1 Oct. 1840 . (1) B. No. 292; 8 Jany. 1921 B. No. 12.

الخاطف بمن خطفها (م ۳۵۷ عقوبات غرنمی) وجرائم الصيد فی أرض الفير (القانون الصادر فی ۲۳ مايو ۱۸۶۶ المادة ۲۱ و والجرائم التی پرتکها احد الفرنسيين فی الخارج (م ۴/۷ من قانون الاجراءات الجنائية) و الاعتداءات التي نقع على رجال السلك الدبلومامي او رجال السلطة العامة ممن لديهم ودائع، نقع على رجال الجرائم تكون يد التيابة العامة مخلولة عن مباشرة الدعوى نظرا لسكوت الضحية الذي يعنى عدم وتوع الجريهة .

وكذلك غان عدول المشرور عن شكواه في جرائم القنف والسب والزنا يستفيد منه الشريك أيضا . أما في جريمة السرقة غان تنسازل الزوج عن الدعوى لا يمند الى شريك الزوجة السارقة (٩) . كذلك غان العفو العام يزيل الجريمة ويشمل أثره الشريك أو يحول دون محاكمته الى جانب عدم محاكمة الفاعل . ولكن هناك (٩) . من يتبع تفرقة بين حالتين الأولى يكون العفو فيها خاصا بالفعل نفسه وعندئذ يستقيد منه الفاعل والشريك . أما في الحالة الثانية غان العفو يكون خاصا بالشخص نفسه أى عفوا شخصيا الحالة الثانية غان العفو يكون خاصا بالشخص نفسه أى عفوا شخصيا فلا يستفيد منه الشريك.

ولكن يمترض على هذه التفرقة بأن العفو العام يتعلق دائما بالفعل وليس بالاشخاص أما العفو الخاص grâce فهو على المكس يكون موجها الى الشخص دون الجريمة فاثاره تقتصر اذن على من صدر بشاته بدون أن يستفيد منه الشريك . أما التقادم أو مضى المدة فهو مثل العفو العام يتعلق بالجريمة دون الاشخاص واثره مطلق يشمل كل المساهمين فيها (٢) .

 ⁽۱) نقش ٨ أكوير ١٩٥١ مجبوعة التوامد التالولية رتم ٧٦٠ ح ٣ مد ١٩٥٠ .
 (۲) Carnot, Instruction criminel T. I. p. 6 No. 25.

Carnot, Instruction criminel T. I. p. 6 No. 25. (7)
Cass. 26 Juin 1873 D. 1873.1.388; 19 Déc. 1882 B. No. 294. (7)

particuliers prévus par la loi, n'ont pas pour résultat d'augmenter la culpabilité du complice (si le provocateur est complice) mais ici le provocateur est auteur, par conséquent sa culpabilité est augmenté.

On aboutit dans cette théorie à rendre communes au provocateur (auteur moral) non seulement les circonstances aggravantes matérielles, mais les circonstances aggravantes intellectuelles.

La même règie s'applique aux excuses atténuantes purement personnelles; comme par exemple l'excuse de minorité, qui ne réduit pas la peine du provocateur (complice) mais il réduit la peine du provocateur (auteur moral), le même résultat pour les causes subjectives de non culpabilité, telles que la folie, la contrainte etc; ont le même effet.

La Cour de Caissation Egyptianne ne n'est pas bornée, en effet, à considérer comme telles les circonstances réelles, telles que l'effraction, l'escalade, la nuit qui ont pour résultat d'augmenter la culpabilité du provocateur dans tous les cas (complice ou auteur moral), en ce qui concerne les circonstances mixtes, qui sont de nature hybride: personnelles parce qu'elles résident dans la personne de l'auteur principal, par exemple qualité de domestique en matière de vol, elles sont en même temps réelles, car se repercutent sur l'infraction, dont elles changent la nature objective, elles augmentent la culpabilité du provocateur dans les cas où les législateurs le considèrent comme un auteur moral.

La Cour de Cassation en Egypte a de bonne heure consacré cette manière de voir dans un cas particulier.

LES CIRCONSTANCES ET SES EFFETS SUR LA SANCTION DU PROVOCATEUR

Dr. ARMED ALI EL MAGDOUB

Il n'est pas vrai de dire qu'en toute hypothèse le rôle du complice (provocateur) a été moins déterminant que celui de l'auteur. Tout dépend des cas d'espèces. Il peut arriver qu'un individu dont l'activité s'est limitée à des actes répondant à la définition de la complicité ait été véritable participant à l'infraction conscient et volontaire, par exemple l'instigateur qui a concu. calculé et fait exécuter d'acte délictueux est tenu à raison d'une infraction qui psychologiquement est réellement la leur. Il en est ainsi à propos de la provocation dans plusieurs circonstances. par exemple; provocation à l'avortement, à l'insoumission ou à la désertion, à l'attroupement provocation par la voie de la presse. Dans certains cas de provocation, ont peut punir comme auteur celui qui fait faussement croire à l'exécutant que l'acte est licite et qui le décide ainsi à agir, mérité d'être puni comme auteur médiat, car l'agent apparaît comme un simple instrument de sa volonté de réaliser le délit. En particulier, on peut punir comme auteur celui qui se sert d'un instrument humain irresponsable ou victime d'une erreur sur l'élliceité, agissant avec conscience et volonté, et celui qui décide un irresponsable à se tuer volontairement.

Elles ont surtout érigé en délit distinct pour les besoins de la défense sociale.

Cette manière d'appréciation, est toute proche de la théorie de l'auteur moral, laquelle cependant n'est pas expressement regue par la jurisprudence égyptienne. Elle montre les efforts faits pour éviter les inconvénients de l'emprunt de criminalité surtout en ce qui concerne les circonstances. Dans l'hypothèse où le provocateur mérite d'être puni comme auteur d'un délit distinct, surtout dans les cas où les législateurs considèrent le provocateur comme un auteur moral, en ce qui concerne les circonstances aggravantes purement personnelles à l'auteur (provocateur), telles que la qualité de récidiviste ou de militaire dans les cas

القاعدة القانونية: بين الامتثال والانحراف (يه) عاطف احبد فؤاد ماجستي في عسام الاجتمساع

كان القانون — وما زال الى حد كبير أحد السمات التى تميز المجتمع الحضرى ، وأمنى بالقانون هنا تلك القواعد التى يضعها المشرع ، لكى يحكم من خلالها الملاقات القائمة بين الافراد من جهة ، وتلك التى تنشأ بين الافراد والدولة من جهة أخرى .

والامتثال المتواحد المقانونية ، اذا كان أمرا يميز المجتمعات الحضرية أو تلك التي بلغت درجة معينة من التنظيم المسلميلي كما يذهب في ذلك روسكو باوند Pound ، غان الأمر الذي كان محلا للخلاف والجدل : هو موقف المجتمعات الريفية أو السيعلة من الامتثال للتواعد المقانونية ، غيبتا يؤكد البعض ضعف القانون كوسيلة ضابطة تحكم سلوك الأفراد في هذه المجتمعات التروية يبرهن آخرون على توته ، أو على الأمل يؤكدون على من القانون والاعراف كضوابط تحكم سلوك الأمراد في تلك المتعملة .

والحقيقة أن كلا الفريقين لديه من الشواهد والأدلة ما يؤكد من خلالها صحة قوله حيث أن وجهتى النظر هذه لم تكفا مجرد تأملات ذاتية ، أو ضربا من التفكر النظرى المحض ، ولكن الأمر كان على المكس من ذلك ، حيث كان نتاجا لدراسات واقعية ، اجزى البعض منها على مجتمعات تروية بينها لجرى البعض الاخر على مجتمعات بسيطة أو قروية وعلى الرغم من الفروق الكفية بين المجتمعات المثلاثة ألا أتهم يشتركون في سحة أساسسية وهي بساطة الحياة ولا سيما في أسلوب الانتاج ووسائله .

وأهبية القانون للمجتمع - كما يرى روسكو باوند - أنها تحمى أرادة الانسان من أن تكون موضوعا لتعسف الاخرين ، ومن ثم فان الضرورة تحتم وجود هذا القانون لمنع الارادة التعسفية من أن تمارس سلطتها ، والقانون بهذا هو أرقى شكل من أشكال الضبط الاجتماعي ،

والتانون والتسوة عنصران متلازمان غلا غنى لاحدهما عن الأخسر ، غيدون القوة يصبح المتانون اسما أجوف لا معنى له ، أو نارا لا تحرق ونورا لا يضيء على تحو ما يذهب أهرنج Ihring.

والدراسة الراهنة (١) تحاول أن تكشف عن قوة القانون وغاعليته كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في احدى القرى المصرية وهي قرية بفي قاسم ٢

⁽ه) جزء من بحث تقدم به الباحث للحصول على درجة المنجستر في علم الاجتباع من كلية الاداب _ جامعة من شمعي تحت اشراف التكور / عبد العبد الحلمي وأنظر تفاصيل هــده الدراسة في المجلة الاجتماعية القومية عدد مبتمبر ١٩٧٧ .

 ⁽۱) يشكر الباحث السيد الفكتور سبير نعيم أحبد بدرس علم الإجتماع بكلية الاداب جامعة عن شبس على حسن تعاونه في الحراج هذه الدراسة في شكلها الراهن .

محافظة بنى سويف ، وذلك من خلال هددة مواقف تبثل مناحى الحياة الإجتماعية المختلفة وهي بذلك تحاول أن تجيب عن التساؤلات الاتية :

١ _ ما هي غاعلية القانون كوسيلة ضابطة في المجتمع القروى المسرى ؟

٢ مد ما هو موقف القانون كوسيلة ضابطة بالمقارنة تالوسائل الأخرى
 كالعرف والدين في القرية المعربة ؟

٣ سم ما هي المجالات والمواقف التي يمتثل من خلالها القروبون الى
 الفاتون بشكل أقوى وتلك التي لا يمتثلون عنها بنفس القوة ؟

إ ... أي مثى بمثل الثرويون للثانون أ ومنى ينحرنون عنه أ
 وللانجابة عن هذه التساؤلات نلتد تسمنا الدراسة إلى المجالات الاثية :

اولا : العلاقات التنظيمية ، وتشتمل على :

- (1) الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية .
- (ب) خلاقات العمل وما يرتبط به من مسائل وأمور .

ثانيا : العلاقات في التنظيمية ... الانحرافية وتشمل :

- (١) تماطى المفدرات وتناول المهور .
- (ب) الأخذ بالثار والمساحنات والسب والتنف .
 - (ج) السرقة والرشوة .

فلسوف نعرض فيها يلى لموقف القانون والامتثال له بالنسبة لهذه المجالات والمواقف .

أولا: الملاقات غير التنظيمية:

(١) الأحوال الشخصية والعلاقات الاسرية:

تعتبر محورا هاما من المحاور التي تدور من خلالها حياة المتروى الممرى ، ونلك على امقبار أن هذه الأمور تبعس حياته مسا مباشرا . ولقد عرضنا في هذا المجال لبمض تضايا الأحوال الشخصية والملاقات الاسرية من خلال بمض المواقف ، تفرض الكشف عن مدى امتثال الترويين للقانون في مشل هدد المواقف .

ومن أهم القضايا التي عرضنا لها في هذا المجال ، فقضية الزواج المكر (من تبل الفتاة) حيث وجدنا أن القانون قد احتل المركز الثاني كوسيلة ضابطة حيث تفوق عليه العرف في هذا المجال كذلك الأمر في الموتف الثاني الخاص بمدى احتية الشاب الفاسخ لخطبته في استرداد شبكته وهداياه ، حيث نجد أن التانون قد احتل الركز الثاني في حين أن الغرف قد أحتل الركز الأول بينها لا نجد أثرا للدين .

لها الموتف التالث الفاص بالاحوال الشخصية والملاتات الاسرية نهو ذلك الموتف البتماق مدي احتية الشخب الملق لمروسه تبل الدخول بها في استرداد مهره ، نتجد أن القانون قد تقوق على كل من العرف والدين حيث نجد أنه تد احتل المركز الأول يليه المرف في المركز الثاني ثم الدين في المركز الثانية المركز الثانية المركز الثانية المركز الثانية المركز الثانية المركز الثانية الدين المركز الثانية المركز الثانية المركز الثانية المركز الثانية المركز الثانية الدين المركز الثانية المركز الثانية المركز الثانية الدين المركز الثانية المركز المركز الثانية المركز الثانية المركز الثانية المركز الثانية المركز المركز الثانية المركز الثانية المركز المركز الثانية المركز الثانية المركز ال

ويستبر تفوق القانون على كل من العرف والدين في الموتف الذي يلى ذلك وهو الخاص بالعنسانة حيث يحتل القانون المركز الأول يليه العرف في المركز المنائي ثم الدين فيذ المركز الثالث .

ويمثل الوتف الخاص بيت الطاعة تفوتا واضحا للقانون حيث نجد أنه قد الحل المركز الأول يليه الدين في المركز المثاني ولا نجد اثرا للعرف .

واستبرار التفوق للقانون نجد أنه قد احتل المركز الأول في الموقف المخلص بالزوج المقيم ، يليه المرف في المركز الثاني ثم الدين في المركز الثالث .

الا أن التانون يصعب بنكسة حيث يتنهتر من المركز الأول في المواقسة السبقة إلى المركز الأخير في الموقفين التألين : الأول خاص بموقف المزوجة الخائدة والشائدة والشائدة والشائدة والشائدة والمسائد عيث يتفوق عليه في كلا الموقبين المرف حيث يتفوق عليه في كلا الموقبين المرف حيث احتل المركز الأول ثم الدين حيث احتل المركز الأول ثم الدين حيث احتل المركز الأول ثم الدين حيث احتل المركز الأالى .

وعلى الرغم من تتهتر التانون في الموتفين المعابتين الا أنه يعود تويا في الموتف الخاص بزواج الفتاة دون ارادة أبيها حيث احتل المركز الأول يليسه الدين في المركز الثاني تم العرف في المركز الثالث .

ويستبر القانون في تأكيد تفوقه حيث نجده قد احتل المركز الأول في الموقف الخاص بالمراث في حين يشترك كل من العرف والقانون في المركز الثاني :

ومن الجلى أن التاتون يحتل المركز الأول يليه العرف في المركز الثاني ثم الدين في المركز الثالث بالنسبة لهذا المجال .

ب _ علاقات العمل:

الملاقات الخاصة بالمبل ومما يرتبط به من مسائل وأمور هي المجسال الناني الخاص بالملاقات التنظيمية ويشتبل على مواقف ثلاثة هي:

- _ التقاوى .
- تتليع الزرع .

غاما عن الموتف الخاص بالأرض البور فنلاحظ تفوق القانون ، حيث نجده قد احتل المركز الأول يليه العرف في المركز الثاني ولا نجد أثرا للدين .

واذا كان القانون قد اجتل المركز الأول في المواقف السابقة الا اننا نجده قد احتل المركز الثاني في الموقف الخاص بالتقاوى في حين احتل الدين المركز الأول يليه المرف في المركز الثاني .

آما الموقف الأخير من مواقف علاقات العمل فهو ذلك الموقف الخاص بتقليع الزرع فنجد أن القانون قد استرد تيمته يليه الدين في المركز الثاني ثم العرف في المركز الثالث .

ويتضح تفوق القانون في هذا المجال الخاص بالمبل من احتلاله بالتسبية للنتيجة الخاصة بهذا المجال — المركز الأول يليه الدين في المركز الثاني ثم المرف في المركز الثالث .

أما موقف التانون بالنسبة للترتيب النهائي لوسائل الضبط الاجتماعي الثلاث (القانون ــ العرف ما الدين) داخل العلاقات التنظيمية عكان على الفدو التالي :

- ١ ــ القانون: في الركز الأول (٣٣ درجة) .
 - ٢ _ العرف : في الركز الثاني (٢٤) درجة ،
 - ٣ ... الدين : في المركز الثالث (٢٠ درجة) .

هذا شأن الملاتات التنظيبية ، أما الملاتات غير التنظيبية علقد اشرنا الى أنها تشتبل على ثلاثة مجالات هي :

تماطى المخدرات وتناول الخبور ، والقتل السب والقنف ثم اخيرا السرقة والرشوة وغنى عن البيان أن كل مجال من هذه المجالات يشتبل على عدد من المواقف ،

ا .. تعاطى المخدرات وتناول الخبور:

يشتمل هذا المجال على موتنين موتف خاص بتعاطى المخدرات وآخر

⁽ع) كيبة حساب التربيب التدارلي: امطينا ثلاث دراجات الموسيلة التي حسات على المركز الإول بالنسبة اللي مجال 6. ودرجاي الموسيلة التي خسات على المركز الثلقي ودرجة والمنافة للوسيلة التي حسات على المركز الثالث ثم نحمى درجات كل وسيلة على هدة وتعين التربيب التدارلي للوسائل الثلاث .

خاص بتناول الحمور والوتفان لا يمثلان تفوتا للتاتون حيث تلاحظ أن التاتون في الوقف الخاص بتماطي المخدرات قد احتسل المركز النسالث في حين أن المرف قد احتل المركز الثاني أبها الدين علقد احتل المركز الأول.

أبها الموتف الثانى الخاص بتناول الخبور فنجد أن القانون قد احتـل المركز الثاني في حين أن المرف قد احتل المركز الأول ولا نجد أثرا للدين .

وواضح أن القانون في هذا الجال تبد خبا نجمة ، حيث احتسل المركز الثاني مشتركا في ذلك مع الدين ، في حين أن العرف قد احتل القبة .

ب ــ الأهد بالثار والسب والقدف:

لمل السمة المالية على موقف القانون بالنسبة لهذا المجال هو احتلاله المركز الثاني في كل المواقف ما عدا موقف واحد احتسل نيسه المركز الأول .

أما المواتف التي أحتل نيها المركز الثاني نهو مواتف:

- ــ الاخذ بالثـــار ،
 - _ خطف الابن .
- _ الاساءة لسمعة الزوجة .
 - تسميم الحيوانات .
- _ الاساءة لسيعة الشخص .
 - ــ النزاع بسبب الأرض .

وفي الوقت الذي احتل نيه التانون هذا الموقف المتأخر بالنسبة لهسده المواقف ، نجد أن العرف قد احتل مركزا متندما ، حيث احتل المركز الأول في كل المواقف الخاص بهذا المجال الا في موقف واحد احتل نيه العرف المركز الثاني ، وهو الموقف الخاص بالنزاع بسبب الأرض ، وهو الموقف الوحيد الذي احتل نيه التانون المركز الأول بالنسبة لهذا المجال :

نلاحظ من ذلك أن القانون قد احتل المركز الثاني في حين نجد أن العوف، قد احتل المركز الأول والدين المركز الأخير بالنسبة لهذا المجال .

ج ـ السرقة والرشوة :

هو المجال الأخير الخاص بالملاتات غير التنظيبية ... الاتحرافية ويتضح تفوق التانون في هذا المجال من مواتف ثلاثة هي :

- كينية التصرف مع اللص .
- اللس ئو العائلة المرموقة .

_ التسترعلي اللص .

حيث نلاحظ أنه قد احتل المركز الأول في هذه المواقف الثلاثة في حين أن الدين قد احتل المرتبة الثانية والمرف قد احتل المرتبة الأخيرة .

من الجلى اذن أن القانون قد احتل المركز الأول يليه الدين في المركز الثالث عنها يتعلق بالمجال الخاص بالسرقة والرشوة .

اما التربيب التنازلي لوسائل الضبط الإجتماعي الثلاث بالنسبة للعلامات غير التنظيمية عكان على الوجه التالي :

١ ـــ اشتراك كل من القانون والعرف في المركز الأول ٠ (٢٨ درجة لكل منهما) .

٢ _ احتل الدين المركز الأخير ، (١٦ درجة) ،

وبما اننا قد استنتجنا غيما يتعلق بالمجالات الخاصة بالملاقات التنظيبية ان:

١ ... القانون في المركز الأول : لانه حصل على ٣٣ درجة .

٢ ... العرف في المركز الثاني : لانه حصل على ٢٤ درجة ،

٣ ... الدين في المركز الثالث : لأنه حصل على ٢٠ درجة .

وفي ضوء التنبعة الخاصة بالملاقات غير التنظيبية يكون الترتيب التنازلي غوسائل الثالث على الوجه التألى :

أولا: القانون: احتل المركز الأول لأنه هصل على ٦١ درجة .

ثانيا: المرف: احتل المركز الثاني لأنه حصل على ٥٢ درجة .

ثالثا : الدين : احتل المركز الثالث لاته حصل على ٣٦ درجة .

وقلك بالنسبة لمجالات الامتثال بوجه عام .

. «خاتبة ُ»

وأخيرا أود أن أشير الى أن نتيجة هذه الدراسة قد تثير كثيرا من النقاش حول كيفية أنساق هذه النتيجة مع أكنته لنا الدراسات من أن المجتمعات أربيقية مجتمعات تنجيز بسيطرة وبسائل الشبط غير الرسمية في توجيه سلوك أفرادها والتي من أهمها العرف ، ولكن الذي أود أن أؤكده هو أن العرف تظهر متعوقاً على القاتون في كثير من المواقف التي تبسي حياة القروى بصورة مباشرة والتي تنعيز بحساسية خاصة مثل الأحوال الشخصية والمسلاتات الاسرية والثار والسب والتنف ، الا أن أمتثال القروى للقتون في المواقف الكيرة التي رئيناها لا يمثل امتثال عن طواعية لادراكه لأهبية هذا الإمتثال الذي نراه في كثير من المبتابا من طواعية لادراكه لأهبية هذا الإمتثال المثل نوائة من المقلب ، وهو أمر له جذوره التاريخية المفاصة بالمجتبعة المصرى الذي تدنفرد له بقالا خاصا به ه

Consequences:

1 — Organized Relations:

- (a) The hierarchy of the three means of social control in the family relations is: law, Mores, and Religion.
- (b) The hierarchy of means of social control in the relations of work is; law, Religion, and Mores.
- (c) The hierarchy of the three means of social control in the Scope of organized Relations is ; law, Mores and Religion.

2 - Disorganized Relations:

- (a) The hierarchy of the three means of social control in the field of vendetta and defamation is: Mores, Law, and Religion.
- (b) The hierarchy of the three means of social control in the field of stealing and corruption is; Law, Religion and, Mores.
 - (c) The hierarchy of the three means of social control in the field of drug adiction and alcholism is: Mores, law, and Religion.
 - (d) The hierarchy of the three means of social control in the scope disorganised Relations is: Mores at the first class, law in the second class, and Religion in the third class.

3 — General Results:

- (a) The hierarchy of the three means of social control relative to the all situations and scopes of conformity as whole is: Law, Mores Religion.
- (b) The response to the situations different from one to another according to the difference of some social variables, for example, the ownership, education, and reading of newspaper.
- (c) The response to the situations different from one to another according to his position on the Rural-Urban Continuum which clear the form of his thinking and the style which he utilize in the questions of life. We divided the style of thinking according to Rural-urban continuum to.
- Pure Urban.
- Pure Rural
- Semi Urban.

LAW BETWEEN CONFORMITY AND DEVIATION MASTER THESIS RESUME

Presented by ATH ARRED FOUND

Aims of the Study:

Sociologists and Anthropologists who studied Means of social control, especially in the rural and simple communities wrote that: Rural and simple communities has one kind of social control, this kind is the informal means of social control, mores and religion are the representatives of the informal means of social control. Urban communities has the formal means of social control. Law is the representative of the formal means of social control.

According to this introduction we can diffue the aims of our study, These aims are:

- (1) What are the situations and fields which individual conform, through mores, religion and law?
- (2) What is the hierarchy of the three means of social control (mores, religion and law) inside the situations and fields.?
- (3) What is the hierarchy of means of social control inside all fields of conformity, according to the consequences of the hierarchy of the means of social control in the different situations and fields?
- (4) We want to test the efficiency of the law as a means of aocial control in an Egyptian village.

Technique:

The Study depended upon the following techniques for collection of the data research:

- (1) Group interviews
- (2) Interviewing Schedule
- (3) Questionnaire.
- (4) Rural Urban Continuum.

سوسيولوجية الانصراف في الجتمع الجماهيري ،

المسيد شستا ياحث بالركز القومي البحوث الإجماعية والجالية

: ميرسد

تهتم هذه الدراسة ، بأبعاد الوظيفة الاجتماعية للانحراف ، في المجتمسع الجماهيري ، وهي في سبيل ذلك تبحث عن ماهية هذه الوظيفة من ناحية " وحدودها الاجتماعيسة من ناحية أخرى . والجدير بالذكر في هذا الثمان ، أَنْنَا لاَ نُستطيع أَنْ نُحدد ؟ ماهية هذه الوظيقة ؟ ولا حدودها في الجنسع الجماهيري ؟ الا أذا عرفنا مسبقا ؟ ما يتمتع به هذا المجتمع ؟ من علانية هائلة ، تجعله يعي خطورة العتل النقدية وآلتي تتجه دائما آلي ما يجب أن يكون ، لا الى ماهو كائن. وهذه التوى التي تمكن المجتمع الجماهم ي من كُفُّ سلطة المتل النتدية ، تمثل في جوهرها ، توة ايديولوجية جديدة تمتص ما عداها من الديولوجيات ، وتبطل مفعولها ، (راجع في ذلك مقالمًا عن ازمة المجتمع الجماهيري ، المجلة الاجتماعية التومية ، ١٩٧٢ . المستك الثاني) . وبذا تسود عقلانية التكنولوجيا ، ويصير التسليم بالنظام القائم ضرورة تؤكدها عقلانية المجتمع الجماهيري ، التي تسلب من الجمساعات والتنظيمات عقلانيتها . وبالتالي تحمر دورها ، في مجرد تهيئة الناس للسلوك السياسي (١) . ومن ثم يكون أساس مسايرة الجماعات والافراد هو غياب الجانب العقلاني . والتي سلبتهما أياه عقلانية المجتمع الجماهيري . ولهذا يصاحب ظهور الجانب العتلاني لدى الجماعات ، والإفراد مظهران اللفعل الاجتماعي ، يتمثلان في الامتثال والمسايرة المفرطة والزائدة ، أو الخروج والانحراف ، عن المعابير الاجتماعية التي تقرها الثقافة الجماهيمية . وفيما بين عتلانية المجتمع الجماهيري من ناحية ، ولا عتلانية الجماعات من ناحية المرى ، تكمن القضية الجوهرية للانحراف ، والتي تؤكد على الحسوانب المتلانية والنفعية للسلوك الإنساني .

وبذلك يتمثل الهدف من هذه الدراسة ، في محاولتها القاء بعض الضسوء حول النساؤل عما اذا كانت بعسض الشروح السوسيولوجية ، الدارجة للانحراف تبيل للتأكيد على الجوانب المقلانية ، والنفعية ، للسلوك البشرى ؟

⁽ه) يشير مصطلح المجتبع الجماعين لفتدان الجماعات القرعية لنفوذها وارادتها القاتية ، المعتبر المعتبل المعتبط ال

Creer, Scott & Orleans, Peter: The Mass Society and the Parapolitical: American Sociological Review, 1962, P. 635.

وعلى الرغم من التحذيرات العديدة لبعض علماء الاجتماع من مثل هدذا النوع من التساؤل الفلسفى ، غان الكثير من أعبالهم ، ترتكر بوضوح على الفرضية الضمنية التي مؤداها ، أن الانسان في عموميته كائن فو عقلانية عالية ، ولذلك غان عبلية مسايرته أو أنعرافه عن المعايير الاجتباعية تخضع الى حد كبير لاعتبارات نفعية ، وقد ترتب على اعترافي بهمض الاراء التي تهتم بطبيعة الانسان (۱) ، محاولة أتصار هذا الاتباه تدارك بعض المتغيرات الضرورية ، ووضعها موضع البعد ، لتحديد ما أذا كان الاحراف السياسي (كشكل من أشكال السلوك المنحرف) عقالانيا أم لا عقلاني (٢) ، وبالنالي الاهتمام بتحليله باعتباره وظيفيا أو محوقا وظيفيا .

وعلى اساس الطابع العقلاني ، واللاعقلاني للسلوك المنحرف ، يمكن تمييز نوعين اساسيين للانحراف ، في المجتمع الجماهيري :

● يرتبط النوع الاول بلا متلانية الجماعات ، والتي يترتب عليها الامتثال والمسايرة المغرطة والزائدة لما تقسره الفتافة الجماهيية بالنسبة لاختيار الإهداف ، فير أنه يترتب على الإهداف ، فير أنه يترتب على عملية الطبس التي يصاحبها امتثال ومسايرة مغرطة ومتزايدة ، تزايسد تعلى الاعضاء في دعم البناء الاجتماعي والحفاظ عليه ، الأمر الذي يترتب عليه بدوره اتساع دائرة تطلعاتهم بالقدر الذي يتجاوز تطلعات القسافة الجماعية ، ومن ثم يقتفى الامر التحديد والإنتكار لوسائل جديدة تسساير تطلعات الله ومن هما يؤدى الانحراف دورا بالغ الاهبة في تغيير البناء الاجتماعي للمجتمع الجماهيري الذي يتقبل بدوره التجديد ويستوعبه (١)

 ويرتبط النوع الثانى للانحراف بمتلانية الجماعات وهو يتمثل في خروج تلك الجماعات عما تتره الثقافة الجماهيية ، ويندرج تحت هذا النوع من الانحراف ثلاثة مظاهر سلوكية :

(1) يتمثل المظهر الأول في اشكال الخروج عن معايير الثقافة المتسامح بيها .

 (ب) ويتبثل المظهر الثاني في اشكال الخروج عن مقررات الثقافة المرفوضة بالنسبة لواحد من الاختيارات المتعلقة بالأهداف ، أو الوسائل المحققة لتلك الاهداف .

 (ج) ويمتثل المظهر الثالث : في اشكال الخروج عن مقررات الثقافة بالنسبة لكل من الأهداف ، والوسائل التي يستمان بها لتحقيق هذه الأهداف.

Faia, Michaea A.: Alienation, Structural, Strain, and Political Deviancy: Social Problems, 14, N: 4-Spring, 1967. P. 391.
 Mukerjee, Radhakamal, Towards A General Theory of Human Natural Problems.

ture and Evolution, Sociology and Social Research. Vol. 46. N — 3
— 1962, P.P. 317-324.

⁽²⁾ Faia, M., op. cit. PP. 391 - 392.

⁽³⁾ Coser, Lewis A; Some Function of Deviant Bahevier and Normative Felexibility: The American Journal of Sociology September 1962. Vol.: LXVIII. N. 2.

وفي شوء هذا التصور المدئي لمظاهسر الاتحراف ، ووظيئتها في المجتمع المجاهري تنحصر المعاد الدراسة في الجوانب التالية :

اولا : الدخل السوسيولوجي لدراسة الانحراف في المجتمع المهاهري .

ثانيا: التحليل السوسيولرجي لاشكال الانحراف في المجتمع الجماهيري .

ثالثا : الابعاد القياسية الانحراف في المجمع الجماهيري .

اولا: الدخل السوسيولوجي لدراسة الانحراف في المجتمع الجماهيي .

بتحليل النظريات الاجتماعية التي تتناول السلوك المنحرف ، قد يتبادر للذهن وجود قدر من التناقص غيبا بسين تلك النظريات . اذ أن بعضها للذهن وجود قدر من التناقص غيبا بسين تلك النظريات . اذ أن بعضها المعاير) (۱) ، التي تخلق حالة من عدم التوازن الاجتماعي ، وبالتسالي تهييء الحور جديد للتغير الاجتماعي ، غزيادة معدلات الاجتماعي الاجتماعي ، ويأتماعي ، ويأتماء الاجتماعي معين للانحراف من مقررات اللقافة بالنسبة لاختيار الاهدان، وانتاء الوسائل المحققة لها ، يعنى حينئذ اعتبار الاتحراف عاملا هما في عملية النغير الاجتماعي ، وفي الجاتب الاخر يركز بعض علماء الاجتماع ، على الوظائف الاجتماعي ، وهنا يعمل الوظائف الاجتماعي ، وهنا يعمل الاختراف كممام امان (Safety-valve) يساعد المجتمع على تكشف المضوط التي يترتب عليها احداث التغير (٢) ،

والحقيقة أن النظرية العامة للمجتبع الجماهيرى ، تركر بصورة أساسية على الفرضيتين السابقتين ، وتصيغ منهما نسقا تصوريا وأحدا لتفسير المعليات الاجتماعية المتعلقة بالانحراف في المجتبع الجماهيرى ، (راجع في ذلك مقالنا عن ازمة المجتبع الجماهيرى ، المجلة الاجتماعية القومية سالعد الثاني — ۱۹۷۷) ، فقد تبين من تحليانا لازمة المجتبع الجماهيرى أن المجال الاجتماعي ، يعتبد في استمرارية تغيره التلقائي على الوظيفية والمحراج ، على الوظيفية والمحراج ، على الدخلية المتحاهيرى والمحراج ، على أنه ضرورة ابدية يتطلبها وجود المجال الاجتماعي ، وبالتالي استمرارية تغيره التلقائي . وإن ما فيهما من عفاصر حادثة زمانية طارئة ، المحتماعي أن وسرة جديدة تغير صور مكوناته ، وتلائم مقتضيات الإحتماعي ، وتلائم مقتضيات المحمر المتحرا المتحراة ، وذلك يعني بدوره تأكيد النظرية الجماهيية على قضياء تداخل الاضداد ، محتبرة في ذلك أن اتصال الدائرة الاجتماعيية للمراح والتكامل ، ضرورة لوجود المجال الاجتماعي ، ويذلك يكون لنسقي عداخل الاختماعي ، ويذلك يكون لنسقي على والتكامل ، ضرورة لوجود المجال الاجتماعي ، ويذلك يكون لنسقي عداخل الاختماعي ، ويذلك يكون لنسقي

⁽¹⁾ Dean, Dwight, Allenation its meaning and measurement American. Soci. R. Vol.: 26 — Nu. 5 — october, 1961. PP. 754 - 55.

⁽²⁾ Faia, Michael, A.: Alienation, Structure Strain: Social Problems, Vol. 14. N — 4 — 1967 — PP. 389 — 391.

التكامل والصراع الوجود الدائم ، لدعم دينامية البناء الاجتماعي الذي ينظم وينبط حياة المجتمع الجناهيري . « وندلل على ذلك لمجرد التفسير بنظرية المجل الكهربياتي ، والذي يرتبط وجوده باتصال الدائرة الكهربائية بينالسالب والموجب وبذا يترتب على انفصال تلك الدائرة الماء المجل الكهربائي) ولذلك يسمى المجتمع الجماهيري للحفاظ على اتصال الدائرة الاجتماعية بينالصراع، والتكامل ، بفية تحقيق استمرارية المجال الاجتماعي الجماهيري ، صراح الاضداد ؟ وبالتالي كيف يحتق تداخلها ؟

غالامر يقتضى القاء بعض الضوء على ابعاد النسق التصوري للنظرية المامة للبجنم الجماهيري . والتي تهتم بنهم العملية الاجتماعية للانحراف خلال عملية النَّفي الاجتماعي . والتي تطلب بالضرورة التحليل السوسيولوجي للملاقة بين عناصر الانحراف ومشتقاته ٤ وبالتالي تحليل الملاقة بين هذه العناصر 6 والمستويات الاجتماعية ، معتبرة في ذلك السبل الكنيلة لتحديد المنهوم الاجتماعي للانحراف في المجتمع الجماهيري . ومن ثم يعبر المنهوم الاجتباعي للانحراف من معنيين : احدهما خاص ، والاخر عام . ويشسير المعنى الخاص للمفهوم الاجتماعي للانحراف لمجبوعة المضامين التي تندرج تحت نسق الانحراف ، وما بينها من علاقة ، أما المعنى العام للمنهـوم الاجتماعي للانحرآف فيشير للترابط القسائم بين مضامين الانحراف وبسين المستويات الاجتماعية ، وهذا التفسير النوعي يعبر عن الترابط ، وتبادل التاثير بين هذه الظواهر ، وبهذا المنى التحليلي يمنى المفهوم الاجتماعي للانحراف بتحديد عناصر النسق ، والعلَّاقة القائمة نبيها بينها ، وهذا هو المعنى الخاص للانحراف ، ويعنى ايضا بوضع عناصر نسق الانحراف في اطارها الاجتماعي ، بحيث تبدو علاقتها وأضحة المعالم بالتغيير الاجتماعي من ناحيـة ، والتوازن الاجتماعي من ناحية أخــرى ، أذ أن المجتمــع كلا وظيفيا لا ينعزل السلوك عن السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه (١) . ومن التحليل الخاص بعتلانية المجتمع الجماهيري ، ولا عتلانية الجماعات الجماهيية ، والتحليل الخاص بالمخل السوسيولوجي لدراسة الانحراف في المجتمع الجماهيري تطرح التضية التالية نفسها: يؤدي المجتمع المماهيري لمالته من الأغتراب الاجتماعي ، والتي تؤدي بدورها للانحراف (٢) الذَّي يرتبط بالتوازن الاجتماعي في جانب ، والتغير الاجتماعي في الجانب الاخر:

المجتمع الجماهيرى اغتراب(٢) العلمس المجتمع المجاهيري اغتراب(٢) العزلة الاجتماعية

ويسوقنا التحليل السابق للاتحراف في المجتمع الجماهيري لضرورة تحليل الانحراف الجماهيري في ضوء النظرية الوظيفية ، والتي تتسق مصادراتها

^{) (} بحيد علوف عثبان ؛ المعهم الاجتماعي للرشوة : المجلة الجنائية القوبية ؛ ج ٥ مدد ٢ . ١١/١ ص ٢٦١ – ٢٦٦ . (2) Faia, Michael : op. cit. P. 390.

^{:)} للأطلاع على شبعات الأطراب انظر بدائنا من: Mass Society Crisis : The National Review of Social Sciences 1972, N --- 2.

الاساسية مع عملية النفي الاجتماعي في المجتمع الجماهيري (انظر مقالنا ازمة المجتمع الجماهيري - المجلة الاجتماعية التومية ١٩٧٢ -المدد الثاني) وذلك لأن اهتمامنا ينصب في المقام الاول على ما هو وظيني ، وما هو معوق وظيفي للنسق الجماهيري . ومن ثم يخرج من دائرة مناتشاتنا الاسباب المؤدية للانحرف ، وكذا الظروف والاحسوال الاجتماعية المتعلقة بمسايرة الجماعات ، أو عدم مسايرتها لتوقعات المجتمع ، وينحصر اهتمامنا فيما أذا كانت هذه المسايرة حسنة أو سيئة للنسق الاجتماعي ، مستهدفين بذلك ايضاح العلاقة الوظينيسة نيها بين الانحراف والتوازن الاجتمساعي من ناحية ، والانحراف والتغير الاجتباعي من ناحية أخرى ورغم أن التصورات السوسيولوجية التي اهتبت باثارة مفهسوم الاتومى ، «Anomie» ومناتشته تليلة ومحدودة ، الا انها تبكنت من تقديم شرحا منطقيا العلقة من الانحراف والبناء الاجتماعي للمحتمع ، فالانومي بمعناه الاصلى يعنى حالة اللامعيارية " «Normeless» (ضياع ألهدف _ وصراع المعايم) أما المنى الحديث له ميمني عدم مقدرة البناء الاجتماعي على الاحتياط ، والتلاؤم لانجاز أهداف المجتمع ، ومن ثم تاثرت النظرية الآجتماعية المعاصرة به الى هد كبير في تقديم الشروح السوسيولوجية للسلوك المنحرف . وعلَّى وجـــه العبوم كان لاستخدام اميل دور كايم لمسطلح الانومي في أول عبسل له(١) « تقسم العمل في المجتمع ١٨٩٣ » ، واستخدام روبرت ميرتون لنفس المصطلح في مقالته حول البناء الاجتماعي والانومي (التي ظهرت لاول مرة عام ١٩٣٨) اثارهما البالفة على المحاولات التي تناولت المنهسوم ، والتي اهتبت في المقام الاول بتبحيص وتطوير نظرية روبرت ميرتون ، ومن هؤلاء Talcott Parsons, Robert Dubin, الذين اهمو ابنظرية صرتون Richard Cloward, Lloyd ohlin, and Albert Cohen)

ورغم أهبية الجهسود التي بذلت لدراسة الملاقة بين الاتومى والبنساء الاجتماعي ابنداء من استخدام دور كليم للمفهوم في دراسته الكلاسسيكية للانتحار (Suicida) والتي استهدفت تفسسير النوع المرتبط منه بالمجتسع المسناعي المعقد ، واستخدام ميرتون للمفهسوم والذي ترتب عليسه تقريره المناعي المعقد ، واستخدام ميرتون للمفهسوم والذي ترتب عليسه تقريره جانب كبير منه عن التناقضات أو التمارضات التي تعب في اليناء الاجتماعي ورغم أن تلك الدراسات قد ساعدت على تكشف المسلاتة بين الانومي ، أو التضارب والتمارض بين الاهداف المقررة والوسسائل المشروعة لتحقيق أو التضارب والتمارض بين الاهداف المقررة والوسسائل المشروعة لتحقيق المدافي المتناز بين مفهوم الاتومي المناهر الأخرى مثل الأغتراب ، في ما التعبيز بين مفهوم الاتومي والاستخدام الواسع لمسطح الاغتراب ، الا أن القضية التي أثارها «مزريخ» بالنسبة لتشابه المناتج المساحبة لكل من الاتومي والاغتراب (۱) ، تتطلب بالنسرة حليل المهلية الاجتماعية للانحراف من جانب — والمهاهيم المرتبطة

Durkheim, Emile, The Division of Labor in Society, trans. George Simpson. N.Y. The free Press of Glencoe, 1947.

⁽²⁾ Mizruchi, Ephraim Harold, Success and opportunity: A study of Anomie, N.Y. free Press, 1964 PP. 25 — 38.

بهذا الاتحراف من جانب آخر . اذ أن ذلك سوف يساعدنا على تحسيد الملاتة القائمة بين مضامين المفهوم والنتائجة المساحبة له ، وبالتالى نتمكن من التعرف على جوانب الالتقاء ؛ والمفارقة بين عناصر مفهوم الاتومى ومفهوم الاغتراب ؛ ولن نستطرد كثيرا في مناتشة بعض التضايا الخلافية في التحليل السوسيولوجي للانحراف ، ونكتفي بالتأكيد على أهمية التصور الذي نطرحه لفهم العملية الإجتماعية للانحراف ، والذي يقتضى ؛ تقديم التعريف الخساص للانحراف ، بتحديد متضمناته ؛ والملاقة القائمة بين تلك المناصر ، هذا من لانحراف تحليل العلاقة بين للك المناصر ، هذا من التعريف الحساس وفي الجانب الاخر يتطلب التعريف المام للاتحراف تحليل العلاقة بين للك المعناصر . والمواجه مشسكلة الاجتماعي والتكامل بين النتائج المصاحبة لبعض المساهيم ، وان نقسدم التنسير السوسيولوجي الملائم للمهلية الاجتماعية المتحراف في الجتمع الجماهيري ،

وذلك ما سوف تدور حوله المناقشة التالية ، والتي تهتم بعرض وتعريف مضامين الانحراف ، وتحليل أشكال العلاقة القائمة بين تلك العناصر المكونة لنسق الانحراف (وهذا هو التعريف الخاص للانحراف) . ثم تتناول العلاتة الوظيفية فيما بين الانحراف والتغير الاجتماعي من ناحية ، والانحسراف والتوازن الاجتماعي من ناحية أخرى ، مستعينين في ذلك بالأبعاد القياسية للانحراف والتي تتمثل في رد الفعل الاجتماعي في جانب ، والادار الوظيفي أو تصوره في جانب آخر ، واعتبادنا على هذين البعدين يرجع الى أنهها يساعدان على وضع نسق الانحراف في اطاره الاجتماعي ، وبالتالي الوقوف على علاقة الانحراف بالتكامل الاجتماعي وتماسك بناء المجتمع من ناحية 6 والعلاقة بين الانحراف وتفكك البناء الاجتهاعي وتفيره من ناهية أخرى (وهذا هو التعريف المام للانحراف) وبايضاحنا للتعريف الخاص والعام للانحراف 6 تتحدد أبعاد المفهوم الاجتماعي للاتحراف . وفي تحليلنا لسوسيولوجية الاتحراف فيالمجتمع الجماهيري نجد أننا في حل من مناقشة المسكلات الاجتماعية : غرغم أن بعض المشاكل الاجتماعية قد تكون نتيجة مصاحبة لسلوك منحرف ، كما أن بعضها الاخر قد يتضمن بدوره صورا للانحراف ، الا أن جميع صور الاتحراف ليست بالشكلة الاجتماعية .

_ وأن العديد من المشكلات الاجتماعية لا يتعلق بالانحراف في شيء .

ثانيا: التحليل السوسيولوجي لأشكال الانحراف في المجتمع الجماهيري .

بعد تعريف « كوهن » للانحراف من أكثر التعريفات شيوعا بين علماء الاجتماع ، أذ يعرفه « بأنه السلوك الذي يخرج على التوقعات المستركة . والمشروعة داخل النسق الاجتماعي(۱)» . وقد نظر هسبروت» الى الاتمراف باعتباره منضمنا لمفهوم النظام (۲) . وفي ذلك يقرر ان فكرة النسق الاجتماعي راسخة في اذهاننا ، بتنظيماته المهيارية ، ومن ثم تنمثل دالة الاتحراف في خروج بعض الاعضاء من القواعد الاجتماعية ، وأتماط السلوك المتوقعة ثقافيا ، غير أنه يثير قضية هامة مؤداها أن الاتحراف مقوم غير بالتولوجي للتغير الاجتماعي المتزايد (۲) ،

ووجهة النظر الاجتباعية التي سوف نناتش في ضوئها اشكال الاتحراف ، هي تلك التي تعتبر الاتحراف خروجا عن القواعد المتفق عليها(ق) ، سسواء بالنسبة لاختيار الاهداف ، أو انتقاء الوسسائل المسلوة لتلك الاهسداف ، والمحقيقة أن دراسة « روبرت ميرتون » للبناء الاجتساعي والاتومي ، لهي بعثابة المطوف الرائدة تجاه النظرية الاجتباعية العالمة للمسلوك المنحرف() ، أذ ترتب عليها تزايد الاهتبام بالمنظور المسوسيولوجي في تخليل الاتحراف المسلوك المترة اجتباعيا ، والباعث لذلك يرجع أساسا لجوانب القصور الوظيفي للاتجاهات البيولوجية في دراسة الاتصراف ، الاعمامة على الاسئلة التلفية :

لاذا يختلف نوع السلوك المنحرف باختسائف البناءات الاجتماعية المتوعة .

 وكيف يحدث أن تأخذ الانحراغات أشكالا وأنهاطا مختلفة تبعا لتنوع البناءات الاجتماعية ؟.

غثية توقعات قائمة في المجتمع ، واذا ما كان البناء التنظيمي لبعض الانساق الاجتماعية معوقا وظيفيا ، لتكيف النسق أو تكامله مع هذه التوقعات ، يفضل هذا الا تكون الجماعات متكيفة معه ، أذ تتنفي الضرورة الاجتماعية أنحراف تك الجماعات حفاظا على سسلامتها ، وتكاملها ، وبالتالي حمساية النسق تلك الجماعات حفاظا على سسلامتها ، وتكاملها ، وبالتالي حمساية النسق الاجتماعي من الجمود الذي قد يغضي في النهاية لانهياره ، مانحراف أعضاء المتررة تقيه من بلوغ نهايته ، وذلك لان المسايرة والامتثال المطلق للنسق لا تعنى توازنه بقدر ما تعنى جموده ، وعدم تغيره ، الامر الذي يترتب عليه في غترة معينة أن يكون مصير جميع اعضائه الانحراف الذي يؤدي بالمخرورة لتغيره ،

Cohen, A.K. The Study of Social Disorganization and Deviand Behavior, in Sociology Today (ed.) by R.K. Merton, et al, N.Y., Basic Book, 1989, P. 462.

⁽²⁾ Sprott, W.J.H. Science and Social Action Glencoe, III: The Free Press, 1956. P. 107.

⁽³⁾ Sprott, W., op. cit. PP. 104 - 107.

⁽⁴⁾ Becker, Howard, Deviance by Definition, in Sociological theory: ed. by Coser, Lewis, Macmillan Company, London, 1970. P. 601.

⁽⁵⁾ Cohen, Albert K.: The Sociology of the Deviant Act, Anomie Theory and Beyond, Am. Socio. R. Vol. 30 - P. 5.

وفي ضوء تصورنا الذي طرحناه سلفا 6 والذي ينظر للانحراف باعتباره غشل في مسايرة المعاير التي تحكم وتنبط الإهداف 6 والوسسائل 6 نستطيع تصنيف نسق الاتحراف في اربعة أنباط منطقية (١) 6 تتسق مع تصسورنا للانحراف في المجتمع الجماهيري 6 وذلك على النحو التالي :

١ ــ الانحراف عن الوسائل:

يتبثل هذا النوع في مسايرة الاهداف المحددة ، مع الغروج عن الوسسائل التي تقسرها اللتساغة الجماهمية والمنحرفون في ذلك يستنبطون وسائل جديدة ، لانتباك المعساير ، ويعملون على استخدام الوسسائل المنحرفة للتخدام المنافعا ، وبذلك يتبئل هذا النوع في عدم مسايرة الوسائل المختارة للاهداف المتررة ، وقد اسسمى روبرت ميرتون هذا الشسكل من الاتحسراف بالتحديد ، والابتكار .

٢ ... الانمراف عن الاهداق :

يتحدد بمسايرة الوسائل المحددة والفشل في تعيين الاهداف المتررة ، وهم في فلك يستهدون رضاءهم من مسايرتهم للوسائل ، في الوقت الذي يكونون فيه متحرون من ضغط الاهداف المترة اجتباعها ، ويذا يكون سلوكهم منحرها نظرا الموقع متاومتهم عند مستويات معينة بالنسبة للاهسداف المتررة ، وقد اسماه ميتون « بطقوسية البيروتراطية » الذين يكونون شديدي التدقيق في مراعاة الروتينية .

٣ ـ الانعراف عن الأهداف والوسائل مما

يتمين هذا النبط ، من اعتراض الجماعات وفشلها ، في استيعاب كل
من الاهداف ، والوسائل المحددتان ثقافيا ، وهنا يكون النسق الغيزيقي لهؤلاء
المتعرفون في النسق الاجتماعي ، غير مصحوب بالالتزام بقيسة معينة ،
كما أنهم يفشلون لحد بعيد في تحقيق نمسوذج التكيف الاجتساعي ، وهم
لا يبنلون أية جهود لسد تلك المعجوة بالوسائل الملائمة ، أو غير الملائمة ،
غرغم وجودهم في النسق الا أنهم ليسوا معه فيها يتعلق بالاهداف والوسائل
المحددتان ، وقد أسمى ميرتون هذا النبط من الاتعراف بالانسحابية ، أو
الاتغرامية ، ومن بين هؤلاء النسحيين ، توجد مئات مدمني الكحول ، ومدمني
المخدرات ، أو المهاشيين ، ، الخ ،

إ - الامتثال ، والمسايرة المغرطة الاهداف والوسائل ، مع تجاوز تطلعات

قد يتم الانحسراف عن المداير المتعارف عليها والتي تعين الاهسداف ، والوسائل ، باظهار المسايرة المسرطة والزائدة لكل من تلك الاهسداف ،

⁽١) استمنا في تطيئنا الاشكال الاشعراف بالتطيل الذي الترصيه ، 3 استيفائس » في كليه تطيف التي التي التي التي امتيد نبيا على اسهابات كل من روبرت بيتون في كليه النسل الإجتباعي .
النظرية ، والبناء الاجتباعي وتلكوت باليسونز في كليه النسل الاجتباعي .

والوسائل التي تعينها وتنبطها المهاير الثقافة ، هذا بدلا من الخروج عليها أو هجرها والتخلي عنها ، وذلك لاتهم يوقفون جهسودهم على تجساوز هذه التوقعات ، بالتعلق بتطلعات تعلو على تلك التي تخص النقافة الجماهيرية ، جاعلين مطالبهم المتطرعة تلك فوق فواتهم والاغرين .

● ومن التحليل السالف الشكال الاتحراف نستطيع أن نميز بين مظهرين أساسيين: يتبشل المظهر الاول في الاتحسراف المرتبط بالصراع ؟ والرغش لتوقعات اللقصافة ، ويعبر عنسه في الاتواع الاول ؟ واللساتي ؟ والثالث للاتحراف ، ويتبئل المظهر الثاني في انحسراف الطبس والانتسال ؟ والذي يتربب عليه ، تجاوز تطلعات الجياعات لتطلعات الثقافة الجياهيية في صورة تسمو على ذاتهم وزوات الاخرين ، وذلك ما يعبر عنه الشكل الرابع للاتحراف .

و ول الجانب الأخر يساعدنا هذا التحليل على تحديد المسطلحات المرتبطة بنسق الاتحراف ومضابيته . والتي تبثلت في مناصر الفعل الاجتباعي التي حالنا في ضوئها أثواع الاتحراف . هذا بالاشاغة الى ما يسسهم به هذا التحليل من ايضاح للملاقة التائبة فيها بين مضامين نسق الانحراف وبعضها سوف فلك انساق مع التعريف الخاص بالمهوم الاجتباعي للاتحراف .

♦ أما ما يسمم به هذا التحليل بالنسبة لتحديد التعسريف العام انسق الانحراف في المجتمع الجماهيري ، فيتمثل أساسا فيما يقدمه التحليل من تمين لأنواع الانحراف بالقدر الذي يساعد على ربطها بعنساصر الانسان الأخرى المنطقة في التكلل الاجتماعي من ناحية والتغير الاجتماعي من ناحية أخرى وذلك يساعد بدوره على وضع الظاهرة في اطارها الاجتماعي ، وهذا ما سنوف نوضحه بصورة أكثر في الفطوة التالية ، والتي تحلل خلالها العلاقة بين أنواع الانحراف والانساق الاجتماعية (التكامل ، والتغير) مستعينين في ذلك بالابعاد المتياسية المجتملة في رد الفعل الاجتماعي من ناحية ، والاداء الوظيفي للانحراف في المجتمع الجماهيري من ناحية آخرى .

ثالثاً : الابعاد القياسية للاتحراف في المجتمع الجماهيري

والجدير بالذكر أن بعدى رد الفعل الاجتماعى ، والاداء الوظيفى للانحراف مسائدين وظيفيا في عملية تياس الانحراف الجماهيرى ، وتحديد أتواعه المختلفة والمظاهر المصاحبة لها . وبالتالى العلاقة بين أتواع الاتحراف تلك وبينها وبين التكامل من ناحية ، والتغير من ناحيسة أخرى . ومن ثم يستعين المجتمع الجمساهيرى بها لتعيين أتواع الاتحسراف ومدى أدائها الوظيفي أو اعانتها الوظيفية للبناء الجماهيرى . وذلك بدوره يهيىء للمجتمع الفرصسة لتعيين أساليب الضبط الاجتماعى التي تمكنه من حصار الاتحراف واحتوائه .

و البعد الفاص برد الفعل الاجتماعي للانحراف الجماهيري:

لتصل رد الفعل الاجتماعي للاتحراف أهبية بالفة في تياس الاتحراف وذلك ما أكده « هوارد بيكر » في دراسته لسوسيولوجية الاتحراف (١) واستعان « لويس كوز » في تحليله للوظائف الاجتماعية للاتحراف (١) . وذلك لاته يمكننا من ايضاح الملاقة بين نوع الاتحراف ودرجة تكامل المجتمع ، واثر تلك الملاقة على رد غمل المجتمع واستجابته لاتواع الاتحراف . وذلك ما توضعه الخريطة التالية لتصل رد الفعل الاجتماعي للاتحراف :

امتثال مفرط الوسائلوالاعداف	الخروج عن الومائلوالأهداف	الخروج عن الأهداف	الخروج عن الوسائل	أغراف مصحوب بتسامخ المجتمع
الجنبع المريناه المريناء	إمادة بناء النظر في المجمع	حمل على الأعضاء المبايرة	حمل على الأعضاء المبايرة	قطة الصفر في المتصل
اللجتنع فيعيف	الجتمع ضعيف	المجتمع الوى	المجتمع قوى	المجتم قواق

وباستخدام متصل رد الفعل الاجتماعي للانحراف ، يمكننا معرفة أن موقف التسلمح وردود الفعل الاولي والثانية لنوعي الانحراف (الخروج على الوسال الحروج على الاهداف — المقررتان) يؤديان الى قدر من التوازن ، والتكامل بالنسبة للنسق الاجتماعي للمجتمع الجساهيي ، أذ أن انحسراف بعض الاعضاء عن مقررات الثقافة واضع وبين للمجتمع في الوقت الذي يكون نيه البناء الاجتماعي متكامل وقوى ، وذلك بدوره يمكن الاعضاء الباتين من الاعتمانة بالانحراف «كمساء أمان» للحفاظ على تكامل النسق ، بحمل الاعضاء المتدرف على اعادة تتيم معاييرهم ، والعودة للامتثال ومسايرة المعايير الجماهيرية ، وبصورة عامة يمكن تصنيف وتقسيم متصل رد الفعل الاجتماعي للانحراف الى جانبين أساسيين ،

_ جانب يتبثل في الاداء الوظيفي للانحراف _ وهو الجانب الذي يربط ما بين الاتحراف والتوازن الاجتباعي .

_ وجانب يتبثل في الاعاتة الوظيفية للانحراف ، وهو الجانب الذي يربط ما بين الانحراف والتغير الاجتماعي .

معتبدين في نلك على توة الجماعة ودرجة تماسكها من نلحية وعلى نوعية الانحراف وشجته من نلحية أخرى .

Coser, Lewis A., Sociological Theory: ed. N.Y. Macmillan Company, 1970. P. 601.

⁽²⁾ Coser, Lewis A., Some Function of Deviant Behavior and Normative flexibility. The Am. J. Soci. Vol. LXVIII N. 2. P. 172.

الجوانب الوظيفية للانحراف في ضوء رد الفعل الاجتماعي :

_ ينحصر الجانب الاول المتعلق بالاداء الوظيفي للانصراف في الاغمال التسابح فيها والانعال التي تتضين الخروج على جانب واحد من مقررات النتائة المتعلقة بكل من الاهداف أو الوسائل ، وفي كلنا الحالتين يكون المجتمع قويا متماسكا الى الحد الذي يسمح له بممارسة سلطة الردع ، وحصار الانحراف ، واحتواء الحركات المناهضة له .

.. وينحصر الجانب النانى المتعلق بالاعاقة الوظيفية للانحراف فى الافعال التى تخرج على المعاير المقررة ثقافيا بالنسبة لكل من الوسائل ، والاهداف مما . فى الوقت الذى يكون فيه المجتبع ضعيفا ، وهى الافعال التى تعنى الامتئال والمسايرة المفرضة لتعينات الثقافة ، بالنسبة للاهداف والوسائل ، مح تجاوز تطلعات الاعضاء لتطلعات الثقافة الجهاهيمية ، والتى تتطلب ابتكار الوسائل التى تساير تطلعات هؤلاء الإعضاء . فى الوقت الذى يكون فيه المجتبع ضعيفا يعانى من عدم التكابل .

1 - الاداء الوظيفي للانحراف:

يبئل هذا الجانب الاتجاه السوسيولوجي الذي يربط غيبا بين الانحسراف والتوازن الاجتماعي ، فقد لبانت الدراسات التعلقة بالجماعات الصغيرة ، ان بندها للانحراف ، وتسوق ذلك في شبة علاقة بين قوة الجماعة وتكالمها وبين بندها للانحراف ، وتسوق ذلك في مخلفه الظروف ، وذلك با سوف تستوضحه عند تعلينا المتمل رد الفصل الاجتماعي للانحراف ، وذلك با سوف تستمين به لتحليل رد غمل المجتمع الجماهيري للانحراف ، وذلك بفية ايضاح العلاقة القائمة بين الانحراف ودرجة تكامل المجتمع ، ولا شبك أن تحليلنا لهذه العلاقة على هذا النصو سوف يساعتنا ليضا على تكشف أبعاد الرابطة بين أنواع الانحراف ومضامينه ، في ضسوء الفرضيتين اللتين تربطان فيها بين الانحراف والتوازن الاجتماعي في جانب ، والاحراف والتغير الاجتماعي في جانب ، والاحراف والتغير الاجتماعي في جانب ، والاحراف والتغير الاجتماعي في الجانب الاخر ،

والحقيقة أن المصادرة التي اثارتها البحوث المتطقة بالجهاعات الصغيرة ، والتي تشير الى أن جبيع انواع الجهاعات لا ترفض الانحراف تحت مختلف الظروف ، ترجع في أساسها الى ما يعطيه الاتحراف من قرص لتلك الجهاعات لتأكيد نستها القيميسرة ثانية ، دون أن تتجسم مفية الرفض والنبذ للجهاعات، وذلك ما أوضحه فنتلر ، اركسون ، وبالنسبة ابعض الجساعات التي يخرج بعض أعضاؤها ، على حدودها المرسوبة ، والتي ترى في ذلك تعبير اكيد من حاجتها لعمل شيء ما بالنسبة لنسقها القيمي ، ، الغ ، وبالقدر الذي يكدل تكليا وذلك نظرا لاته هذا الاتحراف يكشف للجهامة ، عن أي وفسع تكون عليه ؟ وما الذي تستطيع علية لتحسين هذا الوضع(ا) ؟

Robert, A. Dentier and Kai T. Erikson, The Functions of Deviance in Groups, Social Problems, VII. N. 2. 1959 P. 98 — 107.

ويعتبر كل من هنتكر ، واركسون من انصار الفرضية التي تؤكد على ملاقة الانحراف بالتوازن الاجتماعي .

وأنصار هذا الاتجاه يؤكدون على جانبين لرد الفعل الاجتماعي يتبثل الاول في التسامح في بعض صور السلوك المصحوبة بتوة المجتمع وتكامله ، ويتبثل الثاني في الخروج على جانب واحد من مجددات النتائة المتملقة بكل من الاهداف أو الوسسائل ، في الوقت الذي يكون المجتمع فيه تويا ومتكاملا ، وسوف نعرض بالتحليل لمصورتي رد الفعل هذا على التوالى :

(أ) التسامح في الانحراف الرتبط بقوة المجتمع:

ان ما يؤكده « لويس كوزر » في هذا الصدد يعنى التركيز على التسامح في الانحــراف باعتباره عنصرا أساسيا في ايديولوجية المجتمعات التي تنظر للانحراف على أن له وظيفة اجتماعية (۱) .

(ب) رفض الانحراف المرتبط بقوة المجتمع :

يتواجد هذا النوع من الاتحراف في محيط المجتمعات التوية ، وبذا يترتب عليه مزيدا من تماسك اعضاء المجتمع وتكاملها لمواجهة الاتحراف ، فير أن المجتمع لا يسمى لمجرد تهيئة المساعر العامة فقط لمواجهة الاتحراف ، ولكنب يسمى لخلق التواعد المعيارية المستقرة ، ويعين ايضا السلوك السوى ويحدد أبعاده ، وهو دائما يصبغ الجزاءات لمواجهة صور السلوك المتطرفة تلك .

وهنا يكون تعريف ما يعتبر عاديا أو سويا في المجتمع ، راجعا في أساسه لم يعتبر انحرامًا في نظر المجتمع ، وهنا يؤخسد الانحراف باعتباره تعسنيرا وانذارا برجود ما يشين أو يننس البناء الاجتباعي وبالتالي يعبر عن الحاجة للتصحيح ء ولا ينتصر التصحيح على مستوى المورد ، ولكنه يشمل الدائرة الاجتباعية أيضًا ، كبا أن تزايد الانحراف قد يساعد على استيضاح الحاجة لتقيية النسبة للبيروقراطية (الادارات في النظيمات) لتصير أكثر امتفاعة على السلوك المقلق ، هذا من ناحيسة ، ومن ناحيسة آخرى استيضاح لإبعاد حاجته لتحقيق النظام والتكامل العام (٢) و واضح في هذا المجال أن التصحيح يركز على الجماعات المتحرفة ، وأنه يتم بالنسبة المجتبع في دائرة أعادة تصيح المجابر ، وأنهاط السلوك السسوى ، وذلك بصياغة في دائرة اعادة تجاعية المساعدة على تحقيق ذلك .

معند ظهور أية بادرة على قرب حدوث الاتحراف نتيجة لتصدع المراكز والادوار ، يستعين المجتمع عن طريق احدى ميكاتزمات الضبط الاحتساعي لثلا في هذا التصدع ، وتخفيف التوتر(٢) ، لكن عثما يعجز البناء الاجتماعي

Coser, Lewis, Some Functions of Deviant Behavior and Normative flexibility: The Am. J. Soci. 1962 N. 2. P. 175.

⁽²⁾ Coser, Lewis, Op. cit. P. 174.

⁽٣) بكور محبده عاطف قيث ⁶ علم الاجتباع ، القاهبرة ، دار المسارف ، ١٩٦٣ ، ص ٣٤٨ -

عن وقف التصدع > والتوتر > يسعى المجتمع لمنع الجماعات المتصرعة من الاسترسال في الاتحراف مستعينا في ذلك بتوظيف الاتحراف > والاعتماد عليه كوسيلة من وسائل تطويع التصدع ، وهنا يلعب توظيف الاتحسراف دورين أسساسيين : —

■ يتبئل الدور الوظيفي الأول للانحراف: في استمانة المجتمع به على نحو ما أكد دنتلر واركسون بالنسبة لوظيفة الاتحراف المتبئلة في التعبير الجماعة عن حاجتها لممل شيء ما بالنسبة لبناء نسقها التيمي ، وهنا يكون السلوك التعويضي وعلى وجه الخصوص النوع المتسامح فيه ، عاملا مساعدا لموفة ما تكون الجماعة عليه من وضع ؟ وما يبكن عبله لمواجهة هذا الوضع ؟ في المقالفة المنافقة المنافقة عليه من وذلك يعطيها في منافقة في عمل السلوك من حدة الانحراف ، وذلك يعطيها فرصة لمراجعة قيمها ، وبالتالي استخدام الاساليب الكنيلة يحمل الجماعات المندرفة على مسايرة النسق التيبي للمجتمع .

● ويتبشل الدور الوظيفى الثانى: فى مساعدة السسلوك التعويضى للجماعات المتحرفة على تخفيف حدة توترها ، وبالتألى مراجعة اختياراتها بالنسبة لتحديدات الثقافة العامة ، الأمر الذي يترتب عليه العبودة للامتثال للجمايير الثقافية ، ومسايرة ما تقرره الثقافة العامة بالنسبة للاهداف ، والوسائل ، « ومن تأكيد آميل دوركايم ، جورج ميد » على الجوائب الوظيفية للانحراف وأهميته فى تقوية الجماعة ودعم تكاملها ، يتضح أن الانحراف يلعب دورا واضحا كمهام أمان للبجتمع فمناهما يحدث الانحراف عن معايير المجتمع ، تبدأ الجماعة فى مراجعة نسق تهمها ، ثم يمارس أعضاء المجتمع المناورة على المودة للمسايرة (١) ،

وقد كتب ميد في هذا الشان ما مؤداه أن الجريمة تلعب دورا هاما في دعم التضامن في المجتمع (٢) . وعند هذا المستوى من الاتحراف يكون لميكاترمات الحصار والتعويض لمنع الاتحراف من أن يصبح سلوكا ، دورا كبيرا ، وذلك باتامة المجتمع بعد مراجعة تسسقه القيمي ، لمواقف تمنع تكيف المتحسرف واستمراره في سلوكه ، وهو في سبيل ذلك يستعين باسلوبين :

يتمثل الاسلوب الاول في تصعيب الطريق على المنحرف بعد تخليف حــدة توتره الامر الذي يترتب عليه التعليل من تأثير الاتحراف نسبيا .

ويتبثل الاسلوب الثانى في تتوية بناء المجتمع ودعم النسق التيمي بعد مراجعته بحيث يصد عدم الرضاء عن الانحراف واضحا ، وبذا يسبهل على المتحرف المعودة السايرة اختيارات الثقافة . وهذان الاسلوبان ، من أهم العوامل التي تساعد على ايجاد السبل وتفتحها أمام الامتثال والمسايرة (؟) .

Coser, Lewis A. Some Functions of Deviant Behavior and Normative-Flexibility the American Journal of Sociology. 1962 N 2 P. 172.

⁽²⁾ Mead, Gorge Herbert, Ame. J. Soci. 23, 1928, PP. 557 — 602.

۲۵۱ دکتور محمد عاطف قیث ؛ المرجع السابق ؛ ص ۲۵۹ •

لها الاداء الوظيفي للانحراف بالنسبة الردود الفعل السابقة (التسسامح في الانحراف حمل الانراد على السابرة) . فنظهر أبعاده الوظيفية باعطاء الانحراف لاعضاء المجتمع الفرصة لاعادة تثبيت ، وترسيخ القيم العسامة ، وذلك يمكنهم من حمل الاعضاء المتحرفين على الامتقال بصدهم جماعيا . كيا هو الحالة الثانية للانحراف (ا) ، وأشهار الاوضاع التي نتبلها ثقافة المجتمع ، وذلك بالتاكيد على اعتفاق المعتقدات العامة ، كما هو متبع في الحالة الاولى . وفي هاتين الحالتين يكون المجتمع قويا ومن ثم ظهر التاكيد على المسلامة الوظيفية بين الاتحراف والتكامل ، لما يؤديه من دور في كشف الضعوط الاجتماعية التي قد تجعل البناء الاجتماعي غير متكامل ، وغير قادر على التلاؤم والاحتيامة العداقة .

٢ ... جوانب الاعاقة الوظيفية للانصراف في المجتمع الجماهيري •

ثبة انحرافات آخرى لها دور وظيفى يرتبط بالتغير الاجتساعى المجتبع الجماهيرى وهذه الانحرافات تشمل ، الخسروج على الاهداف والوسسائل المررة من ناحية ، والابتثال والمسايرة الزائدة والمغرطة لمقررات اللتسافة من ناحية أخرى . في الوقت الذي يكون فيه المجتبع غير قادر على التسلاؤم والاحتباط لتحقيق أهدافه ، ويواجه المجتبع هذه الانحسرافات بردود أعمال مختلفة وذلك على النحو التالى:

(1) رد الفعل الإجتهاعي الداعي لتغير البناء الاجتهاعي ، والذي يواجه الاتحراف عن الأهداف والوسائل مما ، في الوقت الذي يكون المجتمع ضعيفا ، وغير قادر على اللاهراف والوسائل مما ، في الوقت الذي يكون المجتمع ضعيفا ، وغير قادر على التساجع في الاتحراف يؤدي لشيوع الحركة وانتشارها ، وتزايد تكاملها نتيجة لتزايد توترها ، في الوقت الذي يكون المجتمع فيه ضميفا وعاجزا عن مهارسة سلطة الردع على الجماعات المنحرة ، ومن ثم يكون نيذه لعدم المسايرة بالجزاءات السلبية ضد السلوك المنحرف غير مترابط ، نظرا لضعف العلاقة فيها بين الجماعاة المنحرفة ، والبيئة الخارجية التي يحدث فيها الاتحراف ، وهنا يكون الاتحراف من الشدة بحيث يمجز المجتمع لهامة الردع ، طالما أنه عند هذا المستوى من التكافى لهامة عن مهارسة سلطة الردع ، طالم أنه عند هذا المستوى من التكافى وعدم القدرة على الاحتياط لتحقيق الاهداف ، ومن ثم يتنفى الامر مراجعة المجتمع لنسمة القيمي ، وانكامل الثقافي ، التكامل المجتمع من المرقة ما يتطلب منها الترشيد لاعادة توازنه ، ودعم نسق التكامل الاجتماعي .

(ب) الاتحراف غير مرفوض مع عجز البناء عن التلاؤم .

يتمثل هذا النوع من الانحراف في الامتثال المفرط من قبل الاعضاء لكل من الامداف والوسائل المتمارف عليها . مع تجاوز تطلعات الاعضاء لتطلعات التناف الدلاق مع النتافة . ونظرا لضعف البناء الاجتماعي ٤ وعدم مقدرته على التلاقم مع

⁽¹⁾ Coser, Lewis, Ibid, P. 175.

تطلعات الاعضاء غانه لا يعتبر هذا النوع من الانحراف مشكل بالنسبة له() . وحتى لو لم يكن الامر كذلك غفل لا يعتبر ضعف الجنم وعجزه عن التلاقم مع تطلعات الاعضاء ، عاملا قويا لابتثاله لتطلعات الاعضاء وبالتالى امتثاله لتطلعات الاعضاء وبالتالى باعادة تقييم الدوسائل المسايرة لهذه التطلعات ، طالما انها تعلو على ذواتهم وتعبر عن تمينات اللتاغة الجباهرية ومعايرها ، وبالتالى محاولة تطويرها بها يتلام مع تطلعات الاعضاء وتجديداتهم ، ومن ثم يؤدى الاتحراف دورا بالني الاهمية في الاعتدر الذي يساعد على اعادة تقييم البناء الإجباعى . اذ أنه يساعد على اعادة تقييم المناق وتطويره ، بالقدر الذي يساعد على اعادة تقرارته ليسترد مقدرته على اللاؤم مع تطلعات الاعضاء وتجديداتهم ، بالنسبة للاهداف والوسائل .

والواقع أن مظاهر التجديد التى يبتكرها الاعضاء ، قيها يتطق بالاهداف والوسائل تؤدى بدورها دورا بالغ الاهبية بالنسبة لتغير البناء الاجتهامى ، والوسائل تؤدى البناء الاجتهامى الشكل المناء المناعة المناب المناب المناب المناب المناب الاتحراف ، والتى تؤدى دورا وأن كان بصورة الله بالنسبة لمبض التصديلات التى تتم في البناء الاجتسامى وذلك نظرا المسدرة المجتمع على تطويع الاتحراف وحصاره في هذه الحالة قط .

والجدير بالذكر في هذا الشأن أن التجديدات تنمتع بقيمة عالية في النقافة المطبية (ثقافة المجديد المجديد) وقد المجديد المجديد أن السلوك الجديد فوع خاص من المسايرة . أكثر من كونه انحرافا عن محدداتها . . وهذا واضع في المجتمع الجماهيري بصورة خاصة .

أما المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ، التي لا تعطى نفس القيهة للتجديدات غاتها تعتبر الاستجابة للتجديدات انحرافا وعدم مسايرة لتمينات الثقافة التقليدية . (راجع في ذلك مقالنا حول ازمة المجتمع الجماهيرى . . المجلة الاجتماعية القومية . ١٩٧٢ المعد الثاني) .

ولهذا يعنى التجديد في المجتمع الجماهيرى انجسازا لوظائف الجمساعات الإيجابية نحو الثقافة الجماهيية أما في الجنمات التقليدية عيؤدى التجديد الايجابية ومورة تموق التقليدية عيؤدى التجديد البث بنحور المراع داخل المجتمع ، ووعمره تموق القضايا المطاروحة ، وفي التقليدية بالنسبة للاهداف والوسائل ، ومن ثم يعتسد المراع في تلك المجتمعات على طبيعة تنظيمها الاجتماعي ، وعلى نحو ما أكد «لويس كوزر». يكون لهدف المراعات أداء وطبيعي للنسق الاجتماعي لمثلك المجتمعات التقليدية (؟) اذ أن سلوك الأعضاء المحسدون قد يساعد على تقليل فرص المشايعة ، والاتساق مع الروتينية ، التي تجعل هذه المجتمعات غير قادرة على التلاؤم والاحتياط لمقابد تطعم .

⁽¹⁾ Coser, Lewis, op. cit, P. 173.

⁽²⁾ Coser, Lewis A Social Conflict and the Theory of Social Change; British Journal of Sociology: 1957. Vol. VIII — No. 3, PP. 197 - 207.

ومن ثم يكون للتجديدات في المجتمعات العلبية أثر بالغ في عملية التغير الاجتمعات، كما أنها تلعب نفس الدور ، ولكن بصورة أقل في المجتمعات التقليدية ، وذلك نتجمة لكسرها لحيدة الروتين الذي يجمل النساغة التقليدية غير قادرة على التلاؤم والاحتياط لقابلة تحديات المصر ، ومن ثم يكون لتجديدات الاحضاء في المقافة العلبية ، والثقافة التقليدية على السواء ، دور هام في عملية تغير البناء الاجتماعي (۱) .

ولهذا يجب الا نهتم عصب بتحليل اثر التجديدات في ضوء المسطلحات التعلقة بالطروف البنائية للمجتمعات ، بل يجب أن نحلها أيضا في ضوء المسطلحات المسلحات المتعلقة بالزمن ، أي يجب أن تمين في الزمن الاجتماعي ، بنفس العدر الذي تمين به في المجال الاجتماعي ، عنفوع المسلوك الذي تد يدركه المجتمع على أنه هجوم موجه ضد معايره ونسق تيمه في وقت ما ، قد يمتره في وقت أخر في صوره ختلفة ومغايرة تباما لما كان عليه في الفترة السابقة ."

وبتحليلنا لنوعى الانحراف الثالث 6 والرابع يتضح ارتباطهما بوجهة النظر السوسيولوجية التى تركز على الفرضية الخاصة بنيام علاقة وظيفية غيما بين الانحراف والتغير الاجتماعي .

. البعد الوظيفي والتكامل في المجتمع الجماهيري:

اوضحنا في متالنا عن ازمة المجتبع الجماهيرى أن عملية النفى الاجتماعي تعتبد أساسا على الاحتفاظ بجانبي المجال الاجتماعي (التكامل سـ المراع) و وذلك لأن نفي حركة مناهضة للمجتبع الجماهيري يعتبد على وسيلتين ؟ نتبطل الوسيلة الأولى في السلوك التعويضي ؟ والتي يترتب عليها تراكم الانهساط التقافية التي تصل عند مستوى يتطلب وجود مفافذ اجتماعية ، تتبطل في امتثال الثقافة الأصلية ؟ لتلك الإنهاط الجديدة التي تحمل بذور التفر ؟ ولكن عندما ينجع المجتبع في استخدام الوسيلة الثانية المتثلة في البدائل الوظيفية ؟ يكون أمام الثقافية الأصلية الفرصة في رغض بعض الأنماط الثقافية التي يحتفظ نبه البناء الإجتماعي ببعض الأنماط القديمة ؟ والتي ما زالت تتصارع معها في الوقت الذي يحتفظ نبه البناء الإجديدة التي يحتفظ نبه في الوقت الذي يستعد فيه بعض الأنماط القديمة سـ والجديدة التي تحمل له في الوقت الذي يستعد فيه بعض الأنماط القديمة سـ والجديدة التي تحمل له يذور الاختلاف ، وبذلك يجنب المجتبع نفسه مغبة النفير الطفـرى ، في الوقت الذي يتجاوز فيه مرحلة الجمود الثقافي .

وقبل أن نفسر عبلية النفى الإجتماعي في ضوء الطرق الإجرائية للجدلية aufgehoben (۲) « يرفع » (۲) استخدام هيجل لصطلح « يرفع »

⁽¹⁾ Berghe, Van Den, Dialectic and Functionalism Am. Soci. R. 1969. Vol. 28. N. 5. P. 696.

⁽²⁾ Solf, Ivan : An introduction to Hegel's Metaphysics, Chicago. The University of Chicago Press, 1969. P. 139.

باعتباره مصطلح ذات دالتين : تشير دالته الأولى للالفاء أو النفى وتشسير دالته الثانية المتدية لهيجل أن دالته الثانية المتدية لهيجل أن المكرة (المباشرة المتدية الهيجل أن المكرة (المباشرة المسالمراع) ولكن الركب المناناء الجماهيري) يحتفظ بالمباشر والتوسط معافي صورة متطورة ، ويذلك يلغي المركب وهو البناء الجماهيري الاختلاف بين المباشر والتوسط ويحتفظ به أن واحد ،

ويسوقنا ذلك لتحليل تضية النفى الاجتماعى فى المجتمع الجماهيرى فى ضوء الطرق الاجرائية للجدلية النقدية (١) .

اذ يشير جدل الاستقطاب للحوار الدائم والمستمر فيها بين التكامل والمراع في المجتمع الجماهيري كما يشير جدل التضمين : للتداخل البنائي بين المراع والتكامل في بناء المجتمع الجماهيري في حين بشير جدل الاستكمال للتكامل الوظيفي بين سقى التكامل والمراع للحقيق استمرارية اطلاق البدائل الوظيفية لكشف التناقض القائم في البناء ، والذي يترتب عليها محو البناء للاختلافات ، والاحتفاظ بها في نفس الوقت في صورة جديدة تلائم مقتضيات المصم .

ويعنى ذلك ضرورة اتساع أنق النظرة للانساق الاجتماعية والتاريخية بحيث تندرج في كليات اعم منها ، وأن تحل هذه النظرة محل الفهـم الألي للمجتمع والتاريخ (٢) وتطبيق هذه المتولة على المجتمع الجماهيري يعنسي النظر آلي كل عنصر اجتماعي (التكامل - الصراع) ، وكل حادثة تاريخية كَاجِزاء في كل شامل . لأن ذلك سوف يمكننا من ادراك الطابع الكلى للمجتمع الجماهيري ، ولمجرى التاريخ البشري في هذا المجتمع ، وبأنتراضنا لاتساق الأداء الوظيفي لنسمتي التكامل والصراع في المجتمع الجساهيري تعنى قيام حالة من التكامل القائم على فكرة « الرفع » (٢) الدّائم للبناء الاجتماعي الجماهيري . اذ أن اغتراض مثل هذه القضية في ظروف المجتمعات المعاصرة بدون عملية الرفع أصبح محل شك فيما بين علماء الاجتماع ، وذلك لما يحمله بناء المجتمعات المعاصرة من عناصر الصراع والتي تعنى بدورها تيام حالة من القصور الوظيفي بين عناصر النسق الاجتماعي وعلى أساس هذه الفكرة نطرح فكرة الرقع - حيث يرفع الصراع حالة التكامل الأمر الذي يدمع بالجتمع الجماهيري لتوسيع دائرة سلوكه التعويضي التي يترتب عليها تفاعل انماط الثقافتين (القديمة - والمساحبة للحركة آلمناهضة) والتي يترتب على شمولها في البناء الاجتماعي للمجتمع المماهري اطلاق البناء الاجتماعي تلقائيا لبدائل بنائية يكون من وظيفتها اظهار جوانب التصور الوظيمي في عناصر البناء الاجتماعي وذلك يرشد

 ⁽۱) مكتور محمد عارف عثبان : المنهج الكيني والمنهج الكيني في علم الاجتباع ، في هسوء نظرية التكامل المنهجي (رسالة مكتوراه) القاهرة ـ جليمة القاهرة ، (لم تنشر) ١٩٧١ مس ٨٦ ـ ٨٧ .

 ⁽۲) دكتور بحيد عارف عثبان المرجع السابق من ۸۵ •
 (۳) نستخدم بمسطلح (ارفع بنفس الدلالتين المشار اليهما سلفا •

المجتمع الجماهيرى لكوامن التصور الوظينى في البناء ، الأمر الذى يزيد من عقلانية المجتمع الجماهيرى بالقدر الذى يمكنه من مواجهة هذا القصور « ورممه » في كل ينفيه ويحتفظ به في آن واحد ، وقبل أن نناقش في شيء سافصل النسق الاجتماعي للانحراف الجماهيرى في ضوء النظرية الوظيفية نشير لاهم الاعتبارات التي ساقت بنا لاستخدام النسق الوظيفي لتحليل الانحراف في المجتمع المجاهيرى وتتمثل هذه الاعتبارات في الجوانب التالية () .

١ -- توجه البحث للتأكد من نتائج الظاهرة المعطاة وتقدير دلالتها البنائية.
 ٢ -- تتمثل الوظائف الظاهرة في الجوانب المتوقعة للسلوك الاجتماعي والتي تسهم في التكيف التلقائي.

٣ ــ تتمثل الوظائف الكامنة في الجوانب غير المتوقعة للسلوك الاجتماعي
 الذي يسمم في التكيف البنائي .

إ ... مندما لا تكون نتائج السلوك مفيدة وثافعة ، يتجه الانتباه أيفسا
 للتصور الوظيفى والذى ينفى البناء الاجتماعى ويدفعه للتغير .

ه ــ يساعد التحليل الوظيفى على تفهم ميكانزمات العمليات التأثيرية
 للسلوك المنحرف .

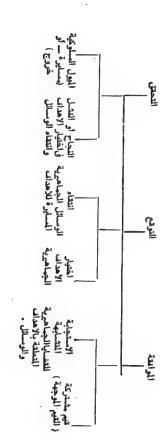
وعند الاستعانة بالمنصر الوظيفي لقياس درجة الانحراف وعلاقتها بالتكامل الاجتماعي الجماعي ، يقتضى الأمر الاعتماد على متصل الاجماع باعتباره المعد الرئيسي لقياس التكامل (٢) الذي اعتبره « فان دن بيرج » احسدي المصادرات الرئيسية للوظيفية (٢) ، كما أن الاستعانة بمتصل الاجماع ساعننا على تحديد ما أذا كان الاجساع من طرف واحد أم من جميسع الاطراف (٤) ولامكان ايضاح تطلينا لمتصل الاجماع انظر الخريطة التوضيحية التالدة :

Blau, Peter, Functional Theory, See, Grusky, Oscar & milerx G. The Sociology of Organizations, N.Y. The Free Press, 1970. P. 87 — 91.

⁽²⁾ Cheff, Thomas: Toward A sociological Model of Conseness, Am. social R. Vol. 32 N-1- P. 32.

⁽³⁾ Van Den Berghe, Pierre I. Dialectic and Functionalism. Toward A. Theoretical Synthesis. Am., Soci., R. october, 1989, Vol. 28. W. 5. P. 696.

⁽⁴⁾ Shaff, op. cit. P. 44.



ولاشك أن استخدامنا لمتصل الاجتباع ، سوف يمكننا من التعرف على الملاتة بين المتصور الوظيفي ودرجة التكامل في المجتمع الجماهيرى ، ويمكنا أيضا من التعرف على العلاقة بين الاداء الوظيفي ودرجة التكامل ، فباطلاق البناء الاجتباعي تلتائيا لحركة كبيل وظيفي في عملية النفي الاجتباعي نستطيع أن تحدد الدرجة التي عندها تكامل هذه الحركة والحركة السابقة عليها ، وبالتالي لدرجة تصورها الوظيفي ، بالنسبة للبناء الاجتباعي وذلك على النحو التالي:

- تتمثل درجة التكامل الاولى في الموافقة المتمثلة في القيم المستركة (القيم الموجهة) والتي تتمثل في الاستجابة المهائلة للقضايا الجماهية فيها يتعلق بإختيار الاهداف وانتقاء الوسائل المسايرة لذلك الأهداف و وتعد الاستجابة المتالمة المتضايا المجاهية المجاهية المتالمة المجاهية واحدة الانسان الجماهية والجماهية في القطاعات الاحتجابية المختلفة ، الأبر الذي يترتب عليه وجود استجابة واحدة للقضايا المتنافية ، واذا ما تحقق ذلك بتحقق التكامل على مستوى الموافقة - وقصور والذي يترتب عليه وجود استجابة واحدة المتضايا والمتعلق على مستوى الموافقة - وتصور وظيفي على مستوى الموافقة من ومن وظيفي على المجتبع مع الحركات المضادة على أساس عقلانيته بجوانب ثم بيدا تعلمل المجتبع مع ومن قصورها الوظيفي ،

لها أذا تحقق التوقع عند مستوى اختيار الأهداف التي يقرها المجتمع ينحصر القصور الوظيفي عند مستوى انتقاء الوسائل المسايرة للاهداف ، وأيضا التحقق الذي يتبثل في فشله وخروجه عن المعايير المتررة بالنسبة لانتقاء الوسائل ،

وبذا ببدا تعامل المجتمع الجماهيري مع الحركات على أساس تصورها الوظيفي عند هذا المستوى .

واذا ما تحقق انتفاء الأعضاء للوسائل المسايرة للاهداف يكون مستوى تكامل الحركات عند الموافقة والتوقع — في حين يتحصر القصور الوظيفي عند مستوى التحقق ولذا تنحصر الميول السلوكية في الخروج المحدود عن المعاير التتافية . نظرا لوجود مسايرة على مستوى الموافقة ، والتسوقع بالنسبة للاهداف والوسائل .

واذا ما بلغ الاداء الوظيفي لمستوى النحقق ونجح الاعضاء في المسايرة التابة للمعاير الثقافية فيما يتعلق بالأهداف والوسائل التي تساعد على تحقيق أهداف المجتبع تكون الحركة الجديدة قد تبكنت من سلب الحركة القديمة وبالتالي يرفع البناء الإجتباعي الحركة القديمة سب بعد طمسسها واحتوائها . ثم يشرع في التعالم مع الحركة الجديدة بنفس المستوى الذي تعالم غيه مع الحركة الصابقة ولكن بصورة تلائم طبيعة الحركة الجديدة .

والجدير بالذكر في هذا الشان أن عهم متصل الإجباع هذا يقوم على أساس نسقى أذ لا يمكن تصور غياب القيم الموجهة -- أي غياب الواعقة

مع توافر أي من مستويات الإجماع الأخرى ، كما لا يمكن تصور وجود تحقق للاهداف في حالة غياب المسايرة بين الوسائل والإهداف .

وعلى نحو ما لاحظ « كولب » يمكن استخدام درجات الاجساع كمؤشر أو دليل لدرجات التكامل في الاداء الوظيفي على اعتبار أن الاجماع التسام يمثل القطب الايجابي الذي يشير للاداء الوظيفي ، في حين أن الانومي بمعنييه المسار اليهما سلفا في مستهل الدراسة يمثل القطب المسالب (۱) الذي يشير للقصور الوظيفي ،

وهذا ما تعيه عتلانية المجتمع الجماهيرى تماما بالنسبة لانواع التكامل المتصالى والتكامل المعيارى ، والتكامل الاتصالى والتكامل الوظيفى في المجتمع الجماهيرى (انظر في ذلك مقالنا عن أزمة المجتمع الجماهيرى (انظر في ذلك مقالنا عن أزمة المجتمع الجماهية القومية - ١٩٧٢ - العدد الثاني) .

الفسلاصة:

- وضح من التحليل السابق للمجال الاجتماعى للمجتمع الجماهيرى ، ومن التحليل السوسيولوجي ايضا لاشكال الاتحراف ، وابماده المتياسية في المجتمع الجماهيرى .

أن متلانية الجباميرى ، قد مكنته من سلب متلانية الجماعات الفرعية بالقدر الذى ترتب عليه اغترابها في صورتى الطبس الاجتماعي أو العزلة الاجتماعية .

وذلك أدى بدوره لبث بنور الانحراف بنوعية (انحراف الطبس والابتثال الزائد . أو انحراف الخروج عن تعينات الثقافة الجماهيية بالنسبة لاختيار الاهداف أو انتفاء الوسائل) . ومن ثم كانت الملاقة بين الانحراف والتوازن الاجتماعي في الجانب الاخر ، الاجتماعي في الجانب الاخر ، الاجتماعي في الجانب الاخر ، ولا شبك أن ارتباط الانحراف بكل من التوازن الاجتماعي والتغير الاجتماعي، عقيد في اصاحب على الفهم النسقي لاشكال الانحراف ، والتي تشير يعتمد في اصاحب على الفهم النسقي لاشكال الانحراف ، والتي تشير ومدم مقدرته على التلاؤم والاحتياط ولانجاز الاهداف ، وبالتوازن في بعض الحوانب التي يكون التجديد مصدوبا بضعف البناء الاجتماعي المحافقة بين الانحراف وكل من التغير عالم التلاؤم ، وفهم الصالقة التاليد بين الانحراف وكل من التغير ، والتوازن ، يتطلب بالضرورة التأليف بين التصورين في وحدة عامة (دون المغاء النمييز فيما بينها) وبحيث تصير مصادرات النسق التصوري العام اساس المدخل السوسيولوجي لدراسسة والاحراق الجاهيري (١) ،

Scheff, Thomas J. Toward a Sociological Model of Consensus: Ibid: P. 44.

- وان الملاتة القائمة غيما بين اشكال الاتحراف المشار اليها سلفا تتلطبه بالمضرورة الفهم النستى للاتحراف في خلال تحليل الملاتة التي تربط بسين منضباته التي يشتبل عليها ، وذلك لتحقيق الرؤية الواضحة لإبعاد المملية الاجتماعية للاتحراف ، كما أن فهم المهلية الاجتماعية للاتحراف يقتضى أيضا التحليل السوسيولوجي لللملاقة القائمة بين عناصر المفهوم والمستويات الاجتماعية الاخرى ،

وبذلك نتمكن من وضع نسق الانحراف في اطاره الاجتماعي ... ومن ذلك كله نخلص بقضية مؤداها : أن نسقى التكامل والمعراع يمثلان ضرورة أبدية يتطلبها وجود المجال الاجتماعي ، وما غيهما من عناصر حادثة زمانية ، منتبشل في نوعية السملب الاجتماعي والتي يترتب عليهما رفع البناء الاجتماعي للنتيضين وشمولهما في صورة جديدة تلائم متتضيات المصر .

⁽۱) كان للملاحظات النتاشية التي أبداها الدكتور محبد عارف ؛ والاستاذ سيد يس ؛ والاستاذ صلح المراسة، والاستاذ على أبو لبلة أثر طبب في توجيه بعض مسلك هذه الدراسة، ورضم أني أخور بعض مصلفها لتلك الملاحظات ، ألا أني لا أصلها ما نبها من مآخذ غالباحث وهذه المسئول منها .

portant factor in social change. On the other hand, Some social theorists have focused on the functions of social deviancy in maintaining scial equilibrium.

It seems reasonable to conclude, therefore that before we can make viable theories about the relation between deviancy and social change, and the relation between deviancy and social equilibrium, we must first learn sometiling about the types, and functions of deviant behavior. This is the motivation behind the present study.

THE SOCIOLOGY OF DEVIANCY WITHIN THE MASS SOCIETY

Бу

EL-SAYED ALY SHETA

Researcher — The National Center for Social and Criminological Research.

The basic goal of this study is to try to shed light on, the functions of deviant behavior within mass society. And the question of whether current sociological explanation of deviancy tend to place undue emphasis upon the rationalistic, utilitrian aspects of human behavior.

The specific form of deviancy to be explored in this study is deviancy from structure stundars. One of the more difficult sociological concepts is that of social structure. Conventional usage seems to involve the conception of social structure as a recurrent pattern of interaction within a social system (such as the pattern which whyte observed in street corner society). Or from the standpoint of sociometry, a certain pattern of interpersonal sentiments. Such as "likes" and "Dislikes", Among the members of a society or a groups. In keeping with the Marxian tradition of sociological analysis, social structure is often thought of as consisting of the patterns of similarity and difference -Usually with respect to a number of "distributive values". Such as power or wealth, which exist among the various strata of a society, insofar as these patterns mays be determinants of such strata interact with one another. In the present study an attempt will possible to a third conception of social structure. that of merton, which emphasizes the idea of a means - ends discrepancy" merton would describe such a situation or being anomic.

Sociological theories about deviant behavior are something of a paradox. Some of it have considered social deviancy an im-

مجلة

البحوث الاجتماعية والجنائية

اصدرت المديرية العامة للمركز القومى البحوث الاجتماعية والجنائية المادد المراتية ، العدد المراتية ، العدد الأول من مجلتها الأول من مجلتها الأول من مجلتها الأول من مجلتها الملمية القصلية « مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية » .

ويتم العدد الأول في ٢٧٠ صفحة من القطع المتوسط ، ومخلفة بفلاف أزرق اللون .

ويرأس. تحريرها الدكتور أكرم نشأت ابراهيم مدير عام المركز .

ويتضمن المدد مجموعة من المقالات في علوم الاجتماع والجربهة والمقلب تام بكتابتها عدد من خبراء وباحثى المركز وأساتذة الجامعة والقضاة .

بالاضافة الى دراستين تام بهما المركز ، الأولى عن مؤسسة الحجز الاسلاحى النساء ، والثانية دراسة استطلاعية لحالة جماعات تمارس انحرافات سلوكية في احدى ضواحي بغداد .

كذلك تضمن العدد مجموعة من التقارير عن ندوات وحلقات دراسية عقدت في نطاق الدول العربية في مجال الجريمة .

> وقدم للعدد الأول السيد وزير العمل والشئون الاجتماعية العراقي . وسنقدم فيما يلي عرضا سريعا لمحتويات العدد الأول من المجلة .

 التخطيط الاجتماعى السليم في ميثاق العمل الوطني ، د. اكرم نشات ابراهيم .

يبدأ كانب المقال بعرض اهمية الننمية بجانبيها الانتصادى والاجتماعي في الدول النامية . مالننمية الانتصادية لا يمكن أن تحقق هدمها مالم يصاحبها عدالة توزيع الدخل بين المواطنين بما يكفل لهم الحياة الكريمة .

كما بين أهمية التعليم والصحة والرعلية الاجتماعية وغيرها في خلق الانسان ذى الكفاية الانتاجية العالية القادر على المساهمة في عمليات النمو الانتصادي .

ومن ثم نقد بين الكاتب مدى اهتمام ميثاق العمل الوطنى بهذه الجوانب . نقد نص على حق المواطن في العمل المناسب بالأجر المناسب الذي يضمن له المعيشة اللائفة ، مم شميل الحياة الكريمة للماجزين من العمل .

كذلك اكد المثاق ضرورة توقير الرعلية الصحية المناسبة والسكن المائم والتعليم المجاني لكل المواطنين .

- ملاحظات حول ظاهرة تعاطى المسكرات في العراق ، يوسف الياس

يذكر الباحث أن ظاهرة تعاطى المسكرات من الظواهر الاجتماعية الموغلة في القدم ؛ يدل على ذلك ما اكتشفه الباحثون في المقابر المحرية القديمة والمدن البابلية من أن استعمال المسكرات كان معروفا عند هذه المجتمعات .

أما عن حجم الظاهرة في المراق ، فيذكر الباحث انها ظاهرة شسائمة في الدن ، نادرة في الريف ، منعدمة في البسادية ، ويخلص الى أن الادمان بمعناه العلمي محدود جدا في العراق ولا يرتى الى حجم المشكلة ، والغالب هو أن يبلغ المتعاطون مرتبة الاعتياد نتيجة لتكرار التعاطى لفترات طويلة دون أن يرتى هذا الى مرتبة الادمان ،

وفى تحليله السباب التعاطى فى العراق يرفض الباحث الرأى القائل بأن التماطى من وجهة النظر الاجتماعية فى المدن العراقية من مظاهر (الرجولية) وأن أهل العراق يجدون فى شرب الخمر مجالا ينفسون به عما يعانونه من كبت فى حياتهم الاجتماعية .

ويرى أنه يجب الربط بين التعاطى والظروف والمراسيم التى يتم فيها التعاطى وموقف الفرد ذاته وموقف الآخرين والمجتمع عبوما منه ، فالتعاطى من وجهة نظر الباحث يعود الى الرغبة فى تحقيق الاندماج الاجتماعى والانبساط والتخلص من مشاكل الشخصية مسواء كانت ناتجة عن أسباب شحصية أو نتيجة لصراع الدور أو غير ذلك .

وبين الباحث بعد ذلك الاساليب التي يتم عن طريقها مواجهة ظاهرة تماطي المسكرات في العراق وهي كالآتي :

_ التشريع : الذى ينظم الانتاج والتداول ، ويحرم على الأحداث الحصول على المسكرات ، ويجرم حالات السكر البين ، ويعتبر السكر ظرنا بشددا في حالة ارتكاب جريبة ،

 السياسة الضريبية : التي ترفع الرسوم عموما على المسكرات مما يؤدى الى ارتفاع سعرها ومن ثم الاقلال من تعاطيها .

السياسة الادارية في منح رخص البيع : التي تهدف الى الاتلال من عدد الحاتات .

... التقليل من نسبة الكحول في المسكرات .

...الطرق الحديثة لمالجة المجرمين ، الدكتور اقبال الفلوجي .

بدأت هذه الدراسة باستعراض تاريخي لتطور فكرة المقلب وأغراضها ، فبينت أن الفرض من المقلب في الماضي كانت تقتصر على الانتصاص من الجاني لردمه وردع غيره ، وأن هذه الفكرة قد تطورت فأصبحت السياسة العلبية الحديثة تهدف الى اصلاح الجاني اكثر من الانتقام منه .

وبعد هذا استعرضت الدراسة التطور التاريخي للانظمة المابتــة في السجون عمرض للنظام المختلط حيث يوضع جبيع السجناء معا بصرف النظر عن مثاتهم المختلفة ، ثم لفظام السجن الاتفرادى ، ولفظام (اويرن) وهو خليط من النظامين السابقين ، ثم لفظام الإيرلندى التعريجي حيث يغرض يقيل الزيل نظام السجن الاتفرادى ثم يطبق عليه نظام السجن المختلط في مرحلة تالية حيث يتبتع بمجموعة من المزايا ، ثم أخيرا لنظام السسجون المتوحة .

اما عن الأساليب الحديثة في معاملة السجناء ، نقد بين كاتب التقرير انها تقتضى استعمال اساليب علمية في المعاملة منها محص شخصية السمين ومنابعة السجين داخل السجن والتاهيل السلوكي والمهني والثناق ،

وبين أهمية وجود جهاز مؤهل تأهيلا كانيا لادارة السجون .

ومن بين ما تركز عليه المبادىء المديئة لمعاملة السجناء العناية بصحة السجناء وحاتهم المعنوية والذهنية ، وضرورة عدم تطع علاقة السجين بالعالم الحر والمحافظة على وسائل الاتصال التي تلخذ صورة الزيارات ، والسباح بحالات استثنائية للخروج من السجن ، وأخسيرا تهنأة السحناء للحياة الحرة ،

... الاهياء الشعبية والشاكل الاجتماعية ، فتحية الجميلي .

يتصد بالأحياء الشعبية المناطق التي يسكنها ذوو الدخل التليل أو الطبتات الفقيرة المعدمة ، وقد اهتم كثير من الباحثين بدراسة هذه الأحياء ، وذكروا اسبابا عدة لنشاتها وأوضحوا أن الأحياء الشعبية توجد في كل الدول حتى الدول الصناعية المتقدمة ، وهي تمثل بالنسبة للدول النامية مشكلة التصادية واجتماعية ، وقد أعطت الكاتبة مثلا بالعراق وبينت أن الأحياء الشعبية فيها على نوعين :

١ _ الأحياء الفقيرة القديمة التي تكون غالبا في مراكز المدن .

٢ _ الأحياء الشمبية الجديدة التي تنتشر في أطراف ألمن •

ثم حاولت دراسة أسباب ظهور هذه الإحياء عَذكرت أنها ترجع الى عوامل

 ان انتشار حركة المعران ادى بالطبقة الفنية الى ترك مساكنها القديمة في مراكز المدن الى الاطراف وهو ما ادى الى الخفاض ايجارات المساكن القديمة مما شجع الفقراء على الحلول محلهم .

 كما أن الهجرة المستمرة من الريف الى الميئة نتيجة لسسوء توزيع الاراضي الزراعية أدى الى ظهور احياء فقيرة جديدة فى أطراف المن تتناسب مع الحالة الانتصادية السيئة للمهاجرين .

اما عن المظاهر الملاحظة في الأحياء الشمعية فهي الفقر ، والازدحام في السكن ، وسوء الحالة الصحية وعدم الكفاءة الفنية ، ثلة الثقافة والتعليم ، ونسبة الجريمة والجنوح للعالية ،

وعن علاج مشكلة الاحياء الشعبية نوهت الكاتبة بأهمية التأهيل الذي يأخذ صورة انشاء المراكز الاجتباعية والصحية والعبادات الشعبية ومراكز الأمومة والملفولة . وضرورة ازالة معالم الاحياء الشسعبية بمعنى اعادة بنائها . وتشجيع المهاجرين من الريف الى المدن على العودة مرة اخرى الى الريف عن طريق اعادة توزيع الملكية الزراعية وغيرها من التدابي .

_ تصنيف السجناء ، محبى الدين عبد الوهاب ،

بيين الكاتب أن التصنيف العلمى للسجناء يختلف عن مجرد عصل طوائف المسجونين بعضهم عن بعض ، وأن التصنيف منهج يجمع بين التشخيص ويرامج المعلمة وبين طريقة التنفيذ لكل حالة على حدة وتتبع التغيرات التي تطرأ على السجين بصورة مستمرة وأن اهدافه الاساسية ترمى الى وضع برناج معالمة متكامل وواقعى للسجين .

وأوضح الطرق المختلفة المتبعة في التصنيف ونوع المعابلة التي يمكن أن يسئر عنها رأى القائمين عليه والتي تواجه احتياجات السجين . كما بين الأمور التي يجب اخذها في الاعتبار عند التصنيف مثل عدد الجرائم المرتكبة واتواعها ومدى خطورتها وعدد ونوع المتوبات التي سبق توقيعها والممر والحلة المتلية وغيرها .

وقد اهتم الباحث بالجرمين المائدين وعرض للدراسسات التي أجريت بشائهم ولتصنيفاتهم التي قال بها بعض الباحثين مثل تصنيفهم الى ثلاثة أنواع :

- ــ المجرمين غير الشانين .
 - _ المجرمين الشائين ،

_ الجرمين الشاذين السلبيين ، وهم المجرمون غير النعالين والخاملين في والذكاء الحديد .

_ تجربة شخصية في معاملة الاحداث الجائحين ، التكتورة زكية العماري

تعرض الكاتبة لمفهوم العلاج واساليبه وطرقه والوسائل والطرق العملية التى اتبعت في تقويم وعلاج الجائدين الذين تضههم المؤسسة (مؤسسة بيت المغلية بالأولاد المنحرفين التى عملت به الكاتبة وتعرض هنا لتجربة عملها بهذه المؤسسة) .

غيبنت أوجه الملاج التي اتبعتها مع الأحداث في صورة : الملاج النفسي الفردى الذي يرتكز على الإيحاء والاتناع وتقوية الانا لدى الجانح ، والملاج الجماعي الذي يستعمل لحالات سوء التوافق في موقف جماعي ، والمباديء التربوية التي استعملت للاحداث الجانحين ذوي الطباع الصعبة الناتجة بتركين طبيعي لا اجتماعي والذي يرجع الى الفشل في التربية ، وسعماولة مقل حواس الاحداث باثارة حب الجمال في نفوسهم ، كما وجهت صاحبة التجربة عناية كبيرة الى النربية الجنسية للحدث والتوجيه نحو مهن تؤمن للحدث بمستنبله ،

وفى النهاية عرضت لنظام المقوبات التي توقع على الأحسداث الذين يرتكبون بعض المخالفات داخل المؤسسة ، ونكرت أنه كان يراعي نيها عدم المساس بشخص الحدث .

الماهيم والقضايا في النظرية والبحث ، كريم محمد همزة .

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بها تعنيه المفاهيم والقضايا وموقع كل منها في بناء النظرية بالإضافة الى عرض الاتجاه العملى في تعريف المفاهيم . ويذكر الكاتب أن الباحث يعجز عن البدء بتناول أي مشكلة بقصد اخضاعها للبحث العلمي الا أذا كان يبتلك هيكلا أو اطارا من المفاهيم والقضايا المحددة التي يعدر استقصاءاته منذ الخطوات الأولى ؛ وتظل تهارس تأثيرها حتى مرحلة عرض النتائج النهائية للبحث .

وفي تناول الكاتب لموضوع دراسته عرف المتصود بالمهوم والتضية ثم تحدث عن أنواع المفاهيم والتضايا وبعدها تناول موضوع تحديد المفاهيم ، ثم أنهى دراسته بالحديث عن علاقة النظرية بالبحث .

... التدابير الاحترازية في القانون العراقي ، الدكتور اكرم نشأت ابراهيم ،

ابتدا الكاتب بعرض لنشأة التدابير الاحترازية في الفقه الجنائي كنتيجسة لتعليم الدراسة الوضعية ، وأوضح المتعليم الفقه بهذا النظام ، وأوضح أن الاعتبام بالتدابير الاحترازية تعدى الفقه الجنائي فوجدت مكاتبا في القوانين الاعتبائية التتدابية مثل القانون الفرنسي والمصرى أو القوانين التي جرت على انتهاج ببادىء المدارس الوسطية مثل القانون النرويجي والايطالي والسنائي والسورى والعراقي ،

أما من موقف القانون الجنائي العرائي من التدابير الاحترازية ، غبين أن القانون العراقي ينتمي الى المدارس الوسطية ، وأن التدابير الاحترازية التي أوردها تنتسم إلى ثلاثة اتسام :

 ١ — التداير الاحترازية السابقة : وتطبق على من لم يرتكب جريمة وأن كانت ظروف حياته تجعل سلوكه سبيل الاجرام أمرا غالب الاحتمال ٤ أي يقصد بها مواجهة الخطورة الإجرامية أثل هذا الشخص .

٢ ... التدابير الاحترازية اللاحقة للجريبة : الى جاتب العتوبات ، نص التانون المراتى عن تدابير احترازية تطبق على من ثبت في حتسه ارتكاب جريبة بمينة ودلت ظروقه على أن حالته خطرة على سسلامة المجتمع ، ويستدل على ذلك من ماضيه وسلوكه ومن ظروف الجريمة وبواعثها .

٣ ــ التدابير الاحترازية لفير الجديرين بتحمل المسئولية الجنائية : وهي
 التي تطبق على الاحداث غير المسئولين جنائيا وعلى المعنابين بمرض عثلى .

... برامج اصلاح السجناء ، يوسف الياس ،

يعرض الكاتب في هذه الدراسة لاهبية عملية تاهيل المذنب في المؤمسات المقابية الحديثة ، والتي تبنى على اسس علية وهائفة الى تحقيق التاهيل والاصلاح ، وبين أن هذه البراجج تبدأ من لحظة دخوله المؤسسة العقابية وتبدد الى ما بعد الافراج فتشمل ، براجج الاستقبال والتشفيل ، والتعليم ، والتهنيب الديني ، والتوعية والرعاية البدنية والتاديب والامتيازات والترفيه والاعداد للغراج ثم الافراج والرعاية المدنية .

... الاسر البديلة ، طارق الجبورى .

تهدف هذه الدراسة الى توضيح الشكل العلمى للرعلية الاجتباعية للاطفال الذين فشلت جماعة الأسرة الطبيعية في رعايتهم والذين تقع مسئوليات رعايتهم وأشباع حاجاتهم المختلفة على عاتق المجتبع وممثليه من الهيئسات الاحتباعية .

وذكر الكاتب أنه خلال القرن التاسع عشر كانت القاعدة هي أبواء هؤلاء الأطفال في الملاجيء أو المؤسسات الايوانية المختلفة ، ولكن ظهر أنها لا تعوض الطفل بالقدر الكافي عن الجو الاسرى اللازم له ، لذا أنجه التفكير الى الاسر الديلة لايداع الاطفسال لديها ضمانا لنشوء الطفل في جو أسرى يوفر له احتياجاته الاجتماعية والنفسية ، ويجب مراعاة توفز شروط معينة في الاسر المديلة حتى تكون قادرة على القيام بدورها بصورة مناسبة .

_ التخطيط الحديث المدن ، عبد الرحمن على خميس الدليجي .

توضح الدراسة أهبية التخطيط في عصرنا الحاضر وكيف أنه الاسلس الملمي الذي ترتكز عليه سياسات الانشاء والانتاج والتعير وغيرها على ضوء التوزيع العلمي المتناسب للبوارد المائية والصلاحيات الفنية والقوى المشرية المتوارة لدى المجتبع ، ثم عرضت الدراسة لانواع التغطيط وأوضحت أن الاهتبام بموضوع التغطيط الحديث للمدن قد برز بعد الحرب المائية الثانية حين اعادة بناء المدن التي خرجت خلالها ، وقد روعى في ذلك مجموعة الشستراطات متعلقة بالجو الصدى وتغنيف الازدهام وزيادة المشاريع المهرائية من مدارس ومستشفيات وغيرهان الاشتراطات ، شهتعرضت الدراسة بعد ذلك لعناصر وموضوعات واعتبارات تغطيط المدينة التي تقوم على التنبؤ بالمستعدل والاستعداد لواجهته ،

_ تطوير نظم التدايي الوقائية لجناح الاحداث ، ى،ف، بالديريف ، عرض وترجية الدكتور مصباح محمد الخيو (١)

توضح الدراسة اتجاه السياسة الجنائية السوفيتية الى أساليب الوقاية . من الجناح ، والاتجاه الى اشراك الاوساط الاجتماعية في هسذه التدابير ، وتذكر اثر الخرب المالية وقلة عدد الوسائل التربوية في بعض الاقاليم بما يتناسب مع عدد الاحداث غيها في زيادة هجم الجناح غيها ، وترى أن الارتفاع

 ⁽۱) تشرت هذه الدراسة في مجلة الدولة السونينية والقانون ؛ العدم الاول ، كانون الثاني
 ۱۹۹۳ ، من ۱۰۰ من ۱۰۰ ،

بهستوى دراسة أسباب الاتحراف يشكل جزءا هاما من الاعمال الوقائية ، وأنه لا يجب الركون الى التفسيرات البرجوازية للجناح والتي تعزوه الى التركيب الشخصي أو الخصائص الفرية ، وإنها يجب فهم الجناح على لنه نتاج للمولمل الاجتماعية ، ثم تختم الدراسة بالحديث عن تطوير الشطة المبنات الحكومية والفطهات الاجتماعية المكرسة للوقاية من جناح الاحداث ،

الحرمان من الحرية كاجراء العقوبة الجنائية بحق الاحسدات الجانحين وفعاليته الاجتماعية ٤ كلوجينسكايا ل٠١

يذكر التقرير أن التدابير الاجتماعية الفعالة لها الصدارة في التطبيق على المنالبية من الاحداث الجاتمين في جمهورية لاتفيا السوفيتية ، بينها تطبق الاجراءات العقابية الجنائية وفي مقدمتها الحرمان من الحرية على الاحداث مرتكبي الجرائم وقوى الخطورة الكبيرة ، ويذكر أن قسم القانون في جامعة لاتفيا قد تام بدراسة جزئية حول عمالية المقوبة الجنائية ، وقد اجريت هذه الدراسة على مائة حدث جانح من المحكومين في عامي 1901 ، 1970 . وقد استخدجت الملاحظة والمقابلة الشخصية وكذلك استهارة دراسة الحالة في احراء هذا النحث ،

وظهر من نتائج هذا البحث أن عددا من هؤلاء الجانحين قد تم اسلاحهم وتقويمهم ، وأظهر أيضا أن عقوية الحرمان من الحرية لم تكن دائها ذات أثر أيجابى ، وأن تطبيق الأمراج المبكر والأفراج الشرطى المبكر من الموامل التي تؤدى الى عدم غاطية هذه المقوبة ، وعودة الجانحين الى الأجرام .

كما تبين أنه بالنسبة للاحداث الذين حكم عليهم جنائيا وحدد المساء عقوبتهم في مستمبرة عمل الحرى عقوبتهم في مستمبرة عمل الحرى للكبار بالإضافة الى الافراج المبكر من المسوامل المؤدية الى التلق وعسدم الاستقرار بالنسبة للجاندين .

كذلك تبين أن من أسباب تصور معالية عقوبة الحرمان من الحرية انتهاك. مواعيد التحقيق وتأخير النظر في القضايا وبقاء الإحداث خلال هذه المدة الطويلة تحت الحراسة وفي الحبس الإنفرادي ،

- دراسة عن مؤسسة الحجز الإصلاحي للنساء ، اعدها الركز القسومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالعراق .

تهدف هذه الدراسة الى تقديم المؤسسة لتحديد اسباب الغشل التى تواجهه لذا غقد اهتبت بعرض واقع المؤسسسة من حيث البناية والموتع والجهاز الادارى والفنى والبرامج والتشريع الذى يحكم البفساء (تانون مكافحة البغاء ــ نظام مؤسسات الحجز الاصلاحى) .

وفى الفصل الشاتى استعرض التقرير المترحات والتوصيات المتعلقة بمنهوم وطبيعة مؤسسات رعاية وتأهيل البضايا وبموتع ومبنى المؤسسة وبالجهاز الادارى والفنى وبالبرامج المقترحة (برنامج الاستقبال سالبرنامج التعليمي التوجيهي سبرنامج الممل سبرنامج الامتيازات سبرنامج

الرعاية البدنية والصحية ـ برنامج الرعاية اللاحقة ـ رعاية أفراد أسرة البغى المسئولة عن اعالتهم) وكذلك المقترحات الخاصة بالتعديلات التشريعية على قانون مكافحة البغاء ونظام مؤسسات الحجز الاصلاحي .

سه دراسة استطلاعية لحالة جهاعات تهارس انحرافات سلوكية في احدى ضواحي بفداد • اعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالمراق

هذه الدراسة عبارة عن دراسة استطلاعية لظاهرة تعاطى جماعات من النكور لمهنة الرقص ولاشكال مصاحبة من السلوك غير السوى كالإنحراف الجنسي في ضاحية من ضواحي بغداد ، وقد اتبع في هسنده الدراسة بنهج دراسة الحالة عن طريق استخدام المسابلة غير المحددة باستهارة لمعرفة التاريخ الشخصى للحالات التي المكن دراستها ، الى جانب الملاحظة ، وقد تركزت الدراسة على الموضوعات التالية :

- 1 تحديد الظاهرة موضوع الدراسة ،
- ٢ وضَّعها في الأطار التأريخي والاجتماعي الخاص بها .
- ٣ ــ مدى خطورتها وأهليتها لدراسة أعمق في المستقبل .
- ٢ تحديد الظروف التي يمكن أعتبارها عوامل أساسية في نشولها .
 وفي النهاية قدمت الدراسة نتائجها ومقترحاتها منها :
- ا ـ أن للظاهرة المتدادا جغرافيا واسعا يتبثل فى عدد متزايد من الفرق التى تمارس هذا السلوك غير السوى وهو ما يتنضى دراسسة الظاهرة بصورة شاملة .
- ٢ أن موقف المجتمع المحلى من الظاهرة يتبيز بالتبول المتشل في السترار التعامل مع هذه العرق في الحفلات ، وفي نفس الوقت بالرفض الذي يتنافى مع قيم الرجولة .
- ٣ ــ أن هذه الجماعات تشكل وحدات اجتماعية ذات ثقامات مرعيـــة مضادة لحضارة المجتمع .
 - إن هذه الجماعات قد تمارس اشكالا من السلوك الاجرامي .
- م الله يجب استكمال هذه الدراسة بدراسة اخرى اكثر شَمولاً لوضع اسس للعلاج السليم .

ب نـــدوات

- وقدبت المجلة عرضا لبعض الندوات والحلقات الدراسية العربية وهي :
- ـــ الندوة العربية العلبية حول دراسة ظاهرة البغاء ووسائل مكانحته. ـــ الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات .
- الحلقة الدراسية العربية عن دور الجمهور في منع الجريمة والوقاية.
- الندوة العربية العلمية حول دراسة ظاهرة تعاطى المسكرات والإدمان
 مليها .

كذلك قدمت المجلة تقريرا عن أعبال المركز القومى للبحوث الاجتماعيسة والجنائية بالعراق وقرارات المؤتمر الاول لوزراء الشئون الاجتماعية العرب، وتقريرا عن الحلقة الرابعة للبحوث في المقانون .

الوسائل الحديثة في الحرب الكيميائية (م) دكتورة ب- فهيم ودكتور م- وجيه

هذه المقالة تصف اعراض التسمم بالمواد الكيماوية المستمعلة في الحروب الحديثة وهي اما مواد قاتلة او مواد تفقد الانسان احدى قدراته او مواد تسبب له الضيق والضجر الشديدين .

⁽⁴⁾ كتبت هذا المتال وأعدته للنشر الدكتورة بهيرة على تهيم .

References

- W.H.O. Chronicle: Chemical and biological Weapons, Vol. 24, No. 3. March 1970, p. 99-109.
- 2—Halmstedt, B, Pharmacology of Organophosphrus cholinesterase inhibitors. Pharmac. Rev., 1959, 11, 567-688.
- 3—Heath, D.F. Organophosphorus Poisons. Oxford. London New York; Paris, 1961. Pergamon press,
- 4 Durham, W.F. & Hayes, W.J. Jr. Organic Phosphorus poisoning and its therapy. Arch. Envir. Hith, 1962, 5, 21-47.
- 5 Coleman, I.W., Little, P.E., Paton, G.E. & Bannoud, R.A.B. Cholinolytics in the treatment of anticholinestrase poisoning. I.V. The effectiveness of 5 binary combinations of cholinolytics with oximes in the treatment of organophsophorus poisoning. Can. of Physiol. Pharmacol., 1966, 44, 742-764.

2 - Toxic proteins:

This group includes certain proteins which are highly toxic and they occur in nature-having a high molecular weight. We will mention two examples of these:

- a) Ricin: It is produced on a large scale as a by-product in the process of extraction of castor oil from the castor oil been. The lethal dose of aerosols of the crude toxin is estimated to be the same as that of sarin but more highly purified material might be more toxic than the agent VX. Less developed countries who lack the maunfacturing capacity to produce nerve gases can easily produce ricin and apply it as a potent warfare agent.
- b) Botulinal toxins: These are liberated from Clostridium botulinum and they are potent neurotoxins. Thus by cultivating this organism and purification of the neurotoxic proteins extracted from the culture it is easy to produce it on a large scale.

2 - Incapacitating Agents

The action of these agents is limited to incapacity of victims involved not amounting to death.

We have two groups of these. The staphylococcal enterotoxins, of which the most extensively studied is the type B toxin called SEB being stable and not affected by heat and giving a picture of food poisoning. The second group includes the psychotropic drugs which affects the central nervous system leading to hallucinations which are mostly visual.

3 — Harassing Agents

These are the least dangerous leading to temporary incapacity only. They were originally made for police operations, such as riot control.

As an example of these we have the agent called CS (ochlorobenzalmalononitrile). It produces a wide range of unpleasant symptoms, and is about ten times more potent than CN (m-chloroacetophenone).

The lethal dose for man varies form 25000 to 15000 mg-min/m².

central nervous system damage can occur as a result of anoxaemia.

B: V agents.

These constitute another series of nerve gases which are 10 times more toxic than sarin. The respiratory lethal dose is 0.1 mgm. In addition as little as 5 mgm, of a V agent are needed to kill a man if applied to his skin, as compared with 1000-2000 mgm, of sarin and about 5000 mgm, of mustard gas.

They were discovered during the year 1955 and were first prepared as potential insecticides. Their toxic effects are indentical with those produced by the "G" agents.

The most potent member of this group is the agent called VX, this compound could be used to create long-term hazards by contaminating ground vegetations and equipment in which case it is applied as a coarse liquid spray.

Trestment

Since the lethal action of nerve gages is due to respiratory failure thus artificial respiration is life saving (Halmstedt) (2).

However even when the airways are cleared and atropine is given to reduce bronchial secretion and bronchospasm, increased airway resistance usually renders artificial respiration initially difficult and care must be taken to avoid excessive respiratory pressure.

Numerous drugs particularly those who compete with acetyl choline for the various cholinoceptive receptors reduce or abolish symptoms of poisoning (3,4). Oximes particularly mono and bisquaternary pyridine aldoxime such as pralidoxime and TMB-4 have dramatic effect. (3,4.5)

Their effect is greatly enhanced when given with atropine or atropine like drug.

If applied in liquid form on the bare skin it penetrates somewhat less rapidly, but two or three drops may kill within half an hour. Ordinary clotting cannot be relied upon for protection as it is quickly penetrated within a few minutes.

The estimated respiratory lethal dose for serin is one milligram as compared with 50 mgm for phosgene (one of the most effective agents used in the first world war). The dangerous qualities of the nerve poisons are attributable to the irreversible inhibition of choline esterase. This leads to accumulation of acetyl choline in excessive amounts and hence all neuromuscular mechanisms are upset. Voluntary muscles including these of respiration finally become paralyzed and smooth muscles pass into state of spasm. The inhibition of choline esterase activity may persist for many weeks.

The signs and symptoms of poisoning include muscarinelike effects, nicotine-like effects and central nervous system effects. They can be summarised as follows:

In mild cases the main symptoms will be tightness of the chest and throat, intense headache, constriction of the pupils and difficuly in focusing. There may be nausia, vomiting, dizziness, abdominal pain and diarrhea. A severe case of nerve gas poisoning will present itself as one of acute asphyxia with cyanosis, severe sweating and copious salivation, lacrimation and moisis. The nose may be involved producing rhinorrhea or a profuse watery discharge. Inhalation of the gas produces presure-like pain in the chest from the spasm in the bronchial tree, increased production of bronchial secretions which may interfere with breathing, wheezing and cough. Nausia, vomiting and diarrhes may occur from the effect on the gastro-intestinal tract. The nicotine-like effects produce muscle weakness and sometimes generalised muscular fibrillation. The muscles of respiration are weakened or paralyzed, the diaphragm being affected most, thus producing one of the most serious effects of the agent.

Also, due to anoxia brought about by the gas there is anxiety, restlessness, headache and dizziness, muscle twitches and tremors, up ot convulsions. Death occurs suddenly from the effects of anoxia which leads to respiratory and circulatory failure. Even if poisoning does not prove fatal, irreversible

The most dangerous of these are the lethal agents, the least dangerous are the harassing agents, although sometimes an incapacitating agent may be lethal if the victims are suffering from malnutrition or they are exposed to unusually high concentrations as in enclosed spaces or in the near vicinity of the weapons used.

Lethal Agents:

1.—Nerve gases. These include the "G" and "V" agents(1).
A: G. agents. These highly toxic chemical agents were discovered during the second world war. The members of this group are similar both chemically and toxicologically, to many of the organophosphorus insecticides.

A general type formula for such compounds is as follows:

 $R_r = alkoxyl$

R₂ = alkoxyl, alkyl or tertiary amines

X = F or C = N.

The best known of these compounds are Sarin, Taboun and Soman.

	\mathbf{R}_{1}	\mathbb{R}_2	x
Sarin	OCH ₂ CH ₃	-CH ₃	F
Tabun	OCH₂CH₄	N(CH ₂);	C = N
Soman	OCH-C (CH _s) _s	-CH.	\mathbf{F}

These substances are absorbed through any body surface and when dispersed as a vapour or aerosol or adsorbed on dust are readily absorbed through the respiratory tract or congunctiva or by the ingestion of contaminated food or water.

They are amazingly rapid in their action and are effective in extremely low concentrations. One deep breath may be sufficient for inhalation of a lethal dose and a few droplets applied unnoticed to the exposed skin may result in death.

MODERN WARFARE AGENTS

BAHDRA FAHIM (M.D.) - IBBAHDM M. WAGIH (M.D.)*

Pessimism is sometimes the best way to prevent calamity. It is difficult for many individuals to face the possibility that chemical agents might be used. Bullets, and shell fragments they can accept but the idea of using a poisonous gas produces a feeling of frustration and hopelessness. In addition, it is inevitable that with the new weapons the vast non-military population could be involved to a degree that would overwhelm our existing health resources and facilities. A large scale use of these chemical agents could cause impredictable long-term changes in man's environment.

Also isolated attacks on civilian targets and sabotage attacks for example, on water supply systems could cause health, medical emergencies including mass illness, deaths.

Futhermore, in military operations, chemical agents would be used in high concentrations and this could lead to serious casualities both in the target area and for considerable distances downwind, even if civilians were not being directly attacked.

Classification

Chemical warfare agents are usually divided into three main groups:

- 1 Lethal agents.
- 2 Incapacitating agents.
- 3 Harassing agents.

Lecturer Forensic Medicine and Toxicology Ein Shams University.

Assistant Prof. Forensis Medicine and Toxicology, Mansoura Faculty of Medicine.

ارتفاع تركيز المتهيموجاويين الناتج عن التسمم في الاطفال مع دراسة ميكانيكية التسمم دكتوره بهيره على فهيم > دكتور محبد خليل عبد الخالق > دكتور احمد غرج والدكتور عادل فهمي (ج)

يتناول هذا البحث دراسة عن السموم والخصائص الكيبيائية للدم التي تؤدى الى تكون مادة الميتهيموجلوبين به . كما اشتمل على دراسة ووصف لحالات حدث لها تسمم بمواد ، النيتروبنزين ، والنقتالين والنوفالجين كينين ادى الى تكون مادة الميتهيموجلوبين كماأن البحث يصف طرق تشخيص مثل هذه الحالات وطرق علاجها .

وقد خلص البحث الى ان تحديد اتواع مادة الميتهبوجلوبين التى قد تتكون بالدم له اهمية عملية اكثر من مجرد اهميته الاكاديمية — حيث أن كل نوع له طريقة مختلفة تؤدى الى تكونه كما أنه يوجد لكل صنف منها طرق علاج مؤثرة مختلفة لذا فاته لا يجب أن نقنع بمجرد اثبات وجود تلك المادة عن طريق البحث الاسبكتروسكوبى لها بل يجب أن نبحث كيميائيا عن الدورات الانزيمية الموجودة داخل الكرات الحمراء والتى قد تكون السبب في تكون مادة الميتهبوجلوبين .

⁽⁴⁾ أعد هذه الملاة الطبية للنشر د، عادل محبد فهبي ،

INDEPENDENCES

- 1) Cornblath, M. and Hartman, A.F.; J. Pediat 33, 421 (1948).
- 2) Ross, I.D. and Desforges, J.F.; Pediatrics 23, 718 (1959).
- 3) Bodanski, O.; Pharmacol, Rev. 3, 144 (1951).
- 4) Evelyn, K.A. and Malloy, H.T.; J. Biolog. Chem. 126, 655 (1938).
- 5) Prewer, G.G. et al; JAMA 180, 386 (1962).
- 6) Vennesland, B.; Methods in Enzymology 2, 719 (1955).
- 7) Abdel-Khalek, M.K.; M.D. Thesis, Med. Faculty, Cairo University (1965).
- Jacobs, M.B.; Analytical Chemistry of Industrial Poisons, Hazards and solvents, Interscience, 1941.
- 9) Ewing, M.C. and Mayon-White, R.M.; Lancet 260, 981 (1951).
- 10) Wallace, W.W.: JAMA 183, 1280 (1947).
- 11) Darling, R.C. and Roughton, F.J.W.; Am. J. Physiol. 137, 56 (1942).
- 12) McDonald, W.B.; Med. J. Aust, 38, 145 (1951).
- Kravitz, H.; Elegant, L.D.; Kaiser, E. and Kagan, B.M.; Am. J. Dis. Child. 91, 1 (1956).
- 14) Harely, J.D. and Robin, H.; Nature 198, 397 (1963).
- 15) Jaffe, E.R.; Blood 21, 561 (1968).
- 16) Ross, J.D.; Blood 21, 51 (1963).
- 17) Scott, E.M. and Griffith, LV.; Biochim. et Biophys. acta 34, 584 (1959).
- 18) Gibson, Q.H.; Biochem. J. 42, 13 (1948).
- 19) Barton, G.M.G.; Lancet 1, 190 (1954).
- Dern, R.J.; Beutler, H. and Alving, A.S.: J. Lah. & Chin. Med. 45, 30 (1955).
- 21) Wood, W.B. Jr.; JAMA 11, 1916 (1938).
- 22) Brewer, G.J.; Alving, A.S.; Kellermeyer, R.W. and Tarlov, A.R.; J. Lab. & Clin. Med. 59, 905 (1962).
- 23) Ford, C. and Hansen, R.C.; Am. J. Med. Technol. 2, 14 (1936).
- 24) Davidson, L.S.P. and Fullerton, H.W.; Quart. J. Med. 7, 43 (1938).
- 25) Rhoads, C.P. and Miller, D.K.; J. Exp. Med. 67, 273-99 (1938).
- 26) Zuelzer, W.W. and Apt, L.; JAMA 14, 185 (1949).
- 27) Gidron, E. and Lanerer; J.; Lancet 1, 228 (1956).
- 28) Haggerty, R.J.; New England J.M. 225, 919.
- Mackell, J.V.; Rieders, F.; Brieger, H. and Beuer, R.: Pediatrics 7, 722 (1951).
- 30) Schaffer, W.B.: Pediatrics F. 172 (1951).
- 31) Zeitoun, M.M.; J. Trop. Ped. 5, 73 (1959).

benzene forms a complex with Hb which is stable until a reducing agent is introduced when MHb is formed immediately. From this it is apparent that the actual MHb former is an intermediate between the nitroso and hydroxylamino compound;

$$HOC_aH_4NH_2 + O \longrightarrow 0: C_aH_4: NH + H_2O$$

 $O:C_aH_4: NH + 2(Hb:Fe) + 2H_4O \longrightarrow HOC_aH_4NH_2 + 2(Hb:FeO)$
(MHb).

According to the above equations, one molecule of aminophenol can oxidized two atoms of Hb-iron, but since quinone-imine is regenerated, one molecule of aminophenol can convert an almost unlimited quantity of Hb to MHb.

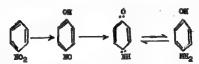
Additional factors are at work in these small children (cases No. 1 and 2) rendering them more susceptible to methemoglobin-aemia from nitrobenzene at dosage levels which may not affect older individuals: a) they both showed a raised level of hemoglobin F when their bloods were submitted to cyanogel electrophoresis. Fetal hemoglobin was proved to form MHb more readily than does adult hemoglobin, b) there is also a relative immaturity of the NADH dependent reductase system in this period of are (15.15).

Treatment is fortunately comparatively simple, and is rapidly effective in all but the most severe cases. The cases reported above showed clinical improvement within hours from admission to hospital. In case No. 1 where cyanosis was severe, methylene blue given intravenously in 0.4% solution, 1 mg/Kg body weight produced clinical cure within 30 minutes. In moderately severe cases ascorbic acid by mouth or intravenously will produce a cure within 12 to 24 hours (as in case No. 2 'Fig. 1'). Such infants may die if the cyanosis is attributed to congenital heart disease and treatment is not given.

In all the cases the diagnosis depended primarily on accurate history taking, inquiring about recent medicines or the ingestion of some house-hold substance or drug. Moreover, one should not rest content with the diagnosis but should seek blochemical assistance in examining the enzyme systems within the red cells. It is believed that similar cases may then arise more often than has previously been recognized and less blame may be put on «Idiosyncrasy» as an explanation for the sudden onset of cyanosis and hemolysis.

ute is sometimes made by nitrobenzene (being much cheaper than the genuine product). Nitrobenzene is referred to in commerce as artificial bitter of almonds as it has an identical smell which is still present in high dilutions. Analysis, in our cases, proved the solution to be a simple addition of nitrobenzene to cotton seed oil, (to give the same consistency).

The first observation of this type of poisoning was made by Zeitoun(31) who noted the cyanosis to take place between four hours and four days after the application of the adulterated compound. In our case (No. 2) a more rapid onset of cvanosis occurred (2 hrs.) as systemic absorption was probably enhanced by the rectal fissure. In this case the maximum methemoglobin level, as evidenced by deepening cyanosis and distress, was reached 18 hours later i.e. 4 hours after admission A slow decline was noted in the following 48 hours to disappear in three days. Still, contrary to other MHb formers, e.g. nitrites, the course of methemoglobinaemia showed a relatively delayed onset and a more prolonged action. The active agent in nitrobenzene (like other aromatic amines and nitrocompounds) is a biotransformation product. Thus the onset is delayed until biotransformation occurs and the duration is prolonged until detoxication or excretion is complete. Chemically the reaction takes place in three stages:



mitrobenseme paramitro- quinomerimine p-aminophenol sophenol

The chemical group necessary for MHb formation is the aromatic amino group and preferably in a reversibly oxidizing system such as a quinone; imine.

Methemoglobin formation is effected by such hydrogen donors as aminophenol, phenylhydroxylamine and nitrosobenzene. Phenylhydroxylamine and nitrosobenzene are interconvertible by oxidation of the first or reduction of the second respectively. The reduced phenylhydroxylamine compound forms MHb more rapidly and extensively then the oxidized nitrobenzene but is active only in the presence of oxygen, whereas the oxidized nitro-

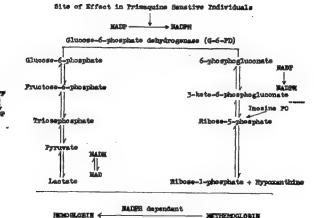


Fig. 4: A scheme of a portion of the carbohydrate metabolism of the red blood cell. In primaquine sensitive individuals there is a defect of G-6-PD. This causes a decreased conversion of NADP to NADPH (After Beutler, E.; Rhood 14: 103-139 (1959).

Methemoglobin reductage

the low levels of G-6-PD in their bloods (Table I). The produced hemolysis and the dissolution of the pigment outside the red cells aggravated the condition as the reducing ability of the plasma is quite limited and further oxidation of Hb to MHb became appreciable. This is evidenced by the presence of oxyhemoglobin in their sera and of MHb in the supernatant fraction of the centrifuged urine. (A more accurate term would be methemalbuminaemia). This can explain the finding that hemolytic anaemia and hemoglobinuria were more conspicuous than the cyanosis in such cases.

Acute hemolytic anaemia following the administration of quinine has been described^(15,25) and it is well known that its therapy should be avoided when there is a history of some hemolysis. In our case No. 4, where there is evidence of considerable intravascular hemolysis and MHb formation, a potentiating effect of novalgine (methylaminomethane sulphonated derivative of antipyrine) may be considered. Other possible factors which may have a bearing on the actiology are: a) an increase in the red cell fragibility produced be the «fever»^(23,24) b) by the patient's poor nutritional state⁽¹⁵⁾.

Similar findings have been described in patients who had suffered from naphthalene poisoning. Zuelzer⁽³⁸⁾ described four Negro infants in whom methemoglobinaemia, acute hemolytic anaemia, and hemoglobinuria followed the ingestion of moth balls. They induced the same findings experimentally, but, they attributed differences in response of individuals to variations in intestinal absorption of naphthalene and the detoxifying ability of the liver. Since then there have been additional cases reported in the American and British literature ⁽²⁸⁻³⁰⁾ were Negroes and the Eastern races appeared to be far more susceptible than the Western races.

However, contrary to these cases, more commonly the normal reducing mechanisms are intact, but, overwhelmed by the large amounts of MHb produced by the toxic agents (cases 1 and 2). In these cases the methemoglobinaemic cyanosis was induced by «bitter almond» oil which proved to be adulterated by nitrobenzene. Bitter almond oil is known to the lay people as a laxative, a soothing agent and an antipyretic. Mothers often resort to certain shops of native remedies to get the oil where a substit-

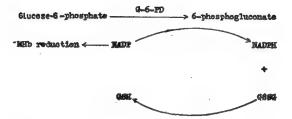


Fig. 8: The key role of G-6-PD in the generation of NADPH required for reduction of oxidised glutathione (GSSG) to the reduced form (GSH).

In the acquired toxic methemoglobinaemia the enzyme is inhibited by thiol poisons and oxidants in general (owing to its sulph-hydryl group).

Similarly, a deficiency or a congenital absence of this enzyme (diaphorase I) may lead to a rise of MHb to form about 30% of the total pigment⁽¹³⁾. Further rise is probably prevented by nonspecific reducing substances as ascorbic acid and glutathione. The frequency of this deficiency may explain the ease with which young infants develop methemoglobinaemia.

The second mechanism (diaphorase II) plays a smaller role in the reduction of MHb. This reduction operates in conjunction with the formation of the reduced triphosphopyridine nucleotide NADPH. In the erythrocyte there are only two reaction producing NADPH both steps in the hexose monophosphate shunt (Dickens Scheme) (18). The first of these is the generation of NADPH upon the oxidation of glucose-6-phosphate dehydrogenase (G-6-PD). The second reaction, dependent on the normal formation of the first, generates NADPH upon the oxidation of 6-phosphogluconate in the presence of 6-phosphogluconic dehydrogenase (6-PGD). The formed NADPH does not react with MHb, but requires an intermediate hydrogen carrier (methylene blue), and the reaction is catalyzed by diaphorase I(18).

A deficiency of G-6-PD, an inherited inborn error of erythrocyte metabolism, will lead to deficient generation of NADPH. A consequent instability of erythrocyte glutathione results (Fig. 3), and one could postulate that loss of activity of the sulfhydryl containing enzyme could lead to hemolysis (16-19) This defect constitutes the basis for senstivity to certain drugs and to fava beans (12,20,31) (Primaquine-sensitive). However, the hemolysis induced by these drugs seems to be mediated through MHB accumulation in the erythrocytes followed by their auto-oxidation destruction (22) as these individuals have a diminished capacity for reducing MHB(2) (Fig. 4).

These facts explain the rapid and extensive accumulation of MHb and the acute hemolytic anaemia after the ingestion of naphthalene in case No. 3 and novalgine-quinine in case No. 4 who proved to be primaquine-sensitive subjects as evidenced by

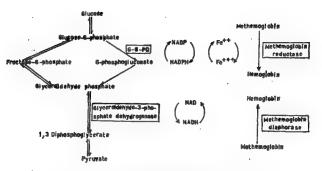


Fig. 2 : Erythrocytic methemoglobin reducing mechanisms of the glucose pathway

than those produced by the same amount of anaemia. Consequently, some further action besides the lowering of the oxygen carrying power of the blood has been suspected⁽¹²⁾. In addition there is a shift to the left of the oxygen saturation curve of the remainder of the functioning Hb (as in the presence of carboxyhemoglobin), so that the liberation of oxygen to the tissues is decreased⁽¹³⁾. The mechanism of this effect has been attributed to the formation of compounds intermediate between Hb, which is wholly ferrous, and MHb which is wholly ferric, the conversion of one or more of the four ferrous atoms in the Hb molecule to ferric leading to an increased affinity of the remaining ferrous atoms for oxygen⁽¹³⁾. Oxygen carriage may also be diminished because of inactivation of cytochrome⁽¹²⁾. The severe anoxia resulting from combination of these factors, if poisoning is severe, endangers life.

In the normal red cell, MHb is being formed continuously by a side reaction of Hb auto-oxidation, but, this process is kept in check by active reducing mechanisms so that only traces of MHb are found in the circulating blood. Kravitz and his associates (18) gave the following values for MHb in normal subjects: premature infants 2.2%, infants up to one year 1-1.5%, and older childern and adults up to 1%. The higher normal values and the susceptibility of infants to toxic methemoglobinaemia (1,2,13) suggest that there may be a defect in the system which maintains the iron of Hb in the ferrous state. (18) This is maintained by at least two enzymatic reducing mechanisms both associated with erythrocytic glucose metabolism (Fig 2) (14-17)

The main normal mechanism depends on the enzyme methemoglobin diaphorase (diaphorase 1). This enzymatic reduction is coupled by the diphosphopyridine nucleotide system ((NAD — NADH) to the anaerobic Embeden-Meyerhof pathway of glycolysis. The chief reactions are:

- a) Lactic acid + NAD pyruvic acid + NADH.
- b) Glyceraldehyde-6-phosphate + NAD \implies diphosphoglycerate + NADH,
 - c) Methemoglobin + NADH \implies hemoglobin + NAD.

These reactions require the presence of lactic and triose phosphate dehydrogenases and a prosthetic group, glutathione. and examination showed a generalized peculiar grayish pale colour of the skin specially over the lips, ear lobes and nails. His temperature was 39° blood pressure 100/70 mmHg., the pulse rate was 60/minute and the respiration rate 18/minute. His spleen was just palpable, but no other abnormality was detected in the abdomen, heart, lungs or nervous system. The patient passed dark reddish-brown urine which even deepened more on the second day.

Investigations —— Benzidine test was positive for urine and spectroscopy of the second day sample showed the typical methemoglobin bands, pH 5.0, no albumin, no red cells and no casts. The peripheral blood smear showed: Hb 30%, red cells 2.400.000/cmm, leucocytic count was 12.000/cmm. A sample of the venous blood was brown in colour and revealed methemoglobin and oxyhemoglobin bands by spectroscopy.

Progress and treatment — Blood transfusion was given on the same evening (250 ml fresh blood) together with 500 ml of a 5% glucose solution to initiate dieuresis and potassium citrate to alkalinize the urine. Slight improvement occurred and he was given another blood transfusion (250 ml) after 12 hours. Twenty four hours later, Hb became 45% and red cells 2.800.000/cm. A third blood transfusion was given (250 ml). Ascorbic acid in a total dose of one gm/day was given intravenously. On the third day the condition ameliorated then a gradual steady improvement occurred until discharge from hospital one week after admission. The patient was requested to return for further investigations. When seen after one month Hb was 82%, red cells 4.200.000/cmm, white cells 6.900/cmm. and no abnormality was found in the urine.

DISCUSSION

Oxidation of ferrous hemoglobin iron to the ferric state results in a pigment called methemoglobin (MHb) which is incapable of bein oxygenated i.e. is valueless as a respiratory pigment. Various poisons activate the oxidation of ferrous (Fe++) to the ferric (Fe+++) in the iron porphyrin compound heme, forming MHb. The quantity of the poison necessary to activate these changes to a degree sufficient to cause intense cyanosis is often surprisingly small and the signs of toxicity are much greater

Case No. 3:

A boy child, aged four years, had ingested an unkown number of moth balls (naphthalene) after which he developed abdominal pain, a progressive discolouration of the skin, grunting respirations and hematuria. On examination, the child was restless, dyspnoeic and sweating profusely. There was a generalized grayish-palor of the skin; tachycardia, pulse rate 100 per minute and tachypnea, respiration rate 60 per minute. The abdomen was normal and spleen could not be palpated. The father of the child made the remark of a similar reaction occurring for the child's cousin (mother's side) following the administration of "anaesthesia" for tonsillectomy.

Investigations —— The urine was first passed after 4 hours, deep brownish in colour, acid reaction, with a specific gravity of 1016, albumin +++, no red cells, Benzidine test was positive and the supernant fraction of the centrifuged urine sample showed absorption band of methemoglobin. The blood was dark brown in colour and spectroscopic examination showed methemoglobin and oxyhemoglobin bands in plasma. Blood picture showed: Hb 40%, red cells 2.180.000/cmm and white cells 10.000/cmm. As inquiry pointed to a familial condition further tests were performed: osmotic fragility of the red cells, hemolysis started at 0.48% and was completed at 0.28%, mean corpuscular fragility, 0.33 + . Hemoglobin by cyanogel electrophoresis revealed a normal pattern.

Progress and treatment —— the stomach was washed out by a salt and water emetic on admission and transfusion of 200 ml fresh compatible blood was given. Alkaline therapy was was initiated. The cyanosis gradually and completely cleared by the third day and the urine became light brown in colour to return gradually to normal 8 days after admission.

Case No. 4:

A seven years old, boy farmer, was admitted to hospital having had a severe febrile condition for which he was given two tablets of novalgin-quinine, but his condition became worse. He had headache, easy fatiguability and the mother noticed that his urine became scanty and dark in colour. The child was thin parent pain on defecation for which the mother applied "bitter almond" oil daily for three consequetive days. It was given rectally by means of a small paper cone (acting like a suppository). Local examination of the rectum revealed congestion and the presence of a small fissure.

Investigations — Urine was brownish red in colour and contained albumin ++, hemoglobin and red cells. Benzidine test was positive. The blood picture showed hemolytic anaemia with a normal differential leucocytic count: Hb. 70%, red cells; 3.260.000/cmm. and serum was turbid and coloured. A venous-blood specimen showed the typical brownish appearance of methemoglobin to the naked eye. Spectroscopic examination of the sample performed 12 hours later (in the Toxicology Department) was negative. The lack of cardiac and respiratory abnormalities led to reexamination for methemoglobin one day later (36 hours after admision) by a more sensitive technique (Evelyn and Malloy). The concentration of methemoglobin was found to be 34%. The next morning the blood ourve showed 6% methemoglobin and another day after it was 3%.

A specimen of the bitter almond oil was obtained and sent to the Toxicology Department for analysis. Using the technique of Jacob's^(s), the presence of nitrobenzene was proved and the sample was found to consist of cotton seed oil, sodium chloride and nitrobenzene.

Treatment and progress — Ascorbic acid in a total daily dose of 300 mg was given divided with the four-hourly feeds, together with a total dose of 1.5 gm of sodium citrate per day. Alkaline therapy was intended to prevent anuria due to crystalization of hemoglobin in the kidneys. A course of penicillin was initiated to guard against bronchopneumonis. Cyanosis deepened during the first 12 hours then gradually started to improve with the administration of vitamin C and faded completely within three days after admission. The peripheral blood picture and the urine gradually returned to normal within six days (Hb 78% and red cells 3.900.000 per cmm.). Ten days after admission complete remission occurred and the infant was discharged cured.

CASES INVESTIGATED

Case No. 1:

A male infant, breast fed, aged 3/12 10/30, presented to outpatient clinic, Pediatric Hospital, Cairo University, because of a progressive cyanosis of one day's duration.

Two days prior to admission he had mild constipation for which the mother gave him three tablespoonfuls of "bitter almond" oil as a laxative. Physical examination was unremarkable except for the marked grayish cyanosis and a just palpable spleen. Venous blood was chocolate brown in appearance. There was an inevitable delay in spectroscopic examination of the sample. The blood was negative for methemoglobin as it was not appreciated that to demonstrate the absorption band, if examination is delayed, it is necessary to store the specimen of blood "under oil" in the refrigerator(10). However, the mode of onset, the lack of cardiac and respiratory abnormalities and the rapidity of response to treatment made the diagnosis of methemoglobinaemia certain.

Treatment consisted of methylene blue in a 0.4% aquous solution given intravenously 1.0 ml (1 mgm/Kgm body weight) as this was the only sterile solution available. Ascorbic acid was administered in an oral dose of 50 mg. and repeated four-hourly for two days. A course of penicillin was given. Following the methylene blue injection a rapid (30 minutes) remarkable clearance of the cyanosis was noted. On discharge, three days after admission, the child was perfectly alright.

Case No. 2:

A female infant, aged 4/12 5/30, was admitted to the Pediatric Hospital, Cairo University, suffering from cyanosis and dyspnea. A diagnosis of congenital heart disease was made before admission. On examination, there was a generalized grayish-blue cyanosis of the skin specially over the lips and fingers which were almost black in colour. She had labored respiration but there was no evidence of any abnormality in the heart, lungs, or nervous system. On inquiry it was found that during the previous week the infant had constipation and ap-

Glutathione reductase activity compared to the normal is shown in Table II, where blood No. 3 and No. 4 revealed

decreased glutatione reductase activity when compared to No. 2 which was within normal limits.

Cyanogel electrophoresis showed a raised level of hemoglobin F in both No. 1 (aged 3 months) and No. 2 (aged 4 months), while No. 3 (aged 4 years) and No. 4 (aged 7 years) showed hemoglobin A only.

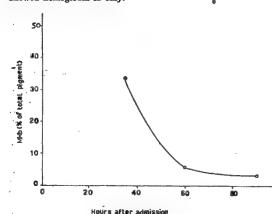


Fig. 1 : Reduction of methomogblobin level under treatment with 300 mgm per day ascerbid acid.

	Table I		
_	Subjects Tested	G-6-PD	
	Patient No. 2	Within normal	
	Patient No. 3	Less than normal	
:	Patient No. 4	Deficient.	

Table I: Illustrate the G-6-PD activity of hemolysates obtained from the cases as compared to the normal.

Enote 11			
Subject Tested	Glutathione reductase generated		
Patient No. 2	Within normal		
Patient No. 3	Less than normal		
Patient No. 4	Deficient		

Table II: Shows glutathione reductase activity of hemolysates obtained from the patients and compared to the normals.

MATERIAL AND METHODS

.....Samples from the peripheral blood of the cases were studied as described in the reports.

For methemoglobin determination the blood samples were collected into tubes containing potassium and ammonium oxalate mixture and kept ice-cold until analyzed 2-3 hours later. Using the method of Evelyn and Malloy⁽⁴⁾, which depends on the increase in transmission of red light when methemoglobin is removed by addition of cyanide, the absorption band at 630mu was made more intense by dilution with a pH 6.6 phosphate buffer. The absorption maximum was abolished by the conversion of methemoglobin to cyanomethemoglobin on the addition of potassium ferricyanide. The resultant decrease in optical density is directly proportional to the cencentration of methemoglobin.

Prewer's method was used in estimating the relative percentage (to the normal) of glucose-6-phosphate dehydrogenase⁽⁶⁾. Glutathione reductase was measured titrimetrically with iodate⁽⁶⁾. Cyanogel electrophoretic technique was used in determination of hemoglobin pattern⁽⁷⁾.

Nitrobenzene was determined as dinitrobenzene using Jacobs method⁽³⁾.

RESULTS OF ANALYSIS

Methemoglobin determination for case No. 2, where the causative agent was nitrobenzene, done 36 hours after admission, showed methemoglobin concetration to be 34%. Sixty hours from admission, the blood curve showed 6%, and 24 hours later, it was 3% (Fig. 1). These figures are likely to be an underestimate of the actual concentration of methemoglobin present as under the conditions of storage, the methemoglobin content diminishes rapidly.

Results of glucose-6-phosphate dehydrogenase activity in the blood of the three cases (2, 3 and 4), are presented in Table 1. There was a deficiency of this enzyme in cases No. 3 and 4.

METHEMOGLOBINAEMIA RESULTING FROM POISONING IN CHILDREN, WITH INVESTIGATIONS INTO THE MECHANISM OF TOXICITY

Ву

B.A. Fahim (M.D.),⁽¹⁾ M.K. Abdel-Khalek, (M.D.),⁽²⁾
A. Farag (Ph.D.)⁽³⁾ and A.M. Fahmy (Ph.D.)⁽⁴⁾

INTRODUTION

Apart from familial idiopathic types, infants appear to be more susceptible to methemoglobinaemia when exposed to toxic agents in doses which would not affect an older child or an adult^(1,2). The condition may be produced by a variety of ways, nor of which are really common and a wide range of drugs and chemicals may cause formation of this abormal pigment^(3,4).

Since different mechanisms of formation exist and different effective means of therapy are available, the recognition of distinct varieties of methemoglobinaemia is of something more than academic interest. One should not be content with the spectroscopic demonstration of methemoglobin in the blood but should seek biochemical assistance in examining the ensyme system within the red cells.

In this communication, a study of the toxicological and biochemical aspects of methemoglobinaemia is combined with the description and investigations of the mechanism of poisoning by nitro-benzene, naphthalene and novalgin-quinine. The awareness and recognition of this toxic condition as a cause of unexplained cyanosis are stressed as the diagnosis and proper treatment may be life-saving.

⁽¹⁾ Lecturer of Forensic Medicine, Ein Shams University.

⁽²⁾ Lecturer of Pediatrics, Cairo University.(3) Professor of Toxicology, Cairo University.

⁽⁴⁾ Expert, National Center for Social and Criminological Research.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES INDEX

		Page
Res	nearches:	
_	The Juvenile Court, A Case Study	
	Dr. Adel Azer and Salva Bakir	167
Än	Notes:	
_	Fingerprints as a Legal Proof in Criminal Procedure.	
	Dr. Adel Ghanem	183
_	Les Circonstances et ses Effets sur la Sanction du	
	Provocateur.	
	Dr. Ahmed El Magdoub	195
_	Law between Conformity and Deviation.	
	Atif Found	209
_	The Sociology of Deviancy within the Mass Society	
	El-Sayed Sheta	219
Re	pieros :	
_	Review of Social and Criminal Researches	243
In .	English :	
	Modern Warfare Agents.	
	Dr. B. Fahim and Dr. M. Wagih	258
_	Methemoglobinaemia Resulting from Poisoning in	
	Children.	
	Dr. Adel Kahmu and others	276

مطابع الاهسرام التجارية رثم الإيداع بدار الكتب ۳۶۳ / ۱۹۹۹

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGY RESEARCH

CHARMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of The Board:

Mr. A. Fathy Morsy Mr. M. Maher Hassan

Dr. Gaber Abdel Rahman Mr. Mohiey El-Din Taher

Mr. H. Awad Brekey Dr. Mokhtar Hamza

Mr. Abdel Minim Maghraby General M. Ahmed Limeniawy

General Moharram Ibrahim Mr. M. Fathy

Sheikh M. Abou Zahra Dr. Aly El-Mofty

EDITOR - IN - CHIEF

Dr. ARMED M. RHALIFA

BOARD OF EDITORS

Dr. ADEL M. FAHMY - ESSAM MILIGUI - ALY GALABY -

EL SAID ALY SHETA

Single Issue

Annual Subscription

Twenty Planters

Fifty Plasters

Issued Three Times Yearly

March — July — November



THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
EGYPT



- The Juvenile Court « A Case Study »
- Fingerprints as a legal proof in criminal procedure.
- Les circonstances et ses effets sur la sanction du provocateur.
- Law between conformity and deviation.
- The sociology of deviancy within the mass society.

In Foreign Languages

- Modern Warfare agents.
- Methemoglobinaemia resulting from poisoning in children,



الجلة الجنائية القومية

يعبدرها الم*ركزالقومىلبحوشالاجماعة والجنائ*ية جمهورية مصسوالعربية

- المجربون المالدون : دراسة تطيقية اهسالية .
 - ... ادارة المدالة الجنالية ..
- .. الاغواء والاغتصاب في التقاليد القبلية الأدريقية .
 - ــ البحث الملبي في مجال الرقاية بن الجريمة .
 - ــ البحث العلمى في مجال الاصلاح العقابي ،
 - البعث الملبي في مجال القانون الجنائي .
 - علم الاجتماع القانوني .
 - .. بغورم المطحة القانونية .

بالانجليزية

- _ التعرف على بعض المبدات العشرية القوسقورية .
- ... الكشف عن المبدأت المضوية القبيةورية في لبن البقر المبهم .



المركز التوى البحيث الاجتاعية وأمجنافية

رايس بجلس الدارة الدكتور لحيد محيد غليفة

أعضاد مجلس الإدارة :

المنتشار أحبد المحنى مرمى الدكتور جابر جاد عبد الرحمن المنتقد المسين عوض برياني الاستراعي الله المستوري الدين المستوري المنيخ مهسدة أبو رصرة المشيخ مهسدة أبو رصرة

المتقال معيد بافر حسن المتقال يعين الدين طاهسر الدكتور مقتسار هيسساره اللواء عيد الطيم حتسات المتقال معيسسد قدم المكتور حساني المسسان

الجلة الجنائية القومية

بيدان ابن غلمون بدينة الاوتاف ــ بريد الجزيرة رئيس التمــرير الدكتور أشهد جحجد خاليفة

مزلة الامرير

التكاور عادل محيد عوس ــ حصام الأليجن ــ على جلين السيد على فيقا

> ترجو ميلة تعرير الميلة أن يرامي نهيا يرسل الهيا بن بعالات الامتبارات الامتبارات الامتبارات الامتبارات الامتبارات المتبارات المتبارات المتبارات ويقدم ويقدماته ويقدات المتلال وغيراته ويقدات المتلال به .

> ل يورد في مندر الحال مرش موجور فرووس الوضومات السكيرة التي مولجات فيسية .

> ٣ سـ أن يكون الشكل المام للبحال :
> سـ بتنبة للدمريف بالديكة ومرهى بوجر الدراسات السابقة .

موجر التراضحات المنابعة . ــ خطة البحث أو الدراسة .

ــ مرض أليفات التي توالسرت بن البحة ،

 الد يكون البات المسادر على التعو الد...الى .
 الكتاب : اسمالولك : اسمالكتاب:

مكية النفر ؛ السلطات ، ساؤلف، منواز الخلاء اسباؤلف، منواز الخلاء اسبطال السنة ، المسلطة ، المسل

يلد النفر : النافر ، الطيمـــة

> كن المبسطة مكترون كركنا

تصدر كالت برات في العلم مارض 4 يوليو 6 لوليور

الشتراك من سئة (200 أمواد) خيسون تركسا

مطابع الأهرام التجارية رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٦٩/٣٤٣

محتويات العسند

سنحة	۵										
										ـوث :	بحب
					بائية	احص	لية	تحليا	سة	لجرمون العائدون : درا	.1
147	٠		•	٠	٠	٠	٠	•	•	لدكتور أحمد المجدوب	11
			•								
										: 🛋	مقساا
711	٠									دارة العدالة الجنائية . لمستشار عادل يونس	
					يتية	الأشرا	لية	التبا	تاليد	لأغواء والاغتصاب في المت	1
777	٠	•	٠	٠	٠	٠	٠	٠	تی	لدكتور محمود سالام زناا	1
										لبحث العلمى في مجال الم	
450	٠	٠	٠	٠	٠	٠	•	•	+	لدكتور سيد عويس	1
707			•		٠	بی •				لبحث العلمى فى مجال اا لدكتور أحمد عبد العزيز	
						٠,	-	-	_	لبحث العلمي في مجال ال	
777	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		الدكتور سمير الجنزورى	
***								على	ں . أبو	علم الاجتمـــاع القــــانونو لدكتور محمد عبد الله	
										بنهوم المسلحة القانونية	
777	٠	*	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	الدكتور عادل عازر .	
				_						ـة الانجليزية :	•
٤٢.				. ة	غوري •					التعرف على بعض المبيدا الدكتور حسين كامل محم	_
		اسب	قر ا	ن الب	ق لبر	رية	سقو	القد	نبوية	الكشف عن المبيدات العد	_
733	•	•	•	•	٠	•				الدكتور عادل محمد نو	

المجرمون المائدون دراسة تعليلية احصائية(١)

الدكتور احمد على المجنوب الخبير بالركز القومى اللبحوث الاجتماعية والحنائيسة

من البيانات الهامة التى لا غنى عنها لاى جهاز اصلاحى حديث ، ولاى مخطط للسياسة الجنائية ، تلك البيانات الخاصة بالعود والعائدين ، فتحديد نسبة العائدين بين من يدخلون السجون ، ويخضعون للمعاملة الإصلاحية أمر بالغ الاهمية ، اذ يعتبر الى حد كبير م مؤشرا لنجاح السياسة الاصلاحية ، فكلها غلت نسبة العائدين كان هذا دليلا على أن تلك المعاملة قد أنت ثمارا طيبة ، وأغلجت في تأهيل المحكوم عليهم ، وعلى العكس غان غشل السياسة الاصلاحية يظهر في صورة ارتفاع في نسبة العائدين .

كذلك من الضرورى أن يتواهر لدى الاجهزة الإصلاحية بيانات تفصيلية عن العالمين ، من حيث قالت أعمارهم ، ومستوياتهم الاجتماعية والاتصادية والجرائم التى تزيد غيها نسبة العود . . الخ وغير ذلك من البيانات التى تقيد في غهم ظاهرة العود وتسماعد في تخطيط السياسة الجنائية لواجهة هذه الظاهرة بل وتكون أساسا لاى دراسة علمية لاحقة تهدف الى مزيد من الفهم للظاهرة ، والتعرف على خصائص العالمين د

والسبب في اجراء هذا البحث هو عدم ترافر هذه البيانات لدى الجهاز الاسلاحي في مصر (مصلحة السجون) ، فمع وجود ادارة احصائية متدمة داخل هذا الجهاز لديها بيانات على درجة كبيرة من الوفرة والدقة عن خصائص المسجونين ، فانه يعوزها باتى البيانات للهيا عدا النسفر خصائص المسجونين ، فانه يعوزها باتى البيانات معروفة ، وبالتالى فان خصائصهم غير معروفة كذلك . وإنصافا الحق ، فلا يرجع ذلك الى تقصير من هذه الادارة بالذات ، أو من مصلحة السجون بصفة عامة ، وإنا يرجع الى الانتجار الى التعاون والتنسيق في العمل بين بعض الاجهزة الني تشارك في تحقيق المدالة الجنائية ، كما سيتضح لنا فيها بعد .

⁽ا) أجرت هذه الدراسة هيئة بحث يكونة من : التكتور سميم الجنزوري بشرنا والتكور مناز غالم والتكور لحيد على المجنوب هضوين وماوتها في بعض مراضا الدراسة المتكورة ناهد مسالح الغيم بالمركز والاستاذ جحد أمين رئيس قسم الاحصاد بمصلحة السجون واشترك في كتابة انتزير النهاتي البحث التكتور سمير الجنزوري والتكور أحمد على المجدب .

وسنتناول نيما يلي خطة هذه الدراسة وهي تشمل : _

- ـ الفرض من الدراسة .
 - _ طريقة الدراسة .
 - _ المينـــة .
- جمع البيانات وتحليلها .
 - _ صعوبات الدراسة .
 - ــ غروض البحث .

أولا : الفرض من الدراسة :

كان لهذه الدراسة عدة أغراض هي : __

۱ ـ تحديد نسبة العود بين نزلاء السجون المحرية ، فبينما راينا ان هذه النسبة تختلف من بلد الى آخر ، فانها لم تكن معلومة فى مصر على وجه التحديد ، صحيح أن بعض البحوث أو الدراسات الفردية ، قد حاولت الوصول الى نسبة تقريبية عن طريق اجراء بعض التحليلات الاحصائية أن هذه المحاولات لا تعبر عن الواقع تهاما .

ولتحديد هذه النسبة اهمية كبيرة للباحثين في علمي الاجرام والمعتاب ، ولمخططى السياسة الجنائية ، بل أن تحديد هذه النسبة أمر له أهميت الكبرى في القيام باجراء أساسى في أي نظام أصلاحي حديث ، وهو تصنيف السجونين أو مجرد تقسيمهم الى عائدين ، وغير عائدين .

٢ ... التعرف على سمات وخصائص العائدين ؛ ومتارنة ذلك بخصائص وسمات غير العائدين ؛ ومن هذه السمات ما يتعلق بالنوع والعمر والمهنة والتعليم والدين والحالة الزواجية وغير ذلك من البيانات ذات الاهمية والتى قد تميز العائدين عن غير العائدين .

٣ — التعرف على الانماط الاجرامية الاكثر شسيوما بين المائدين وهل يكون المعود اكثر في جرائم المائل أم في جرائم الاشخاص أم في غيرها من الجرائم وهل يزداد في الجرائم البسيطة كالجنح الخفيفة أم في الجرائم البسيطة كالجنايات والجنح المشددة ، وهل يرتكب المائدون أكثر من نوع من الجرائم أو يميلون إلى التخصص في نوع معين من الجرائم .

3 ــ وثبة هدف اخير ــ لم تتناوله هذه الدراسة وان كان يرجى تحتيته في مرحلة تالية وهو دراسة بتعبتة للأنباط المختلفة للعود التي تكثيف عنها الدراسة الحالية ٤ بحثا وراء العوامل التي تؤدى الى العود وهى دراسة تتبع منهج « دراسة الحالة » .

ثانيا: ... طريقة الدراسة:

الاصل هو توافر البيانات الخاصة بالعود بين نزلاء السجون المرية في الحصاءات مصلحة السجون ، فان بطاقة المسجون تحرى بيانا عن عدد السوابق لكل مسجون الا أنه وجد أن نسبة المسجونين المعلومة سسوابقهم الدى مصلحة السسجون لا تزيد عن ٣٠ ٪ من المسجونين ، أما باقى المسجونين حوالى ٧٠ ٪ فان سوابقهم غير معلومة المصلحة ، ويشار في بطاتاتهم الى ذلك ، والسبب في ذلك هو أن أوآمر تنفيذ الاحكام التي ترد الى السجون من النيابات المختلفة لا تكون ، في أغلب الاحوال — مصحوبة بصحائف الحالة الجنائية للمحكوم عليهم وهي المحائف التي تظهر فيها سوابقهم والتي تدل بذلك على عودهم الى الجريمة وعلى هذا فان مصلحة السجون لا تستطيع أن تنبين العائد من غير العائد فيمن يرد اليها من مسجونين ، ورغم بذل كثير من المحاولات وتشكيل لجان مشتركة بين وزارة الداخلية فلم يتم حتى الان سد هذه الشرة .

لذلك غان هيئة البحث لم يكن المالها سوى البحث عن وسيلة أخرى تستطيع بها الوصول الى سوابق السجونين ، وقد اهتدت الى هذه الطريقة بالتعاون مع ادارة الاحصاء بمصلحة السجون ومصلحة تحقيق الشخصية .

وملخص هذه الطريقة هو أن تخصص نسخ أضافية من بطاتات الحالة الجائية لمينة البحث تميز بخاتم خاص 6 وتملأ بالبياتات الخاصة بالسجين وتسمم ببصمات السجين ثم ترسل اسبوميا ألى مصلحة تحقيق الشخصية حيث يتم الاسستالالال عن طريق البصسات — على سسوابق الحكوم عليهم وتدون في تلك الصحائف ثم تعاد ثانية ألى مصلحة السجون حيث يتم الراغ البيانات (من بينها بيانات السوابق) في بطاقات احصائية تمهيدا لجدولة هذه البيانات ثم تحليلها .

وقد تم تخصيص موظف في كل سجن ويعض الموظفين في ادارة الاحصاء بمصلحة السجون ، وكذلك في مصلحة تحقيق الشخصية لاتمام هذه العملية نظير بعض المكافآت التي قدمتها هيئة البحث مقابل هذا الجهد الاضافي من جاتب هؤلاء الموظفين .

وقد تبت هذه المملية بانتظام ودقة وفى تعاون تلم بين ادارة الاحصاء بمصلحة السجون باشراف مديرها وبين مصلحة تحقيق الشخصية باشرافه وكيلها (الذى عين مديرا لها اثناء نترة البحث) .

ثالثا: عينة الدراسة:

رات هيئة البحث اختيار الهيئة على اساس زيني ، فاعتبرت أن هيئة البحث تشبط جميع المحكوم عليهم بأحكام سسالبة للحرية الذين يدخلون المسجون المصرية تنفيذا لهذه الاحكام خلال مدة ثلاثة شهور ابتداء من أول مارس ١٩٦٩ حتى نهاية مايو ١٩٦٩ ، ولما كان المسدد التتريبي للمسجوني الذين يدخلون السجون خلال العام الواحد يبلغ حوالى ثلاثون الفي سجين بقد رأت هيئة البحث أن هذا المعدد كاف كمينة ممثلة المافة بثات المسجوني واتعاطهم الإجرامية .

رابعا : جمع البيانات وتحليلها :

تم تجميع سوابق عينة البحث من المسجونين على النحو السابق بيانه في « طريقة البحث » اى بالتماون بين مصلحة السجون (ادارة الاحصاء) وبين مصلحة تحقيق الشخصية وتامت هيئة البحث بتحديد الانماط الاجرامية عن طريق فرز البطاقات تسهيلا للعمل على من يتومون بتغريغ البيانات الحصائيا بالجهاز الاحصائي بمصلحة السجون وتجنبا لاى خلط أو خطأ .

وقد تم تفريغ البيانات عن المسجونين وسوابتهم وغيرها من البيانات في بطاقات احصائية ثم اعدادها في جداول بسيطة وجسداول مركبة وقدمت لهيئة البحث التي قامت بعملية تحليل البيانات وتفسيرها .

خابسا : صعوبات الدراسة :

صادفت الدراسة بعض الصعوبات التي امكن التغلب عليها : ...

- غين ذلك مثلا أن بعض البطاتات التي كانت ترسل من مسلحة السجون الى مصلحة تحقيق الشخصية كانت تحتوى على بصمات مطهوسة أو غير واضحة للمسجونين مها يتعسفر معه الاستدلال على شسخصية السجين وكانت هسفه البطاتات تعساد الى السجون لاستيقائها ثم ترد بعد ذلك الى مصلحة تحقيق الشخصية للاستدلال على سوابق اصحابها .

_ كذلك عقد وجد أن نسبة تبلغ حوالى ٢٠ ٪ من هذه البطاقات المعادة الى السجون لا يمكن استيفاؤها نظرا لخروج اسحابها من السجن مما يتعذر مهمه الحصول على بصهاتهم مرة آخرى وقد رؤى أنه يمكن تعويض هذه المجبوعة عن طريق لخذ مجبوعة أخرى مماثلة لها في المعد في نهاية مدة المدب

سائسا ــ فروض التراسة :

هذه الدراسة استطلاعية تهدف الى التعرف على بعض البيساتات والسمات بالنسبة لظاهرة العود ، وقد كان لدى هيئسة الدراسة بعض التوتعات والافتراضات عند اجراء هذه الدراسة ، وذلك نتيجة الاطلاع على بعض الاحصاءات والبحوث العالمية والمحلية .

ومن ذلك منسلا

_ ان نسبة العود في السجون المصرية تتراوح بين . } ، . 0 وذلك بالمتارنة بالاحصاءات العالية ، واستنادا الى ما ورد في بعض البحوث المصرية نتيجة لبعض التحليلات الاحصائية ،

 ان هناك بعض السمات التي تبيز الجرمين العائدين عن غيرهم من المسجونين غير العائدين وأن هذه الصفات تختلف باختلاف أتماط العائدين .

وقد تبين أن عدد نزلاء السجون قد انخفض خلال العشر سينوات (١٩٥٩ - ١٩٦٨) بنسبة ٧ر٣٨٪ مما كان عليه سنة ١٩٥٩ وهي نسبة مرتفعة بشكل ملحوظ وتستدعى أجراء دراسة لمعرفة الاسباب والعوامل التي أدت الى هذا الانخفاض غير المادي خاصة اذا لاحظنا أن عدد السكان في خلال هذه الفترة قد ارتفع من ٢٥ مليــون و ٣٦٥ الله نســمة الى ٣٢ مليون و ٢٨٠ الف نسمة أي بنسبة ١ر٢١٪ الامر الذي كان يقتضي على العكس مما حدث _ أن يزداد عدد السجون نتيجة للزيادة في عدد الجرائم التي يرتكبها المدد الزائد من السكان أو على الاتل أن يبتى نزلاء السجون على ما هم عليه دون نتصان أو أن ينتصوا بنسبة طنيفة . لذلك ترتب على انخفاض عدد الواردين الى السحون وزيادة عدد السكان ان انخفض معدل الواردين الى السجون بنسبة تزيد على النصف ، فبعد أن كان هذا المعدل سنة ١٩٥٩ هو ٢٠٨ مسجون لكل ماثة الله من السكان انخفض سنة ١٩٦٨ الى ١٠٠ مسجون لكل ماثة الف من السكان ، مما يستوجب _ كما سبق القول _ أجراء دراسة للتعرف على الاسباب والعوامل خاصة وأن هذا الانخفاض في المعدل يشمل بدون شك العائدين الى الاجرام شموله للمجرمين لأول مرة الا أنه نظرا لعدم وجود دراسة سَابَقة أَطَّاهُرة المود والانتقار ألى أحصاءات دقيقة للمائدين يجعل من الصعب معرفة نسبة المائدين الى الجريعة الى الجموع الكلى للمجرمين الواردين الى السجون ومدى تغير أو ثبات هذه النسبة .

نسبة المائدين الى المجرمين لاول مرة :

لمل هذا البيان هو أهم ما نتج عن هذه الدراسة الاحصائية ، غهذه هى المرة الاولى التى يمكن فيها استخراج نسبة المائدين بين نزلاء السجون في مصر على اسس علية سليمة ، تسمح بالثقة في البيانات الناتجة عنها ، وقد ظهر من بيان منهج البحث وخطت الخطوات التى التعت في استخراج هذه النسبة ، وهى خطوات روعى فيها الدقة واللجوء الى المصادر الاصلية للبيانات ، ولمل هذا ما يعطينا لكبر قدر من الاطهئنان الى سلامة هذه النسبة وصحتها ،

ويلاحظ أن الجهود السابقة على هذه الدراسة والتي استهدعت استخراج نسبة للعائدين كانت تعتهد على اساليب احصائية تقوم على الاعتراض واستخدام بعض الحيل الاحصائية بعكس هذه الدراسة التي بنيت على اساس الواتع الموجود فعلا والكثيف عن سوابق عينة البحث بطريقة دقية ...

وقد مُرجئت هيئة البحث — لاول وهلة — بأن نسبة العائدين من نزلاء السجون منخفضة جدا عند مقارنتها بالنسبة العالية للعائدين في البلاد المختلفة والتي اطلعت عليها هيئة البحث في الدراسات المقارنية وان كان تعد لوحط أن هذه النسبة(٥/٣٧٪) تربية من نسبة العائدين في بحث المهجرة والتي بلفت ٢٨٣٪ (راجع التقرير النهائي للبحث ص ٢٨٣ الجدول رقم ١٣٨٪) في هيئ تبين من الدراسة التي اجرتها الباحثة ناهد صالع عن العود الى الإجرام عند المراق ال نسبة العود بين النساء المجرمات تتراوح بين ٥/٣٪ و ٥٠٪ و ٥٠٪

بل وعند مقارنتها كذلك بماتدره أحد الباحثين لنسبة العائدين فيج.م.ع في عامي ١٩٥٩ ، ١٩٦٤ باستخدام الاساليب الاحصائية (١). ، نقد كآنت في المام الاول ٢ر٠٤٪ ثم ارتفعت في العام الثاني الى ٢ر٤٧٪ وهذه النسبة مطابقة للنسب التي وردئ بالتترير النهائي لبحث الحبس التصيم الدة خامسة بنزلاء السجون المسلومة سوابقهم والمودعين بالسجون في يوم ١٢/٣١ من السنوات ١٩٥٩ _ ١٩٦٠ _ ١٩٦١ ي ١٩٦٢ نقيد بلغت نسبة المائدين الى هؤلاء النزلاء ٢ره٤٪ ، ١ر٧٤٪ ، ٢ر٤٤٪ ، ٢ر٧٤٪ على التوالي وبلغت نسبتهم الى النزلاء المسلومة سوابقهم الواردين الى السجون خلال نفس هدده السنوات ٢ر٢٥٪ ، ٥ر٥٥٪ ، ٢ر٣٣٪ ، ٤ر١٨٪ على التوالي (٣) الا أنه بمراجعة هذه النسبة ومقارنتها بتعبداد نزلاء السبخون في الجمهورية والانخفاض المستمر خلال العشر سينوات الأخيرة ، وذلك رغم التزايد المستمر في عدد السكان ، وبمقارنة هذه النسبة كذلك بمعدل المسجونين بالنسبة لسكان الجمهورية والذى انخفض خل ألعشر سنوات الأخيرة بما يزيد على ٥٠٪ ، يتضح لنا أن هذاالانخناض في نسبة المائدين يسير مع الانجاه المام في انخفاض عدد النزلاء في السجون ولكن هل هذا الانخفاض في نسبة النزلاء يفسر لنا انخفاض نسبة العائدين

ان الاجابة على هذا السؤال ليست سهلة ، غبن الضرورى أن يكون لدينا علم بالاسباب التي ادت الى اتخفاض نسبة النزلاء في السجون خلال هذه السنوات العشر ، ان معرفة هذه الاسباب قد يفسر لنا انخفاض نسبة الماتدين ، والواقع أن التعرف على هذه الاسباب يحتاج الى بحث خاص

 ⁽۱) الجلة الجالية التوبية المعد التاني الجلد التاسع بوليو سنة ١٩٦٦ من ٢٢٨ .
 (۲) مصطفى توكى ٤ ميكولوجية المجرم المائد ــ رسالة ماجستير سنة ١٩٦٨ من ١٠

وما بليها . (٣) يراجع التقيير النهائي البحث بالمجلة الجنائية التومية العدد الاول المجلد التاسع مارس سنة ١٩٦١ من ١٧

يبين لنا ما اذا كان هذا الانخفاض ظاهريا فقط لم هو انخفاض حقيتى ، وما هى الموامل التي أدت اليه ، خاصة أنه يبدو من مراجعة تتارير الامن المام خلال الاعوام الاخيرة أن هناك انخفاضا مماثلا في معدل الجسرائم مصفة عامة ،

وعلى أية حال غان نسبة المائدين ٥,٧٧٪ هذه تعتبر نسبة منخفضة جدا بالمتارنة بالاحصاءات المائية ، ولعل هذا يعتبر ملائها وبناسبا المتابي اذ أن مشكلة المائدين على علية التنفيذ المعابى أذ أن مشكلة المائدين هي المشكلة التي تزرق وتثير قاق رجال التنفيذ المعابى في كل البلاد ، ماخفاضها على هذا النحو بيسر مهمة البهاز العتابي في معاملة هذه الفئة من النزلاء التي تحتاج الى عناية ومعاملة خاصة وذلك في اطار تنظيم شامل لمعلية التنفيذ المقابى تتضمن تفريد النزلاء وتصنيفهم واعداد البرامج المناسسية لمكل منسة من

نوع الجريمة الأخرة:

هذا البيان على جانب كبير من الاهبية لانه يفصح لنا عن توزيع عينسة البحث حسب نوع الجريمة الاخيرة التي دخلوا من اجلها السجن في المرة للأخيرة وتوزيع العائدين ونسبتهم حسب الجرائم المختلفة .

وقد تبين أن أكبر نسبة من النزلاء سواء كاتوا من العائدين لو المجرمين لاول مرة هم من مرتكبي جرائم السرقة وبالاخمس جنح السرقة ، أذ بلغت نسبة العائدين في السرقات المعدودة من الجنح الى مجموع المائدين مرد ٢٠٨ المنبة المجرمين لاول مرة ١٨٨٤ ٪ . كذلك لوحظ ارتفاع نسبة الشروع في السبقات المقترة من الجنح أذ بلغت نسبتهم بين العائدين ١٩٤ ٪ وبين مجرمي الرة الاولى ٢٥٠ ٪ ٥٠ ٪ مجرمي الرة الاولى ٢٥٠ ٪ ٠٠

واذا اضنا الى هؤلاء مرتكبى جرائم جنايات السرقة والشروع نيها لوجدنا ان ما يقرب من ثلث العائدين هم من مرتكبى السرقات بأنواعها والشروع نيها نمت بنيا بلغت نسبة مجرمى المرة الاولى من مرتكبى السرقات بأنواعها والشروع نيها 17.7٪ اى ما يقرب من ربع مجموع المجرمين لاول مرة .

أى أنه بينما تبلغ نسبة الجرمين لاول مرة في جرائم السرقات ما يوازى الربع تقريبا من مجموع الجرمين لاول مرة ، غان نسبة العائدين في هذه الجرائم يزيد ليصل الى ما يقرب من الثلث .

واذا اردنا ان نحدد نسبة الماتين الى المجرمين لاول مرة في جسرائم السرقات والشروع نيها لقارنتها بالنسبة العامة للعود لوجدنا أن نسبة الماتين في هذه الجرائم هي و٣٣٥٪ تقريبا أي أنها تزيد كثيرا عن النسبة العامة للمود وهي ٧٧٥٪ وهذا يدل على أن جرائم السرقات هي من أكثر الجرائم التى تزيد نيها نسبة المائدين ، بل اننا لو نحصنا نسبة المائدين في جنايات السرقة وحداها لوجدناها تصل الى ٤٦٪ تقريبا ، وكذلك نسبة المائدين في جرائم الشروع في جنايات السرقة ترتفع الى ٢٦٦٦٪ اىالثلثين من مجموع مرتكبي جرائم الشروع في جنايات السرقة ، كما تصل نسبة المائدين بين مرتكبي جرائم الشروع في جنح السرقات الى ٢٠٠١٪ من مجموع مرتكبي هذا النوع من الجرائم ،

واذا اخذنا جريبة التبديد كذلك باعتبارها من الجرائم التي تقع ضد المال ليضا لوجدنا أن نسبة العائدين فيها تصل الي ٢٨٪ من المجموع الكلي المائدين مقابل ٢٨٪ من الجمالي المجروبين لاول مرة ، كما أن نسسبة المائدين في جريبة التبديد الى مجموع مرتكبي هذه الجريبة هي ٣٢٠٠٪ تتربيا أي أنها نزيد كذلك عن النسبة العامة للمود وهي ٢٧٥٠٪ ،

وفي جربمة تعاطى المخدرات تبين أن ١٣٦٢٪ من مجموع المائدين هم من مرتكبي هذه الجربمة مقابل ١٧٦١٪ من المجرمين مرتكبي هذه الجربية لاول مرة . بينما تبلغ نسبة المائدين في تعاطى المخدرات الى مجموع مرتكبي هذه الجربمة من عينة البحث حوالي ١٣٦٤٪ وهي تزيد كثيرا عن النسبة المامة للمود التي تبلغ ٥٢٧٪ .

اما جريمة الاتجار في المخدرات عان نسبة العائدين فيها الى مجموع المائدين لا تزيد عن ١٦١٪ الا أن نسبة العود في هذه الجريمة تمسل الى ٢٣٤٪ .

كذلك من الجرائم التى ترتفع غيها نسبة المائدين عن النسبة المسامة المعود : - جريعة غش الالبان حيث تبلغ نسبة العود غيها ١٠٪ تقريبا ١ وجريعة الفسسق والتحريض بنسبة ٧٠/٥٪ وجرائم الدعارة بنسسبة ٧٨/٧٪ .

وبالمثل ترتفع نسبة العائدين عن النسبة العابة للعود (٥٧٢٧ ٪) في جرائم حذالة الراقبة ١٩٠٠ ٢٥٠ . واحراز سلاح حوالي ٥٠٠ . وغم ضالة نسبة العائدين في هذه الجرائم الى مجموع العائدين في عينة البحث .

ويتضح مما سبق النقاط الاتية : ...

١ — ان ما ورد في هذا البيان بهثل الجرائم التي تزيد فيها نسبة المائدين الى المجموع الكلى المائدين في المينة عن را / / وقد ضمت الجرائم الاخرى التي تقل فيها هذه النسبة الى بعضها لتكون مجموعة جرائم أخرى بلغت نسبة المائدين فيها و ١٢/ ، وقد رؤى انتذاذ هذا الاجراء نظرا نضالة نسبة المائدين في هذه الجرائم التي يزيد عددها عن ٢٧ جريسة (وذلك حسب تصنيف الجرائم الذي نتبعه مصلحة السجون) .

٢ — لوحظ ارتفاع نسبة المود في الجرائم التي تحقق عائدا ماديا لرتكبها فمرتكبو جريمة السرقة مثلا يكثر المود بينهم لما يحققه المود الى هذه الجريمة من تحقيق منافع مادية ، أضف الى ذلك ما يترتب على دخول هذه الجرائم والاتصال بفئات المادين في السجن السبحن لاول مرة في احدى هذه الجرائم والاتصال بفئات المادين في السجن من عقد انقاقات وتنبية مهارات تؤدى الى المود الى الجريمة بمجسرد الخروج من السبحن اى برنامج جدى لاصلاح البفناة قائم على تصنيف يؤدى الى القصل بين الفئات المختلفة للى ان اعتباد ارتكاب نوع معين من الجرائم التي يأتي من ورائها عائد يسهل الاستمرار في مهارستها .

ويسرى هذا النفسير كذلك على جرائم الاتجار فى المخدرات والتبديد وغش الالبان والدعارة والنسق والتحريض .

٣ ــ على أنه يلاحظ مع ذلك وجود فئة من الجرائم التى ترتفع فيها نسبة العود ارتفاعا كبيرا رغم أنها لا تتفق مع الغرض السابق فهى لا تحتق عائدا مباشرا لم تكبها ومثال ذلك جرائم مخالفة المراقبة ويبعو لنا أن مخالفة المراقب بشروط المراقبة قد يكون لجهل المراقب بشروط المراقبة أذا كان يراقب للمرة الاولى أو أن يكون ذلك ــ وهو المغالب في نظرنا ــ راجعا الى قيامه بارتكاب جريهة أخرى تكون عقوبتها أشد .

توزيع العائدين حسب مكان ارتكاب الجريمة الأخيرة :

تبين أن مدينة التاهرة كانت المكان الذي وقع فيه ١٩٤٨ من المجموع المكلي للجربية الأخيرة يليها الاسكندرية التي ارتكب فيها ١٥٥٥ مالنيسا ١٥٦٨ ثم الجيزة ١٥٦٨ مالنيسة ١٣٨٨ وتسلساوت محانظتي الشرقيسة والتليوبية في نسبة ما ارتكب فيها من الجريمة الاخيرة حيث بلغت النسبة ٣٨ (جدول رقم ٥) .

والملاحظ أن ارتفاع نسبة ما ارتكب من الجريبة الاخيرة في كل من القاهرة والاسكندرية يتفق مع ما اعتادت الاحصاءات الجنائية أن تسغر عنه في هذا الشأن وكذلك البحوث التي أجريت على الظواهر الاجرابية ، وذلك يرجع الله ألى أن المحافظتين هما أكثر المحافظات ازدحاما بالسكان بالاضسافة الى وجود الموامل الآخرى التي تؤدى الى الانحراف لذلك نجد أن المحافظتين تأتيان في الرتبين الاولى والثانية من حيث نسبة ما ارتكب نبها من الجريمة الاولى قد بلغ نسبة ما ارتكب نبها من الجريمة بهر ٢٠,٣ وفي الاسكندرية نبها من الجريمة الافرى والجريمة الاولى والجريمة الاولى والجريمة الاولى والجريمة الافرى والمراحظ أن هناك انجاها الى انخفاض نسبة ما ووفي الجريمة الافرى ١٩ الجريمة اللهريمة الجريمة اللولى والمسكندرية والمناطقة المناسقة المحافظة المناسقة المحافظة المحافظة التامرة والاسكندرية والمنيا الشريمة الافرية عن سعبة الجريمة الافرى وم وجوعة عنها سواء من الجريمة الافرية ومن الجريمة الافرية على وجد هذا الانجاء في غيرها من الجريمة الافيرة كما وجد هذا الانجاء في غيرها من

المحافظات كالفربية التي كانت نسبة ما وقع فيها من الجريمة الاولى ٣٠٪ فاتخفضت الى ٣٠٪ في الجريمة الاخيرة ومحافظة الشرقية التي كانت النسبة فيها ٣٠٪ فاتخفضت الى ٣٪ والنبيوم ٣٠٪ انخفضت الى ٣٪ واسبوط ٣٠٪ انخفضت الى ٣٠٪ واسبوط ٣٠٪ انخفضت الى ٣٠٪ واسبوط ٣٠٪ انخفضت الى ٣٠٪ وسبوط ٣٠٪ انخفض الى ٣٠٪ واستوا علمة علمة يلاحظ وجود هذا ٤ الاتجاه في الفالبية العظمي من المحافظات ولقد كان المنطق يتفي بغير هذا ٤ نطالا أن المعد الإجهالي لمرتكي الجريمة الاولى ومرتكيي الجريمة الاخيرة النقص في عدد مرتكي الجريمة الاولى في موضع آخر بالنسسبة لمرتكي الجريمة الرتكبي الجريمة الاخيرة بحيث ترتفع النسبة في محافظات وتنخفض في الاحسري المربعة الاجمالية في الحالتين . الا أن ذلك لم يتحقق نظرا لوجود نسبة عالية من المائدين لم يعرف مكان ارتكابهم الجريمة الاخيرة بلعت ١١٪ من اجبالي المائدين وهذا يعل على أن البيانات التي تسجلها مصلحة السجون لا تثال نفس المناية والاحتمام في كل مرة يتم فيها الحصول عليها .

وفيها عدا هذا نجد أن المحافظات التي ارتفعت فيها نسبة الجريبة الاخرة التي ارتكبها المجربون المائدون لم تحز نفس النسبة المرتفعة من المجربية الأولى فقد جاءت محافظة الجيزة في المرتبة الثالثة بالنسبة لما وقع فيها من الجربية الاولى التي بلغت نسبتها ٣٧٠٪ .

واذا حاولنا أن نتعرف على نسبة العود في كل محافظة على حدة ومقارنتها بنسبة العود العامة بين عينة البحث وهي ٢٧٥ عنائنا للاحظتفاونا كبرا بين الحافظات غينيا ترتفع هذه النسبة كثيرا في بعض الحافظات ، فيد أنها تنخفض في محافظات آخرى ومن ذلك مثلا نجد من الحافظات التي ترتفع فيها نسبة العود كثيرا ، محافظة بورسعيد حيث بلغت نسبة العائدين غيها ٥٣٥٠ م ومحافظة المنيا ٣٤٧٤ م والغربية . ٤ م والتعلية ٣٢٥٣ م وكفر الشيخ ٣٣٦٪ وفعياط ٣٢٥٣ والاسكندرية ٥٤ مراسي بوغي سويف ٤٤٣٪ ه

بينها نجد بعض المحافظات الاخرى تقل فيها نسبة المائدين عن النسبة المسلمة للعود ومن ذلك مشلا المنوفيسة ٢٠٠١٪ والسسويس ١٣٦٣٪ والساعيلية ١٣٠٤٪ بينها تقترب نسبة المعود في المحافظات الآخرى من النسبة المعامة للعود ومن ذلك مثلا المتاهرة مر٢٦٪) والمتليوبية ١٣٦١٪ والبحسيرة ٨٥٦٪ (جدول رتم ١٥) .

توزيع العائدين حسب السن :

فيها يتعلق بتوزيع العينة حسب السن تبين أن الاشخاص الذين تقع سنهم بين الثالثة والعشرين والسابعة والعشرين يمثلون أعلى نسبة بين مرتكبي الجريمة لاول مرة حيث بلغت نسبتهم ٢٣٦٨/ من اجمالي مرتكبي الجريمة لاول مرة يليهم الاشخاص الذين نعراوح سنهم بين ١٨ الى ٢٢ سنة

بنسبة هر١٩٪ غالاشخاص الذين تتراوح سسنهم بين ٢٨و٣٢ سنة بنسبة ٤ر١٤٪ أما الذين تتراوح سنهم بين ٣٣و٣٧ سنة فيأتون في المرتبة الرابعة بنسبة ٤ر٩٪ يليهم الذين تتراوح سنهم بين٣٨-٢٦ سنة بنسبة ٥ر٧٪ ثم من هم في السابعة عشرة أو دونها بنسبة ١ر٧٪ هذا فيما يتعلق بالمجرمين لاول مرة أما بالنسبة للعائدين مقد تبين أنه بالرغم من أن الذين تتراوح سنهم بين ٢٣ و ٢٧ سنة يأتون في المقدمة بنسبة هر١٩ كما هو الحال بين المجرمين لاول مرة مع اختلاف طفيف في النسبة الا أن نئة الذين تتراوح سنهم بين ٢٨ و ٣٢ سنة هي التي تليهم في الترتيب وليس نئة من تتراوح سنهم بين ١٨ و ٢٢ سنة كما هو الحال بين المجرمين لأول مرة وتاتي في المرتبة الثالثة نئة السن من ٣٣ الى ٣٧ سنة بنسبة ٩ر١٣٪ في حين تأتى منه السن من ١٨ الى ٢٢ سنة في الرتبة الرابعة بنسبة ٥ر١٣٪ أما مئة السن من ٣٨ الى ٢٤ سنة غناتي في المرتبة الخامسة بنسبة ١٠١١٪ وهكذا يتبين أن ارتكاب الجريمة لأول مرة يبدأ في سن مبكر هي فئسة السن من ١٨ الى ٢٢ سمنة بنسبة ٥ر١٩٪ ونئة الذين بَلَغُوا ١٧ سمنة بنسبةً ار٧٪ في حين أن العود يقع بنسبة أقسل في هاتين الفئتين من السن أذ بلغت نسبة العائدين من الْفَنْتين ١٦٪ مقابل ٢٦٦٪ بين المجرمين لاول مرة وترتفع بالنسبة لن تراوح سنمهم بسين ٢٢ و ٣٧ سنة الى ٨ر٢٣ ٪ عمسا هي عليه بسين العسادين حيث لا تتجاوز ٥ر١٩٪ وعلى العكس ترتفع نسبة العائدين من تتراوح سنهم بين ٢٨ و ٢٦ سنة مُتصلِّلُ الني ٨ر٢٤٪ من اجمالي العائدين من المجرمين مقابل ١٦١٪ من اجمالي المجرمين الول مرة ، وكذلك فيما يتعلق بفئسات السن من ٤٣ الى ٥٢ سنة التي تصل نيها نسبة العائدين الى ١٢٨٪ مقابل ٦ر٩٪ في المجرمين لاول مرة مما يدل على أن العود الى الجريمة يقسع بنسبة اعلى في الفئات العليا من السن من ٢٨ الى ٥٢ سنة بعكس الاجرام لاول مرة الذي يقسع بنسبة أعلى في الفئات الاصفر من السن دون السابعة عشرة وحتى السابعة والعشرين وهذا أبر طبيعي اذ أن العود الى الاجرام يقع بعد غترة من ارتكاب أول جريمة يكون الشخص خلالها مَد قطع مرحلة من العبر كبا يتوقف الامر على مدة العتوبة التي توقع عليه بسبب ارتكابه الجريمة الاولى ، اما فيما يتعلق بغنات السن التي تزيد على ٥٣ سنة فيلاحظ أن نسبة المجرمين لاول مرة لا تختلف كثيرا عن نسبة المائدين فالنسبتان متقاربتان فيما عدا فئة السن ١٨ الى ٧٢ سنة حيث ترتفع نسبة المائدين بشكل محسوس عن نسبة الجرمين لاول مرة مهى تبلغ ٢٠١٪ في الحالة الاولى بينما لا تتجاوز ٢٠٠٪ في الحالة الثانية . (جدول رقم 7) والملاحظ بصفة عامة أن أرتفاع نسبة المجرمين في الراحل الاولى من العمر سواء بين الجرمين لاول مرة أو بين العائدين ليست شيئا جديدا فقد تبين من كل البحوث التي أجريت على الظُّواهر الأجرامية أن هذه المراحل من العمر يتميز نيها الشخص بالاندفاع والمتهور وسرعة الاتفعال والاستجابة للاستثارة والبعد عن الحكمة والروية والاعتداد بالنفس والايمان بالقوة البدنية كوسيلة لحل الشكلات التي تصادغه ولكن الجديد الذي كشف عنه هذا البحث والذييتنق مع المنطق هو ارتفاع نسبة المجرمين العائدين من فئات؛ العمر المتاخرة وهي الفئآت التي لوحظ في ألبَحوث الأخرى - انخفاض نسبة المنتمين اليها بين المجرمين نظرا لما يطرأ على الافراد الذين تقدموا

في السن من رغبة في الاستقرار وزهد في العنف وبعد عن الشرور وخوف من العقلب ، الا أن الامر يختلف بالنسبة للمجرمين العائدين الذين تمرسوا بالجريبة واعتادوا حياة السجون والفوا الممالمة السائدة نميها .

ونيها يتعلق بكل سنة من سنوات العبسر على حسدة لوحظ أن سن الخامسة والعشرين تبثل اعلى نسبة بين سنوات العمر التي يرتكب نيها الاشخاص الحريمة لاول مرة فقد بلغت ١٨٠٪ تقابلها لدى العائدين سن الخامسة والثلاثين بنسبة ٤ر٨٪ يليها سن الثلاثين بنسبة ٧٧٪ أما بالنسبة لمجرمين لأول مرة فأن سن الثالثة والعشرين تأتى في المرتبة الثانية بنسبة ٧ر٥٪ وتتساوى معها سن الثلاثين في حين تأتى في المرتبة الثالثة سن ألخامسة والثلاثين بنسبة ٧ر٤٪ اما بالنسبة للعائدين فان الذين تقع سنهم في الخامسة والعشرين فيأتون في الرتبة الثالثة من حيث نسبتهم بين العائدين بنسبة ٦٪ وهذا التباين يؤكد ما سبق أن أوضعناه من أن العود الى الاجرام يستفرق فترة من عمر المجرم متوسطها ثماني سنوات تقريبا فبينما ياتي في المرتبة الاولى من حيث النسبة من كانوا في الخامسة والعشرين ممن ارتكبوا المجريمة لاول مرة ١٦٨٪ يأتي في هذه المرتبة بين المعائدين من هم في الخامسة والثلاثين من العمر ، كذلك نميما يتعلق بالمرتبة الثانية نسينها بأتى نيها من المجرمين لاول مرة من هم في الثالثة والعشرين بنسبة الره بر نجد أن الذين يشغلون هذه المرتبة من العائدين هم الذين في سن الثلاثين الا أن هذا الفرق لا يلبث أن يتضاعل في الفئات المتآخرة في العبر حتى يتلاشى تهاما فتتساوى نسبة المجرمين لاول مرة ممن ينتمون الى فئة عمرية واحدة وهو ما اسفر عنه البحث (جدول رقم ٢) لذلك مان أي محاولة نهدف الى التضاء على العسود او على الاتل خفض نسبة العائدين من المجرمين يجب أن توجه الى الفئات الصغرى من الممر أى الى الشعباب المذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والخامسة والثلاثين وهي الرحلة التي يكثر فيها العود آلى الجريبة.

توزيع العائدين بحسب الجنس:

تبلغ نسبة المائدات بين نزيلات السجون ٨٪ من المجموع الكلى ، بينما نبلغ نسبة النزيلات لاول مرة ٧٠٧٪ من مجموع النزيلات ، والنسبتان متاربتان (جدول رقم ٨) .

اما نسبة الاتناث الى الذكور سواء من المائدات أو من المجرمات لأول مرة ، فهى تبدو لنا مرتفعة بعض الشيء اذا قورنت بالبيان المقابل الوارد بالبحث الذي الجرى على النزيلات المحكوم عليهن في السجون المصرية حيث تبين أن نسبة أجرام المراة تتراوح بين ٣ / ، ١ / ١ / ١ على الاكثراا) .

كذلك لوحظ أن نسبة العود بين النساء تتقارب مع النسبة العامة للعود ،

 ⁽¹⁾ راجع بعث النزيلات المحكوم عليهن في المسجون المسرية -- المجلة الجنائية التومية ١٩٥٩ صنعة ١٠٠٥ .

فتد بلغت حوالي ٢٧٦١٪ بينها النسبة العابة هي ٢٧٦٪ و وخلانا لذلك نجد أن بعض البلحثين في مصر قد توصلوا الى أن نسبة العود بين النساء المجرمات تتراوح بين ٥٨٦٪ و ٥٠٪ وذلك في دراسة للعود الى الإجرام عند النساء أجريت سنة ١٩٦٢ .

الملاقة بين السن والجنس واثرها في المود الى الجريمة :

كذلك يلاحظ من دراسة العلاقة بين السن والجنس (راجع جدول رقم ٨) أن العود الى الجريمة يقع بنسبة أكبر لدى الذكور في السب التي تتراوح ما بين ٢٣ سنة و ٢٧ سنة ﴿ ٨٢ عَاتُدا) وهي نفس المرحلة من العمر آلتي ترتفع نيها نسبة ارتكاب الجريمة لأول مرة بين الذكور ٩ر٢٤٪ وتبلغ نسبة العائدين ممن هم في هذه المرحلة من العمر أعلاها فتصل الى ٢٠٠٢ / من اجمالي العائدين من الذكور في حدين أن ألرحطة من العمر التي تبلغ نسبة الانك العائدات اتمي ارتفاع لها هي نئية السين ٢٨ - ٣٢ سينة حيث بلغت نسيتهن الى المجسوع المكلى للمسائدات ٢٨٦٢ ٪ وهي نفس المرحلة من العمسر التي تزيد فيها نسبة ارتسكاب الجريمة لأول مرة بين الأناث عن غسيرها من الراحل حيث بلغت ٥ر٢٤٪ والواتع انه ليس هناك اختالف كبير بين نسبة العائدين من الذكور ممن تراوح سنهم بين ١٨ و ٣٧ سنة وبين الاناث ممن هن في نفس السن غبينما بلغت نسبة العائدين من الذكور ار٧٥٪ من اجمالي المائدين من الذكور بلفت نسبة الاناث من المائدات ممن هن في هذه المرحلة العبرية الى اجمالي العائدات ٧٢٪ وكذلك الحال بالنسبة للمسراحل التاليسة من العمسر غبينها بلغت نسسبة العسائدين من الذكور الذين يتسواوح عبسرهم ما بسين ٣٨ و ٥٢ مسنة ٣٣٪ كانت النسبة بين المائدات من الاناث من نفس فئة العمر ٢١١١ إلا أن الاختلاف لا يسلبث أن يتضم في المرحملة التأليمة من العممر والتي تتمراوح نيها السن ما بين ٥٣ و ٦٧ سنة نبينما بلغت نسبة العائدين في الذكور ٧ر٩٪ لم تزد نسبة المائدات من الاناث عن ١٨٦٪ وهذا راجع الى ان المراة في هذه السن تكون اكثر ضعفا من الرجل واشد ميلا منه الى الاستقرار والبعد عن ميدان الجريمة أو الاقتصار على مجالات من النشاط الاجرامي تكون أكثر أمنا وبحيث يصعب نيها الوقوع في أيدى رجال الشرطة ومن الملاحظ أن أكثر الجرائم التي ترتكبها المرأة هي الجرائم الخلقية كالبغاء والتحريض على الفسق ويغلب أن ترتكب أأرأة ألتي تقدم بها السن الجريمة الاخرة وهذا النوع من الجرائم يصعب في الكثير من الأحيان ضبط مرتكبها كما قد ترتك الراة جريمة الاتجار في المخدرات والسرقة من المساكن .

توزيع الماثدين حسب الجنسية :

من الطبيعي أن تكون الفالبية المظمى من الماتدين ١٩٦٩٪ من المريين غان الاجنبي الذي يوجد على الاقليم المرى غالبا ما تكون اقامت لدة محددة ، كما أنه يكون أكثر حرصا على احترام القوانين والحذر في تصرفاته هذا وبالاضافة الى أن سلطات الامن لا تسمح بدخول أو بقاء الاجنبى الذي له ماض من الاجرام أو تتضح خطورته الإجرامية .

ومن الطبيعى كذلك أن تكون نسبة العود بين غير المريين أتل من النسبة العامة للعود حيث أنه غالبا ما لا تسمح سلطات آلامن ببقاء الاجنبى بعد تنفيذه المتوبة السالبة للحرية في الاقليم المرى ، وقد بلغت نسبة العود بين غير المربين ما يقرب من ١٧٪ بينما النسبة العامة المعود مي ٥٠٧٪ « راجع جدول رقم ٩) ،

توزيع العائدين حسب جهة الميلاد:

تبين أن النسبة الكبرى من العائدين هم من مواليد محافظة القساهرة
١٩٨٨/ يليها محافظة الاسسكندرية ١٩٦١/ ، ثم محافظة المنيا ١٩٧٧/
نسوهاج ١٩٥٣ ثم الجيزة ١٩٤٨/ نالغربية ١٦٦١ وهكذا تتدرج المحافظات
ونجد أن أتل المحافظات من حيث نسبة الذين ولدوا بها من العائدين هَى
محافظات الاسسماعيلية والسسويس وكفر الشسيخ ١٥٠٠/ لكل منها
وأسوان ١٤٠١/ ٠

وبالمتارنة بين محافظات الوجه القبلى ومحافظات الوجه البحرى ببين ان نسبة المولودين من الماتدين في محافظات الوجه القبلى تزيد عما هي عليه في الوجه البحرى نهى في الوجه المقبلي ٢٩٦١٪ ٤ وفي الوجه البحرى ٢٣٦١٪ بينها تصل النسبة في المحافظات الحضرية وهي القاهرة ٢٩٦١٪ والاسكندرية وحافظات القائل ٢٨٦٤٪ و

كذلك تبين أن ٥٥٥٥٪ من العائدين ارتكبوا جريعتهم الأولى في محافظات التاهرة والإسكندرية ومحافظات القناة ، بينيا بلغت نسبتهم في محافظات الوجه البحسرى ٤٠٠١٪ (راجع جدول رقم ١٠) .

الملاقة بين جهة المسلاد ومكان ارتكاب الجريمسة الاولى ومكان ارتكاب الجريمة الأخرة ٠٠

وقد انضح من مقارنة بيانات جهة ميلاد العائدين ، بالبيانات الخاصسة بالمكان الذى ارتكبت غيه الجريهة الإولى ، أن هناك بعض المحافظات التى تعتبر مناطق جنب المجرمين ، بينما تعتبر بعض المحافظات الأخرى مناطق طرد لهم ، ومن بين مناطق الجنب نجد القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية والمدويس ومهياط والقليوبية ، والنيا .

بينما تعتبر بعض المحافظات من مناطق الطرد وهى المنوفية والبحسرة والشرقية والدتهلية والغربية ، والجيزة وبنى سويف وأسيوط وسوهاج واسوان وتنا . ويتغنى هذه البيانات مع ماورد فى بحث الهجرة والجريمة الذى اجراه المركز سنة ١٩٦٦ اذ تبين أن أشد المناطق جنبا لسكان عموما هى محافظات القاهرة والاسكندرية والقناة (السويس وبورسميد والاسماعيلية) (جنول ك ص ١٩٠٩ من النعرير النهائى للبحث) كما تتفق البيانات الواردة فى هذا البحث مع ما ورد فى بحث الهجرة الجريمة بالنسبة لمناطق طرد الجرمين فقد ظهر أن أشد الخاطق طرد المجرمين هى محافظات صوهاج وأسيوط والمنونية وتنا وكذلك معظم محافظات الوجه البحرى والتبلى .

وهذا يرجع الى ما تتهيز به المحافظات الحضرية (الجاذبة) من توفر فرص ممارسة الجريمة سواء من حيث الارتحام الذى يحول دون التعرف على الجرمين بسمولة او ضبطهم وحود الجال المناسب لارتكاب الجرائم سواء للارتفاع الملحوظ في مستوى العيشة في هذه الناطق عنه في غيرها من مناطق الجمهورية أو السمولة الاختفاء عن أعين رجال الشرطة .

ويبدو مما سبق أن الحافظات الجانبة هي الحافظات العضرية التقامرة بالاسكندرية سمحافظات القناة) وهي مناطق جنب للافراد المتهمين في المحافظات الأخرى حيث تتوافر بها فرص اكثر للعمل ، وفرص اكثر للحياة واللهو في نفس الوقت فهي تجذب من تضيق به الحال في بلده ، وتجنب من يكثر معه المال ويهدف الى الاستمتاع به .

على أن الحياة في المحافظات الحضرية ليست سبهلة ميسرة أو مالوغة لمن يأتى اليها من الريف ، بل هي تخالف حياته التي اعتادها نباها ، ويصعب تكيف فيها ألى حد كبير ويستفرق اعتباده عليها وقتا طويلا ، وهو يصادف الكثير من العقبات التي تصيبه بالارهاق البدني والنفسي وتفقده توازنه في كثير من الاحيان ، بل تزداد متاعبه أذا اخفق في العصول على العمل المناسب كثير من الاحيان ، بل تزداد متاعبه أذا اخفق في العصول على العمل المناسب في الفنيين) ولم يعد في وسسمة أن يعود الى قريته التي أنهى أعماله غيها ، غيقع فريسة المفاتة والمعاتاة ويكون ستوطه في الجريجة أيسر كثيرا .

كذلك عان غرص اللهو والمجون في المدن الحضرية تسكون من العوامل المهيئة لوجود بعض الانحراقات والجرائم ، والاعتياد على تعاطى الخمور والمخدرات والعاب القمار وما يترتب على ذلك من مشاكل مع القانون ورجاله .

توزيع العالدين بصب الديالة :

تبلغ نسبة العائدين من غير المسلمين ٥٠٠٪ ، وهذا أمر طبيعي يتبشى مسع نسبة غير المسلمين الى المجسوع السكلي للسسكان الا أنسه أذا كانت نسبة العود العامة هي ٥٠٧٠٪ من مجموع نزلاء السجون ، غان الملاحظ ان نسبة العود بين غير المسلمين لا تزيد على ٢٠٪ فقط من النزلاء

من غير المسلمين أى أن نسبة المسود بين غير المسلمين نقل عنها بين المسلمين ((راجع جدول رقم ١٢) .

نوزيع الماثدين حسب الحالة الزواجية :

ان هئة غير المتزوجين من النتراء إنسواء من المائدين او الجرمين لاول مرة) تزيد عن غيرها من الفئات مما يظهر اثره في ارتفاع نسبة المائدين منه يظهر اثره في ارتفاع نسبة المائدين بنهم وكذلك الجرمين لاول مرة فقد بلغت في الحالة آلاولي ١٩٦٤٪ وفي الحالة الثانية ١٥٥٪ (راجع جدول رقم ١٣٪) ويرتبط ارتفاع هذه النسبة بما يلاحظ من ارتباط بين الزواج وبين صفر السن ، وما يتبيز به الشباب من حب للمفامرة والمجازفة مما قد يدفعه الى ارتكاب الجريمة . يشجعه على ذلك عدم مسئوليته عن اسرة بهتم برعايتها واعالتها ، نجد ان المتزوج الذي يكون له من النفسج ما يؤهله لتحمل مسئولية اسرته وهو ما يجميله مترددا في الاتدام على الجريمة .

الا أن الاقتصار على هذا لا يكنى ، بل أن ما يهمناهو معرفة نسبة العائدين من بين فئة من الفئات المنكورة ، أى أن ما يهمنا معرفته هو نسبة العائدين بين فئة المتزوجين فقط ونسسبة العائدين بين غير المتزوجين وبين الفئات الإخرى كذلك .

وقد اتضح لنا أن المائدين تبلغ نسبتهم أعلى درجة لها في هذه المطلعين نقد بلغت ٢٠.٣٪ ، يلى ذلك هذة المتزوجين حيث بلغت نسبتهم ٢٩.٧٪ ، في حين جاحت هذة غير المتزوجين في المرتبة الثالثة أذ بلغت نسبة المائدين فيها ٢٦.٦٪ ، ولخيرا هئة الإرامل ٢٣٠١٪ ، وقد يفسر ارتفاع نسسبة العائدين بين المطلقين الى ما قد يقسم به المطلق من عدم استقرار نفسى يؤدى الى الفشل في الحياة الزواجية ، وهو نفسه السبب الذي يجمله يعود الى ارتكاب الجريمة .

وقد لوحظ من دراسة الملاقة بين الحالة الزواجية والنوع أن الاناث المتزوجات يكون عودهن إلى الجريهة بنسبة أعلى من عود المتزوجين من المائدات فقد بلفت نسبة / 11% من اجمالي المائدات في حين كانت نسبة المائدات فقد بلفت الذكور ١٥٥٤ وهي نسبة نقل كثيرا عن نسبة المتزوجين في المجتهسات المائدات في المتهسبة الم الميزوجين فاتهم يفوقون المتزوجين مناهم يفوقون المتزوجين مناهم يفوقون المتزوجين مناهم المؤوقين المتراكب من اجمالي من المائدات في النسبة أذ بلفت نسبتهم ٢٣٥٧ مقابل مر٤٪ من أجمالي المائدات من الاناث وهي ظاهرة جديرة بالدراسة خاصة أذا لاحظانا أن نسبة المللقات والارامل من الاناث المائدات تفوق نسسبة نظائرهن من الذكور ، فهي بين الاتاث و٢٢٠ مر٢٠ مطاقت و ١٢٪ أرامل يقابلها ٥٠.٧ مطاقون و مر٠٪ أرامل (راجع جدول رقم ١٤) وأذا كان الملاحظ أن غير المتزوجين من الذكور يمثلون الجانب الاعرامين مواء المجرمين من الذكور يمثلون الجانب الاعرامين مواء المجرمين من الذكور يمثلون المجانب الاعرامين مواء المجرمين مواء المجرمين من المتحروب المتحروب المتحدد المتحد

لاول مرة أو العائدين وهو يمكن تفسيره بعدم وجود التزامات اسرية على غير المتزوج تحول بينه وبين سلوك طريق الجريسة الذي يؤدي به الى السجن وبالتالي ترك أسرته بلا عائل يحبيها ويتوم بتلبية احتياجاتها وسد مطالبها وهو ما يجعل المتزوج اكثر ترددا في أرتكاب الجريمة فان وجود غالبية من الاناث المتزوجات بين العائدات لا يجد له تفسيرا الا اذا كانت الظروف الاسرية التي تعيش نيها هي السبب الباشر في عودتها الى الجريمة كان تخالط جماعات اجرامية غقد تبين من الدراسة التي أجريت على العود انى الاجرام عند المراة(١) وجود علاقة توية بين عود المراة الى الاجسرام وبين زواجها من اشمخاص من المجرمين ، بل ان زوج المراة المائدة يكون له نفس تخصصها الاجرامي وهو يتف عادة موتفا أيجابيا من أرتكابها الجريمة يتخذ صور التشجيع والتحريض على استمرارها في هذا الطريق ، كما تبين وجود علاقة بين عود المراة الى الاجرام وبين السلوك الاجرامي الرفاقها ، وأن المراة العائدة تصاحب عادة الرجال الذين لهم نفس نشاطها الإجرامي الذي تزاوله المراة ويكون سببا في زواجها الذي يكون الطرف الآخر نيه مجرما بدوره وهو ما استرت عنه الدراسة التي اجريت علىطائفة من الغجر في قرى الدقهلية والمنونية (بحث الظاهرة الاجرامية في قرى طهواي) ومن المعروف أن الاناشيتزوجين فيسن مبكرة مما يجعل نسبة المتزوجاتبين الاناث أعلى منها بين الذكور ولذلك ترتفع نسبة المائدات بينهن عنها بين الذكور وقد تبين أن النسوة المجرمات يعيشن حياة زوجية غير مستقرة نيكثر طلاقهن وزواجهن مما جعل نسبة المطلقات من العائدات تفوق نسبة المطلقين وهي ظاهرة اسفر عنها أيضا بحث الحبس الاحتياطي الذي أجراه المركز اذنبين ارتفاع نسبة المطلقات بين المعبوسات احتياطيا وهي نسبة تفوق نسبتهن بين السويات الامر الذي نسره التقرير الخاص بالبحث بأته يرجع الى زيادة عدد من يرتكبن جرائم الدمارة والجرائم المنافية للاداب بين المطلقات وكذلك الحال بالنسبة لملارامل وقد تبين من الدراسة الخاصسة بالعود الى الاجرام عند المراة(٢) ان الحياة الزوجية للمرأة العسائدة غير مستقرة نهى اما مطلقة أو منفصلة عن زوجها - وأما أنها تعيش مع زوج تسود علاقاتهما الخلافات ، كذلك مان وجود الاسرة التي تفسم الزوج والزوجة والابناء نادرا ما يتحقق في حالة المراة المائدة . وتتفق هذه النتيجة مع ما أسفر عنه بحث الحبس الاحتياطي حيث تبين أنه بينما بلغت نسبة

⁽۱) الرجع المسابق ص ۲۳۲ •

 ⁽١) راجع التقرير المنشور بالجلة الجنائية القومية العدد الثالث توقيير سنة ١٩٩٦ المجسلد
 التلسم ص ٨٠٤٠٠

المحبومسات احتياطيسا من المتزوجات ٥٥ر٤٤ مان نسسبة اللواتى لم يتزوجن لم يتجاوز ١٩٠٣٪ في حين بلغت نسبة المطلقات ٢٦ر٤٣٪ مقابل ١٩١٨٪ من الذكور ونسبة الارامل ١٨ر١٣٪ مقابل ١٩٥١٪ من الذكور .

توزيع المائدات حسب عدد الاشخاص المالين :

ان حوالى ثلثى الاشخاص سواء من العائدين ١ (١٦) او من الجربين الاول مرة ١٠٤١٪ هم مبن لا يحلون اعباء عائلية ، غهم لا يعولون احدا ، وهذه النتيجة منطقية غلما غلت اعباء الفرد والنزاماته العائلية كلما كان أتل حرصا في علاقاته والنزاماته حيال القوائين وبالتالي اكثر تعرضا للاوتو في الجربية أو العود اليها كما أنه غالبا ما تتناسب أعباء الفرد مع سنة ونضجه غلما تقدم في السن زادت أعباؤه وبالتالي زادت القيود والروابط للتي تشده التي اسرته وترغمه على الحرص والصدر في علاقاته برعاية لاسرته وخوفا من تعريضها لاي مغلجاة تهدد كيانها . ويؤيد ذلك أنه قد لوحظ أنه كلما تل عدد الاشخاص الذين يعولهم المائدون أو المجرمون لاول مرة ، كلما زادت نسبة الاتحراف ، أي أن التناسب عكسي بين عدد المالين وبين عدد المالين

كذلك لوحظ من دراسة الملاقة بين عدد الاشخاص المعالين والنسوع (راجع جدول رقم 10 - 1) ان الذكور من المعاندين الذين يعولون اشخاصا ينوقون في النسبة الانات المائدات وهذا يرجع الى سبب عام هو وضع الرجل في المجتبع الذي يعتبر المسئول دون المراة عن اعالة الاسرة مسواء كانت اسرته التي نشسا غيها (الوالدان والاخسوة والاخوات) آم اسرته الجيدة التي تكونت بزواجه والتي تضم زوجته وأولاده غين المعروف أن المراة لا تقوم عادة بدور المائل للاسرة الا في ظروف استثنائية .

أما السبب الخاص فهو الذي يقوم بالنسبة للنساء العائدات والجرمات بصفة خاصة دون غيرهن فهن كما أسفر عن ذلك بحث العود الى الاجرام عند المراة(۱) يعشن حياة زوجية غير مستقرة ويعتبر وجود الاسرة التي تضم الذوج والزوجة والإبناء أمرا نادرا في حللة المرأة المائدة وقد يرجع ذلك الى طبيعة حياتها التي تقوم على الجريمة والتكسب منها مما قد يجعل من انجاب الإبناء عاملا معوق لنشاطها . كذلك فان وجود احتمال قوى دائما لالتاء التينى عليها والذج بها في السحين قد يجعلها تحجم عن انجاب الإبناء أو الاحتفاظ بهم في رعايتها .

توزيع المائدين بحسب المهن:

تبرز في مقدمة المهن التي يكثر نيها المائدون عبال الخدمات ، اذ تبلغ نسبتهم بين المائدين (٣٠ ،٣٠ /) الا أنه لموحظ أن نسبة المجرمين لاول مرة من عبال الخدمات متقاربة مع نسبة المائدين اذ تبلغ (١٨٥١ /) وهي

⁽۱) الرجع السابق ص ۲۳۴ •

اعلى نسبة في المهن من بين ما يزاوله المجرمون لأول مرة من مهن (راجع جدول رقم ١٦) .

وقد تبين أن نسبة المائدين من عمال المخدمات الى اجمالى المنتبين الى هذه المهنة متقاربة مع النسبة المامة للعود أذ تبلغ ١٨٨٨٪ .

اى أن نسبة العائدين بين عبال المخدمات لا تزيد عن النسبة العامة المعود كما أنها متقاربة مع نسبة المجرمين لأول مرة من النتين لهذه المهنة وهى في نفس الوقت اعلى نسبة ولمل تفسير ارتفاع نسبة عبال المخدمات بين المجرمين لاول مرة وبين العائدين برجع الى ما تعلنيه هذه اللئة من المخفاض مستوى الدخول ، بالأسافة الى عدم ضبان استقرارهم في الاعبال التي يز أولونها غانهم لا يقومون بأعبال متخصصة تحتاج الى خبرة فنيسة مسينة ، بل يقومون بأعبال متحدة وليست متضصصة وكثيرا ما تكون ما مياهم موقوتة ، فيماتون بسفة مستبرة من عدم الاستقرار في العبال وما يترتب على هذا من ضبيق وعسر اقتصالدين ، وقد يكون ذلك من الطرف المهنة لاتحرافهم .

اما الفئة المهنية التالية التى ترتفع هيها نسببة العود فهى مئة الفلاحين حيث تبلغ نسبتهم مر١٦ ٪ من مجموع العائدين ، وتبلغ نسبتهم بين اجمالى المجرمين لاول مرة ١٣٦٤ ٪ وهى نسبة مرتفعة كذلك تلى نسبة عمسال الخدمات ،

كذلك لوحظ أن نسبة المود بين الفلاحين مساوية تقريبا للنسبة العامة للمود أذ تبلغ ١٧٢٧٪ •

ولا شك أن ارتفاع نسبة المنحرفين من الفلاحين يتناسب تناسبا طرديا مع تعداد الشنغلين بالزراعة وبالنسبة للتعداد العام للسكان في مصر أذ تبلغ نسبة الفلاحين حوالي ٢٥٥٪ من المجموع الكلي للسكان .

انسف الى ذلك ما يعرف عن الريف من انتشار البطالة المتنصة بهن سكانه ، وانخفاض مستوى الدخول ، وسيادة بعض التقاليد والعادات التى تعتبر من العوامل المهيئة لارتكاب اتواع معينة من الجرائم .

من النثات التي كانت نسبة المائدين نيها مرتفعة نئة الباعة الجاثلين الدينة تبلغ نسبة العائدين منهم و٨٨ من مجموع العائدين ، كما يزيد العود بينهم عن النسبة العامة للعود ، نقد بلغت ٤٢٤/٢ ،

وتنسير ذلك أن كثيرين ممن يمارسون هذه المهنة لايتتيدون بالشروط القانونية ولا يحصلون على التراخيص اللازمة لذلك ، بل يمارسونها بعد أن ينشلوا في الحصول على أعمال أخسرى تحتاج ممارسستها الى خلو محتافهم المتلقبة من السوابق كما أن ثمة غثة منهم يمارسون هذه المهنة كستار لارتكاب بعض الجرائم ، بل أن مزاولة بيع بعض السلام التاتهة تعتبر من وجهة نظر المسرع في بعض الاحيان صورة من صور التشرد .

وتبلغ نسبة الاناث غير المستفلات العائدات الى الجريمة ١٦٢٪ في حين نبلغ نسبة ألمجرمات لاول مرة منهن ٨ر٦٪ ، ولا تزيد نسبة العود بين النساء عن ٣ر٢٥ / وهي اتل من النسبة العامة للعود التي تبلغ ٥ر٢٧ / وتبلغ نسبة الاناث غير المستغلات بين العائدات الى الجريمة ٥ر٧١٪ أما بالنسبة للاناث اللواتي يشتغان مقد تبين أن عددهن يصل الى ٤٩ أنثى منهن ٣١ يعملن بمهنة لبان أو حلواني أي بنسبة ٦٣٪ بينها اللواتي يعملُن في الزراعة نسبتهن ٣ر١٦٪ أما اللواتي يعملن بالسات متجولات فقد بلغت نسبتهن ١٢٪ في حين بلغت نسبة اللواتي يعمان عاملات خدمات ٦/ والملاحظ أن العدد من الاناث اللواتي يشتغان بمهنة اللبان والحلواني وعددهن ٣١ آنثي يتعسق مسع المسدد من الانسات الذي ورد سـ بالجدول الخاص بالجريمة الاخيرة فقد بلغ عدد الاتاث اللواتي ارتكبن جريمة غش البان ٣٢ أنثى أما اللواتي كانت جريمتهن الاولى غش البان مقد بلم عددهن ٣٣ انثى ، لذلك مان اللواتي ارتكبن جرائم الاداب كن من الانات غير المستفلات ومنهن ٢٦ ارتكبن جريمة دعارة و ٣٢ ارتكبن جريمة فسقوتحريض أى أن نسبتهن الى المجموع الكلى للاناث غير المستغلات ٢ر٣٦٪ في حين بلفت نسب اللواتي ارتكبن جرائم السرقة والشروع فيها « ٢٦٦٢٪ » من اجمالي غير المستغلات وبلغت نسبة اللواتي ارتكبن جراثم التسول ومخالفة المراتبة ٣ر٢٩٪ وتوزعت الباتيات بين جرائم تعاطى المخدرات ٣٪ والتبديد ٦٪ والاشتباه والعود له ٣٪ راجع جدول رتسم ١٦ -- كذلك لوحظ أن هنأك بعض الفئات المهنيـة ترتفــع فيها نســبة العود بالقارنة مع النسبة العامة للعود ، رغم انخفاض نسبَّة المنتبين الى هذه المهنة من المائدين ، ومن ذلك مثلا مهنة « القهوجي » التي بلغت نسبة العود فيها ٢ر٠٤٪ رغم أن نسبة العائدين من هذه المهنة لا تزيد عن ٢ر٣٪ من مجموع عينة البحث . كذلك مهنة المكوجي التي بلغت نسبة العائدين ممن يزاولونها إر ١٦٤٪ بينها لا تزيد نسبة العائدين من هذه المهنة عن ٥ر١٪ من مجموع العائدين من عينة البحث وأيضا مهنة « الجزمجي » أذ بلغت نسبة العود نيها ٢ر٣٥٪ ، ومهنة الجزار ٢٠٠١٪ . (راجع جدول رقم ۱۱ - ب) .

توزيع المينة حسب الحالة التمليبية:

من الامور التي تثار كثيرا في دراسسات علم الاجرام موضوع علاقة الاجيه بالجريمة ، وهل هناك تناسب طردى بينهما ، بمعنى أن الجريمة بكثير أرتكابها في أوساط الاميين ، بينما تقل كلما ارتفع المستوى التعليمي بكثير أرتكابها أم أم أن هنساك ظروف اخرى تحجب السكتير من الجرائم التي يرتكبها من هم في مستوى تعليمي مرتفع ، نتيجة أرتفاع مستواهم الاقتصادى والاجتماعي وعلاقتهم الوثيقة بالسلطات ، بحيث لا تصل جرائمهم الى القضاء ، ولا تظهر بالتالي في الاحصاءات الجنائية واحصاءات المحبون ، هذه التساؤلات وغيرها تثار بالنسبة لهذه العلاقة .

على أنه لا يجب أن نفغل حقيقة هامة بالنسبة للمجتمع المصرى ، وهي

ان نسبة الامية في مصر تكاد تصل الى ٧٠٪ ، ولا شك ان هذا ينعكس بوضوح على نسبتها بين المجرمين العائدين كذلك .

ومن استقراء بيانات البحث عين أن ٨٣٪ من المائدين هم من الاميين وهي نسبة نزيد عن نسبة الاميين بصفة عامة في المجتمع .

بينما لا تزيد نسبة من يحملون مؤهلات دراسية عن ١٦٠٪ وتصل نسبة من يقرأون ويكتبون بدون مؤهلات الى ١٥/٥٪ (راجع جدول رقم ١٧).

وبمتارنة هذه البيانات ببيانات الحالة التعليمية لمجرمين لأول مرة من أمراد المينة تبين أن نسبة الأميين في فئة المجرمين لأول مرة تقل عنها في المائدين متصل الى ١٦/١٪ وكذلك الأمر بالنسبة لفئة من يقرأ ويكتب اذ تصل نسبتهم في المجرمين لأول مرة الى ٢١/٢٪ .

واذن يمكن التول أن نسبة الأمين تزيد بين المجرميين بصفة علمة ، وبين المجرمين المائدين بصفة خاصة في المجتمع .

وان نسبة نوى المؤهلات ومن يتراون ويكتبون بغير مؤهلات تزيد بين المجرمين لاول مرة عنها بين المجرمين المائدين .

وقد يكون تفسير ذلك في أن الأمية قد تقى عقبة في سبيل استفادة المجرم من الإمكانيات المتاحة داخل المؤسسات العقابية كالتدريب المهنى والحرفى ، كما قد تقف الأمية عقبة في سبيل الحصول على عمل مناسب بعد خروجه من السجن .

وغيما يتعلق بالعلاقة بين الحالة التعليمية والنمط الاجرامي تبين وجود علاقة من الحالة التعليبية والنبط الاجرامي نبينما يرتكب المتعلمون الجرائم التي تنتبي الى نبط التكسب كالرشوة والسرقة والنصب والتبديد دون الجرائم التي تنتمي الى نمط الاعتياد نجد أن الاميين والذين يتراون ويكتبون دون أن يحملوا مؤهلا هم الذين يرتكبون الجرائم التي تنتمي الي نهط الاعتباد الى جانب الجرائم التي تنتمي الى نمط التكسب عقد انحصر ارتكاب الانماط المُختلفة جميعًا (فيمًا عدا الرشسوة والسرقة والنصب والتهديد والتزييف) في منتى الاميين ومن يقرأون ويكتبون مقط وهذه النتيجة ترتبط من ناحية بالحالة التعليمية التي تتيع للفرد غرصة الالتحاق بعمل يمكنه عن طريقة أن يرتكب جريمة كما في الرَّسُوة مثلاً كذلك تحتاج أساليب النصب والاحتيال الى تدر من التعليم والا مشلت في تحقيق الهدف منها . واذلك يتخصص الجرمون من المتعلمين في نبط التكسب دون غيره ... ة في حين يتخصص الاميون ومن هم على المام بسيط بالتراءة والكتابة في النبط الأخير وفي نبط التكسب ايضا وخاصة في الجرائم التي لا تحتاج الى مهارات تتصل بالحالة التعليمية أو قدرات معينة تتصل بالعلم من قريب أو من يعيد (راجع جدول رقم ١٧) .

توزيع العائدين بحسب عدد السوابق وعدد مرات الايداع في السجن :

تبين أن هناك تناسبا عكسيا بين عدد السوابق وبين نسبة العائدين فتقل نسبة المائدين كلها زاد عدد السوابق ، فأصحاب السابقة الواحدة يكونون أكثر من ثلث مجموع المائدين حيث تبلغ نسبتهم ٣٧٧٣٪ يليسم اصحاب السابقتين الذين تبلغ نسبتهم ١٥٠٠٪ من أجهالي العائدين . . . وهكذا حتى نصل الى من لهم ١٠ سوابق فنجد أن نسبتهم تصل الى من لهم ١٠ سوابق فنجد أن نسبتهم تصل الى ار٣٪ .

كذلك تبين تيام التناسب المكسى بين عدد مرأت الإيداع في السجون وبين نسبة المائدين غبينما بلغت نسبة من أودعوا في السجن مرة واحدة ٣٥ ونسبة من أودعوا في السجن عشر مرأت عن 1/1 إلى حين لم تتجاوز نسبة من أودعوا أكثر من عشر مرأت عن 1/1 إلى حين لم تتجاوز نسبة من أودعوا أكثر من عشرين مرة ٧٠٠ إ (راجع جدول رقم ١٨٨) .

وقد لوحظ وجود تقارب كبير بين عدد مرات الايداع في السحين وعدد السوابق ، وهذا أمر طبيعي غير أنه تبين أن هناك ٧٧٪ من العائدين لم يسبق لهم الايداع في السجن ، وغالبا ما يكون ذلك نتيجة هروبهم من تنفيذ الأحكام التي صدرت عليهم للمرة الاولى .

وقد تبين من الدراسة التى أجريت عن العود الى الاجرام عند المراة ان العود المتكرر هو الثمائع بين النساء المائدات حيث بلغت نسبة النساء المائدات أكثر من مرتين آر، 1/6٪ وبلغ متوسط عدد الجرائم التى أدينت بارتكابها المراة المائدة ٨ جرائم(۱)

كما تبين من المناقشات التى دارت فى المؤتبر الدولى الثانى لمنع الجريمة ومعالمة المنبين الذى انمتد فى لندن سنة 197، أن حوالى نصف عدد المائدين فى بلاد كثيرة حكم عليهم بعقوبة تقل عن سنة أشهر وهو مااعبر من بين الموامل التى تشجع على المعود(٢) .

توزيع العائدين حسب نوع الجريمة الاولى :

من البيانات الهامة التى تفيد فى دراسة المجرمين المائدين ، التعرف على بداية انحسرائهم أى على نسوع الجريمسة الأولى التى كانت بداية للاتحراف ، مكثيرا ما تكون السقطة الأولى هى الدرجة الأولى فى سلم الإجرام والاعتياد عليه .

ولتحديد نوع الجريمة الاولى أهمية كبيرة بالنسبة للعود ، مهناك من

⁽۱) راجع البحث المذكور ص ١٢٨ -(٣) بحث الحبس القصير الدة ، المجلة الجنائية القوبية المحد الأول ... المجلد التاسم

الجرائم ما يكون احتمال العود فيها كبيرا ، ويكون ذلك عادة في الجرائم التي يغرتب عليها كسب مادى كالسرقة والتصب، وفسيرها من جرائم الاعتداء على الابوال ، وكذلك الحسال بالنسبية لجرائم غتى المكولات والإنبان والبضائع وجرائم الدعارة ، كما ترتفع نسبية العود في جرائم الاتجار في المخدرات لما يترتب عليها من كسبب مالى فلحش ، وكذلك الجرائم التي تكون ممارستها ناشئة عن وجود العادة كتعاطى المخدرات .

وهناك نوع من الجرائم بكثر فيه العود لا لشيء الا لأن رجال الشرطة ينشطون لفسبط من يرتكبونه لما يترتب عليه من اخلال بالامن العام يستحوذ على اهتمام الراي العام أو لأن الاعتداء يقسع على حق فردى يستحوذ على اهتمام الراي العام أو لأن الاعتداء يقسع على حق فردى وتيام المبنى عليه بالابلاغ ما يقل ذلك السرقة البسيطة في مسورة النشل أو في سرقات المسكن فهي تؤدى الى الاخلال بالأمن وتلقى اهتماما النشل أن في سرقات المسكن فهي تؤدى الى الاخلال بالأمن وتلقى اهتماما من السلطات أكثر من جريهة تعاطى المخدرات التي تعتبر أخطر منها من وجهة النظر القانونية ما يجمل نسبة العود في جرائم السرقة تبسدو من الناحية الاحصائية أكثر منها في جرائم تعاطى المخدرات .

وبالافسانة الى ما تقدم ، هناك نوع من الجسرائم يكون ومسولها الى علم السلطات بالغ الصعوبة رغم وجود مجنى عليه ورغم ما قيها من اعتداء على حق فردى ، كالجرائم الجنسية ، التى غالبا ما يميل المجنى عليه الى عدم الارتها لما يترتب على ذلك من اسساءة لمسمعته وشرفه وبالتالى غان نسبة اكتشافها واكتشاف العود اليها تكون ضئيلة .

وهناك الجرائم التى تكون نسبة المود اليها ضمئيلة بسبب طبيعتها كجرائم الرشوة التى تقع من موظف عمومى ، لأنه يترتب على الحكم فيها كول مرة غصل الموظف كموبة تبعية ، وبالتالى لا يعود الى وظيفته ثانية ، ويالتالى لا يعود الى وظيفته ثانية ، ونفس الأمر بالنسبة لاختلاس الموظف لأموال عامة كذلك قد تقل نسبة الممال الموز في الجرائم التل المناز وللعرض أو الضرب بأنواعه وكذلك جرائم اتلاف المؤزوعات أو تسميم المواشى . كذلك قد يؤدى طول مدة المقوبة المدررة للجريمة الى تقليل احتمال المعود بسبب طول المدة التى يقضيها المحكوم عليه في السبون ، ويكون ذلك في الجرائم التى يحكم فيها بالأشمال الشاقة المؤبدة أو الاشمغال الشاقة .

 يميل دائما الى النزول بالمعتوبة كثيرا بالنسبة للمجرم لأول مرة بحيث يمكن التول أن الغالبية العظمى من هذه الجرائم نتراوح عقوبتها بين الحبس من ٦ شهور الى سنة .

كذلك تبين أن ١/١٪ من العائدين كاتت جريبتهم الأولى تعاطى المخدرات بينما لم تزد نسبة الاتجار في المخدرات كجريبة أولى عن ١/١٪ ، ونعيل ألى الاعتداد أن أرتفاع نسبة جرائم تعاطى المخدرات عند مقارنتها بالاتجار المخدرات يرجع ألى ميل القضاة ألى التخفيف من التسوة الشديدة لقانون مكافحة المخدرات وذلك بتكييف الجريبة المعروضة عليهم باعتبارها جريبة تعاطى مخدرات وليست أتجارا خاصة أذا كاتت الكبية المضبوطة مع المتهم تليلة وذلك تلهسا لاسباب التخفيف على المتهم .

وقد لوحظ أن نسبة ملحوظة من المائدين كانت جريمتهم الأولى غش الألبان أذ بلغت ٢٠٦١ وهي من الجرائم التي يترتب عليها كسب مادى ٤ وغالبا ما يكون العود في هذه الجريمة خاصا أي أن المجرم يعود الى نفس المجريمة (راجع جدول رقم ٢٠) ٠

جهة الميلاد وعلاقتها بمحل الاقامة ومكان ارتكاب الجريمة الأولى ومكان ارتكاب الجريمة الأخيرة :

تبين أن القاهرة كانت المحافظة آلتى وجد بها محل اتامة العدد الاكبر من المائدين عليه المدد الاكبر من المائدين عليها محافظة الاستخدية ١٦٧ عائدا أى بنسسبة ١٦٨٪ وهو نفس الوضيع بالنسبة المجرمين لاول مرة وتفسير ذلك أن المحافظتين تعتبران اعلى المحافظتين تعتبران اعلى عدد السكان مما يجعل نسبة المجرمين فيها مرتقعة بالمتارنة مع معدل الجربهة في محر .

وبالتالى ترتفع نسبة المائدين من بين المجرمين المتيمين في هاتين المحافظات الأخرى المحافظات الأخرى المحافظات الأخرى المحافظات الأخرى المحافظات الأخرى المحافظات المحرمين لأول مرة فيبنا المتوقع نسبة المائدين فيها يختلف عنه بالنسبة للمجرمين لأول لاجمالي المجرمين في المحافظات المحد أن نسبة المائدين بين المجرمين في نفس هذه المحافظات تخفض بحيث تأتى في الترتيب بعد ذلك المحافظات تنخفض بحيث تأتى في الترتيب بعد ذلك المحافظات من بينه وبين حجم الإجرام علاقة طردية على الدوام بمعنى أنه كلما زاد عدد المجرمين كبرا ولكن نسبة المائدين من بينهم نفيه عليلة وفي هذه الحالة يكون هناك أعضاء جدد دائما في حيامة الخارجين على القانون و مما يؤدى الى الساع هذه المجاعة وأرتفاع نسبة المجرمين على المجتبع وبن ناحية أخرى فان انخفاض نسبة المائدين يعنى أن على المجتبع وبن ناحية أخرى فان انخفاض نسبة المائدين يعنى أن المحقوبة التي وقعت على من الجرموا قد احدثت أثرها والديم الى عودة المحالة ينبغي

البحث عبا اذا كانت هنك علاقة بين محل الاقلمة وانخفاض أو ارتفاع نسبة العود الى الجريمة بقصد تحديد علاقة البيئة التي يتيم نمها الشخص بعوده الى الجريمة وما اذا كان لطبيعة البيئة سواء كانت ريقية أم حضرية علاقة بالعود .

وقد تبين أن البيانات الخاصة بالجهة التى ولد بها المائدون لا تتطابق مع البيانات الخاصة بمحل اقامتهم غمن المقابلة بين النوعين من البيانات انضح أن نسبة كبيرة من المائدين قد نركوا المحافظات التى ولدوا بها وكتاب محافظات الخرى إى أنهم قد هاجروا الى تلك المحافظات وكانت محافظة القاهرة اكثر المحافظات طردا للمجروبين المائدين نقد بينما لم نزد نسبة الذين ولدوا بها منهم ٢٨٦٪ من المجموع الكلى لعينة البحث المائدين الذين ولدوا بمافظة أن القاهرة بها منهم عن ٢٣٦٪ إلى أن ١٧٥٪ من المائدين الذين ولدوا بمافظة أن أنها في مقدمة المحافظات الجانبة وكذلك محروف عن هذه المحافظة من أنها في مقدمة المحافظات الجانبة وكذلك الدمائظات الجانبة وكذلك من المحافظات الجانبة وكذلك من المحافظات الجانبة حيث هاجر من الاولى ١٢٠٪ ومن الثانية ١٣٠٪ من المحافظات الجذب تساوت نسبة المولودين بها مع المتبين فيها من المجرمين العائدين فبلفت هذه النسبة المولودين بها مع المتبين فيها من المجرمين العائدين فبلفت هذه النسبة

الاانهذهالظاهرة أي ظاهرة هجرة المجرمين العائدين لم تقتصر على المحافظات الجاذبة فقط بل شملت المحافظات الطاردة كالمنوفية و الغربية والبحيرة والشرقية واندتهلية وبنى سويف والفيوم واسيوط وسوهاج وقنا . أما المحافظات التي هلجر اليها المجرمون العائدون فهي دمياط وسيناء وكفر الشيخ والجيزة وكانت نسبتهم بصفة علمة ضيئية بحيث لا يمكن الاستغلام النبها للقول بأن هناك حافظات جاذبة لهذه الفئة من المجرمين أو للمجرمين بصفة علمة ، خاصة أذا لوحظ أن ١٧/٢ / من المجرمين المائدين كانوا غير معلومي محل الاتامة وهذا يعنى أن المجرم المسائد يميل الى التنقل الدائم بحيث لا يكون له في أغلب الاحوال محل القامة معروف وقد يكون السبب في ذلك سميه المستهر الى البحث عن ميادين جديدة لنشاطه خاصة وأنه قد تبين أن غالبية المائدين من مرتكي جرائم السرقة بأنواعها ، ورغبته في الابتعاد عن الإماكن التي تطلبه الشرطة فيها والتي انكشيف نشاطه في نطاقها .

يؤيد هذا الاستدلال ما نلاحظه من المقارنة بين البيانات الخاصة بمكان ارتكاب الجريمة الأولى والبيانات الخاصة بارتكاب الجريمة الأخيرة نبينها ترتكب الجريمة الأخيرة نبينها ترتكب نسبتهم في نفس المناطق نلحظ أن نسبتهم في نفس المناطق نتخفض في الجريمة الأخيرة فعلى حين كانت القاهرة مكان ارتكاب الجريمة الأخيرة المجارية الأخيرة فيها الى ٨٤١٪ مما يدل على أن نسبة معن ارتكبوا الجريمة الأولى فيها كانوا من المهاجرين اليها فقد ولد بها منهم ١٨٨١٪ المجارية اليها فقد ولد بها منهم ١٨٨١٪ المريمة الأولى فيها كانوا من المهاجرين اليها فقد ولد بها منهم ١٨٨١٪ الجريمة الأولى ومكان ارتكاب الجريمة الأولى ومكان ارتكاب الجريمة الأخيرة) أن هاجروا منها لتصل

توزيع العائدين حسب النبط الاجرامى :

تبين من هذا البحث أن النمط السائد في العود بصفة عامة هو نمط التكسب من الجريمة فالسرقات والشروع فيها تستحوذ على النعسبة الكبرى من النشاط الاجرامي للعائدين فهي تبلغ ١٣٦١٪ تأيها السرقة والنصب والتشرد والاشتباه بنسبة ١٠.١٪ ثم السرقة وأننصب وتعاطى الخدرات والاتجار نيها بنسبة ٤٦٦٪ نتعاطى المخدرات والتبديد بنسبة ٣ره / ثم غش الألبان والماكولات بنسبة ٣ / وكلها جرائم يهدف مرتكبوها الى التكسب منها ، أما النمط الذي يقوم على اعتياد الاجرام دون التكسب نيتمثل في تعاطى المخدرات وقد بلغت نسبة العائدين ممن ينتمون الى هذا النبط ١٣٦٪ وأن كان يلاحظ أن التفرقة بين الاتجار في المخدرات وتعاطيها ليست حاسبة نظرا لانها تعتبد في الغالب على الكبية المضبوطة الامر الذي جمل المتجرين في المخدرات يلجأون الى التعامل في كميات صغيرة مما يدخل في نطاق التعاطى ، وهذا يجعل جرائم المخدرات تختلط بجرائم الاتجار وحتى مع الاعتراف بصحة هذه النسبة الخاصة بالمتماطين مان النبط السائد بين العائدين هو نبط التكسب من الجريمة اذ لا يمثل نبط الامتياد على الاجرام سوى نسبة ضئيلة فالجرائم التي تقع ضد الاشخاص نسبتها ضئيلة للفاية بحيث لا يعتد بها وأن كأنت نسبة المائدين الذين ارتكبوا جرائم اتلاف المزروعات وقتل الحيوانات تصل الى ٣٪ اما جرائم القتل العبد والقتل الخطأ والضرب بأنواعه وهتك العرض والاغتصاب والجرائم ضد النفس والمخدرات علم تتجاوز نسبة العائدين الذين أرتكبوها ٩ر٠٠ في حين تصل نسبة العائدين في جرائم التشرد والاشتباه الى ٢ر٣ ٪ وقد تبين أن النمط المغالب من الجريمة عند العائدين هو نمط التكسب الذي يبلغ حوالي ٧٧٧٧٪ من أجمالي المائدين . وهي نسبة قريبة من تلك التي اسفر عنها بحث العود الى الجريبة عند الراة حيث نكرت ٦ر٨٨٪ من النساء العائدات أن الغرض من ارتكابهن أول جريمة هو تحقيق كسب مادى كذلك تبين أن ٢ر٨٤٪ أرتكبن جرائم البغاء و٣٣٪ أرتكبن جرائم ضد المال و ٢ر١٠٪ أرتكبن جرائم الخدرات ، في حين لم تزد نسبة الجرائم الرتكبة ضد الاشخاص عن ٧٠٠٪ (١) .

⁽١) بحث العود الى الإجرام عند الرأة المرجع السابق من ٢٢٩ .

الجريمة الأولى الماثد وعلاقتها بالجريمة الأخيرة :

تبين من المقارنة بين نوع الجريمة الاولى التي ارتسكبها العائد ونوع الجريمة الأخيرة وذلك بقصد التعرف على مدى وجود ما يعرف بالتخصص في مجال الجريمة بين العائدين أن نسبة كبيرة من المجرمين العائدين كانت جريبتهم الأخيرة مماثلة لجريبتهم الاولى وذلك بالنسبة لثمانية عشر نوعا من الجرائم التي وقع نيها العود وأن كان يلاحظ وجود تفاوت في النسبة بين جريمة وأخرى أبينها بلغت نسبة الذين كانت جريمتهم الاخرة مهائلة لحريبتهم الاولى من العائدين في جريمة أحراز سلاح ٢٤٪ من المجموع الكلى أن كانت هذه الجريمة هي جريمتهم الاولى نجد أن هذه النسبة تنخفض ألى ٢٦٪ من العائدين الذين كانت جريبتهم الأولى أخفاء مسروتات ثم ارتكبوا نفس الجريمة اخيرا . في حين بلغت هذه النسبة ٢٩٪ بين مرتكبي جريمة الاشتباه والعود له ، وفيها يتعلق بجريمــة التبديد مان نسبة الذين كانت جريبتهم الاخيرة مماثلة لجريبتهم الأولى وهي التبديد بلغت ١٩٣١٪ وهي نسبة شديدة الارتفاع وتدل على أن غالبية مرتكبي جريمة التبديد يعودون الى ارتكابها . كذلك تبين أن ١٣٦٩٪ من الاشخاص الذين كانت جريمتهم الاولى التبديد كانت جريمتهم الاخيرة السرقة (جنحة) وهذا يرجع الى التشابه الكبير بين الجريمتين وتماثل الاساليب المستخدمة في كليهما . في حين لم تزد النسبة عن ١٦٤٪ في جريمة النسول والتشرد : بينها وصلت الى ١٠٠٪ في جرائم التهوين والتسعيرة مما يدل على أن مرتكبي هذا النوع من الجرائم يعودون الى ارتكابه بل انهم يتخصصون في ارتكابه من ناحية لانه مرتبط بعملهم ومن ناحية أخرى لأن الجزاءات ميه غير رادعة ، أما بالنسبة لجريمة الدعارة مقد تبين أن ٣٠٪ ممن كانت هذه الجريمة هي أولى جريمة يرتكبونها كانت آخر جرائمهم دعارة أيضا بينها كانت الجريبة الأخيرة عند ٢٠٪ منهم نسق وتحسريض وهي من نفس نسوع الجريمة الأولى ، في حسين كانت الجريمة الأخسيرة عند ١٧ ٪ منهم جريمة تسمول وتشرد مما يمدل على أن الفالبية ممن كانت جريمتهم الأولى من جسرائم الآداب كانت جريمتهم الأخسيرة هي ايضا من جرائم الآداب . كَذْلك ومسلت نسبة الذين كانت جريبتهم الاخيرة مخالفة مراقبة الى ٢٥ / منهم وهي جريبة ترتبط بجرائم اخرى صدرت نبها احكام تكبيلية بالوضع تحت الراتبة .

أما الذين كانت جريبتهم الأولى سرقة (جناية) وعددهم 17 شخصا نقد بلغت نسبة الذين كانت جريبتهم الاخيرة سرقة لم جناية) أيضا هر777 بن أي أن وبلغت نسبة الذين كانت جريبتهم الاخيرة سرقة (جنحة) ١/١٧ بر أي أن الغين تخصصوا في ارتكاب جرائم السرقة نسبتهم ارا ٤ به أجمالي الذين كانت جريبتهم الأولى سرقة (جناية) كذلك تبين أن من بين ٢٨٦ عائدا كانت جريبتهم كانت جريبتهم الأولى سرقة (جنحة) يوجد ٢٨٦ عائدا كانت جريبتهم الاخيرة سرقة أيضا أي بنسبة هر ٢٤ بينيا أن ١٢٣ عائدا كانت جريبتهم الأخيرة شروع في سرقة (جنحة) أي بنسبة الاراء المسلم بنسبة المائدين الذين كانت جريبتهم الأولى والأخيرة سرقة وشروع فيها الى ٢٨٦ وجريبتهم الأولى والأخيرة سرقة وشروع فيها الى ٢٨٦ وجريبتهم الأولى وعليه المنت جريبتهم الأولى وجريبتهم الأولى وجريبتهم الأولى وجريبتهم الأولى وجريبتهم الأولى وجريبتهم الأخيرة هي سرقة (جناية) نقد بلغت نسبتهم ١٣٣٧ واذا اضغانا

"كييم الدين كانت جريمتهم الاخيرة سرقة (جنحة) ونسبتهم الرائ الله السبة تصل الى ٧٧٧٧ وهذا يدل على أن الذين تكون جريمتهم الاولى شروع في سرقة يتحولون غيها بعد الى مجرمين مهرة تصل بهم مهارتهم شروع في سرقة يتحولون غيها بعد الى مجرمين مهرة تصل بهم مهارتهم الى حد ارتكابهم الجريعة النابة ولذلك نجد أن نسبة الذين كانت جريمتهم الاولى شروعا أم ارتكبوا جريمتهم الاخيرة أماة وهو أفضح منطقى أذ لا يلبث المجرم المبتدىء أن يجيد أساليب السرقة ويقنان وضع منطقى أذ لا يلبث المجرم المبتدىء أن يجيد أساليب السرقة ويقنانا الذين كانت جريمتهم الاولى شروع في سرقة (جنحة) والذين بلغ عددهم الذين كانت جريمتهم الاخيرة منهم شروع في سرقة المبتحة المبتدى المبتحة النين كانت جريمتهم الاخيرة منهم شروع في سرقة المبتحة) إيضا ١٠٠٣ ما يدل على أن الشروع في السرقة ينتهي بمرتكه سرقة المبتحة الكلمة .

كما تبين أنه من بين ١٢٦ عائدا كانت جريمتهم الاولى غش البان يوجد ٧٢ شخصا كانت جريمتهم الاخيرة غش ألبان ايضا أي بنسبة ٥٧٪ في حين بلغت نسبة الذين كانت جريمتهم الآخيرة السرقة (جنحة) ١٢١٦٪ ، وفيما يتعلق بجسرائم الفسق والتحريض فقد بلغ عسد المائدين الذين أرتكبوها كجريمة أولى ٣٧ شخصا منهم عشرة أشخاص ارتكبوها أيضا كجريمة أخيرة أي بنسبة ٢٧٪ بينما أن ١٢ شخصا منهم ارتكبوا جريمة الدعارة أي بنسبة ٤ر٣٢٪ مما يجعل التخصص في ارتكاب الجرائم الخاتية واضحا وكل انتغير الذي يحدث يقع في نطاق هذا النوع من الجرائم فالشخص الذي يبدأ تاريخه الاجرامي بالدعارة ينتمي في الفالب بالتحريض على النسق والفجور وهو ما كشف عنه البحث نبينما بلغ اجمالي المأثدين الذين كانت جريمتهم الاولى الدعارة ٤٠ شخصا نجد أن بينهم ١٢ شخصا كانت جريمتهم الاخيرة الدعارة أي بنسبة ٣٠٪ بينما كانت الجريمة الاخيرة لــ ٨ اشخاص منهم نسق وتحريض أى بنسسبة ٢٠٪ في حسين كانت الجريمة الاخيرة ا - ١ استخاص منهم مخالفة مراقبة وهي جريمة ترتبط بالجريمة التي ارتكبها العائد أخيرا أي بنسبة ٢٥٪ بينما نسبة ضئيلة جدا منهم هم الذين كانت جريمتهم الأخسيرة من نوع مختسك أي ليست من الجسرائم الخلقية كالسرقة أو الاتجار في المخدرات أو تعاطى المخدرات والملاحظ أن ارتفاع نسبة مرتكبي جريمة مخالفة المراقبة تنحصر في العائدين من مرتكبي جرائم التبديد والنسول والتشرد والدعارة والسرقة والنسق والتحريض ونيبأ ينعلق بجريمة الاتجار في المخدرات نجد أن العائدين الذين كانت هذه الجريمة مي أول جرائمهم عددهم ٥٤ شخصاً منهم ١٤ شخصا كانت الجريمة الأخرة التي ارتكبوها هي الاتجار في الخدرات أيضا أي بنسبة ٣١٪ بينما كانت الجريمة الاخيرة لد ٢٢ شخصا منهم هي تعاطى المخدرات اي بسسبة ٨ر٨٤٪ والملاحظ أن التفرقة بين الأنجار والتعاطي ليست من الدقة المعروفة بحيث يمكن الاعتماد عليها فكثيرا ما يستند وصف الجريمة على أنها اتجار أو تماطى الى الكهية المضبوطة ولذلك مانه غالبا ما يكون المتهم تاصدا الاتجار في المخدرات الا أن ضالة الكبية تجعل الجريمة تعاطي وليست اتجارا وهذا يرجع الى ميل القضاة الى تجنب توقيع عقوبة الاتجار على الجناة ومن ثم يمكن القول أن التخصص يبدو أرجع لانها عقوبة شديدة وخصوصا فى نطاق جريبة الاتجار فى المغدرات أذ بلغت نسبة الذين كانت جريبة الاتجار هى آخر جريبة ارتكبوها ١٩٧٨٪ من اجمالى الاشخاص الذين ارتكبوا جريبة الاتجار الأول مرة وهى نسبة تربية من مثيلتها بين مرتكبي جريبة التعاطى فقد بلغ المعدد الإجبالي للمائدين الذين كانت جريبة العاطى هى أولى جرائمهم ٢٠٧ شخصا منهم ١٥٩ شخصا كانت آخر جرائمهم تعاطى مخدرات ايضا أى بنسبة ١٧٦٨٪ وكما سلف عان التقرقة جرائمهم تعاطى مخدرات ايضا أى بنسبة ١٤٧٨٪ وكما سلف عان التقرقة من الخدية أن المائدين الذين ارتكبوها كجريبة أولى فى سجل تاريخهم من الخدية أن المائدين الذين ارتكبوها أيضا كاخر جريبة في هذا السجل أى بنسبة ١٠٠٪ من المشخص ارتكبوها أيضا كاخر جريبة في هذا السجل أي بنسبة ١٠٠٪

حركة العائدين بين الجريمة الاولى والجريمة الاخرة:

تبين أن أتجاه العائدين من الجرائم المختلفة ... يتباين من جريمة الى اخرى مما يكشف عنه ارتفاع أو انخفاض نسبة من يرتكبون هذا النوع او ذاك بعد ارتكابهم الجريبة الأولى وعن طريق اجراء المقارنة بين عدد الذين ارتكبوا الجريمة الاولى وعدد الذين ارتكبوا نفس الجريمة كجريمة أخيرة يتضح أتجاه العائدين من كل نوع من هذه الجرائم ، نفى حين كان عدد المائدين الذين ارتكبوا جريمة احراز سلاح لأول مرة ٩ اشخاص ارتفع عددهم الى ١٦ شخصا ارتكبوها كجريمة اخَيرة أي أن نسبة الزيادة ملغت ١١٥٪ وهذا يرجع الى أن المجرم بعد أن يوغل في طريق الاجرام لا ينبث أن يجد أنه بحاجة الى احراز السلاح سواء لاستخدامه في ارتكاب الجريمة أو لمجرد توفير الشمعور بالاطمئنان اثناء ارتكابها . في حين انخفضت نسبة مرتكبي جريمة الخفاء السروقات بنسبة ١٦٤٣٪ عما كانت عليه باعتبارها جريمة اولى وبينما ازدادت نسبة مرتكبي جريمة الاستباه والمودله بلغت ١١٥٪ وهذا يرجع الى أن المجرم بعد أن يوغل في طريق الاجرام فقد انخفض عدد مرتكبيها بنسبة ٣ر٢٥ / وزاد عدد مرتكبي جريمة التسول والتشرد بنسبة ٣٩٪ وكذلك جريمة ألتبوين والتسعيرة ألتى زاد عدد مرتكبها بنسبة ٨٦٦٪ أما جريمة الدعارة نقد زادت بنسبة ٥ر٢٪ نقط كَجْرِيْمَةُ أَخْيِرُهُ عِما كَانُت عليه كجريمة أولى في حين زادت نسبة جريمة السرقة (جناية) بنسبة ٢٧٦ / وانخفضت جريمة السرقة (جنحة) بنسبة ٣٦٪ وهو عكس ما حدث في جريمة الشروع في سرقة (جناية) التي ارنفعت بنسبة ٣٣٦٣٪ والملاحظ فيها يتعلق بجرائم السرقة بصفة خاصة انه بينها انخفضت نسبة أرتكاب جريبتي السرقة والشروع فيها المعتبرة من الجنح ارتفعت نسبة ارتكاب السرقة والشروع نيها المعتبرة من الجنايات وهذا يدل على اتجاه الجرمين العائدين الى الجرائم الاشد خطورة عندما يتكرر عودهم الى الجريمة نقد انخفض عدد مرتكبي جريمة الشروع في السرقة المعدودة من الجنح بنسبة ١٦٦٨ اما جريمة غش الالبأن مقد انخنض عدد مرتكبها كجريمة اخسيرة بنسبة ٨٨٨٨٪ وكذلك الحال في

جريمتى الفسق والتحريض اللتين انخفضتا بنسبة ٢٠٧٧ وجريمة الاتجار في المخدرات التى انخفضت بنسبة ٢٠٦٧ ما جريمة تعاطى المخدرات فقد ارتفعت كجريمة أولى معا كانت عليه كجريمة أولى فقد ارتفعت كجريمة الله المرتفعة الله والخط أن الاتجاه الى ارتكاب جريمة التماطى وانخفاس نسبة ارتكاب جريمة التماطى وانخفاس والاتجار في كثير من الأحوال ومن ناحية الحرى الى تجنب الجرم العائد التعامل في كثير من الأخدرات تؤكد اتجاه قصده الى الاتجار فيها والاكتفاء كيميات تلية توحى بأنه يحتفظ بها التعاطى في حين تبيز ارتكاب الجرائم المخلقة بثبات نسبى فييقما زادت) نسبة ارتكاب جريمة الدعارة ٥٠٧٧ مما يدل على انخفاه مرتكي هذا النوع من الجريمة الم الشخصص فيها .

ادارة العدالة الجنائية

عادل يونس رئيس محكمة النقص (سابقا)

المدل معنى جليل تطمئن اليه النفوس وترتاح اليه الافئدة . وهو مسفة من صفات الله سبحانه وتعالى ، ومبدأ أساسى دبر به نظام الكون وأسس عليه الوجود .

ونشر العدل باعطاء كل ذي حق حقه ؛ بالميزان والتسط ؛ هو غاية كل مجتمع وسبيله الى تحقيق الأمن والطمانينة للكافة .

ومن هنا تبدو اهبية ادارة شئون المدالة في ارساء أسس الحكم المسالح القائم على احترام الحقوق والحفاظ على الحريات وتحقيق الساواة .

وسأقصر حديثى على ادارة المدالة الجنائية ، وهو موضوع مسالك البحث غيه جهمة متسمبة ، ولا ادعى اتنى اكتب دراسة بالمعنى الدقيق المكلمة بل مجرد حديث يقوم على خلاصة ما تيسر لى من مماسة عملية الشئون المدالة الجنائية في مصر وقد اضطلعت بها من بداية السلم القضائي في مدارج النيابة العامة ومطلعاتي القضاء حتى وصلت الى خاتمة المطلعة كما يقوم على خلاصة مطالعاتي في هذا المجال واطلاعي على ما يدول في مختلف الدول التي تيسر لى زيارتها بناسبة حضور المؤتمرات الدولية أو الزيارات الرسمية أو غير الرسمية لها .

نهو حديث يتوم على الواتع كما عشته وكما درسته وعلى الأمل الذي أرز اليه لتحسين وسائل ادارة المسدالة الجنائية وتطويها وتطعيمها بالوسائل العلمية والفنية التى تفهض بها وتهىء لها الاندفاع في الخط السليم الذي يحتق العدل ويرفع الظلم .

وتبل أن نخوض في دروب الموضوع ومسالكه ، يجب أن نتفق على معنى المدالة الجنائية في المجتبع الحديث .

بيكن تعريفها بأنها مجموعة الاجراءات المنظمة للكشف عن الجرائم وتحتيقها وملاحقة مرتكبيها والحكم عليهم وتنفيذ الاحكام عليهم ، وقد عرفها بعض الفقهاء(١) ، بأنها مجموعة الاعمال التي من شائها البحث عن الجرائم وتحتيقها ورضع الدعوى العمومية عنها وتلك التي ترمى الى حل النزاع باصدار قرار قضسائي نميه ، وفي نظر بعض شراح القسانون

⁽¹⁾ Cyr Combier في يولقه من و مسئولية السلطة العلية ومبالها ... بروكسل ١٦٤٧ من ٢٣١

الإنجلوسكسوني(۱) ، تقوم على ادارة العدالة الجنسانية سنت أجهزة : الشرطة ، والاتهام ، والمحاكسة ، والاختبار القضائي ، والمؤسسات المعابية ، ومراتبة المفرج عنهم تحت كلمة الشرف .

غير أن هذا التحديد تاصر عن تعريف العدالة الجنائية ، ذلك بأنه يرتكز كلية على الجريمة ويوهم بأن العدالة الجنائية لا تتجه الا للجريمة كواتمة قانونية أي كظاهرة يرتب القانون على مقارفها جزاء عقابيا . وهذا تعريف يتوقع نفسه في الاطار التقليدي الذي يجعل من الجريمة محورا للحزاء دون اعتداد بشخص الجرم وظروفه وواقعه ، كما يهدر الباديء الحديثة للدناع الاجتماعي الثي تتوم على مكانحة الاتحراف ورد النعل الاجتماعي السلوك الاجرامي بوصف أن الجريمة هي قبل كل شيء معسل مضاد لأمجتمع ، ولا شك أن معالجة المنحرف تبل أن يتردى في هاوية الاجرام قد تمس حريته وتحتاج الى ضوابط لمارسة التتويم والاصلاح . ومن هنا تبدو الحاجة الى وضع الأسس والبادىء التى تحقق البنيان القاديى الكامل الذي يقوم على وقاية المجتمع من الجانحين بالمعنى الاعم _ اى المجرمين والشواذ عموما _ ورسم أسس السياسة الجنائية الكنيلة بالكشف عن مواطن الزلل بالمجتمع وتعقب الخارجين عليه بالعلاج والاصلاح وبحاكمة الضالين منهم عند الاقتضاء ، محاكمة عادلة محردة من الشكليات المعوقة لسير المحاكمات وخلق الاجهزة الجديرة بالاضطلاع بمهمة المحكم وتزويدها بالترانين المقابية والإجرائيسة الحديثة وانشسآء دور المقاب والتتويم والعلاج والتربية المناسبة لكل حالة على حدة طبقا لبادىء التفريد والتصنيف الحديثة واخيرا امتداد الرعاية للمحكوم عليهم والموضوعين في دور العلاج بعد اخلاء سبيلهم .

هذه هي المدالة الجنائية المثلى ، واعترى انها بهذا التحصيد تختلط بالسياسة الجنائية ، ولكنى أبادر فأزيل هذا اللبس مأقول ان السياسة الجنائية هي علم يتضمن دراسة وتقصير المصالح الاجتساعية الجديرة بالمحالية الجنائية وتقييم مدى هلاعية التجريم في نظام قانوني معين واتجاهات المقه والقضاء والوسائل المتبعة في تطبيق القانون ، حتى اذا المناخصة الدراسة من كل ذلك خلاصة سليجة ، وضعت التوصيات المناسبة والأساليب التي تقترحها لحاربة ظاهرة الجريمة في شوء الامكنيات المتالمة عبايا ، أما المدالة الجنائية فتتجه أساسا الى ادارة أجهزة المدالة الجنائية كما هي في الواتع لا كما يجب أن تكون ، والنجاح في ادارتها مرده المناس الى الحسي والادراك الصحيح فهي اترب الى المن منها الى العام(١) .

The Administration of Justice by Paul Weston and Kenneth
. و اللحية من Welles, 1967

⁽٣) تتجه توصيات المؤترات الدولية الى الدعوة الى تدعيم السياسة الجنائية في الديل المنطقة عن المنطقة عن بكانحة الجريبة ومحالمة المجرين سنة 1900 وفي استوكيام سنة 1970 وفي جنيف سنة 1970 كما لتقوم الدول الكبرى بتكليف لجان على مستوى عال بدراسة أسباب الإجرام ووضع الحول الجذرية لمكانحة الدين اللجنة الاجريكة لتطبيق التقنون وادارة الحدالة التي شكلت المحالة التعني من رأيها في تحسين وعلوير أداء العدالة في المستوى المتدى الاحماد له يناير سنة 1977 سائطر مجلة العلم الجنائي وقاتون العقوبات المقوبات المتوامات المحالة عن المتوى التحويات المتوامات المحالة عن المتوى التحويات المتوامات المحالة من 1970 من 1979 من 197

لتصلة بادارة العدالة مهوما من حيث اعتبارها عبلا تضائيا أو اداريا في المتصلة بادارة العدالة مهوما من حيث اعتبارها عبلا تضائيا أو اداريا في منهم المتعاد الادارى وما يستتبع ذلك من خضوع تلك التعرفات لاى من التضائين العادى أو الادارى ، ولا اعتقد أن ألجال يسمح بالتمهى في دتائي هذا الوضوع ويكمى أن نشير الى أن الاصل هو أن جميع الاعبال المتصلة بسير التنظيم القضائي لمرفق العدالة تعد اجراء تضائيا أو وتخرج بالتالى عن أختصاص مجلس الدولة سواء أكانت تلك القرارات تضائية بحدة أو ولائية ، وقد تفي مجلس الدولة في فرنسا بعدم اختصاصه بالفصل في القرارات المتصافة القضائية أو بحسن سير الاجهزة المتضائية ولي كانت تد صدرت من وزير العلل(ا) ،

غطسة البحث

اما وقد وصلنا الى هذا التعريف ، وعرفنا أن ادارة المعدالة الجنائية تتطلب الحديث عن الإجهزة التى تقوم على تلك المهمة ، فأن المجال يقتفى التمهيد للموضوع باستعراض موجز للمدارس المقابية المختلفة وما انتهت اليه فى تطورها ، ثم نعرض الى مراحل ادارة المعدالة الجنائية ونتعتب الجريمة — أن أمكن — من مرحلتها الكامنة — أى قبل تفتحها ومقارفتها — الى الأطوار التى يمر بها مقارفوها من كشف عنها وتحقيق واتهام ومحاكمة وتوقيع الجزاء أو المسلاج المناسب ثم طرائق المتنفية وأشيرا الرعاية ، اللاحقية .

وتبل أن نبدأ بالتبهيد ، أرى أن الجال يقصر عن توفية الأمر حقيه ، ولذلك ساتصر حديثى على تنظيم العدالة في مواهل التحقيق والمحاكمة والحكم وهي المراحل التي تبدو فيها عبلية توزيع العدالة الجنثابة ظاهرة جليسة واترب الى المعنى الذي يقرع السمع ويصل الى الذهن في هذا النطاق . غير أننى ساتسير بايجاز الى المراحل الأخرى كلما رأيت هذا محققا للفائدة والنفسع .

التمهيد التاريض

اختلفت النظرة التي الجريبة باختلاف المصور والمجتمعات ، فما يعده مجتمع ما فعلا مؤثبا قد يراه مجتمع آخر فعلا مباحا ، فالتاريخ يحدثنا أن أهل أسبرطة القدامي كانوا لا يجدون فضاضة في قتل الأطفال غير الأصحاء ، وكان أهل جزر فيجي يجدون قتل الوالدين الممرين واجبا مقدسا ، كما كان العرب في الجاهلية يئدون البنات خشية أملاق ، بل أن

 ⁽i) حكم 19(1//1/171 جبوعة أحكام بجلس الدولة الفرنسي سنة 1921 من 194 م.
 وانظر في المؤضرع بحكا لما عن رتابة جحكمة الفضاء الاداري على قرارات سلطات التحقيق والانجار سر 194 م.

السرقة كانت في وقت ما تعتبر نوعا من البطولة يكافأ مرتكبها في بعض المدن اليونائية القديمة وعند أهل الفسال والليغوريين من سكان فرنسا الإصليين ، وفي عهد الفايكنجز في أيسلندة كانت كتابة الشعر عن آخر ولو مدحا الى ما يزيد على أربعة أبيات تعد جريمة(١) .

وكان المقاب من شئون الافراد انفسهم ثم انتقل الى رب الاسرة ثم الى شيخ القبيلة ثم الى الدولة بوصفها السلطة العامة التى يخضع لها الجميع ، وخطصت المقومة في تطورها التاريخي من طابع التمذيب والتنكيل الى الايلام الذى اتخذ مظهر التكثير وسايرت التطور الاجتباعي غظهرت غلسفة المقد الاجتباعي التي أضاعت الطريق أمام النظريات والاتجاهات المنادية بالحفاظ على الحريات ،

وكانت الانجاهات الاولى لفلسفة المعاب ... بعد أن اجتاز في مراهل تطرره فكرتي الانتقام الفردي والتكثير ... تنظر الى الواقعة الاجرامية نظرة مجردة عين شخص الجرم وظروفه وواقعه ، فقلت النظرية النتلينية الاولى على مبدأ النفعية الاجتماعية بتقدير أن اساس حق العتاب هو مصلحة الحياعة المتبئلة في المنع الخاص والمنع العام على أساس أن الادراد قد ارتضوا النزول عن قدر من حرياتهم حملية لحقوقهم ومصلحتهم الجماعية من ضرر الجريمة ورتبت تلك النظرية على هذا الفهم وجوب تناسب المقاب مع الضرر الناتج من الجريمة بالقدر اللازم لتحقيق ذلك الفرض ، وهو معيار مع المحرب عبدت لا يعتد بشخص الجرم ، وكان الفته المتليدي يرى أن هذا التجريد يحتق المساواة حين يرسم جزاء واحدا للواقعة الاجرامية يسرى على كانة مرتكبها على الرغم من تباينهم ، كما أنه يحتق الشرعية حين يرسم حزاء واحدا للواقعة الاجرامية عبي يحدد الجزاء تصديدا مطلقا يتوقر به علم الكانة مقدما .

ثم أمتب ذلك ظهور اتجاهات جديدة اتامت حق المتاب على غكرة المدالة المطلقة لا الندمية ، على اعتبار أن غاية المعقوبة هى ارضاء شمور المدالة، ثم جاءت مذاهب التوفيق منائية بأن اساس حق المعتب مزيج من فكرة المدالة ومبدا النفعية بعد التعبين معه نتيبد المعقوبة بحد أتصى لا يجاوز ما نتضيه المدالة أو المنافقة ، وهذا هو أساس المرسمة التقليبية المجيدة وكان لها أثرها في أصلاح السجون حتى تحقق المعقوبة غايتها النفعية في أصلاح الجرم لتجنب ترديه في الإجرام وتقوم تلك المبدوية على حرية الأغراد في الاختيار واكتبال الادراك والارادة على اعتبار أن الجريمة وليدة ارادة المندد الحرة غان تخلف شيء منها انتفت مسئوليته .

ثم جاعت المدرسة الوضعية مستلهمة فلسفتها من دراسة ظاهرة الجريمة دراسة علمية تجريبية تقوم على الاستقراء والشاهدة ، ونادت بفكرة الحتهية التى تتضى — في مجال السياسة الجنائية — بأن مكافحة الجريمة تستوجب تمرف اسببها ودوانمها اعتبارا بأن كل الريفترض له سببا أحدثه يدور

 ⁽۱) انظر في الموضوع بعثا لنا عن مكاهمة صور الإجرام النقنجة عن التغيرات الاجتماعيسه المماهية للنبو الالتصادي - بجلة معر العصرية سنة ١٩٦٧ - والمراجع المشار البها به •

معه وجودا وعدما . غمنيت بشخص المجرم ودراسة سلوكه ودوافعه ، وخلصت من ذلك الى أن رد الفعل القضائي المعادل يجب ألا يتخذ سلفا تحديداً تحكيما تبعا لجسامة أو أثر الجريمة التي ليست الا عرضا من اعراض المحلورة الكامنة في شخص المجرم ، وأنها يتحدد طبقا لدراسة الموامل الداخلية لشخص المجرم والمعوامل الخارجية المحيطسة به ، فنبذت بذلك فكرة الردع العام وتبنتوقاية المجتمعوهو ما كان له أثره في النتكر لنظرية الجزاء وظهور الاتجاهات الحديثة التي ابرزت فكرة المخطورة الاجتماعية واهية التدابير الاحترازية في هذا المجال .

وقد تبلورت هذه الاتجاهات أخيرا في مكرة النفاع الاجتماعي التي نجد بذورها في مؤلفات المعلامة برنز أحد مؤسسي الاتحاد الدولي لقانون المعتوبات بنذ نهاية القرن الماضي الذي اتخذ حالة المجرم الخطسرة بديلا للمسئولية الانبية ، وقسم المجرمين تبما لفلك الى طائفتين مقط هما الشواذ ومعتادر الاجرام مناذيا بعزلهما عن المجتمع حتى تستأصل منهما حالة الخطورة مهما طائت مدة المغزل وذلك دون أن يطب لهما بأوجه المعلاج اللازمة مها أدى اصطباغ نقهه عن الدفاع الاجتماعي بالسلبية ،

ثم بدأت فكرة الدفاع الاجتهاعى تنحو منحى جديدا ، فظهر اتجاهان هابن في الدعوة اليها حمل لواء أولهما الاستاذ جراماتيكا وتزعم الآخر المستشار مارك آنسل ، وعلى الرغم من اختلاف هذين الاتجاهين الى الحد الذى أنكر فيه الأول كلية أفكار قانون المقسوبات في الجريمة والمجروبات في الجريمة والمجروبات في الآخر الابتاء على قانون المقوبات في صورة محددة تمتزج فيها مبادىء ذلك القانون بتدابير الدغاع الاجتهاعى ، فان الاتجاهين تلاقيا في وجوب تغريد تدابير الدفاع الاجتهاعى ، فان الاتجاهين تلاقيا في وجوب الخيرة تبايير الدفاع الاجتهاعى ، فان الاتجاهين تلاقيا في وجوب الخطرة بالقدر الذي يحقق اصلاحه وتقويهه .

فالمدالة الاجتماعية تمارس — فى ظل مبادىء الدفاع الاجتماعى الحديثة — وظيفة اجتماعية هى تأهيل المجرم وحماية المجتمع ، وهنا يفترق الدفاع الاجتماعي الحديث عن الاراء الوضعية المادية التى نؤمن بالحتمية ولا تعترف بالخطارا) .

وقكرة الدفاع الاجتماعي في طورها الجديد ترفض كل الأمكار التي تنادي بالفاء تأتون المقوبات أو تلك التي تقول بالفاء القسم الخاص منه اكتفاء بقسم عام يبين مختلف التدابير التي يمكن أنزالها بكل من تثبت للقاضي خطورته ، أو تلك التي أخذت بنظام التجريم بطريق القياس كتانون المقوبات الدائيركي والأيسلندي والقانون المسوفيتي حتى سنة ١٩٥٨ و قانون عقوبات روهانيا وملفاريا(۱) .

⁽۱) أنظر في الموضوع : علم المعتاب للدكتور محمد نجيب حسنى طبعة ١٩٦٧ من ١٨٠ - ١٦ وعلم الاجرام والمعتاب للدكتور يسر أنور على والدكتور آبال عبد الرحيم علمان طبعة ١٩٠٠ من ١٣٧ وما يصدها ،

ص ۱۱۲ وب بصحت . (۲) العدود التاتونية لسلطة التاشى الجنائي في تقدير المقوبة للدكتور أكرم نشأت ابراهيم سنة ۱۹۰۵ ص ۵۱ •

واساس ذلك الرفض هو أن الدفاع الاجتماعي يهدف الى تأكيد وضمان حتوق الانسان بل هو تعبير جديد لتلك الحتوق في مواجهة المجتمع ومن ثم كان لابد من تعيام فكرة الشرعية بالنسسية الى تدابير الدفاع الاجتماعي وتوقيعها بحكم من التضاء بل أن الدفاع الاجتماعي الحديث لا ينكر فائدة الجزاءات المقابية كوسيلة المتوية بوالمبتماعي بالنسبة الى بعض المجرمين الذين لا يجدى فهم غير المتوية بوطيفتها التعليدية .

بعد هذا التبهيد التاريخي ، الذي وقفنا هيه عند التطور الذي وصلت اليه المدارس العقابية واتجاهها الى المناية بشخص المجرم والعمل على تكيفه مع المجتمع ، ننتقل الى مسار العدالة الجنائية والطوارها في المجتمع الحديث وذلك في ظل الفهم الذي وقفنا عنده .

وكها قدمت ، سأتصر حديثى على مراحل سير العدالة الجنائية في طور التحقيق والانهام والمحاكمة والحكم .

الواتع من الامر أن جميع النظم القانونية المتصلة بالمدالة الجنائية تهدف الى الوصول إلى الحتيقة . فهى لم توضع للقصاص من المجردين وحدهم الى الوصول إلى الحدث أن يؤخذ برىء بشبهات توقعه فى دروب الاتهام والمحاكمة . والمجتمع السليم ينشد الحتيقة فكما لا يرغب فى الملات مجرم من المعاب ، يتأذى من الحكم ظلما على برىء . ولذلك تقوم المدالة الجنائية على التوفيق بين حق المجتمع فى مجازاة المجرم وحماية نفسه من الخارجين عليه وبين حق الفرد فى صياتة حريته وكرامته وتمكينه من الدفاع عن نفسه .

كما نقوم على تبسيط الاجراءات واحاطتها بسياج من الشرعية القانونية وتوغير الحاكمات العادلة وتهيئة سبل التظلم منها .

وهنا يبرز دور المحقق والتائم على الانهام والتاضى ، ويتتضينا المديث الكلم بايجاز على النظم المتبعة في هذا المجال والضمانات المتاحة فيه مع التطلع الى ما يحتق ضبط عملية ادارة المدالة الجنائية وتسييرها على خبير حال ،

وسنتناول نيها يلى النقاط الآتية :

اولا _ بالنسبة الى مرحلة التحقيق الابتدائى:

١ ــ القسرض منه ٠٠

٢ ــ ضماناته وما يتصل بهذا من نظم التحقيق والقصل بين الاتهام والتحقيق أو الجمع بينهما وهل هناك محل لتدخل الرقابة الشمعية في هذا الطور من سير الدعوى الجنائية ، ومدى قائدة الاستعانة بالعلوم الحديثة في اجرائه وشرعية وسائل كشف الحقيقة ، ومدى التوقيق بين مصلحة التحقيق والحرية الشخصية للافراد ، وحقوقهم في التعويض عن تقييد حريتهم

او الاعتداء عليها فى ذلك الطور من الدعوى . ويدخل فى هذا البحث وسائل الاثبات ومدى شرعية الاستمانة بأجهزة الاستماع والرقابة على المكالمات التليفونية .

ثانيا _ مرحلة الاتهام:

ا ــ أنظمة الاتهام: النظام الاتهامى والنظام التنقيبي والنظام المختلط.
 والمتارنة بينهما وأيهما يحتق المدالة.

٢ ـ نظام النيابة العامة: وسلطتها في الدعوى الجنائية وتقييم سلطة اللاصة pouvoir d'opportunité الملاصة التانونية من حيث حريتها في استعمال الدعوى الجنائية أو عدم استعمالها وحدة النيابة العامة أو انفصالها .

ثالثا ــ مرحلة الماكبة:

القاضى الجنائي ومواصفاته . الأدلة الجنائية . مبدأ حرية القاضى في الانتاج . سلطة القاضى في تدير المتوبة ومدى تدخل المشرع في ذلك ، المتوبة والتنبير الاحترازي والمقابلة بينهما ، ملف شخصية المته ومدى المتدت ، عوان القاضى في تنفيذ المدالة المجنائية : الطبيب النفسى والمتلى وضح هم ،

تدخل الشمب في المحاكمات الجنائية . قضاء المحلفين وتقييمه .

رابعا ... الحكم الجنائي:

صياغة الحكم واسلوبه والطرق الننية في تحريره .

وفى كل ما تقدم يجب أن نهس أعوان الأجهزة التائمة على تلك الامور من كتبة ومحضرين وخبراء وكذلك خدام المعدل من المحامين ووكلاء الدعاوى وغسيرهم .

وكنت أود أن يكون حديثى شالها النظم المختلفة كما يعرفها القانون التارن ؛ ولكن ضيق المجال يحول دون الافاضة في هذا الخصوص ولذلك ساكتنى بالمتارنة على قدر الامكان بين النظم المالمة في العالم القانوني المساحم .

اولا .. تنظيم العدالة الجنائية في مرحلة التحقيق الابتدائي

متى وقعت الجريمة نشأ للدولة حق في عقاب الجاتى وهنا تبدأ الدعوى الجنائية وما يندمج نيها من خصومة جنائية تقوم منذ تحريك الدعوى الجنائية وتنهى بصدور حكم نيها أو بغير ذلك من أسباب الانقضاء . وتفترض الخصومة الجنائية توجيه الإجراءات صد متهم معين .

ونتجه الآراء الحديثة الى وجوب التحرك فى الطور السابق على الجريمة وهى المرحلة التى ننبىء بانجاه المدينة المريمة الكامنة وهى المرحلة التى ننبىء بانجاه الشخص الى الجريمة وخروجه على الجماعة بحيث اذا لم يتدارك أمره فى الوبات المناسب باتخاذ وسائل العلاج الملائمة انزلق فى هاوية الاجرام(١) .

ويتصل هذا الموضوع بالسياسة الجنائية وما أشرت اليه الا لمساسه بالنظريات الحديثة التى تجمل من شخص الجرم محلا للدراسة العقابية تطبيقاً المفكر السائد حاليا ، وسنورد نيها بعد تأصيل فكرة التدخل في هذا الطور من أطوار المجربية .

ولعل أهم ضمانات التحتيق الابتدائي أن يتوم به شخص غير منحيز . وقد جرت غالبية التشريعات على الفصل بين وظيفتي التحقيق والاتهام ، وعلى هذا الاساس قام التشريع الفرنسي . وقد تغيف نظام التحقيق في مصر منذ سنة ١٨٨٣ حتى الآن بين المصل بين تلك الوظيفتين والجب بينما والوضع الحالي يعطى للنبابة العامة بوصفها سلطة الاتهام سلطة التعام سلطة التعقيق في الجنايات التحقيق في الجنايات والجنع بمعرفة قاضى التحقيق في الجنايات

والنظام الابثل هو الفصل بين الانهام والتحقيق ، ولكن الاعتبارات العبلية هى التى تحكم الامر غاذا كان الجمع بين الوظيفتين ملائما من حيث التطبيق العملي غان التطلع الى المثل العليا في هذا الجال يبدو غير مجد ،

وتثور في مرحلة التحقيق عدة أمور:

علنية التحتيق او سريته . والمقصود بالعلنية اجراء التحقيق في حضور المحسوم لا اجراؤه في حضور الجمهور (٢) .

وبالاضافة الى الاجراءات الشكلية لتدوين محاضر التحقيق تثور هنا عدة وسائل خاصة بجمع الادلة . فليس يكفى في العصر الحديث أن تقتصر مهمة الحقق على استهداد الدليل من الادلة العادية وهى شهادة الشهود وأقوال المتهين والمعاينة . بل يجب على المحقق اللحاق بأساليب المجرمين الحديث وأن يطوع العلم في خدمة أغراض التحقيق وأن يستكشف أغوار شخصية المتهم ليساعد القضاء على تكوين ملف الشخصية الذي سسيرد ذكره فيها بعد .

وقد احتل التحقيق الجنائى العبلى محله فى أسلوب التحقيق وأصبح الاعتباد على البصمات واساليب الممل الجنائى والاجهزة الالكترونية حقيقة مسلما بها .

⁽¹⁾ تقريرنا عن أعبال وترارات المؤتبر الأول للاتم المتحدة من مكافحة الجربية ومعالمـة المجبئ ومعالمـة المجبئ جنية أشارت التي المقرارات التي المترارات التي المترارات التي المترارات المترارات التي المترارات ال

على أن الاستعانة بالاساليب الحديثة في كشف الجريبة وتحقيقها بجب الا تبس الحقوق الاساسية للفرد وكرامته وحريته ، وذلك بأن تكون بالقدر الذي يستهدف الوصول الى الحقيقة بغير انتثات على تلك الحقوق (١) .

واصبح الاستعانة براى الخبراء ضروريا في المسائل الفنية البحت وهو ما استقر عليه تضاء محكمة النقض في مصر (مجموعة أحكام محكمة النقض الدائرة الجنائية سنة ١٩٦٨ عن ٧٣٩) .

كها يثور هنا مدى مشروعية الاستعانة باجهزة فضح الكذب واجهزة التصنت التليفونى والتسجيل الصوتى و والضابط فى كل ذلك ، هو مشروعية استعمال الوسائل التي لا تؤثر على ارادة المتهم أو تعطل من حريته أو تمس كرامته الانسانية .

وغنى عن البيان انه من الشهانات الاساسية للتحقيق الابتدائي أن يدور في اطار من الشرعية والمشروعية بمعنى أن يباعد بينه وبين أساليب اقتناص الادلة بالتلصص أي من غير الطريق المشروع أو أن يكون نتيجة جريهة تحريضية أي مختلقة من أساسها وغير ذلك من الوسائل غير المشروعة .

ومن المسلحة أن يقوم نظام التحقيق بدور أيجابى في الدعوى الجنائية بمعنى أن الحقق مكلف بجمع الأدلة وعدم تركها لمشيئة الخصوم كما هي المحال في الدعوى المدنية ،

ويتميز النظام الانجلوسكسونى عن النظم اللاتينية بالبساطة في التحقيق الذلا يمرن نظام النيابة الماسة أو قاضى التحقيق بل تتولى الشرطة ضبط الحسيمة وتقسيم تقسرير عنهسا الى محكسة الحسكام المخسارين Magistrates Courts والنصل في الدعوى اذا Scrand Jury باختصاصها والا أمرت باحالتها الى المحكم المختصة . ويتولى تغيل الاتهام أسلمها محام مترافع من الجدول ينتدبه كتب الادعاء في كل قضية على حدة ويعاونه في مهمته محام غير مترافع Solicitor الدعوى والاشراف على اجراءات الاعلان .

وهنا تثور المفاضلة بين النظامين الاتهامي والتنقيبي في ادارة التحقيق الابتدائي . عنى النظام الأول يقف المحتق حكما في التحقيق ويقتصر دوره على تحريك الدعوى دون مباشرتها ويحتق هذا النظام حرية كبرى للمتهم كويتوم النظام الانجلوسكسوني على النظام الاتهامي بعكس النظام اللانيني الذي يقوم على التنقيبوالتحرى .

وتنادى المدارس الحديثة في الدغاع الاجتساعي بوجوب تبني النظام الاتهامي وأبعاد طابع النزال القضائي بين السلطة العامة والمتهم على اعتبار

⁽۱) كشف الجربية بالوسائل الطبية المعينة بشروعيتها وهجيتها المواه دكتور عادل ملط غاتم بطبوعات المركز الغومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الاملق الحديثة في تنظيم المدالة الجنائية سنة ١٩٧١ ص ٢١٨ ٠

ان نظام التنقيب والتحرى نظام غير ديهتراطى لاعتباده على السلطة التحكيبة للاتهام في تحريك الدعوى الجنائية ولا يحافظ على المساواة بين ورقف كل من الاتهام والدفاع نضلا عن أن عنصر السرية في التحقيق تد يخفى وراءه انتهاكات عديدة لحقوق الاتسان .

واذا دخلنا في صميم الواقع العملى نجد أن معظم التشريعات تجمع بين النظامين الاتهامي والتنتيبي في الهوار الدعوى الجنائية : نهو تنتيبي في طور التحقيق الابتدائي ، اتهامي في طور المحاكمة ،

وتقضى المبادىء الحديثة في هدف المرحلة من مراحل ادارة العددالة الجنائية بوجوب احاطة المنهم بضمانات تحافظ على حريته الشخصية وذلك بوضع قيود على القبض والحبس الاحتياطي والتغنيش وضبط الاشياء الخ، بل نادى البعض بوجوب تعويض المنهين عن الضرر الناتج عن حبسهم احتياطيا بغير حق ، ونجد لهذه الصيحات صدى في بعض التشريعات(۱) .

والواتع أن مسئولية الدولة عن أعمال رجال القضاء عبوما موضوع احتدمت فيه المناقشات الفقية (٢) ، ونرى أنه يبكن حسم هذه المناقشات أذا قصرت المسئولية على أحوال المخاصمة القضائية فهى باجراءاتها المعقدة ضمان لعدم الاسراف في استعمال هذا الطريق ، على أننا نرى وجوب النص على مسئولية الدولة بالتضامن مع القاضى في حالة الحكم عليه بالتعويض في دعرى المخاصمة ،

ولما كانت مرحلة احالة الدعوى على المحكمة تعد من مراحل التحقيق ، عقد ثار الخلاف حول التعسك بتلك المرحلة أو الفائها ، ويستند الراى القائل بالفساء تلك المرحلة على التطبيق العملى وتبسسيط الإجراءات والاحصائيات التى دلت على أن نسبة التقرير بالا وجه التى تصدر عادة في تلك المرحلة شئيلة ، غير أن هذه المرحلة ضمائة كبرى للمتهمين ويمارض المفاعما الفلابية من الشراح ،

ثانيا ــ مرحلة الاتهام

اقتضت حماية مصلحة الجنمع في الدول المُختلفة انشاء هيئسة تتولى مراقبة تطبيق قانون العقوبات من أجل حماية النظام القانوني بها .

وتقوم النيابة الماية في النظم اللاتينية بتلك المهمة (٣) . وقد أنشأ النظام الانجلوسكسوني نظاما شبيها بنظام النيابة العامة ، قالي جانب هيئات

 ⁽۱) الحق في التعويض عن الحيس الاحتياطي للدكتور صمير الجنزوري ، مطبوعات المركز النوبي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الاعلق الحديثة في تنظيم المدالة الجنائية ص ١٠٥ -

⁽٢) رسالة الدكتور محبود مصطفى عن مسئولية الدولة عن أعبال السلطة القصائية .
(٣) انظر في التطور التاريخي لذلك النظام بحثنا السابق الإشارة اليه عن رقاية محكماً التضاء الادارى على ترارات سلطات التحتيق والاتهام حس ١١٤ .

الشرطة التى يجوز لها توجيه الاتهام ألهام المحلكم الجزئية يوجد مدير الادعاء العام الذى يجوز له أن يرفع الدعوى في الجرائم الهابة وله أن يستمين فيها بوكيل الدعاوى(١) .

وتنظر الدول الاشتراكية الى النيابة العامة على أنها حارسة للشرعية الاشتراكية ، وتنبئل في تحقيق السياسة الاقتصادية والاجتباعية والثقافية للدونة الاشتراكية أى أنها لا تقتصر على قاتون العقوبات بل تبتد الى القانون الاستراكي بجبيع غروعه(٢) .

وكان موضوع النيابة المساهة ووظيفتها في الدعوى الجنسائية موضع توسيات الوثير الدولى التاسيع لقانون المعتوبات الذي عقد في لاهاى سنة ١٩٦٤/ ١٩١٥ وأثيرت في ذلك المؤتمر مناقشات هاية حسول دور النيابة الماهة واستغلالها وسلطتها التقديرة في رفع الدعوى الجنائية أو حفظها . وقد عاب البعض على سلطة الملاعة هذه انها تخالف مبدأ الشرعية . وذكن الواتع أن النيابة العامة حين تهارس هذه السلطة أنها تهارسها بودف حماية المساطة العامة والموازنة بين حتى المجتمع والفرد(٤) .

والواتع من الامر انه اذا كان القاضى الجنائي يواجه الجريهة المطروحة عليه ، غان النيابة العامة تواجه الاجرام كظاهرة اجتماعية وتسهر على حسن تطبيق القانون وعدالة تنفيذه .

بل ان بعض التشريعات تعطى النيابة العامة سلطة الطعن في الأحكام لمسلحة التانون وحده كما هي الحال في التشريع المصرى .

وليس أدل على الدور الخلاق للنيابة العسامة في الدعوى الجنائية ، ما تقوم به من معاونة القضاء في تجهيز تلك الدعوى للحكم كقصم عادل لا يهمه الا تحقيق الصالح العام ، بل أن القضاء يعمد أحياتا الى الانتفاع بتجارب النيابة العامة في تطعيم الإجراءات الجنائية بالمحدث عن الإفكار قبل المخالها في التشريع ، ويحضرها الما الحي الذي انبعته فرنسا قبل احجال نظام الاختبار التضائي في قانون الإجراءات الجنائية المونسي الاخير ، وهو المعروف بتجربة تولوز (ه) ومقتضاها أعطاء النيابة العامة صلحلة تقدير مدى ملاحمة تنفيذ العقوبة المحكوم بها أذا كانت لا تجاوز سنة بعد دراسة شخصية المحكوم عليه ،

⁽۱) الاتهام التردي للدكتور عيد الوهاب العشبياوي ص ١٢٩٠ -

 ⁽۲) المركز القانوني للنيابة العالمة للدكتور أهدد تنحى سرور _ مجلة القضاة سنة ١٩٦٨ ص ١٩٦٨

⁽٣) أنظر تقسريرنا من هسدًا المؤتبسر ٠

⁽³⁾ انظر الطمن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٧ الصادر من الدائرة الجنائية بمحكة النقض حيث أكد ببدأ حرية النيلة العابة في التقرير بآلا وجه لاتابة الدعوى الجنائية لعنم الاهبية بعد التحتيق الذي تجريه على حكس قاشي التحتيق .

الاختبار القضائي للدكتور أحبد غنجي سرور طبعة ١٩٦٩. ص ٩٠ -

ويشترك المجنى عليه في بعض النظم التاتونية مع النيابة العسامة في مباشرة الاتهام بوصفه مدعيا مدنيسا كما تتولى المساكم في بعض النظم التاتونية مباشرة الاتهام كما هي الحال في التصدى المقرر في التشريع المسرى المستهد من التشريع المرنيس .

ولا يتتصر دور النيابة العامة في حماية الشرعية الجنسائية على مرحلة الاتهام بل أن لها سلطة الطعن لمسلحة المتهم ولها أن تطلب أعادة النظر في الأحكام النهائية وعليها عرض القضايا المحكوم غيها بالاعدام على محكمة النقض للتحقيق من سلامة الحكم .

ثالثا _ مرحلة الماكمة

تتفى التواعد الاساسية في مرحلة المحاكمة أن تتوم على العلنية وشفوية المرائمة ، وأن تتم في حضور الخصوم في حدود الدعوى المروحة .

وتثور في هذه المرحلة عدة مسائل: اختيار القضاة ، ومبدأ التخصص ، وتدخل الشبعب في سير المعدالة الجنسائية (قضاء المحلفين) ، وسلطة التاضي في تقدير المعتوبة ، وحدودها ، ونظام ملف شخصية المتهم وغير ذلك من الموضوعات المتصلة بحسن سير المعدالة في هذه المرحلة .

ويظن البعض أن الفصل في الخصومات هين يسمير يكفى فيه الألام بالتوانين . ولكن الحق أن القضاء فن من نوع خاص ليس يكفى فيه توافر المرغة بأصول المهنة بل يلزم أن تقوم بمن يلى هذا المنصب صفات أخلاقية ومواهب عقلية ونفسية . وهذا رأى مجمع عليه نجده في كتب السلف الصالح والمحدين من كتاب المشرق والمغرب ، فهذا هو اياس بن معاوية المتوفى سنة ١٢٢ هجرية ، وقد كان مثلا في الذكاء والقطنة ، لما ولى القضاء بالبصرة طار صعيته في الآماق حتى جاءه الناس يطلبون منه أن يعلمهم المتفاء ، وكان يتول لهم : « أن القضاء لا يعلم ، وأنها التضاء فهم ، ولكن تول علم ، وأنها التضاء فهم ، ولكن

وتتبع الدول في اختيار القضاة احدى طرق ثلاث :

 ١ - الانتخاب -- (الباشر أو غير الباشر حين يتتصر على هيئات خاصة مثل الحامين أو الحاصلين على شهادة في التانون) كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى التضاء الحلى نقط .

 ٢ — الاختيار بواسطة السلطة التشريعية كما هي الحال في بعض الولايات التحدة الامريكية وسويسرا — بالنسبة الى المحكسة الاتحادية العليا نقط — .

⁽۱) أنظر فن التضاء لرانسون ترجبة المنتشار محبد رشدى ص ٤٠

 ٣ ــ التعيين بواسطة السلطة التنفيذية وهى الطريقة الغالبة في النظم التانونية(١) .

والطريقة الاخيرة ـ اذا أحيطتا بضمانات الحصائة والاستقلال ـ تتوانر فيها ميزة حسن الاختيار .

ويتم اختيار القضاة في فرنسا الآن من خريجي المركز القومي للدراسات التضائية المنشأ بالقرار رقم ٧٧ / ١٩٥٩ في ٧ يناير سنة ١٩٥٩ الذي يقبل المستمين القضائيين من خريجي الحقوق بعد امتحان مسابقة(٢).

ومما يتصل بموضوع اختيار القضاة ، تعيين النسساء في القضاء . ولا تجرى الدول على وتيرة واحدة في هذا الشأن وحتى الدول التي طبقته من تدخل النساء في القضاء الا في التماء الا ابريل سنة ١٩٤٦ ووصلت النساء الى محكمة النقض بها(٢) .

وننتل الآن الى مبدأ تخصص القضاة ، وهو مبدأ له أنصاره غير أنه في المبل لا يجد صداه نالواقع أن التخصص متصور على المحاكم العليا وبعض المحاكم التي تنظر قضايا نوعية معينة كقضاء الأحداث والمنازعات الايجارية والمستعجلة والعمل وما أشبه ،

وبد أخذ به تاتون السلطة القضائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ السارى في جمهورية مصر العربية ، ولكن تصادفه صعوبات في التطبيق .

ولا شك أن التاشى الجنائي يجب أن يكون متخصصا حتى يباشر نظريات النفاع الاجتماعي الحديثة ويجرى عملية التفريد والتصنيف القضائي من واتع مك شخصية المتهم القائم على دراسة ظروف المتهم وأحواله .

ولكن متى يجرى البحث فى شمخصية المتهم ؟ هل يتم ذلك تبل تقرير الإدانة أو بعدها ؟

من المملوم أن بعض النظم القانونية كالنظام الأنجلوسكسوني يقسم المحاكمة الى مرحلتين: الأولى تقرير الادانة ثم توقيع الجزاء ، بعكس النظم اللاتينية التي تدج المرحلتين في مرحلة واحدة .

ولا يتسع المجال لتقييم النظامين ، ولكنى أشير الى أن الاتماهات المديثة في هذا المجال تشير الى الرجعية النظام القائم على الفصل بين مرهلتى الادانة والحكم أخذا بنظريات الدفاع الاجتماعي التي تقفى باعطاء القافي مزيدا من السلطة التقديرية لاختيار تدابير الدفاع الاجتماعي الواجبة التطبيق

 ⁽۱) المبادىء الدستورية الماية والنظم السياسية للدكتور محبد كامل ليله ص ٩٨٣١ مذكرات في استقلل القضاء للمستقبار حسن تجيب ص ٩٦٠ ٠

 ⁽۲) التظام التضائي في فرنسا - محاشرة لنا منشورة في مجلة التضاة سنة ١٩٦٨ ص ٣٨ .

في كل حالة على حدة من ذلك المؤتمر الدولي الثالث للنفاع الاجتماعي بأنفيرس سنة ١٩٥٤ والمؤتمر الدولي الثابن في الشيونة سنة ١٩٦١ (١) .

ولكنا لا نؤيد هذا الاتجاه في نظامنا التضائي ، ذلك بأن النصسل بين مرحلتي الادانة والحكم يستهذ جذوره من الرواسي التاريخية للنظام الأتجلوسكسوني الذي يقضى باشراك المحلفين في القفاء وتخويلهم سلطة الفصل في ثبوت التهمة قبل المتهم ولا صلة لنا بهذا النظام . هذا الى أن الفصل بين المرحلتين قد يؤدي الى بطء اجراءات المحاكمة ، وقد نظهر أبلة جديدة بمد قرار الادانة ، مما يخلخك الإحراءات ويدخيل عليها الاضطراب ،

وننتتل الآن الى التدخل التشريعي في سلطة القاضي في تحديد الجزاء .

بدأت سلطة القاضى في تقدير العقوبة مقيدة حين كانت العقوبات هامدة ليس لها حد ادنى أو أعلى ، غير أن الدارس العنابية التي أسلفنا بيانها أدت في نهاية المطاني الى أطلاق سلطة التاضي في التقدير.

ونحن لسنا مع المفالاة في ذلك ، فلا نساير التشريعات التي تعطى التامي سلطة القياس التي أسلفنا الاشارة اليها .

وتنادى السياسة الجنائية الحديثة بعدم اخضاع حسرية المواطنين ومصائرهم لأهواء وامزجة التضاة ومعادلاتهم الشخصية المتباينة وخاصة اذا كاتوا غير مؤهلين . وتنادى تلك السياسة بوجوب ممارسة تلك السلطة التقديرية في الحار من الشرعية القانونية الشكلية والموضوعية طبقا لتوجيهات مانونية محددة وفي ضوء بحث دتيق اشخصية المجرم مع تأهيل الماضي الجنائي وتخصصه وتهيئة مساعدين له من الاخصائيين الأكفاء(٢) .

وتد عبرت توصيات المؤتمرين الدوليين السابع والثامن لقانون العتوبات اللذين عقدا في أثينا سنة ١٩٥٧ ولشبونة سنة ١٩٦٦ على التوالي عن تلك السياسة خير تعبير ،

وتثور منا مناتشة المتربات غير المصدودة وتلك المتدرجة بين الحدين الادنى والاعلى والمقوبات التخيرية والبديلة والمقوبات المتوازية (التي تقضى بوضع مجموعتين من العقوبات الاولى مشيئة والثانية غير مشيئة تبعا للباعث على الجريمة) ومدى جدوى تقنين الظروف المشددة والمخنفة ونظام وقف التنفيذ والمقابلة بينه وبين الاختيار القضائي ونظام البارول(٢) (تضاء جزء من العقوبة خارج السجن تحت الاشراف والتوجيه) .

وتنجه بعض التشريعات التي تقيد سلطة القاضي في التخفيف بتحديد

⁽۱) الاختبار القضائي للدكتور أحبد نتحي سرور ص ٢٠٠٠

 ⁽۲) الدكتور اكرم نشأت ... المرجع السابق ص ١٥٠ (٣) الدكتور أكرم نشآت الرجع السابق .

الظروف المخففة التي تتبع له النزول بالمقرية الأمسلية أو استبدال غيرها بها(١) .

وبالنسبة الى التدابير الاحترازية كوسائل بديلة للعقوبة ، فالبحث غيها يتنفى تقبيمها والمقابلة بينها وبين المقسوبة والتعرض لانواعها وموقف التشريمات منها ، والمقار لا يتسع أيضا لهذا الشرح ، وفقط أشير الى ان اتخذ المقايس التقليم التقليم التقليم التقليم التعليمة لا يكن المناوية لدى مرتكبها ليس شرطا لتوقيع التدابير الاحترازية لأن أساس الالتجاء اليها هو الخطورة الإجرامية ولا ينظر الى الجريمة في هذا المجال بحسبانها انتهاكا لتاعدة تانونية غصب ، بل باعتبارها واتمعة كاشفة عن خطورة المجرم سواذ كانت الخطسورة الإجرامية في ذاتها حالة لصيقة خصص المجرم ، في تشير بطبيعتها مسعوبات في الاثبات وقد تغلبت شخص المجرم ، في تلكياحدى وسيلتين :

أما تحديد العوامل الاجرامية التي تعتبرها مصدرا للخطورة وترينة لها يرد عليها الاتبات ، وأما ان تفترض الخطورة الاجرامية في بعض الحالات اغتراضا تستبعد به كل سلطة تقديرية للتاشي(٢) .

اما من تدخل الشمع في مسير المدالة الجنائية غبوضوع يعمل بنظام المحلفين وتقييمه (٢) ولا يتسبع له مجال هذا الحديث وما يعنينا في هذا الامر هو أن نزن هذا الموضوع بميزان نظريات الدغاع الاجتماعي ومدى تجاحها أو غشلها في ظل نظام المحلفين ،

رابعا ــ مرحلة الحكم

الحكم الجنائي هو خاتبة المطافى في الدعوى الجنائية ؛ وقد صنفته مؤلفات كثيرة في اسلوب الحكم وصياغته وتناول الكثير من التشريعات البيانات الجوهرية وغير الجوهرية للاحكام بل أن المؤتمرات الدولية الحديثة حرصت في نوصياتها على ابراز أهبية الحكم الجنائي وأسلوب صياغته ،

نقد نادى المؤتمر الدولى الثانى لقانون العقوبات (لشبونة سنة ١٩٦١) بوجوب نسبيب الاحكام الجنائية بطريقة محددة تقدم حصيلة مداولة القاضى وتجيب على جميع الدفوع التي اثيرت مع تجنب الصيغ النموذجية وتلك

 ⁽۱) حدد التشريع النيساوي أربعة عشر ظرفا مخففا بنها أحد عشر ظرفا بمستخلصة بن حالة الفامل (م ٢٦) و الثلاثة البائية بستخلصة بن طبيعة الفعل (م ٧٧) .

⁽٣) لنظر الموضوع بحثا لنا من التدابير الإمترازية في القوانين الجنائية في الدول العربيــة (المجلس الأملي لرعاية المغزن والاداب والمطهم الاجتباعية ــ دورة بغداد في الدماع الاجتباعي يتـاير حسنة 1711)

⁽٣) انظر في الوضوع بحثاثا فا من نظام المطلعين في القضاء الجنائي — الجلة الجنائية القوسية المدد الاول بارس سنة ١٩٥٨ من ٢٥ ، وانظر في تغييم هذا النظام بالالايات المتحدة الامريكية حولك جميرة عرائك المضور Courts on trial سنة ١٩٥٠ من ١٠٨ . ١

الفامضة ، والصيغ التانونية البحت التي لا يفهمها الخصوم ، الا اذا كان من الضروري استعمالها .

وتحرص جبيع التشريعات على ضرورة النطق بالأحكام في جلسة علنية ولو تبت الحلكية في جلسات سرية ضمانا لحسن سير العدالة .

ولمحدة الحكم الجنائى يجب أن يباشر القاضى جميع اجراءات الدعوى وأن يسمعها بنفسه وأن يشترك في المداولة ، وتشترط بعض التوانين اجماع آراء القضاة في بعض الأحوال مثل حالة اصدار حكم الاعدام وهو النظام المتبع في جمهورية مصر العربية .

ويجب أن يكون الحكم مكتوبا ، خاليا من شائبة التناقض في التسبيب أو القصور نيه وأن يشير الى نص القانون الذى طبته وذلك بالإضافة الى البيانات الجوهرية الأخرى كمدوره باسم الشعب أو السلطة التى ولت الفاضى القضاء على حسب الأحوال وغير ذلك من بيانات الديباجة الهامة .

وقد دخل العلم في ساحات المحاكم وذلك بتشغيل العتل الكتروني في اعداد السوابق القضائية وتبويبها لاعانة القاضي على الفصل في الانزعة في يسر وسهولة في ظل المبادئ القانونية الصحيحة ، بل الخلته الجالس التشريعية لتيسير الرجوع الى التشريعات المختلفة ، وقد بلغت الرغبة في المتشريعة النظام أن اتجه الرأي في المؤتبر الدولي لرجال القضاء الذي المجودين في شهر يولية سنة ١٩٧٧ الى المحان الاستفادة من العتل الالكتروني في حل المنازعات الدوليسة عن طريق ما يكشف عنه من السسوابق المماثلة وما يتدمه من المعلوات المعلقة بالمسائل المتنازع عليها() .

ويستعمل المكتب الفنى بمحكمة النقض الإيطالية العقل الالكترونى في تبويب الأحكام ،

كما يستعمل الميكروفيلم في تصوير مستندات القضايا وملفاتها تيسيرا المنظها .

هذه في عجالة مراحل تسيير العدالة الجنائية والاتجاهات الحديثة في شانها حاولت تدر الطاقة الإلام بها والإشارة الى أهم أحكامها .

واختتم بالقول بأن الناس في هاجة الى النضاء ما عاشوا واذا ما غرض عليه احترامه وجب أن يؤمنوا بأنه محل ننتهم وموضع طمانينتهم . فالتاضي لا يرتفع قدره برفعة وظيفته ولا تتسم سماه بسناها الا اذا تمثلت في نفسه فضسائلها .

⁽¹⁾ Law and Computer Technology Vol. 1 January 1968, أنظر أيضًا بمثا لنا عن التطوير العلمي للاجهزة القضائية شا مجلة القضاة بوليو مسئة 1974 ص 11 .

الاغواء والاغتصاب في ألتقاليد القبلية الافريقية(يه)

للدكتور محمود سلام زناتى الستاذ تاريخ القسانون كلية المقسوق سجامسة عين شمس

(Seduction) اولا ــ الاغواء

يتصد باغواء وتاع غتاة أو امرأة غير متزوجة برضاها . غالاغواء يفترض من ناحية اتصالا جنسيا كاملا . غالداعبات الجنسية التي لا تنطوى

(ﷺ) نورد نبيا يلى قائبة بمسادر البحث بلغاتها الاسلية مرتبة ترتيبا أبجديا تهما لاسسماء
المؤلفين ، وسوف تقتصر عقد الانسارة الى هذه المسادر في نقايا البحث على فكر اسم المؤلف
بنطوقا بالعربية وعنوان بؤلفه بترجبا البها في حالة تعدد بؤلفاته ،

Aschton (H.): The Basuto, London 1952.

Aubert (A.): Coutume Bambara. dans Coutumiers Juridiques de l'Afrique Occidentale Française, t. II, Paris, 1939.

Beaton (A.C.): The Fur, in Sudan Notes and Records, (1948) Bosch (P.F.): The Banyamwezi. 1930.

Bullock (C.): The Mashona and the Matabele, Cape Town 1950.

Butt (A.): The Nilotes of the Anglo-Egyptian Sudan and Uganda, London 1952.

Cory (H.): Sukuma law and custom, London 1953.

Doke (C.M.): The Lambas of Northern Rhodesia, London 1931.

Driberg (J.H.): The Lango, London 1923.

Gray (R.F.): The Sonjo of Tanganyika, London 1963.

Hobley (C.W.): Ethnology of A. Kamba and other East-African Tribes, Cambridge 1910.

Holleman (J.F.): Shona Customary law, London 1952.

Howell (P.P.): 1. A manual of Nuer law, London 1954.

Observations on the Shilluk of the Upper Nile, Africa 1953.

Hunter (M.): Reaction to conquest, London 1936.

Huntingford (G.W.B.): The Nandi of Kenya, London 1953.

Krige (E.J.): The social system of the Zulu, London 1957. =

على جماع كامل لا تدخل في منهوم الاغواء . ويفترض من ناحية اخرى ان المراة ، التى تكون طرغا في العلاقة الجنسية ، غير متزوجة . فاذا كانت متزوجة لم يكن الأمر مجرد اغواء وانما يصبح زنا . وهي جريمة ينظر اليها في كل المجتمعات القبلية بوصفها اكثر جسلية . كذلك يفترض الاغواء ان يكون الاتصال الجنسي قد تم بموافقة الاثني . فاذا كان قد حدث رغبا عنها فان الفعل لا يعد مجرد اغواء وانما يشكل جريها آكثر خطورة هي الاغتصاب .

وتبل أن نتمسرف على موقف التقاليد القبلية من الاغسواء يجدر بنا أن نشير الى تفاوت المجتمعات القبلية في نظرتها الى ما ينبغى أن تكون عليه الحياة الجنسية للذكور والاتاث غير المتزوجين .

غفى بعض المجتمعات يسمح العرف بتيام علاتات جنسية عادية بين الذكور والاناث غير المتزوجين و لا عبرة في هذه المجتمعات بها قد تتخض عنه هذه المالاتات من حمل وانجاب أولاد قبل الزواج ، غالراة التي تأكد ولدا أو انتين قبل الزواج لا تتعرض في هذه المجتمعات لاى لوم أو تثريب ، ولا يستنبع ذلك بالنسبة لها أو لاهلها أى عار ، وليس من شان ذلك أن يحول دونها والزواج غيما بعد زواجا عاديا ، بل أن الرجل ، في هذه المجتمعات يفيطه الزواج من قتاة ألجبت ولدا أو انتين من علاقات سابقة ، عاتجاب المفتاة ولدا قبل الزواج يعل على خصوبتها ، ويرحب الرجال ، الرجال ، بالزواج من فتاة تأكدت خصوبتها ، وليس من المتوقع ، بطبيعة المحال ، أن نجد في هذه المجتمعات تواحد عرفية تقضى بالجزاء على الاغواء .

وفى مجتمعات آخرى يسمح العرف بنوع من العلاقات الجنسية بين الذكور والاناث لاينطوى على جماع . فالآداب التبلية ، في مثل هذه المجتمعات

La Fontaine (J.S.): The Gisu of Uganda, London 1959.

Lindblom (G.): The Akamba, Uppsala 1920.

Mérab (Dr.) : Impressions d'Ethiopie, t. III, Paris 1929.

Peristiany (J.G.): The social institutions of the Kipsigis, London 1939.

Roscoe (J.): 1. The Baganda, London 1911.

2. The Bakitara or Banyoro, Cambridge 1923.

Schapera (I.): 1. A Handbook of Tswana law and custom, London 1955.

The Khoisan Peoples of South Africa, London 1951.

Smith and Dale: The Ila-speaking peoples of Northern Rhodesia, London 1920.

Torday (E.): The principles of Bantu-marriage, in Africa 1929. Van Warmelo (N.J.): Venda law, Part I, Pretoria 1948. لا نؤثم التناء الفتية بالفتيات ولا تستهجن ما يحدث بينهم من مداعبات جنسية على شرط أن تحتفظ الفتاة بعذريتها ، وفي هذه الجتهعات تعلق أهبية على احتفاظ الفتاة ببكارتها الى حين الزواج ، والفتاة التي تفقد بحارتها تبل الزواج تلحق العار باسرتها وتقلل فرصتها في زواج مناسب ، وقد يعترف للزوج بالحق في الحصول من اسرتها على تعويض أذا تبين عند الزفاني فقدها عذريتها في علاقة سابقة ،

وينعكس هذا الموقف من الملاقات الجنسية قبل الزواج على اعراف هذه المجتمعات حيث نجدها تنص على جزاء لمن تسبب في المقاد فقاة عذريتها وني كان ذلك برضاها ، ومن المعادات الثسائمة في هذه المجتمعات توقيع منحص على الفقيات لمربقة ما اذا كن لازلن يحتفظن بعفرتهن أم مقدتها ، ويوقع مثل هذا المقحص عادة عقب المناسبات التي يلتقي فيها الفتية بالفقيات ، وقد يوقع قبيل الزفاف ، وإذا اكتشف أن الفتاة قد فقدت عذرتها طلب اليها الاقصاح عن تسبب فيه ، وقد يوقع الفحص على الفقاة عندما يرتاب إهلها في إهرها ،

فلدى البوندو (فى جنوب أفريقية) كانت العادة تجرى فيما مضى بقحص الفتيات جسديا بعد كل اجتماع الفقيه والفتيات بمناسبة زفاف أو شميرة بلوغ بواسطة عجائز الحوش (البيت) الذى تم فيه الاجتماع .

كذلك كان من اللازم توقيع القحص على الفتيات من قبل أمهاتهن عند ودوتهن الى بيوتهن(١) . ولدى الشونا (في زامبيا وردوسيا وموزامبيق) كان من الشاقع توقيع قحص دورى على الفقيات بواسطة قريباتهن للناكد من المتناظهن بيكارتهن(١) . ولدى الأمهرا (في أشيوبيا) كان من المالوف أن يلم الآباء للتأكد من حالة بناتهم الى قحصه عن طريق مسرة معينة (imboual) مستديرة في حجم البندية لا تنقد من بكرة غير مقصوضة ، وكانت بعض الأمهات يستمملن لنفس الفرض طرف المغزل الذي يستخدمنه في غزل القطن(١) .

وهناك مجتمعات تسبح بتيام عالاتات جنسية بين غير المتزوجين لكفها لا ترجب بها قد يفضى اليه من حمل ، ولذا نجد العرف فيها لايجازى على الاتصال الجنسى في ذاته وانما على التسبب في الحمل ، فاذا واتع رجل فناة أو امرأة غير متزوجة ولم يفض ذلك الى حملها لم يتعرض الرجل لاى جزاء ، لكن اذا حملت الفتاة أو المرأة كان عشيقها مسئولا عن حملها ،

وقى مجتمعات اخرى يجازى على مجرد الاتصال الجنسى بفتاة أو أمراة غير متزوجة بغض النظر عن النتيجة المترتبة عليه ، أي سواء تسبب في فقدان الفقاة عذرتها أم لم يتسبب ، وسواء نجم عنه حمل أم لم ينجم ،

⁽۱) انظر : منتر > من ۱۸۲ •

⁽۳) انظر : هولمان ، س ۸۳ -(۳) انظر : براب ، ص ۸۱ - واتظر ایضا بالنسبة للبیدی والواهیمی والشجا : توردای ، ص ۲۵۸ - والندا : علن نامیلو ، س ۲۱۵ -

فالمجتمعات القبيلة لاتقف افن موقفا موحدا من الاتصال الجنسي الذي يحدث بين رجل وامراة غير متزوجة . ففي بعضها لا يستتبع مثل هذا الاتصال جزاء ولو تبخض عنه حمل ، وفي بعضها الآخر يجازى على هذا الاتصال في ذاته ، وفي بعضها الثالث يجازى على فض البكارة ، ومن المجتمعات ما يتصر الجزاء على حالة التسبب في الحمل دون سواها .

وتنظر المجتمعات التبلية الى الاغواء ، أو وقاع أنثى غير منروجة برضاها ، بوصفه اعتداءا على أولياء المرأة ، وهم الذين لمهم توقيع الجزاء أو طلب توقيعه .

وللجزاء على الاغواء مسور متعددة . اكثرها شبوعا الزام العشيق بدنع قدر من المال لوليها . غير أن العشيق قد يتعرض لجزاءات وفي الأعم الأغلب ينال الجزاء الرجل وحده . فني كثير من المجتمعات القبلية لا تنال الفتاة أو المراة غير المتزوجة جزاء ما . ولعل مرجع ذلك الى الفكرة التي تسود تلك المجتمعات من أن الرجل هو الذي يكون في مثل هذه الأحوال صاحب المبادرة وأن دور المرأة يقتصر على الاستجابة لطلبه . وقد يرجع الى الاعتقاد السائد ايضًا بأن الراة اتل ضبطا لعواطنها من الرجسل وأكثر اندفاعا منه . ومضلا عن ذلك مان الاغواء يعد اعتداء من الرجل التربب على ما لأقارب الفتاة من حق عليها وبخاصة الحق في تزويجها زواجا مناسبا والحصول على مهرها . ولما كان الاغواء في ذاته أو بما يتخلف عنه من حمل وانجاب أولاد تبل الزواج بقلل من عرصة الفتاة في الزواج أو يقلل من مرصة حصول أولياء الفتاة على المهر المألوف لمثلها مان من شآته أن يلحق الأذي بمصالحهم . ومع فلك مان الفتاة ، في بعض المجتمعات ، لا تنجو من كل جزاء ، فقد يضربها أقاربها ، وقد تتعرض لجزاء جماعي من قبل لداتها من الفتيات . فضلاً عن اعتبار الحمل السابق على الزواج ، احيانا ، خطأ شمائريا يحتاج الى تطهير .

وهناك ظروف من شائها تخفيض الجزاء على الاغواء . فاستعداد الرجل المؤواج من الفتاة قد يقال من قدر التعويض الذي يلزم بدفعه بل الموتف التعويض الدفوع جزاء من الهر . كذلك قد يعتبر ترخص الفتاة وتديما با في تخفيف الجسزاء بل قد يؤدى الى المفائه كلية . وعلى المكنى هناك طروف من شائها تشديد الجزاء على الاغواء . كما هو الحال مثلا اذا تخلف عنه حيل أو اذا ماتت الفتاة الحسامل . وكما هو الحال بالنسبة للاتصال الجنسى بين أمراد المامة وبنات الرؤساء .

وسنستعرض غيبا يلى صور الاغواء المختلفة التى تخصيع للجزاء ، وأتواع المجزاء المتردة ، وأخيرا مكرة النجابة المتردة ، وأخيرا مكرة النجاسة الشعائرية أو الاثم المرتبط بغض البكارة أو الحمل السابق على الزواج ،

أولا - صورة الأغواء:

قد يتمثل الاغواء في مجرد وقاع الذكر للانثى ، وقد يتطلب نمض البكارة ، وقد لا يتحقق الا أذا أعقب الوقاع حمل .

نبعض المجتمعات القبلية يعد وقاع الانتى غير المتزوجة خطأ ولو كان برضاها . وليس الخطأ هنا خطأ موجها الى المجتمع ككل وانها هو خطا في حق لولياء المراة . وذلك لما ينطوى عليه من عار يلحقهم وضرر مالى يعيبهم . فلدى الباسوتو (في جنوب افريقية) كان الاتصال الجنسي حتى في يعيبهم . فلدى الباسوة التي لا تنطوى على جهاع غصلى محرما قبل النواج ، وكان الجزاء على الحرف يتطلب المفقة من الفتيان وبخاصة من الفتيات ، وكان الجزاء على اغواء غناة يتمثل في الزام الفاعلونه عدد من رعوس المشية(ا) كذلك بعد اغواء الفتيات غير المتزوجات ، عند الشيلوك (في جمهورية السودان) ، خطا أعواء الفتيات غير المتزوجات ، عند الشيلوك (في جمهورية السودان) ، خطا جسيها يقتضى تعويضا ، وينطبق ذلك على الفتاة التي لم تتزوج بعد كها بنطبق على الفتاة التي تم عقد زواجها وما زالت تعيش في بيت أبيها(۲) ،

وتعلق بعض المجتمعات الافريقية ، كما رئينا ، أهمية كبرة على احتفاظ الفتيات بعذرتهن الى حين الزواج ، ولهذا تعد التسبب في افقاد الفتاة بكارتها خطأ يستوجب مجازاة فاعله ، فلدى البوندو (جنوب افريقية) مثلا أذا تبين عند فحص الفتاة فتدها بكارتها ، عد الرجل الذى اتصل بها وتسبب بذلك في انقادها بكارتها مسئولا ، وكان عليه أو على أبيه دفع دية في صورة ماشية(٣) ،

ولدى الزوكو (جنوب افريتية) اذا اتهبت مناة بفقد بكارتها عقب اتصال جنسي صحبتها لداتها في الحى الى النهر حبث يقين بفحصها لمعرفة مدى صحة الاتهام وإذا ثبتت صحته عاتبن الفتاة ومن تسبب في فقدها بكارتها ، وكان لوالدى الفتاة الحق في الحصول على تعويض (٤) . كذلك كان مش بكارة عذراء يعد عند الجيسو جرما جسيها رغم أنه كان يسمح للاشخاص غير المتروجين من الجنسين بقدر من الاتصال الجنسي لا ينطوى على جماع كابل (ه) .

وتسمح بعض المجتمعات ، كما راينا ، بقيام علاقات جنسية بين الذكور ، والآناث قبل الزواج ، ولا تتضمن أعراف هذه المجتمعات جزاءا لمثل هذه الملاقات ولو ادت الى فقد الفتاة عذرتها .

۱۱) آشتون ۶ مس ۲۹۳ ۰

⁽٢) هوول ، ملاحظات على شيلوك النيل الاعلى ، ص ١٠٤ ٠

⁽۲) مئتر ، ص ۱۸۲ ،

۱۵۸ می ۱۵۸ - ۱۵۸

 ⁽a) المونتين ، ص ٣٥ . أنظر أيضا بالنسبة للفندا : قان قاربيلو ، ص ٢٧٤ .

لكن اذا تمخضت الملاقة عن حمل عد الأمر اكثر جسامة . ويقفى المرن عندئذ بمجازاة الرجل الذى تسبب ، عن طريق علاقته بالفتاة ، في حملها . فلدى الكمبا والكسجى والسوكوما لا يستتبع وقاع الأنثى برضاها أى جزاء ولو أدى الى فقد الفتاة عذرتها ، لكن أذا نجم عن الوقاع حمل عد الرجل مسئولا عن حملها وطالبه أهلها بتعويض(١) .

ثانيا ... صور الجزاء:

يختلف الجزاء على الاغواء بلختلاف المجتمعات ، وفي بعض الاحيان نجد له أكثر من صورة في المجتمع الواحد . فقد يلزم الرجل دفع تعويض أو دية الى أهل الفتاة لاصلاح الفرر الذي أصابهم بفعله ، وقد يلزم الاتفاق على الأم والولد فترة معينة ، وقد يضرب أو يجلد ، وفي الحالات التي تقترن بظرف مشدد تد يففي أو يقتل ، ورغم أن الفتاة لا تتعرض كتاعدة عامة للجزاء فقد يتولى أقاربها ، في بعض المجتمعات ، تأديبها بضربها أو تيدها ، وفي الحالات التي تقترن بظرف مشدد قد تطرد من جماعتها بل قد تتعرض للمجوت .

ونتحدث ميما يلي ، بشيء من التفصيل ، عن كل من هذه الجزاءات .

١ ــ التعويض او الدية:

اكثر صور الجزاء على الاغواء شيوعا هو الذام الرجل دفع قدر من المال الى اولياء الفتاة ، ومن الطبيعي أن يتخذ التعويض ، في المجتمعات السي تقتفي حيوانات لا سبيعا المجتمعات الرعوية ، صورة رأس أو أكثر من هذه الحيوانات ، ويحدد العرف عادة ما ينبغي دفعه من تعويض عن الاغواء في الأحوال المختلفة ، وأساس التعويض عن الأغواء هو اصلاح الضرر الذي يصيب أولياء الفتاة ، وهو ضرر مزدوج ، فهو يتمثل أولا فيها يلحقه بهم من عن أضعاف قرصة الفتاة في زواج مناسب ومن على المهر الذي كان من عار ويتمثل ثانية قبها يتسبب عنه من أضعاف قرصة الفتاة في زواج حقهم أن يتوقعوا الحصول على المهر الذي كان من حمر من يوقعها ،

فلدى الكجاثلا (في جنوب المريتية) مثلا يحصل التارب المناة على تعويض الناس أجل المساد المناة واضعاف فرصتها في الزواج . حيث يخشى الناس استمرار الفنى الذى تسبب في حملها في التيلم بدور العشيق لها ولو بعد زواجها من شخص آخر / او استمرارها هي نفسها في السلوك سلوكا مترخصا . ويقولون في وصفي مثل هذه المناة : «البترة لا تفيز طريتة خوارها من A cow does not change its mode of lowing لابي المناة بترة لاغلاق غشاء البكارة «to close hymen up» او لاصلاح المناة «برة لاغلاق غشاء البكارة «to close hymen up» او لاسلاح المناة «بوب السودان)

⁽١) أنظر بالنسبة للكبيا : لندبلوم ، ص ١٥٧ والسوكوما : كورى ، ملاة ٢٨٨ .

⁽Y) شابيرا ، كتيب في قانون النسوانا ، ص ٢٦٦ .

⁽۲) کریچی ، س ۱۵۸ ۰

لا يمترض أتارب الفتاة على كونها طرفا في علاقة جنسية بناءا على اعتبارات الملاقية وأنها رغبة في رؤيتها تتزوج يطريقة مناسبة حتى يمكنهم الحصول على الماشية اللازمة من أجل زيجاتهم هم (۱) و ولن يسمحوا لأي اهتبام بنا من تبل رجل غريب أن يفسد فرصتها في زواج مناسب من رجل يحوز ماشية كالفية (۲) و

وقد يورد العرف بعض القيود على حرية ولى الفتاة فى استعمال الاموال التي تدفع اليه بمناسبة اغوائها ، من ذلك مثلا ما يجرى به العرف عند الكجلائلا من الزام الاب استعمال الماشية التي حصل عليها بسبب اغواء المنته في اعلاق أن التصرف فيها كما يحلو له ولا تدخل عند وغاته في تركته وأنما يحتفظ بها على سبيل الوديعة من إجل الفتاة وابنها ، وقد تعطى هذه الماشية الفتاة عند زواجها فيها بعد لكن ليس ضروريا (٣) .

٢ ــ الزام اللفوى بالنفقة:

ومن الجزاءات الشبائمة في المجتمعات القبلية على الاغواء الذام الرجل الذي تسسبب في الحبل بالانفاق على الفتاة ووليدها فترة معينة تختلف باختلاف القبائل ، وتبقى الفتاة ، في بعض القبائل ، مع أهلها الى حين ولانتها ، وفي البعض الآخر تضطر الفتاة الى ترك بيت ابيها ويلزم من تسبب في حالتها بايوائها واعالتها الى أن تضع حبلها ،

فلدى الهوتنتوت (جنّوب غرب افريقية) اذا نجم عن الوقاع حمل كان على الرجل الزواج من الفتاة أواذا لم يفعل كان مسئولا عن اعالة الطفل حتى غطامه ، ومن أجل هذا كان عليه أن يعطى الأم عددا من الماسية أو تحدرا من النقود ، وإذا رغض أخذ الى مجلس القبلية واجبر على القيام بواجبه وقد يجلد (٤) ، ولدى الإبلا (في زامبيا) أذا رغض الرجل الزواج من المنتاة التي أحبلها ، غان أولياءها يصرون على أن يأتي لها من وقت؛ الى آخر بأشياء لمعاونتها في تنشئة الطفل (٥) ، ولدى البلجندا (في أوغندة) آذا أحبل شاب قتاة كان عليه أن يصطحبها الى بيت أبيه لتعيش عهه حتى الد طفلها (١) ، كذلك ، لدى النيورو (في أوغندة) ، اذا دلت الفتاة الحال على من أغواها وثبتت الدعوى في مواجبته طلب اليه الزواج منها ،

⁽¹⁾ لا يعد الجمر في التقليد التبلية الامريقية حقا للمروس تفسعها وأنها الاعتساء أسرتها وفي متعبتهم أخرتها ، قالمرض الاساسي الذي يستقدم بها الجمر المفوع من أجل أحدى بنات الاسرة مع دونير الجمر اللازم لترويج أحد أبائتها ، أنظر بقائنا : نظام الجمر لدى الشحوب الامريقية › جبيلة القدور والاقتصاد › المحد الثالث ١٣٦١ › من ٣٢٨٠ .

 ⁽٣) موول ، كتيب في قانون النوير ، ص ١٧٠ ، ومن تبيل المجتمعات التي تجازى على
 الاغواء بتمويض يدفع الى أم ل الفتاة : البوندو والباسوتو واللاتجو والباتلجو .

⁽٣) شبايراً ، كتيب في تاتون الصبوانا ، ص ٣٦٦ .

⁽³⁾ شابيرا) الخويصان ، ص ٢٤٢ ·

⁽⁰⁾ ميث وديل ، ص ٣٩ ٠

⁽٦) روسكو ، انباجندا ، ص ٢٩٣ ٠

واذا رفض أرسلت الى بيته الى أن تتم الولادة . وكان عليه أن يهدها بامراة ترعاها وتتولى اعطاءها الادوية اللازمة . وعندما يبلغ الطفل من المهر شهرا أو أكثر تعود الفتاة ومعها وليدها الى بيت أيبها(أ) .

٣ -- ضرب المغوى او جلده :

يتعرض المغوى ، في بعض المجتمعات الافريقية ، المضرب أو الجلد . وقد يقع الضرب من أولياء الفتاة وقد يحدث بمعرفة سلطات القبيلة أو تحت اشرافها . كذلك تتعرض الفتاة ، في بعض المجتمعات ، الضرب من قبل أولياتها .

هلدى المهوتئتوت (النامان) كانت الفتاة التى اخطأت يضربها والداها أو تضرب بموافقتهما في حضور عشيقها الذي كان يلقى مثل هذا الجزاء . وكان الضرب يوقع تحت اشراف شيخ المضرب(٢) . ولدى الكجاتلا ليس هناك جزاء تانوني على افواء امراة متزوجة اذا لم ينجم عنه حمل . وترفض المحاكم نظر تضية من هذا القبيل . واقصى ما يمكن عمله هو أن لابي الفتاة الحاكم نظر قضية بالمعتنى متلبسا أن يضربه بشدة . وقد تضرب الفتاة أيضا لكن الاغلب الاكتفاء بلومها ومطالبتها باصلح سلوكها . ولد النجواتو (احدى تمائل التسوانا في جنوب الهريقية) قد يضرب والدا اللفتاة اذا وجداد في كوضها . ولهما بدلا من ذلك مطالبته بتعويض(٢) .

إ ــ النفى أو القتل :

قد يقترن الاغواء بظرف مشدد يجعل منه جريمة خطيرة . وعندئذ قد لا يكتفى بالزام الفاعل دفع تعويض مهما كان ثقيلا وانما يوقع عليه جزاء من نوع آخر كان ينفى من الجماعة أو يقتل . ويغلب أن يكون ذلك كذلك كذلك بالنسبة للعلاقة الجنسية التى تنشأ بين شاب وفتاة لم يجتز كلاهما أو احدهما ، لاسيما المقاة ، قسميرة البلوغ ، ففى بعض المجتمعات يسخط الراى المام بشدة أن يكون للفتاة علاقة جنسية ، وبخاصة أن تحمل ، تبل مرورها بشميرة البلوغ ، وبخالفة هذا الحظر يعد أمرا في غابة الخطورة ذلك أن الاتصال الجنسي الذي يحدث في هذه الحالة يعتبر أقرب الى الجريمة المامة ولذا يتسم الجزاء عليه بالشدة البالفة .

ثالثا ... المظروق المخففة :

تعرف المجتمعات التبلية ظروفا معينة من شانها تخفيف الجزاء على الاغواء بل قد تؤدى الى استاطه كلية ، أهمها : استعداد الرجل الذواج من الفتاة من ناحية وترخص الفتاة وتبذلها من ناحية أخرى ،

⁽۱) روسکو ، البلکیتارا ، ص ۱۷ ،

 ⁽۲) شابيرا ، القويصان ، ص ۱۹۱۷ .
 (۳) شابيرا ، كتيب في تانون التسوانا ، ص ۲۹۱ .

استعداد الرجل للزواج من الفتاة :

عندما يثبت أن رجلا قد واقع غتاة واغتض بكارتها ، يطلب اهلها اليها أن تعليم عليه ، وإذا تبين لأهل الفقاة أنها حامل أرغموها على الاعتراف لهم بمن تسبب فيه ، ويتصل أهل الفقاة بالفتى وأهله ويحاولون تسوية الأمر وديا ، والمالاذي ينظر اليه بوصفه الحل الأوفق ، في مثل هذه الظروف، هو أن ينزوج الرجل من الفتاة . وفي كل المجتمعات القبيلة تبدل محاولات جادة بقصد تحقيق هذا الزواج وبخاصة عندما تكون المعاقة قد تبخضت عن حمل ، ويجرى المرف في بعض المجتمعات بتخفيض التعويض المستحق عن الأغواء في حالة الزواج اللاحق بين الرجل والفتاة ، أو بخصم التعويض المعويض من المهر الذي يدغع بمناسبة هذا الزواج .

فلدى الباسوتو (في جنوب افريقية) كان الرجل يخير بين الزواج من الفتاة ودغع تعويض مصاعفاًً) . ولدى الكجاتلا يلزم الفتى الذى تسبب في حمل فتساة اما بالزواج منهسا ولدى الكجاتلا يلزم الفتى الذى تسبب في حمل فتساة اما بالزواج منهسا وأما بدغع عمويض . واذا تم الاتفاق على الزواج غلا حلجة الى دغع أى تعويض على الأطلاق (٢) . ولدى اللاتجو (في أوغندة) اذا كان الرجل مستعدا للزواج من الفتاة احتسب التعويض المدفوع ضمن المهرا؟ . ولدى الايلا اذا حبلت فتاة من علاقة سابقة على الزواج > حاول اهلها حبل من تسبب في حالتها على الزواج منها ، واذا وافق على دفع المهر كان الأمر تسبب في حالتها على الزواج منها ، واذا وافق على دفع المهر كان الأمر على ما يرام(٤) . كذلك يجرى العرف عند الجيسو (في أوغندة) بأنه في حالة زواج الرجل من المناة تحتسب الماشية التي دفعت كتعويض عن غض البكارة بوصفها أول تسط من الهر(ه) .

ومع ذلك نفى بعض الجتمعات لا يؤثر النواج اللاحق على التعويض المستحق عن الاغواء . وفي هذه الحالة يلتزم الرجل ، اذا أراد النواج من الفتاة ، بدفع المهر العادى دون أن يكون من حته طلب تخفيضه .

فلدى السوكوما (في تنزانيا) مثلا اذا دفع النسبب في حمل المراة التعويض الذي يجرى به العرف ثم دفع مهرا بعد ذلك الزواج منها ؟ فأن ما سبق دفعه من ماشية لا يخصم من المررا) . ولدى الشيلوك ينتهي

⁽۱) وقد تقرر منذ سنة ۱۹۱۲ أن على الرجل الذي يفوى أو بحاول افواء ابرأة لمسير متزوجة أن يدلع رأسين من الماشية واذا مسارت حليلا أن يدفع مستة رءوس من الماشية ، لكن أذا قروجها لميها بعد خلفس التعويض الى رأسين بالاضافة الى المهر العادى : المستون) حس ٣٦٣

⁽٢) شابيرا ، كتيب في قاتون الصنواتا ، من ٣٦٦ ٠

⁽۱) درېرچ ، س ۲۱۳ ه

⁽٤) سبث وديل ٤ ص ٣٩ ٠

⁽٥) المونتين ، من ۴٥ .

⁽۱) كورى ، المادتين ۸۸۸ و ۲۹۳ •

الإغواء عادة بالزواج بين الرجل والفتاة وفي هذه الحالة يجب دعم التعويض المستحق عن الاغواء أولا ثم تنضاف اليه المدفوعات الخاصة بالزواج(١) .

٢ ــ ترخص الفتاة أو تبذلها :

قد يحول ترخص المرآة أو تبذلها دون أوليائها والحصول ممن واتعها على تعويض ، غالرجل الذي يتصل بامرأة خليعة لا يمكن أن ينسب اليه أنه الحق أذى بأهلها ، وقد يكون الباعث على عدم تقرير جزاء في هذه الحالة هو الحول دون الآباء وتشجيع بناتهم على الاكثار من الاتصال بالرجال رغبة في الحصول منهم على التعويضات ،

الكجائلا مثلا لا يسمحون لأبى النتاة التى ولدت طفلا من علاقة سابقة على الزواج برفع دعوى أذا صارت حاملا للمرة الثانية اذا كان قد سبق لم الحصول على تعويض في المناسبة الأولى . وعلة ذلك الرغبة في الحول دون الآباء وتشجيع بناتهم على انتهاج سلوك مترخص من أجل الحصول على ماشية (١) .

رابعا ـ الظروف المسددة :

تختلف الظروف المشددة للجزاء على الاغواء باختلاف المجتمعات . ومن الممكن القول بأن اكثر هذه الظروف شيوعا هي : افضاء الملاتة الجنسية الى حمل ، وووت المراة الناء الحمل أو الولادة ، وانتماء المراة الى طبتة المحملية أملي من طبقة الرجل ، وحدوث الاتصال الجنسي تبل اجتبار شميرة الملوغ ، والهرب بالفتاة ، وفيها يلى تقصيل القول في هذه الظروف .

١ ـ التسبب في حمل المراة:

من المجتمعات التبلية ما يعاتب على مجرد الاتصال الجنسى بامراة غير متزوجة ، غاذا أتضى هذا الاتصال الى حبل المراة كان ذلك سببا داعيا الى تشديد الجزاء على الفاعل ، ولعل الحكمة في تشديد الجزاء هنا هي أن ما يعود على أهل الفتاة من ضرر في حالة حبلها السد منه في حالة عدم الحيل ، غالحمل يؤدى الى السهار حالة الفتاة ومن ثم الى زيادة ما يتعرض لمه اهلها من عار ، ، والاتلال اكثر واكثر من غرصتها في الزواج ،

ندى النسوانا مثلا قد يجازى الفتى الذى يتصل جنسيا بالفتاة بالضرب. وقد يطلب اليه دغم تعويض تبعا القبائل . لكن اذا حبلت الفتاة عد الأمر ، في كل قبائل النسوانا ، اكثر جسامة بكثير ، فلدى الكماثلا مثلا ليس لأبى الفتاة الحق في مقاضاة من واقعها للحصول منه على التعويض ، ويقتصر حقه على ضربه اذا ضبطه متلبسا ، بينها اذا تبخضت العلاقة عن حبل

⁽۱) هوول ، بالعظات على شيلوك النيل الاعلى ، ص ١٠٤ ه

⁽٢) شابيرا ، كتيب في قانون النسوانا ، ص ٢٦٧ ه

كان من حته المطالبة بتعويض يتمثل عادة في أربعة رعوس من المشية(۱) . ولدى البوندو اذا ترتب على الاتصال الجنسي فقد البكارة دفع الشاب تعويضا قدرة ثلاثة رعوس من الماشية ، فاذا نجم عنه حمل دفع خمسة رعوس(۲) ، ولدى البسوقو اذا نتج عن الاتصال الجنسي حمل رفع متدار التعويض من رأسين الى ستة رعوس(۲) ، كذلك يجازى الشيلوك على وتاع نتاة بدفع رأس من الماشية ، فاذا حملت زيد متدار التعويض الى ثلاثة رعوس (٤) .

بل أن من المجتمعات القبلية مجتمعات لا يقضى العرف فيها بجزاء على الاتصال الجنسى ولو أدى ألى أفقاد الفقاة بكارتها ، لكن الرجل يقعرض للجزاء أذا تخلف عن هذا الاتصال حمل ، فالسوكوما مثلاً لا يؤثبون العلاقات الجنسية السابقة على الزواج ، لكن أن أفضت هذه المعلاقات الى حمل الزم المسئول عنه بدع تعويض الى أهل الفتاة (ه) .

٢ - موت المرأة أثناء المحمل أو المولادة :

اذا تسبب رجل في حمل هناة أو امراة غير متزوجة . ثم ماتت الفتاة أو المراة أثناء الولادة قد تسبب عن الملاقة الجنسية . غلو لم يكن عملها والحمل بدوره قد تسبب عن الملاقة الجنسية . غلو لم يكن اتصال جنسي لما كان حمل ولو لم يكن حمل لما كاتت ولادة ولو لم تكن ولادة لما كان موت . هكذا يجرى منطق المجتمعات القبلية التي تتسدد الجزاء على لما كان موت . هكذا يجرى منطق المجتمعات القبلية التي تتسدد الجزاء على بطنولا في النهاية عن هذا الموت ، والقالب مجازاته في هذه الصالة بنفس الجزاء المترر للقتل ، والفالب اعتباره من قبيل القتل غير العمد ومن ثم الجزاء المترر للقتل ، والفالب اعتباره من قبيل القتل غير العمد ومن ثم النال المتال غير العمد ومن ثم النال المتال غير العمد ومن ثم المنالب الاكتفاء بالنسبة له بدفع فية المتل غير العمد .

الله المساوتو مثلا اذا أغوى رجل المتاة وصارت حاملا ثم ماتت أثناء الولادة عد مسئولا عن موتها والذم دفع تمويضات الى والديها قد تصل الى عشرين رأسا من الماشية (۱) ولدى الجيسو (في أوغندا) اذا ماتت المي أمرة غير متزوجة أثناء الولادة الزم الرجل الذي تسبب في حملها بأن يدفع الى المي أبيها نفس المير الذي كان يدفعه لو أنه تزوجها(۱۷) . ولدى اللاتجو (في أوغندة) اذا ماتت المناة أثناء الولادة وجب رقع التمويض الى المقدر

⁽١) شماير ١ كتيب في قانون التسوالا ، ص ٢٦٤ ، ٢٦٠ .

⁽۲) مثتر کس ۱۸۲ -

⁽۱۲) أشتون ؛ مص ۲۱۲ ه

 ⁽³⁾ موول ، بالحقاف على شيلوك النيل الاعلى ، ص ١٠٤ و ١٠٥ و وانظر أيضا بالنسبة لللاتجو : دريرج ، ص ٣١٢ و والشكا : بلا ، ص ١٣٧ .

⁽a) كورى ، المادتين ٢٧٦ ، ٨٨٨ .

⁽١٩) أشتون 6 من ١٥٥ ٠

⁽٧) لافونتين ٤ من ٣٥ ٠

الذى يدفع من أجل القتل (() . كذلك الحسال لدى السكمبا حيث يلزم المغوى في حسالة تسببه في حمل أمراة غير متزوجة بدفع رأس من الماعز ؛ بينما أذا ماتت المرأة أتنساء الحمل وجب عليسه ؛ في بعض الجهات على الاتل ، أن يدفع لأبيها أربع بقرات وثورا وهي الدية المقررة المقتل (٧). وادى السوكوما أيضا أذا تسبب رجل في حمل فقاة كان عليه أن يدفع وادى الموردا ، غاذا ماتت أثناء الحمل أو عند الولادة كان عليه أن يدفع بين يدفع اليهم ثماني بقسرات وثلاثة ثيران يذبح أحدها ويقتسسم لحمسه بين الأسرتين () .

ويسوى بعض المجتمعات بين موت المراة اثناء الولادة وموتها اثناء الحمل. قموت المراة اثناء الحمل ينسب الى الحمل ذاته 6 ولما كان الرجل الذي أغواها هو الذي تسبب في حملها نهو أيضا الذي تسبب في موتها . غلولا حملها لما مانت اثناءه ولولا الاتصال المجتسى لما حملت .

٣ ــ انتماء المراة الى طبقة اجتماعية أعلى :

انتماء المراة الى طبقة اجتماعية اعلى من طبقة الرجل الذى اغواها يعد ، في بعض المجتمعات ، سببا في تشديد الجزاء عليه . واكثر صور هذا الظرف المشدد شيوعا كون المتاة ابنه زعيم القبيلة أو أسرها .

بن هذه المجتمعات البوندو حيث يجازى على وقاع أنثى برضاها بتعويض، عاذا كاتت الفتاة أو المراة ابنه رئيس ضوعف التعويض(٤) . وكان العرف يجرى عند الضيوك بأنه أذا انصل رجل باحدى بنات الملك (الرب Reth ونجم عن هذا الاتصال حبل قتلت الفتاة وقتل الرجل أيضا . بينها اذا تعلق الأجر بابنة أحد العلمة اقتصر الجزاء على تعويض من ثلاثة رءوس من الماشية(٥) . كذلك كان العرف يجرى عند النيامويزى (تنزانيا) بالحكم على من يتسبب في حبل فتاة من العامة بدعم خبس عشرة قطعة (من القطع المستعملة كعملة) أو بقرة وثور أو ما يعادلهما . فاذا كانت من النبلاء المتزم بدفع خبس وعشرين قطعة . فاذا كاتت ابنة ملك دفع مائة قطعة (١) .

إلى المنسى قبل المرور بشعيرة البلوغ :

تعرف المجتمعات القبلية شعائر معينة تجرى على الشباب من الجنمين تهدف الى انهاء مرحلة الصبا بالنسبة لهم والتههيد لمرحلة النضوج . وهي ما جرت العادة بتسميته شعائر الانتقال أو شعائر البلوغ . ويلجتياز هذه

⁽۱) دربیرج ۶ می ۲۱۲ ۰(۲) لندبلوم ۶ می ۱۵۷ ۰

 ⁽٣) كورئ ، المادتين ٣٠٤ و ٣١٣ ، وانظر أيضا بالنسبة للتيليويزي : بوش ، ص ٥٠٨ .
 وبالنسبة للدتكا : بط ، ص ١٢٧ .

 ⁽३) مثتر ٤ من ١٧٤ .
 (٥) موول ٤ ملاحظات على شياوك اثنيل الأملى ٤ من ١٠٥ .

⁽۱) بوش ۵ می ۹۰۵ ۰

الشعائر يصبح الفتى رجلا وتصبح الفتاة أنثى مكتبلة ، وتقترن هذه الشعائر في كثير من الجتبعات الافريقية باجراء عملية الختان الذكور والخفاض للإناث ، ويحظر العرف في بعض الجتبعات تيام علاقات جنسية بين اشخلص لم يجتازوا بعد هذه الشعائر ، وبخالفة هذا الحظر تعد جرما خطير ا يعرض للماحلين لجزاء بتسم احيانا بالشدة البالفة ، ويزداد الجرم خطورة اذا كانت الملاقة قد انفضت الى حبل ، فصل الفتاة قبل اجتبازها شمعية البلوغ يعد في بعض المجتبمات أمرا بشعا ، ولهذا يتعرض المسبب فيه لجزاء تاس ، بل أن الجزاء في هذه الحالة لا يقتصر على الرجل وأنما يهتد الى المناق أيضا ، والغالب في هذه الأحوال اعتبار الإتصال الجنسي الذي حدث أمرا مخالفا للطبيعة واعتبار الحبل الذي نجم عنه مصدر نجاسة شمائرية ، أمرا مخالفا للطبيعة واعتبار الحبل الذي نجم عنه مصدر نجاسة شمائرية ، أمرا مخالفا للطبيعة واعتبار الاحدالة لا المباعة ككل ، ولهذا تتخذ الاحتياطات لاستبعاد هذه النجاسة أو تجرى طقوس النطهي للطبع للطبع للطبع التطهي لارالتها .

وتنظر بعض المجتمعات الى الافواء الذى يحدث فى هذه الظروف بوصفه اترب الى الجريمة الخاصة ، وذلك لما ينطوى عليه الرب المخاطر تهدد الجماعة ككل ، ولهذا يتخذ الجزاء عليه طابع المقاب أو الاستنصال فى صورة قتل الفاعلين أو تقيهما أو الزام الرجل بدفع غسرامة ،

نلدى الثاندي (في كينيا) اذا حملت فتاة قبل اجتيازها شميرة البلوغ اعتبرت نجسة طيلة حياتها ، ولم يكن لها الاحتفاظ بالطفل الا أذا وجدت امراة تتبناه ، غاذا لم تجد كان لابد من نبذ المولود حتى يلتى حتفه ، وتعد هذه الفتاة مصدر تجاسة شمائرية ولهذا يحتقرها الناس ويتحنبوها و ويسود الاعتتاد بأنها اذا نظرت داخل صومعة جعلت الحب مرا ، ويتعدر على مثل هذه الفتاة العيش داخل القبيلة ، وينتهى الأمر بها أما بالأنتحار وأما بالانتقال الى تبيلة مجاورة . وفي الوقت الحاضر ينتهي الأمر بمثل هذه الفتيات الى ممارسة الدعارة في احدى المدن(١) ، ويفرق السونجو (في تنزانيا) تفرقة واضحة بين العلاقات الجنسية التي تنشأ بين اشخاص تم ختانهم وتلك التي تنشأ بين أشخاص لم يتم ختانهم . فالحمل الذي ينجم عن علاقة بين صبى لم يتم ختانه أو متاة لم يتم خفاضها يعد جرما شعائرياً خطيرا يلحق بالطرفين نجاسة دائمة ، وفي هذه الحالة كان من اللازم اجراء الخفاض للفتاة قبل انتهاء الحمل بالولادة ، وكان على الفتى أن يكفر عن حرمه بأصلاح قطعة من الغابة بعيدا عن القرية وزراعة سورجوم بها . وكان عليه أن يتولى الزرع حتى ينضج الحب ثم يتركه دون حصاد . وكان يطلب الى الفتي دائما الزواج من الفتاة التي كانت في العادة تظل زوجة له طبلة الحياة . لأن العدوى الشعائرية التي انتقلت اليها تجعلها على الدوام غير صالحة للزواج من سونجو آخر ، وأذ طلقها لم يكن أمامها سوى الزواج خارج القبيلة . واذا لم يعثر على من تسبب في الحمل كانت

⁽۱) هنتنجنورد ، من ۱۰٪ ۰

النتاة في المادة تباع للماساى (تبيلة رعوية مجاورة للناندى) اذ لا مكان المدة المراة في الحياة الاجتماعية عند السونجو . واذا كان الذى تسبب في الحمل صبيا لم يختن بعد لم يغرم ولم يطلب البه دفع تعويض ، لأن الصبى تبل ختانه لا يعد مسئولا عن أعماله . أما اذا كان من تسبب في حمل الفتاة رجلا اجتاز شعيرة البلوغ ، حكم عليه مجلس الكبار بغرامة من اثنى عشر رأسا من الماعز(۱) . ولدى الايلا (في زامبيا) اذا حملت من اثنى عشر رأسا من المافز(۱) . ولدى الإيلا (في زامبيا) اذا حملت واذا اكتشف الرجل غرم من رأس الى اثنين من الماشية لا لأنه انتض بكارة المتاة وانها لاته تسبب في وجود هذا الكائن غير الطبيعى . ولم يكن يبقى على المولود بل كان يتخلص منه بجرد ولادته . كذلك كاتب الفتاة تماقب لا لمدم عنتها وانها بسبب هذا الشيء الخارق للطبيعة (۱) .

خامسا ... العار والنجاسية :

فقد الفتاة بكارتها قبل الزواج يعد ، في بعض المجتمعات القبلية ، مصدر عار ينالها واهلها . بل قد يعتد الى بنات حيها . واكثر من فقد البكارة مجلبة للعار حمل الفتاة قبل الزواج ، وتتعرض الفتاة في بعض المجتمعات لجزاءات تنطوى على اهانة وتحتير لها . فقد يجرى العرف بتخويل نساء الحى أو العشيرة الحق في ضرب الفتاة التى نقدت بكارتها أو التى حملت حملا غير مشروع أو ايذائها على نحو أو آخر ، وقد لا يقتصر ذلك على الفتاة نفسها وانها يهتد أيضا الى عشيقها ، وفي بعض المجتمعات تطرد الفتاة الحامل من بيت أبيها ولا تعود اليه الا بعد اتخاذ اجراءات معينة .

غلدى الزولو اذا تبين فقدان فتاة عذريتها عقب اتصالها بأحد الشبان شبتها لههات القرية وبصقن عليها ونادينها بأقذع الألفاظ . بل ان لداتها من الفتيات يغضبن منها لالحاقها المار بهن . ويشتمنها ويبصقن عليها ويضربنها بقسوة بالفة (۲) . ولدى البوندو كان فقد الفتاة بكارتها قبل الزواج يلحق المار بها وبلداتها . وكانت كل فتيات من طبقة السن التي تنتمى اليها يلتزمن الحداد فلا تتزين ولا يحضرن الحفلات لبضمة شمهور (٤). ولدى النيابويزى كان يعد من المار لفتاة حرة أن تصير أما قبل الزواج .

⁽۱) چرای کس ۷۱ -

 ⁽۲) سبث ودیل ۲۰ س ۳۹ ، انظر ایضا بالنسبة للکیسچی : بریستیاتی ۲ ص ۵۳ .
 (۲) کریچی ۲ ص ۱۵۸ .

⁽۱) مروبی د س ۱۸(. (۱) هنتر ۱ می ۱۸(.

⁽e) پوفن ¢ سن ۱۰۹ •

واذا حدث ذلك الزمت الفتاة مفادرة بيت ابيها لتقيم مع احدى قريباتها في جهة بعيدة . فلم يكن يسمح لها بأن تلد في بيت والديها (١) . كذلك كان انجا بالفتاة طفلا قبل الزواج يعد ، لدى الباجندا (في أوغندا) ، عارا شديدا ، ولم يكن يسمح الفتاة بتناول الطعام مع والديها حتى يقدم الرجل الذي احبلها هدية من جعة وجزءا من التعويض المستحق ، وكان يفترض أن ذلك من شانه أن يهدى من غضب الآلهة (٢) .

ويجرى العرف في بعض المجتمعات باعتبار حمل الفتاة قبل الزواج تجاسعة تقتضى اجراء شمعرة تطهير لاستبعاد ما يترتب عليها من آثار ولتمكينها من العودة الى بيت أهلها ، وتختلف طقوسي هذه الشمعرة باختلاف القبائل وتنطلب في المادة فبح حيوان أو أكثر .

غلدى النيورو (في أوغندة) كان العرف يجرى بأن يعيد الرجل الذي تسبب في حمل غتاة ، الفتاة الى ببت أبيها بعد أن تلد طفلها وبعد أن يبلغ الطفل من عمره شهرا أو أكثر . وعندما تعود الفتاة الى ببت أبيها كان الأب يأخذ دجاجة وشاة أو بقرة بيضاء اذا كان من الاثرياء . أما العجاجة فكانت تفبح ويترك دمها ليسيل على عتبة آلبيت ، وتخطو الفتاة على الدم وهي تحمل طفلها . وكانت أمها تحضر وعاء مملوء بالماء تنثر منه على ابنتها وطفلها بحزمة من أعشاب متدسة . أما الشاة أو البقرة فكانت تنبع وتؤكل . وتعود الفتاة ، بعد تطهيرها على هذا النحو ، للحياة في بيتها (١) . ولدى في بيت والديها يعد الأمر من الخطورة بحيث قد يثير حالة ذعر . وتهرب الفتاة عادة بعيدا عند عشيقها . وسواء قبل عشيقها واسرته الزواج منها أم رغضوا ، غان الفتاة لا تعود بأية حال الى بيت أبيها الا بعد اتخاذ الترتيبات اللازمة من أجل شميرة التطهير (٤) .

وتكون النجاسة المترتبة على الحبل السابق على الزواج اشد ما تكون عندما يحدث تبل اجتيار الفتاة شميرة البلوغ التى يعد الخفاض ، في بعض المجتمعات ، اهم طقوسها ، ولهذا يتشدد في اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بنستبعاد النجاسة وتطهير الفتاة ، وقد اتبحت لنا من تبل فرصة التعرف على طرف من الإجراءات التي تتبع في هذا الخصوص .

⁽۱) بوشی ، من ۰۹.)

 ⁽۲) روسکو ، البلجندا ، ص ۲۱۳ ۰
 (۳) روسکو ، البلکیتارا ، ص ۱۷ ۰

⁽٤) هولمان ٤ من AV .

ثانيا ــ الافتمــاب :

الاغتصاب هو وتاع أنشى رغما عن ارادتها . والمجنى عليها في الاغتصاب قد تكون قناة بكرا أو غير بكر ، وقد تكون أمراة منزوجة أو مطلقة أو أرملا .

وتتفق المجتمعات التبيلة في النظر الى الاغتصاب بوصفة جرما جسبما يعرض مرتكبه لجزاء شديد . لكنها تختلف من حيث نظرتها الى هذه الجريمة منعضها يعد الاغتصاب جريمة خاصة المجنى عليه فيها ليس المراة نفسها وانما وليها أو زوجها ان كانت متزوجة ، ومن ثم غان هذه المجتمعات تعاتب على الاغتصاب باعتباره صورة من صور الاغواء أو الزنا تبعا لوتوعه على فتاة أو امراة متزوجة وان كانت أكثر جسامة من الاغواء أو الزنا ، ولذا على المجزاء عليه يقترب من الجزاء على هاتين الجريمتين وان تميز عنهما بشمنته النسبية ، والفالب في هذه المجتمعات أن يجازي على الاغتصاب بتجويض غليل أو كثير يدفع لولى المراة أو زوجها تبعا للظروف .

غلدى الشوفا مثلا كان الاغتصاب ينظر اليه باعتباره مجرد شكل اكتر جسامة للاغواء أو الزنا تبعا للظروف الا أذا اقترن بحدوث أصابات . ولهذا كان الجزاء المقرر له الزام الفاعل بدفع تعويض أكبر لولى الفتاة أو المرأة لكن لم تكن تدفع غرامة للرئيس أو الملك (۱) ، ولدى الجيسو لم يكن هناك جزاء للاغتصاب في ذاته ، وأنها كان لولى المرأة الحق في الحصول على تعويض عن الاعتداء على حقه ، وكان من اللازم أحلال ثياب محل الثياب المرتة ، لكن الجانى لم يكن يضرب ولم تكن تقرض عليه غرامة (۱) ولدى الجبا يلزم المقتصب بدفع ماعز كبيرة وتذبح الماعز وتؤكل بواسطة كبار السن ويعطى الجلد للفتاة ، ثم يأمره الكبار بدفع ماعز أخرى لتطهير المناة ويأكل الكبار لحمها وتعطى الفتاة جلدها ، وأذا لم يدفع الرجل هجم عليه المواوا قتله (۱) .

لكن هناك مجتمعات تبلية آخرى تنظر الى الاغتصاب بوصفه أترب ان يكون جريمة عامة تهم الجماعة بأكملها ، ولذا غاننا نلحظ فيها اتجاها أمو اندو انخاذ البوزاء عليه شكل العقوبة العامة ، فتوقيعه لا يتوقف على مطالبة التارب المرأة أو زوجها وإنها توقعه سلطات القبيلة أو العشيرة مبنلة في رئيسها أو مجلس الكبار فيها ، وفي هذه الحالة لا يتخذ الجزاء عادة صورة التعويض وإنها يتمثل في التخلص من المجانى بقتله أو طرده من الجماعة ، أو في الذابه بغنع غرامة يحصل عليها الرئيس أو في الإنابه بغنع غرامة يحصل عليها الرئيس أو مجلس الكبار ، وقد يجمع الجزاء بين الطابع التعويضي والطابع المتابي

⁽١) بلوك ، ص ١٥٥ .

[·] ٣٥ من ١٥٠ - (٣) لاكونتين ، من ١٥٥ -

⁽۳) هویلی ، من ۷۸ -

نيكون للجريمة عندئذ وجهان حيث تعتبر من ناحية جريمة خاصة ، وتعتبر من ناحية أخرى جريمة عامة .

نلدى النيورو أيها رجل يحاول اغتصاب غناة كان يقتل في الحال(۱) . ولدى البوتنوت كان يعاتبعلى الاغتصاب يشدة تختلف بنما لظروف المراة (۲) . ولدى النسوانا كان الاغتصاب يعد جرماً خطيرا ، ويقال أن الجزاء عليه كان غيبا مضى قتل الفاعل ، وفي الوقت الحاضر يحكم على الجاتي لدى الكتائلا عادة بغرامة من بضمة رءوس من الماشية تنبع أحداها عند المحكمة أو ياخذها الرئيس بينها يذهب الباتي الى البي المراة أو زوجها وقد ينضاف الى الغرامة الضرب ، ولدى النجوانو لا يدفع تعويض وانما يضرب المجاني ضربا مبرحا (۲) .

وهناك ظروف خاصة تستتبع تشديد الجزاء على الاغتصاب وبعض هذه الظروف يعتبر ظروفا مشددة أيضا بالنسبة للاقواء أو الزنا ، منها ان ينجم عن الاغتصاب حمل ، أو أن تهوت الفتاة أو المراة التي حملت نتيجة الاغتصاب اثناء فترة الحمل أو عند الولادة ، أو أن يقع الاغتصاب على أمراة حامل ، أو أن تكون الفتاة أو المرأة المجنى عليها أبنة أو زوجة رئيس ،

ملدى الكبا مثلا اذا حملت الفتاة نتيجة الاغتصاب الزم الفاعل بدفع ثلاثة من الماعز بدلا من اثنين في الاحوال العادية . واذا ماتت المراة أثناء الولادة الزم الفاعل بدفع أربع بقرات وثور لأبيها وهي دية الدم (٤) .

والى جانبهذه الظروف المستركة بين الاغواء والزنا من الحية والاغتصاب من ناحية أخرى هناك ظروف المستركة بين الاغتصاب . فقى بعض المجتمعات يمتبر صنا المجتمعة الجزاء على الجاتى صغر المجتمعة الجزاء سبب صغر سن الفتاة برجع الى أن صغر السن يجعلها أثل مقاومة ومن ثم يجعل ارتكاب الجريمة أسهل . ويفلظ العرف الجزاء هنا بقصد حماية الاشخاص الذين لا يتدرون على النفاع عن أنفسهم . بل أن بعض المجتمعات يجعل من العلاقة الجنسية التى تنشأ بين رجل وقتاة لم تجر بالنسبة لها شعيرة بلوغ جريمة خطيرة يعاقب عليها باتسي المتوبات . وتظل لهذه الجريمة خطورتها ولو تمت الملاقة بموافقة الفتاة ودون أن يتواثر أي عنصر اكراه .

ومن المجتمعات التي تشدد الجزاء بسبب مسفر سسن المجنى عليها المتنتوت والبارا والنور .

⁽۱) روسکو ، الباکیتارا ، من ۱۸ •

⁽٢) شايراً ، القويمان ، ص ٢٤٢ . ١٣٠ ما ١ ، كتب في تلب التسمانا ، صب ما٢٢

⁽٢) شابرا ، كتيب في قانون التسوانا ، ص ٢٦٠ ه

⁽٤) هویلی ۵ ص ۷۸ ۰

فلدى الهتنتوت مثلا يماتب على الاقتصاب اذا كان المجنى عليها طفلة بقتل المجانى بينها اذا كانت قتاة يكتفى بضرب الفاعل ومصادرة أمواله (۱) . ولدى البعبارا (في مالى) اذا كانت المجنى عليها فتاة غير بالغ كان جزاء المجانى الوضع في الحديد والبيع كرقيق ومصادرة أمواله ، بينها اذا كانت المجنى عليها امراة كان يكتفى بوضع الجانى في الحديد(۲) . ولدى الفور كان من المكن مجازاة مفتصب البكر بمصادرة امواله ، ثم اصبع يجازى بغرامة تتبال في عد من قطع القباش تتراوح بين ١٦ و . ٥ قطعة يعطى تدر منها للفناة على سبيل التعويض (٢) .

كذلك فان وقوع الاغتصاب في أماكن معينة بعد ، في بعض المجتمعات ، مبررا لتشديد الجزاء . ومن قبيل ذلك أن يحدث الاغتصاب في الغابة . وربما كان السبب في تشديد الجزاء هنا هو سهولة حدوث الاغتصاب في هذا المكان البعيد عن أعين الناسي المائلس لن يكون باستطاعتهم سمياع صراح المفتاة أو المراة المعتدى عليها . وربما كان السبب أيضا أن الاغتصاب الذي بحدث في الغابة يلحق بها النجاسة وهو أمر يعد منطوبا على مساس بالآلهة وايذاء لها بهدد الجهاعة بالمصائب والكوارث .

فلدى اللامبا (فى زامبيا والكونجو) مثلا يعتبر الاغتصاب الذى يحدث فى غابة جريمة ضد المجتمع فى منتهى الحسامة ، وهى جريمة يعتقد أن الرجل يندفع اليها تحث تأثير الشيطان ، وجزاؤها موت الرجل واسترقاقى الختسه () ،

⁽۱) شابرا ، الفریسان ، ص ۲۶۲ .

 ⁽۲) أوبير ، مادة ۱۸ .
 (۳) بيتون ، ص ۸ .

⁽٤) دوك ٤ من ٦٩ ·

البحث المسلمى فى مجال الوقاية من الجريمة الدكتور سيد عويس

١ --- الجريمة والجناح هما ما يعبر عنهما أحيانا بد « الإجرام في المجتمع » . ومفهوم الإجرام يتضمن على وجه العموم كل ما يتعلق بالجريمة والمجرمين (أو بالجناح والجانحين) في المجتمع ، أي أن علم الإجرام يعنى بدراسة الجريمة كسلوك بشرى يوجد في المجتمعات الانسانية » بقصد وقاية هذه المجتمعات منها ، فضلا عن الاهتمام بضبط المجرمين ومعاملتهم.

٢ – والملاحظ أن الجريبة كسلوك بشرى تصدر عن الأشخاص المجرمين في المجتبع ، أي هي دور من الادوار التي تقوم بها شخصية الشخصالذي المجتبع ، أي هي دور من الادوار التي تقوم بها شخصية الشخصالذي التكبي أم المجتبع والمحتب عليهم في الكثير من الأحيان وفهبهم مسألة ضرورية كنك . أنه من الضروري أن نعرف عنه كيف تشاوا ، والظروف الاجتباعية والانتصادية والثقافية التي عاشوا في نشأوا ، وأن نعرف كيف ارتكبو جرائبهم ولماذ ارتكبوها ومتى ارتكبوها وابن ارتكبوها ، وإن نعرف غفه لا عن ذلك علاقاتهم بالمجنى عليهم وبخاصة الطبيعين منهم ودور هؤلاء في ارتكاب الجرائم واهم سجات شخصياتهم .

٣ _ واللاحظ كذلك أن مفهوم الجريبة مفهوم غاهض (له معان متعددة) وأنه مفهوم غضيفاض (له أنماط متعددة) وأنه وأنه في ذلك مثل كل أو معظم المناهيم الانسانية أي المفاهيم التي تتعلق بأي علم أنساني معين مثل علم الاجرام .

3 ــ واللاحظ أن الجرائم منها ما هو منظور ومنها ما هو غير منظور وأن الجرائم غير المنظورة موجودة في المجتمعات النامية كما هي موجودة في المجتمعات الأخرى .

والجرائم غير المنظورة نوعان : النوع الأول الذي يتضمن الجرائم التي ترتكب في المجتمع ولا تصل الي رجال الشرطة أو الى المحلكم ، وذلك لبعضي العوامل ، وتوجد هذه الجرائم بكثرة في محيط جرائم الاتجار في المخدراته وتعاطيها ، وفي محيط الجرائم الجنسية باتماطها ، وفي محيط جرائم السرقة وبخاصة نمط « النشل » ، وفي محيط جرائم الرشوة بانماطها ، وفي محيط جرائم التصول والتهريب ، التح ، وتكون هذه الجرائم قليلة أو غلارة في محيط بعض الجرائم مثل جرائم التعل ،

اما النوع الثاني من الجرائم غير المنظورة لميتضمن الجرائم التي ترتكبه في المجتمع وتصل الى رجال الشرطة أو الى المحاكم ولا تنشرها الدولة في تقاريرها الرسمية السعب أو لآخر ه

٥ ـ والجريبة كسلوك بشرى يعنى انها تصدر عن شخصية انسانية . والم لكن نقى المجتمع منها لابد لهذا المجتمع أن يكون المواطنين المصالحين . فالملاحظ أن المجتمع هو الذى يصنع شخصيات المواطنين غير السالحين ، ومن المنطق أن لا يكتنى المجتمع أى مجتمع بتكوين شخصيات المواطنين غسير الصالحين (ومنهم المجرمون والجائدون) . ومن المنطق أن لا يكتنى المجتمع أى مجتمع بتكوين شخصيات المواطنين الصالحين نحصب ، بل يجب أن يعمل جاهدا في سبيل ابقائهم مواطنين صالحين ، أى أن يقيهم من كل صور الاتحراف ومنها صورة المجرمون وصورة الجناح .

أى أن مفهوم الوقاية من الجريمة ، والجناح يعنى في الواقع العمل على البقاء المواطنين الصالحين (غير الجرمين مثلا) صالحين (غير مجرمين مثلا). أي أن المجتمع أي مجتمع يجب أن يقوم بعمليات التنشئة الاجتماعية التي يراها صالحة لإبنائه في ضوء قيمه ومبادئه ومثله العليا .

١ – وقد يرى البعض أن المتصود من الوتاية من الجريبة هو « الحيلولة دون نشوء الشخصية الإجرابية » ، ولا يوافق الكاتب على هذا المعنى ، ذلك لان الشخصية الإجرابية » ، ولا يوافق الكاتب على هذا المعنى ، فلك أن الشخصية الجرافيسة ، فالشخص المجرم أو الجاتم لا يمكن أن يكون شخصية اجرافيسة ، فللشخص المجرم أو الجاتمانية المرطة والتاشى . وهذه الادوار كلها هى التى تكون في ذلك مثل رجل الشرطة والتاشى . وهذه الادوار كلها هى التى تكون أنهاط البحرائم أو حتى الذى اعتباد على ارتكابه › لا يمكن أن يستمو في أرتكابه الجريبة ، وحده › لا تقيد صوى رجل الشرطة حين يحاول القبض أرتكابه الجريبة ، وحده › لا تقيد صوى رجل الشرطة حين يحاول القبض عليه ، أو سوى القاضى التعليد عليه ، أو سوى القاضى التعليد عندما يصدر حكمه في التهمة الموجهة اليه المنظرة لا تكفي بحال من الإحوال لتكون أساسا لتفييس نموذج الحياة الشخص المجرم أو الجاتح . وهذا ما تهدف اليه بالمضرورة الحياة الشخص مواطنا صالحا ،

وفي هذا الضوء نلاحظ ان الشخص المجرم أو الجانح هو غرد له « شخصية المجاعية » وعلى الرغم من أنه قد ارتكب أمجاعية » ، وعلى الرغم من أنه قد ارتكب نهطا معينا من أنهاط السلوك الاجتماعي (أو حتى أذا اعتاد على ارتكاب هذا النبط أو ارتكب غيره من الانماط) فقد يكون أبنا بارا ، أو أخا عطوفا ، أو زوجا وفيا ، أو أبا حانيا ، أو صديقا مخلصا ، أو عاملا حانتا ، الخ ،

٧ ــ واذا كمّا نرى أنه لكى نتى الجتمع أى مجتمع من الجريمة والجناح لابد لهذا المجتمع أن يكون شخصيات الواطنين المسالدين ، ولا يكتفى بتكوين شخصيات المواطنين المسالدين محسب ، بل يجب أن يدمل جاهدا في مسيل المثاهم مواطنين صالدين ، أى أن يتيهم من كل صور الاتحراف ومنها صور الجريمة والجناح في الملاحظ أن الشخصية الاجتماعية يكتسبها للواطن في هدذا المجتمع ، فالمواطنون المسالدون وغسير المسالدين هم المواطنون المسالدون وغسير المسالدين هم

أعشناؤه ، وهم كأعضاء في المجتمع لا يعيشون في مراغ ، أي أنه لا يوجد مرد أو شخص عادى لا يعيش في علالت اجتماعية دائمة ، أي في جماعات .

٨ — وعلى الرغم من أن حياة عضو المجتمع في جماعات أمر ضرورى ، وأن المجتمع يزخر بالجماعات المديدة ، غمى قوامه الذى لا يوجد الا به ـــ يرى الكاتب ، في ضوء طبيعة الدراسة الحالية ، الانتصار على اهم هذه الجماعات ، والمقصود باهم هذه الجماعات الجماعات الأساميية التى تقوم بعمليات التنشئة الاجتماعية لاعضاء المجتمع ، أى المنطبات أو الإجهز الاجتماعية ، الرسمية وغير الرسمية ، التى تقوم باعداد أعضاء المجتمع ليؤدوا أدوارهم الاجتماعية كما يتوقعها منهم المجتمع الذى ولدوا فيسه يوعيشون ، مع التركيز على دورها في المكاتبة تكوين شخصيات الواطنين الصالحين في أوكانهم من صور الصالحين وفي المكاتبة ابتائهم مواطنين صالحين ، أى وأثانهم من صور الاجراءة والجناح .

وأهم المنظمات أو الأجهزة الاجتماعية المشار اليها ما يلي : إ

- (1) الأسرة .
- (ب) الجـــية .
- (ج) المنظمة التربوية (المدرسة مثلا) .
- (د) المنظمة الدينية (المسجد والكنيسة مثلا) .
- (ه) منظمة شعل أوقات الفراغ (الثادى الإجتماعي مثلا) .
- (و) الأجهزة الثقانية والترنيهية الجمعية (أجهزة الأعلام مثلا) المرا
 - ٩ ــ والملاحظ أن أهم أغراض الدفاع الاجتماعي هي :
- (1) وقالة أعضاء المجتمع من الاتحسراف (أي من الجريمة والجنساح بخاصسة) .
- (ب) وقاية المجتمع من أعضائه المنحرفين (أي من المجرمين والمجانحين بخاصــة) .

وذلك باعادة تنشئتهم اجتباعيا ليصبحوا مواطنسين اسوياء ، أي أن الوقاية من الجريمة والجناح في ضوء هذين الفرضين تعنى

- (1) جمل ارتكاب الجريمة أكثر صعوبة من غير أن تكتشف .
- (ب) وجود سماحة اكثر نحو السلوك الذي لا يمكن ضبطه بالتانون .
 - (هـ) انفهاس الشباب انفهاسا فعالا في عُمليات التنبية .
- (د) وجود تيادات أغضل/واتاحة الغرص الخلاتة للاشخاص المعرضين للجريمة والجناح (الذين في سن الشباب بخاصة) .
- (ه) وضع ميزانيات خاصة للجماعات الأكثر خطورة كالمعطلين مثلا ، والمتطلهين عن المدارس ، وصحاب الراس من المجرمين (اى المجرمين المعدوانيين أو الدين يرتكبون المجرائم قبرا عنهم) ،

- (و) تخطيط جنائي؛ لفضل ، ونقييم الاستثمارات المحمصة لشروعات النفاع الاجتماعي وبرامجها .
- ١٠ ويرى الكاتب أنه لا يمكن وجود تخطيط جنائى أنصل ألا أذا توافرت الشروط الآتية :
 - (1) وجود سياسة جُنائية واضحة المعالم والأغراض والاهداف .
- (ب) اجراء دراسات وبحوث علية عديدة في محيط الجريمة والجناح وبخاصة ما تعلق من هذه الدراسات والبحوث بأهداف الوقاية من الجريمة والجناح .
- (ج) تعاون المخططين الجنائيين والباحثين العلميين في ميدان الجريمة والجناح ، والعاملين في ميدان الجريمة والجناح ، والجمهور

11 - وأن توجد سياسة جنائية واضحة المعالم والأغراض والأهداف، الا اذا وجدت سياسة اجتماعية واضحة المعالم والأغراض والأهداف . ولن يتم وضع هذه السياسة الا في ضوء ايديولوجية المجتمع اى مجتمع . أي أن هذه السياسة بجب أن تسترشد بثيم هذا المجتمع وتقاليده وعاداته ومبادئه ومثله العليا .

ان وجود سياسة جنائية واضجة المعالم والأغراض والاهداف بيسر وضوح الرؤية أنام المخططين الجنائيين > والباحثين العليين في ميدان الوتاية من الجسريمة والجناح > والعالمين في ميدان الوتاية من الجسريمة والجناح > عضلا عن جماهي الجنم على اختسلام غناتهم ومكاناتهم الاجتماعية وتقانتهم ، وأن تيسير وضوح الرؤية يعنى العمل المجاد وتحقيق الاهداف مثل التكالف ».

١٢ ــ ويجب أن يلاحظ في ضوء مجتمعاتنا النامية والتغييرات التي تحدث غيها ؟ وأتماط الجرائم والجناح التي تظهر غيها والتي تختفي منها ؟ أن تكون موضوعات الدراسات والبحوث العلمية في ميدان الوقاية من الجريمة موضوعات تفي تحقيق اهداف السياسة الجنائية . أي أن تكون هذه الموضوعات عديدة ومتنوعة ومناسبة . ويدعو الكاتب ملحا الى اجراء أنواع معينة من الدراسات والبحوث مثل :

- (1) برائسات وبحوث تتناول حجم الجريمة وأنماطها (ومنها أنمساط الجرائم غير المنظررة) واتجاهاتها .
- (ب) دراسات وبحوث عن عوامل وجود الجسرائم غير المنظورة في المجتمع . . .
- (ج) دراسات ويجوب تتناول مناطق الجناح كمظهر من مظاهر مراحل النبو المضري م
- (د) دراسها المساحة والتعليم في محيط مشروعات المسحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والعمل وتأثيرها على الجريمة والجناح في

مناطق مختارة وفي خلال مترة زمنية معينة » وبخاصة حولتاثيرها على الموامل المساحبة للجريبة مثل الهروب من الدرسسة » وتصدع الأسرة » والهجرة الداخلية » وعدم الإستقرار في المهل،

- (a) دراسات وبحوث تتبعية عن مزايا الممالة الكاملة وعلاقاتهابالوقاية
 من الجريمة في منطقة معينة يحدد فيها معدل الجرائم وأنماطها .
- (و) دراسات وبحوث عن آثار تباين التخطيط في مشروعات الصناعة والاسكان في مناطق متماثلة ، أو تماثل هذا التخطيط في مناطق متباينة .
 - (ز) دراسات وبحوث عن التغذية وآثارها في جناح الأحداث .
- (ح) دراسات وبحوث عن آثار التحريب على ألهارات الزراعية والمناعية لتنسنى الإجابة عما اذا كانت زيادة قرص اكتساب بعض المهارات لها آثار على معدلات الجناح محلياً ؟ .
- (ط) دراسات وبحوث عن زيادة عدد رجال الشرطة والتاكد من أنها تؤدى الى انخفاض الجربمة في مثات المبر المختلفة .
 - (ى) دراسات وبحوث عن احكام السجن للمجرمين أول مرة .
- (ك) دراسات وبحوث عن آثار اعادة توزيع السدخل القومي وتسكافؤ
 الفرص على زيادة أو نقص معدلات الجريمة في المجتمع .

. 11

- (b) دراسات وبحوث عن خطورة الجريمة .
 - ــ بن وجهة نظر الجماهير .
 - ــ من وجهة نظر المشرعين .

17 — ويجب أن نؤكد هنا أن شيئا ما في ميدان الوتاية من الجريبة والجناح بجب أن يعمل قبل أن نتاكد من وجود الصلة بين التغيرات التي تحدث في الجنيم النامي في ميادين السياسة والصناعة والاقتصاد وبيبين المياسة والمحتوث المخططة ، أي أن المجتبع لا يمكن أن ينتظر حتى ينتهي من اجراء هدف الدراسات والبحوث ويعرف نتائجها ، أن وزارات الخدمات مثن الصحة والتعليم والثقافة والإرشاد تعمل ولا نتنظر اجراء دراسات أو بحوث في ميادينها ، ومن ثم مالكاتب برى أن تعمل وزارات مشل العدل والداخلية والشؤون الاحتباعية في يادينها ، ويطالب في الوقت نفسه باجراء البحوث والدراسات الاحتباعية في ميدان الوتاية من الجريمة والجناح حتى يكون عمل الوزارات المنيسة في ميدان الوتاية من الجريمة والجناح حتى يكون عمل الوزارات المنيسة على بصيرة ، وحتى يسترشد المخطط البخائي بنتائج هذه المجتبع من يخطرة المجتبع من الدرسة والجناح في المجتبع النامي ، وبما يضمره من عائدات ،

١٤ – ويجب ان نلاحظ ان الموامل المسببة للجريمة أو للجناح ، كحا نمرنها في الوقت الحاضر ، ما زال يحيطها الكثير من الضباب ، ويعوزها التحتيق الموضوعي ، وقد يكون بعض هذه الموامل وجود الأسرالتصدعة، او الضعف المقلى ، أو التراحم السكاني ، أو اهمال الأطفال ، أو وجود طائقانة. الخائحة أو الفقر ، ومع ذلك فان الأغلبية من الصفار يتعرضون لهذه العوامل ولكفهم لا يرتكبون الجريمة أو الجناح ،

والملاحظ أن التعرف على العناصر السبية أمر سهل ، ولكن الصعب هو معرفة نسبها وعلاقاتها المتداخلة أو مدى تفاعلها .

ه! — ويجب أن نؤكد في ضوء ما قبل في البند السابق أن البحث الملمى في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح مسألة بالفة الأهبية . أنه في ضوء التحديات العصرية التي يواجهها الجتمع النامي ضرورة واية ضرورة . أن مشكلة الجريمة والجناح تتطلب في ضوء العصر (عصر الربع الأخر من القصرين) أن نعرف جنيتها . فندن لا يمكن أن نفسد من شيء لا يستقد إلى الحقيقة • نهى في ضوء ظروف مجتمعاتنا النامية ملاذنا ، ويجب أن نعمل في سبيل الحصول عليها حيثها كانت ، وأن نسخرها في سبيل الحصول عليها حيثها كانت ، وأن نسخرها في سبيل الحصول عليها على المستوى المحلى وعلى المستوى التومى وعلى المستوى المحلى وعلى المستوى التومى وعلى المستوى المحلى وعلى المستوى المحتوى المحلى وعلى المستوى التومى وعلى المستوى المحتوى المعالى جميها .

ويؤكد الكاتب الله إن تكون خيرا من المعرفة المنظمة (العلم) الوسيلة الى الحقيقة ،

17 م. وأن تكون للبحوث والدراسات العلبية في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح تائمة الا اذا كان البحث العلمي مهفة معترفا بها درينتفي خلك وجود هيئات علمية تخرج الباحثين العلميين في هذا الميدان .

والملاحظ أن الباحث العلمى هو شخص يجب أن يكون مدربا التدريب الكافي المستهر ، كما يجب أن تتوافر في شخصيته بعض السمات ، أن هذه السمات عديدة ، ولكن أهمها في رأى الكاتب سمتان :

الساسمة الصبراء

- سمة حب الحقيقة وتبسير ايصالها الى الآخرين .

١٧ ــ وتعاون المخططين الجنائيين والباحثين العلميين في ميدان الوقاية من الجريفة والجناح مسالة لا يجب أن يختلف عليها أثنان ، أن هــــذا التعاون ضرورة ، ويجب أن يكون أساس هذا التعاون أساسا موضوعيا.

ولا يمكن أن يكون تمساون المخططين الجنائيين والباحثين المليين ، وحده ، يؤدى الى الوتاية من الجربية والجناح ، فالتماون يجب أن يكون مقرلاء وبين المالمين في هذا الميدان ، ويقصد بالاخيرين المشرعون والخصائيون الاجتماعيون والمربون والأطباء وعلماء علم النفس وعلماء علم الاحتماع ورجال الشرطة وعسيرهم ، أن هؤلاء العلماين هم المعود الفترى لتنفيذ البرامج الوتائيسة ، أن نهم هؤلاء ضرورى ، وأن تدريبهم واعادة تدريبهم واستمرار تدريبهم مسائل يجب أن لا يكون عليها خلاف ، أن كسب فقة هؤلاء العاملين مسائلة بالفة الاهمية ، وبدون هذا الكسب أن يتم التعاون الرجو ،

١٨ - ويرى الكاتب أن لا يقتصر التعاون على الفئات الثلاث السابقة (فئات المخططين الجنائيين والباحثين العلميين والعالمين في ميدان الوقاية من الجريعة والجناح) ، ويرى أنه بدون تعاون الجماهير على اختلف المناتها كالأطباء والمرضات أو المدرسين والآباء والمزارعين والتجار . الغنا لا يمكن أن نضمن تحتيق اهدافنا أو برامجنا في ميدان الوقاية من الجريعة والجناح . ومع ذلك فالجماهير على اختلاف فئاتها لا يمكن أن تسهم بدورها الفعال في ميدان الوقاية من الجريعة والجناح ، أو حتى في غيره من المياتين الا :

 اذا عاشت هذه الجماهير في ظروف اجتماعية وثتافية وانتصادية وسياسية تيسر لها الشمور بالانتماء الى المجتمع الذي تعيش فيه .

اذا اعتبرت هذه الجماهير أن هذا المجتمع هو جماعتها المرجمية التي تسعد لسعادتها ، وتشقى اشتائها ، وتحميها وتدافع عنها ، وتبذل في سبيل ذلك النفس والنفيس .

بدون ذلك لا نتوقع من الجماهير تأييدا ، بل نتوقع عدم المبالاة ، ومجرد المساهدة ، والانتظار .

الراجسع

السيد عويس: اسهام المنبين في الوقاية من السلوك الإجرامي وفي علاجه ، المجلد الرابع عشر ، المجلد الرابع عشر ، المجلد الله الرابع عشر ، المجلد الرابع .

٢ -- سعيد عويس: تكلفة الجريمة التي يتحملها الافراد (الجني عليهم)،
 ندوة عن تكلفة الجريمة باشراف المسركر القومي للبحوث الاجتماعية
 والجنائية ، مارس ١٩٧٢ .

٣ -- سيد عويس: دور الجمهور في الوقاية من الجريمة والجناح ، حلقة دراسية عن دور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها اتامتها المنظمـــة الدولية المربية الدفاع الاجتماعي ، طرابلس/ليبيا ، ١١-ــ١١ اكتوبر١٩٧١

الرجع السابق •

سيد عويس: تنظيم البحث العلمى لاغراض الدفاع الاجتماعى ،
 المجلة الجنائية القومية ، العدد الثالث ، المجلد الرابع عشر ، نوفمبر ١٩٧١

البحث العلمى في مجال الاصلاح المقابي

(الدكتور احمد عبد المزيز الالفي)

نطاق البحث العلمي في مجال الاصلاح العقابي :

__ استنبع الاعتراف بالهدف الاصلاحي للعقوبة الاعتماد على البحث العلمي للكثيف عن أفضل السبل التي تمكن من تحتيق هذا الهدف .

ـ تدخل دراسات الاصلاح المعابى في مجال علم المعاب الذي يعنى ببيان القواعد التى تتبع حتى تحقق المعقوبة هدفها الاجتماعى و ولا شك ان هذه الدراسات وما تسفر عنه من نتائج تثرى هذا المام وتمين على دقة صياغة نظرياته . على انه لا يجوز للبحث الملمى في هذا المجال أن يفغل مقتضيات السياسة الجنائية التى تتبعها الدولة ، بالرغم من أن هذه السياسة لا تقوم على الحقائق الملية وحدها ، فقد تستند في بعض منها على اعتبارات دينية واخلاتية .

— لا يقتصر البحث العلمى في مجال الاصلاح العقابي على مرحلة التنفيذ ، بل يجب أن يبدا منذ التبض على المتهم ومحاكمته . فالنظر الحديث المبرات النحقيق والمحاكمة والتنفيذ ، يعتبرها مرحلة واحدة ، يتمين أن تهدف كافة اجراءاتها الى اصلاح الجاتي واعادة المجبه في المجتبع ، بالكشف عن شخصيته واختيار الجزاء الملائم لها ونتبع تنفيذ الجذاء بما يحقق بلوغ هذا الهدف .

— لا تزال عقوبة سلم الحرية هي العقوبة التقليدية وهي الوسسيلة الأولى التي تلجأ اليها أغلب المجتمعات للرد على الجريمة . على أن البحث الملمي في مجال الاصلاح العقابي لا يجوز أن يقتصر على السجون وفزائها، غيجب أن يشمل مختلف الجزاءات ، سواء كانت تنفذ داخل المؤسسات أ. خاد مسا.

— بالرغم من تعيز بحوث علم الإجرام عن بحوث علم المتلب ، الا أن بحوث علم الاجرام التي تجرى لمعرفة الموامل المؤثرة في السلوك الإجرامي لمد تغيد البحث العلمي للاصلاح العقابي . ويبدو ذلك أوضح ما يكون في معالمة المجرمين الشواذ ، غالكشف عن الشفوذ الإجرامي وصوره وأسبابه اتاح تطبيق برامج طبية وتربوية تتغق مع نوع الشفوذ ، وقد حققت هذه البرامج انخفاضا محسوسا في معدل اجرام الشواذ (من أبرز الإمثلة على ذلك انخفاض نسبة عدد المجرمين الشواذ الذين يعالمون في مؤسسات الدغاع الإحتباعي بلجيكا من ٥٠٪ إلى ١٤٪ فقط ، وهو الامر الذي لم يتحقق بالنسبة للعاتدين والمعتادين الأسوياء) .

اهمية البحث العلمى للاصلاح العقابى:

١ _ تقييم برامج المعاملة:

من الاهداف الاساسية للبحث العلمي في مجال الاصلاح العقابي تقييم برامج المعاملة المطبقة على المحكوم عليهم لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق الهدف المرجو منها وهو الناى بالجاني عن المودة للجريمة مرة أخرى .

ومع ذلك غلا يجوز الارتكان على معيار العود للجريمة وحده في تقييم برامج المعاملة . فقد تكون العوامل التي تواجه المغرج عنه أقوى من أن يؤثر غيها البرامج المطبقة بالرغم من سلامتها ، وقد يكون مرده عدم اتاحسة المؤصة لمعض النزلاء للاستفادة من برامج المعاملة .

ولا يجوز أن يبنى التقييم على أساس تقديرات شخصية ولو كانت من خبراء متخصصين ، بل يتعين أن يرجع فيه الى المبادىء والاسس المتفق عليها في علم العقاب المعاصر .

وقد أتاح وجود مجبوعة تواعد الحد الادنى لمعاملة المسجونين التى المدرها المؤتمر الأول لكافحة الجريمة ومعاملة المنتبين الذى عقدته الامم المتحدة في جنيف سنة ١٩٥٥ الفرصة لاجراء النتييم في ضوء هذه المواعد المنق عليها على نطاق عالى . وجاعت هذه المجبوعة من الشمول بحيث غطت نظم ادارة المؤسسات المقابية واختيار وتدريب الموظفين ومختلف البرامج اللازمة لمعاملة النزلاء وتأهيلهم .

وهذه القواعد لا تكون في مجموعها نظاما مثاليا للمؤسسات المعتابية ، ولكنها عرض للمبادىء والمهارسات العملية التي أجمع دوليا على تبولها كحد الذي لمعالمة المسجونين وتنظيم وادارة المؤسسات ، وهي لا تحول دون تعلم الاجهزة المعتابية باي تجارب في ميدان الاصلاح صادامت هذه التجارب مطابقة للمبادىء التي حددتها هذه القراعد ، ولذلك يجب العمل على التغلب على الصعوبات التي قد تعترض تطبيقها في بعض البلدان نتيجة للاوضاع المتونية والانتصالية والجغرافية .

وقد تجاوز التطبيق في بعض النظم المعابية المتقدمة ما جاءت به هذه المجموعة من قواعد ، مما دفع البعض في المؤتمر الدولي الرابع لمكافحة الجريمة ومعاملة المغنين الذي عقد في كيوتو بالبابان سنة ١٩٧٠ الي الطالبة باعادة النظر فيها ، غير أن الإغلبية كانت الى جانب الاهتمام بتأكيد التطبيق الفعلي لقواعد الحد الادني تبل تعديلها . ومن المرجح أنه في النظم العتابية العربية لا يزال التطبيق متخلفا عما قررته هذه التواعد ، الامرياة للي يدرر الاعتباد عليها عند التعييم ،

وتد يصعب تقييم برامج المعالمة في مجموعها ، ويمكن التغلب على هذه الصعوبة بتجزئة هذه البرامج وتقييم كل برنامج على حدة .

ومن الشاهد أن تطبيق بعض برامج المعاملة أنما يعتبد على ما جرى العمل عليه وعلى الانكار الشائمة أكثر من اعتماده على المعنمة النابعة من البحث النقيق اللازم لتبرير تطبيق هذه البرامج . وقد تلجأ الادارات المتابية الى أن تطبق في السجون بعض البرامج لما لها من بريق ، مثل انشاء برنامج لمها من بريق ، مثل انشاء برنامج لموايات المسجونين ، أو انشساء ورش كاملة المسدات ، أو الاسراف في احضال الألماب الرياضية ووسائل التسلية ، دون التأكد من جدى هذه البرامج ودون معرفة المعدد الحقيقي للنزلاء الذين يستقيدون عملا منها . ومن المتعين أن تحتبر هذه البرامج وأبثالها بالبحث العلمي للاستمرار فيها أو للعدول عنها .

٢ ــ التدليل على فعالية البرامج الاصلاهية الحديثة :

لا يحظى موضوع معاملة المذنبين في بعض الدول النامية باهتمام جدى 6 سواء من جانب الرأى العام أو من جانب أجهزة الحكومة 6 نظرا لما تصادغه هذه الدول من تحديات كبيرة في ميادين قد يرى أنها أكثر أهمية 6 كالتعليم والصحة والتصنيع والتسليع .

ومن ناحية أخرى نمان بعض المابلين في التنفيذ المقابى لا يزالون يتعسكون بالإساليب التديية في المابلة ، وهي اسساليب تحظى بتاييد القطساعات التقليبة في المجتبع ، اذ أنها بتركيزها على جانب التحفظ والامن لا تطلب مباداة أو تحيل مخاطرة . وهذه القطاعات تصدم لخبر فرار سجين ، دون أن يعنى بعدى نجاح المؤسسات المقابية في منع الجاتي من المودة الجريمة مرة أخرى ، وبالتالى نهى تعتبر هذه المؤسسات ناجحة في مهمتها طالما أنها لم تسمع بعثل هذا الخبر .

ولا سبيل لتعديل اتجاهات الرأى العام واثارة حماس المسئولين نحسو ضرورة واهمية الربط بين التخطيط في مجال الاصلاح العقابي والتضليط القومي ، وبدور الاساليب الاصلاحية الحديثة في مكامحة ظاهرة الجريمة الا بالاطة المعلية المستخلصة من البحوث والدراسات التي تثبت فعاليسة هذه البرامج ،

٣ ... اختبار صلاحية البرامج المطبقة في النظم المقابية الاجنبية :

كثيرا ما تلجا الادارات المتابية بالدول النامية الى اقتباس برامج مطبقة في معض النظم المتابية المتعدمة دون أن تعنى بتقدير ملاحية هذه البرامج علم المواقع الاجتماعي في بلدها . وجع أن الجريمة ظاهرة عالمة ، وما تشخي عنه التجارب الاتساتية يمكس بلا شك غائدة عامة ، غير أن ذلك لا يعنى أن ما يصلح في مجتبع معين جدير بالاتباع في صائر المجتمعات ، وعلى المسئولين في أية دولة دراسة الحقيقة الجنائية في مجتمعهم دراسة دقيقة وواعية حتى تعتمد برامجهم الإصلاحية على معرفة واقعية للمحكوم عليهم من حيث عددهم وخصائصهم المختلفة والتي تعد أنمكاسا صافقا للبناء الاجتماعية والتنبية والدينية المسائدة فيها قبل محلكاة البرامج الإصلاحية المطبقة المطبقة المطبقة المطبقة المطبقة الدومية .

وتد يبدو أن نقل ومحاكاة البرامج المطبقة بنجاح في الخارج عملية توفر الجهد والمال وتفنى عن اجراء بحوث محلية ، غير أنه قد يظهر بمرور الوقت غشل هذه البرامج عند تطبيقها على المستوى الحلى . ذلك أن عملية اصلاح المنبين لا تقوم على اعتبارات علمية وفنية فحسب ؛ بل هى مرتبطة بظروف كل مجتمع وتعتبد على خصائص وسمات المحكوم عليهم . وهكذا يتضم أهمية أجراء البحوث اللازمة لاستجلاء مدى ملاعبة البرامج المطبقة في المذارج للواقع الاجتماعى في كل دولة ؛ كما أن أجراءها يحول دون بذل الكثير من الجهد والمال والوقت في محاكاة البرامج المطبقة في المفارج ثم تتضح في النهاية عدم ملاحبتها .

إلى التمييز بين النزلاء الذين يستجيبون الاصلاح عن غيهم :

كان من نتائج ما ذهبت اليه المدرسة الوضعية الإيطالية وما نادى به الاتحاد الدولى لقانون المقوبات من وجود مجرمين غير قابلين للاصلاح رمئلت المقديد من التشريمات التي صدرت في أواهر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين باصطلاح المجرمين غير القابلين للاصلاح ، وتضمنت هذه التشريمات صورا مختلفة من الدابي الوقائية لضمان وضعهم خارج دائرة الاشرار باستمرار عزلهم عن المجتمع لاطول فترة ممكلة ،

واذا كان النظر الحديث يأبى التسليم بفكرة وجود مجرمين غير قابلين للامسلاح ، ويعتبر أن هذه الفكرة تبعل تحديا لا يجوز قبوله ، الا أن عودة نسبة ليست قليلة من الذين سبق أيداعهم في السجون اليها مرة ومرات تعد حقيقة مؤسفة لا يمكن أنكارها ، وهذه الحقيقسة تؤدى الى ضرورة الاعتراف بأن البرامج الاصلاحية المطبقة حاليا لا تؤتى تمارها الا مع بمض المحمونين دون البعض الآخر . وأذا كان الأمر كذلك نمن اللازم أذن التمييز بين النزلاء الذين يستجببون لبرامج الاصلاح عن هؤلاء الذين يتعذر اصلاحهم، بين النزلاء المنين يستجببون لبرامج الاصلاح عن هؤلاء الذين يتعذر اصلاحهم، مما يومر كثيرا من الجهد والمال

ومن ناهية اخرى مان تصنيف النزلاء بصغة عامة لم يعد يقوم فقط على معايير مجردة كالسن والجنس ونوع الجريمة المرتكة وحالة العود ، بل أصبح يهتم أساسا بشخصية النزيل وقدراته واحتياجاته ، ولا سبيل للكشف عن ذلك ، كما أنه لا سبيل للتبييز بين النزلاء الذين يستجيبون للإمسلاح عن غيرهم ، الا بالبحث العلمي .

ه ـ توفير المال والجهدد :

يترايد ايهان المجتمعات حاليا في مختلف بلاد العالم بدور البحث العلمي في التخطيط والتطبيق و ولا يجوز النظر للبحث العلمي في مجال الاصلاح المعلى على أنه عبء المعافي وزيادة في الاتفاق ؛ بل يتمين اعتباره استثماراً لا غنى عنه يؤدى في النهاية الى وضع برامج اصلاعية تحقق وهرا اقتصاديا بما تحقق من نجاح في مكافحة الجريهة وعلاج الذنبين وبمصاريف قد تقل عما ينفق بغير دراسة .

فالبحث العلمى يتيح وضع معاير يرجع اليها في اختيار الجناة الذين تصلح حيالهم المعاملة خارج المؤسسات ، كالوضع تحت الاختبار القضائي مثلا . كما أنه يمكن من اختيار نظام التصنيف الذي يتبع دون زيادة في الجهد والمال ، سواء كان هذا النظام في صورة لجان التصنيف أو مكتبا المتشخيص أو مركزا مستقلا للملاحظة ، بل انه حتى في مجال التحفظ والحراسسة مان الدراسة العلمية تتبع ضغط الانفاق غيه بتركيز الحراسة في المؤسسات التي يودع فيها المجرمون الخطرون الذين يتيرون القلائل أو يحتىل هربهم، كذلك فان البحث العلمي يحدد مقدار الوقت الذي يستنفده الاخصسائي كذلك فان البحث العلمي يحدد مقدار الوقت الذي يستنفده الاخصسائي الاجتماعي أو النفسي في دراسية حالة النزيل وعسدد النزلاء الذين يمكن على الاخصائيين المختلفين مها يؤدي الى توزيع أفضل لفئات النزلاء على الاخصائيين المختلفين مها يعنى توفيرا في التكاليف مع الاحتفاظ بنفس مستوى الخدمات المتلاحة.

انواع البحوث التي تجري في مجال الاصلاح المقابي :

توجد عدة اسس يمكن بمتنضاها التبييز بين بحوث الاصلاح المقلبى ، نهناك بحوث عن المعابلة داخل الأسسنات وبحوث عن المعابلة خسارج المؤسسات ، ويمكن النبييز بين البحوث على اساس فروع العلوم التي تعنى بمعابلة المذنبين ، وهناك بحوث كبية وبحوث كيفية ، وبحوث اساسية وبحوث تطبيقية .

(١) بحوث عن المعاملة داخل وخارج المؤسسات المقابية :

ادى تنوع وتخصص برامج المعاملة داخل المؤسسات المعتابية بصورة كبيرة في الاونة الاخيرة الى اتساع الدائرة التي يبكن أن تجرى نيها النحوث داخل المؤسسات ، ومن اللازم دراسة كل هذه البرامج وتقييم غمالينها ، مالعمليات والاثار التي تترتب على برامج الاستقبال والتعريف والتربيسة والتغليم والتغليب الديني والصحة والتدريب الحرق والتشغيل والجزاءات الادارية والاعداد للافراج والافراج الشرطي ، كل ذلك يبكن أن يكون مجالا لبحوث متعددة ومتنوعة . الى جانب دراسة مجتبع السجن ومايسود فيه من تيم ، وظاهرة الزعامة فيه ، وتبادل التأثير والتأثر بين النزلاء وبينهم من حيث مباتبها وموقعها وسعتها وصلاحيتها لنوع المخصص الذي يراد لها أن تغطيه ، غضلا عن الدراسات التي تجرى عن الموظفين لمونة الاسماد الذي راد لها اللازمة لاختيارهم ونوع التدريب الذي يحتاجون اليه ، وحجم المعبء الذي يكل به المؤظف ويتبع له تقديم الفصل خدية ، وما الى ذلك .

لها عن المحوث التي تجسرى عن المعلمة خسارج المؤسسات غقد ادى ازديد الاعتماد على بدائل المقوبات السالبة للحرية ، مثل الاختبار القضائي والحكم بالعمل الامسلاحي دون سلب الحرية ، الى الاهتمام بها ، وهي تعد مجالا خصميا للدرس لا سبيها في الدول التي اخذت بها حديثا ، ولا يغني مجالا خصميا للدرس لا سبيها في الدول التي الخذت ، الديتمين دراستها عن منوء ظروف المجتمع الذي تطبق فيه ، وبالنسبة للاختبار القضائي مثلا يتمين أن يهدف المحث الى بيان الاسمن التي يتم على مقتضاها انتقاء من يحكم عليهم بهذا الاجراء ، وعدد الحالات الذي يكلف ضابط الاختبار القضائي

بالاشراف عليها ، وأسباب انتهاك الشروط التي يلتزم المحسكوم عليسه بمراعاتها . . الخ .

وفي كلا النوعين من البحوث تسمهم الدراسات التنبؤية والتتبعية في تطوير معاملة المذنبين . ومن المثلة الدراسات التنبؤية الدراسة التي قامت مها الادارة العقابية في كاليغورنيا وخلصت منها الى أن هناك أساسا للتوقع يجب مراحاته لمعرفة عدد الحالات التي قد تنتهك قواعد البارول من بين كلُّ مجموعة من المذنبين . ونقدم الادارة العقابية نتيجة ابحاثها بما تتضمنه من أسس للتوقع لهيئات البارول عند تقرير الافراج عن الذنب ، واذا كانت هذه الاسس لا تنطيق على كل شخص الا أنها تنيد في القاء ضوء يسهل على هيئات البارول مهمة تقدير الوقت الملائم للافراج عن الجاني ، ومن الدراسات التتبعية التي قامت بها هذه الادارة دراسة العلاقة بين حجم العمل الذي تكلف به هيئة البارول وبين عدد الحالات التي تخرق شروطه. وقد المترضوا أنه كلما قل عدد المفرج عنهم الموضوعين تحت سلطة هيئة البارول قلت بالتالي حالات انتهاك شروطه « وقد تبين أنه أذا المتصر عدد المفرج عنهم الذين عهد برعايتهم لهيئة البارول على ثمانية عشر شخصًا بدلا من المتوسط المعتاد وهو تسمون شخصا ، مان عدد حالات الخروج على شروط البارول في ظرف السنة اشمهر التالية للافراج لا يقل كثيرًا عن العدد المماثل اذا كانت طاتة هيئة البارول في حدود المعدل المعتاد . أما اذا زادت المدة الى سنة فان تحسنا كبيرا يطرأ على الموتف ولا يخرج على قواعد البارول ألا عدد تليل بالمقارنة لعدد هؤلاء الذين يخرجون على تواعده اذا كان معدل عدد الموضوعين تحت سلطة هيئة البارول يماثل المعدل المعتاد ، وقد استخلصوا من ذلك أنه يمكن التوصل الى نتائج أغضل بالنسبة للمفرج عنهم بمقتضى تواعد البارول بالاعتماد على الرعاية اللاحقة بدلا من مجرد الاستناد على امارات شخصية أو اكلينيكية ، ومن أشهر الدراسات التتبعية سلسلة الدراسات التي أجراها ألأمريكيان شبادون واليانور جلوك والتي تمثل أكثر الجهود المنظمة لهذا النوع من الدراسات ، على أنه يلاحظ أن الدراسات التتبعية لم تحتق لوقتنا هذا ما كان يرجى منها ، فهي أولا تتطلب وقتا طويلا، ثم انها تواجه صعوبة رئيسية مردها تعدد وتنوع المتغيرات التي تؤثر في سلوك المجرم بدرجة لا تسمح بعزل دور العملية الاصلاحية كاحد هذه المتغيرات ، ومن المعروف أن هذه الصعوبة تواجه العلوم الاجتماعية بصفة عالملة .

(ب) تقسيم البحوث على أساس فروع العلوم الاجتماعية:

تتنوع بحوث الاصلاح العقابى حسب النظور العلمى للبحث . وفي هذا الصدد يمكن التبييز بين البحوث الاجتباعية والبحوث النفسية والبحسوث الطبية النفسية ، ولا تزال البحوث الاجتباعية عن نزلاء المؤسسات المقابية لا سيما في الولايات المتحدة الامريكية تقدم أكبر حصيلة من بحوث الاحسلاح المقابى ، ويوكن القول بصفة عامة أن الدراسات في أوربا تركز على الثر برامج المعاملة في التغلب على العوامل الفردية التي تدفع الشخص لارتكاب الجربة ، من ذلك الدراسة التي أجربت في أحد سيجون المعلدين على الجرام في فرنسا لمعسرفة أثر الحبس في أزالة المسخوانية لدى هيؤلاء

المسجونين ، ويعد فرى السويسرى من أشهر من قاموا بدراسات من هذا النوع لا سيما بالنسبة للاحداث .

ومن أمثلة البحوث الطبية النفسية البحث الذي قامت به الادارة المتابية بكاليغورنيا في محاولة منها لقياس الشخصية وفقا لدرجة النضج الاجتماعي ، وهي محاولة ذات أهمية في أيجاد نظام لتصنيف نزلاء السجون أكثر ملاعمة من أى نظام آخر للتصنيف مائم على أسس طبية نفسية . وقد اجرى الباحثون دراستهم بقصد معرفة مدى التغير في اتجاهات وسلوك بعض النزلاء غير المتوافقين ، واستخلص الباحثون بالنسبة لموضوع تكامل الشخصية أنَّ النحسن النفسي بصفة عامة يبكن أن يوصف وصفا تقيقا وفقا لسبعة مراحل للتكامل ، وكل مرحلة منها تحدد تبعا للمشاكل المتبادلة للنزيل مع غيره ، ولا يمكن ضمان الوصول الى تقدم أكثر نحو النضج الاجتماعي الآبعد حل هذه المساكل . وليس من اللَّازم أن يمر كل شخص بهذه المراحل المُتلفة ، اذ من الجائز أن يتوقف النمو النفسى لبعض الاشخاص عند مرحلة من هذه المراحل ، وليس كل من لم يوصف بأنه ناضج وققا لهذا المقياس سيصبح بالضرورة مجرما ، ولكن من المؤكد أنه سيصطدم بالكثير من المشاكل ويكون اكثر عرضة للوتوع في الجريمة من غيره ، ويتوم هذا المتياس على اساس من قدرة الشخص على تكوين علاقات مع غيره ، ويتكون من سبعة مراحل للنضج تبعا لنبو القدرة على تكوين علاقات سوية مع الاخرين . ويتطلب ذلك مزيدا من تدرة الشخص على انشاء علاقات اجتماعية والتلام بصورة اكثر واتعية مع الوسط الذي يتواجد ميه . ولا علاقة لمستوى النضح بدرجة نكاء الشخص أو درجة تعليمه ، بل أنها ترتبط فقط بقدرته على التوافق مع الغير وعلى أستطاعته كبح جماح رغباته وتطويعها وفقا لشعور الاخرين . وهذا المنهج في التصنيف القائم على درجة النضج الاجتماعي يعتبر محاولة ناهمة للتخاص من التصنيف الاكلينيكي الذي يرجع نيه لنوع ودرجسة الاضطراب العقيلي كالتصنيف الذي وضعته الجمعيسة الأمريكية للطب التفسى .

ومن هذه البحوث كذلك ؟ البحث الذي اجرته نفس الادارة المتابية لتحديد حجم الجماعات الملاجية ؟ وهي تتكون من مجموعات من النزلاء بهسدف تحقيق التفاعل بين المريض وأفراد مجموعته لتحسين صحته النفسسية ؟ ومن متكون المناعل بين المريض وأفراد مجموعته لتحسين صحته النفسسية ونتم كل مجموعة مورا متعددة الشخصية وللتقلقات السائدة في المجتمع ؟ وتتكون المجموعة من ستين الي شاتين نزيل . وقد حاولت الادارة المقابية مجموعة ، وقد النبت هي النفير في التجاهات كل نزيل وفقا لسلوكه ازاء اصفاء الانفرادية والاستعاضة عنها بمنابر يشترك في البيت غيها عدد من النزلاء حتى يمكن ضمان تبادل العلاقات بينهم بصورة تكشف عن التغير في اتجاهات كل نزيل . كما ادى ذلك الى المتلائدي في استبدال ضابط السجن ببشرف على كل نزيل . كما ادى ذلك الى التنكير في استبدال ضابط السجن ببشرف على نزلاء المعنبر الذين لا يقل عددهم عن صنة عشر نزيلا. وتطبيقا لهذه الانكارة الشائد الدارة المعالية بكاليفورنيا مؤسسنة مترساة التحفظ تتسع لحوالي أشاء ساس نظام الجماعات العلاجية .

(ج) البحوث الكمية والبحوث الكيفية:

تلعب البحوث الكبية اى الاحصائية دورا هاما فى دراسات المعاملة الاسلاحية ، بل انها يجب ان تكون فى تقديرنا نقطة البدء فى اى دراسسات فى هذا المجال ، فلابد اولا بن معرفة عدد المحكوم عليهم وعدد من يودع منهم فى المؤسسات العقابية والجرائم التى حكم عليهم عنها واعمارهم وسوابتهم الاجرابية ومهنهم وحالتهم التعليبية والصحية وسائر البياتات للماضات بهم ، وفى ضوء هذه البياتات يتم التخطيط لتترير المقوبة أو التعبيب المناسب لكل نهط من أنهاط الجرائم بعراعاة شنات الجناة الذين يرتكونها ، وانشاء المؤسسات التخصصية اللازمة ، وتصنيف النزلاء ، وتحديد البرامج الناسبة لكل منه منهم ، واختيار نوع العمل الذى يكلفون به وما الى ذلك .

وبداهة غان الدراسات الاحصائية تستلزم وجود جهاز سليم لتجهيسع وتصنيف وتحليل الاحصاءات الخاصة بالمحكوم عليهم وبنزلاء السجون .

ومن الدراسات الاحصائية التي لجريت بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والمبتلغة بالقاهرة في هذا المجال ، دراسة عن النزيلات المحكوم عليهن سبحون الاقليم المصرى (نشرت بالمجلة الجنائية القومية ، المجلد الشاتى ، المعد الثالث ، نوفمبر ١٩٥٩) ودراسة عن النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المحرية (نشرت في المجلة الجنائية القومية ، المجلد الخليس ، المعد الثاني، يوليو ١٩٦٦) ، وفي هذه الدراسة الاخيرة اختيرت المينة بحيث تمثل خمسة في المئة من مجموع المحكوم عليهم المودعين بالسجون المحرية صباح يوم 1 مارس سنة ، ١٩٦١ ، وكان عددهم ٢٢٥١٧ نزيلا ، وبلغ حجم المينسة في كالمة السجون . وقد استخدم الاحصاء الألى في اعداد الجداول الخاصة بتقسيم وتصنيف البيائات الخاصة بالنزلاء . واجرى الاختبار الاحصالي كالمياس وتحديد مدى الهمية الملاقة بين سن النزلاء والجريمة الربكسة وبين الموامل الأخرى المختلفة ، واعتبرت الملاقة بين أي عالمين علاية جوين الهيئة أذات الملاقة ذات دلالة حصائية المؤتة أدا كانت قيمة الملاقة ذات دلالة احصائية المؤتم الحصائية الملاقة ذات دلالة احصائية المؤتم الحصائية الملاقة ذات دلالة احصائية المؤتم الحصائية الملاقة ذات دلالة احصائية المؤتم الموسائي احصائية المؤتم الحصائية الملاقة ذات دلالة احصائية المؤتم الحصائية المؤتم الموسائية الملاقة ذات دلالة المحائية المؤتم الحصائية المؤتم الحصائية المؤتم ال

واشتهل البحث على ثلاثة اجزاء رئيسية ، اولها عرض تحليلى عام للبياتات الخاصة للبياتات الخاصة بالنزلاء ببراعاة خبسة عشر عاملا هى كل ما المن جمعه من سجلات النزلاء بالنزلاء ببراعاة خبسة عشر عاملا هى كل ما المن جمعه من سجلات النزلاء على المحون ، جهة الميلاد ، نوع الواتعة الإجرامية ، الوصف القانوني لها ، نوع الحكم ، مدته ، عدد السوابق ، السن ، الجنسية ، الدياتة ، الحالة الزواجية ، عدد الأسخاص المولين ، الهنة ، الحالة التعليمية ، الحالة الحسابة .

واشتبل الجزء الثاني من الدراسة على عرض اختبار احصائي وتحليل للملاتة بين سن النزلاء عند ايداعهم وبين بعض العوامل الاخرى ، وقد اتضح من اجراء الاختبار الاحصائي على جميع الجداول الخاصة بالملاتة بين أعبار النزلاء والموامل الأخرى أن ثبة علاقة هامة وذات دلالة احصائية بين سن النزلاء وبين بعض العوامل كنوع الواقعة ومدة الحكم والحسالة الزواجية والمهنة والحالة الصحية .

وتضمن الجزء الثالث عرضا واختبارا احصائيا وتطيلا للعلاقة بين نوع الواتمة الاخيرة التي ارتكبها كل نزيل وبين بعض الموامل الاخرى . وقد نبين وجود علاقة بين نوع الواتمة وبين الحكم ومنته وعدد المسوابق والسن والديانة والحالة الزواجية والمهنة والحالة التعليمية .

اما البحوث الكيفية متجرى عن طريق دراسة الحالة للتعرف على برامج الممالة الملائمة حيالها ، وتجرى هذه الدراسة الى عن طريق تتبع تاريخ حياة الحالة أو الملاحظة بالمساركة أو استخدام نتائج الدراسات التي يقوم بها الاخصائيون المختلفون الذين يساهمون في برامج المعاملة المتررة المنزيل .

(د) البحوث الاساسية والبحوث التطبيقية:

يمكن تقسيم البحوث العقابية ، كالشان في بحوث الميادين الاخرى — الى بحوث اساسية أو نظرية وبحوث تطبيقية ، ولا يمكن الاستفناء عن أي منهما . وتقدم البحوث التطبيقية حلولا ملائمة لما تواجهه الادارة المقابية من مشاكل . أما البحوث الاساسية فهى بما تتضمنه من بهانات وما تطلص الميه من نتائج تعد نضرة لابد منها قبل دراسة المشاكل المهلية . ولا يجوز للادارة المقابية أن تضيق ذرعا بهذا النوع من البحوث لما لها من طابع نظرى . فالحلول السلية للمشاكل المهلية لا يمكن بلوغها الا في فسسوء المتانق والتصور العام الذي تقبه البحوث الاساسية ، وبحون ذلك قد يؤدى حل مشكلة معينة الى مشاكل جانبية قد تفوقها في خطورتها .

المناصر التي يتمين مراعاتها عند اجراء البعوث التقييمية للمؤسسات المقاميسة :

تعد الدراسات التقييمية للمؤسسات المقابية من أهم البحوث التي تجرى في مجال الاسلاح المقابي ، ويتمين أن يتم التقييم على أساس المفاصر المختلفة التي تكون في مجموعها الاطار الذي لابد أن تتم المعلية الاصلاحية من خلاله ،

وهذه العناصر متعددة ومتنوعة ، وتشمل :

إ ... موتع المؤسسة ، ذلك أن اختيار الموتع له أهبية كبيرة ، عقد يؤدى سوء الاختيار الى رفع تكاليف ادارة المؤسسة ، وقد يترتب عليه قيام عوائق تحول دون تيامها ببرامجها على نحو سليم . وفي تقدير صلاحية الموقع تراعى الاعتبارات الاتية :

- بعد المؤسسة عن المنيئة .
- المواصلات التي تربطها بالمدينة ومدى سهولتها ·
- _ اماكن القامة موظفى المؤسسة سواء داخلها أو في المدينة ،
- _ مدى استفادة المؤسسة وموظفيها من مرافق المدن القريبة .

- النطقة التي توجد بها المؤسسة وهل هي زراعية أو صناعية ومدى. خدمة الموقع لأغراض المؤسسة .

٢ -- مبنى المؤسسة ، من الثابت وجود علاقة وثيقة بين مبنى المؤسسة المعتابية وبين كفاءتها في تحقيق العدافها ، فتصميم البناء وسعته له تأثير كبير في محارسة الانشطة المختلفة في المؤسسة سواء تعلقت بالادارة أو الحراسة أو برامج المعاملة ، وعند تقدير صلاحية المبنى يرجع للنقاط الاتسة :

(1) نوع المؤسسة من حيث كونها زراعية أو مسناعية ، ومن حيث النزلاء المودعين نيها (أحداث أو بالمون ساديون أو شواذ سالمحكوم عليهم أو المحبوسين احتياطيا) ومن حيث درجة الحراسسة ، وهل هي مفتوحة أو شمه مفتوحة أو مفلتة .

 (ب) تصميم المؤسسة وينضمن : الطراز المستخدم ، المكانية التحسكم والمراقبة ، الزنزانات ، دورات المياة وملاستها ، المرافق المختلفة ، الأنفية والملاعب الرياضية . . . الخ .

(ج) السعة وتشمل: مساحة المؤسسة ، المقرر الصحى لنزلائها، الماكن النوم ، كيمية تدبير اماكن للزائدين عن المقرر الصحى وتأثير ذلك على كفاءة تنبيذ البرامج .

٣ -- بوظفو المؤسسة وتنظيمها الادارى ، مما لا شك نيه أن التنظيم الادارى لاية مؤسسة عقلية يرتبط بالإهداف التي تسمى الى تحقيقها ، كما أن لهذا التنظيم أثره في نجاح المؤسسة في أداء مهنتها ، مالمؤسسة كما أن لهذا التنظيم أثره في نجاح المؤسسة في أداء مهنتها ، مالمؤسسة المقابية التي تهنف الى التحفظ تلائمها ادارة عسكرية صاربه أهداف المؤسسات المقابية يتنفى تغييرا في ادارتها وفي تخسص المؤلفين العالمين بها ، ويجب اعتبار عملهم خدية اجتباعية هامة تتطلب مقدرة وتتزييا ، لذلك فأن موظفي السجن الحديث يجب أن يكونوا من تخصصات وتتزييا ، لذلك فأن موظفي السجن الحديث يجب أن يكونوا من تخصصات منعدة ، كالأطباء والأطباء النفسيين والإغصائيين الاجتماعين والنفسيات والمدرسين والأخصائيين المهنين الاجتماعين والنفسيات بيقتم بها تأسمون مهنة تخصصية بمعنى أن من يعمل من الضروري اعتبار العمل في السجون مهنة تخصصية بمعنى أن من يعمل من المدروري الميا أن يبدأ مذ بداية السام الوظيفي ويرتقى حتى يصل الى مناصب من الدواية .

وق تقييم كفاءة التنظيم الادارى للمؤسسة المقابية ولصلاحية موظفيها لاداء المهام المنوطة بهم تراعى النقاط الآتية :

(1) الجهاز الادارى المؤسسة: الهرم الوظيئى ـ عدد الموظفين ـ مؤهـ التهم وتحسماتهم ـ العمـل الذي يقوم بـ المؤلف وطاقته على القيام بـه .

(ب) كيفية الختيار الموظفين - رغبتهم في العمل الذي يقومون به -

الذايا او السلبيات التي تحبيهم او تنفرهم منه - تدريبهم السابق على المدمة والملاحق عليها .

٤ ــ نزلاء المؤسسة، من المتعين عند دراسة أية مؤسسة عقابية التعرف على تكوين نزلائها وخصائصهم وتحركاتهم وتصنيفهم، أذ أن ذلك يساعدهلى معرفة مدى كفاية المؤسسة بمبانيها وبرامجها وموظفيها لرعاية وتأهيل هؤلاء النزلاء .

وعلى ذلك فان البيانات التي يجب الحصول عليها عن النزلاء عند تغييم أجدى المؤسسات يراعى أن تفطى الامور الاتية :

(1) الخصائص مثل: النوع ــ الجنسية ــ الدياتة ــ السن ــ الحالة التعليمية ــ الحالة الزواجية ــ سبب الحسلة المحبس ــ نوع الحكم ومنته ــ نوع الجريمة المرتكبة ــ السوابق . الحبس ــ نوع الحكم ومنته ــ نوع الجريمة المرتكبة ــ السوابق .

رب) بيان تحركات النزلاء ، مثل : متوسط عدد الواردين الى المؤسسة يوميا وشهريا وسنويا من الحكوم عليهم والمحبوسين احتياطيا - عدد الذين يفرج عنهم افراجا مشروطا وافراجا نهائيا - احصاءات التسام فى ايام معينة .

(ه) تصنيف المحكوم عليهم : القواعد التي تتبع في فصل المحكوم عليهم وهل توجد اتسام مستقلة في المؤسسة - هل يتم التصنيف بعد محص شخصية المحكوم عليه وما هي المناصر التي تدخل في عملية المحص - السلطة التي تقوم بلجراء التصنيف .

٥ - برامج المعلملة ، أن عملية اعادة تأهيل وتربية المنتب تقتضى تنوعا في برامج المعلملة التى يسهم فيها جميع العاملين بالسحين من حراس وضباط واطباء واخصائين اجتماعين ونفسيين ومعلمين ورجال دين . والقيم السليم لمبرامج المعلملة يجب أن يقطى الامور الاتية :

(1) الاستتبال والتعريف ويشمل: استلام المحكوم عليه والتحقق من شخصيته ومن أمر الابداع ب التسجيل ب الكشف الطبى ب دراسة حالة السجين من تبل الاخصائيين المختلفين ب تعسريف السجين بالمؤسسة وينظام العمل فيها وكيفية حصوله على المعلومات وتقديم الشكاوى .

(ب) الكساء والفراش والنظافة الشخصية وتتضمن : مناسبة الملامس للطقس صيفا وشناء ... تفير الملابس واستبدالها ... نوع الفراش وملاعته ... احكان الاغتسال والاستحام عند الحلجة .

(د) النغذية : كبية الطعام ونوعه وتقديمه في الميعاد وبطريقة ملائمة .
(د) الخدمات الطبية : وجود طبيب خاص بالسجن ــ الكشف الدورى على السجن ــ تكلية الخدمات الطبية ــ مستشفى السجن ــ توأمسر

(ه) الرياضة البدنية والترفية : أنواع الالعاب الرياضية في السجن سنسبة الذين يزاولونها من السجناء ــ أنواع وسائل الترفيه ومدى الاستفادة منها .

الادوية .

- (ز) الزيارات والمراسلات : أماكن الزيارة وملاعمتها ـــ مرات الزيارة ـــ المواعيد ـــ المحانية التراسل ومراته .
- (هـ) المقصف : التعامل مع المقصف والمعروضات وكفايتها واسمارها.
- (ظ) الخدمات الدينية : من يتوم بها وهل هو معين في السجن سـ نرصة
 أداء الشعائر الدينية في السجن .
- (ى) الخدمات التعليبية : نوع الدراسة ... من يقوم بها ... كتابتهم ... فرصة تكبلة تعليم السجين ... اتفاق برامج التعليم مع ما يدرس خارج الممجن ... فرص الاطلاع والقراءة في السجن .
- (ك) الفدمة الاجتماعية: القائم بها ... عدلاتة النزيل بالاخصائي الاجتماعي ... التعمال الاخصائي باسرة السجين .
- (ل) المعل والخدمات المهنية : العمل الذي يتوم به السجين ... نوعه ... سبب التحاقه به ... التماثل بين العمل في السجن وعمل السجين قبل حسسه ... الأجر عن العمل وكيفية التصرف فيه .
- (م) المخالفات والجزاءات : المخالفات الشائعة في السجن وأسبابها ... أنواع الجزاءات ، تحقيق دفاع المخالف .
- (ن) الشكاوى: امكان تقديم الشكاوى ... من تقدم له الشكوى ... جدية التحقيق فيها .
- (ص) غترة الانتقال والافراج : كيف يتم اعداد السجين للافراج __ مزايا هذه الفترة __ التسهيلات التي تقرر المهفرج عنه .
- ومن المناسب عند اجراء تقييم لمؤسسة عقابية ولنظم المعاملة نيهسا التعرف على علاقة النزلاء بعضهم ببعض وعلاقتهم بموظفى المؤسسة ورايهم في تجربة الايداع في السجن ومدى جدواها في تقديرهم في منع السجين من ارتكاب جرائم في المستقبل .

بعض بحوث الامسلاح المقابى التي اجريت بالركز القومي للبحوث الاحتماعية والحنائية بالقاهرة:

أجرى قسم المعقاب ووحمدة بحوث المقوبة والتدابير الاصلاحية التي حلت محله عند اعادة تنظيم المركز ، العديد من البحوث المقابية وسنكتفى بالإثمارة الى بعضها ، وهي :

ا - مشكلة توحيد المعتوبات السالبة للحرية ، وقصد من هذه الدراسة استطلاع آراء رجال القضاء والشرطة والسجون والمحامين واسائذة القانون والإغلبية على الفاء والاجتماع بالجامعات في هذه المشكلة ، وقد وافقت الأغلبية على الفاء عقوبة الأضغال الشاقة (نشرت الدراسة بالمجلة الجنائية القومية ، المجلد الول ، المعدد الثاني ، يوليو ١٩٥٨) .

٢ ... وضع العبل في السجون من الاقتصاد التومى ومكافأة المسجونين على عملهم ، وهدفت هذه الدراسة الى معرفة نظم المبل ويرامجه المتبعة في المسجون المصرية ، وما تنطوى عليه من كمالة العبل المسجونين بعد

الانراج عنهم ، والاساليب المتبعة لتحديد مكاناة المسجون وكيفية انفاتها والتصرف نيها (نشرت الدراسة بالمجلة الجنائية القومية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، يوليو 1909) .

٣ ــ دراسة مسحية لسجن القاهرة المهومى ، وهدفت هذه الدراسة التي اجريت سنة ١٩٦٠ على هذا السجن تبل هدمه الى تكوين صورة واقعية سلجة لاحد السجون العمومية كوهدة من وحدات التغيذ العقلي في ممر ، وتبت الدراسة على مستويات ثلاثة ، أولها ، دراسة نظرية متازنة لقواعد الحد الادني لمعالمة المسجونين ومبادىء الاصلاح المعامر ودراسة التشريعات واللوائح والأوامر التي تنظم العمل في هذا السجن وثانيها ، دراسة ميدانية عن طريق الملاحظة المباشرة والمقابلات مسع القائم على الوضع القائم على الوضع القائم فعلا ومدى مطابقته لما تنقى به القوائين واللوائح ، والمساكل المعلية التي تصادف المالين به . وثالثها ، دراسة عن تكوين نزلاء المعلية التي تصادف المالين به . وثائها ، دراسة عن تكوين نزلاء المعلية التي تصادف المالين به . وثائها ، دراسة عن تكوين نزلاء السجن من حيث اعبارهم وجرائمهم وحدة الحكم والسوابق وغير ذلك من بيانات ، وتقع هذه الدراسة في خميسة اجزاء كبيرة .

3 — الحبر التصير المدة ، دراسة احصائية ، وهدفت الى التعرف على حجم هذه المشكلة فى السجون المصرية ، وخصائص النزلاء الذين يحكم عليهم بهذه المعتربة ، والجرائم التي ينفذ عليهم بها ، وقد أتلق — كما عليهم بلك مؤتمر المدن سنة ، ١٩٦١ الذى دمت اليه هيئة الأمم المتحدة — على أن الحبس يعد تصير المدة أذا كان صادرا بسئة اشهر فاتل (نشر المحدف في المجلة الجنائية التومية ، المجلد التاسسيع ، المعدد الأول ، مارس ١٩٦٦) .

٥ — الحبس الاحتياطى ، دراسة احصائية وبحث ميدانى ، وهدفت الدراسة الاحصسائية الى التعسرف على مدى اللجوء الى هذا الاجراء والجرائم التى يحبس غيها المتهدون احتياطيا والدة التى يتفسونها فى الحبس الاحتياطى ... التح ، أما البحث الميدائى فقد لريد به معرفة الآكار الاجتماعية التى تترتب على هذا الاجراء ، سواء على علاقة المته باسرته وجيرانه واصدقائه واثره على استمراره فى العمل ، وما الى ذلك (نشر فى المجلة الجنائية القومية ، الجلد التاسع ، المحد الثالث ، نوفبر ١٩٩١) .

٦ — الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية ، وهنئت هذه الدراسة الى معرفة ما يترتب على سلب الحرية من آثار ، سواء على السجين نفسه او على آفراد اسرته (نشرت في الجلة الجنائية التومية ، الجلد الثالث عشر ، العدد الثالث ، نومبر . ١٩٧٠) .

٧ ... تقييم المعاملة في المؤسسات العقابية ، وقد اجرى البحث على النين بن النزلاء المودعين في خمسة من السجون المرية بعدف مقارئة مدى اتفاق برامج المعاملة المطبقة في هذه السجون مع مجموعة قواعد الحد الادنى لمعاملة المسجونين ومبادىء الاصلاح الحديث .

(البحث العلمى في مجال القانون الجنائي) دكتور سمير الجنزوري مدرس القانون الجنائي ــ جلمة الازهر

البحث العلمي في مجال القانون الجنائي (،

... التانون الجنائى هو مجموعة القواعد القانونية التى تنظم سلطة الدولة فى مرض العتاب وتوتيفه بمناسبة ارتكاب احد الامراد لفعل مخالف فلقانون .

غالدولة عن طريق التواعد التاتونية تضع بعض التواعد الميئة لتنظيم سلوك الانراد حرصا على استنباب الأمن والنظام في المجتمع • وتعرض جزاءات لمخالفة ذلك ، لأن أى تاعدة تاتونية خالية من الجزاء لا تبية لها .

والقانون الجنائي بمعناه العام يتضمن :

_ تانون المتوبات: وهو يشمل تحديد الأنمال الماتب عليها التي تمتبر جراثم .

وكذلك تحديد الجزاءات اى المقوبات التى يهدد بها وتوقع في حالة حذالفة أحكام القانون .

ــ تانون الاجراءات الجنائية : وهو يشمل تحديد كيف يمكن الوصول الى تطبيق أحكام قانون العقوبات ويتضمن ذلك تحديد الهيئات التى تتولى الضبط والتحتيق والمحاكمة ، والاجراءات التى تتخذها كل هيئة في ممارسة سلطاتها وعبلها .

ومن خلال ذلك تتحدد ضمائات وحقوق الافراد أمام الجهات القضائية ومن خلال كأى قانون آخر - تمر نصوصه بمراحل مختلفة :

أولا: وضع النصوص -- أى التشريع -- بمعرفة الجهات التشريعية .
 ثانيا: تطبيق هذه النصوص -- بمعرفة الجهات التضائية . وتطبيق

 ⁽⁴⁾ تعتبر هذه المثالة ،وجزا للنقاط الاساسية للمحاشرة اللي القيت تحت هذا المؤوان .

النصوص أي تطبيق النبوذج القانوني للجريمة على الواقعة المعروضة ؟ وتوقيم المقربة المروضة مع مراعاة الظروف المختلفة .

ثالثًا : تنفيذ المتوبات المغروضة بمعرفة جهاز التنفيذ العتابي .

رابعا : بدى تحقيق النصوص الجنائية الهدف الاجتباعى المرجو منها مانتشريع قد وضع لفرض معين ــ كمكافحة ظاهرة مثلا .

نفى أى مرحلة يمسكن أن يكون هناك بحث علمى في مجال التانون المبائى ؟

وما هي اساليب البحث في هذا الميدان ؟ وما هو العلم الذي يضطلع بهذه المهمة بالنسبة للقانون الجنائي ؟

الاجابة على هذه الاسئلة نذكر بعض الحقائق :

اولا : أن القانون الجنائي له طابع اجتماعي ، بمعنى أن القاعدة الجنائية توضع لتطبق في مجتمع معين لتنظيم علاقات اجتماعية معينة ، وبالتالي غلا يمكن أن تكون منبقة الصلة عن الواقع الاجتماعي ،

نانيا : ويترتب على هذا أن القاعدة القانونية الجنائية تكون لها حدود زمانية ومكانية ؟ بمعنى أن ما يصلح الزمان معين أو مكان معين لا يصلح لفيره من الأزمنة والأمكنة .

كذلك مالقانون منفير نتيجة لاختلاف الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، ويتأثر بها . أمثلة ... نظم السستراكية ... رأسمالية ... دكتاتورية ... ديمقراطية ... دينية ... علمانية .

ونتيجة لذلك يختلف نوع الجرائم في كل من هذه النظم .

ثالثا : القانون علم يدرس القاعدة التاتونية مجردة أى أنه يهتم بدراستها وتشريحها ومدى الزامها ونطاق تطبيقها من حيث الزمان والمكان والاشخاص وشروط تطبيقها وأسباب امتناع تطبيقها . . . الخ . هذه المسائل القانونية والفتهية ، وذلك دون أن يتطرق الى أسباب نشأتها وتطورها وآثارها في المجتمع عند التطبيق .

رابعا : ان هناك علم حديث الى حد ما يسمى علم الاجتماع القانوني يعتبر أحد مروع علم الاجتماع العام ، ويهتم هذا العلم بالجوانب القانونية للظواهر الاجتماعية ، يهتم بالقانون والنظم القانونية باعتبارها ظواهر اجتماعية ، مالزواج ، والطلاق ، ونظام الاسرة كلها نظم قانونية يهتم بها علم الاجتماع القانوني .

ونظم المتاب والجزاء والتشريعات الجنائية المختلفة بهتم بها علم الاجتباء القانوني باعتبارها ظواهر اجتماعية .

ووجه الخلاف بين المتانون الجنائي ، وعلم الاجتماع القانوني ، ان علم الاجتماع القانوني يهتم بدراسة القانون والنظم القانونية باعتبارها علواهر اجتماعية ، المثال يهتم بدراسة الاسباب الاجتماعية التي صلحيت نشاة القاعدة القانونية وتطورها وما ينتج عن تطبيقها في مجتمع معين من تار ، ومدى تقبل المجتمع لقاعدة معينة ، ويمكن ان نطلق على ذلك الذع من علم الاجتماع القانوني الذي يهتم بدراسة القانون الجنائي بصفة خاصة — علم الاجتماع القانوني الجنائي بداسة القانون الجنائي بصفة خاصة — علم الاجتماع القانوني الجنائي .

خابسا : لما كان علم الاجتباع القانوني هو فرع من فروع علم الاجتماع نانه يستخدم في بحوثه أساليب البحث المستخدمة في علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية كالملاحظة ودراسة الحالة والأساليب الاحصائية .

وائن غالاجابة على السؤالين الثانى والثالث اللذين طرحناهما هو أن علم الاجتماع القانونى هو العلم الذى يهتم ببحث النواحى القانونية الجنائية في الطواهر الاجتماعية أو هو الذى يهتم بالبحث العلمى الاجتماعي في مجال القانون الجنائى وأن اساليبه وادواته هى نفسها تلك المستخدمة في البحوث الاجتماعية الاخرى .

سائسا : ويمكن أن نلاحظ كذلك أن البحث الملمى في ميدان القانون الجائي يمكن أن يشمل القرعين معا .

- _ القانون الجنائي الموضوعي _ أي قانون العقوبات .
- _ القانون الجنائي الاجرائي _ أي قانون الاجراءات الجنائية .

مجالات البحث في القانون الجنائي

ننتقل بعد ذلك الى المجالات التي يمكن فيها اجراء بحث علمي في القانون المبنائي ، هل تلزم هذه البحوث في مرحلة اعداد التشريعات وصياغتها ؟ أم في مرحلة تطبيقها بواسطة التضاء واصسدار الاحكام ؟ أم في مرحلة تنفيذ المقوبات ؟ أم أن يكون ذلك بمعرفة آثارها على الناس عند التطبيق ؟ الاجابة على ذلك أن البحث العلمي لآزم في جميع هذه المجالات . وهذه تعتبر المجالات الاساسية للبحث في علم الاجتماع القانوني .

1 _ مجال اعداد التشريمات وصياغتها :

يلجا الشرع عادة عند اعداد لحد التشريعات الجنائية الى طريقة نظرية مكتبية لاعداد التشريعات تعتبد في غالبها على الاطلاع على تشريعات اجنبية والاخذ منها ، ووضع التواعد ونقا لتصور الهيئة التي تقوم بالتشريع ولانتهائها وانكارها ، دون محاولة التعرف على الواقع الاجتماعي الذي يوضع التشريع لمواجهته .

وكثيرا ما يلاحظ بعد ذلك بعض القصور في التشريع نيعمد الى تعديله برة واكثر . ولا تسند هذه الطريقة اى منهج علمى ، وتنتقد هذه الطريقة ، حيث يجب ان تبنى التشريعات على اسناس حقائق الواقع الاجتماعي التي يتم جمعها بطريقة منتظمة عن طريق البحوث العلمية ، فقبل تطبيق نوع ممين من الانظمة أو الجزاءات أو التدابير الناجحة ، في احدى التشريعات الأجنبية ، يجب دراسة الواقع الاجتماعي والتعرف على اتجاهات الافراد والفئلت التي تتعرض لمثل هذا النظام ورايها غيما سيجرى تطبيقه عليها ،

٢ ــ مجال تطبيق التشريعات واصدار الاحكام الجنائية :

هناك عوامل مختلفة تؤثر في اصدار القضاة لاحكامهم الجنائية والكشف عن هذه العوامل له اهميته العلمية والعملية بغير شك والطريقة الى هذا الكشف هو استخدام اسلوب البحث العلمي و ومن العوامل المؤثرة في تكوين القاشي لمقينته واصداره المحت تكوين القاشي من النواحي الشخصية والتقافية و وانتماءاته الاجتماعية وايدلوجيته وأعكاره بالنسبة السياسة الجنائية العدامية المساومة أو التدامية المحيئة .

كذلك من العوامل المؤثرة في حكم القاضى الحالة النسيولوجية والنفسية التي يوجد نبها عند اصدار حكمه ، وموقفه من الجريمة والجرمين .

كذلك من هذه الموامل المؤثرة انجاه السراى وموقفه من الجسريمة والمجرمين ورد الفعل الذي تتركه جريمة معينة لدى الراى العام .

كل هذه الموامل لها تأثيرها في حكم التاض واختياره لنوع الجسزاء ومتداره ، ورغم ما قد يبدو من حياد القاضي ومراعاته لمتنصيات القانون والمدالة نقط .

وقد كشفت بعض البحوث عن أهية هذه العوامل . والبحث العلمي يكشف أنا عن طبيعة هذه العوامل والمتخفيف منها أن الاتجاه نحو تخصص القضاء الجنائي وتأهيل التضاة الجنائيين وتزويدهم بمعرفة كافية في علوم النفس والاجتماع وكشف الجريمة للتخفيف من العنصر الشخصي .

٣ _ مجال تنفيذ الجزاءات الجنائية :

ويتعلق البحث هنا بمدى ملاصة الجزاءات والتدابير المطبقة ، ووسائل تنفيذها ومدى فاعليتها والاثر الذى تحققه فمعلا ، فالحبس التصيير الدة وما تأثيره فعلا كمقاب والاثنفال الشاقة ومدى تأثيرها في الاصلاح أو الردع والمعل في السجون ، والحقوق الاجتماعية ، وسائر انظهة السحون ومدى تأثيرها في تحقيق الهدف المرجو من المقاب ، ويختلط البحث في هذا الجال ببحوث علم المقاب . وتهدف البحوث في هذا المجال الى ترشدد الشرع في تحديد اتواع الجزاءات والتدابر الملائمة ، وفي اساليب تنفيذ الجزاءات والتدابي العقابية وانظمة المعاملة داخل السجون وخارجها .

٤ ــ مجال النحقق من اداء التشريعات لوذليفتها :

لا يكفى أن يواجه المشرع ظاهرة معينة بتشريع معين ، بل يجب عليه منابعة آثار هذا التشريع في المجتمع وفي الظاهرة ، ومدى تحقيقه للنتأتج المقصودة والمرجوة منه .

عندما يفلظ المشرع المتوبة على تماطى المخدرات مثلا ، هل تؤدى هذه المقوبة غملا الى امتناع الناس عن التماطى ؟ عندما يفلظها على مهرب السلع أو العملات ، هل يؤدى الى امتناع ذلك فملا ؟ أم يؤدى ذلك الى محلولة البحث عن طرق للتهرب من حكم المتاتون ، عندما يغرض عقابا على زراعة محاصيل معينة ، أو رى الأرض . . . الخ ذلك عهل يؤدى ذلك الى احترام المتاتون ؟ متى تحترم المتاعدة المتاتونية ، ومتى تعتر المتاعدة المتاتونية ، ومتى على معارضة من الناس ولا يلتون اليها بالا ؟

كل هذه الموضوعات تحتاج الى بحوث علمية تدخل في نطاق علم الاجتماع التاتوني .

لهثلة لبحوث يبكن اجراؤها في مجال القانون الجنائي :

1 ... مشكلة المخدرات وتعاطيها :

التشريمات تدرجت في تشديد العقوبة عليها من مخالفة الى جنحة الى جناية . وتوسعت في صور التجريم حيث اعتبرت أن مجرد وجود الشخص في مكان مهيء للتعاطى وكان يجرى تعاطيها مع علمه بذلك يعتبر جريمة .

المتعاطى عقوبة السبين وغرامة ٥٠٠ - ٣٠٠ جنيه .

أما المتجر متصل عقوبته الى الاشمغال والاعدام .

استبعاد تطبيق الظروف المخنفة .

مع ذلك علم يحدث انخفاض في معدل جراثم المخدرات .

ــ هناك بعض بحوث مست جوانب من هذا الموضوع ويمكن منها ومن مطومات الحرى أن نذكر الحقائق الآتية :

— تماطى الحشيش ليس فعلا مستنكرا بين نئات كثيرة في المجتمع بين الناس بخطورة بين الناس بخطورة بين الناس بخطورة هذا النمل بحيث يستاهل هذا العقاب الصارم ، الذي يتساوى مع الجرائم الخطيرة . في البحيث وجد أن الآباء يتعاطونه أمام الابناء ، بل قد يشجعونهم على التماطى كذلك .

هناك اذن نجوة بين انتناع الناس ، وبين التاعدة التانونية ، وكل ما يترتب على التشديد هو زيادة الحرص والتخفى والاتكار الظاهرى لكل ما يتملق بالمخدرات خشية المقوبة الصارمة ،

- مما يقال غاعلية القاعدة القانونية بالنسبة للمخدرات اعتقاد هذه الفئات العريضة من المجتمع بتناقض موقف الشرع باباحته تعاطى الخمور وتحريمه الخدرات رغم وجود نصوص صريحة فى الشريعة الاسلامية تحرم تعاطى الخدرات ليس محرما بل مكروها فقط وبعضهم يرى أنه غير مكروه ، ومن نتائج ذلك أن نسبة كبرة من المتعاطين يؤدون الفرائض الاسلامية كالصلاة والصوم دون أن يجدوا في ذلك أي تعارض ، واذن قالقاعدة القانونية لا تسندها هنا قاعدة ديمها ،

- من حيث الدواقع التي تنفع الى التماطي ، فاسباب بدء التماطي في البحوث هو الفرفشة واظهار الرجولة ، حالات التلق الناتجة عن المستلكل الإحتيامية والاتتصادية والعائلية ومشاكل الممل والمساكل النفسيية (بالنسبة اللاميون تحبل مثماق الممل) ، وتفسر بعض البحوث ذلك برغبة المتعاطى في المرح نتيجة الشعور بوطاة مشاكل الحياة والرغبة في نسياتها والتففف منها عن طريق المخدر والقلق ناتج عن وجود حاجات غير مشبعة لا يجدون سبيلا الى أشياء سوى التعاطى ، فالمخدر أصبح هدفا بديلا عن الاحداف الاصلية ولوجود حواجز تحول دون الاشباع لحاجساتهم يتجسه وضعهم الطبقي والاقتصسادي وعدم وجود منافذ مشروعة بديلة تخفف تلتهم وتوترهم ، فيمهدون الى المخدر هربا من مشاكلهم .

هذا التفسير يوضح لنا كيف أن شدة المقوبة لا تجدى ولا تساعد على حل المشكلة لتجاهل الأسباب الدائمة اليه .

وظهر من البحوث أن الانتطاع عن التعاطى لم يكن بسبب الحسوف من المقوبة عند تعديل التشريع الا بنسبة ٥٠٪ فقط ، ولذا فقد تيل في البحث أن ظاهرة التعاطى ترتسكر على جذور سيكولوجية عميقة أقوى من أن تتتلعها أخطار محتملة (وهي الخوف من القاتون) .

ان مثل هذا الميدان يحتساج لمحوث متعمقة تدخل في مجسال القانون الجنائي ،

٢ ــ الجرائم الجنسية :

من المجالات التي يظهر غيها الفجوة بين التاتون ، وبين واقع المجتمع غامياتا يكون القانون المبتائي مثاليا في نزعته غيجرم السكثير في الاعمال المرتبطة بالسلوك الجنسي ، بينما يكون المجتمع قد تحول الى اتجاه مادي لا يناسبة هذا المقانون ، خير مثال على ذلك المناتشات التي دارت في المؤتمر الدولي التاسع لقانون العقوبات سنة ١٩٦٤ في لاهاي . وكان موضوع النقاش هو الى اى حد يتنخل القانون الجنائى للمقاب على أهمال يرتكبها الافراد دون أن تضر بالفي أو تحدث اضطرابا بالامن المام كالملاتات الجنسية بين البالغين ، والملاتات الجنسية المثلثة بين المام ، والملاتات الجنسية بين المحارم ؟ وهل يعتبر التنخل هنا تدخل في حرية الأفراد ؟ وهل يؤدى هذا الى أن يصبح قانون المقوبات مجموعة بن الوصايا عن السلوك الواجب اتباعه اخلاقيا وتصبح نصوصه ميتة تخرق كل يوم ؟ ذلك أن السلوك الجنسي يتم في سرية ويكون مصدر سرور ولذة للمشتركين فيه برضاهم ، وبالتالى فان كشفه يكون في منهى الصعوبة على السلطات ، وقد يقتضى اعتداءات كبيرة على الحريات وهذا مايضعف من احترام الناس للقانون ولسلطات الضبط .

وقد انتهت التوصيات الى أن القانون الجنائي لبس له علاقة بالاعتبارات الاخلاقية والدينية لان هذه الاعتبارات تخص الافراد وحدهم ، ولذلك غلا تحريم للجنسية المثلية أو الملاقات بين البالفين غير المتوجين ، بل ذهب الى أخراج الزنا من نطاق تانون العقوبات بحجة أن الاخلاص بين الزوجين لا تحيه النصوص الجنائية .

وقد أخرجت معلا عديد من الدول الزنا من نطاق التجريم ، كما اتجهت دول الى عدم المقاب على الجنسية المثلية بعد أن كان معاتب عليها كربطانيا مثلا .

ان مجال الجرائم الجنسية بمتاج الى بحوث كثيرة تكشف عن اتجاهات الناس بالنسبة لها والمتاب عليها .

٣ _ المقويات والتدايي :

كما تلنا المن مجال المتوبات من حيث اختبارها واختبار نظمها وتطبيقها من الموضوعات المصبة التي تحتاج الى بحوث كثيرة من بحوث علم الإجتماع القانوني ، ومن البحوث الرائدة بحث الجري عام ١٩٥٨ في المركز عن تياس الانجاهات بشأن توحيد العقوبات السالبة للحرية .

نهن المعروف أن هناك أتجاه عالى حديث الى توحيد جميع صور سلب الحرية في صورة وأحدة حتى يمكن أتخاذ أجراءات تغريد المقوبات على نحو سليم ، لأن التعدد يعوق ذلك ، كما أنه يكون في المادة على أساس مشتة المعل ، وقد أصبح ذلك مرفوضا ألان .

ومن أمثلة البحوث في هذا المجال ذلك الذي أجراه المركز القومي للبحوث الجنائية بشان توحيد المتوبات السابقة للحرية .

فقد رات وحدة بحوث العقاب في المركز استطلاع رأى المستفلين بالتاتون والتصلين بمكافحة الجريمة والعاملين في السجون في شأن هذا الاتجاه وما يحيط به من مسائل . وقد وضعت استبارة وأرسلته لعدد ٣٠٠ من رجال القضاء (مستشارين - قضاة - نيابة - محامين - ضباط شرطة - ضباط سجون - أسانذة قانون - أسانذة اجتماع وعلم نفس) .

بلغت نسبة المجيبين على الاستمارة ٥٠٪ تقريبا .

وقد كشف هذا البحث عن :

- انجاهات الفئات نحو أهداف العتوبة ، وهل هى اصلاح المحكوم عليه أم الإيلام والردع .
 - اتجاه نحو الغاء العقوبات . الاشغال الشاقة وقطع الاحجار .
- -- اتجاه نحو عدم التوحيد الكامل للمقوبات السالبة للحرية . والاكتفاء بنوعين من المقوبات بدلا من ثلاثة .
 - اتجاه نحو رفض الارهاق البدني كهدف للعمل في السجن .
 - نسبة ترى ان الفاء الاشمغال الشاقة يعوق الأثر الرادع للعتوبة .

وقد يمكن اجراء الدراسة الآن وملاحظة مدى التغير الذي طرأ على الانكار والاتجاهات بعد حوالي خمسة عشر علها .

٤ -- بحوث في مجال الاجراءات الجنائية :

اجراءات الاثبات مثلا كالشهادة والماينة والاعتراف . . . الخ ما مدى تأثيرها في القضايا الجنائية ؟ الإجراءات الإضافية ضد المتهم كالتبض والحبس الاحتياطي ؟ وغير ذلك هل ما ينص عليه التانون هو نفسه ما يجرى عليه الممل في الواقع .

الشبهادة في التضايا الجنائية مثلا أجرى عليها بحث صغير تناول :

__ انماط الشهادة واثرها في القضايا الجنائية ، مدى اختلاعها بالنسبة للجرائم المختلفة .

- _ شبهادة النفى وشبهادة الاثبات ، شبهادة الرؤية وشبهادة السبهاع .
- تاثير الظروف المختلفة على الشبهود ، والظروف النفسية وتاثيرها .
 - حلف اليمين وتأثيره على صدق الشمادة .
 - تقدير الشهادة .
 - ــ اتواع الشهود . .
- من نتائج البحث مثلا أن الاعتماد على الشمادة في القضايا الجنائية

يصل الى ١٠٠٪ من الحالات ، وأن الشهادة سمات تختلف باختلاف الجرائم (قتل - سرقة - جرائم جنسية) .

- ــ تأثير الظروف المختلفة الاجتماعية والاقتصادية على الشمهادة .
- ميل وكلاء النيابة الى تصديق شهادة الاثبات أكثر من شهادة النغى .

وهذا البحث يلتى ضوءا ويؤيد نتائج البحوث النفسية التى أجريت بشأن الشهادة وشككت كثيرا في نتائجها .

فالشاهد بدرك الوقائع عن طريق حواسه . ثم تنتقل الى المنح الذى يترجمها ويؤولها ، وفي عملية الترجمة والتساويل يختلف ادراك الناس للاشياء تبعا لظروف كثيرة فبثلا المساب بعمى الألوان يختلف ادراكه للالوان ويختلف الاسخاص من حيث تقديرهم للامسوات وشعتها والمسافات والمرعات ... النح . وذلك تبعا لظروفهم الميشية (ريف حضر) ، والمن التي يهارسونها ، والمن والنوع ، وقد أجريت تجارب كثيرة اثبتت اختلاف ادراك الاشخاص للاشياء والموقائع التي شاهدوها .

كذلك يتصل بذلك موضوع التذكر وامكانية الشاهد تذكر وقائع تفصيلية حدثت منذ فترة من الزمن ، فكثيرا ما تختلط بوقائع تالية عليها وتضيع كثير من التفاصيل من ذاكرته فيكملها بوقائسع من عنده حفظا لسسياق الواقعة .

ويساهم المحقق في اضعافي تيمة الشهدة اذ يوجه اسسئلة تتقق مع المتراضاته الخاصة بالنسبة للجريمة ، ونجد الشاهد سيحاول ارضاه المحقق بأن تكون اجاباته متفقة مع المتراضسات المحقق ويهمل في سبيل خلك سيطريقة لا شعورية سيلاحظاته الموضوعية ، كما أن المحقق يميل الى اثبات ملاحظات الشاهد التي تتنق مع المتراضاته ويهمل غيرها ،

هذه بعض امثلة لبحوث اجريت أو يمكن اجراؤها في مجال القانون الجنائي .

علم الاجتماع القانوني الدكتور / محمد عبد الله أبو على كلية الآداب ــ حامعة القاهرة

(1) علم الاجتماع المتاتونى من أحدث فروع علم الاجتماع ، ولا يذال في طور التكوين ، أذ لم تتضع معالمه تماما حتى الآن ، ولم يتفق العلماء اتفاقا تاما على تحديد : موضوعه ، أو مشاكله ، أو علاقاته بالعلوم المهتبة بدراسة المتاتون ، فضلا عن تعرضه للهجوم سواء من غتهاء المتاتون أو من المخصصين في فروع الاجتماع الأخرى ، وقد يصل عنف هجومهم الى حد نفيه تماما .

أما الفقهاء وفلاسفة القانون غيهاجمون علم الاجتماع القانوني خوفا من هدمه المقانون كله كمبدأ ومعيار انتظيم الحقائق وتقييمها ، خاصة أن علم الاجتماع العام بدأ يتجه نحو الدراسات الموضوعية مبتعدا عن الدراسات والأحكام القيهية .

وأما علماء الاجتماع غيرى غريق منهم أن علم الاجتماع القانوني سيدخل الأحكام التيمية في دراسة الظواهر الاجتماعية بعد تخلص علم الاجتماع العام منها ، واتجاهه الى الدراسة الموضوعية الى حد كبير .

ويرى فريق آخر أن دراسة الواتع الاجتهاعى كله ، وظيفة علم الاجتهاع، لذا يمارضون تجزئة ذلك الواقع ، ويهاجمون العلوم الاجتهاعية التقليدية المختلفة المختصة بدراسة جانب واحد من الواقع ، كذا تقسيم علم الاجتهاع الى مدة فروع يهتم كل منها بدراسة ظاهرة اجتماعية محددة ، لأن كل ظاهرة بما في ذلك الطاهرة القانونية العصم، فصلها عن الظراهر الاجتهاعية الأخرى ، لذا لا يعترفون بعلم الاجتهاع السياسي أو القانوني أو غير ذلك ، انها علم الاجتهاع العدهم الع والعام قصصه .

ويرى غريق أخير ضرورة تجنب الصراع بين الاجتماع والقانون بتحديد مجال كل علم ، والطرق المبعة في دراسته ، تحديد دقيقا ، ويوضح هذا الغريق ذلك : بأن الفقية يهتم بالبدأ أو المعيار ، وعالم الاجتماع يهتم بتقسيم الحقائق ، وأن مجال علم الاجتماع مستقل تباما عن مجال القانون ولايمكن التفاعل ممه ، ولكن أذا تجاهل الفقهاء وطباء الاجتماع كل منهم الآخر ، واتصر علىدراسة موضوعه الخاصريه ، فسيؤديها اللي الاعتقاد باستحالة وجود علم الاجتماع القانون ما دام عالم الاجتماع لن يهتم بالقانون .

ومع ذلك أمكن النغلب على مشكلة استبعاد علم القانون وعلم الاجتماع كل منهما للاخر ، بفضل تطور هنين العلمين ، ولم يعبر احد عن هذا الموقف أفضل مما عبر به عالم الاجتماع والفقه موريس هوريو Maurice Hauriou في جملته الشهرة « قليل من علم الاجتماع يبعدنا عن القانون ، ولكن كثير في جملته الشهرة « قليل من علم الاجتماع يبعدنا عن القانون ، ولكن كثير يعود بنا الى الماتون مرة أخرى » ، ثم يقول جيفتش Gurvitch التحليل من القانون يبعدنا لكى نتصف بالدتة لابد من أن نضيف الى ذلك « أن القليل من القانون يبعدنا عن علم الاجتماع ولكن الكثير منه يعود بنا الى علم الاجتماع (١) .

غير أن روسكو باوند Roscoe Pound يعبر عن هذه الفسكرة ذاتها (أي الملاقة بين القانون وعلم الاجتماع) أكن بصورة آخرى أ غهو يقول ه أن أهم التطورات في علم القانون الحديث قد تتبلل في الانتقال من الاتجاه الوظيئي " وذلك لان هذا الاتجاه الأخير يتطلب من التحليلي الى الاتجاه الوظيئي " وذلك لان هذا الاتجاه الأخير يتطلب من القانون والواقع الاجتماعي و ومعنى هذا أن الاتجاه الوظيئي (ا) يعثل ثورة ضحد الفقه التحليلي أو الميكانيكي الذي كان سائدا في أو أخر القرن التاسع عشر وأو أثل القرن المشرين الذي كان يقضى بالفصل بين القانون وبيئته الاجتماعية القانون الوظيئي توسيع نطاق المصادر التي يشئق منها القانون الوظيئي توسيع نطاق المصادر التي يشئق منها المقانون الوظيئي تمضلا عن القانون الحر العلى بالواقع الاجتماعي وما فيه من جماعات تلقائية وغيرها التي لها دورها في تحديد وحده أن يكثف عن المعلاقة بين القانون والواقع الاجتماعي ، ومعنى هذا أن عالم الاجتماع ، ومعنى هذا أن عالم الاجتماع يستطيع أن عالم الاجتماع ، ومعنى هذا

كما تكشف عبارات هوريو وجيرفتش وباوند أن نشاة علم الاجتماع ترجع الى تطور القانون من ناحية والى تطور علم الاجتماع ذاته من الناحية الاخرى ، وهذا ما سنوضحه في الفترات التالية .

(ب) غفى النصف الثانى من الترن التاسع عشر نشأت مدرستان في المدوسة الوضعية المقله . الأولى هى المدرسة العطيلية والثانيسة هى المدرسة الوضعية سو وتقب الأولى الى أن القانون هو المجموع الكلى القواعد والمبادىء التي تطبقها المحاكم عند اتخاذ قراراتها . وخذهب الثانية الى أن القانون ينشأ عن أمر أو سيادة أرادة عليا هى ارادة الدولة ؛ أى أن الدولة هى الصدر الوحد للقانون ، وليس لها شأن بالقوى التلقائيسة الموجودة في المبيئة الاجتماعية ولا بالجماعات المختلفة في تلك البيئة ، بل تقرض عليها جميعا نظاما قانونيا دقيقا . وهذا عكس ما يقول به المذهب الوضسمى في علم المناونيا دقيقا . وهذا عكس ما يقول به المذهب الوضسمى في علم

⁽¹⁾ قضا الاتجاه الوظيفي عندا ادرك الفقهاء ضرورة دراسة الغرض من الفانون بدلا من دراسة طبيعة - ويتالل الاتجاء الجبيد قبل تتجير الفواهد والمبادي، والنظم الفانونية على السامل اسمامها في تحقيق الفايات التي يوجد الفاتون من لجلها - في حين أن الاتجاه التحليلي يطلب الدستيم على القانون على أساس بعيار مبتلاق منه .

⁽٣) التاتون الحر كبا يعرفه آرليخ Bhritch هو التوامد التاتونية الواتعية التي يضمها التضاة والفتهاء دون أن تعمل الدولة وتفرض ببادىء محددة ٤ والتي تستخدم في حسم المراهات بين الإمراد والجماعات ،

الاجتماع من أن التانون يتحدد أو يتشكل تبعا لخصائص البيئة الاجتماعية التى يوجد فيها ، ومعنى هذا أنه لا توجد خصائص مشتركة بين المذهب الوضعى التانونى ، وعلم الاجتماع الوضعى الذى أرسى دعائبه أوجست لكونت Auguste Comte وقد أدى هذا الاتجاه الوضعى التانونى الى أن أصبح التانون يعيش في مجال بعيد تهلها عن مجال الواتع الاجتماعى ، كما أصبحت الدولة بعيدة ومنعزلة أيضا عن هذا الواتع ، غهى مجرد فكرة فيزيقية أكثر منها ظاهرة واتعية ، ومعنى هذا كله انكار المذهب الوضعى في المقة لمام الاجتماع التانونى .

هذا الى أن العلماء من أنصار مدرسة الفقه التحليلي وبخاصة في الهركا يصرون على ضرورة أعتباد القانون كلية على الإجراءات التي تتبعها المحاكم والقرارات التي تصدرها أكثر من اعتباده على الدولة . غير أن القول بأن « القانون هو مجموعة القواعد التي تطبقها المحاكم » قول له معاني مختلفة . وتتوقف هذه المعاني على نظرة المرء الى المحاكم . فقد تكون أجهزة تابعة للدولة . أو هيئات خاضعة للمجتبع القومي ، غير لن المدرسة التحليلية ترى في المحل الأول أن المحاكم أجهزة تابعة للدولة وهي بذلك تشترك مع المدرسة الوضعية في انكار وجود علم الاجتباع القانوني .

كها أن الذهب الميارى المنطقى Logical Normativism الذي ينسب الى الذهب الميارى المنطقى Kantian Idealism المنتال الكانتي Kantian Idealism المتنال المنتال المتناع التاتونى ، لأن القاتون عنده ليس سوى معيار خالص ، ويجب دراسته على هذا الاسلس ، ولهذا لا يستطيع علم الاقتياع دراسة القانون ، لان هذا العلم لا يدرس المعلير ، بينها يستطيع علم القانون دراسة الواقع الاجتهامى ، لوده كل شيء الى معيار اساسى ، ومن هنا فالمعيار الساسى . و هذه المدرسة ... حل محل الدولة كمكرة ميتافيزيقية ... في الدرستين التحليلية والوضعية ... وكلاهما منفصل عن الواقع الاجتماعي ومعيد عنه .

وقد انتقد القاضى كاردوزو Cardozo والاستاذ روسكوباوند هدفه المدرسة ويكنى هنا توضيح ان مدرسة الفقه التحليلي والوضعية القانونية تسير في حلقة مفرغة ، فترى أن الدولة تفرض القانون والمصدر الوحيد له ، ولكن هذه الدولة بالذات جزء من الواقع الاجتماعي والمحاكم التي تطبق القانون تفرض تانونا سابقا عليها في الوجود ، ذلك القانون الذي ينظم تلك المحاكم ذاتها ، وفضلا عن ذلك فان المحاكم لا تطبق كل القوانين ، وانما تعليق أجزاء منها محصب ، وحتى محظم تلك القواعد القانونية التي تطبقها المحاكم أنها تفرضها عليها الحياة القانونية التعانية للمجتمع وللجماعات المختلفة التي يتكون منها ذلك المجتمع .

ثم الى جانب ذلك بدأ الفقهاء باوند وكاردوزو وجيني Gény وهوريو وجيرفتش يعيزون بين الفقه من ناحية وعلم الاجتماع التانوني وفلسفة المتانون من ناحية أخرى ، ويتفقون جميما على أن الفقه عن ولا شيء أكثر من ذلك ، وله أهداني عملية دون غيرها ، فهو أسلوبي ففي تستخدمه المحاكم وتنتفع به . أما علم الاجتماع القانوني وفاسفة القانون فهما معرفتان نظريتان حقا(۱) . ومعنى هذا أن الفقه هندسة اجتماعية ، وكل الاتجاهات أو المدارس للتي يتضبنها من الفقه التحليلي والفقه التاريخي والفقه الاجتماعي فضلا التي يتضبنها من الفقه التحليلي والفقه التاريخي والفقه الاجتماعي فضلا مختلفة لهندسة الاجتماعية . ولكن الأمر الهام هنا هو أن كل أسلوب يعلم على معارف نظرية ويهدف في الوقت نفسسه الى تحقيق غيات عملية . فالاسلوم الطبي يعتبد على هو استعادة المحدة والعافية . وبذلك بعكن القول أن علم الاجتباع القانوني من ناحية وفلسفة القانون من ناحية اخرى هما المعرفات النظريتان اللانان يجب أن يقوم عليهما الفقه ، الذي يعتبر فنا المعرفة المنافئة ، الذي يعتبر فنا للواتم والسوبا قضاع ، الذي يعتبر فنا للواتم والموابدة ، وفضا موضوعيا للواتم الاجتماعي للقانون ؟ في بيئة اجتماعية محددة ، وفلسسفة القانون والسيفة القانون .

ومن ثم لا يستطيع الفتيه أن يخطو خطوة الى الأمام أذا استفنى عن علم الاجتماع بصفة عامة ، وعلم الاجتماع القاتونى بصفة خاصة . لأن هذا الملم وحده يستطيع أن يقدم له حلا وأقميا لمساكله .

(ج) وليس من شك في أن انجاهات المدارس المختلفة في علم الاجتباع السهبت اسهاما كبيرا في تيام علم الاجتباع القانوني . والواقع أن المذهب الوضعي الذي انشياه كونت Comte انخذ صورا متعددة ، ولكنها في أغلب والاحوال على عكس ما كان يأمل غيه مؤسس علم الاجتباع ، لأن علم الاجتباع منده له معنيان ، غهو العلم الوضعي للظواهر الاجتباعية من جهة ، وهو « العلم الكلي » من جهة أخرى ، أي أنه علم كل العلوم ، وهو بذلك نوع من الفلسفة الأولى التي تحل محل المياتيزيقيات القديمة . وهذا المفهوم من الفلسفة الأولى التي تحل محل المياتيزيقيات القديمة . وهن أم الخام وهذا المفهوم التابيخ عام الاجتباع ولفلسفة الإحتباع ما يسمى بالاتجاه الامبريالي mperialist نهو ينكر احتبال المتبيع ما يسمى بالاتباء الامبريالي degral على الموجود أية دراسة أخرى للواقع الاجتباعي ، لذا يطالب بالفساء كل علم للاجتباع وكل تامل فلسفى الخلاتي أو ديني أو ديني أو تاريخي ، كيا رغض للاجتباع وكل تأمل فلسفى الخلاتي أو ديني أو ديني أو تاريخي ، كيا رغض أسياسة الوضعية ،

وبذلك أنكر كونت أمكان وجود علم الاجتماع القانونى . لاهتمامه بدراسة القواعد العامة التي يسير عليها تطور المجتمع القانونى . ولعدائه للقانون الذى ينكر وجوده الواقعى، فهو يعترضبالواجبات المرتبطة فحسب بالوظائف والمستدة مباشرة على الأخلاق والحب .

لها دور كليم Durkheimفستفدم مفاهيم كونت بعد أن عدل فيها . ولكنه في نفس الوقت عارض بشدة كل اتجاه يسمير بعلم الاجتماع نحو الميتانيزيتيا والذهب الطبيعي أو الذهب الممسوري ، وبذلك جمل لعلم الاجتباع المتاتوني مكانا هلها في مجال علم الاجتباع ، ورفض تفسير الظواهر الاجتماعية أو مجتبع - الظواهر الاجتماعية أو مجتبع - الاعلى الساس الخصائص النوعية لهاذا الكل ، كما رفض أية دراسة للتوانين العامة التي يسير عليها تطور المجتبع ،

وتسم دور كايم علم الاجتماع الى عدة فروع هى : المورفولوجيا الاجتماعية Social Morphology ، وعلم النفس الجماعى ، وعلم الاجتماع العام ، Social Morphology وعلم اجتماع الروح الانسانية Sociology of Human Spirit . ثم وضع علم الاجتماع القانونى في مكان مصدد داخل مجال علم اجتماع الروح الدسانية ، فلك العلم الذي يضميجانب علم الاجتماع القانونى علمى الاجتماع الأخلاقي والدينى . وبذلك تضى دور كايم على العتبات التي تعترض وجود علم الاجتماع القانونى وهى التي وضعتها المدارس الوضعية والطبيعية والصورية في علم الاجتماع .

لقد كان دور كايم يتجه بعلم الاجتماع اتجاها قانونيا وبخاصة في بداية نشأته ، فقد رأى أن الجبر أو الانزام وما يفرضه من جزاءات اجتماعية هو الخاصية الاساسية للظاهرة الاجتماعية من ناحية ، وهو السمة الاساسية القانون من الناحية الأخرى ، أى أن دور كايم كشف عن العلاقة بين القانون والواقع الاجتماعي ، كما ذهب الى أن نوع القانون في المحتمع يعبر عن صورة « النضاين الاجتماعي » السائدة في هذا المجتمع أو بتول آخر أن كل صورة من صور التضامن الاجتماعي تنمكس بالضرورة في القانون . وهذه الفكرة بالذات هي التي يتوم عليها كتابه في تقسيم العمل الاجتماعي . كما أن عدد الملقات الاجتماعي يتناسب بالضرورة مع عدد الاجتماعي . كما أن عدد الملقات الاجتماعية لا تمتد أو يتسع الماتهاء دون قانون . أو بقول آخر أن القانون يحدد أو يشمكل كل الملاتات

غير أن جيرنتش(١) يعتقد أن دور كايم لم بنجع تماما في التفلب على كل الصعاب التي تعترض وجود التفاهم بين الفقهاء وعلماء الاجتماع ، ويرجع ذلك اسساسا الى ثلاثة اسسباب أما الأول غلاته أنكر وجدود كل العلوم الاجتماعية التي كنت موجودة من تبل ظهور علم الاجتماع لأن كل غروع علم الاجتماع لأن كل غروع علم الاجتماع لأن كل فروع وققة اللغة ، الخ ، أي أن دور كايم أنكر وجود أية طريتة أخرى لدراسة الظواهر الاجتماع القانوني يجب أن يعل محل مدارس القانون المختلفة أن علم الاجتماع القانوني يجب أن يعل محل مدارس القانون المختلفة من على المريقة منهجية أخرى غير الطريقة السيولوجية ، كما أنسى أيضا أن غلسفة بطريقة منهجية أخرى غير الطريقة السيولوجية ، كما نسى أيضا أن غلسفة بطريقة منهجية أخرى غير الطريقة السيولوجية ، كما نسى أيضا أن غلسفة للقانون من ناحية والمقدم من ناحية والمقدم من ناحية والمقدم ناحية والمقدم والمقدم ناحية والمقدم الاجتماع القانوني ،

اما السبب الناتي الذي جعل دور كام لا ينجح تماما في انشاء علم الاجتماع الناتوني نهو مفهومه او تصوره لمجال المرموز والقيم والانكار والمثل أي المجال الروحى كله . فهو يذهب الى أن هذا المجال نتيجة أو ثمرة « الشمير الجمعى » وانعكاسا له . ولا شك أن بعض الرموز والأمكار والمثل والقيم لا يمكن ادراكها الا بطريقة جمعية الأجر الذى جمل دور كايم يرفع الضمير الجمعى من العالم النغواهر ، ومعنى الجمعى من العالم النغواهر ، ومعنى عالم الروح ، وقد نسى أن الضمير الجمعى يستطيع الوصول الى عالم الروح أي عالم الأفكار والقيم كما لا يستطيع الوصول اليه ، وبذلك لا يختلف الضمير الجمعى عن الضمير الفردى . أى أنه ليس فكرة ميتافيزيقية بل هو موجود في المالم الدنيوى أى العالم الواقعى ، ويتضح من ذلك أن أتجاه دور كايم ألى حل المشاكل الفلسفية (وهي هنا المجال الروحي) عن طريق التحليل السحيولوجي يجمل علم الاجتماع لا يحل محل العلوم الاجتماعية فحسب بل يحل أيضا حرل نظرية المعرفة والأخلاق وفلسفة القانون ، ولا شك أن بل بحل الشجاع القانون ، ولا شك أن علم وضعيا .

والسبب الثالث والأخير لمدم نجاح دور كايم في القضاء التام على كل المعتبات التي تعترض تطور علم الاجتباع القانوني هو اتجاهه الى رد مشاكل هذا العلم الى مشاكل هذا العلم الى مشاكل هذا العلم الى مشاكل اصل أو تكوين النظم القانونية و الجنيع القديم وجوب دراسة أصل النظم القانونية والبينية والأخلاقية في الجتبع المعتبر ، على أساس الاعتقاد بأن الاجتباط الاجتماعية تتطور باستبرار وان فهم النظم البسيطة يساعد على فهم النظم المركبة أو المعقدة ، غير أن دور كايم خلط بين الجتبع القديم elementary society والجنبم الأولى elementary society

لى المجتمع الذى ظهر مع بدء وجود الحياة الانسانية ، ولكن كل مجمتع تديم لا يمثل بالضرورة مجتمع الرحلة الأولى التي كان عليها الجتمع الانساتي ، لا يمثل بالضرورة بحيرا عن المجتمع الاولى . فقد يكون المجتمع تدييا ولكنه يمثل تطورا كبرا عن المجتمع الاولى . ويمنى هذا النحية تدخل في نطاق علم الاجتماع التكويني الذي يدرس ووصفية والتكويني والمجتمعات هو المجتمعات الدي يدرس نمطا واحدا من المجتمعات هو المجتمع المتخلف أو الأولى .

اما مجال الدراسات السوسيولوجية القانونية في الوقت الحاضر فيتسع المي ما لا نهلية . ان علم الاجتباع القانوني النظري systematic sociology of law occability ميرس العلاقة بين صور الحياة الاجتباعية of law وانواع القانون ؛ أي أنه يدرس كل جباعة من الجباعات والقانون السائد فيها . أما علم الاجتباع التانوني التفافسيلي فيدرس التنميط القانوني التوانين المسائدة تيها وهذا سبابق المهاد الجباعات والمجتبات تبعا لاتماط القوانين السائدة فيها وهذا سابق المهاد الاجتباع التكويني الذي يدرس فحسب نبطا واحدا من المجتبعات الشاملة هو المجتبع المتذفي .

ولكن ملكس فيبر Max Weber تمكن من التفلب على المعتبات النهائية التي كانت تعترض علم الاجتباع القانوني ، فقد ذهب الى أن عالم الاجتباع يجب أن يهتم بتفسير المعاني الداخلية للمبلوك الاجتباعي ، الأنسا نفهم الأفراد الآخرين عنمها يؤدون فعلا محددا على أساس أن لدينا نفس الدافع الذي يدفعهم الى هذا الفعل ، ويتضح من ذلك أثنا نفهم الأفراد الآخرين من الداخل ، وهذا الفهم Verstehen شرط ضرورى في الدراسات المهتبة بالانسان ، كما هاجم فبير الاعتقاد في أن الهدف من الدراسة العلمية في أي مجال من المجالات هو تقديم صورة كاملة عن الواقع ، وفي ضوء ذلك ذهب الى أن كل معرفة أمبريتية هي معرفة مجردة ، فهي لا تشمل كل المحتائق أو الوقائع بل تشمل محسب تلك الوقائع التي يهتم بها الباحث . . ومعنى هذا أنه ساكله وعند وضع مضمون التصاورات أو المفاهيم .

كما يرى فيبر أن التصور العلمى لا يعكس الواقع المعوس بأى حال من الأحوال ، وعلى أساس هذا المنطق بينز بين نومين من المعاني : الأول موجود واتميا أغاط غرد راقمى ، والنقى هو المنى الذاتي الذى يدرك نظريا ويطلق عليه « النبط المثلى » ، ومعنى هذا أن غيير يدرس « الانبطالية » المسلوك الإجتباعى ، وهو لا ينظر الى الفاعل actor على أنه يستجيب لمؤثر ولكنه على أساس أنه « يبذل » جهدا ليتواعم مع « مثال » يستجيب لمؤثر من التوام مع انباط من السلوك الواقمى وقد ينجح أو يفشل محدد بدلا من التوام مع انباط من النبط المائل ليس مجرد تجريد ولكنه نوع معين من التجريد . فهو يقرر الحالة التي يتم فيها الامتثال أو الخضوع المهميار أو النبط المثالي ولذلك يقول فيير :

« أن تركيب اسلوب من الفعل الرشيد الخالص . . يساعد عالم الاجتباع كتمط . . وعند حقارة السلوك الفعلي بهذا النبط نستطيع أن نفهم الاساليب التي يتأثر بها السلوك الفعلي بالموامل غير الرشيدة . . ومن هذه الفاهية تكون هذه الموامل هي السبب في الاتحراف عن نبط السلوك المتوقع كالمتراس الافتراض أن السلوك هو سلوك رشيد خالص » .

ويرجع اهتمام فيير بالاتماط المثالية الرشيدة الى أن الفاعل يتمتع باكبر من القدرة على التنبؤ ، والفهم في مصطلحات عامة . والنبط المثالي عند فيبر نبط حجرد وعام في آن واحد . ومعنى هذا انه منديا يدرس النبط المثالي المسلوك الاجتماعي منة لا يصف أسلوبا من الفصل الواقعي ، وانبا لمثاليا محياريا ، لاته يفترض أن الفاعل Setor يسعى الي يصف أسلوبا مثاليا محددة ويجد نفسه أمام عدة أساليب من السلوك المجرد تنقق مع المهيار أو النبط المثالي . أي أن فيبر لا يصف أسلوبا واحدا من السلوك الحرد تنقق أسلوبا يصف أسلوبا تصفيف عدد من أساليب السلوك الواقعي . كما أنه يصف — كما يقسول هو بنفسه مسلوبا من الفيط المثالي » لم كل المسلوب قد يحدث في الواقع ، هذا أن « النبط المثالي » لم كل المسلوب قد يحدث في الواقع ، ومعنى هذا أن « النبط المثالي » لم كل المسلوب قد يحدث في الواقع ، وحدد او مركب من الاعمال قد تحدث في الواقع .

ويترتب على ذلك أنه لا يبكن استخدام المفهج الاستقرائي في دراسة النبط المثالي كها لا يمكن التعبير عنه في صورة كبية ، وسعني هذا أن الواتع الإجتماعي الذي يعبر عنه النبط المثالي لا يخضع في دراسته للمنهج الاستقرائي ، ويرجع ذلك الى أن هذا الواقع الإجتماعي له اغراض واهدائي وتحكيه القيم والمعايي وهذه كلها لا تخضع للقياس الكي ، والواقع أن هذا الموقف يتغق مسع رأيه في الفصل بين العسلوم الطبيعية التي تهتم هذا الموقف يتغق مسع رأيه في الفصلات القيام الأولى تتم في ضوء المولات النظرية العلمة في خسوء المصطلحات العلوم الاولى تتم في ضوء المولات النظرية العامة ومسعة في ضرء المصطلحات الذاتية ، وأن اسستخدام المولات النظرية العامة في دراسسة العلوم الانسانية يؤدى الى اسستبعاد المفهدومات الذاتية وهي أهم ما يعيز المالجة التقليمية المشاكل الانسانية ، كذلك أذا استخدمت المصطلحات الذاتية في دراسة العلوم الطبيعة غانه يؤدى الى استبعاد المهيزات الذاتية في دراسة العلوم الطبيعة غانه يؤدى الى استبعاد المهيزات المنطقة لهذه العلوم وهذا ما لا يوافق عليه غيبر ،

وكما سبق أن أوضحنا تقتصر وظيفة عالم الاجتماع على دراسة المعاني الدانية للسلوك الاجتماعي التي يتضيفها النبط المثالي ثم دراسة احتمالات السلوك الاجتماعي التي تتحدد تبما لهذا النبط . غير أنه لا يهتم باثبات موضوعية المعاني الذاتية بل يترك هذه المسألة للفلسفة . كما بترك وضع انساق المعاني للعلوم المعارية مثل المقتمه واللاهوت ، ولكنمه يعود ويستخدمها لدراسة احتمالات السلوك الاجتماعي .

ومعنى هذا أن عالم الاجتهاع يستفيد من المسانى والقيم في تفسير السلوك . غير أن هذا لا يشير ألى أن فيبر أدخل الاحكام القيمية في علم الاجتهاع بعد أن تخلص منها كونت باتشهاء علم الاجتهاع المؤسس عن . وفي الواتع تخلص غيير من أحكام القيمة وتسلسل القيم ومناتشة صدقها الموضوعي لكي يقيم علم اجتماع خال من الاحكام القيمية .

وكذلك يرفض فيبر أية دراسة لاصل الماني واى جهد لاتامة صلة بين الرموز واللايم أو المثل الجمعية من ناحية والواقع الاجتماعي من الناحية الاخرى وهذا هو السبب في أن علم الاجتماع عنده أكثر تواضعا من علم الاجتماع عند السابقين عليه بعسامه ودور كليم بخاصسة غهو لا يدعى أن الدراسة السوسيولوجية للقانون والأخلاق والدين . . الخ تكتشف كل ما يستحق المعرفة عن الظاهرة موضوع الدراسة . النما العكس صحيح أن يتجه الى جمل علم اجتماع الروح الانسائية معتبدا على الملوم التي تدرس الماني المثالية مثل المقد التي دراسة تدرس الماني المثالية مثل المقد على السلوك الاجتماع على دراسة العكاسات أنساق المعتدات والعامير على السلوك الاجتماعي .

وقد درس فيبر الانساق القانونية التي وضعها الفقهاء في المجتمعات المرومانية والاتطاعية والراسمالية وغيرها ، كما درس طريقة انعكاس هذه الانساق من المعاير في السلوك الاجتماعي ، ومعني هذا أن علم الاجتماع القانوني حدده حد لا يتمارض مع الفقه وغلسفة القانون ولكنه يتقبلهما ويستفيد منهما ،

وهذا الأمر يجملنا نقدر غيير أذ أوقف هجوم علم الاجتماع على غيره من الملوم ، وأدرك واعترف بمشروعية العلوم الاجتماعية التي ظهرت تبل علم الاجتماع والتي كان لكل منها استقلالها الخاص ، ويذلك اسهم أسهاما خاصا في أيجاد التفاهم بين علماء الاجتماع القانوني والفقهاء .

ورغم هذا الجهد الواضح الذى أسهم به غيير ، الا أنه يؤخذ عليه أنه وضع أنساق المعايير المتانونية معلقة فى الهواء بعيدة عن الاتصال بعالم الوقع الامر الذى جعل علم الاجتماع المتانوني عنده يواجه كثيرا من المساكل الشي لا يستطيع أن يجد حلا لها ، وفى الواقع عند ما درس فيبر احتمالات المسلوك الاجتماعي الفعال الذى يعبر عن التيم القانونية غير المرنة والثابتة والموجودة فى نسى متماسك ، لم يلاحظ أن وراءها مبادىء أو قواعد أخرى مرنة وتلقائية ، كما أن وراءها معتدات جمعية هى التي تجمل المقانون عنمالا وتثبت موضوعيته وصدته ، وتكون الحياة الواقعية المقانون .

ومعنى هذا أن غيير بسبب تصوره لعلم الاجتماع المقانوني يجمل المقانون غير فعال وغير متطور لآنه يرد حقيقته الكلية الى السلوك الذي توجهه التواهد المقانية الجانة أو الصارمة مع أنه توجه هذا السلوك ، ولأنه يخضع البحث السوسيولوجي القانوني لاسلوب متنوني خاص ، ويتبين من ذلك أن علم الاجتماع المقانوني لا يلقى ضوءا كانبا على الفقه أي أنه لا يقدم له كثيرا من المساعدات مع أنه سدكما سبق أن أوضحنا سدكن يكون المقد متطورا وفعالا ويسمم في رقى الحضارة الانسانية غانه يحتاج الى علم الاجتماع المقانوني ، وكل ما فعله غيير أنه صنف المجتمعات الشاملة تصنفية الموجوبات الشاملة تصنفية الحجامات الخاصة ، كما لم يعتاج الى علم الاجتماع المقانوني ، وكل ما فعله غيير أنه صنف المجتمعات الشاملة تصنفية الحجامات الخاصة ، كما لم يعتاول في كتاباته علم الاجتماع القانوني الغظري .

ان قصور علم الاجتباع القانوني عند غيير لا يرجع الى طريقته في غهم الماني الذاتية وهي أساس بناء أو تركيب الاتماط المثالية . كما لا يرجع الى رغبته في ايجاد التفاهم والتعاون بين الفقهاء وعلماء الاجتباع ، ولكن يرجع الى تصوره المحدود للفاية للظاهرة الاجتباعية . الذي يبعل تراجعا عن الأصل في تفكي دور كايم . أن غيير رد الظاهرة الاجتباعية ألى المعنى ألى السلوك الاجتباعي الى السلوك الاجتباعي ألى السلوك الاجتباعية وهي المعانى التي يحملها الى السلوك الاختباعية وهي المعانى التي يحملها سلوك الاخرين ، ولكنه لم يهتم بتوضيح الطريقة التي تنشأ بها هذه المعانى لانه يؤكد وجود النفس الفردية ، وينكر وجود النفس الجمعية ، كما جعل الواقع الاجتباعي غير خصب بل أنه تشنى عليه وأباده ، ويرجع ذلك الي أنه يؤكد و كان يثق الى حد الفروري أنساق المعانى التي وضعتها المطوم الميارية وكان خليقا به أن يهتم بالأنباط الاجتباعية والرموز والقيم المتصلة اتصالا قروا بالحياة المتانية للعقل الجمعي .

واذا تلنا أن الأمكار التي يعبر عنها الأمراد والقيم التي يتمسكون بها في مهررة جمعية لا تنشأ عن المعتل الجمعي ، غان ذلك لا يمكن القول به عن الرموز ذات الطابع الجماعي التي تعبر عن تلك الإمكار والقيم ، وأذا سلمنا

بان القيم والافكار الجماعية لا تنشأ عن المقل الجمعى ، الا أنها تدرك بصورة جماعية ، على أساس هذا الادراك تتحدد خصائصها .

وهكذا يوضح لنا جيرفش اننا ندرك عالم الافكار والتيم من خلال منظور اجتماعى . ومعنى هذا أن العتل الجمعى يدرك التيم والافكار ويضفى عليها خصائص أو صفاتا معينة ؟ أي أن التيم والافكار تنشأ عن العتل الجمعى ؟ كما أن الروز التى تعبر هنها تنشأ أيضا عن هذا المعتل الجمعى ؟

ويتضم من ذلك أن التيم والانكار تؤثر فى الواقع الاجتماعى كما تتأثر به فى نفس الوقت ؛ أى أن هذه العلاقة لبست من طرف واحد بل علاقة متبادلة ومزدوجة . وهذه العلاقة الوظيفية بين الواقع الاجتماعي أو الصور الواتمية الملوسة الملابنية الإجتماعي أو المعانى التى توحى بهذه الصور وتؤثر فيها ، تبلل بشكلة رئيسية فى علم اجتماع الروح الانسانية ، ومع ذلك لم يدرسها فيدر ولم يوضح أبعادها .

(د) وهكذا صار علم الاجتماع الماصر يضم علم الاجتماع التانوني و الدراسة السوسيولوجية للقيم الروحية ، أو أنه بقول آخر أصبح يضم علم اجتماع الدوح الانصافية الذي يتكون من علم اجتماع المعرفة وعلم المجتماع الأخلاقي فضلا من علم الاجتماع المعرفة وعلم عقد أسميم في نشأته بعض العلماء مثل دور كايم في فرنسا ، وولهم دلتي Wilhelm Dilth في الماتيا الى جانب جيمس James وديوي Wilhelm Dilth وعلم الماتيا الى جانب جيمس Karl Mannheim — Max Scheler الذي تاثر بصنة شلر وكارل ماتهايم ملاحقة وبفيير وشار من الناحية الاخرى ، وأما علم خاصة بماركس Max عن ناحية وبفيير وشار من الناحية الاخرى ، وأما علم المكس شيل في المناتب المكس شيل في المناتب المحتملة المناتب المناتب ماكس شيل في المناتب المناتب

ان الدور الذى تؤديه الرموز فى الحياة الاجتهاعية وفى تفكير المتل الجمعى تناوله فى كتاباتهم كثير من علماء الاجتماع والفلاسفة من المثال الرئيست كاسير Ernest Cassire لرئيست كاسير Ernest Cassire وهو بنلك اهتموا بدراسية احدى المشاكل وجورج ميد G. Mead وهم بنلك اهتموا بدراسية احدى المشاكل الاساسية فى علم اجتماع الوظائف الروحية وقد تناولها كل منهم بطريقته الخاصة . ثم ظهر اتجاه آخر مختلف تماما فى كتابات علماء آخرين مثل سورل Sorel وباريتو Pareto وتورمان ارنولد Sorel النين ذهبوا الى ان الرموز مجرد أوهام واساطير رغم اعترافهم جميعا الذين ذهبوا الى ان الرموز مجرد أوهام واساطير رغم اعترافهم جميعا باتها تؤدى دورا هاما فى الحياة الاجتماعية .

اخيرا خان بعض علماء الاجتماع الذين يختلف بعضهم عن بعض اختلافا تاما مثل ماكيفر MacIver من ناحية وسوروكين Sorokin من ناحية أخرى . أبنوا اهتماما كبيرا بمشكلة العلاتة بين الواقع الاجتماعي والمعاني الروحية .

وفي ضوء المناتشات السابقة يمكن القول أن علم الاجتماع القاتوني هو ذلك الجزء من علم اجتماع الروح الانسانية الذي يدرس الواقع الاجتماعي الكلى أو البيئة الاجتماعية للقانون ، مبتدئا بالمظاهر الملوصة أي السلوك الجماعي الفعال الذي يمكن ملاحظته من الخارج ، (مثل التقاليد والعرف والابتكارات السلوكية) . ثم ملاحظة الاسلمس المادي الذي يشمل البناء المكنى Spatial Structure والكنى علائقي التانونية .

وتشير هذه الناحية الى دراسة الواقع الاجتماعى للتاتون من الناحيتين الايكولوجية والديبوجرافية ، على اساس الاعتقاد بأن هذين العساملين يؤثران في النظام التاتونى . فالقاتون الذي يصلح لبلاد شاسعة مثلا قد لا يصلح لبلاد أخرى اتل اتساعا ، كما أن القانون الذي يناسب مجتمعا كثيف السكان قد لا يناسب آخر يتبيز بقلة عدد سكاته وهكذا .

ويهتم علم الاجتماع القانوني بتفسير هذه الأنواع من السلوك أو المظاهر المدية للقانون تبعا المحاتي الداخلية التي توحي بها وتؤثر فيها ، كما أن هذه المعاتي قد تتأثر بنلك الأنواع من السلوك أو المظاهر المادية . وينتقل علم الاجتماع القانونية الأخرى غير المنتة أو المحددة الى الرموز القانونية الأخرى غير المنتة أو المحددة مثل القانون التلقائي . ثم ينتقل الى القيم والانمكار القانونية التي تعبر عن هذا القانون المتقائي ، ثم ينتقل أخيرا الى الحدس والمتقدات الجماعية التي توحى بنلك القيم والانمكار ويشكلها ، وتعبر عن نفسها في وقائع معيارية تلقائية ، وهي المسادر التي نشب صدق القانون كله ، أي أنه قانون وضعى .

ويستطيع الفته أو مذهب القانون الوضعى أن يضع فحسب نمسقا منهاسكا من الرموز والانماط المعارية (المرنة وغير المرنة) في جماعة مينة في فترة زينية محددة مستهدفا تسهيل قيام المحاكم بأعمالها ، ولكن علم الاجتماع القانوني يدرس القوانين المختلف لكل الجماعات والمجتمعات علم الأوين كل نوع بنها من ناحية مكوناتها الواقعية أو الملموسة التي يتم التعبير عنها في صدورة سلوك اجتماعي يعنن ملاحظته من المخارج بطريقة علية فقية . كما يكشف عن الواقع الاجتماعي الكلي للقانون .

ويذهب جيرنتش الى ضرورة التمييز الواضح بين ثلاث مشاكل في علم الاجتباع القانوني لاتها مختلفة بعضها عن بعض تمام الاختلاف وهذه المشاكل هي :

إ - مشاكل علم الاجتباع النظرى وهى المشاكل المتصلة بدراسة مظهر التاتون كوظيفة اصور أو الشكال الحياة الاجتماعية مع الاهتمام بمستويات الواقع الاجتباعى . ويمكن دراسة هذه المشاكل فى ضوء علم الاجتماع التانونى للوحدات المسفرى microsociology of law ٢ -- مشاكل علم الإجتماع القانوني التفاضلي وهي المشاكل التصلة بدراسة مظاهر القانون كوظيفة للوحدات الجماعية الواقعية ، ويمكن دراسة هذه المشاكل بتصنيف الجماعات أو المجتمعات الشاملة تصنيفا قانونيا .

٣ ــ مشاكل علم الاجتماع المقانوني التكويني ويمكن دراستها في ضوء علم الاجتماع القانوني الدينامي للوحدات الكبريmacrosociology of law المنامي للوحدات الكبري المعارفة القانون والمهاره داخل نموذج معين الذي يهتم بالموامل التي تؤدي الى تغير القانون والمهاره داخل نموذج معين من نماذج المجتمعات .

وفي ضوء ذلك يذهب جيهنش الى ان علم الاجتباع القانوني ينتسم الى غروع ثلاثة هي : علم الاجتباع القانوني للوحدات الصغرى > وعلم الاجتباع القانوني للوجاعات والمجتبعات الشابلة > الاجتباع القانوني التفاضلي أو التصنيفي للجباعات والمجتبعات الشابلة > ثم علم الاجتباع القانوني التكويني ، وليس معنى ذلك أن هذه الفروع الثلاثة يفصل بعضها عن بعض تهام ؟ بل هي نتعاون معا تعاونا وثيقا وترجد بينها علاقات تسلسلية بعمني أن الاجتباع القانوني للوحدات الصغرى يدخل في الفرعين الآخرين > كما أن علم الاجتباع القانوني التكويني يستند ألى علم الاجتباع القانوني التكويني يستند ألى علم الاجتباع القانوني التفاضلي أو التصنيفي .

ويميز جبرفتش بين علم الاجتباع القانوني والنظرية السميولوجية في التانون معم في هذا التبييز بعض التانون بعض في هذا التبييز بعض العلماء مثل الرليخ Erlich وليليان Ldewllyn و ولكن لا يشاركه في هذا الراي بعض العلماء الآخرين مثل اهرنج وبوست Post وكورنفلا Kernfeld في المانيا ودجوى في فرنسا وقيرى Ferri وفكاو Timashef في ايطاليا وتباشف Timashef في الولايات المتحدة ، أنه لا يمكن احلال علم الاجتباع المتانوني محل نظرية القانون ، لانه جزء من علم اجتباع علم الاجتباع المتانونية من ناحية كما أن له علاقة وثيقة بالفلسفة من الناحية الاخرى ، ثم أنه لا يعدف الى تعريف القانون أو وضع نسق من المقولات أو القيم المقانونية .

أما النظرية السمبولوجية في القانون فهي مجرد تفسير وضعي لفلسفة التانون ، تسمى في النهاية مثل كل الذاهب الوضعية الاخيري الى استنباط التنبي و والمايير من الحتاقي ، وتركز اهتبامها على المناصر الروحية الكاينة في الواتع الاجتباعي وبخاصة الواقع الاجتباعي للتانون ، ثم انها تعتبد على الفلسفة وتعدل من علم الاجتباع القانوني وتحدد مهبته ، ومع ذلك لا تستطيع أن تحل محله وتؤدي عنه وظيفته .

المراجع:

- ١ لد الدكتور حسن الساعاتي : علم الاجتماع القانوني ، الطبعة الاولى
 دار نشر الثقافة الجامعية ، اسكندرية ، ١٩٥٧ ، والطبعة الثالثة ، مكتبة
 الاتحلو المعرية ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ٢ ــ ليفى بريل ، غلسفه أوجست كونتا ، ترجمة الدكتور محمود تاسم واندكتور السيد محمد بدوى ، مكتبة الانجلو المرية ، القاهرة ١٩٥٢ .
 - Coser, Lewis (ed.), Max Weber, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1970.
- Durkheim, Emile, De la Division du Travail Social, Paris, 1893. English translation by George Simpson, The Division of Labour, Free Press, Glencoe, Illinois, 1949.
- 3 _____, Les Règles de la Méthode Sociologique, P.U.F., Paris. 1947.
- الترجبة العربية : الدكتور محمود تأسم ومراجعة الدكتور السيد محمد
 بدوى « المنهج في علم الاجتماع » مكتبة النهضة المصرية ــ القاهرة ،
 1907 .
 - 4 Friedrich, Carl J., «Some Observations of Weber Analysis of Bureaucracy», in Merton & others, (eds.), Reader in Bureaucracy, Free Press, New York, 1967.
- 5 Gerth & Mill, From Max Weber, Essays in Sociology, Routledge & Kegan, London, 1957.
- 6 Gurvitch, George, Sociology of Law, 1947.
- 7 Parsons, Talcott, The Structure of Social Action, Free Press, Glencoe, Illinois, 1949.
- 8 Pound, Roscoe, Philosophy of Law, 1941.
- 9 ____, Social Control Through Law, 1942.
- 10 Selznick, Philip, «Sociology of Law», in Merton and others, (eds.) Sociology Today, Harper, New York, 1965.
- 11 Weber Max, Theory of Social and Economic Organization, Free Press, New York, 1964.
- 12 Wolin Sheldon, «A Critique of Organizational Theories», in Etzioni, (ed.), A Sociological Reader on complex Organizations, Holt Rinehart and Winston, London, 1970.

the state when the actor was obeying the norm or the ideal types. Vet, Weber put systms of legal norms far from the world of reality. Therefore, sociology of law did not cast enough light on Jurisprudence. The short-comings of Weber sociology of law were due to his Limited conception of social phenomenon. He reduced it to meanings, and he did not realize that it consists of other elements. Besides, he reduced social behaviour to individual behaviour. Because he insisted upon the existence of individual psyche and denied the collective psyche. But ideas, values and symbols are the products of the group mind. Thus values and ideas affect and are affected by social reality. There is a functional relation between social reality and meanings. This relation, was not clarified by Weber.

Sociology of law, then, is a branch of sociology of human spirit according to Gurivitch, which consists of sociology of knowledge and sociology of morals.

Sociology of law is that branch of sociology of human spirit that studies the whole social reality, begining with concrete phenomena are abservable from outside (tradition, custom and innovating behaviour). And then observing the physical basis of society that includes the spatial structure and the demographic density.

Sociology of law is a theoretical discipline, but Jurisprudence is a social engineering. That is to say, that Jurisprudence puts a coherent of symbols and normative types in a definite group in a certain period of time. It aims at facilitating the functions of the courts. But sociology of law analyses the laws of different groups and societies and describes each type. Besides it analyses the relation between law and social reality.

SOCIOLOGY OF LAW

Dr. Mohamed Abo-Ali

Sociology of law, a relatively new branch of sociology, was subjected to various attackes Inspite of the fact that the development of Sociology and jurisprudence had helped the development of this discipline, it was nevertheless the target of their attackes. Jurisprudence denied its existence because it began to be an objective discipline far from value judgements. It was also attacked by a number of sociologists who feared that "Sociology of Law" would use value judgements in the study of social reality. They began to be interested in autonomous groups and their role in defining and shaping law. In sociology, it took several steps before realizing the value of sociology of law. Auguste Comte saw that Sociology was the whole science, that is, the science of all sciences. Which studies social reality. He denied the existence of any social science except sociology, And refused the division of sociology into branches, because social reality can not be divided. He was interested in the general rules of the development of society, and was against law because he only acknowledged the duties attached to functions, which depend on morals and love.

Durkheim, acknowledged the existence of sociology of law. He believed that force and sanctions were the characteristic features of social phenomena, and the fundemental features of law. This means that Durkheim discovered the relation between law and society.

But he did not succeed in overcoming all the abstacles which hundered the development of the sociology of law. He tried to solve philosophical problems by sociological analysis. This means that sociology substitutes not only social sciences, but also philosophy of law and morals. No doubt that sociology that depends upon these premises can not be an objective science.

Max Weber however succeeded in overcoming the final obstacles that hindered the development of this branch. He studied the ideal types of social behavior. The actions not reacting to a stimulus, but he is making an effort to conform to a definite ideal, and not conforming to types of real behavior. This means that Weber was interested in

مفهوم المسلحة القانونية للدكتهور عادل عاتر خبي بالركز القومي البحوث الاجتماعية والجنائية

تعددت المدارس التي تعرضت لدراسة غلسفة القانون ، وتد ذهب بعض الكتاب الى القول بأن هناك أربع مدارس رئيسية(١) :

1 — المترسة الوضعية: ويتجه لتصارها الى ابراز الطابع الآمر في التواعدة القانونية ، فيعرفونها بأنها أمر تصدره السلطة السياسسية في المتواعد ويقولون أن ما يعيز القاعدة القانونية عن غيرها من القواعد غير القانونية ، ويقولون أن ما يعيز القاعدة المخالق والعرف) هو صحور القانون من الجوزة الدولة المختصة ، كما يولون اهتمامهم لاجراء دراسات تحليلية وينظية المناهيم القانونية التي يتفسينها النظام القانوني في السحولة ، ولان على المرز المسارها جون أوستين وهانز كلسن ، ومن الجدير بالذكر أن من أبرز المسارها جون أوستين وهانز كلسن ، ومن الجدير بالذكر أن من أبرز المسارها جون أوستين وهانز كلسن ، ومن الجدير بالذكر أن من أبرز المسارها لحب أن يكون ، ولهذا السبب أطلق عليها البعض عليه المحرسة الوضعية() ،

٧ - الدرسة التاريخية : اهتبت بدارسة علاقة الفرد بالتنظيبات الاجتماعية المختلفة ، واتبعت في هذه الدراسة المنهج التاريخي ، مولية امعتماء كبيرا للتنظيبات البدائية ، ومبرزة الطابع الوطني للتشريع ، وقد اهتبت المدرسة التاريخية الإلمانية ، وعلى راسها ساغيني وبوشنا بدراسة نشأة التازين وتطوره وارتباطه بالتيم الوطنية في كل دولة (٧) . ويعيب المدرسة التاريخية الملاتها عجزها عن التنخل لتطوير القانون ، وأن كل مهة المدرسة هو تسجيل التطور التاريخي للتوانين المختلفة (٤) .

٣ ... الاتجاه الفلسفي في دراسة القانون : ويضم كل الفقهاء الذين يحاولون ربط القانون ببعض القيم أو الأمكار المثالية ، ومثال ذلك ، القول بأن هدف القانون هو تحقيق العدالة في المجتمع ، أو أن يشجع الناس على الصلاح والتقوى ، وفي نفس هذا الاتجاه الفلسفي ذهب كانت الى أن

Edwin W. Patterson: Jurisprudence — Men and Ideas of the Law, (1) Brooklyn, 1953, p. 13.

الدكتور أحيد محيد خلينة : النظرية العلمة للتجريم ١٩٥٩ ، ص ٢٤ • (٢) باترمسون : المرجع السابق ص ١٤ •

⁽٣) بالترسون : المرجع السابق ص ١٦ ٠ (٤) الدكتور أعبد محيد خليفة : المرجع السابق ص ٤٤ ٠

التبرير الوحيد للتيود القاتونية ، هو أنها تسمى الى تحتيق حرية الافراد في المجتمع ، وذهب بنتام الى أن هدف المقاتون هو تحقيق أكبر قدر من المسعادة لأكبر عدد من الناس (١) .

٤ ــ الذهب الاجتماعي في دراسة القانون :

كرد عمل للاتجاه المنطقي والأسلوب التجريدي الذي ساد دراسسة القانون في القرن الثابن عشر ، ظهر في القرن التاسع عشر مذهب يسمى الى الاستفادة من معطيات العلوم الاجتماعية في دراسة القانون ، والملادا ومرزت في هذا المجال الاجتماعي المجتبع المحتمية الاجتماعية ، وورزت في هذا المجال ثلاثة اتجاهات هي : مذهب النفعية الاجتماعية ، وورزت في هذا المجالية ، واخيرا مذهب يمثله روسكو باوند ، ونتعرض فيها يلى بشيء من التنصيل لكل من هذه الاتجاهات ، وذلك لارتباطها الوثيق بللسفة التجريم .

(١) مذهب التفعية الاجتماعية :

كان لرودولف اهرنج الفضل في اظهار الدور الاساسي للتانون في تنظيم المجتبع . فقد تبين أن ما يعتبر حقا للفرد أنها هو في الحقيقة « مصلحة » يحميها القانون ، وأن لكل قانون هدفا أو غلية يبغى المشرع تحقيقها . ويستطرد اهرنج في شرح نظريته الى القول بأن الانسان بطبيعته أناني وحيال الى تحقيق مآربه الشخصية ، ولذلك كان لزاما أن يضع القانون المدود لمبنع تطرف أتأتية الفرد حتى لا يتعدى الى المساس بحقوق الغير ألجتمع ، ولذلك يذهب اهرنج الى أن هدف القانون هو تحقيق الظروف التي تلاثم الوجود والحياة الاجتماعية ، وهو ما استتبع تسمية نظرينه بالنفعية الاجتماعية () .

وفي مجال تحليل طبيعة دور القانون في تنظيم المجتمع ، يقول اهرنج أنه توجد في كل مجتمع مجموعة من المسالح المتصارعة ، وأن هذه المسالح تمثلني في مدى اهبيتها وفي قيبتها الاجتباعية الى الحد الذي يمكن معه أن يقال بأن بعضها يعتبر مناهضا للمجتمع ، وفي ظل هذا المراع بين المسالح ببرز دور القانون بوصفه حكما غير متحيز يسمى الى ربط النظم القانونية بالاحتياجات والمسالح العملية ، ويهدف الى تطوير النظم القانونية بعرث تلاحق تطور تلك المسالح ، ويضيف اهرنج أن تحقيق هذه الغاية يقطبم أن يكون المسسئولون عن السياسسة التشريعية على المم كامل بالمجالات والظواهر الاجتماعية المراد تنظيمها ، بحيث يراعى في هذا

 ⁽۱) باترسون : المرجع السابق من ۱۷ م
 (۲) باترسون المرجع السابق من ۵۹ م

التنظيم تحقيق التوفيق والتنسيق بين المسالح ، وايجاد حلول موفقة تقضى على المراع القائم بينها(١)

وقد أسهم كل من غيير واهرليش في ابراز أهبية الظفية الإجتباعية للنظم القانونية ، فأظهر غيبران في خلفية كل نظام قانوني فلسفة نابعة من وجود الجتبع بذاته (٢) . وفي أتجاه بشبابه تكلم بوجين وأهرليش عبا أسهاه مجبوعة بالقانون الحي » ، ويفسر وجهة نظره قائلاً بأنه توجد في كل مجتبع مجبوعة من التنظيبات الإجتباعية ، وهي في مجبوعها تشكل أسلوب الحياق أل المتنبع وتشبه في ذلك ما يسميه الانغروبولوجيون بنبط النقلقة ، ويضيف أن « المتنون الحي » ليمس مفهوما ثابتا بل « ديناميكيا » ومتغيرا وهو ما يتطلب أجراء دراسات واقعية وميدانية للتعرف على كل تطور أو تغير يحدث في الحياة الإجتباعية ، ويخلص الى القول بأته أذا استطاع القانون بيعر بصدق عن أسلوب الحياة الإجتباعية ، فان احترام الناس للقانون يكرن تلقائيا دون حامة ألى أمر أو تهر ، ويتطلب تحتيق ذلك أن يتبتع يكرن تلقائيا دون حامة ألى أمر أو تهر ، ويتطلب تحتيق ذلك أن يتبتع المشرع بحساسية في قياس « نبض المجتبع » (٢) »

(ب) غقه المسالح : (المرسة الالمالية) :

يطلق اسم المدرسة الألمانية على اتجاه ساد في المانيا لوضع أساس جديد لمنهج قانوني يسعى الى اجراء دراسات تحليلية للمراع القائم بين المسالح في المجتمع(٤) .

ويشرح نيليب هيك ، أحد أتطاب المدرسة المذكورة ، أهدانها تأثلا أن نته المسالح هو منهج يهدف الى تحقيق الفايات العملية التى يسسعى القانون الى أرسائها في المجتمع ، وعلى هذا الاساس يجب الا يتبادر الى الذهن أن فقه المسالح يسعى الى تقديم فاسعة علمة أو نظرية في مجال فاسفة التأنون ، ذلك أن كل ما يهدف الله فقه المسالح هو دراسة المراع التأثم بين المسالح المختلفة في المجتمع ، وأن يتعرف على أثر تطبيق المتانون ، والحلول التي يقدمها لمالحة هذا المراع (ه) .

ويستطرد هيك في شرح أفكار الدرسة الألمانية ، قائلا أن النص القانوني لا ينشأ في فراغ بحيث يقال أن النص خلق وضعا قانونيا أو اجتماعيا لم يكن له وجود قبل أصدار القاعدة القانونية ، ذلك أن كل نص قانوني أنما ينقرر لفض أو لتنظيم صراع قائم بالفعل بين مصالح اجتماعية متعارضة

(e)

Dennis Lloyd: The Idea of Law, Pelican, 1970, p. 208.

⁽٢) لويد : المرجع السابق ص ٢٠٨٠

۲۰۹ بانرسون الرجع السابق من ۲۱ ولوید الرجع السابق من ۲۰۹ ولوید الرجع السابق من ۲۰۹ دروید الرجع السابق من ۲۰۹ دروید الرجع (ز) lated and edited by M. Magdalena Schock, Harvard University Press, 1948, p. XVIII

Philipp Heck: The Jurisprudence of Interests, fbid., p. 31.

ويضيف هيك أن ما تسمى المرسة الالمانية الى تحقيقه هو أن تضيف الى نظرية اهرنج ، دراسة تحليلية أمراع المسالم الاجتماعية() .

ويغرق هيك بين الصلحة القانونية من جهة وبين المال القانوني من جهة أخرى(٢) . وقد سبق الأهرنج أن أوضح هذه القرقة أذ عرف المال أو ما أسماه بالحل القانوني بأنه كل ما يفيننا في أشباع أحدى حاجاتنا ويرى القانون أن يشمله بالحماية ، أي هو الشيء أو المال محل الحماية ، لها المسلحة القانونية فهي التقدير المسام المرابطة التي تربط المجتمع بالمسلد (٢) .

ئهن المعلوم أن الانسان يشسعر بحاجات وضرورات تتطلبها الحياة ، ويجد أشياء وأموالا وقيها لاشباع هذه الحاجات ، وبغلك تنشأ رابطة خاصة قريطه بهذا المال أو الشيء أو القيمة ويترتب على ذلك نشأة مايسمى «بالمسلحة الخاصة » . وهد يرى المشرع حدكما سنرى — أن أمرا يتتضى تدخله لاضفاء حيايته على تلك المصلحة ، وبذلك تصبيح مصلحة تاقونية محية بنص وجزاء قانونيين () .

ويذكر هيك أن القانون يتدخل في حجالات متعددة لتنظيم المراع القائم بين المسالح ، وأن تدخله يختلف من حيث الشكل والمدى حسب طبيمة الجال المراد تنظيمه (ه) .

١ ــ فقد يتخل القانون فى مجال التنازع بين المسالح الخاصة ، وذلك بهدف وضع تنظيم قانونى يلجأ اليه الأنراد ويعتكمون اليه لفض منازعاتهم الخاصة ، ولوضح مثال لمثل هذه التنظيمات ، لحكام الالتزامات فى القانون الدنى .

٢ - وقد يرى المشرع أن هناك مصلحة عامة تقتضى أصدار تنظيم تأتونى لاحد المجالات وعندئذ يغرض المشرع هذا الننظيم على الكافة بنصوص آمرة . ومن أبرز الإمالة على ذلك نص القانون على ضرورة توثيق عقود انزواج وعلى تبد المواليد في دهاتر المواليد ، وغير ذلك من التنظيمات التى تستظرها حياة المجاهة .

٣ ـ وأخيرا قد ينشأ ننازع بين المسالح العامة والمسالح الخاصة ٤ وفي هذه الحالة يثور البحث حول ملامهة تغليب المسلحة العامة والتضحية بالمسلحة الخاصة ، وما من شك في أن أبرز مثال لهذا النوع من التنظيمات هو ما يتضمنه القانون الجنائي للتجريم .

ويرى هيك أنه في جميع الحالات السسالفة يتعين وجود حد أدنى من

⁽۱) هيك الرجع السابق ص ۲۰ ،

[•] ١٣٨ ميك الرَجِع السابق من ١٣٨ • ١٣٨ بيك الرَجِع السابق من ١٣٨ • Francesco Antolesel. Manuale di Diritto Penale, 1960. p. 125. (٣)

⁽٤) تراجع رسالت عن النظرية المابة في ظروف الجربية ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٩٢ .

المسلحة العامة يبرر تدخل المشرع لاصدار تنظيم تاتونى . أما اذا انتفت تلك المسلحة ، فينتغي بالتالى المبرر التانوني والمنطقي لاصدار التشريم (١).

ويذهب البعض الى أن الغابة من اصدار النص الآمر _ وكذا نص التجريم _ هي حياية المسلحة الفالية : ينص القانون الجنائى في بعض المثال التالى لحماية المسلحة الغالية : ينص القانون الجنائى في بعض المالات عى أسباب ماتمة المعانب رغم أن الفعل الرتكب يصيب مصلحة الحالات عى أسباب ماتمة المعانب رغم أن الفعل الرتكب يصيب مصلحة أن القانون الجنائى قد يرعي مصلحة الجانى ويغلبها على المصلحة المحمية بنص التجريم () وينيه هيك الى أن هذا الاتجاه تد يؤدى الى أن تقتصر المحماية التوزيم () وينيه هيك الى أن هذا الاتجاه تد يؤدى الى أن تقتصر المحماية تام ، أو سوء تقدير ، لتيمة المصالحة الغائبة . تام ، أو سوء تقدير ، لتيمة المصالحة الغائبة . الإنجان ان العقوبة تهدر اهدارا جسيما حقوق الاعراد الخاصة ، ولذلك المجتمع في نظره — لتبرير أصدار نص التجريم ، أن تسكون مصلحة المجتمع في مراع مع المصلحة الخاصة ، بل يجب أن يتبين للمشرع أن للمصلحة الفاصة ، بل يجب أن يتبين للمشرع أن للمصلحة الفاصة ، بل يجب أن يتبين للمشرع أن للمصلحة الماصلة الفالية «الساحة» الفاسطة .

(ج) نظرية روسكوباوند في المسالح :

نقطة البداية عند باوند هى قول اهرنج أن غاية القانون هى تحقيق الظروف الملائمة للحياة الاجتباعية (٤) . ويستطرد باوند ألى القول بأن الظروف الاجتباعية التى اشبار اليها اهرنج لا تقتصر على الظروف اللازمة للفدد في حياته المادية ، بل تبتد بحيث تشبل أيضا القيم المفوية مثل الكرامة والحرية والدين ، ويختلف بدون شك تقدير كل مجتبع لهذه القيم ، ولذلك قال أن تقدير المشرع للقيم هو أمر نسبى يختلف بين مجتبع وآخر ويتباين بمرور الزمن (٠) .

وقد تأثر باوند باتجاهات المدرسة الألمائية ، ولذلك يؤكد الهاجة الى دراسة القانون في ظل المضمون الاجتماعي Social Context ويقول أنه بدراسة الواقع الاجتماعي عن طريق اجراء بحوث علمية يستطيع المشرع المصالح المراد تنظيمها ، وعندئذ تتخذ المصلح المسلحة التشريعية مظهرا علميا يطاق عليه باوند « المختصية الاجتماعية » Social Engineering وباعتاق هذا المنج الجديد يتيسر التمرف على كانمة المصالح الاجتماعية ، ثم يتم محصمها ومقارنتها وتصنيفها ، توطئسة

⁽۱) حيك : المرجع السابق ص ١٣٢ -

⁽٢) هيك : الرجع السابق ص ٢١٠ • (٣) هيك : الرجع السابق ص ٢١١ •

⁽٤) باترسون : الرجع السابق ص ٢٦٢ •

⁽e) باترسون : الرجع السابق من ۱۲؟ •

لاضفاء الحماية القانونية على المصالح التي يراها المشرع جديرة بالحماية(١).

تصنيف الصالح: /

وبعد تحديد دور التانون في حماية المصالح الاجتماعية ، سمى اتصار فقه الممالح الى انتراح تقسيم وتصنيف لها ، ويفرق هيك في هذا الصدد بين نلاث طوائف (۲) : ...

(1) مصالح تتعلق « بواقع الحياة » وهي التي يتدخل التانون لحمايتها ، ويمكن التعرف عليها ومعالجتها بدراسسة الملاقات والروابط الاجتماعية المختلفة ، ويقولون أن بتدخل القانون لحماية هذه المصالح تتحقق العدالة المائية العدالة بالمدالة المعالدية عدم المعالدية المعالدية العدالة المعالدية العدالة المعالدية العدالة المعالدية المعالدية العدالة المعالدية العدالة المعالدية العدالة المعالدية المعالدية المعالدية المعالدية العدالة المعالدية العدالة المعالدية العدالة المعالدية العدالة المعالدية المعالدية المعالدية المعالدية العدالة المعالدية العدالة المعالدية المعالدية العدالة المعالدية المعالدية

(ب) ولكى تتحقق الحماية القانونية لابد من تمسدى المشرع لصياغة التانون ووضعه في صيغة عملية سوهي ما يطلق عليه اسم (المسالح العملية) .

(ج) ولا يتنصر الامر على مجرد اصدار قانون يكون « في الامكان » تطبيقه بل يتمين توفير متطلبات « سمولة » تطبيق النصوص ، ويتول هيك أن هذأ النوع من المسالح يتعلق بكيفية « عرض القانون » .

والملاحظ أن الطائفتين الاخرتين تعتبران من تبيل الامور المرتبطة بالمنهج والمن التشريعي . فقد سعى فقه المسالح الى اقتراح منهج عاتونى يعين القاضي في الحكم وفي التعرف على المسالح التي يسمعي القانون الى حمايتها ولذلك انترحوا أن يصاغ التشريع في صيغة تتسسم بالممهومية والتجريد بحيث يحوى المبادية الممالحة التي تعين القاضي في معالجة الصراع القائم بين المسالح الاجتماعية ، دون أن يتعرض للتفسيلات(؟) .

واقتصرت المدرسة الألمانية على هذا القدر دون أن تحاول تقديم تصنيف لما أسمته بالمسالح التي تتعلق «بواقع الحياة » وقد سمى روسكو باوند الى التصدى لمحاولة اقتراح تصنيف للمصالح ، هبدا بالقول بأن دور القانون في مجال حماية المصالح الاجتماعية يتخذ أحد المظاهر التالية : _

١ - حماية الملكية الخاصة ،

٢ ـ حماية الملكية العامة .

٣ _ حماية الحتوق العامة (ومن بينها نصوص التجريم) .

وقد نبه باوند الى انه لا يسعى الى « حصر » المسالح وانما اقتصرت

⁽۱) لويد : الرجع السابق من ۲۱۰ ه

⁽۲) يراجع ميك ألبج السابق من ١٢٠ - ١٢٠ يراجع ميك ألبج السابق من (۲) Paul Oertmann : Interests and Concepts in Legal Science, in the (۲) Jurisprudence of Interests, op. cit. p. 84.

دراسته على اجراء مسح Survey للتيم والمسالح في النظم المقارنة، وخلص من دراسته الى امكان تقسيم المسالح الاجتماعية الى ست طوائف نشير المها بايجاز ميما يلى (۱) :

- (أ) المسالح الاجتماعية المتعلقة بالامن المام .
- (ب) المسالح الاجتماعية المرتبطة بتنظيمات اجتماعية .
- (مثل نظام الاسرة والدين والنظم الاقتصادية والسياسية) .
 - (ج) المسالح الاجتماعية الرتبطة بحماية الاخلاق العامة .
 - (د) المصالح الاجتماعية المرتبطة بحماية الموارد الاجتماعية .
- (ه) المصلحة الاجتماعية في ضمان التطور (الثقافي والمسياسي والاقتصادي) .
 - (و) المعلمة الاجتماعية في حماية حياة الفرد. -

ونرى أن التعريف الذى أورده باوند لدور القانون يوضح ويوجز منهومه للمصالح الاحتماعية أذ يتول أن القانون يعتبر تنظيما أجتماعيا يسمى الى أشباع أكبر قدر من الاحتياجات الاجتماعية وياقل قدر من التضحيات .

ونخلص مها تقدم الى القول بأن أى تقسيم مقترح تسفر عنه الدراسة المسحية للمصالح في زمن أو مكان معين أنها يعتبر تقريرا لواقع البيئة التي أجريت فيها تلك الدراسة ، وما من شك في أن هذه الدراسة تقيد من وجهة النظر المعلية ، الا أنها بطبيعة الحال لا تعتبر حصرا للمصالح المحديرة بالمحاية المقانونية ، كما أنها تفقد قيمتها باختلاف الزمان والمكان وذلك لان القيم والمصالح متفيرة ومتجددة ، وهو ما يستبع القول بضرورة تطوير المحاية القانونية المسايرة تطور المصالح الاجتماعية المتفيرة .

تقييم القيم والمسالح الاجتماعية:

ومع تسليمنا بعدم امكان «حصر » القيم والمسالح الاجتماعية غاننا تؤمن بضرورة البحث عن المعار أو المعايير التي تعين المشرع والقاضي في تقييمها ، نقد سبق أن أوضحنا أن الحياة مليئة بالمسالح المتصارحة ، وأن المشرع يواجه أحيانا بمشكلة اختيار الاسلوب الملائم للتوفيق والتسبق بين المسالح المتعارضة ، كما أنه يضطر أحيانا ألى تفليب أهدى المسالح المتلزعة من ومنذذ لابد أن يؤور التساؤل عن كيفية تقييم هذه المسالح ، والبحث عن المعيار أو الممايير التي تعين في « وزن » أو « قياس » أهمية كل منها ، ومن المسلم به أيضا أن القضاء يواجه حس في مجال ممارسته لسلطته التقديرية

Roscoe Found: An Introduction to the Philosophy of Law, 1954, p. (1) 47.

_ بضرورة تفليب بعض المسالح على غيرها ، وفي هذه الحالة كذلك لابد أن يكون لدى التضاء ما يعينه في تقييم المسالح المتصارعة .

وقد اهتبت المدارس الفقهية المختلفة بدراسة هذا الموضوع ، وتأثرت كل منها بالفلسفة القانونية التي تعتنقها ، ونرى أن نموض الاتجاهات المختلفة بايحاز نبها يلي :

ا ... تقييم القيم والمسالح طبقا الاسمس منطقية : انجه الفلاسفة التدامى ومن بينهم سانتم توماس الاكوينى الى أن القوانين توضع على أمسس أبطقية بحقة تهدف الى تحقيق المسلحة العابة (() ، وينقد بمغس الكتاب هذا الاتجاه قاتلين انه ما من شك في امكان استنباط بعض المعاير التى تعين في تقييم التيم على أسس منطقية تستيد من النظام التاتوني ذاته ، ورجع ذلك غلا يجوز أن يفيب عن الاذهان أن القوانين لا تتضمن حلولا تفصيلية قادرة على معالجة كل القيم والمصالح التى تضمين الجوانين المبدىء العامة نكط ، على معالجة كل القيم والمصالح التى تصادف المجال المبلى ، ولذلك نتجه ثم تترك التطبيق المتضاء ، ويضيف البعض أن القضاء يواجه في مجال التطبيق بتيم عملية أو واقعية "aleurs pratiques" (٧) تقتضيه أن يبحث عن معاير تعينه في تقييمها توطئة لاصدار حكيه في النزاع المطروح .

٢ - تقيم القيم والمسلح طها الاسعى مثالية: اتجه كثير من فلاسفة التانون الى الاخذ بمعايير مثالية في معالجة التنازع بين المساح الاجتباعية > وتعددت المعايير المترحة طبقا لتأثير كل منهم بالذهب أو الفلسفة التي يعتقها ، فقد تأثر بعض الكتاب براى أرسطو في تأسيس المدالة - وبصفة عامة سائر القيم حم على أسساس مبدأ التناسب بهدف تحقيق التوازن والتجانس بين المسالح المختلفة () ، ومن الواضح أن هذا الاتجاه لا يعين من تحقيق التأسب بينهما ، وذهب أنصسار الذهب الهبجلي الجميد من تحقيق التأسب بينهما ، وذهب أنصسار الذهب الهبجلي الجميد التي توصل اليها المالم المتهدين أي في ضوء ما حققته البشرية من تقدم التي توصل اليها المالم المتهدين أي في ضوء ما حققته البشرية من تقدم في مختلف جوانب الحياة () ونرى أن المعار المقترح يقسم بالمهوض وعدم في مختلف جوانب الحياة () في أن المعار في الميار في الجال العملي الذ لابد أن يثور الخلاف حول تحديد مدلول التقدم ، وحول بيان المسالح التي ينبطيق عليها هذا الوصف .

أما أنصار مذهب الكاتنية الجديدة Neo-Kantians غانهم يندنعون في

Morris R. Cohen and Felix S. Cohen: Readings in Jurisprudence and Legal Philosophy, Boston, 1953, p. 377.

G. Viachos: Nouvelles recherches sur la philosophie des valeurs du droit; L'Archives de Philosophie du Droit, tome X, Sirey, Paris 1965, p. 121.

 ⁽٣) غالاوس المرجع السابق من ١٢٣ > وكوهن المرجع السبي من ٣٧٤ .
 (٤) روسكو باوند المرجع السابق من ٣١ .

اتجاه مثالي متطرف ٬ ويقترحون استنباط ممايير تياس وتقييم المسالح والقيم من مجتمع مثالى يتصورونه ويعرفونه بأنه يضم أعضاء يتمتعون بحرية الإر ادة(١)

وازاء الصعوبات التي واجهت المعايم المثالية المشار اليها ، نشأ اتجاه اطلق عليه اسم المثالية آلمادية éthique matérielle ينادى بتحديد تيم مادية مسبقة ومستقلة عن اية خبرات واقعية ، وقد لاقى هذا الاتجاه صعوبات مرجعها اختلاف القيم وتطورها في الزمان والمكان (٢) .

٣ _ تقييم القرم والمسالح في ضوء نشاتها التاريخية : ونتطة البداية لدى انصار هذا مذهب ، هو القول باستحالة استنباط معايير منطقية عن طريق استقراء احكام النظام القانوني القائم ، واستطردوا ألى القول بأن تفهم القيم والمصالح والسمى الى تتبيهها يجب أن يتم في ضوء دراسة لمكيفية نشأتها والاهداف آلتي اراد القانون تحتيقها عند نمرض الحماية عليها ، وهو ما يقتضى تتبع نشأتها من وجهة النظر التاريخية . وقد وجه النقد الى هذا الاتجاه ومفادة أن هذا المذهب يسمى الى استنباط المعايير من الماض ، في حين أن المصالح والتيم يجب أن تساير المتطور وتقابل كل تغير أجتماعي (١).

 ٤ ــ تقييم القيم والمصالح على أسس برجماتية : وازاء الصعوبات التي واجهت المذاهب السالفة في البحث عن معيار لتقييم المسالح الاجتماعية ، طرح البعض جانبا فكرة البحث عن معبار شامل التقييم ، ونادوا بالبحث عن حلول عملية دون حاجة الى التقيد بفلسفة محددة ، ونجد هذا الاتجاه لدى روسكوباوند الذى انتهى الى التول بأنه يكنيه القول بالحاجة ألى اشباع أكبر قدر من الاحتياجات الانسانية باتل قدر من التضحيات ، ويخلص الى القول بائه يرى أن يتم اشباع هذه الحاجات عن طريق « الضبط الاجتماعي » (٤) .

وفي رأى مقارب ينادى Théodore Viehweg بنظرية أسلماها ومفادها أنه مع أمكان الاستعاثة ببعض Problemjurisprudenz المعايير التي يتم استنباطها من النظام القانوني ، آلا أن ﴿ العدالة ﴾ لا تتحقق الا ببحث كل حالة على حدة ، وذلك لأن العدالة لا تتحقق الا عن طريق ما يسمى « بالنيم العملية » وهي التي لا يمكن التعرف عليها الا باستعراض كل حالة على حدة (٥) .

ومن الواضح أن هذا الاتجاه يعوزه التأصيل ، وذلك لاتنا نرى ضرورة معالجة التشريع والقضاء للمصالح الاجتماعية في ضوء علمسقة وسياسة اجتماعية واضحة .

⁽١) روسكو باوند المرجع السابق ص ١٦٠٠

 ⁽۲) ملاكوس المرجع السابق ص ۱۲۱ •
 (۲) غلاكوس المرجع السابق ص ۱۱۷ •

⁽٤) روسكو باوند الرجع السابق ص ٢٦٠٠ (ه) ملاكوس الرجع السلبق من ١٢١ ٠

مـ تقيم القيم والمسالح في ضوء وظيفتها الاجتمساعية: إما ديجي Dugutt عقد أبرز الحاجة الى وجود توازن وتجانس اجتماعى > وبالتالى تناول دراسة القيم والمسالح في ضرء وظيفتها الاجتماعية - وعلى أساس ما تقدم غادى بضرورة تقييم المسالح والقيم في ضوء ما تؤديه كل منها من وظيفة اجتماعية > وفي ضوء الدور الذي تسمم به في ايجاد نظلم متكامل بحيث ينشأ نوع من الارتباط والاعتماد المتبادل بين المسالح المختلفة(ا) .

وما من شك في أن لهذا الاتجاه الغضل في ابراز الوظيفة الاجتماعية للتيم والمسالح التهادلة() ، ونورد رأينا في هذا الصدد بايجاز : اتنا نسلم بأن لكل تيبة ومصلحة في المجتمع دورا ووظيفة اجتماعية ، والا اعتبر تنظل الكل تبية ومصلحة في المجتمع دورا لك ، كذلك اتنا نؤمن بسلامة الاتجاه الى المحالح المجتمع ، الا اتنا لا نرى أن ايجاد قدر من التوازن بين المصالح المختلفة في المجتمع ، الا اتنا لا نرى أن المدا الوحد الذي يحكم تنظيم التيم والمسالح » كما يطلق عليه ديجى حد هو المبدأ الرؤحد الذي يحكم تنظيم التيم والمسالح » ويكينا للتدليل على صحة هذا الرأى أن المجتمعات الحديثة تواجه كثيرا بالحاجة الى اعلاء بعض المسالح والتضحية بالمعض الآخر — وأبرز مثال لذلك تابيم بعض المسالح في الدول الذي تؤمن بالاتجاهات الاشتراكية .

وبعد نطرح مرة أخرى السؤال ذاته الذى حاولت الذاهب الفلسفية البرد عليه: كيف اذا تتيم الصالح والتيم المختلفة ؟ ونرى أن أترب الأراء رجاحة تضمنته كتابات هيك في شرح فقه المسالح ؛ وعلى وجه الترء دو التيم المتحدد قوله: « ان كل نمن قانونى يدمى مصلحة اجتباعية ، ويحد في الوقت ذاته من نطاق المصالح المتماضة مع الصلحة الحبية ، ويتتنى الداء هذا الدور أن يتصدى القانون لتتيم المصالح التى يتناولها التنظيم القانونى ، وهدو ما يستنجع بالضرورة اصدار « حكم تتييمى » القانونى كوهدو ما يستنجع بالضرورة اصدار « حكم تتييمى » ويهدف هذا التقييم (وبالتالى التنظيم) الى الاسهام في ارساء نظام اجتباعى social ideal منشود أى أنه يبغى تحقيق مثل أجتباعية المتحدة () .

وعلى هذا الاساس نرى أن كل مصلحة وكل تبعة اجتباعية تؤدى دورا وظيفيا يسهم في تحتيق غرض من أغراض النظام القانوني والاجتباعي في المجتمع . ويناء على ذلك عان تقييم المسالح بهدف التوفيق والتنسيق بينها أو بهدف الماضلة بينها يتنفى التعرف على « وظيفة » تلك المصلحة في محيط المسالح الاجتباعية المختلفة وفي ظل النظام القانوني والاجتباعي الذي

 ⁽۱) روسكو باوند المرجع السابق ص ٤٦ ٠
 (۱) يهتم الفته الحديث بالجاه Bhrlich في دراسسية ١ التسانون الحي ٤ اي في ابراز

يوره الإحدامي والوظيني ، يراجع : H. Cairns: Lew and the Social Sciences, in Readings in Jurisprudence, op. cit. p. 793.

⁽٢٢ ميك الرجع السابق ص ١٣٤ ٠

تنشأ في ظله ، وفي ضوء الأغراض والأهداف الاجتماعية المنشودة . وما من شك في أن هذه الدراسة تستلزم التعرف على الخبرات الاحتياعية السامقة والحالية (١) وكذا العوامل العديدة ألتى تؤثر في السياسة التشريعية .

وقد نبه بعض الكتاب الى أن التشريع لا يعبر في بعض الحالات عن القيم الحقيقة التي تسود في المجتمع ، وذكروا المثلة لذلك الحالتين التاليتين :

(1) سبق أن أوضحنا أن المسالح والقيم تتطور وتتغير على الدوام . ولما كان التشريع يتسم بتدر من الاستقرار ، أماته يتخلف في بعض الاحيان ، وعلى وجه الخصوص في مترات التغير الاجتماعي ، عن مسايرة التطور الفعلى الذي يطرأ في محيط المسالح الاجتماعية ، وبالتالي لا يكون التشريع معبراً عن القيم والمسالح السائدة في الجنمع .

(ب) عندما يتصدى المشرع لتقييم المسالح الاجتماعية ، تصادفه عوامل متعددة ذات طابع اقتصادى وآجتماعي واخلاقي الخ ، ويكون لهذه العوامل جبيمها أثر ملموس في تقييم المسالح التي يتصدى التشريع لتقييمها وهمايتها، ولذلك يتول البعض بوجود عنصر سياسي يتدخل بالضرورة في تتييم المشرع للمصالح الاجتماعية .

ويكون المعامل السهاسي أهمية خاصة بل وخطورة في ظل النظم الدكتاتورية ، وذلك لأن ايديولوجية ودعاية النظام تتدخل بل وتزيف في بعض الحالات تتبيم المثل والتيم الاجتماعية (٢) .

وبعد نعرض تساؤلا أخيرا : فقد سبق أن بينًا أن هناك عوامل متعددة تؤثر في تقييم المصالح الاجتماعية ، وان التياس أو التقييم السليم للمصالح والقيم يتطلب اجراء دراسة شاملة لتلك الموامل ، وقد أشار البعض الى هذه المتبقة اذ ترروا أن البحث في مجال القيم يرتبط ارتباطا وثيقا بكل العلوم الانسانية . وقد أدى ظهور هذه الحتيقة الى تخلى رجال العلم والناسفة عن مكرة التانون الطبيعي وما يتفرع عنها من حتوق طبيعية (٢) .

في ضوء هذه الحقيقة التي تقيد من سلطة المشرع في تقييم المسالح والقيم لابد أن يقور السؤال التالى : هل يتقيد المشرع عندما يتصدى لاسدار تنظيم يرتبط بقيم ومصالح اجتماعية / « بالواقع الاجتماعي » بمعنى أنه يلتزم « بنتل » الواتع كما هو ألى النصوص التشريعية ؟ أم أن دور المشرع يتتضيه اصدار حكم تقييمي قد يتعارض في بعض الأحيان مع الواقع الاحتماعي ؟

اننا نسلم سلغا بدعة وحساسية السوال المروض ، وهو ما يؤدى

⁽۱) غلاكوس المرجع السابق ص ١٣٤٠

الأوس المرجع السابق ص ١٢١ و ١٢٨ و ٢١٠ (Paul Amselek : Méthode Phénoménologique et Théorie du Drot, (۲) Pichon et Durand-Augias, Paris, 1964, p. 445.

بالضرورة الى اختلاف وجهات النظر حوله . وقد أشار الى ذلك بعض الاساتذة ، فقيل أن علماء الاجتماع يبيلون بصفة عامة الى القول بضرورة التنيد بكل نقائق الواقع الاجتماع يبيلون أن دور القانون — وعلى وجه الخصوص في جهال القيم — يقتصر على تنتين المسرف والمادات واتجامات الرأى المام . ويذكرون مثالا لذلك أن الواقع الاجتماعي فرض نفسه على التشريع عندما قررت دول كثيرة مساواة الأولاد غير الشرعيين في كافة الحقوق(۱) .

غم أن معظم رجال القانون لا يوافقون على الرأى القائل « بنقل » الواقع الإجتباعي كيا هو الى النصوص القانونية ، ويضيفون الى ذلك قولهم ان المالجة التشريعية تفترض بالضرورة اصدار « حكم تقييمي » هلى الوقائع التي يرى الشرع تنظيمها . ويذكر البعض المثال التالي تبين من أحد البحوث التي اجراها كنزى ان نسبة كبيرة من الازواج يخونون زوجاتهم ، ورغم ذلك فلا يعتبر هذا الواقع الاجتماعي مبررا للمناداة بتعدد الزوجات او للقول باباحة الخيانة الزوجية ، فالقانون - مثل عواعد الأخّلاق _ قد يتمارض مع الواقع الاجتماعي ، ذلك أنه ليس هناك تطابق حتمي بينهما (٢) . ومع تسليمنا بضرورة ارتباط القانون بالواقع الاجتماعي بحيث بكون معيرا وممثلا له ، الا أتنا نميل الى الرأى الثاني وذلك لأن دور القانون لا يقتصر على « الحفاظ » على الواقع الاجتباعي ، بل يبتد الى ما هو السبل نيسهم في التطوير وفي خلق العوامل اللازمة لحدوث التغير الاجتماعي . ويضاف الى ما تقدم أنه حتى في الحالات التي يقتصر فيها دور الثانون على تقنين العرف أو القيم والمسالح السائدة في المجتمع ، لا يتتصر دور القانون على مجرد ﴿ نقل ﴾ الواتع الآجتماعي وذلك لأن العرف والقيم والمَصالح الاجتماعية س مثلهما مثل تواعد الأَخْسَلَاق ــ تعرف في البيئةُ الاجتماعية بعبارات فضفاضة ، وكثيراً ما تكون غير محددة تحديدا دقيقا او واضما(١) وهذه السمة تتعارض مع طبيعة المعالجة التشريعية التي تعتم اعادة صياغة هذه الإحكام في صيغ قانونية محددة ، يتحقق معماً الاستترار والوضوح في التعامل ، ويقابل ذلك من جهة أخرى دور الاجتماع التانوني في الحياولة دون أن تصبح التاعدة التانونية حسسما غريبا في الجتمــع (٤) .

Jean Carbonnier: Flexible Droit, Pichon et Durand-Auxias, Paris. (1)
1969, p. 272.

 ⁽۲) كاربونييه : الرجع السابق ص ۲۷۲ .
 (۲) كاربونييه : الرجع السابق ص ۲۷۴ .

 ⁽۲) كاربونيية : الرجع السابق عن ۲۷۴ •
 (٤) كاربونيية : الرجع السابق عن ۲۷۴ •

the necessity of creating an equilibrium between conflicting social interests. On the other hand, the Neo-Hegelians stated that the interests should be evaluated according to the criteria of the modern world, i.e. according to the development which has been achieved by humanity. In contrast the Historical School required a study of each value and interest in its historical perspective. The limited success of these approaches, gave rise to an opposite view, which denied the need for an a priori philosophical stance, and emphasized the need for a pragmatic approach in evaluating the different social values. This latter stance states that practical solutions should be sought for the protection of social interests. Roscoe Pound expressed this view, by saying that all that is required is to afford protection to the largest sphere of social interests possible, with a minimum sacrifice of the conflicting interests.

However, the most recent trend states that each social value and interest should be evaluated according to its social role and its participation in constructing the social order, and in achieving the community's social ideal.

Meanwhile, certain authors have stressed the fact that the evaluation of social interests can be quite problematic in periods of social change. On the other hand, the evaluation might not be genuine under certain political systems.

Lastly there is general consensus that the laws which deal with social values and interests should be promulgated after a deep and accurate study of he role of these interests and values in society. However, this approach does not deny the fact that certain laws fulfil an evaluative role, for example the law might state that certain interests are illegetimate. In other cases the legal norm might go even further, by creating new social values which are deemed to be necessary to achieve certain social ideals. Finally, we would like to emphasise the importance of the sociology of law in creating an equilibrium between the social interests and the legal tool used to achieve the social aims and ideals.

THE CONCEPT OF LEGAL INTEREST

Dr. Adel Azer.

Expert in the National Center for Social and Criminological Research.

There are several approaches to the study of law and the legal phenomena in general. The history of legal science reveals that there are three main trends or schools of thought. The positive school viewed law as an imperative or a command emanating from the state. Consequently, this school was mainly concerned with the definition of law and with the analysis of basic abstract concepts of the legal system. On the other hand, fine Historical School focused on the study of the different institutions in society, but limited its search to the development of these institutions in a historical sequence. As a result, the Historical School tended to romanticize primitive legal institutions, with the aim of promoting the growth of nationalism, and hindering the change of tradition.

However, with the development of the social sciences, legal scholars became aware of the need to relate law to the social phenomena. Eugen Ehrlich spoke of the "living law" which consists of the "ways of acting together of men in society".

Later developments in the sociological study of legal phenomena, emphasized the fact that an "individual right" is but a "social interest, which is protected by a legal norm. Furthermore, the German School (Known as the Jurisprwdence of Interests) stressed the need for studying the prevailing interests in each society, with the aim of eliminating the existing conflict between the different social interests, and protecting those which society deems to be important.

Socio-legal studies revealed that social interests differ and vary according to the differing spacial and temporal conditions of each environment. However, each society is faced with the necessity of first delineating, and secondly evaluating the social interests which require legal protection.

Several criteria have been proposed for the evaluation of social values and interests: some of them were based upon abstract, intellectual concepts derived from the logic of the legal system. Others were influenced by philosophical concepts such as the relativity of justice and

التعرق على بعض المبيدات الحشرية الفسفورية

الدكتور حسين كامل معهد المسكلوى المركز التومى البحوث الاجتماعية والجنائية

ينقسم هذا البحث الى جزئين :

الجزء الاول : فصل وتنقية المبيدات المشرية محل الدراسة من عينات التسمم :

ويشتيل هذا الجزء على دراسة لاستخدام طريقتى التطاير مع البخار وكروماتوجرافيا المعود في فصل وتنقية ١٤ مبيد حشرى من عينات التسمم، وقد وجد باستخدام طريقة التطاير مع البخار من محاليل حابضية أو متعادلة أو تلويه أنه يمكن تقسيم تلك المبدات الى مواد تبابة للتطاير ومواد غي عابلة للتطاير ، وكذلك في حالة كروماتوجرافيا المعود أمكن تقسيم المبيدات محل الدراسة الى مجموعتين ، وذلك حسسب التكوين الكيميائي لتلك المواد ،

الجزء الثاني : التعرف على البيدات الحشرية محل الدراسة :

ويشستمل هذا الجزء على دراسة لاسستخدام كروماتوجرانيا الطبقة الرتيقة في التعرف على تلك المواد وذلك باسستخدام مواد المصاصسية مختلفة .

- C. P. Stewart and A. Stolman "Toxicology Mechanism and Analytical Method" Vol. 1, Academic press New York and London, (1960), p. 287.
- C. R. N. Strouts, H. N. Wilson and R. T. Parry-Jones "Chemical Analysis", Clarendon Press, Oxford, (1962), Vol. I, p. 361.
- 23. J. Baumler and S. Rippstein Helv. Chim. Acta 44, 1162 (1961).
- M. Uchiyama and S. Okui Shokuhin Eiseigaku Zasshi 3, 277 (1962).
- T. Yamaoka -- Ann. Rep. Sankyo Res. Lab. 16, 104 (1964).
- R. Fischer and W. Klingehotler Arch. Toxikol. 19, 119 (1961).
- K. D. Walker and M. J. Beroza M. J. of the A. O. A. C. 46, 250 (1963).
- P. Melchoirri, F. Maffei and A. J. Siecto Farmaco, Ed, Part 19 (12), 610 (1964).
- 29. P. J. Bungan Analyst 89, 615 (1964).
- 30. M. Marigo Arch. Kriminol. 128, 99 (1961).
- 31. R. A. Conkin Residue Rev. 6, 136 (1964).

Beferenom

- A. T. H. Van der Meulen Chem. Weekbl. 54, 480 (1958).
- 2. A. L. Mukula Acta Pharmacol. et Toxicol. 17, 304 (1960).
- J. Derkoach, H. Jansch, R. Leutner and F. X. Mayer Monatsh 85, 685 (1954).
- 4. H. Sperlich Dtsch. Apothztg 100, 774 (1960).
- 5. M. Kchouk Arch. Inst. Pasteur Tunis 38, 51 (1961).
- 6. J. Zadrozinska Rocziki Panstwowego Zakładu Hig. 15, 5 (1964).
- E. Q. Laws and D. J. Webelg Analyst 86, 249 (1961).
- 8. M. E. Getz J. Ass. Offic. Agric. Chem. 45, 393 (1962).
- D. E. Coffin and G. Savary J. Ass. Offic. Agric. Chem. 44, 875 (1964).
- O. Karlog Acta Pharm. Tox. Kbh. 14, 92 (1957).
- 11. W. Pallus and H. J. Mallach Arzneimittal Forsh 6, 766 (1956).
- 12. K. Erne Acta Pharm, Tox. Kbh, 14, 173 (1958).
- A. Fierl Nature 178, 423 (1956).
- M. D. Abdallah and C. A. Heer J. of Chromatography 9, 245 (1962).
- M. V. Norris and E. J. Kuchar J. Agric. Food Chem. 7, 488 (1959).
- 16. A. N. Bates and D. G. Rowlands Analyst 89, 288 (1964).
- 17. D. G. Rowlands Analyst 89, 498 (1964).
- 18. R. C. Double J. Ass. Off. Agric. Chem. 47, 693 (1964).
- G. Y. Isaeva, K. K. Enoshevskaya and M. A. Trotesenko Vops. Pitoniya 21, No 6, 64 (1962).
- 20. E. D. Chilwell and G. S. Hartley Analyst 86, 148 (1961).

TABLE 5.—Chromogenic reagent for pesticides, spot test an silica gel G.

Pesticides	Alkaline KMnO4	Palladous Chloride	2,6-Dibromoquinone chloroimide.
Dipterex	yellow spot	no colour	no colour
DDVP	48 66	20 24	88 46
Dimecron	66 66	66	6.6
Paraoxon	99 99	99 93	66 61
Methyl-Parathion	33 34	yellowish brown spot	red spot
Parathion	96	yellowish brown spot	brown spot
Chlorothion	81-80 60 90	brown spot	rose red spot
iso-Chlorothion	99 99	. brown spot	25 24 25
Lebaycid	66 66	yellow spot	\$6.00 000 000
Systox	66 66	yellowish brown spot	faint brown
metaiso-Systox	** 93	faint yellow spot	yellow spot
Disyston	86	yellowish brown spot	faint brown
Malathion	93 93	yellow spot	brown spot
Guthion	:	brown edged yellow spot	rose red inside brown spot

TABLE 3.—Rf values of pesticides with various solvent systesm on bleaching earth + kieselguhr

Pesticides	Sel. 1	Sol. 2	Sol. 5	Sol. 7
Dipterex	0.00	0.05	0.06	0.33
DDVP	0.00	0.03	0.20	0.57
Dimecron	0.00	0.04	0.13	0.65
Paraoxon	0.00	0.06	0.14, 0.5	0.65
Methyl-Parathion	0.39	0.38	0.65	0.94
Parathion	0.45	0.56	0.78	0.97
Chlorothion	0.43	0.47	0.71	0.96
iso-Chlorothion	0.43	0.50	0.71	0.96
Lebaycid	0.63	0.65	0.82	0.93
Systox	0.55	0.62	0.85	0.62, 0.93
metaiso-Systox	_		_	
Disyston	0.66	0.70	0.90	0.95
Malathion	0.15	0.30	0.61, 0.7	0.88
Guthion	0.05	0.12	0.33	0.77

TABLE 4.—Rf values of pesticides on kieselguhr impregnated with formamide, the solvent system used is petroleum ether b.p. 100 - 140°C.

Pesticides	Kieselguhr impregnated with 15% formamide solution.	Kieselguhr impreganted with 25% formamide solution.
Dipterex	0.00	0.00
DDVP	0.43	0.30
Dimecron	0.10	0.05
Paraoxon	0.30	0.19
Methyl-parathion	0.79	0.68
Parathion	0.95	0.93
Chlorothion	0.95	0.78
iso-Chlorothion	0.95	0.78
Lebaycid	0.99	0.97
Systox	0.79	0.54
metaiso-Systox	_	_
Disyston	0.99	0.97
Malathion -	0.95	0.80
Guthion	0.64	0.30

TABLE 2.—Re values of pesticides with various solvent systems on silica gel G.

Pesticides	Sol. 9	Sol. 8	Sol. 11	Sol. 11	Sol. 12
Dipterex	0.00	0.00	0.12	0.00	0.15
DDVP	0.00	0.00	0.3, 0.12	0.12	0.22
Dimecron	0.00	0.00	0.27	90.0	0.25
Paraoxon	0.00	0.00	0.27	0.16	0.25
Methyl-Parathion	0.20	0.15	0.42	0.43	0.40
Parathion	0.28	0.20	0.51	0.58	0.48
Chlorothion	0.20	0.16	0.41	0.43	0.40
iso-Clorothion	0.30	0.20	0.43	0.43	0,40
Lebaycid	0.27	0.18	0.53	0.61	0.39
Systox	0.25	0.12	0.65,0.39	0.73,0.15	0.4, 0.27
metaiso-Systox	0.45	0.35	0.77	0.82	0.40
Disyston	0.27	0.16	99.0	0.78	0.40
Malathion	0.05	0.02	0.45	0.42	0.34
Guthion	0.00	0.00	0.35	0.23	0.26

TABLE 1.—Re values of pesticides with various solvent systems on silica gel G.

Pesticides	Sol. 1	Sol. 4	Sol. 3	Sol. 4	Sol. 5	Sol. 6	Sol. 7
			-				
Dipterex	0.00	0.00	0.00	0.12	0.50	0.28	0.35
DDVP	0.00	00.00	00:00	0.42	0.20	0.50	0.55
Dimecron	0.00	00.00	0.00	0.50	0.3, 0.25	0.47	0.15.0.47
Paraoxon	0.02	90.0	0.07	0.45	0.36, 0.22	0.5, 0.35	0.50
Methyl-Parathion	0.52	0.55	0.51	0.86	0.82, 0.35	0.90	0.62
Parathion	0.61	0.63	0.62	25.0	0.90	0.97	0.74
Chlorothion	0.57	0.64	0.62	0.85	0.82.0.25	0.94	0.68
iso-Chlorothion	09.0	0.64	0.65	0.85	0.82	0.95	0.71
Lebaycid	0.63	0.66	69.0	0.90	0.80	0.95	0.75
Systox	0.55,0.03	0.55	0.48,0.05	0.97,0.4	0.84,0.16	0.96.0.46	0.65.0.55
metaiso-Systox	0.85	0.80	0.87	0.99	96.0	0.99	0.65.0.92
Disyston	0.65	99.0	89.0	76.0	0.87	96.0	0.75
Malathion	0.18,0.7	0.2, 0.7	0.2, 0.75	0.81	0.68	0.82	0.52.0.75
Guthion	0.10	0.10	0.10	89.0	0.55	0.72	0.55

Sol. = Solvent "see solvent systems page 111".

Development of the Plates:

The solvent was placed in the tank and allowed to equilibrate at 30°C for 10 minutes. The plate was then dipped in a vertical position in the solvent and allowed to flow upwards to about 10 cm from the starting line. After drying at room temperature in a current of air. the insecticides were developed with the chromogenic reagent, and the Rf values are recorded (cf Tables 1, 2, 3 and 4).

Results and Discussion:

The solvent selection was made up of a "back ground" solvent (toluene and or petroleum ether) and an "cluting" solvent, each of the latter being of increasing polarity. The Rt values on one adsorbent were found to depend upon the type of the solvent and on the chemical structure of the insecticides (cf Tables 1, 2, 3 and 4), Dipterex, DDVP and dimecron were not easily separated on silica gel G with toulene, toluene: chloroform or toluene: benzene. The same result was obtained with petroleum ether, petroleum ether: chloroform, petroleum ether: benzene or with petroleum ether: acctone. A good separation was achieved on kieselguhr impregnated with 15% formamide solution (cf Table 4) using petroleum ether as a mobile phase. Using higher concentration of formamide above 25% caused the solvent front to be irregular.

Methyl-parathion, chlorothion and isochlorothion were separated on bleaching earth mixed with kieselguhr with petroleum ether: chlorofrom as a solvent than on silica gel G and kieselguhr impregnated with formamide (cf Table 3). An effective separation of the other thiophosphate insecticides was carried out on silica gel G, kieselguhr impregnated with formamide, as well as, on bleaching earth mixed with kieselguhr as shown in tables 1, 2, 3 and 4.

Further characterisation for insecticides of the same Rf values was sought by apraying the developed chromatoplates with a number of developing reagent (cf Table 5).

- 5.-Toluene: Diethylether (5:1).
- 6.-Toluene: Butanol "normal" (9:1).
- 7.-Toluene: Methanol (5:1).
- 8.—Petroleum ether "b.p. 100 140°C": Benzene (2:1).
- 9.—Petroleum ether ... : Chloroform (2:1).
- 10.—Petroleum ether ,, ; Acetone (2:1(.
- 11.—Petroleum ether ,, ; Diethylether (2:1).
- 12.—Petroleum ether " ; Butanol "normal" (9 1).
- 13.—Petroleum ether ", ,

Visualization of Spots:

- Alkaline potassium permanganate: 0.5% of potassium permanganate in 1% aqueous sodium hydroxide.
 - Palladous cholride: 0.5% of palladous chloride in 2 N hydrochloric acid.
- 3.—2. 6 Dibromoquinone chloroimide: 2% aqueous solution of borax "spray It" 0. 2% alcoholic solution of 2, 6 dibromoquinone chloroimide "spray It" Spray with I, dry and spray with II.

Adsorbents:

- " 10×20 " glass strips were covered to a thickness of 500 u with each of the following pastes.
 - Silica gel G "10 g silica gel G in 20 ml of distilled water".
- 2.—Bleaching earth mixed with kieselguhr ,,30 g bleaching earth + 15 g kieselguhr + 2 g calcium sulphate in 90 ml of distilled water".
- 3.—Kieselguhr impregnated with formamide "25 g kieselguhr in 100 ml of 15% or 25% formamide solution in acetone".

Preparation of the Chromatoplates:

The glass plates were coated with the different adsorbents with the Desaga applicator. After drying, the plates were activated at 130°C for 30 minutes except those of kieselguhr impreganted with formamide where the plates were allowed to dry at 60°C for one hour to remove all traces of acetone. Until use the activated plates were stored in a moisutre free cabinet.

The plates were spotted in duplicate with 3-4 ul of the chloroformic solution of the insecticides 2 cm from the bottom.

Part 11: Identification "Thin-Layer Chromatography":

Few of the many puplications on the use of thin-layer chromatography deal with the separation of organophosphorus insecticides. Baumler and Rippstein(23) reported Rf values of some thiophosphoric acid esters on silica gel and using hexane: acetone (4:1) as solvent. Mitsuru Ushiyama and Scichi Okui(24) used the same solvent for the chromatographic identification of organophosphorus insecticides in forensic analysis. Takeshi Ymaoka(25) examined eleven organophosphorus insecticides on silica gel with hexane; acetone as solvent. Fischer and Klingelholler(26) studied nine thiophosphoric acid esters. Walker et al(27) described a procedure for the analysis of pesticides on silica gel using 19 different solvents. The chromatographic behaviour of diazinon, malathion, EPN, parathion, methylparathion, chlorothion, dicapton, trichlorophon, dimethoat, phosdrin and scharadan on thin-layer of silica gel G 254 has been studied(28). Bungan(29) used plates coated with silica gel or neutral alumina for the detection of organophosphorus insecticides. The use of thin-layer chromatography for the analysis of insecticides in forensic toxicology and its advantage over paper chromatography are discussed(30). A review on the application of thin-layer to pesticides was given(31).

EXPERIMENTAL

None of the above mentioned methods seems to be satisfactory for the separation and ease identification of a multiple mixture of different organophosphorus insecticides encountered in routine control tests and toxicological analysis. A simple and rapid method of separation and identification of 14 different organophosphorus insecticides present either alone or in mixture was aimed at.

Insecticides Studied:

The studied insecticides are given in part I.

Solvent Systems:

Reagent grade solvents were distilled before use. The solvent systems (vol/vol) cosisted of :

- 1.—Toluene.
- 2.--Toluene: Chloroform (5:1).
- 3.—Toluene: Benzene (5:1).
- 4.--Toluene : Acetone (5:1).

from 8-9 is preferable to the sodium hydroxide solution. DDVP volatalises from all media. Dimecron is not steam volatile. Paraoxon a phosphonate derivative is not steam volatile, while its sulphur analoge "parathion" is volatile from acid medium only. The thiophosphate derivatives namely methylparathion, chlorothion, isochlorothion, lebay cid, malathion and disyston are steam volatile from acid medium but do not undergo steam distillation from alkaline medium. This is attributed to the fact that these insecticides suffer cleavage in the presence of alkali and give products which are not steam volatile.

Systox as well as metaisosystox are volatile in steam from alkaline medium, while systox goes also with steam from acid medium. Guthion is not steam volatile.

Mixture of steam volatile and non-steam volatile insecticides such as paraoxon and parathion, metaisosystox and systox, malathion and guthion, dipterex and DDVP were successfully separated from each other.

The isolation of the above mentioned insecticides added to urine, blood and liver homogenated was successfully achieved through steam distillation with the variation of the reaction pH of the sample in the distillation flask.

(b) Column Chromatography:

Dipterex, DDVP, paraoxon, dimecron and guthion were quantitatively adsorbed on the silica gel from chloroform or benzene. Elution of the adsorbed insecticides was performed by chloroform – diethyl ether (2:1 v/v) or benzene – diethyl ether (2:1 v/v) mixtures.

Other insecticides of the group namely; parathion, methylparathion, chlorothion, isochlorothion, systox, metaisosystox, lebaycid, malathion and disyston were not adsorbed on silica gel from their chloroform or benzene solutions.

It could be noticed that those insecticides adsorbed on silica gel were containing P = O group (except guthion), while those which contains P = S group were not adsorbed. Thus the organophosphorus insecticides could be fractionated into the above mentioned categories in relation to their chemical composition.

B.—Column Chromatographic Technique as Purification and Fractionation Technique:

(a) Reagents:

- 1.-Adsorbent; Silica gel for column chromatography (Merck).
- 2.—Solvents; Chloroform, benzene, chloroform/ether (2 : 1), benzene/ether (2 : 1).

(b) Packing of the column:

The columns were packed by the wet method after Strouts and Wilson(22). The slurry was added to the column till a solid bed of about 10 cm in length had been built up. Another bed of anhydrous sodium sulphate of length about 2 cm was constructed above the first bed. The mobile phase was allowed to flow out until its level was about 5 mm above the surface of the packing.

Procedure:

- 1.—Aliquots (2 ml) of the chloroformic solutions (25%) of the different insecticides were added to the top of the column with great care to avoid disturbing the surface.
- 2.—The column was developed by allowing the mobile phase to flow slo wlyand continued till the eluting solvent leaving the column gave negative reaction for the insecticide under examination.

Insecticides Studied:

1.—Dipterex.	8.—Isochlorothion.
2.—DDVP.	9.—Lebaycid.
Dimecron.	10.—meta-Isosystox.
4.—Paraoxon.	Disyston.
5.—Methyl-parathion.	12.—Malathion.
6.—Parathion.	13.—Systox.
7.—Chlorothion.	14.—Guthion.

Result and Discussion:

(a) Steam Distillation:

Dipterex was found to be non volatile from acidic medium but from alkaline medium it is transformed into DDVP which is steam volatile. Alkalinity produced by the use of a buffer solution of pH range

Laws and Webelg(7) outlined a scheme for extraction and cleanup of organophosphorus insecticides residue in plant material. Getz(8) used celit-silica gel column for obtaining an extract suitable for paper chromatography. Coffin(9) used polyethylene coated alumina for the extraction and cleanup of plant samples prior to their determination. Alumina impregnated with a mixture of soft and liquid parafins was used for the purification of parathion(10)The adsorption of parathion on 18 substance including alumina, florisil, silica gel was investigated(11). The isolation and purification of parathion from biological material by acid washed alumina(12,13), or cellulose column(14) were studied. Malathion was purified from biological material by column chromatography using acid washed alumina(15), silica gel(16), polyethylenecoated alumina(17) or florisil(18) as adsorbents. Isaeva et al(19) used diatomaceous earth, alumina, activated charcoal and treated alumina columns for the separation of insecticides from vegetable foods. A review deals with extraction and clean-up for 17 organophosphorus compound was given(20).

Most of the above mentioned procedures have been developed for specific purposes, and few for general application.

In the present study two procedures have been developed for the extraction and cleanup of 14 organophosphorus insecticides.

A.—Steam Distillation as Isolation Technique:

Procedure(21):

The tissue for examination is homogenised, thoroughly chilled and frozen. To the tissue in the distillation flask there are a'ded approximately 10 ml of 10% hydrochloric acid. Steem is then passed through the heated tissue slurry until approximately 100 ml of distillate is collected (the receiver is maintained in an icebath). The distillate was extracted with chloroform, evaporated in vacuo.

For distillation from alkaline medium 10 ml of 10% aqueous sodium hydroxide instead of the acid was used.

Also, steam distillation from neutral medium was performed.

The above procedures i.e. distillation from acidic, alkaline, and neutral media were applied to 14 organophosphorus insecticides, individually and in admixture from their aqueous solutions or emulsions and from biological tissues mainly blood and liver.

SEPARATION AND IDENTIFICATION OF SOME ORGANOPHOSPHORUS INSECTICIDES.

By
Dr. Hussein K. M. El Makkawi
National Center for Social and Criminological Research.

ABSTRACT

In the present investigation two procedures have been developed for the extraction and cleanup of 14 organophosphorus insecticides using steam distillation and column chromatography techniques. The study of the use of steam distillation for the isolation of the insecticides from biological samples helped greatly for the fractionation of such compunds by distillation from acidic, neutral, and alkaline media. By the use of silica gel G columns the studied insecticides were fractionated into two categoris; those containing P = O group and the insecticides that contain the P = S group.

Also, a general survey for the chromatographic behavior of the studied groupe of insecticide on chromatoplates of different adsorbents is included. Detailed data on the R_f values, solvent systems and adsorbents are tabulated.

Part 1: ISOLATION AND PURIFICATION:

The first step in the identification of organophosphorus insecticides is concerned with the separation of the substance from the tissue in which it is contained.

Steam distillation was used by Meulen(1), Mukula(2), Derkosch et al(3), Sperlick(4) and Kchouk(5), for the isolation of parathion, methyl parathion, and chlorothion from biological material. Zadrozinska(6), on the other hand, used steam distillation for the purification of some organic phosphorus insecticides.

Column chromatography is widely used for isolation and purification of insecticides from the stripping substances or other biological

الكشف عن المبيدات المضوية الفسفورية في لبن البقسر المسمم

التكتور عادل محمد فهمي

خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

يعتبر هذا البحث وسيلة سهلة ويمكن استعمالها روتينيا في الكشف كيفا وكما عن مادة الدمتون (سيستوكس وايزوميتاسيستوكس) في عينات البان لماشية مسممة بهذه المادة سدكما يمكن بواسطة هذه الطريقة تتبع خلو اللبن من المبيدات الحشرية قبل طرحه للبيع كغذاء .

وقد أمكن في هذا البحث التوصل الى غصل المبيد عن اللبن رغم أن عملية الغصل هذه كانت من الصعوبة بمكان وذلك لتداخل المكونات البروتونية والدهنيات الموجودة في اللبن ــ كما اعتمدت عملية التعرف على المبيد على طريقة الطبقة الرقيقة الكروماتوجرافية وأمكن كذلك تقدير كميتها عن طريق القياس السريع بجهاز قياس الكثافة اللونية .

REFERNECES

- Abott, E.C. and Egan, H. (1967) : Analyst, 97, 475.
- Beynon, K.I., Davies, L., Elgar, K.E. and Stoydin, G. (1966): J. Sci. Fd, Agric. 17, 162.
- 3.—Beynon, K.I. fins Elgar, K.E. (1966) : Analyst, 91, 143.
- 4.—Chilwell, E.D. and Hartley, G.S. (1961): Analyst, 86, 148.
- Claborn, H.V. and Ivey, M.C. (1965): J. Agric. Fd. Chem., 13: 353 and 354.
- Cook, C.E., Stanley, C.W. and Barney, J.E. (1965) : Anal. Chem. 36, 2354.
- Coutselinis, A. and Dimopoulos, G. (1971): J. Forensic Medicine;
 18, 11.
- Coutselinis, A. and Dimopoulos, G. (1971): J. Forensic Medicine, 18, 35.
- 9.—Fischer, R. and Klingelholler, W. (1961): Arch. Tox. 19, 119.
- Makkawi, H.K. (1968): M. Sc. Thesis: An approach to microdetection of organophosphorus insecticides in toxicological analysis with special reference to dipterex.
- Metcalf, R.L. (1955): Organic Insecticides, Chemistry and Mode of Action, U.S. Chap. XI, P. 251-316.
- 12.--Mukula, A.C. (1960) : Acta Pharmacol. et Toxicol : 17, 304.
- —Robinson, J., Malone, J.C. and Bush, B. (1966) : J. Sci. Fd. Agric. 17, 309.

DISCUSSION

By employing the above mentioned methods we successfully isolated the organophosphorus insecticide, demeton (E-1059) and its metabolite from milk of poisoned cows. Figure 1. shows that the reference samples No. 15 (milk to which demeton was added) and No. 16 (preprared standard solution of demeton), produced two spots on the chromatoplates with Rf values of 0.95 and 0.40. The spots are those of systox and isosystox.

The thrid lowermost spot (Fig 1) resulted only from the suspected milk samples obtained from cows showing clinical sings of poinsoning. (Samples No. 1, 2. 4 & 5). It is known that the toxicity of thionophosphates and their ability to inhibit choline esterase depends on their conversion in the body to the active metabolite (13). The reaction lies in the change of P = S to P = O. This was proved by chromatography where the active anticholine esterase recovered after pure parathion administration was identical to paraoxon (13) Therefore, most probably, this thrid spot represents the metabolite of demeton which has a lower retention factor (Rf) 0.20 denoting a higher oxygen content. It may thus have the formula:

For quantitative estimation, the coloured spots on the chromatoplates were subjected to elution and examined by the reflection densitometry technique. Concentrations as low as 2 and 4 ug/ml were determined easily from the standard calibration curve (Fig.2). The method is, therefore, sensitive and reliable even when the insecticide is taken in small amounts. Its value is considerable when a follow-up needed to ensure complete safety of milk for the consumers.

For routine toxicological analysis, the thin-layer chromatography can be used as a preliminary test while the densitometer give the quantitative estimation.

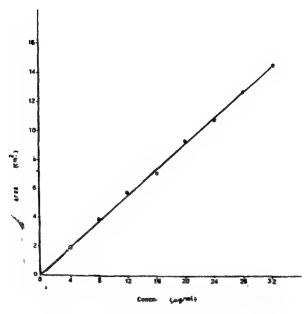


Figure 2: Represents the standard quantitative curve which shows the relation between concentration of systox together with isosystox in ug/ml and the area of reflection wavelength curve in cm².

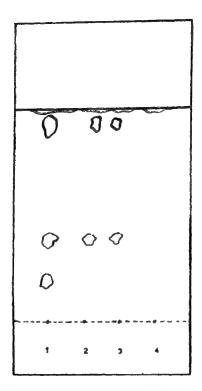


Figure 1: Shows the chromatography resluts:

Spots No. 1, 2, 3 and 4 correspond to samples No. 1, 15, 16 and 14 respectively.

3. — Quantitative estimation (the amount of systox and isosystox in the milk samples).

Table III

Sample No	Concentration of insecticide (systox and iso systox) ug-ml.
1	22
2	12
3	4
4	14
5	16
6	6
7	4
8	4
9	4
10	8
16	4

Table II : (Contd.)

Sample	Regnent		Colour	
No.	No.	0.95	0.40	0.20
13	a			
	b	,		_
	c			Partie
	d		_	_
	e	_	_	_
14	8			
14	b		_	_
	c			_
	d			_
	e	~	1000	-
15	8	green	green	-
	Ъ	brown	promu	_
	C	dark brown	brown	_
. •	d	violet	violet	-
	c	yellow	yellow	_
16	a	green	green	
	ь	brown	brown.	_
	C	dark brown	brown	_
	d	violet	violet	
	6	yellow	yellow	

The spots at Rf values 0.95 and 0.40 represent systox and isosystox while that at 0.20 is due to the metabolite.

Table II : (Contd.)

Sample	Reagent		Colour	
No.	No.	0.95	0.40	9.20
7	a	_	green	_
	b		brown	
	c	_	brown	
	d		violet	_
	e	_	yellow	_
8	a	_	green	
	b	_	brown	
	c		brown	
	d		violet	
	e	_	yellow	_
9	a		green	
,	b		brown	
	c		brown	
	ď		violet	
	e	_	yellow	_
10	a		-	_ !
	b		_	_
	c	_		_
	d			_
	e			
11	a			
11	b			_
	c	-	_	_
	d		_	_
	e			<u> </u>
12	a	_		_
	b	-	_	_
	c			
	d	_		_
	e			

2.—Detection on thin-layer plates.

Tuble II

Sample	Reagent		Colour	
No.	No.	0.95	0.40	0.20
1	a	green	green	yellow
	ъ	brown	brown	yellow
	C	dark brown	brown	brown
	đ	violet	violet	orange
	e	yellow	yellow	yellow
2	a	green	green	yellow
	ь	brown	brown	yellow
	C	dark brown	brown	brown
	d	violet	violet	orange
	e	yellow	yellow	yellow
3	a	_	green	
	ь	_	brown	
	c	_	brown	-
	d	_	violete	_
	c		yellow	_
4	a	green	green	yellow
	ь	brown	brown	yellow
	C	dark brown	brown	brown
	d	violet	violet	orange
	e	yellow	yellow	yellow
5	8	green	green	yellow
	ь	brown	brown	yellow
	C	dark brown	brown	brown
	d	violet	violet	orange
	С	yellow	yellow	yellow
6	8	green	green	_
	b	brown	brown	
	C	dark brown	brown	_
	d	violet	violet	_
	e	yellow	yellow	

curve was measured either planimetrically or by the square counting method. For the construction of the calibration curves, the averages of 10 areas of the reflection wavelength curve of 10 spots of the same concentration were plotted as a function of concentration (ug/ml).

4.—Quantitative Estimation:

Two spots of the sample were placed on each plate at a distance of 2 cms (blank spots). Multiple spots were then placed so as to cover the whole plate. After development the plates were dried and sprayed with PdCl₂/KMnO₄.

In this way the poison location was underlined. The respective region of the non-sprayed area of the plate was then eluted with 5 ml acetone which was concentrated to a volume of 0.05 ml. A sample for densitometer plates was then obtained.

Finally, the plates were subjected to the above quantitative-densitometric measurements.

RESULTS
1.—Chromatography
Table I

Sample No.	Rf-Value
1	0.95, 0.40, 0.20
2	0.95, 0.40, 0.20
3	0.40
4	0.95, 0.40, 0.20
5	0.95, 0.40, 0.20
6	0.95, 0.40
7	0.40
8	0.40
9	0.40
10	not detected
11	not detected
12	not detected
13	not detected
14	not detected
15	0.95, 0.40
16	0.95, 0.40

The above resluts were obtained by the solvent system toluene : acetone 5:1 (V/V)

The length of the run was 12 cms and the samples applied on the chromatoplates were :

- i Suspected milk samples,
- ii Prepared milk-demeton samples.
- iii Standard demeton solution (5ug-ml).

Detection

After development, the chromatoplates were dried in hot air and sprayed with:

- (a) Palladous chloride 0.5% solution (made weakly acidic with HCl), then diphenylamine 0.5% solution in ethyl alcohol (8).
- (b) Palladous chloride 0.5% solution (made weakly acidic with HCI) then KMnO₄ 0.5% solution, (7).
- (c) Fluorescein, 0.1 % solution, ultraviolet light (10).
- (d) Tetrabromoflorescein, 0.1% solution then ultraviolet light (10).
- (e) Ammoniacal silver nitrate (10).

Quantitative Measurement

1.—Apparatus:

The color spots were examined by the reflecting densitometer technique. An extinction densitometer equipped with a recording integrator (Type ERL 10, Carl Zeiss Jena) operated with filter No. 1 was used for measuring the reflection of the spots. The apparatus was operated with the slit on mark 5.

2.—Spray reagents:

- (a) Palladous cholride 0.5% solution (made weakly acidic with HCl).
- (b) Potassium permenganate 0.5% solution.

3.—Standard Quantitative Measurement:

Thin-layer plates of silica gel G (0.10 mm) thick and $3.75 \times 14 \text{ cm}$ "densitometer plate") activated at 120 °C were prepared. The test solution of known concentration (0.05 ml) was applied to the plate, care was taken to ensure round spots of about 5 mm diameter. After drying, the plate was sprayed with the above spray reagnets and subjected to measurement after 10 minutes. The area of the reflection wavelength

- 10.—Sample No. 10: milk obtained from animal No. 2 (sent for analysis on 1-7-1972).
- Sample No. 11: pooled milk from the same exposed cows (sent for analysis on 1-7-1972).
- Sample No. 12: milk obtained from animal No. 1 (sent for analysis on 8-7-1972).
- 13.—Sample No. 13: milk obtained from animal No. 2 (sent for analysis on 8-7-1972).
- 14.—Sample No. 14: pooled milk from unaffected animals (from outside the farm).
- 15.—Sample No. 15: a prepared milk-demeton solution by adding 0.01 gram of demeton to 1000 ml demetonfree milk i.e. 10 ug/ml milk.
- 16.—Sample No. 16: a standard solution of demeton in a concentration of 5 ug-ml.

Extraction Procedure

Thirty grams of milk, after complete precipitation of protein and fat by acctone, were extracted for 4 hours is a Soxhelt apparatus with 400 ml of acctone. After concentation of the extract to 150 ml. an equal volume of water was added and the mixture reextracted twice with 100 ml. of ethylether. The ether layer was evaporated completely and the residue dissolved in 5 ml. of acctone. A0.01 ml sample was taken for chromatography. The method of extraction was again repeated for prepared sample of milk-containing-demeton (sample No. 15).

Chromatography

Plates of 0.20 mm thickness were prepared by Desaga Thin-layer Applicator (30 gm of silica gel G in 60 ml. water, to prepare 10 plates of 10×20 cms). The plates were activated at 120°C for one hour. The developing systems were :

(a) n-hexane : acetone ether 2:1:1 (V/V/V) (8) (b) toluene : acetone 5:1 (V/V) (10) (c) toluene : ether 5:1 (V/V) (10)

EXPERIMENTAL

Material Studied

The samples analyzed were obtained from animals that showed the clinical picture of poisoning by an organophosphorus anticholine esterase compound. The animals were examined and were seen to have copious salivation, diarrhea, labored respirations ,mucular fibrillation and sometimes convulsions. A change of diet was resorted to at once and samples of milk were sent for analysis to avoid posoning of the consumers and to ensure safety of excreted milk. (as it is known that the excretion of these compounds may persist for many days). The samples included:

- 1.—Sample No. 1: milk obtained from a cow that showed marked signs of toxicity (sent for analysis on 17th of June 1972 and the animal died on the 18th.)
- 2.—Sample No. 2: pooled milk from all the cows that were fed on the stored diet and showed clinical signs of toxicity (sent for analysis on 17-6-1972.)
- 3.—Sample No. 3: pooled milk obtained from cows in the same farm, fed on the stored diet, but did not show clinical signs of toxicity (sent for analysis on 17-6-1972).
- 4.—Sample No. 4: milk obtained from cow (No. 1) that was fed on the stored diet and showed sings of toxicity (sent for analysis on 17-6-1972).
- 5.—Sample No. 5: milk obtained from cow (No. 2) that was fed on the stored diet and showed sings of toxicity (sent for analysis on 17-6-1972).
- 6.—Sample No. 6: milk obtained from animal Nol. 1 (sent for analysis on 21-6-1972).
- 7.—Sample No. 7: milk obtained from animal No. 2 (sent for analysis on 21-6-1972).
- Sample No. 8: pooled milk from the exposed cows (sent for analysis on 21-6-1972).
- Sample No. 9: milk obtained from animal No. 1 (sent for analysis on 1-7-1972).

ORGANOPHOSPHORUS PESTICIDE IN MILK OF POISONED COWS

Development of An Extraction Procedure Identification, By Thin-layer Chromatography

and Quantitative Estimation

By Reflection Densitometry

By
A.M. Falmy (Ph. D.)

The isolation of organophorus pesticides from biological material is one of the most important problems in toxicological analysis (4, 13). Many methods have been published for their separation from blood and viscera as well as from vegetables, fruits, etc. (1-12). However, these methods have many disadvantages in their application to milk as fats and other compounds can be extracted togerher with the insecticide.

The present study was done to detect the organophosphorus insecticide, demeton, in milk of poisoned cows. Demeton is a mixture of the thiono isomer (systox), 0, 0-diethyl-2-ethyl thionophosphate and the thiol isomer (isosystox), 0, 0-diethyl-S-(ethylmercaptoethyl) thiophosphate. At the same time we improved the extraction procedure inorder to avoid, as much as possible, the interfering spots in chromatography and consequently to obtain more accurate results. A combination of thin-layer chromatography and densitometry proved quite suitable for qualitative and quantitative estimation. The methods used are rapid, specific and suitable for routine toxicological analysis.

The samples investigated in this work were sent to the National Center For Social and Criminological Research (Criminalistic Section).

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

INDEX

_	The Recidivists: A Statistical Assarytical Study Dr. Ahmed El-Magdoub	281
Art	ticles:	
_	The Administration of Criminal Justice. Mr. Adel Younes	311
_	Seduction and Rape in the Afro-Tribal Traditions Dr. Mahmoud Sallam Zanaty	327
	Scientific Research in the Field of Crime Prevention Dr. Said Eweis	345
	Scientific Research in the Field of Correction Dr. Ahmed El-Alfy	353
	Scientific Research in the Field of Criminal Law Dr. Samir El-Ganzoury	367
-	Sociology of Law Dr. Ahmed Abo-Ali	377
_	The Concept of Legal Interest Dr. Adel Azer	393
In i	English :	
_	Separation and Identification of Some Organophosphorus Insecticides.	
	Dr. Hussein K. M. El-Makkawi	420
	Organophosphorus Pesticide in Milk of Poisoned Cows Dr. A. M. Fahmy	434

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGY RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD Dr. ABICED M. KEALIFA

Members of The Board:

Mr. A. Fathy Morsy

Mr. M. Maher Hassan

Dr. Gaber Abdel Rahman

Mr. Mohiey El-Din Taher

Mr. H. Awad Brekey

Dr. Mokhtar Hamsa

Mr. Abdel Moneim Maghraby General Abdel Halim Hatatah

General Bahy El-Din El-

Mr. M. Fathy

Soyoufy

Dr. Aly El-Mofty

Sheikh M. Abou Zahra

EDITOR - IN - CHIEF

DE ARMED M. KRALIFA

BOARD OF EDITORS

Dr. ADEL M. FARMY - ESSAM MILIGUI - ALY GALABY -

EL SAID ALY SHETA

Single Issue

Annual Subscription

Twenty Piestern

Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly March - July - November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Insued by
The National Conter for Social
and Criminological Research
EGYPT



- The Recidivists: A Statistical analytical Study.
- The Administration of Criminal Justice.
- Seduction and Rape in the Afro-Tribal Traditions.
- Scientific Research in the Field of Crime Prevention.
- Scientific Research in the Field of Correction.
- Scientific Research in the Field of Criminal Law.
- Sociology of Law.
- --- The Concept of Legal Interest.

In English

- Separation and Identification of some Organophosphorus Insecticides.
- Organophosphorus Pesticide in Milk of Poisoned Cover.



Bibliotheca Alexandrina